

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد

تلمسان

مذكرة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي

الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية

دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية

من إعداد الطالبة: صباغ رفيقة

لجنة المناقشة:

أ.د بورحلة علال	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجيلالي اليابس	سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أبو بكر بلقايد	تلمسان	مشرفا
أ.د بطاهر سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة أبو بكر بلقايد	تلمسان	ممتحنا
الدكتور حاكمي بوحفص	أستاذ محاضر	جامعة السانية	وهران	ممتحنا
الدكتور بن سعيد محمد	أستاذ محاضر	جامعة جيلالي اليابس	سيدي بلعباس	ممتحنا
الدكتور جناس مصطفى	أستاذ محاضر	جامعة أبو بكر بلقايد	تلمسان	ممتحنا

السنة الدراسية: 2013-2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تشكرات

نتقدم بالشكر الكبير والثناء الكثير إلى البروفسور "بن بوزيان محمد" لقبوله الإشراف على هذا العمل المتواضع، وكذا على توجيهاته ونصائحه الوجيهة، والتي لم يبخل بها ولو للحظة أثناء قيامنا بهذه المذكرة.

كما نتقدم بشكرنا الجزيل إلى كل عمال المكتبة على كل المساعدات التي قدموها لنا، وأخص بالذكر الأخوات: عائشة، لمياء، وسميرة.

وختاماً نتوجه بالشكر إلى كل من ساندنا من قريب أو بعيد متمنين من المولى عز وجل أن تكون هذه المذكرة لبنة لإثراء معلومات الأجيال القادمة.

رفيقة صباح

المخلص:

دخل العالم في الخامس عشر من شهر سبتمبر 2008 مسار أزمة اقتصادية ومالية عاصفة جسدها إفلاس بنك ليمان برادرز الذي يعتبر من أكبر البنوك الأمريكية ، عرفت هذه الأزمة بأزمة الرهن العقاري التي دمرت السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المتبعة في مختلف اقتصاديات العالم. ومع أن الأزمة الاقتصادية العالمية أثرت بشكل كبير في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة إلا أن الدول النامية لم تتج من تداعياتها، فمثلا دول مجلس التعاون الخليجي التي شهدت طفرة بترولية خلال الفترة (2002-2008) والتي كان لها الأثر الإيجابي على التنمية والمجمعات الاقتصادية الكلية، تفاجأت بانخفاض أسعار النفط كنتيجة للأزمة، فأصبحت هذه الدول تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية منها تزايد معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو الإقتصادي، وتراجع حجم التبادل التجاري، بالإضافة إلى التأثير السلبي على أسواقها المالية وموازن مدفوعاتها وماليتها العامة.

الكلمات المفتاحية :

الأزمة المالية - أزمة الرهن العقاري - دول مجلس التعاون الخليجي - أثر الأزمة - الأسواق المالية.

Résume :

A partir du mois de septembre 2008, le monde a connu une importante crise économique et financière, en commençant par la faillite de la banque de **LEHMAN BROTHERS** une des plus grande banque américaine, cette crise est connue par la crise des SUBPRIMES qui a détruit plusieurs politiques économiques, financière et monétaire à travers le monde ; Est malgré l'importance des dégâts constaté au niveau des pays développés, le tiers monde n'a pas survécu à ces impacts, en occurrence les pays du Conseil de Coopération du Golfe qui, juste après avoir passé une période connu par les prix record du pétrole (2002 - 2008), a connu une chute de ce dernier, un recul des exportation ainsi un impact négatif sur Les marchés financiers ,la balance des paiements est de la finance public .

Les mots clés :

la crise financière - la crise des Subprimes - les pays du Conseil de Coopération du Golfe - Impact de la crise - Les marchés financiers.

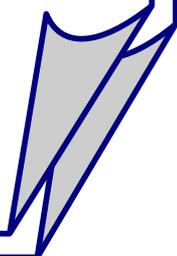
Abstract:

On september 15th, 2008, the world was faced with a great economic crisis which caused one of the biggest American bank " **LEHMAN BROTHERS Bank**" to declare its bankrupt. This crisis was known as "subprimes". It distroyed the economic, financial policy and the currency of the different economics in the world. this economic crisis had big effect on the developed countries; moreover, the developing countries had been touched too. The Gulf Corporation Countries had a growth in the petroleum production from 2002 to 2008; on the other hand, they were surprised by the decrease of the petroleum prices. In addition, these countries met economic and social problems as unemployment was increased, the economic growth was decreased and Crisis led to a decline in financial markets and balance of payments and public finances.

Key Words:

The Financial Crisis - Subprimes crisis - Gulf Corporation Countries - Impact of the crisis - Financial markets.

فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

التشكرات

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

المقدمة العامة

الفصل الأول: الأزمات المالية العالمية

- تمهيد للفصل الأول.....02
- المبحث الأول: الإطار النظري العام للأزمة المالية العالمية.....03
- المطلب الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية03
- المطلب الثاني : أنواعها ، أسبابها ، مؤشراتنا.....09
- المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأزمات.....20
- المبحث الثاني: نماذج من الأزمات المالية العالمية.....27
- المطلب الأول: أزمات العشرينات.....27
- المطلب الثاني: أزمات الثمانينات.....42
- المطلب الثالث: أزمات التسعينات.....70
- المبحث الثالث: أزمة الرهن العقاري الأمريكية العالمية.....91
- المطلب الأول: نشأة الأزمة المالية العالمية في أمريكا91
- المطلب الثاني: الأسباب والعوامل المؤدية للأزمة الرهن العقاري.....96
- المطلب الثالث: خط الإنقاذ للحد من آثار الأزمة.....114
- خلاصة الفصل الأول.....130

الفصل الثاني: التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمهيد للفصل الثاني.....132

المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.....133

المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.....133

المطلب الثاني: شروط، أشكال وأثار التكامل.....150

المطلب الثالث: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي.....160

المبحث الثاني: مراحل التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....168

المطلب الأول: ماهية التكامل بين دول مجلس التعاون.....168

المطلب الثاني: مراحل التكامل بين دول مجلس التعاون.....184

المطلب الثالث: تعاون دول المجلس مع الدول والتكتلات الاقتصادية الإقليمية.....202

المبحث الثالث : واقع وآفاق التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....209

المطلب الأول: خصائص اقتصاديات دول مجلس التعاون.....209

المطلب الثاني: لمحة عن واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون.....214

المطلب الثالث: دوافع وأهداف التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي.....256

خلاصة الفصل الثاني.....260

الفصل الثالث: آثار أزمة الرهن العقاري على الاقتصاد العالمي

تمهيد للفصل الثالث 262

المبحث الأول: أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد النقدي والمالي العالمي..... 263

المطلب الأول: إفلاس وخسائر البنوك والمؤسسات المالية العملاقة..... 263

المطلب الثاني: آثار الأزمة على الأسواق المالية العالمية..... 267

المطلب الثالث: آثار الأزمة المالية على السيولة العالمية..... 288

المبحث الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الحقيقي العالمي..... 293

المطلب الأول: تحقيق عجز قياس لميزا نيات مختلف الاقتصاديات العالمية..... 293

المطلب الثاني: آثار الأزمة على التضخم وسوق العمل..... 311

المطلب الثالث: الأثر على التجارة والعملات الدولية..... 329

المبحث الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على التنمية في الاقتصاد العالمي..... 360

المطلب الأول: الأثر على معدلات النمو وأهداف الألفية الإنمائية..... 360

المطلب الثاني: الأثر على الاستثمارات الأجنبية..... 376

المطلب الثالث: الأثر على الغذاء العالمي..... 382

خلاصة الفصل الثالث..... 391

الفصل الرابع: آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمهيد للفصل الرابع.....393

المبحث الأول : الأثر على الإقتصاد النقدي والمالي لدول المجلس.....394

المطلب الأول : الأثر على القطاع المصرفي.....394

المطلب الثاني: الأثر على الأسواق المالية.....405

المطلب الثالث : الأثر على السيولة.....459

المبحث الثاني : الأثر على الإقتصاد الحقيقي لدول المجلس.....468

المطلب الأول : الأثر على المالية العامة468

المطلب الثاني : البطالة والتضخم.....476

المطلب الثالث : التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.....488

المبحث الثالث : الأثر على التنمية في دول المجلس.....504

المطلب الأول : الأثر على الناتج المحلي الإجمالي.....504

المطلب الثاني : الأثر على الإستثمارات الأجنبية.....513

المطلب الثالث : الأثر على نصيب الفرد من الدخل الوطني521

خلاصة الفصل الرابع.....524

الخاتمة العامة.....526

قائمة المراجع.....533

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والرسوم البيانية والأشكال

أ. الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.	تدابير الخطة الجديدة الأمريكية خلال المرحلة الأولى (1933-1935)	40
2.	الخطة الجديدة الأمريكية خلال المرحلة الثانية (1935-1937)	41
3.	الديون الخارجية وأعباء خدمتها للدول النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص خلال الفترة (1975- 1992)	48
4.	رزمة أزمة 1987	58
5.	رزمة أزمة جنوب شرق آسيا	81
6.	جسم الإنفاق العسكري الأمريكي خلال الفترة (2003-2008) ألف دولار	108
7.	التدابير المعتمدة وخطط الإنقاذ الوطنية لاحتواء الأزمة المالية في الدول الأوروبية	117
8.	بطاقة تعريف لمجلس دول التعاون الخليجي	173
9.	بطاقة تعريف لدولة الإمارات	177
10.	بطاقة تعريف للمملكة العربية السعودية	178
11.	بطاقة تعريف لمملكة البحرين	179
12.	بطاقة تعريف لسلطنة عمان	181
13.	بطاقة تعريف لدولة قطر	182
14.	بطاقة تعريف لدولة الكويت	183
15.	ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد في عام 2009	213
16.	تطور الإنتاج الزراعي لدول المجلس خلال الفترة (2006-2008) الوحدة ألف طن	221
17.	تطور العمالة الوافدة في دول المجلس خلال الفترة بالنسب المئوية (2001- 2006)	228

232	صادرات دول المجلس خلال الفترة (2008-2005)	.18
233	واردات دول المجلس خلال الفترة (2008-2005)	.19
234	الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2005)	.20
235	التجارة البينية لدول المجلس خلال الفترة (2008-2005)	.21
236	الانكشاف التجاري لدول المجلس خلال الفترة (2008-2005)	.22
241	تطور أسواق أوراق المالية لدول المجلس خلال الفترة (2006-2004)	.23
255	واقع وآفاق القطاع المصرفي الخليجي	.24
266	عدد البنوك الأمريكية المفلسة من جراء الأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2010-2007)	.25
284	نسبة الانخفاض في قيمة الأوراق المالية سنة 2008 في بورصات دول مجموعة العشرين أثناء انعقاد قمتها	.26
291	الرقم القياسي لتخفيض أسعار الفائدة ببعض الدول خلال الفترة من (1 سبتمبر - 4 ديسمبر 2008)	.27
309	الإيرادات الحكومية في الدول العربية عامي (2009-2008)	.28
327	معدل التضخم في الدول النامية خلال الفترة (2010-2000)	.29
336	الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، والواردات لمناطق مختلفة من العالم خلال (2007-2005)	.30
343	تطورات قيمة الصادرات السلعية العالمية الفترة(2009-2007) بـ (%)	.31
353	التجارة الخارجية الإجمالية العربية (2009-2005)	.32
361	معدلات النمو الحقيقية في العالم خلال الفترة (2010-2007)%	.33
372	أهداف وغايات الألفية الإنمائية	.34
383	تقديرات عدد الجوعى في العالم بالمليون خلال الفترة (2010-1995)	.35

396	خسائر الرهن العقاري التي أعلنت عنها مصارف مجلس التعاون رسمياً	.36
401	النتائج المالية للبنوك في السعودية- للتسعة أشهر من عام 2009 مع الفترة المقابلة من عام 2008	.37
414	أهم مؤشرات أداء أسواق المال دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2007	.38
416	مؤشرات أسعار أسهم البورصات الخليجية خلال سنة 2008	.39
421	ملخص عدد الشركات المنخفضة والمرتفعة سنة 2008	.40
423	عدد الشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)	.41
424	القيمة السوقية بالدرهم الإماراتي في سوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)	.42
425	قيمة الأسهم المتداولة بالدرهم الإماراتي في سوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)	.43
426	عدد الأسهم المتداولة بالدرهم الإماراتي في سوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)	.44
427	عدد الشركات المدرجة في سوق دبي للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)	.45
428	القيمة السوقية بالدرهم الإماراتي في سوق دبي للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)	.46
429	قيمة الأسهم المتداولة بالدرهم الإماراتي في سوق دبي للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)	.47
430	عدد الأسهم المتداولة بالدرهم الإماراتي في سوق دبي للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)	.48
432	عدد الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)	.49

433	القيمة السوقية بالدينار البحريني في سوق البحرين للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2006)	.50
434	قيمة الأسهم المتداولة بالدينار البحريني في سوق البحرين للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2006)	.51
435	عدد الأسهم المتداولة بالدينار البحريني في سوق البحرين للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2006)	.52
437	عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2009-2006)	.53
438	القيمة السوقية بالريال السعودي في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2009-2006)	.54
439	قيمة الأسهم المتداولة بربال السعودي في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2006- 2009)	.55
440	عدد الأسهم المتداولة بالريال السعودي في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2006- 2009)	.56
442	عدد الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2006)	.57
443	القيمة السوقية بالدينار الكويتي في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2006)	.58
444	قيمة الأسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2006)	.59
445	عدد الأسهم المتداولة بالدينار الكويتي في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2006)	.60
449	عدد الشركات المدرجة سوق مسقط للأوراق المالية	.61
450	القيمة السوقية بالريال العماني سوق مسقط للأوراق المالية	.62
451	قيمة الأسهم المتداولة بالريال العماني في سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة	.63

	(2009-2006)	
452	عدد الأسهم المتداولة بالريال العماني في سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2006)	.64
453	عدد الشركات المتداولة في سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2006)	.65
454	القيمة السوقية بالريال القطري في سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2006)	.66
455	قيمة الأسهم المتداولة بالريال القطري في سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2006)	.67
456	عدد الأسهم المتداولة بالريال القطري في سوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2006)	.68
461	تراجع نمو السيولة المحلية بدول مجلس التعاون الخليجي	.69
469	إجمالي الإيرادات (2011-2008) مليون دولار	.70
470	إجمالي النفقات (2011-2008) مليون دولار	.71
470	العجز أو الفائض في ميزانية الحكومة (2011-2008) مليون دولار	.72
484	معدل البطالة في دول المجلس خلال الفترة (2011-2003) بالنسبة المئوية	.73
489	صادرات دول المجلس خلال الفترة (2011-2008) الوحدة مليون دولار	.74
491	واردات دول المجلس خلال الفترة (2011-2008) الوحدة مليون دولار	.75
493	الميزان التجاري خلال الفترة (2011-2008) الوحدة مليون دولار	.76
495	التجارة البيئية خلال الفترة (2011-2008) الوحدة مليون دولار	.77
497	الانكشاف التجاري خلال الفترة (2011-2008) الوحدة مليون دولار	.78

II. الرسوم البيانية:

الصفحة	عنوان الرسم	الرقم
28	تواتر الأزمات البنكية وأزمات أسعار الصرف والأزمات المشتركة في الفترة (1997-1880)	.1
28	عدد الأزمات المالية خلال الفترة (1999-1977)	.2
97	توقعات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الفعلية خلال الفترة (2008-1990)	.3
98	تطور الرقم القياسي نازداك (2008-1994)	.4
99	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية (%)	.5
100	تطور مؤشر أسعار الفائدة الاحتياطي الفدرالي للإقراض مابين البنوك خلال الفترة (2008-1954)	.6
103	توقعات التضخم ومعدلاته الفعلية خلال الفترة (2008-1990) بالنسبة المئوية	.7
104	معدل التخلي عن العقارات (%)	.8
109	نسبة الإنفاق الدفاع إلى إجمالي الإنفاق العام (%)	.9
111	عجز الميزانية الأمريكية منذ (2006-1961) بليون دولار	.10
112	العجز في الحساب الجاري الأمريكي والميزان التجاري منذ (2007-1970)	.11
113	تطور الدين الأمريكي العام بتريليون دولار خلال الفترة (2007-1940)	.12
174	تطور عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي (2011-1990)	.13
175	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2009-2004)	.14
175	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (2009-2004)	.15
197	تطور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2011-1990)	.16

215	تطور عدد المصانع في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2008-2005)	.17
216	تطور عدد العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2008-2005)	.18
216	تطور حجم الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2008-2005)	.19
223	متوسط النمو الحقيقي في القطاع الغير نفطي (1999-2009)	.20
226	أنصبة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سنة 2010	.21
230	دخل الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1999-2009)	.22
234	الميزان التجاري في دول مجلس التعاون خلال الفترة (2008-2005)	.23
237	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2008-2004)	.24
240	إجمالي إيرادات الدول الخليجية وحجم إيرادات النفط المتراكمة خلال الفترة (2010-2000)	.25
248	تطور معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي (1982-2006)	.26
249	معدل نمو عرض النقد بدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2008-2004)	.27
251	أسعار صرف دول مجلس التعاون خلال الفترة (1980-2006)	.28
264	أعداد البنوك الأمريكية التي أفلست أسبوعيا في عام 2009	.29
265	أعداد المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية التي أفلست منذ عام 1921	.30
269	تأثر مؤشر NASDAQ Composite الأمريكي بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2008-2007)	.31

270	تأثر مؤشر داوجونز الصناعي الأمريكي بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2008-2007)	.32
271	تأثر مؤشر S&P 500 الأمريكي بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2008-2007)	.33
274	تأثر مؤشر FTSE 100 بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2008-2007)	.34
274	تأثر مؤشر DAX بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2008-2007)	.35
275	تأثر مؤشر CAC 40 بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2008-2007)	.36
276	تأثر مؤشر Nikkei بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2008-2007)	.37
277	تأثر مؤشر Hang Seng بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2008-2007)	.38
277	تأثر مؤشر Straits Times بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2008-2007)	.39
278	تأثر مؤشر EGX30 «Case 30 Stock Index» بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2008-2007)	.40
279	تأثر مؤشر Dowjones 20 بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2008-2007)	.41
280	تأثر مؤشر General بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2008-2007)	.42
281	أداء سوق الأسهم السعودية مقارنة بالأسواق الخليجية خلال عام 2009	.43
281	أداء سوق الأسهم السعودية مقارنة بالأسواق الرئيسة خلال عام 2009	.44
282	أداء سوق الأسهم السعودية مقارنة بالأسواق الرئيسة منذ نهاية سبتمبر 2008	.45
283	تأثر مؤشر Abu Dhabi و Dubai بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (أفريل 2008-جانفي 2009)	.46

294	مقارنة بين عجز الميزانية في 2010 و في بداية الألفية عام 2000 في بعض الدول المتقدمة	.47
297	عجز الميزانية العامة للولايات المتحدة (2002-2009)	.48
298	استمرار العجز بالميزانية الأمريكية (2000-2009)	.49
302	إجمالي الدين العام الأمريكي خلال الفترة (1940-2008)	.50
305	النسب المئوية لعجز الموازنة والدين العمومي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي لسنة 2009 في دول منطقة اليورو	.51
310	هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية 2009	.52
312	البطالة في العالم خلال الفترة (فيفري 2008-فيفري 2009)	.53
314	تطور معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1948-2009)	.54
315	معدلات البطالة في أوروبا الموحدة(2000- الربع الثالث من 2010)	.55
316	معدلات البطالة في دول الاتحاد الأوروبي خلال شهر سبتمبر 2010	.56
317	تقديرات أعداد العاطلين في الاتحاد الأوروبي	.57
319	مؤشرات إجمالي الناتج المحلي وأسواق العمل في البلدان النامية خلال الفترة (2005-2010)	.58
320	معدلات البطالة في بلدان عربية مختارة	.59
323	تطور معدلات التضخم في العالم خلال الفترة (2002-2010)	.60
325	النمو الشهري في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية (نوفمبر 2009-نوفمبر 2010)	.61
326	التضخم في منطقة اليورو بالنسبة المئوية خلال الفترة (مارس 2009-مارس 2010)	.62

328	معدل التضخم في الدول النامية خلال الفترة (2010-2000)	.63
338	حجم صادرات السلع والخدمات (التغير السنوي في النسبة المئوية) في مختلف الاقتصاديات العالمية	.64
341	الإنتاج العالمي للسيارات في الدول المتقدمة والناشئة خلال الفترة (2008-2000)	.65
343	معدلات نمو التجارة الدولية خلال الفترة (2009-1965)	.66
346	تراجع حجم التجارة العالمية و الناتج المحلي الحقيقي العالمي في ضوء الأزمة المالية العالمية	.67
349	التجارة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية (فبراير 2008 - فبراير 2010)	.68
351	معدل النمو (%) ورصيد الميزان التجاري (مليون دولار) في اليابان خلال الفترة (2011-2003)	.69
354	التراجع في التجارة الإجمالية للدول العربية سنة 2009	.70
357	سعر صرف الدولار خلال الفترة (2008-2002)	.71
359	علاقة سعر الصرف الأورو مقابل الدولار خلال الفترة (2010-2000)	.72
362	معدلات النمو في الناتج المحلي للدول الصناعية والناشئة خلال الفترة (2010-1970)	.73
364	توزيع الدول حسب نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد خلال الفترة (2010-2007)	.74
365	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (2011-1971)	.75
367	نمو الناتج الوطني الخام لمنطقة اليورو خلال الفترة (2011-1999)	.76
369	نمو الناتج المحلي في الدول النامية خلال الفترة (2010-2008)	.77
376	تدفقات الاستثمار المباشر حول العالم خلال الفترة (2011-2000)	.78

384	التوزيع الجغرافي للجوعى بين قارات العالم	.79
386	إنخفاض أسعار النفط خلال الفترة (ماي 2008 - مارس 2009)	.80
471	تطور الإيرادات والنفقات في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1995-2011)	.81
477	معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة بالنسبة المئوية خلال الفترة (2005-2011) بالنسبة المئوية	.82
478	معدل التضخم في مملكة البحرين خلال الفترة (2005-2011) بالنسبة المئوية	.83
479	معدل التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2005-2011) بالنسبة المئوية	.84
480	معدل التضخم في سلطنة عمان خلال الفترة (2005-2011) بالنسبة المئوية	.85
481	معدل التضخم في دولة قطر خلال الفترة (2005-2011) بالنسبة المئوية	.86
482	معدل التضخم في دولة الكويت خلال الفترة (2005-2011) بالنسبة المئوية	.87
489	صادرات دول المجلس خلال الفترة (1980-2011) مليار دولار	.88
492	واردات دول المجلس خلال الفترة (1980-2011) مليار دولار	.89
494	الميزان التجاري لدول المجلس خلال الفترة (2008-2011)	.90
497	اتجاهات التبادلات التجارية لدول المجلس والعالم (الصادرات واعادة التصدير) خلال الفترة (2005-2009)	.91
505	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول المجلس خلال الفترة (1980-2011).	.92
507	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2004-2011) مليار دولار أمريكي	.93
508	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في مملكة البحرين خلال الفترة (2004-2011) مليار دولار أمريكي	.94

509	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2011-2004) مليار دولار أمريكي	.95
510	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في سلطنة عمان خلال الفترة (2011-2004) مليار دولار أمريكي	.96
511	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في دولة قطر خلال الفترة (2011-2004) بالنسبة المئوية	.97
512	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في دولة الكويت خلال الفترة (2011-2004) مليار دولار أمريكي	.98
514	الاستثمارات الأجنبية المباشرة من و إلى دول مجلس التعاون خلال الفترة (2010- 2000).	.99
515	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون خلال الفترة (2010- 2008).	.100
521	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2011-1995) ألف دولار أمريكي	.101

III. الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
.1	يبين كيفية انتقال الأزمة العالمية سنة 1929	37

المقدمة العامة

1. مدخل:

على الرغم من حدة أزمة الرهن العقاري الأمريكية ونتائجها المدمرة على الاقتصاديات الصناعية الكبرى والتي تعرضت للكساد وما ترتب عليه من آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية، إلا أنها لم تكن الأزمة الوحيدة التي تعرض لها النظام الرأسمالي، فهذا الأخير شهد منذ ستينات القرن التاسع عشر عدة انهيارات مالية في إنجلترا باعتبارها في ذلك الزمن المركز المالي الأساسي للعالم، ثم حدثت أزمات مالية حادة في أوروبا في بداية القرن العشرين ترتبت عليها الحرب العالمية الأولى، ثم انتقلت الأزمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وقع الانهيار المالي الذي خلف الركود الكبير في سنوات (1929 - 1933)، واستمر تأثيره عشرة أعوام بعد ذلك.

وفي النصف الثاني من القرن الماضي وقعت عدة أزمات متعددة ومتشابهة في كل من المكسيك والأرجنتين وكندا.. ثم انهيار بورصة لندن في أكتوبر 1987، والأزمة الآسيوية التي عصفت ببلدان شرق آسيا في النصف الثاني من التسعينات، وحدث بسببها انهيارات كثيرة في تايلندا واليابان وكوريا وماليزيا واندونيسيا، وأيضاً الانهيارات الكبرى التي حدثت بعد 11 سبتمبر 2001 الشهير في أمريكا، وفي كل هذه الانهيارات كانت المسببات تختلف ظاهرياً أي السبب الذي يفجر الأزمة كان مختلفاً، ولكنها كانت تشترك في ظاهرة أساسية تنتهي إليها هي الانهيار و بروز دين كبير يفوق طاقة الاقتصاد أو السوق، وتتشابه أيضاً في النتائج التي تتبع ذلك وهي الركود الاقتصادي الذي ينتج عنه هبوط في الإنتاج، تراجع الطلب وحجم التجارة الدولية. ثم بطالة كبيرة والتي اعتبرت من أخطر هذه المشاكل.

كما شهد النظام الاقتصادي العالمي من جديد أزمة حادة عرفت بأزمة الرهن العقاري، والتي أثرت بشكل كبير على مختلف دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، كما أثارت الأزمة ونظراً للتقدم الكبير في وسائل الإعلام اهتمام وحفيظة رجال الفكر والسياسة والمستثمرين والعوام على حد سواء، وسارع الكل لإبداء رأيه والتعبير عن خشيته من الفشل المؤسساتي والذي ينعكس على كل من مستوى المعيشة ونوعية الحياة، وهما من أهم مسؤوليات الدولة المعاصرة سواء في الدول النامية أو الدول الصناعية، وهكذا بدأ البحث في العوامل التي دفعت إلى وقوع الأزمة والأسباب التي أدت إلى تفاقمها وانتشارها، والآثار المترتبة عليها بالنسبة للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فالبعض رأى أنها أزمة مالية بحتة، بينما رأى آخرون أنها أزمة إدارة و تسيير، في حين ردها آخرون إلى أزمة الرقابة، بينما ركز فريق رابع على قلة الحوكمة خاصة بالنسبة للشركات الكبرى، وربط فريق خامس بين كل هذه

العناصر وأوجزها في الأزمة الفكرية للرأسمالية والتي لا بد أن يكون مآلها أزمات متتابة، وأن هناك حاجة ماسة إلى تأكيد دور الدولة كرفيق للحفاظ على التوازن والاستقرار بين أطراف الحياة السياسية والاقتصادية، فإذا كانت أهمية وخطورة نشاط الأسواق النقدية والمالية في العلاقات الاقتصادية الدولية قد أصبحت من الأمور المسلم بها، فإن مدى تأثير اقتصاديات مختلف دول العالم وخاصة البلدان النامية منها بأوضاع وأزمات هذه الأسواق مازال واحدا من أهم الأمور التي تستدعي وبإلحاح مزيدا من الدراسة والتمحيص، وبشكل خاص ما يتعلق بالسياسات وأيضاً الإجراءات التي يمكن اتخاذها بهدف توفير الحماية اللازمة للحد من انتقال هذه الأزمات إلى اقتصاديات البلدان النامية، وهذا ناتج نظراً لمختلف جوانب العلاقة بين نشاط الأسواق النقدية والمالية الدولية والبلدان النامية، وفي هذا السياق ارتأينا أن يتمحور بحثنا على أثر أزمة الرهن العقاري على الدول النامية بدراسة حالة تكامل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يرتبط بحدود مشتركة بين دوله الست، هذه الأخيرة تتسم بخصائص هيكلية مشتركة جعلتها تواجه مشكلات وتحديات متماثلة في مسارها لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد واجهت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية -ولازلت تواجه- مجموعة من التحديات والمصاعب على المستوى الاقتصادي والسياسي، وهي إما نابعة من طبيعة اقتصاديات تلك الدول وسماتها العامة، ولما من البيئة الدولية والمتغيرات العالمية، إذن تتمحور إشكالية بحثنا كالتالي :

II. إشكالية البحث:

ما أثر أزمة الرهن العقاري الأمريكية على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؟

وتحت هذه الإشكالية، تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي الأسباب الحقيقية وراء نشوب أزمة الرهن العقاري المالية العالمية ؟
2. هل تتميز الأزمات المالية العالمية بالدورية؟
3. ما هو حجم تأثير الدول النامية بالأزمة المالية العالمية، وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي ؟
4. كيف انتقلت عدوى الأزمة المالية العالمية إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؟

III. فرضيات البحث:

1. تعود أسباب أزمة الرهن العقاري المالية العالمية لعدم مراقبة الدول لنشاط البورصات وللمعاملات المالية، فالأزمة نتيجة حتمية للعولمة والتي شجعت بشكل كبير التحرر المالي والتجاري؛
2. أزمة الرهن العقاري هي امتداد للأزمات السابقة، وهو ما يدعم فكرة دورية الأزمات المالية؛

3. حجم تأثير اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأزمة بصفة خاصة يحدد بمدى ارتباط اقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد العالمي؛
4. قناة التأثير تمثلت في انتقال العدوى عن طريق الأسواق المالية، وكذلك عن طريق تقلبات أسعار النفط التي أثرت على التجارة الخارجية وميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي.

1.7. دوافع اختيار الموضوع:

في الحقيقة هناك عدة أسباب جعلتنا نبحث في هذا الموضوع ، فبالإضافة إلى الدوافع الشخصية و المتمثلة في رغبتنا الذاتية في دراسة المواضيع المتعلقة بالمالية الدولية، وكذا ميلونا للبحث في موضوعات العلاقات الاقتصادية الدولية، وفضولنا الزائد على التعرف على المستجدات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي ، هناك دوافع موضوعية منها:

- إن الأزمة المالية أثبتت منذ بداية انتشارها أنها أزمة عارمة لم يعرف النظام الرأسمالي مثلها منذ نشأته، أثرت بصورة كبيرة ومباشرة على كل مكونات الاقتصاد الحقيقي، وشملت تداعياتها حتى المجالات الاجتماعية والسياسية، لذلك فهذه الأزمة جديرة بالاهتمام والتحليل؛
- حداثة الموضوع في حد ذاته و محاولة إثراء المكتبة الجامعية بدراسة موضوع جديد، خاصة وأن الموضوع يدرس أحد انشغالات الدول النامية، باعتبار أن الجزائر واحدة من هذه الدول؛
- تجربة مجلس التعاون الخليجي تمثل حلقة هامة من حلقات التكامل الاقتصادي العربي المنشود؛
- يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقاشات باستمرار؛
- صلة الموضوع بمجال تخصصي، وهو تحليل اقتصادي .

1.7. أهمية البحث:

يمكن استنباط أهمية الدراسة من أهمية الأزمة التي حصلت، فهذه الأزمة لها وقع وأثر لا يستهان به ليس فقط على الاقتصاد العالمي ككل، بل على اقتصاد الدول النامية ومنها العربية كذلك، والتي كان لها نتائج وخيمة أدت إلى ركود اقتصادي كبير، هذا ما انعكس سلبيا على جميع جهود الدول في حل مشاكل البطالة والفقر، أي أدت إلى تفاقم تلك المشاكل بشكل أسوأ مما كانت عليه، والأمر الذي لا يقل خطورة، هو البدء بالتشكيك بالنظام الرأسمالي والذي إن تم إلغاؤه سوف يرافقه إلغاء إنجازات كبيرة تمت تحت ظله.

فالعالم بقي مشدوهاً أمام الأزمة المالية العالمية، فأكبر اقتصاد في العالم الولايات المتحدة الأمريكية أصبح مهدد بالانزلاق إلى هاوية الكساد والإفلاس، ومن أكبر وأعرق المؤسسات المالية الدولية في أمريكا وأوروبا انهارت بسبب هذه الأزمة، ومن خلال دراستنا هذه سنحاول البحث عن أسباب هذه الأزمة، وعلى مدى تأثير الاقتصاد العالمي بها، مع التركيز على اقتصاديات الدول النامية، وبأكثر تحديد دراسة تأثير اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

VI. أهداف الدراسة :

- إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع في حقيقة الأمر ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:
1. دراسة الإطار النظري للأزمات المالية العالمية، والتطرق إلى التسلسل التاريخي لحدوث الأزمات بتحليل وتقييم أسباب نشوئها، وآثارها على مختلف دول العالم، المتقدمة منها والمتخلفة؛
 2. محاولة الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتكامل الإقتصادي مع تحديد مراحل، واقع وآفاق التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛
 3. محاولة تبيان البوادر الأولية لأزمة الرهن العقاري الأمريكية، والتعرف أيضاً على الحلول التي طرحت للخروج منها؛
 4. بيان مدى تأثير البورصات العالمية بها ومعرفة أسبابها الرئيسية؛
 5. التعرف على طبيعة اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة، واقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة خاصة؛
 6. محاولة رصد المبررات والدوافع التي ساعدت على تشكيل مجلس التعاون الخليجي ؛
 7. محاولة الوقوف على أبرز المحطات في مسيرة التكامل لدول الخليج العربية ؛
 8. التعرف على مدى أهمية التكامل الاقتصادي في التخفيف من حدة الأزمات .

VII. الدراسات السابقة :

تعتبر الأزمة المالية العالمية ظاهرة حديثة الظهور، ولكنها أسالت حبر مختلف المفكرين الاقتصاديين فلقد تعددت الدراسات حول هذا الموضوع ولكن اختلفت الجوانب التي مسها كل موضوع أما في ما يخص موضوع أثر الأزمة على الدول النامية، فإنه يمكن القول أن النتائج تكون أكثر أهمية وأكثر دقة بعد مرور وقت طويل بعد الأزمة، لكي يمكن التعرف عن آثار الأزمة على المدى القصير والمدى

الطويل، فأغلب الدراسات المرتبطة بالموضوع كانت عبارة عن مقالات أو دراسات غير معمقة ومفصلة، من بينها

1. دراسة حسام الدين محمد السيد بعنوان: " الأزمات المالية العالمية وآثارها الاقتصادية على الأسواق المالية والاقتصاديات العربية"، مؤتمر " دور القطاع المالي في التنمية العربية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، (2008).

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الأزمة الاقتصادية العالمية وما صاحبها من انهيارات مالية وإفلاس كيانات مالية عملاقة، وأثر ذلك على معدل النمو الإقتصادي بالدول العربية، وخلصت الدراسة إلى مايلي:

- حدوث أزمة سيولة في الأسواق المالية العالمية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الموارد الأولية وبخاصة البترول، مما أدى إلى انخفاض سعره؛
- حالة من التشكك في النظرية الرأسمالية بسبب عدم قدرة السوق على تصحيح أوضاعه.
- انخفاض أسعار العقارات، وبخاصة الأمريكية منها؛
- تعرض لإفلاس عدد كبير من كبرى الشركات العالمية في مجالات الخدمات المالية.

2. دراسة أحمد بن أحمد الرواحي: " الأزمة المالية العالمية، الأسباب والتداعيات"، الأمانة العامة للمساعدة لشؤون المعلومات والبحوث، عمان، العدد 12 ماي 2009، وخلصت الدراسة إلى: أن لازمة المالية تأثيرات وانعكاسات مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات الدول الخليجية، ويتمثل ذلك في كون هذه الاقتصاديات تعتمد بشكل أساسي على مصدر أساسي وهو النفط، فأى انخفاض في أسعاره أو حجم الطلب عليه سوف يكون له انعكاسات على النمو الاقتصادي في البلدان الخليجية وعلى مسار تنفيذ الخطط والمشاريع التنموية في هذه البلدان؛

3. دراسة اليوسف، يوسف خليفة بعنوان: " الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية"، (2009).

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب الحقيقية وراء الأزمة المالية العالمية والآثار المتوقعة على الاقتصاديات الخليجية، وقد قام الباحث بدراسة التسلسل التاريخي والرجوع إلى الفكر الرأسمالي في الاقتصاد ومدى تأثر الاقتصاديات الخليجية بارتفاع أسعار النفط في بداية الأزمة وتراجعها الحاد في ظل شيوع الأزمة عالمياً، وقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج منها أن الدول الخليجية حصدت خسائر كبيرة من هذه الأزمة، سواء تلك المتعلقة بموارد الصناديق السيادية المستثمرة في الرهون

العقارية أو بالمساهمة في صناديق مساعدة المتضررين ،أو نتيجة تراجع النمو الاقتصادي ومعه الطلب على النفط أو بانخفاض قيمة الدولار أو غيرها من صور الخسائر .

4. دراسة فريد كورتل : "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية"، وخلصت الدراسة إلى: تراجع معدلات النمو بالاقتصاديات الخليجية نتيجة لتراجع أسعار النفط ،وكذلك تراجع أداء الأسواق المالية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية ،وأكد على تأثر هذه الدول من خلال ثلاث منافذ:

- تأثر المؤسسات المالية التي تملك حيازات في سندات الرهن العقاري؛
- الخسائر الناتجة عن إدارة الاستثمارات بواسطة البنوك الاستثمارية الأمريكية المتأثرة من الأزمة ،خاصة مع ارتباط المصارف الخليجية بالمصارف العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- تأثر الوضع الائتماني من خلال نقص السيولة وارتفاع تكلفة الاقتراض .

5. دراسة هنري عزام : " الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدول الخليج العربية"، (2009)، حيث خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تراجع معدل النمو العالمي أدى إلى انخفاض أسعار النفط نتيجة للعلاقة القوية بينهما، وأيضاً كنتيجة لانخفاض سعر صرف الدولار؛
- تحقيق عجز في ميزان المدفوعات نتيجة تراجع الصادرات النفطية وتدفقات الاستثمار الأجنبي؛
- من المستبعد حصول إفلاسات لمصارف خليجية غير أنه من الأهمية بمكان حدوث اندماجات بين المصارف ،وذلك لزيادة قدرتها التنافسية وخفض مصاريفها ،وزيادة حصتها السوقية وتقليل حجم المخاطر التي تتعرض لها ،من خلال توزيع أعباء الخسائر وانخفاض الأرباح؛
- وأخيراً ركزت الدراسة على ضرورة توفر المزيد من الشفافية سواء فيما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية المتبعة ،أو توفير المعلومات عن الأداء الإقتصادي ومستوى المديونية الداخلية والخارجية .

6. May Khamis and Abdelhak Senhadji :” Impact of the Global Financial Crisis on the Gulf Cooperation Council Countries and Challenges Ahead”; Middle East and Central Asia Department International Monetary Fund ,2010.

تناولت هذه الدراسة الأزمة المالية العالمية وأثرها على الإيرادات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي ،وانطلقت الدراسة من فرضية ان النظام الرأسمالي يعاني أزمات (مالية - اقتصادية) مستمرة ، وهو مولد للأزمات بطبيعته ، فكانت اشد هذه الأزمات حدة منذ أزمة الكساد الكبير هي الأزمة المالية 2008

، التي أحدثت آثاراً سلبية ترتب عليها تكاليف اقتصادية في معظم دول العالم ، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي التي تأثرت ماليتها العامة وأسواقها المالية وكذا سيولتها النقدية، وهدفت الدراسة إلى محاولة إيجاد حلول تخفض من اثر الأزمات الاقتصادية في حالة حدوثها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، والتي من أهمها ترقية الصادرات خارج المحروقات، وترشيد السياسة النقدية والمالي؛

7. Monetary and Capital Markets and Middle East and Central Asia Departments:” The GCC Banking Sector: Topography and Analysis”; International Monetary Fund; April 2010.

قامت الدراسة بتحليل القطاع المصرفي في الدول الخليجية الست ،وبينت تأثير هذا القطاع ومدى تعرضه للمخاطر كنتيجة للأزمة المالية العالمية من خلال غياب الاستقرار المالي وتراجع الإيرادات الحكومية برغم من أن هذا القطاع كان يتميز باستقراره وبوفرة في السيولة ،وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- شهدت بعض دول مجلس التعاون الخليجي نمو الائتمان السريع في فترة الطفرة النفطية السابقة للأزمة المالية ،هذه الزيادة في السيولة المتاحة للبنوك ترتب عليها زيادة في معدلات الإقراض التي ارتبطت بشكل غير مباشر مع ارتفاع أسعار النفط ،هذا الربط كان له مخاطر كبيرة على السيولة في البنوك؛
- الأزمة نتج عنها انخفاضات الحادة في أسعار النفط أدت إلى التباطؤ في النشاط الاقتصادي جنباً إلى جنب مع تدهور نوعية الأصول للبنوك ،و الضغوط على السيولة لديها؛
- انخفضت سيولة البنوك مع التشديد في ظروف السيولة العالمية .

8. مصطفى قارة ، نبيل دحدح ، أحمد البدوي : " الأزمة المالية العالمية وتحديات استعادة الاستقرار الإقتصادي وتحقيق النمو الشامل في الدول العربية "،صندوق النقد العربي ،جانفي 2013.

وخلصت الدراسة إلى أن وإضافة إلى تداعيات الأزمة على اقتصاديات دول مجلس التعاون من خلال تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفي ظل أجواء عدم التيقن التي شهدتها الأسواق المالية العالمية والارتباط الوثيق للقطاع المالي في دول مجلس التعاون بهذه الأسواق، ظهرت آثار الأزمة واضحةً على القطاع المالي في هذه الدول خلال الربع الثاني من عام 2008 مع فقدان بورصات دول المجلس لنحو 400 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل نحو 41 في المائة من قيمتها السوقية، واتباع المصارف التجارية الخليجية استراتيجيات التقليل من المخاطر والتشدد في شروط الإقراض

والتركيز على دعم القواعد الرأسمالية ، الأمر الذي أدى إلى تراجع نمو الائتمان المصرفي بصورة حادة وتراجع معدلات نمو القطاعات غير النفطية.

VIII. مساهمة الباحث:

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة لاحظنا أنها ركزت على تراجع أسعار النفط وما نتج عنه من تراجع في معدلات النمو بهذه الدول، وكذا إلى تأثير أداء الأسواق المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي، في المقابل ركزت دراستنا حول مختلف آثار أزمة الرهن العقاري على مختلف جوانب اقتصاديات هذه الدول، بالتطرق لواقع هذه الاقتصاديات (الاقتصاد الحقيقي والمالي والنقدي، التنمية الاقتصادية) قبل وأثناء وبعد نهاية أزمة الرهن العقاري الأمريكية.

IX. حدود الدراسة :

حتى يتم معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، تم تحديد الإطار العام وحدود البحث في نقاط الهدف منها تركيز جهودنا داخلها وعدم الخروج عنها، وتتمثل هذه الحدود في :

1. حدود المصطلحات : تتمثل هذه المصطلحات في الأزمة كمتغير مستقل، وآثارها كمتغير تابع أي

آثارها على الاقتصاد الحقيقي، والمالي، والنقدي، وعلى التنمية الاقتصادية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية... باعتبارها المتغيرات التي تعبر عن هدف الدراسة ؛

2. الحدود المكانية: حصرناها في دراسة المحيط الدولي والداخلي:

- دراسة المحيط الدولي: ويتعلق الأمر في هذا السياق بظروف حدوث الأزمة، وكذا بتأثيراتها على اقتصاديات مختلف دول العالم، المتقدمة منها والنامية؛

- دراسة المحيط الداخلي: وهنا يتعلق الأمر بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك من خلال دراسة خطوات تكاملها، إعطاء لمحة عن واقع اقتصادياتها، وأخيرا التركيز على مدى تأثير اقتصادياتها بأزمة الرهن العقاري؛

3. الحدود الزمنية : في الجانب النظري حددت فترة الدراسة من أولى أهم الأزمات التي أصابت

النظام الرأسمالي إلى تاريخ نشوب أزمة الرهن العقاري سنة 2008، أما في الجانب التطبيقي حددت فترة الدراسة انطلاقا من السنوات الثلاث تقريبا التي سبقت الأزمة أي (من جانفي 2005 - إلى سبتمبر 2008) ، و سنوات حدوث الأزمة ولستمراريته وحتى بداية تعافي الاقتصاد

الدولي منها، أي إلى أن نشأت أزمة عالمية أخرى هي أزمة الديون السيادية الأوروبية، بمعنى حددت هذه الفترة (من 15 سبتمبر 2008 - إلى ديسمبر 2011).

X. منهج البحث:

كما هو معلوم فإن لكل دراسة أسلوبها و منهجها الخاص ،وفي محاولة منا للإجابة على الإشكالية السابقة الذكر واختبار الفرضيات ، ارتأينا أن يكون منهج دراستنا متعدد ومتنوع ،فانطلاقاً من المنهج الوصفي والتاريخي التحليلي في الفصول النظرية الأولى من خلال الإلمام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالأزمات المالية العالمية ،مروراً بأهم الأزمات المالية العالمية التي شهدتها الاقتصاد العالمي قديماً وحديثاً ،وأيضاً في محاولتنا إبراز مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتكامل الإقتصادي ،وكذا التعرف على واقع وآفاق التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، لننتقل في الفصل الثالث للمنهج التحليلي ،محاولين من خلاله إبراز كيفية تأثر الدول سواء النامية أو المتقدمة بالأزمة الرهن العقاري المالية العالمية ،ونختم بالمنهج التحليلي المقارن لإبراز واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل نشوب أزمة الرهن العقاري الأمريكية ، وبعدها.

XI. أدوات البحث:

أثناء قيامنا بإنجاز هذا البحث قمنا باستعمال الأدوات الآتية:

1. اعتماد عدة مراجع من كتب، مجلات، تقارير، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية ودولية، دوريات ،وكانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية (فرنسية وإنجليزية) ؛
 2. الاستعانة بشبكة الإنترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات؛
 3. المعطيات الإحصائية من جداول وأشكال تتعلق بواقع الاقتصاد العالمي عموماً، واقتصاديات الدول النامية بصفة خاصة؛
 4. الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه؛
- ولتحليل أثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قمنا بدراسة وباستخدام المؤشرات والمقاييس التالية:

1. مؤشرات ومقاييس تحليل الاقتصاد النقدي لهذه الدول، ومن أبرزها :

- البنوك والمؤسسات المالية؛
- السيولة النقدية وأسعار الفائدة.

2. مؤشرات تحليل الأسواق المالية ، ومن أبرزها:

- عدد الشركات المدرجة؛
- قيمة التداول؛
- معدل دوران الأسهم؛
- القيمة السوقية للأسهم ؛
- عدد الأسهم المتداولة؛
- معدل التداول اليومي.

3. مؤشرات ومقاييس تحليل الاقتصاد الحقيقي، ومن أبرزها :

- الميزانية العامة؛
- البطالة والعمالة؛
- التضخم.

4. مؤشرات ومقاييس تحليل التجارة الخارجية، ومن أبرزها:

- الصادرات والواردات؛
- الميزان التجاري؛
- التجارة البينية؛
- درجة الانكشاف التجاري؛
- ميزان المدفوعات.

4. مؤشرات ومقاييس تحليل التنمية الاقتصادية، ومن أبرزها:

- الناتج الداخلي الخام؛
- تدفقات الاستثمارات الأجنبية؛
- نصيب الفرد من الدخل الوطني.

XII. صعوبات البحث:

الصعوبات التي تلقيناها أثناء إنجاز هذا البحث لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين، و يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. من أهم صعوبات الدراسة أن الظاهرة في حد ذاتها ظاهرة حديثة، ويمكن أن تكون الدراسة أكثر دقة على المدى الطويل لأن العديد من الآثار يمكن أن لا تظهر مباشرة، وإنما تظهر على المدى الطويل؛

2. نقص المراجع في ما يخص الموضوع باللغة العربية، فقد كان هناك إهدار وقت كبير في عمليات الترجمة؛

3. عدم توفر الإحصائيات الدقيقة بالنسبة للعديد من الدول النامية، وهذا ما يؤثر على دقة نتائج الدراسة؛

5. الموضوع يتطلب أن يكون هناك تتبع دائم للتطورات الجارية على المستوى العالمي ككل سواء تعلق الأمر بالقضايا الاقتصادية أو السياسية، خاصة وأن السياسة وسيلة من الوسائل المستعملة لتحقيق أغراض وأهداف اقتصادية؛

6. اختلاف الإحصائيات بين صندوق النقد الدولي، وصندوق النقد العربي، والأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

XIII. هيكل البحث :

من أجل معالجة بحثنا وبناءا على الفرضيات التي صغناها، ارتأينا تقسيم البحث إلى أربعة فصول :

في مستهل البحث تناولنا في المقدمة مختلف الجوانب المنهجية للدراسة؛

بالنسبة للفصل الأول: تناولنا فيه الجانب النظري للأزمات المالية العالمية، مروراً بمختلف الأزمات التي شهدتها النظام النقدي الدولي والتي أصابت الأسواق المالية العالمية، مع التركيز في آخر الفصل على أزمة الرهن العقاري الأمريكية العالمية؛

وفي الفصل الثاني، تعرفنا من خلاله على الجانب النظري والتطبيقي للتكامل الاقتصادي بدراسة تكامل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كنموذج؛

أما في ما يخص **الفصل الثالث**، عرجنا فيه إلى آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي (دول متقدمة ونامية) ،من خلال التطرق إلى آثارها على الجانب النقدي والمالي و الحقيقي ،وكذا على التنمية الاقتصادية العالمية؛

لنتقل في **الفصل الرابع** إلى الدراسة التطبيقية من خلال تحليل أثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول المجلس؛

هذا وقد أنهينا دراستنا بخاتمة استعرضنا فيها نتائج الدراسة، واختبار الفرضيات وتقديم الاقتراحات وآفاق البحث.

الفصل الأول:

الأزمات المالية العالمية

تمهيد للفصل الأول:

لقد أُلّف الإنسان معاصرة الأزمات على جميع الأصعدة ،وفي كل العصور ،وتأتي الأزمات المالية في مكانة متميزة من بؤرة اهتماماته بين غيرها من الأزمات ، لما لها من أثر مباشر على مختلف أوجه حياته الاقتصادية والاجتماعية ، فغالبا ما تصيب الأزمات الإقليمية أسواقاً واسعة، ثم تتحول إلى أزمات عالمية يصعب علاجها ، كما حصل في ثلاثينيات القرن الماضي، وخلال الثمانينيات ثم التسعينيات من نفس القرن في السوق الآسيوية ، فتقارير صندوق النقد الدولي تشير إلى أن أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق تعرضت لازمات مالية واضطرابات مصرفية حادة، كما أن استيقظ العالم من جديد وفي الخامس عشر من سبتمبر من سنة 2008 على أوتار أزمة مالية عاتية، أنت من نفس منبع أزمة الكساد الكبير، وتسارعت خطاها بدرجة كبيرة، فتعدت إلى كل أنحاء العالم ، بدءا بالدول المتقدمة وأصابت كل قطاعات النشاط الاقتصادي، فأعدت إلى الأذهان تلك المشاهد المأساوية التي صاحبت الكساد الكبير، وبلغت من قسوتها منذ نشأتها أن وصفها "بان كي مون " الأمين العام للأمم المتحدة بقوله: "ما يواجه العالم اليوم يشكل أزمة من نوع مختلف ، لا تعرف حدود ، وتؤثر على جميع الأمم ، كما تعقد جميع مشكلات العالم الأخرى ، وتمثل تحديا للقيادة العالمية " .

إذن وفي هذا السياق إرتأيتا من خلال هذا الفصل التعرف على الإطار النظري للأزمات المالية العالمية ،بالتطرق إلى أهم الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي ،لنحاول في الأخير الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لأزمة الرهن العقاري الأمريكية.

المبحث الأول: الإطار النظري العام للأزمة المالية العالمية

لكي يمكن لنا تصوير الإطار العام للأزمة المالية العالمية ، فإن هذا يستلزم منا بحث ماهية هذه الأزمة أولاً ، للتعريف بها ، والوقوف على حقيقتها ، ثم التعرض بعد ذلك لبيان عناصرها ، مؤشراتاتها ، ليتم بعدها استعراض أسبابها ، وبيان طرق الوقاية منها.

المطلب الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية

يتم التعرض في البداية للتعريف بالأزمات المالية العالمية بصفة عامة .

الفرع الأول: مفهوم الأزمة

رغم تعدد المؤلفات حول الأزمات خلال القرون الماضية، يبقى تقييم الأزمة و بحث جوانبها أمر ليس هيناً، لكن يمكن إدراج التعاريف التالية للأزمات:

- الأزمة(*) في اللغة تعني الشدة والقحط، يقال تأزم الشيء: أي اشتد وضاق أي: أصابته أزمة، والأزمة: هي الضيق والشدة، ويقال: أزمة سياسية، وأزمة مالية.. الخ، ويدور المعنى الاصطلاحي لمفهوم الأزمة بصفة عامة حول نفس هذا المعنى، إذ تعرف بأنها: مرحلة حرجية تواجه المنظومة الاجتماعية، وينتج عنها خلل، أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة، أو كلها، ويصاحبها تطور سريع في الأحداث¹، ينجم عنه عدم استقرار في النظام

(*)- تتحدر الكلمة الفرنسية "crise" أزمة من اللاتينية "crisis" التي تتحدر بدورها من اليونانية "κρίσις"، وتكتب عادة وفق الحروف اللاتينية "krisis":

$$crise \leftarrow crisis \leftarrow (krisis) \kappa\rho\rho\iota\varsigma$$

ومن هنا يعني لفظ "الأزمة": "اللحظة حاسمة" أو "الفترة الحاسمة" لمرض معين، ويرتبط بالتالي بالفترة التي يمكن للمرض أن يتطور فيها نحو التحسن أو التراجع، وعمم المعنى السابق للدلالة على مرحلة حاسمة في تطور الأشياء، والأحداث، والأفكار، أو علاوة على ذلك للدلالة على انفصام توازن معين.

1. ابراهيم عبد العزيز النجار: " الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص18.

أنظر: السيد عليوة: " إدارة الأزمات في المستشفيات"، استرال للطباعة والنشر، والتوزيع، القاهرة، ص 13.
بلعباس، عبد الرزاق سعيد: " ما معنى الأزمة"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009، ص19.

الأساسي لهذه المنظومة، ويدفع سلطة القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع لنجدها، وإعادة التوازن لهذا النظام؛

- وفي إطار هذا المعنى ، يمكن تعريف الأزمة المالية العالمية التي تواجه الدولة بأنها عبارة عن موقف تتعرض له هذه الدولة ، ويستشعر صانع القرار فيها درجة عالية من التهديد للمصالح والقيم الجوهرية للدولة ،ويتسم هذا التهديد بالمفاجأة وعدم التوقع من قبل صانع القرار ،فيشعر بضيق الوقت المتاح للتفكير فيه ،وإنه يجب عليه في نفس الوقت اتخاذ القرار المناسب بصدده ،قبل تغير ذلك الموقف على نحو تصعب السيطرة عليه؛

- تعرف الأزمة على أنها " لحظة حرجة و حاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة"² ، فالأزمة حسب ما سبق لها بعدين :

➤ التهديد الخطير للمصالح و الأهداف الحالية و المستقبلية؛

➤ الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار السريع و الصائب لحل الأزمة، و إلا فان القرار يصير غير ذي جدوى في مواجهة الموقف الجديد المفاجئ؛³

- الأزمة بمعنى آخر هي نتائج مجموعة تتابعات تراكمية، تغذي كل منها الأخرى إلى أن تصل إلى حالة الانفجار؛⁴

- الأزمة المالية يمكن تعريفها على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية ، حجم الإصدار، أسعار الأسهم و السندات، و كذلك اعتمادات الودائع المصرفية ، و معدل الصرف. هذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع و الانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها؛⁵

و عادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل ،يرافقها توسع مفرط و سريع في الإقراض دون التأكد من

2 . محسن أحمد الخضيرى: "إدارة الأزمات" ، مكتب مديولي الإسكندرية، ، السنة غير مذكورة، ص 54 .

3 . محمد نصر مهنا، "إدارة الأزمات"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 242.

4 . محسن أحمد الخضيرى ، مرجع سابق، ص 55 .

5. Barthalon Eric : "Crisis Financières " ; Revue problèmes économiques, N° 2595, 1998.

الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤدياً إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج؛⁶

- ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة، وحدثت مضاربات نقدية كبيرة ومقاربة، وبطالة دائمة.⁷

من كل هذا يمكن الخروج بتعريف شامل للأزمة^(*) المالية وهي: " انهيار في الأسواق المالية مصحوباً بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي ".⁸

الفرع الثاني: خصائص وعناصر الأزمة

مما سبق نجد أن للأزمة خصائص أساسية هي:

- ✚ المفاجئة العنيفة عند حدوثها، و استقطابها لاهتمام الجميع ؛
- ✚ التعقيد، التشابك و التداخل في عواملها و أسبابها؛
- ✚ نقص المعلومات ، و عدم وضوح الرؤية حولها ؛
- ✚ سيادة حالة من الخوف ،قد تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة.
- وتشير التجارب السابقة للأزمات إلى النمط التالي :
- ✚ إن أزمات العملة وأزمات البنوك في الاقتصاديات الناشئة تكون - على الأقل - ضعف تلك الأزمات في الدول الصناعية؛
- ✚ يمكن أن تشهد الدولة كلا النوعين في نفس الوقت، بحيث تغذى كل منهما الأخرى، ومنذ 1975 كانت هناك 12 أزمة متزامنة؛

6. البدوي عبد الحافظ: "إدارة الأسواق المالية - نظرة معاصرة-"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص39.
7. دانيال أرنولد: "تحليل الأزمات للأمس واليوم"، ترجمة عبد الأمير شمس الدين ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص11.

(*)- من أبرز مرادفات كلمة أزمة : اختلال ،اضطراب ،ركود ،كساد ،ضيق ،شدة ،مرض ،خطر ،نقص ،انهيار ،عدم التأكد ،توتر ،انفصام ،انهيار ،قلق ،اضطراب ،هجوم ،إفلاس ، نقص وعدم التوازن، ومن أهم المضادات :رفاهية ،توازن.

8 . عرفات تقي الحسيني: " التمويل الدولي " ، دار للنشر الأردن ، 1999 ، ص 200.

: من الملاحظ أن أزمات البنوك تسبق - عادة - أزمات العملة بعام أو عامين، وعندما يحدث العكس وتسبق أزمات العملة أزمات البنوك، نجد أن الفترة كانت أيضا عاما أو عامين.

وعليه فإن الأزمة ينظر لها من خلال تأثيراتها المستقبلية، باعتبارها خطر حقيقي لا

يتعلق بالماضي و الحاضر، بل يشتد تأثيرها في المستقبل.⁹

وتشير الدراسات في ضوء التعريفات السابقة إلى ضرورة توافر ثلاثة شروط في الظروف

التي ترشح لحدوث أزمة وهي:



الأزمة يكون حائلا بينه وبين دراسة البدائل، التي يمكن له الاختيار من بينها، لاختيار البديل الأكثر ملائمة لمواجهتها. وقد يدفع هذا صاحب القرار إلى محاولة إطالة وقت الأزمة، حتى يستطيع اتخاذ قرارات رشيدة في مواجهتها. ويرتبط العمر الزمني للأزمة بمدى تشابك موضوعاتها وتعدد أطرافها، إذ تزداد حدتها كما ترتفع درجة الصعوبة في التعامل معها بحسب كثرة تدخل المصالح التي تتهددها، فعندئذ يتسم الوقت المتاح لاتخاذ القرارات الملائمة بشأنها بضيقه، وعدم كفايته.¹⁰

الفرع الثالث: طرق الوقاية من الأزمات المالية

تطرح في الأدبيات الاقتصادية و التجارب العلمية جملة من السياسات الهادفة إلى تقليل احتمال حدوث الأزمات المالية منها :

1. العمل على تقليل الاضطرابات و المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي، خصوصا تلك التي تكون تحت التحكم الداخلي للدولة، وذلك عن طريق استخدام أسلوب التنويع و شراء تأمين ضد تلك المخاطر، و الاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطات المالية لمواجهة مثل تلك التقلبات، واستخدام سياسات مالية ونقدية متأنية وأكثر التزاما بأهدافها؛
2. الاستعداد و التحضير الكافي لحالات الانتكاس في الأسواق المالية و الراج المتزايد في منح الائتمان المصرفي، و توسع الدور المالي للقطاع الخاص، وذلك عن طريق استخدام السياسات المالية و النقدية التي تستطيع أن تتعامل مع تلك المشاكل من جهة، وتصميم نظام رقابة مصرفية يقوم بتعديل وتقليل درجة التقلبات، و تركيز المخاطرة في منح الائتمان من جهة أخرى؛
3. التقليل من حالات عدم التلاؤم والمطابقة في السيولة مع التزامات المصارف الحاضرة، و المطلوب هو آلية لتنظيم العمليات المصرفية في هذا المجال، خصوصا في الأسواق الناشئة، وقد يكون ذلك عن طريق فرض احتياطي قانوني عالي خلال الفترات العادية (استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة) ، -ويمكن تقليله في حالات احتياج المصرف للسيولة في حالات الأزمات، والاستعداد أيضا لمواجهة الأزمات من خلال الاحتفاظ باحتياطات كافية من النقد الأجنبي؛

10. ابراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص 19.

أنظر إلى : إبراهيم أبو العلا وآخرون: " الأزمة المالية العالمية، أسباب وحلول من منظور إسلامي"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، الطبعة الأولى، 2009.

4. الاستعداد الجيد و التهيئة الكاملة قبل تحرير السوق المالي،(استخدام أدوات غير مباشرة، السياسة النقدية، تعميق السوق المالي، زيادة الرقابة المصرفية وإتباع المعايير الدولية كـمعيار لجنة بازل(*) لكفاية رأس المال)، كما يفترض العمل على التطوير وتعديل الأطر القانونية و المؤسسية و التنظيمية للقطاع المصرفي؛
5. تقلص دور الدولة في القطاع المصرفي ،و التقليل من القروض الموجهة من الحكومة مع إعادة هيكلة القطاع ، وقد يكون السبيل لذلك هو الحث و التحفيز على تقليص دور الدولة ،من خلال برنامج لخصخصة القطاع المصرفي؛
6. تقوية وتدعيم النظام المحاسبي و القانوني، و زيادة الشفافية والإفصاح عن نسبة الديون المعدومة من جملة أصول المصرف و القطاع المصرفي و المالي؛
7. تحسين نظام الحوافز لملاك المصارف و إداراتها العليا ،بما يخدم ويعزز نشاطات المصارف، بحيث يتحمل كل طرف نتائج قراراته على سلامة أصول وأعمال المصرف؛
8. منع وعزل آثار سياسة سعر الصرف المعمول بها من التأثير السلبي على أعمال المصرف ، أو بإحداث أزمة في القطاع المصرفي؛
9. إعطاء استقلالية أكبر للمصارف المركزية، بمعنى منع التدخل الحكومي عند قيام المصرف المركزي بأداء وظيفته الأساسية، وهي تنفيذ السياسة النقدية، بحيث تقوم تلك الأخيرة على أساس اقتصادي ولا تتدخل أغراض السياسة المالية فيها؛
10. زيادة التنافس في السوق المالي، و ذلك عن طريق فتح المجال لمصارف جديدة سواء محلية أو أجنبية؛
11. رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع و المصرح به ،حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة و المستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة؛

(*)- لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست و تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة ،و ذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ،و قد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية ،من بين توصيات اللجنة وضع المبادئ و المعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ و المعايير و الاستفادة من هذه الممارسات.

12. الرقابة الوقائية واستخدام طرق أفضل من مراقبة و تتبع أعمال المصارف التجارية من منظور السلامة و الأمان للأصول المصرفية ،وزيادة المقدرة على التنبؤ بالكوارث و الأزمات المصرفية قبل حدوثها ،وبالتالي الحد من أثارها السلبية على الجهاز المصرفي ،حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها و منع انتقالها إلى بنوك أخرى.¹¹

المطلب الثاني : أنواعها ، أسبابها ، ومؤثراتها

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على الأنواع المختلفة للأزمات ، الأسباب المؤدية لها ،وأخيرا نتطرق إلى مؤثراتها.

الفرع الأول: أنواعها

يتم تصنيف الأزمات على اعتبارين أساسيين هما :

1. نوعية الأزمة: فصندوق النقد الدولي يصنف الأزمات على حسب نوعيتها على الشكل التالي:
 - أ- أزمات العملات : والتي عادة ما تتواجد عندما تكون مضاربات على الصرف ، مما يؤدي إلى تخفيض العملات بشكل واضح ،الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف قدر كبير من الاحتياطات الأجنبية؛
 - ب- أزمة البنوك : تعبر عن إختلالات النظام المصرفي وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته أمام مواعيده ،مما يحتم تدخل الدولة أو السلطة النقدية المسؤولة عن تقديم المساعدة للوحدة البنكية المتعثرة ،وتقديم الحماية الكافية لبقية الجهاز ،بما يضمن عدم انهياره بشكل تام؛
 - ت - أزمة الدين الخارجي: وهي الحالة التي تعجز الدولة عن دفع خدمة ديونها، فأزمة الديون تحدث إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، و يحاولون تصفية القروض القائمة. وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، و إلى أزمة في الصرف الأجنبي؛¹²

11 . Irin Bund : «Histoires Crises Financières» ; 19eme journées international d'économie Monétaire et bancaire " ; Lyon 6et7 Juin 2002، P24.

12. فريد النجار، « البورصات و الهندسة المالية»، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، (1998 - 1999) ، ص 207.

ث- الأزمة الشاملة: وهي تمس النظام المالي والنقدي معا ،وتؤثر سلبا على معدلات النمو ،والجدير بالذكر أن الأزمات الشاملة عادة ما تتضمن أزمة في العملة ،ومعدلات الصرف ،ولكن ليس بالضرورة أن تؤدي أزمة العملة إلى الأزمة الشاملة.¹³

2. أنواع الأزمة المالية على أساس أسبابها : هناك ثلاثة أنواع من الأزمات المالية التي تتعرض لها

الدول : أزمات مالية تتعلق بسوق السلع والخدمات (الاقتصاد العيني أو الحقيقي)،وأزمات تمس رؤوس الأموال (الاقتصاد النقدي)،وأخرى تمس البنوك ،وتعرف بالأزمات المصرفية:

أ- الأزمات العينية : وهذه الأزمات يعكسها الميزان التجاري للدولة ، حيث يقيس مقدار صادراتها في مقابل وارداتها ، وكلما كان هناك عجز في الميزان التجاري ،احتاجت الدولة إلى التدخل لزيادة صادراتها ،من خلال زيادة الإنتاج العيني للسلع والخدمات ،فإذا لم تنجح في هذا الوقت ،وتزايد العجز في ميزانها التجاري سنة بعد الأخرى ، كانت النتيجة تزايد مستمر في ديونها الخارجية ،وربما يصل بها الأمر في النهاية إلى التوقف عن سداد هذه الديون ،فتكون أمام أقصى الأزمات التي يمكن أن تقع فيها ؛

ب- الأزمات النقدية : تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها،أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة. وتنتج أيضا الأزمات النقدية وبصفة أساسية بسبب زيادة تكلفة الائتمان، وزيادة معدل الفائدة على القروض المحلية والخارجية التي تحصل عليها الدولة، وتزايد معدل التضخم بها، ذلك أن حصول الدول النامية على قروض من الدول والجهات الأجنبية ،يعني التزامها بسداد أصول هذه القروض وفوائدها في آجال استحقاقها . وعند الاتفاق على الاقتراض بسعر فائدة ثابت ، تكون المخاطرة محسوبة .أما عند الاقتراض بمعدلات فائدة متغيرة ،فإن أي تغير في سعر الفائدة على العملات بالزيادة يؤثر سلبا على قدرة الدول المدينة على السداد ، وهنا تنشأ الأزمة المالية. ويرتبط بذلك تغير سعر صرف العملات الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية ،بل وتغير سعر صرف العملات الأجنبية الحرة في علاقتها ببعضها البعض ،إذ أن ارتباط

13.نرمين السعدي : " قراءات حول الأزمة النقدية العالمية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 137 ، 1999 ، ص

عملة الدولة بالدولار على سبيل المثال وتغير سعر صرف الدولار في مقابل العملات الحرة الأخرى، يؤثر على قيمة العملة الوطنية إيجاباً أو سلباً. كما أن ارتفاع معدل التضخم للعملة الوطنية يؤدي إلى انخفاض قيمتها في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى، وبالتالي تكلفة الدين الخارجي بالنسبة لها كبيرة، مما ينبئ بقرب حدوث أزمة مالية. ومن جهة أخرى، قد تضع الدول المتقدمة قيوداً على الإقراض للدول النامية، بسبب فقدانها الثقة في قدرة هذه الدول على السداد، فتواجه الدول النامية نقصاً في السيولة، في الوقت الذي تجذب فيه نفسها ملزمة بسداد مديونيتها الخارجية بالعملات الحرة الأجنبية، فتضطر إلى مواجهة ذلك من عائداتها الجارية على حساب وارداتها من السلع

، بما في ذلك السلع الرأسمالية، التي تعتمد عليها هذه الدول في التنمية، وينشأ عندئذ نوع من الأزمات المالية النقدية؛¹⁴

ت- **الأزمات المصرفية** : تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك، أو إخفاق البنوك، إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، و تميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة، ولها آثار قصوى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبياً في الخمسينات و الستينات بسبب القيود على رأس المال و التحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعاً منذ السبعينات، و تحدث بالترادف مع أزمة العملة.¹⁵

☞ **خلال الفترة (1979-1997) كانت هنالك أكثر من 158 أزمة سعر صرف و54 أزمة مصرفية، وكانت أزمات أسعار الصرف الأكثر شيوعاً من الأزمات المصرفية خلال الفترة (75-1986)، بينما سادت الأزمات المصرفية في الفترة (87-1997)، وارتبط ذلك بسياسات التحرير المالي التي انتشرت خلال تلك الفترة.**¹⁶

14. إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص (24- 25).

15. فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 207.

16. أنظر الى : هبه محمود الطنطاوي الباز : " الأزمات المالية المعاصرة، الأسباب، العلاج، الدروس المستفادة، دراسة مقارنة " ، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، 2008، ص12.

الفرع الثاني: أسبابها

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب، بل هناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية، ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب ب:

1. **عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** تشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي حدثت بها أزمة مالية، شهدت:

أ- **التقلبات في أسعار الفائدة العالمية:** تعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالمياً لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض، بل الأهم من ذلك إنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها؛

ب- **إنخفاض في شروط التبادل التجاري:** إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم، خصوصاً خدمة الديون، و يكون هذا الإنخفاض بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة، وهذا العامل يعد سبباً رئيسياً للأزمة المالية في كل من فنزويلا و الإكوادور، نظراً للاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام مع صغر حجم الاقتصاد و قلة تنوعه؛

ت- **تقلبات أسعار الصرف الحقيقية:** حيث تعتبر من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية، وكذلك اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سبباً مباشراً لحدوث التبادل التجاري، وأيضاً التقلبات في شروط الأزمات المالية في العديد من دول العالم النامي؛

ث- **تقلبات معدل التضخم:** إن التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصراً حاسماً في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية، وخصوصاً في منح الائتمان و توفير

السيولة ، وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار مباشراً لحدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي ؛

2. اضطرابات القطاع المالي: نحدد في النقاط التالية :

أ- التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية : شكل التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج ، وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية، والذي يتواكب مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي، وغير الحذر. ومن بوادر هذا الاضطراب هو عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف، حيث يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف، خصوصاً من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة، في فترات تكون أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابتاً، مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج، وقد يتعرض زبائن المصارف كذلك إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية، وعدم التلاؤم أيضاً بالنسبة لفترات الاستحقاق؛¹⁷

ب- عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف: يؤدي التوسع في منح القروض على ظهور مشكلة عدم تلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف خصوصاً من جانب عدم الإحتفاظ بقدر كافي من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة ، قد يتعرض زبائن المصرف إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الاجنبية ولفترات الاستحقاق ، وخير مثال على ظاهرة عدم التلاؤم والمطابقة بين الأصول والخصوم هو الأزمة المالية في المكسيك، حيث لوحظ أنه خلال الفترة التي سبقت حدوث الأزمة (1989-1994) حصل ارتفاع

17. جمعة محمود عباد: "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني" ، مؤتمر " الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي الإسلامي "، جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان، (13-14/12/2009) ، ص 07.

في نسبة عرض النقود والعملات الأجنبية، مما خلق فجوة بين التزامات المكسيك في الخصوم السائلة والاحتياطي من النقد الأجنبي المقابل لتلك الخصوم ، واتسعت تلك الفجوة بشكل متسارع ، حيث زادت قيمة (M₂) (*) ، ليصل الى خمس مرات أكبر من قيمة احتياطي النقد الاجنبي، مما أدى بالسلطات النقدية إلى تخفيض قيمة العملة ، ولقد تكررت نفس هذه المظاهر في كل من البرازيل و تشيلي ولكن بحدّة أقل؛

ت- **التحرر المالي غير وقائي** : إن التحرر المتسارع غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الإنغلاق والتقييد ،قد يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية ، فمثلا عند تحرير أسعار الفائدة ، فإن المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعار الفائدة ، وعموما فإن تجارب الدول النامية دلت على اضطرابات في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاج أسلوب التحرر المالي خصوصا خلال المرحلة الإنتقالية ؛¹⁸

ومن ناحية أخرى ، فإن التحرر المالي يؤدي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف أو القطاع المالي، قد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية ، كما أن التحرر المالي يعني دخول مصارف أخرى إلى السوق المالي ، مما يزيد الضغوط التنافسية على

(*)- **المجمع النقدي (M1)**: يتكون أساسا من الأوراق النقدية مضافا إليها مختلف القطع النقدية الجزئية بإضافة إلى مبلغ الودائع تحت الطلب (أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة لصالح الجمهور لدى البنوك التجارية و مراكز الشيكات البريدية و حتى لدى الخزينة العمومية و البنك المركزي). **المجمع النقدي الثاني (M2)** = M1 + الودائع لأجل، و هي تلك الأموال التي يودعها الزبون في البنك مع امتناعه عن طلبها قبل انقضاء أجل معين + الودائع الدفترية أو ودائع الادخار الموجودة لدى البنوك التجارية و التي يتم تداولها بواسطة الدفتر بدلا من الشيك. **المجمع النقدي الثالث (M3)** بالإضافة إلى المجمع النقدي الثاني فإن المجمع النقدي الثالث يضم الودائع لأجل و الموجودة لدى المؤسسات المالية و غير المصرفية ، و هي تلك الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير و الاحتياط، و كذا سندات الخزينة العمومية و المكتتب فيها من طرف الخواص و المؤسسات غير المالية، و نظرا لكون هذه المؤسسات لا تنتمي إلى القطاع المصرفي فإنها غير مراقبة بشكل وثيق من طرف السلطات النقدية. ويمكن القول بأن المجمع الثالث هو المجمع الذي يضم وسائل تخزين القيم

كما يطلق عليه اسم السيولة الكلية للاقتصاد هذه المجمعات المكونة لعناصر الكتلة النقدية و الموجودة في اقتصاد معين كما يمكن إضافة مجمعات نقدية أخرى.

18. Adil Naamane: « **Les Indicateurs D'Alerte Des Crises Financières** » ، Centre d'Analyse Théorique Et de traitement des données économique ; 2001; P 07.

المصارف المحلية ، لا سيما في أنشطة إئتمانية غير مهياة لها، وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف ، وبدون التهيئة الرقابية اللازمة قبل التحرر المالي، فإن المصارف قد لا تتوفر لها موارد أو الخيرات اللازمة للتعامل مع هذه النشاطات والمخاطر الجديدة، ومن الأزمات المالية التي ساهم التحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر في حدوثها نذكر الأزمات المالية في البرازيل وتشيلي وأندونيسيا والمكسيك وفنزويلا وبعض الدول الإسكندنافية ، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد أظهرت الدراسات أنه من بين عينة من 25 أزمة مالية كانت 18 منها قد حدثت في غضون السنوات الخمسة الأولى من عملية التحرر المالي ؛

ث- ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي : تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظام وللإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات، كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الإلتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ،ونسبتها من رأسمال المصرف، وتظهر الدراسات المتعلقة بالدول التي تعرضت لأزمات مالية ،أنه في أكثر من 28 دولة تعرضت لها كان نقص الرقابة المصرفية الفعالة سببا مباشرا في حدوث الأزمة ،حيث يؤدي نقص الرقابة إلى التقييم الغير الدقيق والغير الكافي للمخاطر الإئتمانية ؛

ج- تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان : من المظاهر المشتركة للأزمات المالية في العديد من الدول النامية ، كان الدور الكبير للدولة في العمليات المصرفية ،خصوصا في عملية تخصيص القروض الإئتمانية ، وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على القطاعات الإقتصادية أو الأقاليم الجغرافية ،في اطار خطة لتنمية تلك الأقاليم أو القطاعات أو لخدمة أغراض أخرى ،قد تكون سياسية بالدرجة الأولى وليست إقتصادية ؛

ح- دور الديون القصيرة الأجل¹⁹: شهدت حقبة التسعينيات رواجاً في القروض القصيرة الأجل، التي قدمتها المصارف الدولية للدول النامية ، فقد ارتفعت الديون القصيرة الأجل المستحقة على هذه الدول ،حسب بيانات بنك التسويات الدولي من حوالي 176 مليون دولار عام 1990 إلى حوالي 454 مليون دولار عام 1997 ،وكان هذا التراكم السريع للديون القصيرة الأجل من العوامل الرئيسية لحدوث الأزمة المالية في المكسيك عامي (1994-1995) و دول جنوب شرق آسيا في عامي

19. يوري داداوشي : "دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة" ، مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 2000، ص54.

(1997-1998) ،بالإضافة الى روسيا والبرازيل في عامي (1998-1999)،و قد اظهرت بيانات بنك التسويات الدولي أن نسبة الديون قصيرة الأجل من جملة ديون الدول النامية تلعب حوالي 20% عام 1997 ،بعد أن كانت حوالي 12% في عام 1990 ، وكانت حوالي 50% من القروض الجديدة الممنوحة من المصارف العالمية ذات أجال استحقاق لمدة عام واحد أو أقل ، وهي نسبة تزيد كثيرا عما كانت عليه في أوائل التسعينيات . وقد تزايد حجم الديون قصيرة الأجل بأسرع ما يكون في دول شرق آسيا تليها في ذلك أمريكا اللاتينية . وكانت الدول العشرة الأكثر استحوادا للقروض قصيرة الأجل خلال الفترة (1990-1996) هي كوريا 15% من جملة القروض قصيرة الأجل الممنوحة لجميع الدول النامية ، تايلاندا 11% ، البرازيل 10% ، أندونيسيا 8% ، المكسيك 8% ثم الصين والأرجنتين وروسيا ، وجنوب افريقيا وماليزيا . وتزامنت الزيادة في منح القروض قصيرة الأجل مع زيادة مطردة في نصيب القطاع الخاص من إجمالي القروض ،ولاسيما المؤسسات المالية ، حيث حظيت المؤسسات المالية على 42% من القروض القصيرة الأجل الممنوحة لدول جنوب شرق آسيا مثلا .كما تزامن ذلك أيضا مع اصلاحات مالية ومصرفية ،كان من شأنها إنهماك المصارف المحلية في التوسع في منح الائتمان ،مع تعزيز نوع من الرواج في الاستثمار يتم بالمضاربة خصوصا في الأسواق الآسيوية الناشئة ؛

خ- حدوث الازمة المالية نتيجة للمتغيرات السياسية الدولية²⁰: لقد كان لنمو القوة الاقتصادية لبلدان آسيا آثاره على مجمل الاقتصاد الدولي ،و بدأ الحديث عن تدهور المركز النسبي للقوة الاقتصادية الامريكية في مواجهة الصعود الاقتصادي لآسيا ،و التقدم التكنولوجي لليابان و دخول الصين في دائرة المنافسة الدولية و عودة هونغ كونغ لها، و بدأ الحديث أن القرن الحادي و العشرين هو القرن الآسيوي ،و أن ذلك كله مصدرا لتهديد القوة الاقتصادية الامريكية ، لهذا كان المطلوب و وضع استراتيجية تحجم و تضع حدودا لعمليات النمو في الدول الآسيوية الصاعدة ،فذلك نتاج طبيعي لتعدد و تنافس المراكز الاقتصادية المتقدمة على الصعيد، و يؤيد هذا التفسير أن الازمة المالية في المكسيك تراجعت و انحسرت هزاتها بمجرد الاعلان عن برنامج الانقاذ الذي طرحه صندوق النقد الدولي بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية عند اندلاع الأزمة مباشرة (الشهر الثاني) ،أما في

20. زكريا طاحون : "بيئات ترهقها العولمة -الاقتصادية-السياسية-الثقافية-الاجتماعية" ، جمعية مكتب العربي للبحوث والبيئة ،2003، ص245.

الآزمة الآسيوية فلم يتدخل صندوق النقد الدولي، إلا بعد ستة أشهر و كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية سلبيا؛

3. تشوه نظام الحوافز : أن ملاك المصارف والإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا من جراء الآزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الآزمة، خصوصا عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن مقدرته، كما حدث مثلا في كوريا وكولومبيا والأرجنتين وسنغافورة وهونج كونج ، ومن ناحية أخرى، فقد دلت التجارب العالمية أيضا على أن الإدارات العليا في المصارف وقلة خبرتها كانت من الأسباب الأساسية للآزمات المصرفية، وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم تنجح في تقادي حدوث الآزمات أو الحد من آثارها، لأن نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرارات، بحيث لم يحدث تغير حقيقي في الإدارة ، وطريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الائتمان ، وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الآزمات المالية، والاستعداد الجيد لتقادي حدوثها والتخفيف من آثارها؛²¹

4. سياسات سعر الصرف: يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية ، ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية، حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياجاتها من النقد الأجنبي، وحدثت أزمة عملة مثل المكسيك والأرجنتين قد تمخض عن أزمة العملة و ظهور العجز في ميزان المدفوعات، ومن تم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية، مما يزيد الضغوط وتفاقم حدة الآزمة المالية على القطاع المصرفي، وفي المقابل وعند انتهاج سياسية سعر الصرف المرن، فإن حدوث أزمة العملة ، يؤدي فورا إلى تخفيض قيمة العملة وزيادة في الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر اتساقا مع متطلبات الأمان المصرفي.²²

21. محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس: "الآزمات المالية، قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة"، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن 2010، ص83.

22. زايد عبد السلام: "الآزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية"، مداخلة بالملتقى الدولي الثاني حول: "الآزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية"، بخميس مليانة، يومي (06/05 ماي 2009)، ص10.

⤵ لاحظنا من خلال العرض السابق أن أهم قناة لانتقال الأزمات المالية هو سعر صرف العملات و أسعار الفائدة، فبالنسبة لسعر صرف العملات فإنه يسعر ويقيم صادرات الدول النامية، وبالتالي أي تغير يحدث عليه يؤثر بالضرورة على عوائد هذه الدول، أما سعر الفائدة فإنه يمثل تكلفه إقراض الدول النامية وتغيرات هذا السعر تحدد تقلبات المقدار المققطع من دخول الدول المقترضة، لذلك يجب على هذه الأخيرة إدخال تعديلات عميقة وقوانين صارمة على منظومتها المصرفية، باعتبارها عنصر مؤثر ومتدخل فعال في السوق المالي والنقدي، وإصلاحها يعود بالنمو والاستقرار لجميع الأسواق الدولية سواء النقدية أو المالية.

الفرع الثالث : مؤشراتها

بالطبع لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث الأزمات مستقبلا بشكل يقيني، و إلا أمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها، ومن ثم إمكانية تجنب الأزمة، ففي الحقيقة هناك مجموعة من المؤثرات الدالة فقط على مواقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض للأزمات، و المنهج الشائع للاستخدام هو بناء " نظام للإنذار المبكر " ، يعني تحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي يختلف سلوكها في الفترة التي تسبق الأزمة عن سلوكها المعتاد، فمن خلال مراقبة هذه المتغيرات، يمكننا التنبؤ بوقوع الأزمة.

يتسع نطاق المتغيرات، و يتوقف اختيار بعضها دون البعض الآخر على فهم كل شخص لأسباب الأزمة، فإذا كان الاعتقاد السائد أن أسبابها مالية، فسوف يعتمد على العجز المالي، الاستهلاك الحكومي، الائتمان المصرفي للقطاع العام.... وغيرها، أما إذا كان يعتقد أن مشكلات القطاع الخارجي مسئولة أكثر من غيرها عن الأزمات، فإن الأولوية سوف تعطى لمؤشرات أخرى مثل : سعر الصرف الحقيقي، ميزان الحساب الجاري، تغيرات معدل التبادل الدولي، تفاوت أسعار الفائدة المحلية و غيرها. باستخدام المنهج السابق، أظهرت دراسة أجريت على عينة شملت 53 دولة متقدمة و متخلفة خلال الفترة من (1975 - 1997) أن سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل أسعار الصرف، مؤشرات الأسواق النقدية و المالية، قد اختلفت عن سلوكها المعتاد قبل حدوث الأزمة بسنة أو سنتين²³، إلا أنه توجد بعض المؤشرات التقليدية التي يمكن التنبؤ من خلالها بقرب

23. أحمد يوسف الشحات، مرجع سبق ذكره، ص ص (18-19) .

حدوث أزمة مالية، منها ما يتصل بالسياسات الاقتصادية الكلية، ومنها ما يتعلق بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية.

أولاً : المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية

يوجد العديد من المؤشرات الاقتصادية العامة التي يمكن التنبؤ من خلالها بإمكانية حدوث أزمة مالية ، وتتصل بالسياسات الاقتصادية الكلية في الدولة ، وينجم عنها حالة عدم الثقة لدى المستثمرين في قدرة الاقتصاد الكلي لهذه الدولة ، وينجم عنها حالة من عدم الثقة لدى المستثمرين في قدرة الاقتصاد الكلي لهذه الدولة على تحقيق طموحاتهم الاستثمارية ، حيث دائماً ما تتوجه هذه الاستثمارات إلى حيث تجد المناخ الملائم للنمو، ومن بين هذه المؤشرات :

- ارتفاع معدل التضخم والمستوى العام للأسعار؛
- نمو سريع في التدفق النقدي؛
- انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات؛
- عجز مالي متزايد؛
- ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد؛
- النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية ، كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي؛
- ارتفاع نسبة القروض الغير المنتجة إلى إجمالي القروض؛
- ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي؛
- نمو الديون الخارجية، و زيادة الديون في العملات الأجنبية؛
- انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الحرة ؛
- انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي، بتراجع الناتج المحلي الإجمالي بعد ثبات استقراره؛
- ارتفاع معدل الأسعار و الأرباح؛
- ارتفاع معدلات الفائدة المحلية على الودائع والقروض المحلية؛
- الارتفاع في معدل البطالة.²⁴

ثانياً: المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية

24 . عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، "العولمة المالية و إمكانات التحكم عدوى الأزمات المالية، الإسكندرية" ، دار الفكر الجامعي، 2005 ، ص 38.

يمكن إجمال أهم المؤشرات التي تتبئ بقرب حدوث الأزمات المالية، وتتصل بالأسواق النقدية والمالية في مايلي :

- نظام جمود معدلات التبادل؛
- غلبة الأصول المالية عالية المخاطر كالأصول العقارية على أسواق الائتمان؛
- تسرب الضعف إلى الجهاز الإداري المنوط به الإشراف على أسواق رأس المال، وقطاعات البنوك؛
- غياب الشفافية والإفصاح اللتان يستلزمهما التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية ، مما يحجب عن المستثمرين الظروف التي تساعد على تقييم أصول هذه المؤسسات ، وبالتالي أسواق المال وقطاعات البنوك، بصورتها الحقيقية؛
- ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية؛
- ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل؛
- تحرر سوق المال الحديث؛
- إطار ضعيف للإشراف على الأموال و تنظيمها؛
- أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية؛
- سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم؛
- سيطرة بعض الصناعات على سوق الأسهم؛
- الرقابة على دخول السوق و الخروج منه.

إن التدفق السريع للأموال و نمو الاعتمادات المالية المحلية، التي تشجع على ازدهار سوق الأسهم، يشكل ضغطاً على العملة المحلية، في حين أن ارتفاع معدلات الفائدة المطلوب لحماية العملات المتدنية بشكل تدريجي يمحو شهرة الاستثمارات في الأسهم العادية، كما أن تزايد معدلات البطالة، يشير إلى عدم استعداد الدولة للتضحية بالنمو الاقتصادي مقابل تحقيق زيادة معدل التبادل.

يبدو لنا الآن أننا نعرف بعض الشيء عن محددات الانهيارات في سوق الأسهم، فالحركات في الاحتياطات العالمية، عملية التصدير و النمو الاقتصادي الحقيقي، التضخم المالي المحلي

والتحركات في معدل التبادل الحقيقي هي من بين المؤشرات المفيدة جدا في التنبؤ بالأزمات في الدول المتقدمة و أسواق الدول النامية.²⁵

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأزمات

لقد اتسمت المدة المحددة ما بين (1945-1987) بتعدد الآراء والشروحات النظرية المفسرة للصدمة والأزمات الاقتصادية التي أصابت النظام الرأسمالي والتي تمثلت بنظرية دورة الأعمال ، والتفسيرات التي أكدت على انخفاض الأرباح وأراء مدرسة اقتصاديات جانب العرض (Keynes) ونظرية قصور الطلب الفعلي ، وأراء مدرسة التوقعات العقلانية ، وأراء المدرسة المؤسسية ، والنظرية النقدية التي فسرت الأزمات الاقتصادية بإرجاعها إلى التوسع والانكماش في النقود والائتمان النقدي ، وسنتناول في مايلي آراء بعض هذه النظريات المفسرة لأزمات النظام الرأسمالي ومنها :

الفرع الأول: نظرية الاقتصادي فريش (*) (R – Frisch)

ميز فريش بين دوافع وآليات انتشار الدورات أو الأزمات الاقتصادية ، إذ أكد أن الدوافع (الحوافز) تعد الأسباب الخارجية للأزمة ، أما آليات انتشار الأزمات فهي دائماً الأسباب الداخلية التي تزيد وتخفض من عمق الدورة أو الأزمة الاقتصادية، وأن الدوافع أو الحوافز المتمثلة بالأسباب الخارجية للأزمات التي تعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي منذ الحرب العالمية الثانية وحد الآن هي معروفة .. أما آليات نشر وتعميق الأزمة الاقتصادية داخلياً ، تتمثل بأزمة الائتمان (التسليف) التي تلاحظ قبل كل ركود اقتصادي والمتجه مساراً مسرعاً لتفاقم الأزمة ، فتتميز كل مدة توسع بزيادة طلب الاعتمادات بشكل كبير والمخصصة لتمويل زيادة الاستهلاك والاستثمار ، والتي تتوسع مع توسع

25. إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص (20-21).

عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره ،ص38

(*) - (Ragnar Anton Kittil Frisch): ولد في أوسلو في 3 مارس 1895 وتوفي في 31 جانفي 1973 ،وقد كان اقتصاديا نرويجيا، حاز على شهادته في الاقتصاد من جامعة أوسلو في عام 1919 ،ودرس في باريس ولندن قبل أن يحصل على شهادة الدكتوراه في الإحصاء الرياضي عام 1925 ، وعين في نفس العام كأستاذ مساعد في جامعة أوسلو، وأستاذ مشارك عام 1928 ثم عين بشكل كامل عام 1931 ، وأوجد مؤسسة روكفلر للاقتصاد في جامعة أوسلو عام 1932، فاز عام 1969 بجائزة نوبل في الاقتصاد لتحليل العملية الاقتصادية وتطوير نماذج اقتصادية ديناميكية.

التوقعات التضخمية ، وهنا لا يتطابق عرض الائتمان مع الطلب عليه ، لتدخل السلطات الحكومية للإقلال من السيولة المصرفية فيصبح الائتمان مقنناً ويزداد سعر الفائدة وتبدأ ردة الفعل عند قطاع الأعمال والأفراد بتخفيض الإنفاق الاستهلاكي ، ويضع قطاع الأعمال خطط جديدة لتخفيض سرعة نشاطه الإنتاجي ، فيقل الطلب على العمالة وينخفض الخزين السلعي ،ومن ثم ينخفض الإنتاج فيظهر الركود ، وبذلك يقول **Frisch** أن انخفاض مدة التسليف هو الأداة الفعالة داخلياً لنشر الأزمة .²⁶ وهناك نظرية أخرى مفسرة لازمات النظام الرأسمالي هي **نظرية تراجع معدلات الأرباح** (معدل العائد) ، حيث بين بعض الاقتصاديين إن تراجع الأرباح كانت السبب الرئيس للازمات الاقتصادية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية للمدة (1945-1987) ، ويؤكدون إن تراجع معدلات الأرباح خلال هذه المدة الذي دفع إلى تحديد عامل الفاعلية للنظام الإنتاجي كان عامل أساسي لحدوث الأزمة، بينما الصدمات الخارجية كارتفاع أسعار النفط الخام (مجرد شرارات لنشوب الأزمة) ، إي نمط الإنتاج الرأسمالي قد أدى إلى تراجع معدلات الأرباح والصدمات الخارجية تعد عامل ثانوي مسرع لنشوب الأزمة ، وقد استند هؤلاء الاقتصاديون في إثبات صحة هذا التحليل ، بدراسة الحالة الاقتصادية للبلدان الصناعية المتقدمة خلال العقد السادس والسابع من القرن العشرين، إذ تم تحديد ثلاث تصدعات أزمات أصابت تلك الاقتصاديات والتي تم تحديدها بدقة في النصف الثاني من العقد السادس في الولايات المتحدة ، وفي عام 1973 في معظم البلدان الغربية وفي عام 1979 في فرنسا، وقد فسر كثير من الاقتصاديين أن تراجع أرباح الإنتاجية يعود للأسباب الآتية²⁷ :

1. انفجار أزمة العمل في منتصف القرن العشرين وتغير سوق العمل النوعي، مما تسبب بزيادة

التكلفة الخبرية للنتاج؛

2. تدخل الدولة المتزايد والمتمثل بحصة النفقات العامة(نفقات الدولة، السلطات المحلية، الضمان

الاجتماعي) إلى النائج المحلي الإجمالي؛

3. تزايد العمل غير المنتج بسبب انه غير مدفوع الأجر من الرأسمالي،ومن ثم لا يولد قيمة

مضافة للتراكم، ولا يمكن أن يحقق أرباح ؛

26. محمد عبد الفضيل: " أزمة بورصة أم أزمة نظام" ، مجلة المنار ، بيروت ، 1988 ، ص 95.

27. محمد عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص (98-100).

4. تغير بنية ومواقع القطاعات الاقتصادية بين مدة وأخرى، إذ تناقصت الأرباح في السنوات الأخيرة في قطاعي الصناعة والزراعة وبرز دور قطاع الخدمات بسبب ارتفاع نسبة عدد المنشغلين فيه مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

الفرع الثاني: المدرسة الكينزية(*)

أما أنصار المدرسة الكينزية فقد فسروا أسباب الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي في المدد الزمنية المختلفة هو يرجع إلى هبوط الطلب الكلي عن العرض الكلي ، وحددوا سبب ذلك ،بارتفاع أسعار النفط الخام في عام 1973 والتي تسببت بزيادة كلفة الإنتاج المتوقعة من قبل المنظمين ومن ثم الأرباح المتوقعة ، مما أدى إلى رفع سعر العرض الكلي لكل مستوى للاستخدام ، وبسبب بقاء منحني الطلب الكلي على حاله ، لم تتوقع المشروعات زيادة في الإيرادات فيحدث الركود الاقتصادي إلى أن تنمو الإيرادات المتوقعة بسبب الاستثمارات الجديدة .²⁸

أما تحليل مدرسة اقتصاديات جانب العرض لازمات النظام الرأسمالي، فإنها كانت ترى إن الرأسمالية كنظام اجتماعي لا تنطوي على آليات داخلية تعرضها لازمات إفراط الإنتاج بحكم إيمانهم الشديد بقانون

J.B.say (**)" العرض يخلق الطلب "،وبناءً عليه توجد دائماً مساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي ،وان عناصر الخلل التي تظهر بين العرض الكلي والطلب الكلي تنشأ من جراء التدخل الحكومي في

(*)-(John Maynard Keynes) ، جون مينارد كينز اقتصادي إنجليزي ولد سنة 1883 ،وتوفي سنة 1946 اشتغل في بداية حياته في الهند ، واشترك في مؤتمر السلام بعد الحرب العالمية الأولى.هو مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود 1936 ،عارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت.من أهم ما تقوم عليه نظريته أن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أن تتحكم في الدورات الاقتصادية، وله كتب أخرى في نظرية النقود ونظرية الاحتمالات الرياضية.كانت لكينز مساهمة كبيرة سنة 1929 أزمة الكساد العالمية، حيث أنه حاول تسليط الضوء على سبب هذه الأزمة وما هو المخرج منها. 28 . فؤاد مرسي: " مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر "،الإسكندرية ، 1975 ، ص ص (35-40).

(**)-(Jean baptiste say) : ولد في ليون في 5 جانفي 1767 وتوفي في باريس 14 نوفمبر 1832 ، ويعتبر من أبرز أنصار المذهب الحر في القرن التاسع عشر، ومن الذين تميزت أفكارهم بالتحديد والتحليل العميق للظواهر الاقتصادية، وكان متفائلاً في آراءه على عكس أنصار هذا المذهب في إنكلترا، من أمثال مالثوس، وريكاردو، وجون ستيوارت ميل، وقد تأثر ساي بأفكار آدم سميث، وهو الذي نقل تعاليمه إلى فرنسا، وهو من أوائل الاقتصاديين الذين بحثوا في القضايا الاقتصادية على ضوء التطورات التي جاءت بها الثورة الصناعية.وكان من الذين نادوا بضرورة الفصل بين المنظم والرأسمالي، وتناولت شروحاته ونظرياته ماهية القانون الاقتصادي، وأثبت وجود علاقة ثابتة

النشاط الاقتصادي، ومن تقييد حرية الأفراد والمشروعات، ويرى أنصار هذه المدرسة إن الثروة في الاقتصاد القومي هي دائماً تكفي لشراء المنتجات، لذلك تكون القوة الشرائية والقوة الإنتاجية في حالة توازن دائم ولا يمكن إن يكون هناك فائض من السلع ناشئ عن عدم كفاية الطلب الكلي، ومع الانتقادات التي وجهت إلى هذه المدرسة، إلا أنهم ما زالوا يستندون على أن خير وسيلة لمحاربة آزمات الرأسمالية، تكمن في زيادة الإنتاج والعرض الحقيقي من السلع والخدمات.²⁹

الفرع الثالث: المدرسة المؤسسية (Institutional School)

أما المدرسة المؤسسية التي تعد احد روافد الفكر الاقتصادي الرأسمالي المعاصر والناقد لواقع الرأسمالية، تتطلق هذه المدرسة من دراسة وتحليل المؤسسات والتنظيمات التي يتكون منها هيكل المجتمع الرأسمالي في محاولة لتشخيص مشكلات الرأسمالية من خلال التركيز على سلوكيات هذه المؤسسات والتنظيمات وعلاقتها ببعضها البعض، وقد توصلوا من وراء ذلك إلى نتيجة معينة مفادها، أن الأدوات التي تعتمد عليها الدولة الآن في التأثير على النمو الاقتصادي والتوازن العام، مثل سياسات الإنفاق العام والسياسات النقدية والمالية، لم تعد كافية لمواجهة مشكلات الرأسمالية، وان ما يجب الاعتماد عليه في هذا الخصوص هو أدوات وسياسات أكثر فاعلية تتبناها الدولة، وتقوم على التعاون المستمر والشامل بين الأجزاء المختلفة للكيان الاجتماعي وبالذات جهاز الدولة والشركات المساهمة... وهكذا يخلص الاقتصادي **Calbraith** (*) الذي يعد احد مؤسسي هذه المدرسة إلى إن مشاكل النظام الرأسمالي وآزماته الاقتصادية، هي نتاج لطبيعة المؤسسات التي تميز المجتمع الرأسمالي الصناعي وما ينشأ عنها من صراعات، وهي ترجع في الأخير إلى قوة المؤسسات الاحتكارية وسيطرتها على الأسواق، لذلك فان تحقيق التوازن الاقتصادي والخروج من مأزق الركود يتطلب ذلك تطبيق نوع من التخطيط الاقتصادي من وجهة نظر الاقتصادي **Calbraith** للتنسيق بين

ومستمرة بين الظواهر الاقتصادية، وهو القائل بقانون المنافذ أو قانون تصريف المنتجات أي العرض يخلق الطلب عليه.

29. أنظر إلى: متولي عند القادر: " الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير "، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص (325-326).

(*) - (John Kenneth Ken Galbraith): ولد في أكتوبر 1908، وتوفي في أبريل 2006، هو خبير اقتصادي كندي، ومن مؤيدي الرأسمالية، له أكثر من 14 كتاب في الاقتصاد، عمل أستاذاً في جامعة هارفارد لسنوات عديدة، بعدها تقلد منصب السفير، ولقد حصل على ميدالية الحرية سنة 1946.

قطاع الشركات الكبرى ،وبين القطاع الحكومي خاصة في ضوء الشلل الذي أصاب فعاليات نظام السوق.

الفرع الرابع: نظرية النقود الحديثة

أما نظرية النقود الحديثة التي جاء بها الاقتصادي فريدمان **Freidman** (**) هي آخر نتاج الفكر الاقتصادي النقدي الذي عزى التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات، ويؤكد على ذلك فريدمان بالقول بأنه لم يحدث أبداً أن وقعت حادثة تغيرت فيها كمية النقود بشكل كبير لكل وحدة إنتاج دون إن تصطب معها تغيرات في مستوى الأسعار بشكل كبير أيضاً، وفي الاتجاه نفسه إن معظم أوضاع الانكماش أو الركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد، وإن حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد.³⁰

كانت **النظرية النقدية** من بين أهم النظريات التي فسرت الأزمات الاقتصادية بإرجاعها إلى التوسع والانكماش في النقود والائتمان، بل إن الجميع تقريباً يتفقون على إن الجانب النقدي هو السبب المباشر في وقوع الأزمات الاقتصادية، وإن التغيرات في كمية النقود يتأثر هو الآخر بتحركات المتغيرات غير النقدية كالإنتاج والدخل والاستخدام ومستوى الأسعار والفائدة وتوزيع الدخل والثروة، إذ يلاحظ وابتداء من النظرية النقدية الكمية الكلاسيكية خلال القرون الرابع عشر وحتى العقد الثالث من القرن العشرين ومفكرها ابتداء من **J.podin (1530-1596)** و**Fisher** و**J.lock**، ومن بعدهم الكلاسيك المحدثين، أنه بالرغم من فصلها بين الجانب النقدي والحقيقي الذي اثبت الواقع عدم صحته فيما بعد، إلا إنها أقرت بأن التغيرات في كميات النقود وفي سرعة تداول النقود سينعكس تأثيرها في الجانب النقدي (المستوى العام للأسعار) الذي هو متوسط أسعار السلع والمنتجات (الجانب الحقيقي) من الاقتصاد، وعليه يفترض من وجهة نظر **ريكاردو** إن يكون الإصدار النقدي خاضعاً لغطاء معدني يـ_____عادل 100% من قيمة

(**) - (**Milton Friedman**): هو اقتصادي أمريكي عرف بأعماله في الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والتاريخ الاقتصادي والإحصاء، عرف عنه تأييده لاقتصاد السوق، وقد أشار إلى تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد، فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976 لانجازاته في تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن.

30 . احمد زين الدين: " طبيعة الأزمات الاقتصادية ودوافعها الرئيسية " ، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2007 ، صص (41-42).

الإصدار من ،جل الحد من الزيادة في عرض النقد الذي لا يناسب المطلوب ،ومن المنتجات، ومن ثم ظهر ما يعرف بنظرية الأرصدة النقدية التي كانت امتداداً للتحليل الكلاسيكي ،ورواها أمثال الإقتصادي ألفرد مارشال (*)، إذ أكدت هذه النظرية إن التقلبات في مستوى العام للأسعار يعود إلى تغير العناصر النقدية الطلب وعرض النقود، وفيما بعد ظهرت النظرية النقدية الكينزية كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929 التي أثبتت عدم صحة دور النقود المحايد على النشاط الاقتصادي الذي افترضه الكلاسيك، وان بإمكان التغيرات في المعروض النقدي وفق ما تصدره البنوك المركزية من عملة وما تخلقه المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية من ائتمان وعبر التغيرات في أسعار الفائدة أن تؤثر في متغيرات الجانب الحقيقي كالاستثمار والتشغيل والنتاج الكلي، ومن خلال مضاعف الاستثمار ،فعندما يكون الاقتصاد في مرحلة الانتعاش (القمة) تكون الكفاية الحدية لرأس المال مرتفعة، ولكن بمجرد الإحساس إن العوائد المتوقعة ستكون منخفضة ستتجه إلى الانخفاض الحاد والسريع حتى مرحلة الركود والكساد،³¹ وكانت النظرية النقدية الكمية الحديثة التي عرفت بمنهج شيكاغو أو النقديون التي ظهرت منذ نهاية عقد الخمسينات من القرن العشرين بزعامه فريدمان هي آخر نتاج الفكر الاقتصادي النقدي الذي عزى التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات، أما النظرية السياسية لازمة فإنها ترجع الأزمات الاقتصادية إلى السياسيين الذين يتلاعبون في السياسات المالية والنقدية لتحقيق مصالح سياسية وانتخابية، إذ إن العديد من الأزمات الاقتصادية التي حدثت تمثل انحراف إحدى أو كلتا السياستين عن المسارات التي من شأنها المحافظة على تحقيق الاستقرار المتمثل بالمحافظة على قيمة العملة داخلياً وخارجياً.³²

الفرع الخامس: نظرية المغالاة أو الإفراط في الاستثمار

(*)-(Alfred Marshall) ألفرد مارشال اقتصادي بريطاني ولد سنة 1842 في لندن وتوفي سنة 1924 في كامبريدج ،كان من أكثر الاقتصاديين تأثيراً في عصره.اشتهر بكتابه "مبادئ الاقتصاد (1890) "، حيث كان الكتاب المهيم لتدريس الاقتصاد لفترة طويلة في إنجلترا، شرح من خلاله الأفكار الرئيسة للاقتصاد مثل العرض والطلب، المنفعة الحدية، كلفة الإنتاج .ويعتبر ألفرد من أهم مؤسسي علم الاقتصاد الحديث.

31 .Voir : Gerald Brauberger : " La Crise Financière " ; Expliquée Par Hyman Minsky, Revue Problème économiques ; N° :2935 ; Novembre 2007, PP (47-48).

32. فؤاد مرسي: "مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر" ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (120-125).

الاقتصادي السويدي **Castel** الذي يؤكد إن نهاية مرحلة الانتعاش وبداية مرحلة الانهيار تعودان إلى المغالاة في الاستثمار إلى درجة تزيد من عرض رأس المال، ويرى **Castel** أن قوى التطور الاقتصادي طالما أنها لا يمكن أن تأتي منتظمة، فإن عدم انتظامها سيؤديان إلى توسع كبير في المعدلات المعتدلة للنشاط الاقتصادي، وتتمثل حالات التوسع الكبيرة في مدد من الرواج والانتعاش تنتهي دائما إلى حالة الكساد والانهيار، ويعتقد **Castel** أن استمرار التوسع الاقتصادي وثباته في مرحلة الانتعاش سيؤديان إلى اتجاه منحنى النشاط الاقتصادي نحو الارتداد إلى مرحلة خطيرة هي الأزمة التي تحدث مصحوبة بخسارة جسيمة وفقدان الثقة. (*)

☞ إن معظم الأزمات الاقتصادية يوجد لها تفسير في هذه النظرية أو تلك ، ومن ثم فإن لكل أزمة متغيراتها وظروفها ومن ثم فإن إخضاعها لنظرية معينة يرتبط بتحقيق ظروف مماثلة أو قريبة مع الإقرار بان التطورات المعاصرة في مختلف جوانب الحياة قد تجعل من تشابه الظروف عملية ليست سهلة ، لكن عملية الاستفادة من التجارب والدروس ليست صعبة.³³

المبحث الثاني: نماذج من الأزمات المالية العالمية

لقد شهد العالم موجات متتالية من الأزمات، أدت في غالب الأحيان إلى إحداث ثغرات ضخمة في الاقتصاديات الدولية ، و ضياع أصول هائلة من المستثمرين في الأسواق المالية لهذه الدول، وهذا يتطلب إعادة هيكلة جذرية للسياسات الاقتصادية المنتهجة.

و بهدف التعرف على أهم الأزمات المالية التي زعزعت اقتصاديات هذه الدول، ارتأينا دراسة مختلف الأزمات التي شهدتها الاقتصاد العالمي من خلال ثلاث مطالب محاولين الإلمام بكل واحدة منها.³⁴

(*)- تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك أيضا ثلاث مدارس أخرى في تفسير الأزمات المالية ، وهي مدرسة التوقعات العقلانية التي ترجع أسباب الأزمة إلى عدم تماثل المعلومات لدى الفاعلين على مستوى السوق المالية ، مما يؤدي إلى تباين توقعاتهم ، وبالتالي سلوكياتهم وتوقعاتهم للأسعار، مدرسة عدم الاستقرار المالي التي تركز على عدم عقلانية المتعاملين وسلوكياتهم ، أما المدرسة الماركسية فترجع الأزمة إلى التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي ، والنمو الكبير للرأسمالية المالية.

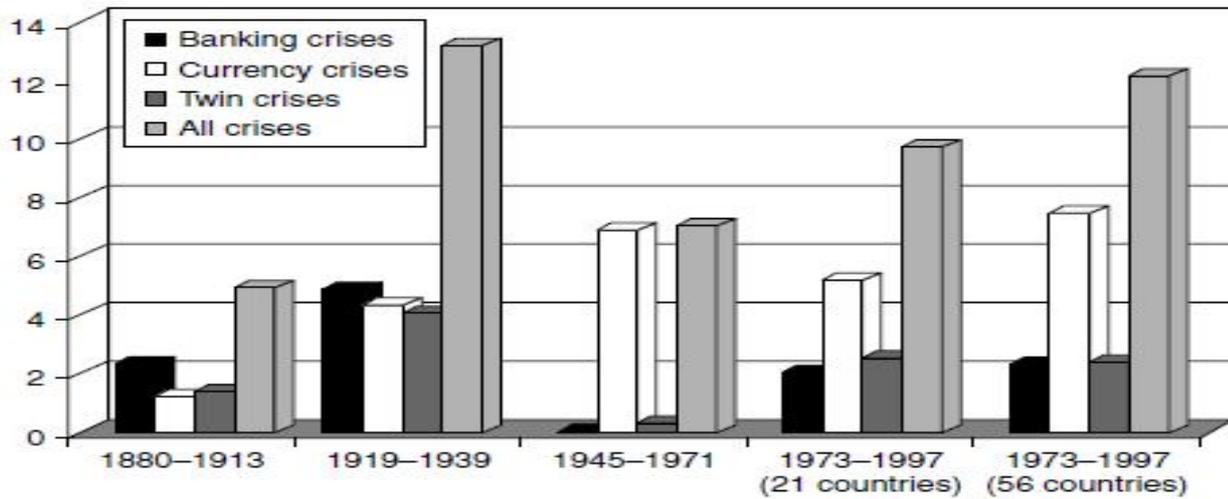
33. كمال رزيق ، عبد السلام عقون : " سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية " ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ————— ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 37.

34. أنظر الى : رنا محمد البطرني: " الترتيبات الإقليمية والدولية لإدارة الأزمات المالية المعاصرة في الدول النامية" ، القاهرة، 2006 ، ص 13.

المطلب الأول: أزمات العشرينيات

تعرض الاقتصاد العالمي إلى العديد من الأزمات المالية منها والاقتصادية، وتفاوتت خسائرها وحجمها وتأثيراتها دوليا بين الأزمة والأخرى، لكن ومع العولمة أصبحت الأزمات بمختلف أنواعها ذات تأثير عالمي شامل، حيث يقول ضياء مجيد موسوي في هذا الشأن "...الاقتصاد العالمي شبكة معقدة من العلاقات المتداخلة فيه تؤثر التغيرات التي تحدث في بلد واحد أو مجموعة من البلدان تأثيرا كبيرا على باقي بلدان العالم".³⁵ وفي ما يلي الشكل يوضح لنا أهم الأزمات، و بمختلف أنواعها، والتي تعرض لها النظام الرأسمالي.

الرسم البياني رقم (01): تواتر الأزمات البنكية وأزمات أسعار الصرف والأزمات المشتركة (1880-1997)

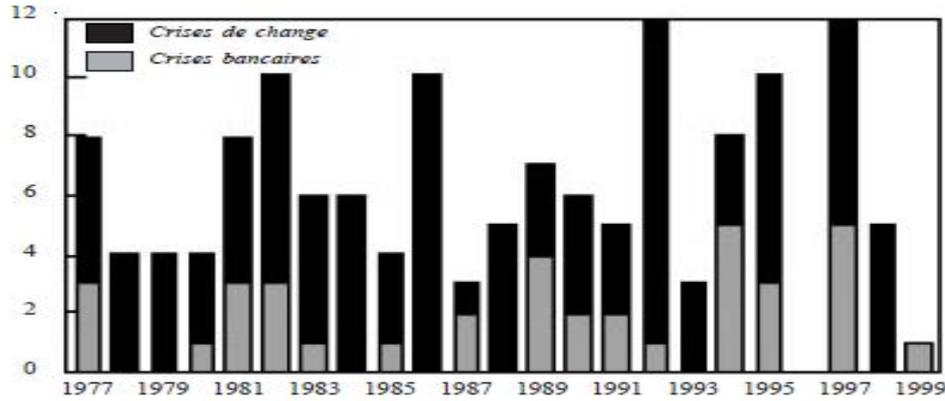


Source: Franklin ALlen, Douglas GALE: "Understanding Financial Crises", New York Oxford University Press Inc, 2007, p11.

35. ضياء مجيد الموسوي: "الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1990، ص09.

وما يثير انتباهنا في هذا الشكل، هو اتساع رقعة الدول المتأثرة من الأزمة، لكن الشكل الموالي سوف يضعنا في حالة ذهول من حجم أو عدد الأزمات في الفترة ما بين (1977-1999) التي تعد فترة ليست بالطويلة، لكن حجم وتنوع الأزمات بين بنكية وأزمة صرف ليس بسيطاً.*

الرسم البياني رقم (02): عدد الأزمات المالية خلال الفترة (1977-1999)



Source: Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Plihon : “ Rapport Sur Les Crises Financières “, Paris, France, La Documentation française, 2004, p18.

إن لقد رافقت الأزمات الاقتصادية الاقتصاد الرأسمالي منذ الثورة الصناعية، ولكنها تتباين في حدتها بين أزمة و أخرى، ومع ذلك فقد دفعت علماء الاقتصاد الرأسمالي إلى دراسة هذه الأزمات ومعرفة أسبابها والحلول اللازمة للخروج منها وتجاوزها، فالاقتصاد الرأسمالي يخضع لما يعرف بالدورة الاقتصادية، وهي الشكل العادي لوجوده، فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود، وهذا معناه تعرضه أي الاقتصاد الرأسمالي للعديد من الأزمات، وهذا ما سنتناوله فيما سيأتي.

الفرع الأول: أزمات العهد القديم (1637-1720-1797)

تعتبر أزمة 1929 من بين أهم الأزمات التي شهدتها بداية القرن العشرين، إلا أنه هناك العديد من الأزمات التي أصابت العالم قبل أزمة الكساد العالمي، وهذا ما سنتعرف عليه في مايلي:

1. ما بين القرنين الرابع والخامس عشر: أزمة الركود الكبير، وكانت أطولها في فرنسا، والسبب في ذلك كان المحصول السيئ لعام 1315 الذي زاد حدته نتيجة أمرين: حرب المائة سنة، وهي كارثة حقيقية للمزارع التي خربتها بانتظام العصابات المسلحة، والأوبئة كالتطاعون الأسود لسنة 1348؛

(* - خلال 25 سنة من عام 1968 إلى 2003 شهد العالم حدوث 100 أزمة مالية (حوالي 3 أزمات في كل عام).

2. أزمة القرن السابع عشر: هو قرن الحروب وندرة المعادن النفيسة، شهد مجاعتين كبيرتين على الأقل؛

3. في فبراير من سنة 1637: وبعد عدة سنوات من المضاربة بأوروبا انخفضت أسعار السندات لأجل فجأة مسببة إفلاس المضاربين، واعتبرها المؤرخون أولى الأزمات المالية الناتجة عن المضاربة؛

4. في سنة 1720: حدثت أزماتان متتاليتان تفرق بينهما عدة أشهر، أزمة في فرنسا، والأخرى في بريطانيا، بخصوص أسهم الشركات التي تستغل موارد العالم الجديد، وفي بريطانيا وإثر مخاوف تسببت في إفلاس شركة "بحور الشمال" وبنك "لوو" البريطاني؛

5. الأزمة النقدية 26 فبراير 1797: بنك إنجلترا يعرف انحصارا في الاحتياطي ويقرر تعليق التخليص نقدا، مما خلق الذعر بين المواطنين والشركات الذين سارعوا إلى سحب مدخراتهم وأموالهم من البنوك، والتسبب في إفلاس جماعي، وهي أول أزمة ناتجة عن الذعر الجماعي؛³⁶

ما يمكن أن نقوله أن الأزمات الأولى التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة تمثلت في المجاعة ونقص الغذاء لأسباب متعددة، وقد تميزت بثلاثة مميزات وهي :

- تفوق الزراعة على الصناعة؛
- عجز النقل وخاصة بالطريق البري، مما أوجد صعوبة في المبادلات بين المناطق التي تشهد فيضاً في الحبوب والمناطق التي تعاني نقصاً؛
- تفوق ملحوظ داخل الصناعة لسلع الاستهلاك التقليدية عادة كالمنسوجات على سلع الإنتاج الجديدة مثل المعادن.³⁷

الفرع الثاني: عرض أزمات القرن التاسع عشر (1810-1812-1819-1825 -

1836 - 1866 - 1873-1882)

36 Dominique pilihon : " Les Désordres De La Finance », encyclopædia universalis, France, 2004, p179.

الداودي الشيخ: " الأزمة المالية انعكاساتها وحلولها " ، مؤتمر : " الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي الإسلامي "، جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان ، (13-14/12/2009)، ص 03.

37. دانييل أرنولد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (14-16).

Le groupe wikipedia : « Crise Financière », [Online], dans : wikipedia : the free encyclopedia, (08/02/2009) ; disponible sur :

http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financiÃ`re#Typologie_des_m.C3.A9canismes_de_crise_financi.C3.A8re, visité le : (05/01/2011) , P: Html..

1. في سنة 1810 الأزمة مست البنوك: بعد حصار إنجلترا من قبل نابليون ،سقط نظام الائتمان بها ،خاصة وأنها لم تستطع تحصيل حقوقها على شركات جنوب أمريكا ،مما سبب أزمة سيولة وموجة بطالة ؛
2. وفي سنة 1812:واجه النظام الرأسمالي الذي تأسس سنة 1740، أول أزمة مالية، وإن كان سببها يرجع إلى نقص في المخزون السلعي؛
3. في سنة 1819 أزمة مست البنوك:وهي أول أزمة مالية بالولايات المتحدة، نتجت عن صرف الأموال في حرب 1812 (بين الولايات المتحدة والإمبراطورية البريطانية)، وسياسة النقشف التي فرضها البنك المركزي الأمريكي؛
4. في سنة 1825 أزمة مست الأسهم: بعد المضاربة الشديدة على الاستثمارات المتواجدة بأمريكا اللاتينية (البنوك، التأمينات، تسليح السفن، بناء القنوات...)، انحدرت قيم أسهمها انحدارا شديدا في بورصة لندن، فأفلست بنوك ومؤسسات عديدة، رغم أن هذه الأزمة تركزت في بريطانيا العظمى^(*)، إلا أنها تعتبر أولى الأزمات التي مست البورصة؛
5. في سنة 1836 أزمة مست الأسهم والبنوك: شهدت إنجلترا انهيارا آخر للبورصة بعد قرار الرئيس الأمريكي أندرو جاكسون اشتراط بيع الأراضي مقابل معادن ثمينة ،وهو ما شكل ضربة قاضية للمضاربة في سوق العقار بأمريكا ،وبما أن البنوك الأمريكية كانت تقترض من بريطانيا ،فقد تلتقت هذه الأخيرة الجزء الأصعب من الصدمة ،قبل أن تنتقل الأزمة إلى أمريكا في حد ذاتها سنة 1837؛
6. أزمة عام 1866 :حيث تعرضت عدد من البنوك الإنجليزية للإفلاس، مما أدى إلى أزمة مالية عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني ،باعتباره المركز المالي الأساسي للعالم آنذاك ،وتعد هذه الأزمة من أقدم الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد الرأسمالي.³⁸

(*)- في بريطانيا عام 3288 كانت هناك 314 شركة مسجلة في البورصة ليزيد العدد ب 486 شركة جديدة بعد 32 شهرا.

38. قدي عبد المجيد و الجوزي جميلة : " الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة" ، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع حول: " الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" ، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، (08-09/12/2009) ، ص 91.

7. أزمة 9 ماي 1873(**) : على الرغم من أن هذه الأزمة الاقتصادية بدأت انطلاقها من أمريكا، إلا أن أسباب تلك الأزمة بدأت في أوروبا التي كانت تتمتع باقتصاد قوي في تلك الفترة، وتتفوق على أمريكا في أمور كثيرة منها الأساس الاقتصادي المتين، والتاريخ الاقتصادي المعروف، والسلع والمنتجات المشهورة، فالإقتصاد الأمريكي في تلك الفترة كان في طور النمو، وكانت الولايات المتحدة في تلك الفترة تمثل الأمل الجديد والكبير لتحقيق الثروة بإمكاناتها الهائلة والتسهيلات السهلة المقدمة للمستثمرين الراغبين بالهجرة إليها، ولو تتبعنا مسار تلك الأزمة، فسنرى من خلال تسلسل الأحداث أن الأسباب بدأت في بعض دول أوروبا، ولكنها انطلقت من أمريكا إلى كل دول أوروبا، ولو عدنا إلى بدايات أزمة عام 1873، فسنلاحظ أن بدايتها كما تشير الدراسات التاريخية كانت في الإمبراطورية النمساوية المجرية التي تكونت عام 1867 في الدول التي وحدتها بروسيا داخل الإمبراطورية الألمانية، وبدأت أيضاً في فرنسا التي قدم أباطرتها دعمهم لمؤسسات إقراض حديثة الظهور، والتي أصدرت رهانات لمباني الإسكان، وبصفة خاصة في العواصم الأوروبية، فيينا وبرلين وباريس، وكانت تلك الرهونات سهلة، حيث أصبحت في متناول الجميع، وهذا بدوره أدى لحدوث ازدهار في البناء، وسرعان ما بدأت أسعار الأراضي في الارتفاع بشكل جنوني، وأصبح المقترضون يأخذون المزيد من القروض مستخدمين المباني غير مكتملة البناء كضمان لدين جديد.

ورغم هذا الازدهار الشكلي، إلا أن الأسس الاقتصادية لم تكن تمثل حقيقة ذلك الاقتصاد المزدهر، فقد واجه مصدرو القمح من روسيا وأوروبا الوسطى منافسين دوليين جداً كانت أسعارهم أقل بكثير مما يعرضه هؤلاء المصدرون، هؤلاء المنافسون كانوا فلاحى الغرب الأمريكي الذين استخدموا كل وسائل النقل المتوفرة في ذلك الوقت، وأهمها السفن التجارية لتصدير حمولاتهم من القمح إلى خارج أمريكا، وتحولت بريطانيا منذ عام 1871 إلى المصدر الرخيص للقمح، وبدأ الأوروبيون يعدّون أنفسهم لمواجهة ما أطلقوا عليه اسم "الغزو التجاري الأمريكي"، وكان ذلك إيذاناً بوصول قوة عظمى صناعية جديدة، حيث أن أسعار سلع هذه القوة الجديدة بدأت تشكل تهديداً واضحاً للتجارة الأوروبية وطريقة الحياة في أوروبا، ونتيجة لذلك بدأت الكثير من البنوك الأوروبية المتأثرة تغلق أبوابها، وتأثرت كثيرا البنوك البريطانية بهذا

(**) - لقد دامت هذه الأزمة قرابة 65 شهرا.

الوضع ،وأدى الركود إلى ظهور أزمة في الرهون العقارية، وبلغت تكلفة اقتراض أموال من بنوك أخرى، وهو ما يسمى بسعر الإقراض بين البنوك، أسعاراً خيالية، وأصابته هذه الأزمة البنكية الولايات المتحدة في خريف عام 1873 ،حيث انهارت شركات السكك الحديدية، وكانت تلك قد توصلت إلى أدوات مالية معقدة، وكان عائدها ثابتاً، وقد بيعت صكوكها بشكل جيد في البداية، ولكنها تساقطت بعد عام 1871 مع بدء المستثمرين في الشعور بالشك تجاه قيمتها، وتراجعت الأسعار، وقامت العديد من شركات السكك الحديدية بالحصول على قروض بنكية قصيرة الأجل لكي تستمر في مدّ قرضان السكك الحديدية، ولكن مع قفزات أسعار الإقراض، ووصولها لمعدلات غير مسبوقه عبر الأطلنطي عام 1873 ،أصبحت شركات السكك الحديدية في مأزق حقيقي، وعندما أعلن ممول شركات السكك الحديدية وهو بنك جاي كوك (فيلادلفيا) عجزه عن دفع ديونه، حدث الانهيار لبورصة نيويورك في شهر سبتمبر 1873 ، الأمر الذي أدى إلى إغلاق المئات من البنوك خلال الثلاثة أعوام التالية في أمريكا ،واستمر هذا الكساد لأكثر من أربعة أعوام في أمريكا، ولأكثر من ستة أعوام في أوروبا؛³⁹

8. وفي سنة 1882 : انهيار بنك الإتحاد العام الفرنسي ،وتسبب ذلك في إفلاس العديد من البنوك ،واهترت بورصتا "ليون وباريس" ،وغرقت فرنسا في أزمة مالية واقتصادية كبرى.⁴⁰

ما يمكن ملاحظته هو أن الأزمات الحبوبية خفت في القرن التاسع عشر مع التقدم التقني والزراعي ،ومع تحسين وسائل النقل ،وفي نفس الوقت تطورت الصناعات الناتجة عن الثورة الصناعية ،وتغيرت نوعية الأزمات.

الفرع الثالث: أزمة 1929 (*)

بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت العلاقات النقدية و المالية الدولية استقرارا نسبيا، بفضل الإصلاحات و التعديلات التي أدخلت على الأنظمة النقدية السائدة، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى سنة 1929 ، بعد أن عرف الاقتصاد الدولي أزمة

39 . Voir : .Loic Belze, Philippe Spieser : "**Histoire De La Finance**" , 2eme edition, Vurber 2007, paris pp (492-496).

40 . إبراهيم عبد العزيز النجار ، مرجع سبق ذكره، ص ص (26 -27).

Dominique pilihon : Op-cit, p180.

(*) - لقد دامت هذه الأزمة قرابة 45 شهرا.

حادة إبان فترة الكساد العظيم، و ارتبطت أسباب هذه الأزمة بالظروف العالمية التي سادت حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، و بالفكر الاقتصادي الكلاسيكي، الذي كان سائداً آنذاك.⁴¹

أ- انهيار البورصة الأمريكية 1929

شملت أزمة 1929 مجالات الإنتاج، التجارة و مختلف العلاقات النقدية و المالية، حيث بدأت أسعار الأوراق المالية ببورصة نيويورك بالازدهار منذ عام 1924، واستمرت بالارتفاع على مدى خمس سنوات إلى أن وصلت إلى أعلى مستوياتها، وارتفع مؤشر داو جونز ارتفاعات شديدة لم يسبق لها مثيل، حيث انتقل المؤشر من 110 نقطة إلى 300 نقطة، بنسبة مقدارها 273%، و كان في بعض الأوقات خارجاً عن المألوف، و بدون شك زائداً عن الطبيعي دائماً، و غير منتظم، و يعود سبب ارتفاع أسعار الأسهم إلى أربعة عناصر هي:

- التصريحات المتفائلة، و التي كان أصحابها يرون أن الأزمة بعيدة الاحتمال؛
- وفرة الادخار، و سهولة التسليف؛
- انتشار و تأثير الشركات الاستثمارية المتعددة؛
- تسامح السلطات النقدية الأمريكية.

بدأت الأزمة في 3 سبتمبر 1929 عندما أقل مؤشر (داو جونز) لمتوسط الصناعة عند 381 نقطة، و في الثاني من أكتوبر من نفس العام انخفض المؤشر بما يعادل 49 نقطة، و صاحب هذا الانخفاض انخفاض آخر في اليوم التالي قدره 43 نقطة معلنا بداية حدوث الكساد الكبير. و في 23 أكتوبر سجل المؤشر 306 نقطة، بما يعنى انخفاضا بلغت نسبته 20% بالمقارنة بما كان عليه الحال في سبتمبر - أي في أقل من شهرين-، و قد استمر انخفاض أسعار الأوراق المالية بعد ذلك لمدة ثلاث سنوات، حيث أغلق المؤشر في 8 جويلية من عام 1932 عند 41 نقطة فقط، وهذا يعنى أن المؤشر وصل إلى حوالي 11% مما كان عليه في 3 سبتمبر 1929. و خلال تلك الفترة أفلس العديد من الشركات و انتشرت البطالة، فانخفض الطلب على السلع والخدمات وانخفضت معه أسعارها، كذلك فشل المدينون في الوفاء بالتزاماتهم فأحجم المقرضون عن تقديم الائتمان، و انخفض بالتالي حجم الاستثمار، و واجهت البنوك صعوبة في تحصيل مستحقاتها، ففشلت في تلبية مستحقات العملاء، و أعلن

41. روبرت لافون جرامون: "التنمية الاقتصادية"، ترجمة: نادية خبيري، مطابع الأهرام التجارية للقاهرة، السنة غير مذكورة، ص 75.

إفلاس الكثير منها . ففي الولايات المتحدة وحدها أعلن إفلاس 5000 بنك ، وخسر المودعون ما يعادل 3 مليار دولار ، حتى أضطر الرئيس روزفلت إلى إعلان إغلاق جميع البنوك اعتبارا من 6 مارس من عام 1933، ثم سُمح للبنوك التي لديها قدرا من السيولة أن تفتح أبوابها بعد أسبوع من ذلك التاريخ .⁴²

ب- خصائص الأزمة :

وتميزت هذه الأزمة بالخصائص التالية:

- كانت لها صفة الدورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية للنظام الرأسمالي؛
- تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله؛
- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة خلال فترة الأزمة، حيث انخفض هذا المعدل من 5.5% إلى 3.1% في بنك إنجلترا عام 1929 ، ومن 5.2% إلى 2.6% في البنك الاحتياطي الفدرالي ، حيث في بداية الأزمة كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناتجا عن تزايد الطلب على القروض بشكل حاد بسبب انخفاض الإنتاج والمبادلات وأيضا زيادة عرض رؤوس الأموال ، هذا بالإضافة إلى أن

سياسة

(النقود الرخيصة) التي اتبعتها البنوك المركزية بهدف معالجة الأزمة ورفع مستوى النشاط في الاقتصاد ، قد ساهمت إلى حد بعيد في انخفاض أسعار الفائدة . وإن المستويات المتدنية للأسعار الفائدة تسببت في إطالة أمد الأزمة ، كما أن المقترضين كانوا يغالون في طلب الضمانات على القرض ، مما كان يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض ، علما أنه في بداية الأزمة، كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناجما عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض، لكن مع استمرار الأزمة، انخفضت الطلبات على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال؛

- عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33% ، كما انخفضت عمليات الخصم والإقراض بمرتين ، وكان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1939 أكثر من 10000 بنكا ، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية ، وانتهيار هذا العدد الكبير من البنوك أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات

42. Francis J. " Investment Analysis And Management", Mcgraw-Hill, 1986, p: 981.

المودعين وكان ظهور هذه الأزمة في الأسواق المالية من خلال انهيار أسعار الأوراق المالية التي انخفضت بنسبة 66% في ألمانيا و 90% في الولايات المتحدة الأمريكية؛⁴³

- اختلاف أمد ودرجة حدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير، ففي عام 1929 انهارت أسعار الأوراق المالية في بورصات الولايات المتحدة الأمريكية، و في نفس الوقت بدأ الانخفاض في القوة الشرائية لعملات الدول الزراعية بسبب تدهور أسعار المواد الأولية الزراعية، مما أدى إلى ظهور عجز في موازين مدفوعات هذه الدول ، و انتقلت الأزمة عام 1931 إلى دول أوروبا الغربية بداية بإنجلترا ثم النمسا و ألمانيا ... ؛

- نتج عن أزمة الائتمان الدولي الطويل الأجل توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية ؛

- ترافق الأزمة بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات، مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، ففي إنجلترا تم إيقاف قابلية إبدال النقود الورقية بالذهب بتاريخ 21 سبتمبر 1931، و قد نتج عن ذلك تدهور قيمة الجنيه الإسترليني، وعموما سببت هذه الأزمة في تخفيض قيم العملات الرئيسية الدولية بحوالي (50%-84%) بالمقارنة مع المستوى قبل الأزمة.⁴⁴

ت- أسباب ومظاهر الأزمة:

فتحت الحرب العالمية الأولى المجال أمام الصناعة الأمريكية لغزو الأسواق العالمية بعد تراجع القوة الاقتصادية لأوروبا، فعرف اقتصادها فترة من الازدهار والرخاء بفعل استفادتها من فعالية التنظيم الصناعي وارتفاع مردودية الفلاحة وكثرة الاستهلاك بفعل تطور الدخل الفردي. دخل الاقتصاد الأمريكي سنة 1921 في أزمة دورية بفعل معاناته من نقط ضعف عديدة كعدم مسايرة الاستهلاك لضخامة الإنتاج، وانتشار المضاربات بالبورصة ،حتى أصبحت أسعار الأسهم لا تساير الزيادة الحقيقية في أرباح الشركات.

فالرخاء، أدى بالمواطن الأمريكي إلى التوسع في الاقتراض من أجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية و الأجهزة، فزاد ذلك من حدة الديون، و كانت الآراء الاقتصادية و اعتمادا على الفكر الكلاسيكي، تدعم فكرة أن قوى العرض و الطلب سوف تؤدي تلقائيا إلى إعادة التوازن و القضاء على

43. محمد عبد الوهاب العزراوي ، عبد السلام محمد خميس ،مرجع سبق ذكره ،ص 35.

44. مروان عطون : " الأسواق النقدية والمالية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزء الثاني، 2000،ص (100-103).

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا للمعلومات المتاحة.

انطلقت الأزمة الاقتصادية من بورصة وول ستريت بمدينة نيويورك يوم 24 أكتوبر 1929 ، بعد طرح 19 مليون سهم للبيع دفعة واحدة ، فأصبح العرض أكثر من الطلب فانهارت قيمة الأسهم ، فعجز الرأسماليون عن تسديد ديونهم فأفلست البنوك وأغلقت عدة مؤسسات صناعية أبوابها ، كما عجز الفلاحون عن تسديد قروضهم فاضطروا للهجرة نحو المدن؛⁴⁶

- ما بين 1929 و 1930 عمت الأزمة الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، ثم أمريكا الجنوبية.

- 1931 انتقلت الأزمة إلى أوروبا (فرنسا ، إنجلترا ، ألمانيا) ، ثم أجزاء من إفريقيا الشرقية ، إضافة إلى المشرق العربي وأستراليا واليابان .

- 1932 انتقلت إلى باقي أوروبا باستثناء روسيا ، كما عمت باقي الدول الإفريقية الشمالية منها و الغربية.

يفسر انتقال الأزمة نحو الدول الأخرى بالعلاقات الوثيقة بين القطاعات الاقتصادية في النظام الرأسمالي من جهة ، وبالعلاقات التي تربط بين الأنظمة الرأسمالية عبر العالم ، إلا أن السبب الرئيسي هو سحب الولايات المتحدة الأمريكية لرؤوس أموالها المستثمرة بالدول الأوروبية ، وغيرها من البلدان التي لحقتها الأزمة . إذن يمكن أن نقول لقد ساهمت عوامل متعددة في تدويل الأزمة الاقتصادية ، ومن أهمها:

✚ **ارتباط أوروبا بالرأسمال الأمريكي:** فالأزمة مست أولاً البلدان الأوروبية المرتبطة بالسوق المالية الأمريكية ، وهكذا انتقلت الأزمة سنة 1931 إلى كل من النمسا و ألمانيا بسبب سحب رؤوس الأموال وتوقف الإعانات الأمريكية ، إضافة إلى استيراد القروض؛

✚ **تدهور المبادلات التجارية:** انتقلت الأزمة إلى كل من بريطانيا واليابان بفعل انهيار التجارة الدولية

، بسبب تطبيق السياسة الحمائية ، أما فرنسا فعاشت المشكل بدرجة أقل نظرا لضعف ارتباطها برأس المال الأجنبي؛

46 . Paul Krugman : « **Pourquoi Les Crises Reviennent Toujours** », Joelle Cicchini pour la traduction française, nouvelle édition, Seuil, distribution nouveaux horizons, 2009, Paris, p 165.

سنة 1929 إلى 94% سنة 1933، و كذا في اليابان من 166% سنة 1929 إلى 136% سنة 1933. هذا الانخفاض، كان له انعكاسات مباشرة على انخفاض الأرباح و تراكم رأس المال، و على النشاط الاقتصادي، ككل، يتبع ذلك ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض الأجور، ففي انكلترا، انخفضت الأرباح من 120 مليون جنيه إسترليني سنة 1929، إلى 75,8 مليون جنيه إسترليني سنة 1932، و كذا بالنسبة لألمانيا، كانت الأرباح 315 مليون مارك عام 1929 لتتخفص إلى 72 مليون مارك عام 1932. و هذه المعطيات تعطي فكرة عن الميل إلى الانخفاض القوي لمداخيل الطبقة الرأسمالية، و كل هذا له انعكاسات مباشرة ليس فقط على نشاطات رأس المال الداخلية الخاصة بكل بلد، و لكن كذلك على تصدير رأس المال الذي انخفض ليصل إلى 1,6 مليون \$ عام 1933 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما في انكلترا، فقد كان 219 مليون جنيه إسترليني سنة 1928 لينخفض إلى 30 مليون جنيه إسترليني سنة 1933 ؛

و إضافة إلى هذا، فانه بين سنتي 1929 و 1933، انخفضت أسعار

المنتجات بـ 45,7%

، و بصفة عامة، فقد شهدت هذه البلدان الصناعية الأساسية الستة (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا، ألمانيا، انكلترا، وإيطاليا) انخفاضا في دخلها الوطني يقدر بالنصف، كما عرفت التجارة الخارجية انكماشاً بـ 40% مقارنة بسنة 1929، و بـ 74% مقارنة بحجمها العادي.⁴⁸

ج- مواجهة الأزمة:

لقد اختلفت طرق مواجهة الأزمة من دولة إلى أخرى، وأهم الخطط التي لقيت سمعة عالمية

كبيرة، هي الخطة الأمريكية، وخطة الدولة النازية، واللذان سنتعرف عليهما في ما سيأتي:

ميدان الإصلاح	أهم القوانين الصادرة	التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة
المالي	قانون الإنقاذ البنكي، مارس 1934	<ul style="list-style-type: none"> - تخفيض قيمة الدولار الأمريكي؛ - تشجيع الاستهلاك بواسطة منح القروض؛ - فرض رقابة الدولة على البنوك والبورصة؛ - منع تصدير الذهب.
الفلاحي	قانون التوازن الفلاحي، ماي 1934	<ul style="list-style-type: none"> - تقليص حجم المساحة المزروعة مقابل تعويضات للمزارعين من أجل خفض الإنتاج، وبالتالي عودة الأسعار إلى الارتفاع؛ - تقديم المساعدات للفلاحين المديونين.
الصناعي والتجاري	قانون الإصلاح الصناعي جوان 1934 (قانون التجارة).	<ul style="list-style-type: none"> - وضع حد أدنى للأجور؛ - خفض ساعات العمل الأسبوعية لتشغيل أكبر عدد من العمال؛ - تخفيض الإنتاج؛ - فرض سياسة الحماية؛ - تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات.

المصدر: علي الهلالي : "أزمة العالم الرأسمالي الكبرى سنة 1929"، [على الخط] ، (2011/04/11) ، محاضرات متاحة على الموقع <www.hgschool.com> ، تاريخ التحميل : (2011/02/12) ، ص.html .
 وهناك أيضا إجراءات اجتماعية أخرى ،تمثلت أساسا في توفير فرص الشغل بإنجاز المشاريع الكبرى ،والتعويض عن البطالة ،وتحديد الحد الأدنى للأجر، وسن قانون التأمين الاجتماعي،وهذا ما يبينه لنا الجدول الموالي .

الجدول رقم (02): الخطة الأمريكية الجديدة خلال المرحلة الثانية (1935- 1937)

ميدان الإصلاح	أهم القوانين الصادرة	التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة
الاجتماعي	- قانون الضمان الاجتماعي	- التأمين على البطالة والعجز

<p>والشيخوخة، ثم تقديم مساعدات لذوي الاحتياجات الخاصة؛</p> <p>- اعتراف الحكومة بالحق النقابي للعمال؛</p> <p>- تنفيذ برامج الأشغال العمومية</p> <p>- التوسط في النزاعات التي قد تطرأ بين العمال وشغليهم.</p>	<p>في 1935</p> <p>- إنشاء المكتب الوطني للشغل.</p>	
---	--	--

المصدر: علي الهاللي، مرجع سبق ذكره.

لقد خفف تطبيق الخطة الجديدة نتائج إيجابية، حيث أدت إلى انتعاش الاقتصاد الأمريكي بفعل ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية والصناعية ونمو الصادرات مع انخفاض عدد العاطلين عن العمل. فقد أحرزت الخطة الجديدة نتائج إيجابية أهمها ارتفاع الأسعار بنسبة 19%، والإنتاج بنسبة 42%، والصادرات بنسبة 13%، وانخفضت معدلات البطالة. ومع تدابير الخطة الجديدة تحولت الرأسمالية الأمريكية من مرحلة الليبرالية الحرة إلى مرحلة الليبرالية الموجهة، غير أن سياسة روزفلت عرفت عدة صعوبات، حيث عارض أرباب المعامل تدخل الدولة في الاقتصاد ورفضت المؤسسات الكبرى الاعتراف بالحريات النقابية، ورغم ذلك فقد أعادت التوازن للاقتصاد الأمريكي، وأنقذت الرأسمالية من الانهيار، وكان ذلك من أهم دلالاتها التاريخية.

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن أزمة 1929 قد وضعت حدا لازدهار الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي السائد منذ القرن 19 ، وأحيت الصراعات الدولية ممهدة لحرب عالمية ثانية.

49 المطلب الثاني: أزمات الثمانينات

يمكن أن نقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، نتعرف في الأول منه إلى أزمة الدولار، لننتقل في الثاني منه إلى أزمة 1987، وأخيرا نتعرف على أزمة 1989.

الفرع الأول: أزمة الدولار في السبعينيات

لقد أدى النظام المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى بروز أزمة في النظام النقدي العالمي، هذا النظام الذي تم إقراره تحت الضغط في معاهدة بريتون وودز المعروفة عام 1944، أعطى للدولار الأمريكي امتيازاً كموجودات أساسية للاحتياط الدولي قابل للتبادل عملياً مع الذهب نفسه، وبهذا الشكل تكرست هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في المجال النقدي

و المالي بدون منازع، والتي تعبر عنها الميكانيزمات المرنة لسيطرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.⁵⁰ وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل برنامج إعادة بناء أوروبا والنفقات العسكرية، والتوسع الاستثماري الكبير الذي قامت به الشركات المتعددة الجنسية، مما أدى إلى تراكم تدريجي لكميات هائلة من الدولارات في الخارج.

وتعود جذور هذه الأزمة إلى سنة 1967، بسبب تدني معدلات النمو في اقتصاد معظم الدول الصناعية الغربية، وبشكل خاص من خلال الانخفاض الحاد في معدلات نمو الإنتاج الصناعي، ومن أهم أسباب هذه الأزمة مايلي :

◀ اتساع الفروقات بين مستويات أسعار الصرف الرسمية للعملة (التي تحددها البنوك المركزية) ، وأسعار الصرف الفعلية في الأسواق (التي تحددها عوامل العرض والطلب في أسواق العملات) ، ارتفاع معدلات التضخم، اشتداد حركات تنقل رؤوس الأموال القصيرة الأجل (التي كثيراً ما تنتسب في تغير أسعار صرف العملات) ؛

49. Gravereau et J.Trauman : « La Crise De 1929 Et Ses Enseignements » ,article pour le volume Crises Financières, P02.

50. هانس بيتر، هارالد شومان: "فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، ترجمة عدنان عباس علي، مجلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 37، ص 96.

- ◀ اختلال التوازن في العلاقات النقدية الدولية بسبب العجز الدائم في موازين مدفوعات بعض الدول (كالولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا..)، والفوائض المتزايدة في موازين مدفوعات بعض الدول الأخرى (كاليابان، وألمانيا الاتحادية) ؛
- ◀ عدم التناسب والتطابق بين الأسس التي قام عليها النظام النقدي الدولي والتطورات الاقتصادية الدولية، لذلك يكمن القول بأن أسباب الأزمة انطلقت من التناقضات التي قامت عليها اتفاقية بريتن وودز؛
- ◀ تزايد نشاط وعمليات سوق الدولار الأوروبي (الأورر -دولار) (*)، الذي أصبح في بداية السبعينات من أهم قنوات انتقال رؤوس الأموال الدولية القصيرة الأجل التي تعتبر كأنها بدون مواطن، فقد ارتفع حجم عمليات هذا السوق من 2 مليار عام 1960 إلى حوالي 190 مليار دولار في عام 1975، وقد لعبت هذا السوق دورا مزدوجا ومتناقضا في الأزمة النقدية والمالية الدولية.
- بالإضافة إلى هذه الأسباب العامة للأزمة، هناك مجموعة من الأسباب الخاصة التي ظهرت في بعض الدول دون الأخرى، من أهمها:
- ◀ تزايد عمليات التخلص من العملات غير المستقلة والضعيفة واللجوء إلى اقتناء الذهب كبديل عن العملات التي لم تعد كفوًا للقيام بوظيفة مستودع للقيمة أو الثروة؛
- ◀ اشتداد عمليات المضاربة على تغيرات أسعار الصرف، وهذا يعني القيام بالتخلص من العملات التي يتوقع رفع قيمتها؛
- ◀ انخفاض أسعار الأوراق المالية بشكل حاد، والسبب في ذلك يعود أساسا إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتوقع استمرار ارتفاعها؛
- ◀ التعديلات المشتركة في أسعار صرف العملات؛
- ◀ التقلبات الحادة في حجم الإحتياطيات الرسمية من الذهب والعملات الأجنبية؛
- ◀ اللجوء إلى القروض الأجنبية بهدف دعم العملات.

(*) - هو عبارة عن سوق الدولارات خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمتواجدة في أغلب الأحيان في الدول الأوروبية، بسبب نشوء هذا السوق هو ازدياد الطلب على الدولارات خارج الولايات المتحدة، وهذا راجع لانخفاض معدلات الفائدة على القروض بالدولار مقارنة بالولايات المتحدة التي كانت تتقاضى فوائد عالية على القروض الممنوحة.

في نهاية عام 1967 تم تخفيض قيمة الإسترليني بنسبة كبيرة 14.3%، وكان هذا التخفيض يعتبر الأول بعد عام 1949، ثم لجأت 25 دولة ترتبط اقتصاديا بإنجلترا إلى إجراء تخفيضات مماثلة في قيم عملاتها. وإن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، والصعوبات والمشاكل الاقتصادية التي واجهتها فرنسا خلال عامي (1968-1969) أدت إلى تدهور قيمة الفرنك، ومما كان يزيد من حدة هذا التدهور ارتفاع معدلات التضخم في فرنسا، ومع انتشار بعض التوقعات حول رفع قيمة المارك الألماني انتشرت عمليات التخلص من الفرنكات الفرنسية عن طريق إبدالها بالماركات الألمانية، مما تسبب في استمرار الانخفاض في قيمة الفرنك. كما ترافق ذلك بانتقال كميات كبيرة من رؤوس الأموال الفرنسية باتجاه ألمانيا، لذلك تطلب الأمر تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بمقدار 12.5% مقابل العملات الأخرى في عام 1969. أما في ألمانيا الاتحادية، فقد اختلف الأمر تماما، حيث أدى تزايد الطلب على الماركات (بسبب توقع ارتفاع قيمة المارك) إلى ارتفاع قيمة المارك فعلا مقابل العملات الأخرى، فخلال يوم واحد فقط (24 سبتمبر 1969) اشترى البنك المركزي الألماني عملات أجنبية (مقابل الماركات) بمبلغ مليار مارك، مما استدعى تدخل السلطات النقدية الألمانية، وتم رفع قيمة المارك بنسبة 9.3% رسميا مقابل العملات الأخرى، ولقد ساهم هذا الإجراء في تحسين أوضاع موازين مدفوعات الدول الأوربية الأخرى من خلال زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، وبالتالي زيادة صادراتها باتجاه ألمانيا الاتحادية،⁵¹ ليشهد الدولار بعد ذلك، وخلال فترة السبعينيات أزمتين حادتين، أدت الأولى منهما إلى انهيار نظام بريتون وودز.

أ- أهم العوامل المؤثرة على الأسواق المالية في السبعينات:

لقد كان للآزمة النقدية الدولية خلال مختلف مراحلها تأثيرات بالغة الأهمية على نشاط الأسواق المالية الدولية:

1. فقدان الدولار بعض أهميته كعملة احتياط دولية؛
2. إلغاء السعر الرسمي للذهب، والتوقف عن استعماله في تسوية الالتزامات الدولية؛
3. إتباع نظام أسعار الصرف العائمة، وما نشأ عنه من اضطرابات في العلاقات النقدية والمالية الدولية.

51. مروان عطون، مرجع سبق ذكره، الجزء الثاني، ص 104.

ب- الأزمة النقدية و المالية الدولية في بداية السبعينات: لقد نتج عن قيام كل من سويسرا و النمسا بتعويم عملاتها في عام 1971 إلى انخفاض الدولار مقابل هذه العملات بنسبة ، و بتاريخ (1971/08/15)، أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون أن الاستمرار في تحويل الدولار إلى ذهب كفيل بخروج كل ما تملكه أمريكا من أرصدة ذهبية، لأن حجم الأوراق النقدية من الدولار الأمريكي في حوزة البنوك المركزية الدولية تمثل 68 مليار دولار، في حين أن حجم الاحتياطي من الذهب بلغ 11 مليار دولار، ولهذا أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1971 عدم قبولها بتحويل الدولار إلى الذهب، ومع هذا القرار انهار هذا النظام ، وانهارت اتفاقية بريتون وودز، ومن ثم تحرير النقد من سيطرة الدولة مع إلغاء أسعار الصرف الثابتة لعملات البلدان الصناعية الكبرى ،لكن في مؤتمر صندوق النقد الدولي المنعقد عام 1971، تم التوصل إلى اتفاق شامل بين الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية يتضمن تخفيض قيمة الدولار بحوالي 8% بالإضافة إلى بنود أخرى. فتم تحرير أسواق رأس المال من الرقابة الحكومية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكندا وسويسرا، وتبعتها بريطانيا في عام 1979، وبعد عام من ذلك لحقت بها اليابان ،وتبع ذلك باقي أعضاء صندوق النقد الدولي والمجموعة الأوروبية.⁵²

و هكذا انتقلت الدول الصناعية من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف العائمة في بداية 1973، أما في نهاية هذا العام فقد اندلعت الأزمة النقدية و المالية الدولية مجددا، لتظهر من خلال الانخفاض الحاد التي تعرضت له أسعار صرف العملات الأوروبية و الين الياباني.

وفي ظل هذه الأوضاع، ظهرت طبقة جديدة التي دخلت مسرح القوى العالمية، إنها طبقة أولئك المتاجرين بالعملات و الأوراق المالية الذين يوجهون بكل حرية الاستثمارات المالية التي تزداد سعة في كل يوم، ويقدرون بالتالي على التحكم في رفاهية أو فقر أمة برمتها دون رقابة حكومية تذكر، ويتركز نشاطها عبر البورصات و المصارف، وشركات التأمين وصناديق الاستثمار المالي ، وصناديق معاشات التقاعد.

52. جون هيدسون، مارك هرنر: "العلاقات الاقتصادية الدولية"، ترجمة عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد

الرياض، دار المريخ للنشر، 1987، ص ص(147-148).

إن الأزمة النقدية الدولية (1971-1974) أثرت بشكل كبير على مختلف أقسام السوق المالي

الدولي، الذي يشمل على :

- سوق الودائع المصرفية؛

- سوق القروض بمختلف أنواعها،

- سوق الأوراق المالية.

ت-الأزمة النقدية و المالية الدولية في النصف الثاني من السبعينات: تعرض سعر صرف الدولار إلى

تقلبات حادة حتى نهاية عام 1975 لتبدأ مرحلة من الاستقرار النسبي حتى منتصف عام 1977، لكن

بعد هذا التاريخ و حتى نهاية أكتوبر 1978 تعرض الدولار لسلسلة من الأزمات تدريجيا لانخفاضه

مقابل العملات الأوروبية و الين الياباني.ولقد ترتب عن انخفاض قيمة الدولار نتائج بالغة الأهمية، فقد

تعرضت دول أوروبا الغربية لضعف في قدرتها التنافسية، كما عانت من آثار التضخم. أما البلدان

النامية، فقد تحملت جزءاً هاماً من أضرار الانخفاض نتيجة تدهور معدلات التبادل لديها، بالإضافة إلى

زيادة تكلفة خدمة قروضها الخارجية. أما خلال الفترة الواقعة بين (نوفمبر 1978 و فيفري 1979)،

فقد ارتفع سعر الصرف الدولار، و انخفض عجز ميزان المدفوعات.⁵³

إن الأزمة النقدية الدولية وما تمخض عنها من ارتفاع حاد في معدلات التضخم، قد فرضت

اختيار أحد الاتجاهين التاليين:

1. تقليص العمليات الدولية بالأوراق المالية ؛

2. إيجاد الأدوات والوسائل التي يمكن بواسطتها الحد نوعا ما من مخاطر انخفاض دخول وقيم

السندات بسبب الأزمة.

ومن أهم هذه الأدوات والوسائل الأخيرة :

1. إصدار السندات القابلة للتحويل إلى أسهم،

2. إصدار سندات لأجل (20 سنة)،مع احتمال سداد السند لحامله في أي وقت بعد انقضاء سبع

سنوات على تاريخ الإصدار،مع منح الحامل الحق باختيار العملة التي يسدد بها السند.

لقد قامت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى بتنفيذ في باقي بلدان العالم ما كانت قد حققتة في

اقتصادياتها ، وكان صندوق النقد الدولي الوسيلة المثلى لذلك، وبناء على هذه الحرية السائدة في أرجاء

53. مروان عطون ،الجزء الثاني ، مرجع سبق ذكره،ص ص(126-129).

العالم، نمت معاملات المؤسسات المالية نموا مرتفعا، فمنذ عام 1985، ارتفعت قيمة تداولات العملات الأجنبية والأوراق المالية على المستوى العالمي إلى ما يزيد عن عشرة أضعاف، ومن خلال ذلك تربح كبار المضاربين في بورصة العملة والأوراق المالية.⁵⁴

الفرع الثاني: أزمة الديون العالمية

عانت معظم الدول النامية من مجموعة من المشكلات الاقتصادية أثرت سلبا في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز هذه المشاكل التي تتعرض لها هذه الدول مشكلة الديون الخارجية، والتي زادت حدتها في السنوات الماضية، وعرقلت مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأثرت في المستوى المعيشي للسكان، وذلك نتيجة لاقطاع هذه الديون جزءا كبيرا من عوائد السلع والخدمات المصدرة، والتي كانت تستخدم في تمويل الواردات من الموارد الغذائية الضرورية، والآلات والأجهزة والمعدات الرأسمالية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية.

أ- ظروف حدوث الأزمة:

لقد طرأت تغيرات على الإقراض الدولي، فمنذ عهد قريب كانت الولايات المتحدة المقرض الرئيسي، وبعد عام 1973 التحقت بها الدول الغنية المصدرة للنفط، أما المقترضون الرئيسيون وخاصة خلال عام 1970 فكانوا من الدول النامية، ولكن في منتصف عام 1980 تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكبر مقترض، أما مجموعة الدول المصدرة للنفط فكانت تقريبا تقترض نفس الكمية التي تقرضها، وبرزت اليابان على الساحة كمقرض رئيسي ولعبت بجانبها كندا وبعض الدول الأوروبية دورا ثانويا في الإقراض، وفي المدة الواقعة بين (1974-1981) منحت قروض إلى دول العالم الثالث، وانتهت موجة هذه القروض بأزمة انهيار الثقة بين المقرضين والمقترضين، وعليه حاول المقرضون إيقاف الإقراض واستعادة دفع ما أقرضوه من أموال، وفشلت حكومات 38 دولة في تسديد الدفعات المجدولة لديونهم منذ عام 1975، ولقد تعرضت أكبر البنوك في العالم إلى خسارة كبيرة، وذلك نتيجة للقروض الدولية التي منحتها، أما البنية المالية الدولية التي نمت وأصبحت حصة كبيرة من الحياة الاقتصادية تعرضت إلى الزعزعة وعدم الاستقرار منذ عام 1974. فقد ارتفعت ديون الدول النامية الخارجية من 68.6 بليون دولار عام 1970 إلى أكثر من 71.9 بليون دولار عام 1981، وبعد ذلك إلى 1279 بليون دولار عام 1989، وأما خدمة هذه الديون، فقد ارتفعت من 9.3 بليون دولار

54 جون هيدسون، مارك هرندر، مرجع سابق، ص 150.

178.5	175.6	176.3	136.3	99.5	14.5	(1) الدول النامية
104.1	9..95	99.4	66.6	46.2	9.0	أقساط (بليون دولار)
74.4	79.7	76.8	69.6	73.8	5.5	فوائد (بليون دولار)
-	16.7	17.7	10.4	7.8	0.43	(2) الدول العربية (بليون دولار)
-	12.1	12.8	6.8	4.9	-	أقساط
-	4.6	4.9	3.6	2.9	-	فوائد
نسبة الدين للصادرات (%)						
174.4	170.3	162	212.1	89	-	الدول النامية
-	122.5	111.3	98.4	26.7	22.3	الدول العربية
نسبة الدين الى الناتج المحلي (%)						
37.6	38.3	36.7	45.6	26.4	-	الدول النامية
-	35.4	34.2	28.0	11.3	28.8	الدول العربية
معدل خدمة الدين للصادرات (%)						
18.7	18.6	18.8	30.4	13.5		الدول النامية
-	13.1	12.6	4.6	3.8	8.7	الدول العربية
خدمات الدين للناتج المحلي						
4.0	4.2	4.3	-	4.0	-	الدول النامية

-	3.8	3.8	2.8	1.7	2.9	الدول العربية
هيكل الديون الخارجية						
55.6	55.6	56.2	63.8	35.7	22.6	الدول النامية
44.4	44.2	43.8	36.2	64.3	77.4	مصادر خاصة
مصادر رسمية						
-	38.8	42.3	27.8	44.1	39.7	مصادر خاصة
-	61.2	57.7	72.8	55.9	60.3	مصادر رسمية

المصدر: علي عبد الفتاح: " الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، ص 106.

ويتضح من الجدول رقم مايلي :

1. ارتفعت ديون الدول النامية الخارجية الإجمالية من 166.7 بليون دولار عام 1975 إلى 658.2 بليون دولار عام 1980 لتصل إلى 1662.2 بليون دولار عام 1992، أي أنها تضاعفت إلى ما يقارب عشرة أضعاف من عام 1975 إلى عام 1992. ويلزم الازدياد المطرد للمديونية الخارجية في الدول النامية مع مرور الزمن زيادة مماثلة في عبء خدمة الدين الخارجي، حيث ارتفعت تكاليف خدمة الديون من 14.5 بليون دولار في عام 1975 إلى 99.5 بليون دولار في عام 1980 ولتصل إلى 178.5 بليون دولار في عام 1992؛
2. إجمالي الديون الخارجية للدول العربية من 4.2 بليون دولار عام 1975 إلى 49.2 بليون دولار عام 1980 لتصل إلى 155.8 بليون دولار عام 1991، حيث أن ديون عام 1991 تساوي 37 ضعفا من ديون عام 1975. أما خدمة الديون الخارجية في الدول العربية فإنها ارتفعت من 0.43 بليون دولار عام 1975 إلى 7.8 بليون عام 1980 والى 16.7 بليون دولار في عام 1991؛
3. وانطلاقا من الجهة المانحة للدين، فإن هيكل الديون الخارجية يتكون من الديون الرسمية المستحقة لحكومات، أو من الديون الخاصة المستحقة لأفراد أو بنوك تجارية، وبالاعتماد على

الزمن فإن هيكل الديون الخارجية يتكون من ديون قصيرة الأجل، ومدة استحقاقها أقل من سنة، أو طويلة الأجل ومدة استحقاقها أكثر من سنة. وتمنح هذه القروض بأسعار فائدة ثابتة أو متغيرة أو تجارية أو تيسيرية. ويصاحب التطور والزيادة في حجم الديون الخارجية تغير في هيكلها، حيث زاد دور مصادر التمويل الخاص مقابل انخفاض دور المصادر الرسمية في التمويل. ففي الدول النامية كانت نسبة الدين الخاص إلى إجمالي الدين الخارجي تساوي 22.6 % عام 1970، وأصبحت 63.8 % عام 1985 و 55.6 % عام 1992. ويبدو أن هذه الدول واجهت صعوبات كثيرة للحصول على القروض من مصادر رسمية، ولذلك لجأت إلى الاقتراض من مصادر التمويل الخاصة، علماً بأن القروض الخاصة تتقل كاهل الدول المقترضة أكثر من القروض الرسمية، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض متوسط مدة السداد؛

4. ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، حيث ارتفعت هذه النسبة من 26.4 % عام 1980 إلى 45.6 % عام 1985 وكذلك ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية من 28.8 % عام 1978 إلى 35.4 % عام 1991. وارتفاع مثل هذه النسب يدل على أن الدول النامية والعربية منها تعتمد في حل مشاكلها الاقتصادية على التمويل الخارجي، وتقوم بتحويل جزء كبير من ناتجها القومي وحصيلتها من النقد الأجنبي إلى الدول الدائنة.

ب- أسباب أزمة الديون الخارجية: 57

تتمثل أسباب أزمة الديون الخارجية في مايلي :

1. العجز المستمر في الميزانية العامة: وهو من أحد العوامل الرئيسية الداخلية التي تؤدي إلى تعاظم أزمة الديون الخارجية، ويعود هذا العجز إلى النفقات الحكومية الضخمة والمتزايدة من جهة، وإلى عجز الإيرادات المحلية وانخفاض المساعدات الخارجية من جهة أخرى، مما يؤدي إلى عجز مستمر في الميزانية العامة للدول المدينة؛

57. قحايرية أمال: " أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية " ، مجلة شمال إفريقيا ، العدد الثالث ، ديسمبر 2005 ، ص 141.

عصام العريبي: " الاستثمارات في بورصات الأسواق المالية " ، دار الرضا، دمشق، 2000، ص 138.

2. العجز في ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات الدولية الخارجية بأنه سجل منظم أو بيان حسابي يسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم في مدة معينة من الزمن غالبا سنة بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجي. ويعتبر العجز المستمر في ميزان المدفوعات من أحد العوامل الداخلية التي تؤدي إلى تعاظم أزمة الديون الخارجية، فإن الدول التي تعاني من عجز مستمر في موازينها الجارية والتجارية تبحث عن مصادر للتمويل لكي تصحح هذا العجز، وتلعب التحويلات الرسمية والخاصة إلى بلدان هذه الدول دورا بارزا في تغطية جزء من العجز في موازين السلع والخدمات، وأما الجزء الآخر فتم تغطيته عن طريق الاستثمارات الأجنبية أو الاقتراض من الخارج، وهذا يؤدي إلى زيادة المديونية في هذه الدولة وزيادة عبء خدمة هذه الديون وزيادة الضغط على ميزان المدفوعات أيضا؛

3. الكساد وتدهور شروط التبادل التجاري: تبنت الدول الصناعية في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي بعض السياسات الانكماشية التي أدت إلى ركود اقتصادي في هذه البلدان، والذي أدى إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية، وفي نفس الوقت واصلت أسعار السلع المصنعة ارتفاعها وخاصة السلع الاستهلاكية والترفيهية، وهذا يعني ارتفاع أسعار السلع المستوردة للدول النامية. إن انخفاض أسعار وحجم الصادرات، وارتفاع أسعار الواردات في الدول النامية يؤدي إلى تدهور شروط التبادل التجاري في هذه البلدان، وهذا ما يدفعها إلى اللجوء إلى الاقتراض المحلي والخارجي، مما يؤدي إلى تزايد حجم الديون وأعباء خدمتها، إلا أنها مضطرة إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية؛⁵⁸

4. سياسات الإقراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة: لعبت سياسات الإقراض وارتفاع أسعار الفائدة دورا رئيسيا في زيادة حجم الديون الخارجية للدول النامية، حيث قامت هذه الأخيرة في التوسع في الاقتراض الخارجي، معتمدة على القروض الميسرة وغير الميسرة وذات الأجل القصير بفوائد مرتفعة، مما أدى إلى زيادة الأعباء المالية على بعض الدول العربية مثل مصر، الجزائر والمغرب؛

58. بلقاسم العباس: "تطور الديون الخارجية: الاتجاهات الأساسية"، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثالث، جوان 2004، ص 01.

5. نتيجة لارتفاع الحاد في النفط عام 1973: تجمعت فوائض نقدية ضخمة عند الدول المصدرة للنفط، حيث قامت بتصديرها إلى أسواق النقد الدولية على شكل ودائع جارية، أو استثمارات قصيرة الأجل، وفي المقابل قامت البنوك التجارية بإعادة إقراض هذه الأموال إلى الدول النامية التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، مما كان له دور كبير في تعاضم أزمة المديونية الخارجية لهذه الدول؛
6. قيام عدد كبير من الدول النامية بالاقتراض من أجل زيادة الاستهلاك: أو من أجل الاستثمار في مشاريع مشكوك في جدواها الاقتصادية، وفي نفس الوقت لم تقم الجهة المقرضة لهذه الدول بالتحري عن كيفية استخدام أموال تلك القروض، وهذا ما يزيد من مشكلة الديون الخارجية تعقيدا؛
7. إقحام الدول الصناعية الإمبريالية والمصدرة للسلاح دول العالم الثالث في صراعات بينية تحتم عليها شراء السلاح: وتحمل المديونية بفوائد عالية من أجل الدفاع عن أراضيها وسيادتها، وهذا يزيد مشكلة الديون الخارجية تعقيدا؛
8. انخفاض معدلات نمو الإنتاج وإنتاجية العمل في الدول النامية: مما يؤثر في خفض الكميات المعروضة من السلع والخدمات ووجود فائض في الطلب عليها، وهذا ما يؤثر سلبا في ميزان المدفوعات ويجعل قيمة الواردات أعلى من قيمة الصادرات، مما يؤدي إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري، وبالتالي لجوء هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لسد العجز في ميزان المدفوعات، وهذا يزيد من المديونية؛
9. انخفاض مستوى دخل الفرد في الدول النامية: وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الادخار والموارد المحلية التي لا تقدر على تمويل مشاريع التنمية والاستثمار، مما يجبر هذه الدول على جلب الأموال من الخارج وزيادة مديونيتها؛
10. سوء الإدارة الاقتصادية وانتشار الفساد في الدول النامية: يؤدي إلى خفض الأداء الاقتصادي وإهدار الكثير من جهود التنمية الاقتصادية، وخفض إنتاجية القروض والمعونات الخارجية، وهذا يؤدي إلى الاعتماد على التمويل الخارجي.⁵⁹

59. علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص ص (199-218).

ففي ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال توسعت البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث، وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بتعثر تلك الحكومات وإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها، كما فعلت المكسيك في العام 1982 وتبعها عدد من الدول.

ت-نتائج الأزمة:

وقعت العديد من البلدان النامية في فخ المديونية الخارجية، وبلغ حجمها مستويات حرجة باتت تؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه الدول. لكن هل ساعدت هذه الأموال الدول النامية على تحقيق التنمية المنشودة؟ وما هي انعكاسات المديونية الخارجية على مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية؟ وإلى أي حد أثرت أزمة المديونية الخارجية على القرار السياسي؟

1. انعكاسات المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية: إن المديونية الخارجية شكلت عرقلة أساسية أمام طموحات التنمية لدول العالم الثالث، فقد كانت بالنسبة للأغلب الدول النامية عرقلة أساسية للتنمية على مستوى التوازنات الماكرو اقتصادية وعلى مستوى النمو، وهو ما قاد إلى تأثير عميق على مستوى التوازن الاجتماعي، وتتداخل هذه المستويات الثلاث فيما بينها لتشكل معا سببا ونتيجة في نفس الوقت. فالتوازنات الماكرو اقتصادية تتأثر بظاهرة المديونية انطلاقا من تأثير هذه الأخيرة على ميزانية الدولة، فالمديونية الخارجية هي بالأساس مديونية عمومية، سواء تم إبرامها مع الدولة أو مباشرة مع مؤسسة عمومية بضمانة الدولة، ومن هنا يكون سداد هذه المديونية من خلال الميزانية العامة، مما يؤكد العلاقة المباشرة ما بين دور الدولة كفاعل ماكرو اقتصادي والمديونية والميزانية العامة .

إن النتيجة هي تدهور مستوى النمو، فالأمر لا يتعلق فقط بانخفاض أو انكماش في المداخيل، فالدولة عندما لا تستثمر، وبالتالي لا تخلق مناصب للشغل وتوزع المداخيل، فإن أثر ذلك ينعكس على الطلب الإجمالي، وعلى نفقات الاستهلاك، بحيث تتعرض بطبيعة الحال إلى الانخفاض، وتفقد الدولة عبر ذلك إمكانياتها في تحقيق النمو.

تؤدي كل هذه النتائج إلى طلب تدخل صندوق النقد الدولي، الذي يجد في هذه الفرصة

مناسبة لجعل الاقتصاد الوطني يخضع كلية لتحكم الرأسمال المالي العالمي؛⁶⁰

2. الآثار الاجتماعية للديون الخارجية: تتجاوز الآثار السلبية للديون الخارجية الجوانب الاقتصادية إلى الأبعاد الاجتماعية خصوصا مع تنامي ظاهرة العولمة، فالدول النامية التي كانت تتبنى فلسفة اقتصادية تقوم بالأساس على تحكم الدولة في إدارة النشاطات الاقتصادية من قبل، نجدها تحولت تحولا جذريا من خلال تطبيق برامج التقويم الهيكلي، متنازلة بذلك عن جزء كبير من مهمتها الاجتماعية، وتستند هذه البرامج إلى منح رؤوس الأموال الدور البارز في توجيه الحياة الاقتصادية في ظل تحرير المعاملات الاقتصادية والمالية مع العالم الخارجي. فأغلب الدول النامية لجأت إلى تطبيق برامج التقويم الهيكلي تحت وطأة ارتفاع مديونيتها الخارجية، وبمباركة من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، الشيء الذي أفرز معدلات بطالة مرتفعة أصبحت تهدد استقرارها الاجتماعي والسياسي، يضاف إلى ذلك تأثير عمليات خصخصة المؤسسات العمومية التي قادت بشكل ميكانيكي نحو تقليص اليد العاملة، كما تراجعت الحكومات عن خلق فرص جديدة للعمل بحجة الضغط على الإنفاق العام وتقليص عجز الميزانيات العامة، إلى غير ذلك من الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي، هذه التي أصبحت شرطا ضروريا لطلب إعادة جدولة الديون أو الحصول على قروض جديدة.

ويمكن القول أن الحصيلة العامة لتفاعل أزمة الديون الخارجية مع تيار العولمة المتصاعد،

قد أثر سلبا على مستويات المعيشة لغالبية الدول المدينة، وأدى إلى تفاقم الفقر في هذه الدول؛

3. التداخيات السياسية للمديونية الخارجية: إن خطورة تفاقم الديون الخارجية لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية، بل تتجاوزها إلى درجة إخضاع صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي، حيث تضعف هذه الأموال والشركات الكبرى سيادة الدول، وتلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المضيفة بتوجهات معينة في سياساتها العامة، وهو ما يشكل مساسا بالسيادة

60. فضيلة جنوحات : "إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تسير، جامعة الجزائر، (2005-2006)، ص 132.

عطاء بن خليل أبو الريشته: "الأزمات الاقتصادية وأقبحها ومعالجتها ومن وجهة نظر الإسلام"، محاضرة قدمت في المركز الثقافي بالأردن، 26 جوان 1990، ص 34.

الوطنية وباستقلال القرار السياسي، فرؤوس الأموال الأجنبية والشركات الدافعة لها تعمل على اختراق النظام السياسي والتأثير عليه بما يتلاءم مع مصالحها.

ث - **مواجهة الأزمة:** أي ما هي الحلول التي تم اقتراحها من أجل تدبير إشكالية المديونية؟

في قمة تورنتو سنة 1988 كان فرانسوا ميتران (*) أول من دعا إلى إلغاء جزء من مديونية الدول النامية الأكثر فقرا (في حدود الثلث) مع إعادة جدولة باقي الدين، وقد كان هذا الاقتراح مفتاح لاقتراحات أخرى ستأتي فيما بعد. لكن بموازاة التطور الذي فتحه مقترح الرئيس ميتران كان هناك ما يسمى بالسوق الثانوي لسندات الديون، وقد ظهرت هذه السوق منذ سنة 1982، وأصبحت فاعلة حقا منذ عام 1984، وتتلخص الفكرة ببساطة في لجوء البنوك التجارية دولية النشاط لكي تتمكن من تحجيم مخاطر ديونها المفرطة التي أعطيت إلى البلاد النامية، إلى طرح بيع سندات المديونية الخاصة ببعض البلاد النامية في سوق ثانوي للديون بأسعار خصم مغرية من القيمة الاسمية للسندات، وقد ساعدت هذه التقنية الجديدة في ظهور ما يسمى بتحويل الديون الخارجية إلى استثمارات، لكن على الرغم من الطابع الجذاب لتقنية السوق الثانوية وتحويل المديونية إلى استثمارات أجنبية، إلا أنها ظلت هامشية، وتفيدنا التقارير الصادرة عن البنك العالمي بأن تحويل المديونية الخارجية إلى استثمارات أجنبية لم يهجم أبدا سوى 2 إلى 3% من حجم المديونية الخارجية. و مع بلوغ مديونية البلاد النامية سنة 2000 إلى حوالي 2100 مليار دولار، كما تصل إلى 2400 مليار دولار إذا ما أضفنا إليها مديونية دول شرق أوروبا الناشئة، علما أن حجم المديونية ظل مستمرا في الارتفاع، وأن الاكراهات ظلت مستمرة في الضغط على الأوضاع الاقتصادية للبلاد السائرة في طريق النمو، حيث الفقر مستمر في الانتشار والتوسع، هنا بدأت المؤسسات المالية الدولية تغير شيئا من فلسفتها، خصوصا مع ظهور حركات المجتمع المدني المناهضة للعولمة الليبرالية. ولقد انعقد في جوان 1999 بـ **كولونيا** الاجتماع السنوي لمجموعة الدول السبع الأكثر تصنعا، وقد شكل هذا الاجتماع حدثا فريدا من نوعه، حيث أنه لأول مرة تم اعتماد قرار تحت ضغط ما يسمى بحركات المجتمع المدني، ولقد كان وراء القرارات المعتمدة كمعطى أول تزايد الوعي لدى الدول المدينة التي لم تعد قادرة على تحمل هذه المشكلة، ثم كمعطى ثاني تزايد الوعي لدى الدائنين الذين أخذوا يدركون خطورة الوضعية

(*) - (François Mitterrand) فرنسوا ميتران : (1916-1996) هو رجل سياسة فرنسي، شغل منصب رئيس الجمهورية لفترتين رئاسيتين بين عامي (1981 - 1995).

،والذين شرعوا في اتخاذ بعض المبادرات التي من شأنها تحسين الوضعية نوعيا مقارنة بالماضي، ثم كمعطى ثالث بروز الوعي لدى المنظمات غير الحكومية التي شعرت بتهديد وبعدم إنسانية الوضع القائم، فقامت بالتعبئة الجماهيرية المكثفة للضغط على أصحاب القرارات في الدوائر السياسية والمالية والنقدية الدولية قصد إلغاء ديون العالم الثالث⁶¹. ومن خلال تفاعل هذه المعطيات الثلاث ساهم اجتماع كولونيا في بلورة بعض الأفكار التي تسعى إلى حل المشكلة، وهذا بحد ذاته يعتبر جديدا، لذلك يعتبر قرار تمييز الدول الفقيرة الأكثر مديونية لإيجاد برنامج ملائم لإلغاء مديونيتها أمرا جديدا بحد ذاته، خصوصا وأن الإلغاء يتطلب جهدا ماليا لتمويله. وقد تقرر لأول مرة بأن يقوم صندوق النقد الدولي ببيع جزء من الذهب الذي يخترنه لمواجهة تكاليف تمويل الإلغاء، لكن مقابل هذا المجهود يجب فرض برنامج صارم جدا وشروط دقيقة على البلدان المعنية بالأمر.

إذن بدأت محاولات حكومات الدول الدائنة لاحتواء أزمة الديون العالمية خوفا من انهيار مؤسساتها المالية من الإفلاس وانهيار جهازها المصرفي، واستمرت الأزمة على مدار عقدين من القرن الماضي، وخضوع الدول المدينة لوصفة المؤسسات الدولية تحت ما عرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.⁶²

الفرع الثالث: أزمة 1987 وأزمة 1989

إن فترة الازدهار الطويل خلال حقبتَي الخمسينات والستينات من القرن العشرين لم يكتب لها الاستمرار أكثر من ذلك، حيث انتهت هذه الفترة بموجات متعاقبة من التضخم والركود (أي حالة الركود التضخمي) مع مطلع حقبة السبعينات من نفس القرن، وكان من نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية التي طالت حقبتَي السبعينات والثمانينات، حيث سادت فيها سلسلة متتالية من الحروب التجارية والأزمات الاقتصادية انتهت بالكارثة الكبرى التي ألمت بالأسواق المالية الدولية، والتي عرفت في الأدب الاقتصادي المعاصر بيوم الاثنين الأسود 19 أكتوبر 1987، والجمعة السوداء 13 أكتوبر 1989.

61. عبد السلام أديب : " المديونية الخارجية والعولمة "، [على الخط]، الحوار المتمدن ، العدد 355 ، (2002/08/17) ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4686> ، تاريخ التحميل : (2012/10/17) ، ص html .

62. مصطفى العمواسي ، أحمد زهدي ، تيسير أبو صيام : " الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط " ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 08.

1. أزمة 1987:

أطلقت الصحافة العالمية اسم الاثنين الأسود على 19 أكتوبر 1987 ، عندما انهارت أسواق المال العالمية ببورصة نيويورك، حيث اندفع المستثمرون مرة واحدة إلى بيع أسهمهم ، متسببين في هبوط مؤشر داوجونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد⁶³، و سرعان ما انتشر هذا الذعر الذي بدأ في بورصة وول ستريت لينتقل إلى باقي بورصات العالم، وسادت الفوضى في أسواق المال العالمية، و كانت الخسائر كبيرة، ففي بورصة نيويورك 800 بليون دولار، أي بنسبة 26 % ، و لندن 22 % ، و في طوكيو 17 %، وفي فرانكفورت 15 % ، في أمستردام 12 %⁶⁴. ويبين الجدول الموالي التسلسل التاريخي لأزمة الاثنين الأسود .

الجدول رقم (04) : زلزمة أزمة 1987

الأربعاء 14 أكتوبر	هبوط في أسعار الأسهم الذي حدث في الأسواق الأوروبية، ثم انتقلت في ذات اليوم إلى الأسواق الأمريكية، ولكن بعد بضع ساعات بسبب فارق التوقيت؛
الجمعة 16 أكتوبر	انخفاض في باقي الأسواق المالية؛
الاثنين 19 أكتوبر	انخفاض حاد في الأسعار في الأسواق الأمريكية، وأيضا في الأسواق الأوروبية، وأيضا في اليوم الذي يليه؛
الثلاثاء 30 أكتوبر	انخفاض حاد في الأسعار في الأسواق الآسيوية، وهي هونج كونج واليابان، وأيضا نيوزلندا وأستراليا.

المصدر : عماد صالح سالم: "إدارة الأزمات في بورصة الأوراق المالية"، أبو ظبي ، دون ذكر الناشر، 2002 ، ص 306 .

و يعد الاثنين الأسود الانهيار الأكثر قوة في التاريخ بعد الانهيار الرهيب في أزمة 1929 ، حيث فقد مؤشر داوجونز الذي يعبر عن تقلبات أسعار 30 نوعا من أسهم الشركات الصناعية الأعرق و الأكبر في الولايات المتحدة من مستواه السابق البالغ 2247.04 نقطة ، بينما كان أعلى مستوى له حتى بداية الأزمة 2722.41 نقطة، و هبطت أسعار الأسهم في بورصة نيويورك نتيجة الخلل في التوازن بين العرض و الطلب الذي لم يسبق له مثيل، وأصاب كافة الأسهم، فقد كان كبير لدرجة أن

63 . وليد أحمد صافي، أنس البكري : " الأسواق المالية والدولية " ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2009، ص 134.

64 . ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 87 .

المتخصصين فشلوا في مواجهته من خلال السماسرة، أو من خلال تجار الصفقات الكبيرة، هذا عن السوق الحاضرة⁶⁵. أما سوق العقود المستقبلية والذي تتعامل فيه مؤسسات متخصصة في الاستثمار بهدف تغطية المخاطر التي قد يتعرض لها مخزونها من الأوراق المالية، و عليه فان تكلفة تأجيل تنفيذ صفقة في هذه السوق يكون أكبر بكثير من تكلفة تأجيل تنفيذ صفقة مماثلة في السوق الحاضرة، لذا فإنه في الأوراق الحاضرة يعطى صانع السوق وقتا للبحث عن طرف آخر للصفقة.

أما في سوق العقود فإن الوقت مكلف و ثمين، و أن التغير في السعر هو الأداة الوحيدة لإعادة التوازن، ولقد انتهى الأمر بهبوط الأسعار في السوقين وضعف سيولة كلاهما، حيث أصبح من المستحيل التنفيذ الفوري للصفقات التي ترد إلى السوق إلا بتكلفة عالية، تمثلت في الانخفاض الشديد في سعر السهم الذي تتضمنه الصفقة، وبقدر لم يتعود عليه العملاء من قبل⁶⁶، مما تسبب في تعرض أسهم 5000 شركة تتعامل في البورصات الأمريكية إلى خسارة قدرها 490 مليون دولار تقريبا، كما أعاققت هذه الأزمة الكثير من الشركات الصناعية حديثة التكوين، حيث كانت تعتمد هذه الأخيرة في تمويل مشاريعها على البورصة بإصدار الأسهم و السندات، لكن هذا التمويل أصبح أكثر صعوبة⁶⁷.

أ- ظروف حدوث الأزمة:

إن الأزمة الحادة التي شهدتها الأسواق المالية الدولية في أكتوبر عام 1987 والمتمثلة في الانخفاض الكبير والمستمر في أسعار الأوراق المالية، قد نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الإرتفاع وتوقع حدوث أزمة اقتصادية بسبب تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي، بالإضافة إلى العوامل الأخرى والتي من أهمها تدهور قيمة الدولار في أسواق صرف العملات، حيث تعرضت أسعار الأوراق المالية (خاصة الأسهم) إلى انخفاضات متتالية و متسارعة، كما أن لجوء حملة الأوراق المالية إلى طرح أوراقهم للبيع بهدف تجنب الانخفاضات اللاحقة في قيمتها، كان يؤدي بدوره إلى زيادات كبيرة في العرض، وبالتالي انخفاضات أخرى في أسعارها، مما كان يثير قلق الأوساط المالية، وكان الوضع في الأسواق المالية الدولية يتمثل فيمايلي :

- كان معظم اصحاب الأوراق المالية يرغبون في البيع ولكن لايجدون مشترين ؛

65 . منير إبراهيم الهندي: " إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات"، الجزء الأول، التوريق، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر 2005، ص 583.

66 . نفس المرجع، ص 585، 586.

67 . ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 89 .

- إن أزمة الدولار الأمريكي كانت تزيد في تفاقم أزمة الأسواق المالية ، ذلك لأن جزء هاما من الأوراق المالية المتعامل بها في هذه الأسواق محررة بالدولار الأمريكي ، ولجوء حملة هذه الأوراق إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية (كالمارك الألماني والين الياباني)، كان بدوره يزيد في عرض الأوراق المالية خاصة المحررة بالدولار، ويتسبب في :

➤ زيادة عرض الأوراق المالية واستمرار الإنخفاض في أسعارها في كل الأسواق المالية الدولية؛

➤ ارتفاع الطلب على العملات القوية نسبيا (كالمارك الألماني والين الياباني) مقابل الدولار ، وبالتالي استمرار تدهور قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى ؛

وكان للجوء الحكومة الألمانية إلى فرض ضريبة بنسبة 10% على الادخار و الاستثمار تأثيرا سلبا على أسعار الأوراق المالية هناك نتيجة انخفاض عوائدها، بينما يعود ارتفاع أسعار الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية 1986 إلى زيادة أرباح الشركات الأمريكية ، و دخول الاقتصاد الأمريكي في نمو اقتصادي متسارع أفضل مما كان متوقعا، ثم أدى الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى إثارة قلق في الأوساط المالية ، خاصة البنوك الكبيرة التي قدمت قروضا ضخمة لبعض الدول المنتجة للبترول كالمكسيك مثلا.⁶⁸

ب- أسباب الأزمة :

هناك عدة أسباب أدت لحدوث الأزمة من بينها ما يلي :

➤ ارتفاع أسعار الأسهم بمعدلات كبيرة:

بدأت أسعار الأسهم في السوق الأمريكية بالارتفاع ابتداءا من شهر ماي 1982 و بمستويات عالية جدا بسبب إقبال المستثمرين على شراء الأوراق المالية ، حيث كان الطلب على هذه الأوراق كبيرا جدا بالرغم من استمرار ارتفاع أسعارها ، كما انظم الكثير من المدخرين و انتقلهم من الاستثمارات الحقيقية إلى الاستثمارات المالية ، بغرض المضاربة و تحقيق أرباح رأسمالية ، إضافة إلى التوزيعات النقدية ، و قد عم ارتفاع الأسعار كل الأسواق المالية الرئيسية ، ففي بورصة نيويورك نمت الأسعار خلال الفترة (1982-1987) بحوالي 25% ، و في بورصة طوكيو بحوالي 287% ، و

68 . مروان عطون، الجزء الثاني مرجع سابق، ص 191 .

253% في بورصة لندن ، و قد عبر بعض المحللين الماليين على أن هذه الأزمة ما هي إلا تصحيح لوقف الارتفاع الجامح لها ؛

➤ رفع أسعار الفائدة:

إن استمرار العجز في الميزان التجاري الأمريكي أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية ، و قد رافق ذلك و خلال الربع الأول من عام 1987 عدم استقرار واضح في أسعار الفائدة ، و قلق حول الاتجاهات التي ستأخذها معدلات الفائدة ، الأمر الذي اضطر البنك الفدرالي إلى رفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل من 8.25% إلى 9.75% كخطوة رئيسية لبيع الإصدارات الجديدة من سندات الخزينة لتحويل العجز في موازنتها ، و لاشك أن هذه المبادرة قد أعلنت بداية حرب أسعار الفائدة دولياً ، حيث تلي ذلك الإجراء أن أقدمت كل من اليابان و الدول الأوروبية على رفع أسعار فوائدها على الودائع والسندات لمنع هجرة رؤوس الأموال ، الأمر الذي دفع المستثمرين للاستثمار في شهادات الإيداع طلباً للعائد المرتفع و للأمان ، مما سبب انخفاض الطلب على الأسهم و الهبوط الشديد في أسعارها ؛

➤ تدهور أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية:

لقد انخفض سعر الدولار الأمريكي منذ 1985 حتى قبيل وقوع الأزمة بنسب عالية ومتفاوتة مقابل العملات الرئيسية ، حيث بلغت نسبة انخفاضه 42% مقابل الين الياباني ، و 39% مقابل المارك الألماني ، و 32% مقابل الفرنك الفرنسي و 26% مقابل الجنيه الإسترليني في نفس الفترة ، و قد كان هذا أحد الأسباب الرئيسية في التوجه نحو رفع سعر الفائدة على الودائع بالدولار .

ويرد البعض ذلك إلى تصريحات وزير الخزانة الأمريكية في (1987/10/18) ، والتي لعبت دوراً أساسياً في الإقبال الشديد على بيع الأسهم ، و هذا قبل الأزمة بيوم واحد ، حيث صرح بأنه يفضل انخفاض أسعار صرف الدولار على رفع أسعار الفائدة ، و ذلك رداً على مبادرة البنك المركزي الألماني برفع سعر إعادة الخصم من 3.75% إلى 3.85% ، و ما إن وصلت هذه التصريحات إلى بورصة نيويورك في صبيحة يوم (1987/10/19) حتى اندفع المستثمرون إلى تصفية محافظهم من الأسهم ، واتجهوا نحو السندات و الودائع ذات العائد الثابت؛⁶⁹

69 . أنظر الى : زياد رمضان: " مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي " ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص

➤ استمرار العجز في الميزانية الأمريكية :

إن تفاقم العجز عاما بعد عام دعا الحكومة الأمريكية إلى العمل على تبني اقتراحات بتخفيض العجز بـ 23 مليار دولار ، و ذلك بزيادة الضرائب و تقليص النفقات ، إلا أن هذه السياسة لقيت معارضة كبيرة لدى الديمقراطيين لأسباب انتخابية .

➤ العجز في الميزان التجاري :

إن هبوط سعر صرف الدولار خلال الفترة ما بين (1985-1987) بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 42% إلى 26% من المفروض كانت لتخفف العجز في الميزان التجاري ، كما يجب أن يعزز من قدرة البضائع الأمريكية على منافسة مثيلاتها اليابانية و الأوروبية في الأسواق العالمية ، إلا أن ما حدث كان عكس ذلك ، حيث بلغ العجز في الميزان التجاري حتى نهاية شهر أوت من عام 1987 حوالي 114 مليار دولار مقابل 109 مليار دولار عام 1986 لنفس الفترة ؛

➤ انتخابات الرئاسة الأمريكية:

إن فقدان الثقة بحكومة الرئيس ريغان و شكوك المستثمرين بقدرة الجمهوريين على إيجاد حل للعجز المزمن بعد فشل الوعود التي كررتها حكومة ريغان منذ مطلع عقد الثمانينات ؛

➤ اعتماد الأسواق المالية الدولية على الكمبيوتر :

إن الأسواق المالية في الدول المتقدمة تعتمد اعتمادا عمليا على أجهزة الكمبيوتر و برمجتها على أساس أوامر البيع و الشراء ، كما أن هنالك برامج تعطي مؤشر إنذار مبكر لمجرد نزول السعر إلى حد معين ، فيقوم الكمبيوتر بإصدار أوامر البيع ، كما أن المتغيرات الأخيرة في أسعار العملات و انخفاض أسعار الأسهم الأمريكية بشكل عام في أعقاب الإعلان عن العجز في الميزان التجاري لشهر أوت 1987 ، و نتيجة لتفاعل هذه النتائج على تجاوب أجهزة الكمبيوتر مع المؤشرات الاقتصادية و المالية الرئيسية ، فقد حدث عرض كبير للأسهم أدى إلى زيادة العرض على الطلب ، مما خلق حالة من الفوضى ، أدت إلى مزيد من الانهيار ؛

➤ اتفاقية لوفر " Louver " :

لقد وقعت الدول السبع الصناعية اتفاقية Louver في فيفري 1987 و التي جاء من خلالها أن تلتزم هذه الدول بحد أعلى أو أدنى لسعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى ، هذا و قد أعربت كل من أمريكا و اليابان و ألمانيا عن قلقهم اتجاه هذه الاتفاقية في ضوء محاولات البعض للتخلص منها

وعدم الالتزام ببندوها لشعورهم بعدم تحقيق التوازن المطلوب بين مصالح هذه الدول ، و على رأسها أمريكا ؛

➤ وجود المضاربين :

نتيجة لعمليات المضاربة المستمرة ، و التي أدت إلى رفع الأسعار بشكل غير طبيعي لجأ المستثمرون إلى بيع أسهمهم فجأة للتقليل أو لتغطية خسائرهم .⁷⁰

بالفعل لم تكن أزمة أكتوبر 1987 أزمة مالية أقل حدة من الأزمة الاقتصادية 1929، و من أهم العوامل الأخرى التي ساهمت في زيادة حدتها ما يلي:

➤ التطور الهائل في نشاط الأسواق المالية الدولية الذي بلغ ذروته في عام 1987؛

➤ اشتداد و توثق الروابط و الصلات بين هذه الأسواق؛

➤ ضخامة الصفقات و العمليات في هذه الأسواق ؛

➤ تنوع الأصول المتعامل بها ؛

➤ التقنية العالية و المتطورة جدا المستخدمة في إدارة نشاطها و عملياتها؛

➤ استخدام أحدث الأساليب في الاتصال مما زاد في سرعة أداء المعاملات، و في نفس الوقت ساعد على سرعة انتقال الأزمات من سوق إلى آخر؛

➤ طبيعة و خصائص العلاقات النقدية و المالية الدولية، حيث أصبح تداول العملات الرئيسية الدولية من أهم قنوات انتقال الأزمات (الدور الذي لعبه الدولار، حيث تسبب تدهوره في تفاقم الأزمة المالية في أكتوبر 1987) .⁷¹

أما العوامل والأسباب النفسية فنحددها في مايلي :

- بروز أزمة ثقة حول التوقعات لمستقبل الأسواق المالية؛
- استمرار عدم ثقة الأمريكيين بتحسن حالة العجز في الميزانية العامة، مما اضطر السلطات النقدية لرفع سعر الخصم لأكثر مما سبق؛

70. دوة محمد : "الأزمات المالية " ، : "الأزمات المالية " ،مذكرة نيل شهادة ماجستير ،جامعة سعد دحلب البليدة ،سنة 2005، ص ص (15_11).

71. تقي الحسين عرفات، مرجع سبق ذكره ، ص 201.

مروان عطون ،الجزء الثاني ،مرجع سابق ، ص200.

- الإشاعات التي روجت من لدن السماسرة في أسواق الأسهم المالية.

لقد تحول الكثير من المستثمرين من اقتناء الأصول المالية طويلة الأجل (الأسهم) إلى الأصول المالية قصيرة الأجل (السندات) بحثاً عن ضمانات أكبر، و تجنباً لمخاطر تقلبات قيم الأسهم في ظل حالات عدم الاستقرار الاقتصادي، مما تسبب في فقدان بورصة نيويورك جزء هاماً من نشاطها في الأسهم⁷².

ت- انفجار الأزمة:

لقد بلغت أسعار الأوراق المالية في البورصات الدولية أدنى مستوى لها في 17 أكتوبر 1987، فقد كان المتعاملون يحاولون التخلص مما في حوزتهم من الأوراق المالية باي سعر، و في هذا اليوم اندلعت الأزمة في (وول -ستريت) بنيويورك، وهبطت أسعار الأسهم في بورصة نيويورك بنسبة (26%)، وقد بلغت الخسائر 800 مليار دولار، (22%) في لندن، (17%) في طوكيو، (15%) في فرانكفورت (12%) في أمستردام.

استناداً إلى المؤشرات السابق ذكرها، توقع العديد من الاقتصاديين وقوع أزمة تفوق في حدثها أزمة 1929، حيث أن مؤشر "داو جونز" خلف خسارة تقدر بـ 500 مليار \$، خاصة و أن بورصات القيم المنقولة كانت تستعمل النظام الآلي لإصدار أوامر البيع و الشراء، و لقد أدى إلى سرعة انتشار هذه الأزمة مجموعة من الأسباب أهمها:

❑ الروابط الوثيقة بين الأسواق المالية؛

❑ التعامل عن طريق أحدث الوسائل و الأساليب الإلكترونية مما سهل انتقال الأزمة و بسرعة من سوق إلى أسواق أخرى؛

❑ التطور الهائل في نشاط هذه الأسواق⁷³.

ث- نتائج انهيار بورصة نيويورك 1987:

حول نتائجها ذكر المحللون ما يلي:

72. ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

73. سامي عفيفي حاتم: " الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية - قضايا معاصرة في التجارة الدولية -"، الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص 192.

- الخسارة الكبيرة في احتياطي الشركات الكبرى للدول المعنية بالأزمة ، نظرا للتدهور الحاد في محافظها بالأسهم ، والتحول نحو السندات وبالتالي الإنكماش في إنتاجيتها واستثماراتها ؛
- تعرض أسهم 5000 شركة تتعامل في البورصات الأمريكية الى خسارة قدرها 490 بليون \$ ؛
- اعاقا تطور الكثير من الشركات الصناعية حديثة التكوين ، وذلك لأنها كانت تعتمد على تمويل مشاريعها عن طريق الاقتراض من أسواق المال العالمية ؛
- انخفاض قيمة السندات والأسهم؛
- انخفاض قيمة الدولار و اضعاف الثقة به ؛
- تناقص الضمانات الحقيقية للأصول المالية المحرر بالدولار؛
- إيقاف التعامل مؤقتا في بعض البورصات ؛
- تحول العديد من الشركات الاستثمارية الرئيسية ضد استخدام أسلوب بالحاسب الآلي, حيث تتم عمليات بيع و شراء بلايين الدولارات من الأسهم ذاتيا ؛
- تعرضت البنوك الدائنة إلى أزمة افلاس من جراء فقدان القدرة على تسديد التزامات العملاء إزاء هذه البنوك ؛
- ومن الطبيعي أن يقود ذلك كله الى حدوث بظالة ، خاصة في القطاع المصرفي والشركات الكبيرة ؛
- وقوع خسائر جسيمة و حصول جريمة قتل و انتحار في ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية عندما هجم أحد المستثمرين على مدير أحد مكاتب شركة ماريلنج و طرحه قتيلا و أصاب آخر بجروح ثم أقبل على الانتحار ، وأيضا قدوم أحد المستثمرين باطلاق النار على أحد سماسرة المال في فلوريدا وانتحاره أيضا. ⁷⁴

ج-مواجهة الأزمة:

إن الاضطرابات الخطيرة التي خلفتها أزمة أكتوبر في المعاملات النقدية والمالية الدولية استوجبت تدخل السلطات النقدية في كل الدول التي شملتها الأزمة ،بهدف معالجتها ووضع الأسس الكفيلة بعدم تكرارها ،ومن أهم أشكال هذا التدخل:

74 . ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

- إيقاف التعامل في بعض البورصات مؤقتاً؛
- استخدام أسعار الفائدة لإيقاف تدهور أسعار الأوراق المالية؛
- لجوء بعض الدول - اليابان وألمانيا - إلى شراء مبالغ ضخمة من الدولارات بعملاتها للحد من انخفاض قيمة الدولار؛
- وضع قيود وضوابط جديدة لتنظيم عمليات البورصات ،والحد من اشتداد المضاربات؛
- مطالبة الدول الأوروبية واليابان للولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة أوضاعها المالية ،وخاصة انخفاض قيمة الدولار؛
- لجوء بعض الحكومات إلى إجراء تحقيقات حول بعض المضاربات المشبوهة في البورصات؛
- قيام الحكومة الأمريكية بالضغط على ألمانيا، كي تجري تخفيضات في أسعار فائدها بهدف إيقاف تدهور الدولار أمام المارك؛
- تدخل الحكومات مباشرة في عمليات البيع والشراء بهدف إعادة الاستقرار تدريجياً إلى الأسواق المالية.

كان المخرج الوحيد للأزمة هو البحث عن أطراف أخرى من السوق للمساعدة في إزالة

الـ

، وهذا ما حدث في اليوم الثاني ،فقد دخلت الشركات الكبيرة لإعادة شراء أسهمها، كما تدخل البنك المركزي بحث البنوك على منح المزيد من الائتمان لتجار الأوراق المالية ، فبدأت أسعار الأسهم بالاتجاه صعوداً شيئاً فشيئاً، مما انعكس إيجابياً على مستويات الأسعار في الأسواق الأمريكية في يوم 21 أكتوبر 1987.

من خلال العرض السابق نلاحظ أن تحرير عمليات انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية من مختلف أنواع القيود ،ساعد على إضعاف صيغتها الوطنية، و اكتسابها صفة الدولية، فعلى سبيل المثال استخدام أحدث الأجهزة الالكترونية في هذه الأسواق يسمح بإجراء عمليات عرض أو طلب لأصل، أو مجموعة من الأصول المالية في وقت واحد.⁷⁵

2. أزمة 1989:

75 . منير إبراهيم الهندي، مرجع سبق ذكره، ص 586.

بداية الاضطراب حصل صبيحة يوم الجمعة 13 أكتوبر 1989 عند إعلان الحكومة الأمريكية إحصائيات تشير إلى تصاعد حدة التضخم، وارتفاع أسعار الجملة والتجزئة خلال شهر سبتمبر بنسبة 9%، و5% على التوالي، كما جاء في التقارير احتمال قيام بنك الاحتياط الفدرالي بتخفيض أسعار الفائدة ، وفي صبيحة هذا اليوم، فقد مؤشر داوجونز حوالي 190 نقطة ،وهو ما يعادل 07% عن اليوم السابق، كما فقد مؤشر نيكى بطوكيو حوالي 647 نقطة أي 1,8%، وفي لندن أضع مؤشر فايننشال تايمز حوالي 142 نقطة أي 6,4%، أما في باريس فقد تراجع مؤشر كاك 40 بأكثر من 07%.

أ- الأوضاع السائدة قبل الأزمة :

منذ انهيار أسواق الأوراق المالية في أكتوبر 1987، تراجع المستثمرون عن التعامل مع البورصة الأمريكية، وخلال سنة 1988، تأرجحت سوق الأسهم الأمريكية في حدود ضيقة دون أن يكون لها اتجاهها محدد، فبدأت الهيئات المستثمرة تفضل أمان التوظيفات قصيرة المدى على غلة الأسهم غير المؤكدة، فعلى مدى سنة 1988، باعت الهيئات المستثمرة العامة أسهما أمريكية بحوالي 07 مليار دولار، كما قام الأفراد بتصفية ما يعادل 105 مليار دولار، وفي خلال أشهر قليلة بعد الأزمة، قامت الشركات وبشكل لم يسبق له مثيل، بعمليات الاندماج أو الافتراق والبيع، وتقليل العمليات وإعادة التنظيم الهيكلي. وفي هذا الإطار، اشترت الشركات سنة 1988 أسهما بحوالي 113 مليار دولار، وتراجع تمويل البورصة الأمريكية من خلال هذه المبالغ بنسبة 25%، كما بلغ حجم عمليات الاندماج 200 مليار دولار أغلبها أموال مقترضة، الأمر الذي أدى إلى وصول حجم ديون الشركات الأمريكية إلى 2000 مليار دولار.

ب- ظروف حدوث الأزمة:

لقد عرفت بداية أسبوع الأزمة انخفاض في أداء سوق الأوراق المالية في اليابان ، و انخفاض حجم عوائد شركات المساهمة في الربع الثالث من عام 1989، و بعد فشل الكونغرس في إصدار قانون تخفيض الضرائب على عوائد رأس المال ،تحول الكثير من المستثمرين الذين كانوا بانتظار صدور هذا القانون إلى البحث عن فرص أخرى لتحقيق الربح. و الجدير بالملاحظة أن انهيار الجمعة قد ترافق مع ذكرى مرور سنتين لانهايار 19 أكتوبر 87 (الاثنين الأسود) الذي هو أيضا بدأ بانخفاض

شديد في الأسعار يوم الجمعة في وول ستريت، و تحول إلى انهيار في الأسواق الأخرى يوم الاثنين التالي. ورغم ضرب نواقص الخطر في البورصات العالمية يوم الجمعة ، إلا أن المحللين استبعدوا حصول اثنين اسود ثاني، ففي قاعة الاجتماعات بوول ستريت سادت حالة الهدوء النفسي لدى المستثمرين في ليلة الجمعة 13 أكتوبر 89، ومن الملاحظ أن الظروف الاقتصادية هذه المرة تختلف عنها قبل عامين.

ت- أسباب الأزمة :

تحدد أسباب الأزمة في النقاط التالية :

➤ الإبداعات المالية من أعمق أسباب الأزمة:

- تقنية Les Junk bonds السندات الرديئة ذات المردودية العالية :

Junk bonds السندات ذات المردودية المرتفعة أو السندات الرديئة أصبحت هذه التقنية جد متداولة خلال سنوات الثمانينات بفضل مختص في المالية يدعى مايكل ميلكن ، فالأمر هذا يتعلق بسندات مصدرة من طرف شركات عدد النقاط التي تحصلت عليها من طرف شركات المراقبة تكون متوسطة أو حتى تحت المستوى، ومثل هذه الحقوق بالولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تخري المستثمرين لو لا أن مايكل ميلكن بين أن هذه الحقوق تمنح عوائد أكبر بكثير من تلك التي لديها علامات أكبر أو مرتفعة

، و أن الخطر فيها يصبح هامشيا بشكل كلي عمليا ، هذه السندات الرديئة لم يسخر لها سوى 2 مليار دولار في سنة 1980 ، أما في سبتمبر 1989 تعدى الرقم 220 مليار دولار ، أي ما يمثل 25% من سوق السندات الأمريكي ، وكان مايكل ميلكن قد حقق ثروة ؛

- LBO Leveraged Buy Out :

تقنية جديدة تعتمد على تقنية Junk bonds إلا أنها متطورة ، تترجم على أنها شراء المؤسسات ويتضمن هذا الأمر شراء تقنية Levier ، هذه التقنية ولدت بالولايات المتحدة الأمريكية في بداية الثمانينات تسمح بشراء شركات ، و ذلك بفضل قروض مالية هامة ، أين الخدمات (خدمة القروض) وقيمة الدين، أي تسديدهما تتحملهما القدرة الشرائية للمؤسسة المشتراة ، وتسمح هذه التقنية بتحقيق حجم كبير من الربح لأناس ذوي مقدرة (بيسطون نفوذهم للاستفادة من ضعف الآخرين) ، وتحقيق صفقات مربحة ، حيث يقومون بشراء مؤسسات تواجه مشاكل و يقومون بتفكيكها أو بيعها بالتجزئة بأثمان

مرتفعة، أي على شكل أجزاء منفصلة، وما يجب الإشارة إليه هو أنه فجأة أصبح المستثمرون جد حذرين اتجاه هاتين التقنيتين junk bonds و LBO، وهذا ما ساهم في حدوث أزمة 1989.

➤ الأسباب المباشرة للازمة: تتحدد أسباب أزمة 1989 المباشرة في النقاط التالية

- التحويل غير القانوني للأموال من طرف مايكل ميلكن :

برغم من الثروة التي جمعها ذلك الطالب في كلية التسيير الذي كان مجبراً على العمل ليلاً لتسديد أقساط دراسته، حيث كان دخله ما عدا العمولات في سنة 1988 يقدر بـ 550 مليون دولار، اتهم من طرف العدالة بتهمة حيازة معلومات بطريقة غير قانونية و تهمة التواطؤ لتغيير مسار الأسعار، و كذلك تهمة التزوير في الأوراق الرسمية، و قد حكم عليه بـ 10 سنوات سجناً نافذة؛

- حادثة Campeau و الحذر من بعض أنواع LBO :

أرادت مؤسسة الترقية العقارية الكندية Campeau أن تبني لنفسها إمبراطورية في تجارة

التجزئة

، و لأجل تحقيق أهدافها، فقد استخدمت العديد من LBO التي كانت تمثل ما قيمته 11 مليار دولار منها 3 مليارات مصدرها Junk bonds، إلا أنه في سبتمبر 1989 أصبحت Campeau غير قادرة على تغطية تعاملاتها، و أصبحت تقنية LBO شيئاً فشيئاً تساهم في خلق المصاعب .

ث- انفجار الأزمة :

في 13 أكتوبر 1989 انهارت الأسواق المالية الأمريكية، و لم يعد من الممكن الإبقاء على الثقة في **Junk bonds** و لا في **LBO**، و قد عبرت الصحافة عن الوضع بالجملة التالية " نحن بصدد الدخول في المرحلة المالية الحزينة " ،لأن الإبداعات هي سبب الأزمة و انهيار أسعار البورصة⁷⁶.
لقد جاءت هذه الأزمة بعد مرور أقل من سنتين على سابقتها، لذلك فإن القلق و التشاؤم الذي أشاعته في نفوس المستثمرين يعود بالدرجة الأولى إلى الخوف من تفاقم الأمور و اشتداد الأزمة كما حصل سابقا، رغم أن المعطيات الحقيقية لم تكن تشير إلى احتمال حصول أزمة اقتصادية حقيقية، لهذا يمكن القول أن أزمة أكتوبر 1989 (التي يطلق عليها الجمعة اليتيمة) تختلف عن أزمة 1987 لأسباب كثيرة أهمها⁷⁷ :

- تحسن الظروف الاقتصادية، و عدم توافر ما يدل على اقتراب حدوث أزمة اقتصادية؛
- نظرا لارتفاع عوائد الأسهم (بسبب ارتفاع مستوى نشاط معظم الشركات و تحسن أرباحها)، فان أصحاب الأسهم لم تكن دوافعهم قوية للتخلي عنها بطرحها للبيع، لهذا كانت زيادة عرض الأسهم للبيع ضعيفة نسبيا و بعيدة عن أحداث تدهور في الأسعار؛
- اقتصار بيع الأوراق المالية (الأسهم خاصة) على المستثمرين الصغار، دون تدخل الشركات الكبيرة، مما يعني ضعف حجم و نطاق العمليات، و بالتالي عدم تسببها في التأثير بشكل كبير على الأسعار؛
- عدم ظهور و انتشار التوقعات حول إمكانية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ؛
- إن إسراع المستثمرين في 1987 لبيع أسهمهم تسبب فعلا في تسارع انخفاض الأسعار و إلحاق خسائر كبيرة بالبائعين، أما في 1989 فقد فضل المستثمرين التريث و عدم الاستعجال بالبيع، مما ساعد على تهدئة الأسواق و الحد من انخفاض الأسعار؛
- في أزمة أكتوبر 1987 اتسم موقف الحكومة باللامبالاة (خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية) ،مما أثر سلبا و زاد في تفاقم الأزمة، لكن في أكتوبر 1989 سارعت الحكومات إلى التدخل

76. مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص 207.

77. نفس المرجع السابق، ص ص (220 - 223).

لإيقاف الأزمة، عن طريق مواجهة عمليات البيع المتزايدة بحجم كبير جدا من السيولة، وهذا ما ساعد على احتواء الأزمة.

ج-مواجهة الأزمة:

لقد سارعت الحكومات إلى التدخل لإيقاف الأزمة، فقد صرح و وزير الخزانة الأمريكي فور اندلاع الأزمة عن استعداد السلطات النقدية الأمريكية للتدخل بمبلغ كبير من السيولة لمواجهة عمليات البيع التي قد تتزايد في بداية الأسبوع التالي ، وهذا ما ساعد بشكل واضح على احتواء الأزمة و عودة الأسواق المالية تدريجيا إلى نشاطها العادي ، و فعلا لم تشتد الأزمة و لم تتفاقم الأمور ،بل اتجهت الأوضاع نحو الاستقرار لتعود إلى ما كانت عليه.

في الحقيقة فإن إنذار 1989 كان التغلب عليه سريعا نوعا ما إلا أن تلك الأزمة بينت و بشكل واضح أنه من الواجب عدم التمادي في الإبداعات المالية إذا لم تكن مراقبة ، و لم يكن بالإمكان التحكم فيها ، رغم ذلك عادت للتداول تقنية J.B من جديد في سنة 1991.

المطلب الثالث: أزمات التسعينيات

لقد شهد الاقتصاد العالمي أزمات خلال فترة التسعينيات ،والتي سنحاول التطرق إليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول : أزمة اليابان

اتفق معظم الإقتصاديين على أن سبب الأزمة المالية التي شهدتها اليابان خلال الفترة من 1993 حتى سنة 2000 يكمن في الفقاعة التي شهدها الاقتصاد الياباني خلال العقد التاسع من القرن الماضي ،والتي اعتمدت على قوتها على النمو السريع للاقتصاد الياباني خلال الفترة من (1950 حتى 1973) ،فتضخمت أسعار العقارات وانتشرت المضاربات في هذا القطاع(*)،وكثر معدل الاقتراض للاستثمار فيه ،فزادت القروض التي استندت إلى ضمانات ذات مخاطر عالية ،فضلا عن انعدام الشفافية في القطاع المصرفي ،مما أدى إلى شيوع عدم اليقين لدى المستثمرين بالنظام المالي الياباني، وتراجع التقييم الائتماني للمؤسسات المالية اليابانية بمعرفة وكالات التقييم الأمريكية ،وكانت النتيجة هي الأزمة

(*)- ويمكن القول إن الاندماج المالي والاقتصادي والترابط فيما بين الأسواق في إطار العولمة المالية يزيد في إمكانية حدوث الأزمات ، و هذا في حال انخفاض ثقة المستثمرين، ويساهم في عملية انتشار الاضطرابات ويوفر المناخ لانتقال آثار العدوى.

الشديدة التي أوجعت الاقتصاد الياباني، والتي بلغت قمته في سنة 1995، حيث أفلس 14 بنكا من بين أكبر 21 بنكا في اليابان، وورث القطاع المصرفي ترليونيات من القروض المعدومة، واضطرت اليابان إلى الاقتراض من الخارج لدعم مؤسساتها المالية، حتى بلغت مديونيتها الخارجية في شهر ديسمبر 1994 مبلغ 1612 مليار دولار كقروض أجنبية. وظل البنك المركزي الياباني سبع سنوات كاملة في محاولات دائمة للسيطرة على الأزمة المالية، ومنع انتشارها خارج حدودها، ولذلك أطلق على العقد العاشر من القرن الماضي أنه العقد الضائع في اليابان، وتسبب هذا في تعرض السلطات المالية في البلاد لانتقادات شديدة، إلى حد اتهامها بأنها وراء الركود الطويل الذي شهدته اليابان إبان هذه الأزمة حتى عام 2000، إلا أنها استطاعت وضع قواعد آمنة للبنوك تسير عليها فيما بعد.⁷⁸

الفرع الثاني: أزمة الأسواق الناشئة

يقصد بالأسواق الناشئة، أسواق عدد من البلدان المختلفة التي تتلقى كميات ضخمة من تدفقات رأس المال الخارجي، فأصبحت أكثر اندماجا في السوق الدولية وأكثر استجابة و أشد حساسية لآليات السوق، الأزمة المالية في سوق ناشئة تعني أن اقتصادا صاعدا تعود على تلقي تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال لفترة طويلة من الزمن، ثم توقفت هذه التدفقات، وبدأ الاقتصاد يواجه طلبا متزايدا و فجائيا لمدفوعات خدمة هذه التدفقات الوافدة في صورة تدفقات عكسية خارجة لرأس المال، و تؤدي هذه التدفقات العكسية إلى ارتباك مالي نظرا لأنها قد تؤدي إلى التوقف عن دفع ديونه، مما يستلزم الدخول في مفاوضات لإعادة جدولة الديون أو للحصول على قروض جديدة تمكنه من تمويل مدفوعات القروض القديمة⁷⁹، وقد اتسمت الأحداث والتطورات التي اصطبغت بها معظم الأسواق الناشئة بخصائص مشتركة أهمها:

- تحولات فجائية في التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى تدفقات خارجة؛
- أحداث و تطورات غير متوقعة؛
- اتجاهات انكماشية عميقة في البلدان المدينة؛

78. إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص (34-35).

79. يونس أحمد البطريق: "السياسات الدولية في المالية العامة"، الدار الجامعية الإسكندرية، السنة غير مذكورة، ص

- بعض الخسائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب.⁸⁰

إذن تجدر الإشارة هنا إلى أن الأسواق الناشئة شهدت عدد من الأزمات في كل من الأرجنتين، المكسيك و فنزويلا وغيرها، لذا سنقدم فيما يلي بعرض موجز الأزمة في كل من المكسيك و الأرجنتين.

1. الأزمة المكسيكية:

بدأت مقدمات الأزمة المكسيكية منذ منتصف العقد الثامن من القرن العشرين، في أعقاب عقد كامل من ركود النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم التي شهدتها المكسيك في خلال الفترة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانيات من القرن الماضي، بعدها لجأت الحكومة المكسيكية إلى وضع خطة لتحرير قطاع التجارة اعتباراً من عام 1985، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ودعم اقتصاد السوق، كما سعت إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها، وساعدها على تحقيق ذلك عاملان أساسيان:

العامل الأول داخلي: وهو قيامها بتخفيف القيود التي تحد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها؛

العامل الثاني خارجي: وهو انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية المجاورة.

ونجحت هذه الخطة بالفعل في تخفيض معدلات التضخم، واستئناف النمو الاقتصادي الذي بلغ متوسطه 3.1% سنوياً بين عامي (1989 و 1994)، وكان في أوج رواجه عام 1990، حيث شهد هذا العام موجة تدفقات هائلة من رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك، بعد جولة ناجحة من المفاوضات المكسيكية بشأن ديونها الخارجية، غير أن انخفاض قيمة البيزو المكسيكي في ديسمبر 1994 وضع نهاية مفاجئة لتدفقات رؤوس الأموال من الخارج، وعجل بالأزمة المالية .

أ- ظروف حدوث الأزمة:⁸¹

تحرير القطاع المالي من القيود لجذب رؤوس الأموال الأجنبية أدى إلى زيادة المعروض من رؤوس الأموال في الأسواق المحلية، فتوسعت البنوك في منح الائتمان، في حين سيطر الوهن على قطاع الإشراف والرقابة بالبنوك، فتوارت الشفافية في الكشف عن المعلومات المالية، وغابت مراقبة

80. أحمد يوسف الشحات، مرجع سبق ذكره، ص 34.

81. أنظر إلى: مولى عبد الله: "التحكم في التبادل الحر والتنمية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسبير، جامعة باجي مختار عنابة، السنة الجامعية (2008/2007)، ص 64.

البنوك لمجالات توجيه الاستثمارات، بسبب تخلي الحكومة المكسيكية عن الكثير من المؤهلين في القطاع المصرفي منذ سنة 1982، على إثر انتشار عمليات الخوصصة و التي شهدها هذا القطاع، وعدم مراعاة نوعية المساهمين الجدد فيه من القطاع الخاص، وفي نفس الوقت ارتفع معدل الطلب على الائتمان بمساعدة عدة عوامل كان على رأسها: ⁸²

◀ تحسن التوقعات بشأن الاقتصاد المكسيكي؛

◀ انخفاض الدين العام بنسبة كبيرة؛

◀ حدوث طفرة في نمو قطاع العقارات، وقطاع سوق المال.

كل هذا ترتب عليه زيادة نسبة القروض قصيرة الأجل إلى إجمالي القروض، وصاحب ذلك تحرير معدلات الإقراض، والتخلي عن النسب المتعارف عليها من الاحتياطي لدى البنوك كمخصصات من العملات الحرة، وانتشر الاستثمار الأجنبي في السندات الحكومية قصيرة الأجل، وتم توجيه معظم الاستثمارات إلى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة، والاستثمار في العقارات، فترتب عن ذلك نقص في الناتج المحلي الإجمالي، وزاد العجز في الميزان التجاري من 4.74% إلى 5.83%.

وتشير الإحصائيات خلال الفترة من 1988 حتى 1994 إلى مايلي :

◀ ارتفاع معدل منح الائتمان من البنوك التجارية المحلية بنسبة 277% بمتوسط سنوي قدره 25%؛

◀ ارتفاع معدل الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة بنسبة 67%؛

◀ ارتفاع معدل الاقتراض للاستثمار العقاري بنسبة 47%؛

◀ ارتفاع معدل اقتراض القطاع الخاص من السوق الخارجي الموجه من 193 مليون دولار سنة

1988 إلى 23.2 مليار دولار سنة 1993، مع تراجعته إلى 8.9 مليار دولار سنة 1994. ⁸³

فحسب قول "Michel Camdessus" المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي: إن الأزمة المكسيكية عام 1995 كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد، عالم الأسواق المعولمة، التي جرت وراءها أزمات في عدد كبير من الدول العالم، ولا سيما في بلدان جنوب شرق آسيا و غيرها

82. محمد صالح القريشي : " المالية الدولية " ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 238.

83. إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص (31-34).

من بلدان أوروبا الشرقية⁸⁴. فلقد ازدادت أزمة سعر الصرف في المكسيك تفاقماً، وبلغت ذروتها عندما انخفضت قيمة (البيزو) بحوالي 40% من قيمتها في منتصف ديسمبر 1994، مما دفع بالأسواق المكسيكية إلى الشعور بالخوف من استمرار العجز الكبير في حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات، أما فيما يتعلق بالتدفقات المالية للمكسيك بعد هذا التاريخ كان لها أثر على الاستهلاك يفوق بكثير أثرها على الاستثمار⁸⁵.

ب- أسباب الأزمة المالية في المكسيك: يمكننا ذكر أهم أسباب أزمة سعر الصرف المكسيك في ما يلي:

- تقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، و اختفاء التدهور في المدخرات الخاصة وإخفاء العجز في حساب العمليات الجارية، الناتج عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بسبب تنفيذ المكسيك لبرنامج الإصلاح الاقتصادي؛
- الارتفاع الكبير في الاستهلاك و في استيراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سوف ترتفع فيما بعد، و هذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقييم البيزو؛
- يعد ارتفاع سعر الفائدة و إدارة الدين الحكومي قصير الأجل، و التوسع في الائتمان الممنوح للجهاز المصرفي، من أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة المكسيك، و الذي دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة نقدية متشددة، و توسيع مجال التدخل في سعر الصرف للمحافظة على استقرار العملة؛
- إن تقلبات سعر الصرف و الاضطرابات المالية المتتالية نتجت عنها آثار سلبية على الاقتصاد المكسيكي، حيث انخفضت قيمة العملة المكسيكية (البيزو) بـ 40% من قيمتها في منتصف ديسمبر 1994، و يرجع ذلك إلى أسباب اقتصادية خارجية أدت إلى انخفاضات متتالية في الاستثمارات غير المباشرة، و أسباب سياسية داخلية، وكذا التساهل في السياسة النقدية خلال 1994، حيث أدت إلى التوسع السريع الممنوح إلى البنوك من قبل البنك المركزي المكسيكي و

84. العقون نادية: " تحرير حركة رؤوس الأموال و آثارها على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر الفترة 1990-2000"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2003-2004)، ص 99.

85. راييس مبروك: "العولمة المالية و انعكاساتها على الجهاز المصرفي - دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005، ص 103.

الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية و بنوك التنمية، كما لا ننسى قرار الحكومة بتعويم البيزو و تخليها عن إدارة نظام سعر الصرف؛⁸⁶

- الإنفاق الحكومي، فلقد تقلص العجز في ميزانية الدولة من 15 % بالنسبة للنتائج الداخلي الخام سنة 1987 إلى أقل من 1% ما بين سنة (1992-1993)، وحتى خلال نشوب الأزمة سنة 1994 لم يكن العجز في الميزانية يفوق 2 ½ % بالنسبة للنتائج الداخلي الخام. ولقد ساعد هذا الأداء الجيد الانخفاض في تسديد الفوائد من جهة، وكذلك الانخفاض في النفقات الغير خاضعة للفوائد طيلة هذه الفترة، ولكن إذا قمنا بتحليل الاقتصاد المكسيكي على أساس الدولار الأمريكي، أو على أساس أسعار الصادرات، فإننا نجد أنه خلال المدة (1987-1994) التي كان فيها نظام الصرف شبه ثابت، فإن الارتفاع في الإنفاق الحكومي معبرا عنه بالدولار الأمريكي قد فاق 12 % سنويا، وإن المداخل ارتفعت هي الأخرى بما يقارب 15 % سنويا؛⁸⁷

☞ إن توسيع العمل الحكومي كان قويا خصوصا فيما يتعلق بأسعار السلع القابلة للتداول في الأسواق الخارجية.

- الأسعار النسبية، فخلال الفترة (1987-1994) التي ارتفعت فيها النفقات العمومية مقدرة بالدولار الأمريكي وفق أسعار السلع القابلة للتصدير، فعلاقة الأسعار والسلع القابلة وتلك الغير قابلة للتداول تغيرت كلية خلال نفس الفترة، وارتفعت الأسعار الغير قابلة للتداول بما يفوق 30% سنويا، وهذا رغم وجود انفتاح اقتصادي، بينما ارتفعت أسعار السلع القابلة للتصدير بما يفوق 20% سنويا، ولقد كانت النتيجة لذلك هي ارتفاع في معدل الصرف الحقيقي، بالنسبة للسلع القابلة للتداول، بما يفوق 40%، بينما لوحظ انخفاض في الإنفاق الحكومي من وجهة نظر قطاع السلع الغير قابلة للتداول. فوجود اختلاف في سياسة الحكومة بخصوص السلع القابلة للتداول وتلك الغير قابلة للتداول خلال هذه المدة كان له أكثر من معنى، بالنسبة لقطاع السلع الغير قابلة للتداول، فإن حجم النفقات العمومية انخفض بشكل ملحوظ في هذه الفترة، وبالمقابل فإن حجم هذه النفقات ارتفع بشكل سريع

86 . أنظر إلى : إبراهيم نصار: "الأزمة المالية في دول النمرور الآسيوية - المظاهر، الأسباب ، الدروس المستفادة" ،مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، 1998، ص 01 .

87. سنغ كفالجيث: "عولمة المال"، ترجمة رياضة حسن، تدقيق تانيا بشارة، الطبعة الأولى، دار الفارابي، لبنان، 2001، ص ص (77-85) .

خلال نفس الفترة، فيما يخص قطاع السلع القابلة للتداول. وبالمقابل، فإن القدرة الشرائية مقدرة بالعملة المحلية بالنسبة للسلع الغير قابلة للتداول في السوق الخارجية بقيت على حالها، وعليه فإن المنتجات المحلية أصبحت أعلى من المنتجات المستوردة، فالنتيجة لهذه الحركية في أسعار النسبية هو الارتفاع في الواردات، وخصوصا تلك الموجهة للاستهلاك المباشر.

👉 خلال الفترة (1987-1994) تدهور الميزان التجاري المكسيكي بحوالي 9% من الناتج

المحلي

الخام إلى 7% عجز، ولقد اعتبر المحللون بأن هذا العجز كان ناتجا عن الانخفاض الشديد في الادخار الخاص.⁸⁸

وهكذا تضافرت جميع العوامل السابقة لتخلق نوعا من التباطؤ في النمو الاقتصادي سنة 1993، وساهمت في اندلاع الأزمة المالية المكسيكية خلال عامي (1994-1995)، وإن كان يأتي على رأسها هشاشة القطاع المصرفي، وضعف الرقابة على منح الائتمان وانتشار القروض الأجنبية قصيرة الأجل. وقد أتى رفع سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية اعتبارا من الربع الأول من سنة 1994 ليستقطب رؤوس الأموال الأجنبية من المكسيك-المجاورة لها- ويعجل بحدوث هذه الأزمة.

ت-نتائج الأزمة المكسيكية :

➤ رهن الصادرات المكسيكية خاصة البترول في عقود مستقبلية للولايات المتحدة التي قدمت اعتمادا ماليا لمكسيك يقدر بـ: 50 مليار \$ الواجب تسديده ما بين 3 سنوات إلى 5 سنوات؛

➤ من آثار الإصلاحات التي اعتمدت للخروج من الأزمة هي فقدان في الشهرين الأوليين لسنة 1995 أكثر من 750 ألف عامل مكسيكي لوظائفهم، تلي ذلك تسريح عدد كبير من الأجراء في الأشهر اللاحقة؛

➤ هبوط الأجور الحقيقية للعمال المكسيكيين بنسبة 30% في عام 1995، وحسب تقديرات مجلس القوة العاملة المكسيكي، لقد خسر المعدل الوسطي للأجور 54% من قيمته الشرائية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالمقارنة مع باقي السلع؛⁸⁹

88 .Abdelkader Beltas : « La Crise de Sub-Prime Et Le Déclenchement De La Crise Internationale», édition légende2009 ; p133.

89. سينغ كفاليجت : "عولمة المال" ، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

◀ لقد بدأت الأزمة بعجز ضخم في ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، أدى إلى توقف المكسيك عن سداد ديونها الخارجية، ثم انهارت العملة الوطنية، مما أدى إلى تدخل صندوق النقد الدولي و الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم قرض قدره 40 مليار دولار، استخدمته المكسيك لخدمة ديونها؛⁹⁰

◀ إن فهم مشكلة أزمة سعر الصرف المكسيكية لم تكن صعبة بقدر صعوبة تنفيذ الإجراءات الاقتصادية السليمة لاحتوائها، حيث ظلت الأموال المتدفقة من الخارج تقوم بتمويل العجز في الحساب الجاري؛⁹¹

◀ إن قرار الحكومة ببيع جزء من احتياطي العملات الأجنبية لديها بهدف الحفاظ على استقرار عملتها لم يكن قرارا صائبا، حيث أدى إلى انخفاض هذا الاحتياطي؛

◀ إن الاعتماد على التدفقات الرأسمالية المنقلبة، سبب مشاكل لاقتصاد الدولة المتلقية، بسبب فقدان الرقابة المحلية و المغالاة في سعر الصرف الحقيقي؛

نستنتج أن التدابير التصحيحية على المستوى المالي المتجسدة في تعويم سعر الصرف و تحرير الأسواق، بالإضافة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، و على المستوى الداخلي تمثلت في دعم البنوك و توفير السيولة النقدية ، كانت هاته الإجراءات فعالة و ذات فائدة رغم ضخامة تكلفتها البالغة 12 % من الناتج المحلي لسنة 1997 (يستهلك على مدى 30 سنة)⁹².

👉 كشفت أزمة المكسيك عن ضعف اقتصاديات الدول النامية، و الأسواق الناشئة في الصمود و التكيف مع الصدمات التي تحدثها العولمة المالية، بسبب التحرير المالي والاقتصادي و تحول هذه الدول إلى اقتصاد السوق.

2. أزمة الأرجنتين:

لقد عاش الاقتصاد الأرجنتيني مع بداية الثمانيات مشاكل اقتصادية حادة، تمثلت في ضعف الوساطة المالية من جهة، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي من جهة أخرى، وقد يكون هذا الأخير السبب في ضعف الأول. ومع استمرار التضخم بنسب عالية، أصبح الاتجاه المنصب على الدولار الأمريكي

90. عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون: " قضايا اقتصادية معاصرة" ، الناشر قسم الاقتصاد الإسكندرية ، 2005، ص ص (128 - 129) .

91. رايس مبروك ، مرجع سبق ذكره ، ص 105 .

92. العقون نادية ، مرجع سبق ذكره، ص 100 .

كبير لتفادي الخسارة الناتجة عن التضخم، إضافة إلى ذلك ازدياد العجز في ميزانية القطاع العمومي وتأثيره على القروض المقدمة للقطاع الخاص. ومع بداية التسعينيات بدئ في تنفيذ خطة الاستقرار الاقتصادي الجديدة، التي دعمت بإصدار قانون جديد يقضي بتحرير العملة المحلية وجعلها قابلة للتداول في سوق الصرف مع بداية سنة 1991، ولقد ساعد هذا القانون على تخفيض التضخم من رقمين إلى رقم واحد، وساهم في تحسين مكونات الاقتصاد الكلي، بحيث ارتفعت نسبة النقود بمعناها الواسع إلى الناتج الداخلي الخام من 7% سنة 1990 إلى 19% سنة 1994، كما كانت الزيادة في الودائع والحصول على قروض خارجية، مدعمة بنمو قوي في الفترة ما بين (1991-1994) سببا في ارتفاع توزيع حجم القروض المقدمة من القطاع المصرفي إلى القطاع الخاص، إذ تراوحت نسبة نمو القروض منسوبة إلى الناتج الداخلي الخام من 12% سنة 1991 إلى 18% سنة 1994.

أ- ظروف حدوث الأزمة:

في سنة 1994 كانت الأرجنتين تحتل المرتبة الخامسة في مجال تدفقات الاستثمار الأجنبي بعد المكسيك و ماليزيا ، الصين و تايلاندا ، ومع ذلك كانت الأرجنتين تقوم بإصلاحات في القطاع المصرفي، كونه يحتوي على عدد كبير من البنوك الحكومية التي كانت توجه بشكل سيئ، و كانت تفتقد إلى الإشراف الإعلاني، وليس بها ودائع التامين.⁹³ إن الإزهار الذي لوحظ في هذه الفترة خصوصا الزيادة في توزيع القروض كانت أغلبها مصادر تأتي من الخارج، كما كانت هذه القروض توجه إلى توسيع قاعدة الاستهلاك المحلي في السنوات التي أعقبت تحرير العملة المحلية. ولقد أدى التدهور في الأسعار النسبية، جراء الارتفاع الفعلي في سعر الصرف، إلى التحول من السلع الغير قابلة للتداول في الأسواق الخارجية إلى السلع القابلة للتداول، أي إلى عجز كبير في الميزان التجاري، كما ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية إلى حوالي 6 مرات مقارنة ب4 مرات بالعملة المحلية في بداية التسعينات. ولقد ازداد هذا الاتجاه في التزايد إلى سنة 1994، إذ أصبح ما يقارب 60% من الودائع لدى النظام المصرفي بالعملة الصعبة، نسبة معينة من هذه الودائع كانت توجه إلى قطاع إنتاج السلع الغير قابلة للتداول. غير أن حالات عدم التأكد التي أفرزتها الأزمة المكسيكية في سنة 1994 كان لها آثار ذات قيمة في أسواق الأرجنتين المالية، في ظل نظام مالي ضعيف و معدلات تبادل غير مرنة، والاعتماد الكلي على تدفقات

93. BIT : « Une Mondialisation Juste, Créer Des Opportunités Pour Tous », Genève, 2004, p.26.

رأس المال الأجنبي القصير الأجل، فأظهرت الأرجنتين الكثير من مؤشرات التعرض لآزمات مالية، ومن ثم كانت النتائج غير مبشرة بالخير.⁹⁴

ب- أسباب الأزمة :

ترجع أهم أسباب عجز الاقتصاد الأرجنتيني إلى:

- ◀ نمو الصناعة في الأرجنتين وخلق أسوار حماية مرتفعة منذ الستينات، و عدم عمل هذه الصناعات على رفع كفاءتها الإنتاجية، فعجزت عن المنافسة وتعرضت المنشآت للإفلاس؛
- ◀ ضعف ثقة المنشآت الصناعية في برنامج الإصلاح الأرجنتيني، مما قلل من رغبتها في إجراء التغييرات الهيكلية في أنماط الإنتاج؛
- ◀ عدم مرونة أسواق العمل في الأرجنتين، وتعرضها للاضطرابات و التشوهات، مما أدى إلى ارتفاع التكلفة و انخفاض الكفاءة الإنتاجية في الصناعات المختلفة؛
- ◀ ارتفاع القيمة الحقيقية للبيزو الأرجنتيني، و الذي يرجع سببها إلى سياسة سعر الصرف الثابت المتبعة لمحاربة التضخم، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وضعف الجانب الحقيقي للاقتصاد الأرجنتيني.⁹⁵

ومهما يكن فإنه بعد تخفيض قيمة العملة المكسيكية، بدأ ظهور نقص في السيولة، ومن ثم المعاملات في السوق المالية المحلية، مما خلق نوعاً من الارتباك لدى المستثمرين، وقد أدى ذلك إلى الاعتقاد أن خروج رؤوس الأموال سيؤثر بشكل مباشر على السيولة النقدية للبنوك، ومن ثم سيضعف قدرة النظام المالي ككل.

ت- نتائج الأزمة :

لقد بدأت أزمة البنوك الأرجنتينية بحلول سنة 1995، وكان أول من تأثر بهذه الأزمة هي المؤسسات المالية الكبيرة التي كانت تتعامل بالأسهم والسندات في السوق المالية، وكانت نتيجة أغلب هذه المؤسسات هي الإفلاس بعد سحب الودائع من خزائنها وعدم القدرة على التعامل في السوق. كما ترتب عن الأزمة اقتراح برنامج اقتصادي جديد مدعم من طرف صندوق النقد الدولي، والذي يقضي بإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتخفيض عدد البنوك الإقليمية، إضافة إلى إعادة هيكلة البنوك الخاصة

94 .Abd-el-Kader Beltas ; Op.Cit ,P116.

95 .عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 123.

، وخلق ولو بشكل محدود ،نظام التأمين الخاص بالودائع وفتح خط اعتماد بحوالي 6 مليار دولار متوسطة الأجل لمساعدة البنوك التي تعاني من السيولة. ولقد كان تأثير الأزمة على مكونات الاقتصاد الكلي واضحة ،فالعلاقة بين السياسة النقدية والسياسة الائتمانية ،وكذلك الأهداف المحورية للسياسة النقدية (التضخم) ،تغيرت بدرجة كبيرة وعلى الخصوص بين الكتلة النقدية بالمعنى الواسع والتضخم ،فالعلاقة بين متغيرات الائتمان والتضخم تدهورت هي الأخرى ،خصوصا بعد الإعلان عن فقدان الثقة في البرنامج المقدم من طرف الحكومة. وقد لوحظ أن من مخلفات الأزمة هو غلق حوالي 35 مؤسسة مالية صغيرة وسحب رخصة منح القروض ل 11 مؤسسة أخرى ،مؤسسة واحدة من بين المتضررين سمح لها باستئناف نشاطها ،علما أن عدد المؤسسات المالية في الأرجنتين قبل الأزمة كان يقدر ب 205 مؤسسة ،كما أن عملية الإنعاش من جانب الودائع قد ذهبت أغلبها إلى البنوك الكبيرة الخاصة المملوكة من طرف الأجانب.⁹⁶ فعجزت الأرجنتين عن سداد ديونها الخارجية المقدرة بـ 145 مليار دولار، وبلغ معدل البطالة 20%، بالإضافة إلى تدهور قيمة العملة المحلية بحوالي 30% في أواخر 2001، مما استوجب على وزير الاقتصاد تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 20%، وخفض المرتبات إلى النصف، كما أدى الوضع إلى السحب من مدخرات صندوق التأمينات و المعاشات لدفع الرواتب المستحقة، وانتشر الفقر و الفساد ،فثار الشعب الأرجنتيني و استقال رئيس الدولة⁹⁷، لكن استطاعت الأرجنتين الحصول على قرض دولي طارئ قدره 20 دولار من صندوق النقد الدولي من أجل تصحيح الأزمة⁹⁸.

يمكن القول بأن أثر الأزمة المصرفية في الأرجنتين ،قد انصب بالخصوص على البنوك التي كانت تسمح بمعدلات فائدة مرتفعة وتوسيع كبير في القروض قبل نشوب الأزمة ،إذن فالبنوك التي تسعى إلى انتهاج سياسة توسعية عن طريق تطبيق أسعار فائدة مرتفعة هي التي يمكن اعتبارها أخطر من غيرها.

96 .Bd-el-Kader Beltas , ; Op.Cit PP118.

غازي حسين عناية:" التضخم المالي "، مؤسسة شباب الجامعة، 2006، ص 63.

97. عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 113.

98. محمد صفوت قابل:" الدول النامية و العولمة" ، مصر، الدار الجامعية، 2004، ص 275.

الفرع الثالث: أزمة دول جنوب شرق آسيا⁹⁹

لقد انبهر كثير من الاقتصاديين بمعدلات النمو الاقتصادي التي حدثت في آسيا الشرقية، إذ شكل النموذج التنموي الآسيوي مثالا نال إعجاب كثير من الملاحظين في المجال الاقتصادي و المالي

و لعل هذا ما دفع برجال الأعمال للاستثمار فيها، حيث عرفت دول جنوب شرق آسيا أزمات مالية قبل عام 1997 مثل اندونيسيا في 1978، كوريا سنة 1980 وغيرهما، إلا أن أخطرها من حيث العمق الداخلي و البعد العالمي كانت أزمة 1997، فكيف حدثت هذه الأزمة؟

الجدول رقم (05): رزنامة أزمة جنوب شرق آسيا

ابتداء الضغط على البات التايلاندي.	بداية 1997
تعويم البات، بداية اشتداد الضغط على البيزو الفلبيني، الريجنت الماليزي والروبية الاندونيسية؛	2 جويلية
مجال التذبذب للبيزو الفلبيني توسع إلى هوامش غير محدودة؛	11 جويلية
مجال التذبذب للروبية الاندونيسية يرتفع من 8 % إلى 12 %؛	11 جويلية
الريجنت الماليزي يفقد 4.8 % من قيمته على مدى شهر؛	جويلية
أسعار الأسهم في هونغ كونغ بلغت أعلى قيمة لها؛	7 أوت
أسعار الأسهم في تايوان بلغت أعلى قيمة لها؛	26 أوت
تعويم الروبية الاندونيسية؛	14 أوت
FMI يوافق على تقديم قرض قيمته 3.9 مليار دولار لصالح تايلاندا؛	20 أوت
تايوان توقف من دعم الدولار الجديد لتايوان الذي فقد 6 % من قيمته .وفي هونغ الضغط يشتد على الدولار المحلي وأسواق الأسهم؛	17 أكتوبر
حدوث اضطرابات مالية في هونغ كونغ , الضغط بدأ يشتد على الون الكوري؛	20-23 أكتوبر
انخفاض أسعار الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 7% ، كما يلاحظ السقوط الحر لأسعار الأسهم في أسواق أمريكا اللاتينية؛	27 أكتوبر
انخفاض أسعار الأسهم الروسية بنسبة 23 %؛	28 أكتوبر

99. أنظر إلى : زياد رمضان: " مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002 ،ص

5 نوفمبر	FMI يوافق على منح قرض ب 10.1 مليار دولار لإندونيسيا؛
10 نوفمبر	ارتفاع أسعار الفائدة في روسيا ب7 نقاط؛
20 نوفمبر	كوريا الجنوبية تطلب قرض من FMI؛
21 نوفمبر	FMI يوافق على منح قرض لكوريا الجنوبية قيمته 21 مليار دولار على مدار ثلاث سنوات؛
16 ديسمبر	تعويم الوون الكوري.

Source : CEPII : « **Economie Mondiale** », Paris: Editions Découverte, 2003 ; p 69.

كانت بداية الأزمة المالية لعام 1997 في تايلاند، ثم تبعتها الفلبين و ماليزيا و امتدت إلى اندونيسيا و كوريا الجنوبية و تايوان و سنغافورة، ثم هونغ كونغ، ثم انتشرت في أنحاء متفرقة من العالم .¹⁰⁰ فعلى مدى العقود الثلاثة السابقة لازمة المالية الآسيوية، كانت اندونيسيا، تايلاند، كوريا و ماليزيا يتمتعون بسجل رائع في الأداء الاقتصادي، لكن تجاهل هذه البلدان للمشكلات التي طفت على السطح ظنا منها أنها محصنة، سبب لها تقادم في أزمة سعر الصرف في سنة 1997، حيث انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة و تدني الأرباح في أسواق الأسهم ،مما اضطر السلطات النقدية إلى رفع الفائدة لهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، فارتفعت أسعار الفائدة في أسواق بعض هذه الدول إلى 200% من السعر السابق¹⁰¹، وبدأ المستثمرين يتخلصون من الأوراق المالية التي لديهم لإيداع قيمتها في البنوك والاستفادة من سعر الفائدة ،وبلغت نسبة انخفاض أسعار الأسهم ما بين 25% و 50% من الأسعار السائدة في السوق، وقد بدأت الأزمة في تايلاند لاعتبارها أضعف الحلقات في المنظومة الآسيوية ،و كان ذلك في 1997، حينما قام ستة من كبار تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض "البات" العملة الوطنية لتايلاند بعرض كمية كبيرة منه للبيع، ففشلت الحكومة في الحفاظ على عملتها بسبب تآكل احتياطي رهيب لأسعار الأسهم بعد قرار الأجانب بالانسحاب من السوق¹⁰². ثم انتقلت العدوى إلى ماليزيا فانهارت عملتها بنسبة 17.8% في (1997/09/15) مقارنة بسنة 1996، أما التايوان فقد

100. طارق عبد العال حماد: "التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999 ،ص 229.

101. العقون نادية، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

102. رايس مبروك، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

حافظت على مستوى عملتها، لكن انخفض مؤشر سوق المال بها نحو 20%¹⁰³. وبالنسبة لهونج كونج أقوى الحلقات في المنظومة الآسيوية، و التي تستحوذ على احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، امتدت العدوى إليها مما دفع بالحكومة إلى رفع سعر الفائدة إلى 200%، فوق تحول ضخم للأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية، مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم و السندات و التأثير على أسواق الدول المتقدمة في العالم (بورصة نيويورك، لندن، باريس، فرانكفورت و طوكيو)، ولكن سرعان ما عادت هذه الأسواق للانتعاش، بينما استمرت الأزمة في الأسواق الآسيوية.

1. أسباب أزمة دول جنوب آسيا: نذكرها كما يلي¹⁰⁴:

أ- الأسباب المباشرة:

- عرفت دول جنوب شرق آسيا تباطؤ اقتصادي حقيقي ما بين (1995 و 1996)، فهناك انحطاط لتجارة السلع الإلكترونية على المستوى العالمي؛
 - عجز في الميزان التجاري في هذه الدول، وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها:
 - زيادة الطلب المحلي أدى إلى زيادة الواردات، فيما كانت صادرات هذه الدول تعاني تراجع في تجارة السلع الإلكترونية؛
 - انخفاض تنافسية الأسعار في بداية عام 1995، وذلك بفعل ارتفاع قيمة الدولار، بحيث أن عملات معظم جنوب شرق آسيا كانت مرتبطة بالدولار الأمريكي، كما أن قيمة الين الياباني انخفضت عام 1994؛
 - المنافسة الحادة للدول الآسيوية من الجيل الثالث (الهند، فيتنام...)؛
 - تحرير تجارة السلع والخدمات في إطار جولة الأوروغواي عام 1994؛
 - كانت الحاجة إلى التمويل الخارجي مغطاة بالاستثمارات الغير المستقرة مثل الاستثمارات المحفزية، القروض البنكية القصيرة الأجل، هذه التدفقات من رؤوس الأموال كانت مولدة من منطلق وجود أسعار الصرف، ذلك أن عملات هذه الدول كانت مرتبطة بالدولار.¹⁰⁵
- ب- الأسباب المعقدة: وتتمثل فيما يلي:

103. أديب ديمتري: "دكتاتوريات رأس المال"، دار الثقافة و النشر سوريا، الطبعة الأولى، 2002، ص 45.

104. بسام الحجار: "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت، 2003، ص 163.

105. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

- **الإقراض والاقتراض من البنوك:** ظهرت المشاكل المالية في آسيا أساسا من عمليات الاقتراض والإقراض التي تقوم بها البنوك، فالشركات في دول جنوب شرق آسيا تميل نحو الاعتماد على الاقتراض من البنوك كي تزيد رأسمالها بمعدل أكبر من إصدار الأسهم والسندات¹⁰⁶، وتكمن نقطة الضعف في هذا النظام في أن الثقافة التجارية في هذه الدول تتوقف كثيرا على العلاقات الشخصية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإقراض للشركات التي ترتبط بالبنوك ارتباطا وثيقا. وتتطوي عملية الإقراض الدولي على نوعين من المخاطرة:
- **توزيع الحسابات التي تتعلق بالديون:** حيث أن الكثير من البنوك والشركات اقترضت قروض قصيرة الأجل، وقد استحققت قبل تشغيل المشروعات أو قبل تحقيقها أرباح كافية يمكن من خلالها إعادة سداد القروض؛
 - **نوع الدين خاص أم عام:** إن التغير الهيكلي في طبيعة الاقتراض من جانب دول جنوب شرق آسيا، يتمثل في أن نوع الاقتراض قد تحول بعيدا عن الحكومة، وبدأت البنوك في الاقتراض من مؤسسات مالية عالمية.¹⁰⁷
- **ثبات أسعار الصرف:** من العوامل التي ساعدت على ظهور الأزمة الآسيوية، هو تماشي أسعار الصرف لأغلب عملات هذه الدول في خط مستقيم مع الدولار، أو مجموعة العملات التي يهيمن عليها الدولار، كما أن هذا النظام أتاح بيئة مالية مستقرة، وهذا ما شجع مصادر رأس المال الأجنبي على تقديم القروض والاستثمارات. إن ربط معدلات أسعار الصرف الرسمية للعملات بالدولار كان له عيب رئيسي، وهو أنه كلما تغيرت قيمة الدولار، كلما تغيرت قيمة هذه العملات بالنسبة للعملات الأخرى مثل الين الياباني والمارك الألماني، والتي لم تكن ترتبط بالدولار الأمريكي، ولقد بدأت المشاكل في الظهور في سنة (1996-1997) عندما حادت قيم هذه العملات عن قيمها السوقية، فصادرات هذه الدول أصبحت أثمانها باهظة بشكل كبير، كما أن ضعف الين

106. أحمد يوسف الشحات، مرجع سبق، ص33 .

107. عرفات نقي الحسني، مرجع سابق، ص210.

بوجه خاص قتل من منافسة منتجاتهم بالنسبة للمنتجات اليابانية، كل هذه المتغيرات أدت إلى زيادة في العجز التجاري، مما أحدث ضغوطاً على أسعار الصرف؛¹⁰⁸

➤ **ضعف المؤسسات الحكومية:** إن السرعة التي نمت بها الاقتصاديات الآسيوية، وحررت بها أسواقها المالية، تعني تطوير النظم المالية في بعض هذه الاقتصاديات لم تتماشى مع التطور في أسواق المال، فكانت هناك معايير إقراض غير دقيقة، ونظم إشراف ضعيفة المستوى واستغلال سيئ لرأس المال؛

إن إحدى المشكلات التي واجهت النظام المصرفي في تلك الدول، افتقارها إلى أشخاص ذوي خبرات، وألمح المحللون إلى أن البنوك الخاصة، والمؤسسات المالية الأخرى تطورت ونمت في اقتصاديات النمر الآسيوية، وكثيراً ما لجأت إلى البيروقراطية، ولقد واجهت البنوك الأجنبية مشاكل في عدم امتلاكها للجهاز الإداري الماهر والضروري، وكانوا في حاجة إلى أشخاص قد اعتادوا العمل البيروقراطي، وكان المصدر الهام لهؤلاء العاملين في مجال الإدارة هو وزارات المالية الحكومية، وقد أدت الهجرة الجماعية للكفاءات في القطاع المالي في هذه البلدان إلى تفاقم مشكلة تنظيم النظام المصرفي؛¹⁰⁹

➤ **المضاربة:** لقد وجه رئيس وزراء ماليزيا **ماهااتير Mahatir** اللوم إلى صناديق الاستثمار الأجنبية الكبيرة، خاصة إلى مدير صندوق الاستثمار "**جورج سوروس**"، وذلك بسبب الهجمات التي تعرضت لها الأسواق المالية بهدف تحقيق أرباح لأنفسهم، دون المراعاة لمصالح تلك الدول، ولقد أعلن **ماهااتير** إلى أن تجارة العملة تجارة غير أخلاقية ويجب العمل على وقفها. إن أسواق النقد المالية الأجنبية قد تطورت أساساً، ونمت كي تخدم المستوردين والمصدرين، فإن الأغلبية الكبيرة (95%) من الصفقات التي نمت في هذه الأسواق كانت في شكل عمليات رأسمالية، وهذه الصفقات قام بها الشركات والصناديق المالية والمضاربون وآخرون، لأسباب لا تتعلق مباشرة بالتجارة الدولية، إنما هذه الصفقات تتحدد بالسياسات النقدية والتوقعات والتنظيمات الحكومية؛¹¹⁰

108. فرانسواز نيكولا: "الأزمة الآسيوية"، ترجمة حليم طوسون، مجلة الثقافة العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد. 94، 2000، ص 67.

109. فرانسواز نيكولا، مرجع سابق، ص 77.

110. Banque Centrale Européenne: "**Rapport Annuel 2003**", Francfort, 2004, p.105.

➤ **تكنولوجيا سوق رأس المال:** إن التغيرات في تكنولوجيا سوق رأس المال قد حدثت في الأدوات المالية المتاحة، وفي تكامل أسواق المال على نطاق عالمي، ففي ظل انتشار تحويلات الأموال إلكترونياً، وفي ظل توفر شبكة معلوماتية متطورة أصبحت الأموال قادرة على التدفق من دولة لأخرى بسرعة كبيرة، وهذا ما أدى إلى زيادة المشاكل الموجودة في السوق، والتي يمكن أن تؤثر على أسواق مالية أخرى؛¹¹¹

ونتيجة لزيادة العرض من الأوراق المالية في سوق المال الآسيوية، في الوقت نفسه الذي لم تكن طلبات شراء، كان هناك انخفاض في أسعار الأسهم بمستويات لم تحدث من قبل، إذ تراوحت نسبة الانخفاض بين 25% إلى 50% من الأسعار السائدة في السوق، وقد بدأت الأزمة في تايلندا، حيث انخفضت قيمة عملتها بالنسبة للعملة الأخرى، ومع فشل الحكومة في الحفاظ على قيمة عملتها نتيجة تآكل احتياط النقد الأجنبي لجأت إلى خفض رسمي في قيمة العملة، نتج عنه بصورة فورية تراجع حاد في أسعار الأسهم بعد أن قرر الأجانب الانسحاب من السوق، ومن تايلندا انتقلت العدوى إلى ماليزياً، حيث تراجع سعر الريجننت الماليزي بنسبة 40%، مما أدى إلى انهيار الأسهم، وتواكب ذلك مع قيام المضاربين في ماليزياً المضاربة على المشتقات لتحقيق أرباح بالملايين خلال فترة وجيزة، مما أدى إلى انخفاض سعر الريجننت الماليزي أمام الدولار الأمريكي وانخفاض أسعار الأسهم، وهو انخفاض لا علاقة له بالأداء الحقيقي للاقتصاد الماليزي، وعلى الرغم من حفاظ الحكومة التايوانية¹¹² على الدولار التايواني متماسكا، إلا أنها لم تستطع فعل الشيء نفسه بالنسبة لسوق الأوراق المالية فانخفض مؤشر سوق المال في تايوان بنحو 20% تقريباً. وعندما امتدت شرارة المضاربات إلى هونغ كونغ رفعت السلطات الحكومية بها الفائدة إلى 200% فحدث تحول ضخم وكبير، ونزحت الأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية، مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم والسندات¹¹³.

2. آثار الأزمة الآسيوية:

111. Banque Centrale Européenne, Op.cit., p.108.

112. ياسر بوحسون، شادي أحمد زهرة، "الأسواق المالية الناشئة ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2005.

113. سمير محمود ناصر، "جماعات الضغط الاقتصادية الدولية آثارها السلبية على التطور الاقتصادي، دار الفرق للطباعة والنشر، دمشق، 2005، ص ص (131-132).

أدت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا إلى إلحاق العديد من الأضرار على اقتصادياتها، وعلى مناخها السياسي والاجتماعي، وكذا أثرت الأزمة على الاقتصاديات العالمية للدول النامية والمتطورة على حد سواء. ويمكن تقسيم هذه الآثار إلى 114 :

أ- الأبعاد والانعكاسات على مستوى الاقتصاد العالمي وعلى أهم الشركاء التجاريين:

- اليابان : لقد أثرت الأزمة الآسيوية على اليابان بشكل كبير، وهذا راجع للعوامل التالية :
 - تدهور النشاط الاقتصادي، وتأثير الانخفاض الحاد لعملات دول جنوب شرق آسيا عرقل نمو الصادرات اليابانية، فمجموع الدول الآسيوية تمثل 42 % من الإجمالي الكلي للصادرات اليابانية عام 1997 ؛
 - انخفاض الصادرات في اليابان أثر سلباً على الاستثمار المحلي، وأدى إلى انخفاض أسعار الأسهم في بورصة طوكيو؛
 - أهمية القروض المقدمة من طرف البنوك اليابانية في المنطقة أدى إلى أخطار جديدة، حيث ارتفعت قيمة القروض البنكية اليابانية ب 5 % من إجمالي القروض في سنة 1998 التي تتركز أساساً في هونغ كونغ (27.3 % من القيمة الإجمالية)، تايلاند، كوريا، الصين، إندونيسيا. وبصفة عامة يمكن القول أن اليابان تأثر بعدوى الأزمة الآسيوية عن طريق أسعار الصرف (اشتداد الضغط على الين الياباني)، البورصة، التجارة الخارجية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة (75% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موجهة نحو آسيا عام 1997 و 1998) ؛
- الولايات المتحدة الأمريكية : لقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية الأزمة الآسيوية في ظل أوضاع من الأداء الاقتصادي القوي بصفة عامة، فخلال عام 1997 ، كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينمو بمعدل متزايد، وكان التضخم منخفضاً، والطلب المحلي قوياً، ولقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من الهروب إلى نوعية تدفقات رؤوس الأموال، وانخفضت أسعار الفائدة الطويلة الأجل، في حين ارتفعت قيمة الدولار ؛
- دول أوروبا : تعتبر تأثيرات الأزمة الآسيوية على بلدان القارة الأوروبية خفيفة، وهو ما يعكس تجارتها المباشرة المحدودة نسبياً مع البلدان التي مرت بالأزمة، ولقد ساعدت تباطؤ الصادرات إلى

114. حميد الجاملي : " دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي"، الدار الأكاديمية للنشر والطباعة والتأليف والترجمة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005، ص 297 .

آسيا في منع استمرار في الدورة الاقتصادية لكل من (الدانمارك، وفنلندا، وهولندا، والنرويج، والمملكة المتحدة) .

إن الأسواق المالية الأوروبية، وبصفة خاصة في الاقتصاديات التي كانت تمر بمرحلة انتقال، تلقت بعض الضربات من حين لآخر، حيث حدثت بعض الاضطرابات في أسواق النقد الأجنبي والبورصات (جمهورية التشيك، المجر، بولندا) ،وفي بلدان أخرى، شهد بعض التوتر سنة 1997 في (مثلاً، تركيا بسبب التضخم المرتفع، واليونان بسبب الارتفاع المتواصل لسعر الصرف الحقيقي)، والواقع أن هناك آثار مواتية على البلدان الصناعية الأوروبية، وهي تشمل مكاسب معدل التبادل التجاري نتيجة انخفاض أسعار النفط والمواد الخام، والضغط الهبوطي على الأسعار بسبب المنافسة المحتدمة من آسيا؛

➤ **روسيا:** لقد تأثرت روسيا بعدوى الأزمة الآسيوية بشكل خفيف نسبياً، فالسوق المالية الروسية صغيرة نسبياً وليست لها سوى صلات ضئيلة بالأسواق الدولية. ولقد حدث التأثير التجاري إلى حد كبير عبر الانخفاض في أسعار النفط، والذي أثر بشكل كبير على روسيا باعتبارها من الدول المصدرة للنفط. ولقد نشأت ضغوط على السوق المالية الروسية كنتيجة مباشرة للعدوى القادمة من دول جنوب شرق آسيا، مما أدى بالسلطات النقدية الروسية إلى التدخل بوضع سياسة جديدة لسعر الصرف، حيث قامت برفع أسعار الفائدة لحماية الروبل الروسي.¹¹⁵

ب- الأبعاد والانعكاسات على مستوى اقتصاديات جنوب شرق آسيا:

تعرضت اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا لموجة ركود اقتصادي طويلة نسبياً، مما انعكس على معدلات نمو صادراتها وعلى فائض ميزانها التجاري وعلى معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي وعلى معدلات التضخم والبطالة، علماً أن معدل النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا في عام 1998 كان صفراً، ويمكن سرد بعض الآثار التالية:

- الانخفاض في قيمة عملات الدول المعنية بالأزمة نجم عنه تزايد في عرض المنتجات الآسيوية في الأسواق العالمية نظراً لانخفاض أثمانها؛¹¹⁶

115. عرفات تقي الحسني، مرجع سابق، ص ص (120-121).

116. نفس المرجع، ص 206.

- عانت معظم دول جنوب شرق آسيا من بطالة متصاعدة بسبب زيادة أعداد العمال المعرضين للتسريح، وقد بلغ العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل في إندونيسيا عام 1998 نحو 9,5 مليون شخص من قوة العمل التي تضم أكثر من 90 مليون شخص، وقد أفادت تقديرات وزارة العمل الإندونيسية بأن عدد العاطلين عن العمل في وقت وقوع الأزمة 6 مليون شخص، إضافة إلى 3 مليون شخص تعرضوا للتسريح في عام 1998 ؛
 - هبوط حاد في عائد الاستثمار وفي حجم التدفقات الاستثمارية إلى المنطقة، وقد فقدت المنطقة قوة الجذب التي تملكها بالنسبة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية، بسبب فقدان المنطقة لخصائص الاستقطاب التي كانت تمتلكها قبل الأزمة؛
 - من جانب آخر استفادت الدول الآسيوية بالانخفاض الكبير في سعر عملاتها الذي أعطى لها طاقة تصديرية جديدة، علما بأن 50 % من إنتاج هذه البلدان موجه للتصدير، وبذلك مكن لدول جنوب شرق آسيا أن تحول الضعف إلى مصدر قوة بعد تجاوز مرحلة التصحيح؛.
 - تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة وتوجهها نحو دول أخرى في أوروبا الشرقية وفي الشرق الأوسط، فالعصر الذهبي للتدفقات الاستثمارية بالنسبة لمنطقة جنوب شرق آسيا انتهى؛
 - كان هناك شعور لدى أكثر من 250 مصرفا من كبار المصارف الأمريكية والأوروبية واليابانية بأن عودة الثقة تبدو صعبة لأن الأسواق التي كانت شديدة التفاؤل بالموضوع الآسيوي أدركت أن المعجزة قد ماتت بعد أن استنفذت شروط نجاحها واستمرارها.
- ت- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على النمو الاقتصادي في الدول العربية:
- تأثرت الدول العربية كباقي دول العالم بالأزمة الآسيوية شأنها شأن التآثر بأي أزمة تصيب العالم لارتباط اقتصادها بالاقتصاد العالم، ومن بين الآثار:
- أدى هبوط معدلات النمو الاقتصادي في جنوب شرق آسيا إلى هبوط الطلب على النفط العربي، وبالتالي هبوط سعر البرميل من النفط، ونظرا لان الأزمة المالية الآسيوية قادت إلى هبوط معدل النمو العالمي، فإن مزيداً من تباطؤ الطلب على النفط العربي حدث عام (1998 و 1999) ؛
 - تراجع النمو الاقتصادي في الدول العربية من 4.6 % عام 1996 إلى 3.7 % عام 1997 ،والى أقل من 3.7 % عام 1998 ؛

- هبوط مستوى رأس المال المتدفق إلى الدول العربية كجزء من ظاهرة تراجع رأس المال المتدفق إلى الأسواق النامية في عام 1998؛
 - شهدت المنطقة عجزا في حسابها الجاري المجمع، وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن العجز كان بمقدار 1.4 مليار دولار في عام 1998 بسبب التراجع في أسواق النفط.
3. صندوق النقد الدولي والحزمة المالية للإيقاظ :

حينما اضطرت دول جنوب شرق آسيا المعنية بالأزمة أن تسأل صندوق النقد الدولي حول مشكلات الوضع التضخمي الذي أصبح بحاجة إلى العناية، وبالرغم من كونه لم يكن مقلقا (*)، إلا أنه لم يكن مقبولا على المدى البعيد، ارتباطا بمؤشرات العجز في موازينها التجارية طيلة الفترة الممتدة ما بين (1996 و 1998) ، وإذا أردنا تكثيف ما قدمه صندوق النقد الدولي لدول الإقليم طبقا لطلبها المشورة:

- حزمة مالية قيمتها 120 مليار دولار؛
 - ضرورة أحداث تغييرات هيكلية واسعة في اقتصادياتها
 - التأشير على حالة نقص دولها لتخطيط الطوارئ؛
 - التأشير على حالة الضعف في الصلات الإقليمية لدولها.¹¹⁷
- مما سبق يتبين أن الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، هي أزمة نشأت عن الاقتراض الخارجي المفرط، و الذي خلافا للاستثمارات المباشرة يعتبر مثير للمتعاب، ومما يعزز هذا الرأي أن الدول التي كانت فيها مستويات التدفقات المالية قصيرة الأجل أدنى من حيث نسبتها إلى الاستثمار الأجنبي تأثرت بدرجة أقل.¹¹⁸

لقد أكدت الأحداث التاريخية، منذ ربع قرن تقريبا، أن العولمة المالية تؤدي إلى ظهور أزمات مبعثرة و دورية، و التي كانت تبين في كل مرة عدم استقرار آلية الأسعار في الأسواق المالية و نقص السيولة المفاجئ و الحاد و الارتفاع غير المتوقع و العنيف لأسعار الفائدة.¹¹⁹

(*)- طبق للأرقام الرسمية لصندوق النقد الدولي، فإن معدلات التضخم في الإقليم عشية الأزمة المالية بلغت 7.9% في أندونيسيا، 4.9% كوريا الجنوبية، 5.9% تايلندا.

117 . عبد الأمير السعد : " الاقتصاد العالمي - قضايا راهنة " ، تقديم سمير أمين ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2007 ، ص 109.

118 . Jacques Gravier : « Crise Financier Economique » ; Economica ; 2001 ; P220.

119 . Michel Aglietta : « Macroéconomie Financière » ، cinquième édition, collection manuels, grands repères ; la Découverte, Paris (2005,2008), p 134

المبحث الثالث : أزمة الرهن العقاري الأمريكية العالمية(*)

مر الاقتصاد العالمي منذ نهاية سنة 2008 بأزمة مالية غير مسبوقة، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تنتقل إلى مختلف أقطار الاقتصاد العالمي، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وفي دول آسيا، ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة.

المطلب الأول : نشأة الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية

انطلقت بداية الأزمة الجديدة مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة، هي "ليمان برانرز" عن إفلاسها الوقائي، وهذه كانت بداية رمزية خطيرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي

(*) - هي أزمة عالمية لأنها لم تعد أمريكية وحسب ، بل صارت أزمة العالم نتيجة أثارها في مسار العلاقات الدولية والمال ، والاقتصاد ، وتاليا في السياسة والأمن .

نجت من أزمة الكساد الكبير في عام 1929، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية، التي تأسست في القرن التاسع عشر، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعريف بالأزمة المالية العالمية الأخيرة، بتعداد مظاهرها وملاحظات حولها.¹²⁰

الفرع الأول : التعريف بأزمة الرهن العقاري المالية العالمية

أزمة الرهن العقاري هي أزمة مالية خطيرة ظهرت على السطح فجأة فجرها في البداية تهافت البنوك على منح قروض عالية المخاطرة ، واعتبرت الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929، بدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008 إلى 19 بنكاً، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 بنك.

الفرع الثاني: جذور الأزمة

لقد شهدنا واطلعنا على النتائج الكارثية للأزمة داخل الولايات المتحدة ،وفي العالم أجمع ،إفلاسات وانهيارات لمصارف كبرى ولشركات عملاقة ولمؤسسات مالية عريقة ،وبطالة أصابت مختلف القطاعات ،وتشريد ملايين العائلات واقتلاعها من بيوتها ..الخ، وانتقلت هذه الأزمة - التي بدأت في قلب الرأسمالية العالمية ومركزها - إلى باقي الاقتصاديات، والى حيث يوجد استثمار وتجارة، ثم انتقلت من القطاع المالي إلى القطاع العيني.

وتكمن جذور الأزمة في أمرين أساسيين :

الأول : هو التطور الحاصل في المجتمع الصناعي ،وتحوله إلى مجتمع معلومات ،وظهور نمط جديد من الرأسمالية هو الرأسمالية المعلوماتية ،فضلا عن التطور الحاصل في الرأسمالية ذاتها ،من رأسمالية المنافسة ،إلى الرأسمالية الاحتكارية ،والانتقال إلى الرأسمالية المعلوماتية ،يعني الانتقال من التركيز على الإنتاج المادي إلى التركيز على إنتاج العلامات والصور والأوراق مستفيدة من

120. الكندري، فيصل: "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاستثمار العقاري"، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2009، ص 71.

التطور الحاصل في الاتصالات وتكنولوجيا المعلوماتية، وأدى ذلك إلى تخلي الدول الصناعية المتقدمة عن صناعات عديدة، إما بسبب أثرها الملوث للبيئة، وإما بسبب حاجتها إلى يد عاملة كثيفة، وفي المقابل توسع النظام المالي والخدمات المالية، كما برزت نزعة السيطرة على موارد الطاقة، خصوصاً النفط، وازدادت حمى المضاربات بالعقود الآجلة للنفط، وبأسعار المواد الغذائية، خصوصاً بعد ظهور إمكانات استخدام المواد الغذائية في توليد الطاقة.¹²¹

أما الأمر الثاني: فهو السياسات الاقتصادية الكلية التي تم انتهاجها في إطار توافق واشنطن^(*)، والتي تتلخص أولاً في تحرير الأسواق والتجارة الخارجية، وتحرير حركة رأس المال مع غياب الشفافية والرقابة وفي إطار العولمة المالية والاقتصادية، وثانياً في الوصول إلى حكومة الحد الأدنى، مما يعني تخفيض الإنفاق العام وانسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي والاجتماعي، ورافق ذلك تصاعد العمليات المالية في المراكز الرأسمالية العالمية وفي ما بينها، حتى أصبحت هذه العمليات تشكل 95% من مجموع المعاملات الاقتصادية العالمية، وأسهمت في ذلك السياسات المالية والنقدية غير الخاضعة للرقابة، ومن بينها زيادة الإصدار النقدي للدولار، مستغلاً كونه أداة المعاملات المالية الدولية الرئيسية، وفي هذا الإطار تبلورت سياسة الإدارة الأمريكية الاقتصادية برئاسة بوش الابن، كاستمرار لسياسة الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان، في ثمانينات القرن الماضي، التي تمحورت في الداخل حول:

◀ استخدام أسعار الفائدة للحد من التضخم؛

◀ تخفيض الضرائب على الشركات والأغنياء بوجه عام؛

◀ إطلاق حرية المصارف والائتمان دون قيود أو رقابة؛

◀ الحد من الإنفاق الاجتماعي

وتعتبر هذه السياسة العماد الأساسي للثورة المضادة للكينزية، ما يعني طغيان اقتصاديات العرض على اقتصاديات الطلب، أما في الخارج، وبعد أحداث سبتمبر 2001، فقد أعلن الرئيس

121. عبد الأمير السعد، تقديم سمير أمين، مرجع سبق ذكره، ص 88.

(*)- توافق واشنطن أو إجماع واشنطن هو التقاء ثلاث جهات مركزها واشنطن هي (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي الدولي، وحكومة الولايات المتحدة) في أواخر الثمانينات في القرن الماضي، على برنامج معين يساعد الدول الاشتراكية السابقة ودول التخطيط المركزي على التحول نحو اقتصاد السوق الحر والانفتاح الاقتصادي ضمن برنامج التثبيت الهيكلي والتكيف الذي دعي بالإصلاح الاقتصادي.

الأمريكي بوش الابن حربه على الإرهاب، فاجتاح أفغانستان واحتل العراق، وحول العولمة (*) باستخدام القوة العسكرية إلى أداة عنيفة، من أجل فرض جدول أعمال الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وتطويع البشرية لخدمة أهداف المصالح الإمبريالية، والمحافظة على الأمن القومي الأمريكي .

الفرع الثالث: أهم مظاهر وملامح أزمة الرهن العقاري

لقد بدأت إرهابات ومعالم انهيار النظام المالي العالمي في الظهور، وأصاب أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والرعب والذعر، كما ارتبكت المؤسسات المالية والوسطاء معها في التفكير في وضع الخطط للإنقاذ، كما أحدثت للحكومات خوفا على أنظمتها وديمومتها.

ومن أهم مظاهر الأزمة المالية العالمية مايلي :

- ◀ سحب الإيداعات من البنوك؛
- ◀ قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفا من صعوبة استردادها؛
- ◀ نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، وهذا ما أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي، وفي جميع النواحي، مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد ديونهم؛
- ◀ انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال، وهذا ما أحدث ارتباكا وخللا في مؤشرات الهبوط والصعود؛
- ◀ انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة، وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جدا وبضمانات مغلظة؛
- ◀ انخفاض المبيعات لاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها، بسبب نقص السيولة؛
- ◀ ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية، وأصبح كل موظف وعامل مهدد بالفصل؛
- ◀ ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات؛

(*) - وجاءت العولمة لتعمق من البعد الإيديولوجي للارزمة، فقد كانت الولايات المتحدة تعيش على تدفقات مالية خارجية تصل إلى ثلاثة مليارات دولار يوميا تأتي من الصين والخليج ودول أخرى، وهو ما يجعلها تعاني خلا هيكليا حيث، أن اقتصادها يعيش طفيليا على الاقتصاديات الأخرى وهو ما جعلها أكثر بلدا مدينا في العالم.

- ◀ انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار، وهذا ما أدى إلى مزيد من الكساد، والبطالة، والتعثر، والتوقف، والتصفية، والإفلاس؛
- ◀ مقدمات هذه الأزمة ابتدأت بالارتفاع الغير مبرر لأسعار النفط بوصولها إلى أرقام قياسية حوالي 147 دولار للبرميل ووصول سعر الأورو حاجز 1.6 دولار لكل أورو؛
- ◀ فقدان الثقة بين المؤسسات المالية، وتراجع أسواق رأس المال والبورصات؛
- ◀ ارتفاع حالات التخلف عن السداد (2001-2006)، وارتفاع حالات الحجز على الرهونات العقارية (2007-2008) ؛
- ◀ تأثر الجانب العيني في الاقتصاد، وتراجع مؤشرات المستهلكين؛
- ◀ ارتفاع أسعار الذهب والحديد والإسمنت بشكل غير طبيعي وغير مسبوق؛
- ◀ الارتفاع الشديد في أسعار السلع الغذائية حول العالم؛
- ◀ تذبذب في أسعار العملات والفوائد وتضخيم الأرباح لدى المصارف نتيجة تقييم المحافظ؛
- ◀ إهمال المصارف والمؤسسات المالية الحوكمة الرشيدة للسيولة ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال¹²² ، كما أن من أهم ملامحها:
- ◀ بيعت مؤسسة واشنطن ميوتشوال للخدمات المالية -أكبر الصناديق الأميركية العاملة في مجال الادخار والإقراض- لمجموعة جي بي مورغان المصرفية العملاقة بـ 1.9 مليار دولار؛
- ◀ بنك الاستثمار الأميركي (ليمان برذارز) يعلن عن إفلاسه بعد فشل جهود المسؤولين الأميركيين في وزارة الخزانة والاحتياطي الاتحادي الأميركي لإنقاذه؛
- ◀ بنك ميريل لينش أحد البنوك الاستثمارية الكبرى في الولايات المتحدة يضطر لقبول عرض شراء من "بنك أوف أميركا" خشية تعرضه للإفلاس؛
- ◀ الحكومة الأميركية تعمل على تأمين الجزء الأكبر من نشاط شركة "أي آي جي" العملاقة وأكبر شركة تأمين في العالم، وذلك بعد شرائها ديون الشركة المتعثرة بمبلغ 85 مليار دولار؛

122. ناصر مراد: " الأزمة المالية العالمية الأسباب والآثار و سياسات مواجهتها" ، الملتنقى الدولي حول : " الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية" ، جامعة فرحات عباس سطيف يومي (20-21 اكتوبر 2009) ، ص 02.

حسين حسين شحاتة: " أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي" ، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة، الرياض، 2008، ص 5.

- ◀ انخفاض حاد في الأسواق المالية العالمية؛
- ◀ الحكومة البريطانية تضطر للتدخل لإنقاذ بنك "أتش بي أو أس" عن طريق قيام بنك لويدز بشراؤه بمبلغ 12 مليار جنيه إسترليني؛
- ◀ عشرات الآلاف من موظفي البنوك والمؤسسات المالية في أميركا وبريطانيا يفقدون وظائفهم؛
- ◀ انهيار سعر المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية (فورتيس) في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛
- ◀ بنك واكوفيا - رابع أكبر مصرف في الولايات المتحدة - بيع لمؤسسة سيتي غروب المصرفية الأميركية ضمن موجة الاندماجات في السوق الأميركية لمواجهة تبعات الأزمة المالية.¹²³

المطلب الثاني: الأسباب والعوامل المؤدية للأزمة

إن أزمة الرهن العقاري أزمة مالية بالدرجة الأولى، نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل - إلى حد كبير - عما يحدث في الاقتصاد العيني، ويمكن تحديد تلك الأسباب في أسباب مباشرة، وأسباب أخرى غير مباشرة.¹²⁴

الفرع الأول: الأسباب المباشرة

في الواقع، هناك مجموعة متشابكة ومعقدة من الأسباب المباشرة التي حفزت حدوث الأزمة، وفيما يلي أهم وأبرز تلك الأسباب والعوامل:

123. زايري بلقاسم: "الأزمة المالية الدولية رؤية على ضوء النظام المالي الإسلامي والنظام الوضعي"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: "الاقتصاد الإسلامي، الواقع... ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي غرداية، (23-24/02/2011)، ص 07.

طالب عوض: "أثر التقلبات المالية على الدول النامية"، [على الخط]، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ju.edu.jo/Resources/EconomicObservatory/Research%20Output%20Files.الازمة%20المالية/pdf>

تاريخ التحميل: (2011/04/04)، ص 02.

124. أنظر إلى: راندال دود: "الرهنات العقارية الثانوية مجسات أزمة"، مجلة التمويل و التنمية، عدد ديسمبر 2007، ص 19.

العامل الأول : انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة لفترة طويلة (2001-2006) نتيجة التخوف من الركود الاقتصادي

منذ مطلع التسعينات عرف الاقتصاد الأمريكي تهافت كبير في مجال الاستثمار المالي وقروض الرهن العقاري، غير أن مع انفجار فقاعة الانترنت و هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، أين واجه الاقتصاد الأمريكي الكساد النسبي، اضطرت الفدرالية الأمريكية إلى تخفيض أسعار الفائدة (*) بغية تحريض الاستثمار، ضف إلى ذلك ما وظفته الصين من أموال طائلة في الخزينة الأمريكية جعل الاقتصاد الأمريكي في حالة فائض سيولة .¹²⁵ و تعود بعض جذور أزمة الرهن العقاري المالية العالمية إلى بدايات عقد (2000-2010)، فقد كانت مختلف التوقعات في الأيام الأولى من عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى وجود احتمالات كبيرة لحدوث ركود اقتصادي عام 2001 بعد عشر سنوات من التوسع والانتعاش، (أنظر الرسم البياني التالي)، وذلك نتيجة للتراجع الذي حصل في قطاع تكنولوجيا المعلومات، الذي قاد النمو خلال السنوات القليلة الماضية؛ (*)

الرسم البياني رقم(03):توقعات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الفعلية خلال الفترة (1990-2008) بالنسبة المئوية

(*)- سعر الفائدة هو القائد لقرارات المستثمرين، فعندما يرفع البنك المركزي سعر الفائدة فهو يجمد النشاط الاقتصادي، إذ لا أحد يقترض من البنوك بل يفضلون إبقاء الأموال فيها والاستفادة من سعر الفائدة المرتفع، أما عندما يتم تخفيض سعر الفائدة يكون ذلك حافزاً للاقتراض من البنوك و الاستثمار في المشروعات المربحة، لكن عندما يخفض سعر الفائدة إلى أدناه دون وجود مجال إنتاجي مربح، يتم الوقوع في فخ السيولة، و منه توظيف القروض في مجالات غير إنتاجية، مثل الأوراق المالية و شراء العقارات... و غيرها من النشاطات الغير منتجة، و هذا ما حدث بالضبط في الاقتصاد الأمريكي.

125 . François Lenglet : « La Crise Des Années 30 Est Devant Nous », Perrin, France, 2007, p 74.

(*)- جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001، وتداعياتها السياسية والعسكرية، لتضع أولويات جديدة للإدارة الأمريكية، الأمر الذي أثر سلباً على توقعات المستثمرين، مما أدى إلى حصول تباطؤ كبيراً في النمو الاقتصادي الأمريكي، حيث انخفض من (3.8%) عام 2000 إلى أقل من (0.8%) خلال عام 2001، وتبعاً لذلك، فقد عمل البنك الاحتياطي الاتحادي الأمريكي على تخفيض معدل سعر الفائدة ما بين البنوك، أكثر من (10) مرات خلال سنة 2001 وحدها، وذلك بأن تم تخفيضها من (6%) إلى (1.75%) مع نهاية عام 2001، وهي أدنى قيمة لهذا المعدل منذ عام 1961.



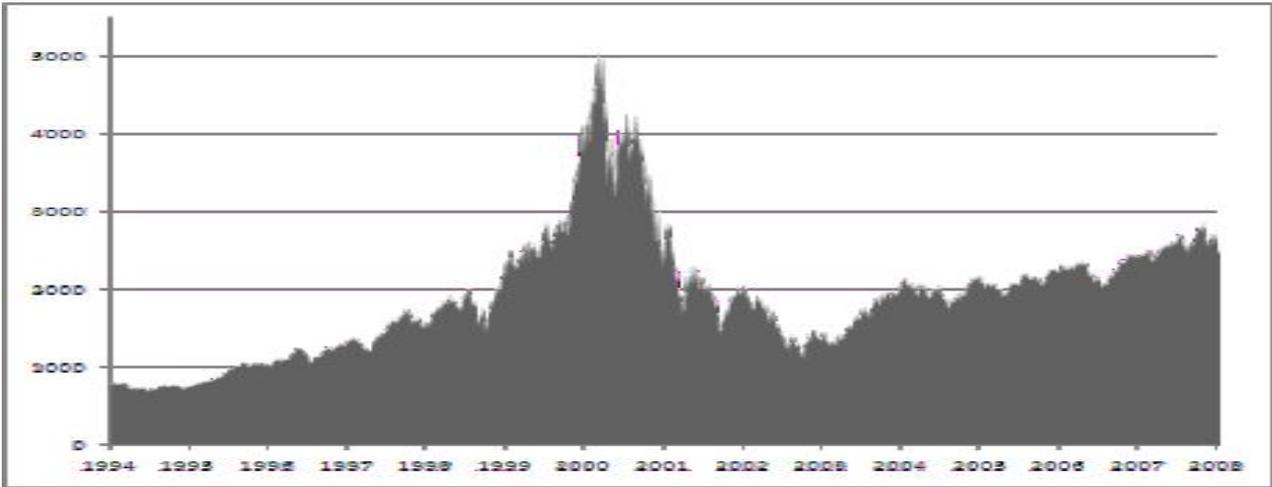
Source: California State University, Sacramento: "Economic Forecast for the United States"; [On line] ;revision of January 2009 ;available at: > http://www.csus.edu/indiv/j/jensena/sfp/us/ind_ex.htm < ;visited:(14/04/2011), P: Html.

وبعد بعد مضيء الليلة الفاصلة ما بين عامي (1999 و 2000) دون حدوث أي مشاكل في

أجهزة الكمبيوتر، وجدت كافة القطاعات الاقتصادية الأمريكية أن لديها مخزون كبير من أجهزة ومعدات الكمبيوتر الحديثة والتي تكفي حاجتها لسنوات قادمة، فبدأت بتقليص إنفاقها على قطاع تكنولوجيا المعلومات على مدي السنتين (2000 و 2001)،¹²⁶ وكما يشير الرسم البياني رقم (04) والذي يبين تطور الرقم القياسي نازداك ، الذي كان في شهر مارس 2000 عند أعلى مستوياته، وكذلك كان حال مؤشر داو جونز في شهر جانفي ، ونتيجة للانخفاض الكبير في الطلب في قطاع تكنولوجيا المعلومات حدثت فقاعة الأسعار في ذلك القطاع، وانهارت على أثرها أسعار أسهم شركات تكنولوجيا المعلومات والانترنت في الولايات المتحدة الأمريكية ؛

الرسم البياني رقم (04) : تطور الرقم القياسي نازداك (1994-2008)

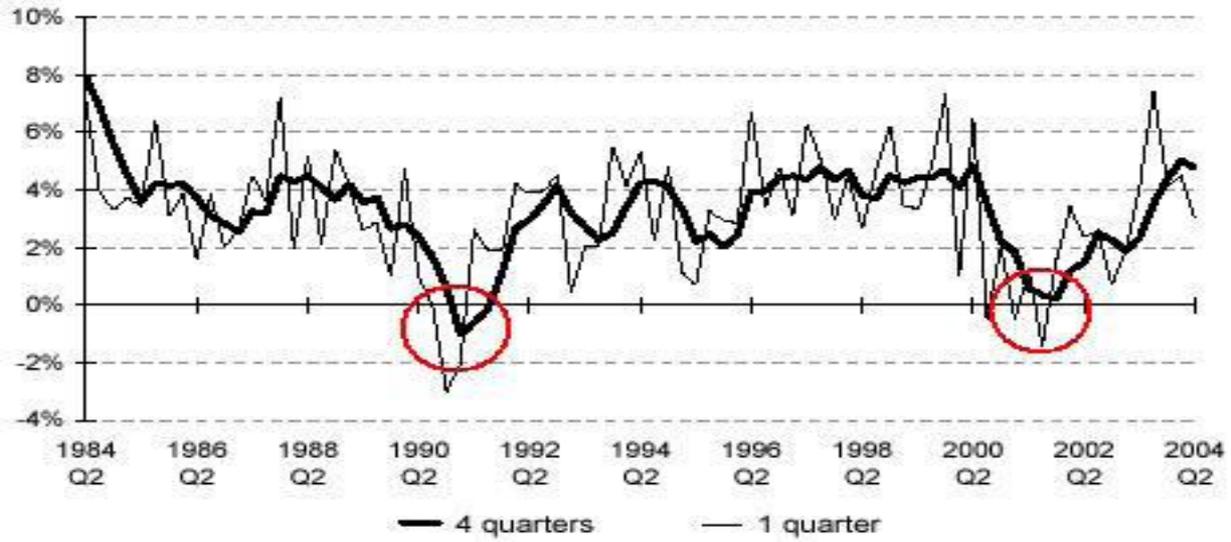
126 . Klein Laure: " La Crise Des Supprime, Origines De l'excès De Risque Et Mécanismes De Propagation ", Revue Banque, Paris, 2008, p22.



المصدر: ساعد مرابط: "الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات"، في الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية والحوكمة المالية"، جامعة فرحات عباس سطيف، (21/20 أكتوبر 2009)، ص 07.

وقد تفاقم الوضع سواء بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، فواجهت على أثرها الولايات الأمريكية تباطؤا كبيرا في النمو، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.7% عام 2000 إلى 0.8% عام 2001، أنظر الرسم البياني رقم (05)، والذي يبين معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل رباعي خلال الفترة (الربع الثاني 1984 وحتى الربع الثاني 2004)، وبالمقابل انخفضت معدلات التضخم مقارنة بمعدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين 3.4% عام 2000 إلى 2.8% عام 2001؛

الرسم البياني رقم (05) : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية (%)



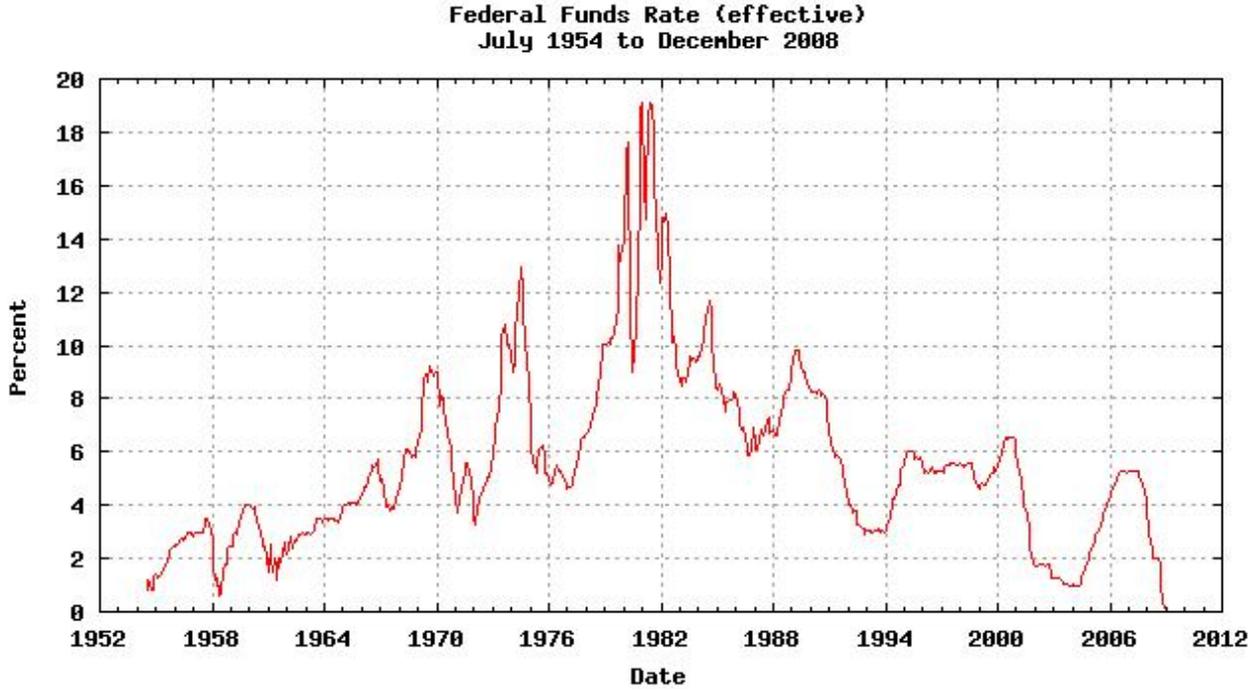
المصدر: ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره، ص 08.

واستجابة لتوقعات الاقتصاديين وتوقعات بنك الاحتياطي الفدرالي باحتمال حدوث ركود اقتصادي عام 2001، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض مؤشر أسعار فائدة الإقراض بين البنوك أكثر من عشر مرات خلال عام 2001 لوحده، وذلك من 6% في شهر جانفي 2001 إلى 1.75% في شهر ديسمبر من العام نفسه¹²⁷، وكان ذلك أدنى مستوى له منذ عام 1961 أنظر الرسم البياني رقم (06)، والذي يبين تطور مؤشر أسعار الفائدة الرسمي، فعلى سبيل المثال، انخفض سعر فائدة أفضل العملاء الفعلي من 9% في الشهر الأول من عام 2001 إلى 4.75% في الشهر الأخير من عام 2001، وانخفض سعر فائدة الليبور لستة أشهر من 5.361% في شهر جانفي 2001 إلى 1.983% في شهر ديسمبر 2001، وسعر فائدة الليبور هو المؤشر المرجعي الذي كان يتم بناءا عليه تحديد أسعار فائدة القروض العقارية المتغيرة، والتي تكون فيها أسعار الفائدة ثابتة في الفترة الأولى من عمر القرض (2 إلى 3 سنوات)؛¹²⁸

127 . Bruno Colmant, Chantal Samson : "l'année Du Krach", De Boeck & Larcier, Bruxelles, 2009, p19.

128 . Agnès Chevallier: "L'économie Mondiale 2009 ", La Découverte, Paris, 2008, p 11.

الرسم البياني رقم (06) :تطور مؤشر أسعار الفائدة الاحتياطي الفدرالي للإقراض ما بين البنوك (1954-2008).



Source: John B. Taylor: “**The Financial Crisis And The Policy Responses: An Empirical Analysis Of What Went Wrong**”, [On line] ; National bureau of economic research, NBER Working papers series, Cambridge, January 2009,p3, available at:> <http://www.nber.org/papers/w14631> ; visited:(14/04/2011) , P: Html.

العامل الثاني :حصول تحول في الاستثمار والإنفاق لصالح القطاع العقاري

نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة بمستويات كبيرة ،ونتيجة لانفجار فقاعة أسعار قطاع تكنولوجيا المعلومات، ونتيجة لتراجع معدلات العائد على الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع تكنولوجيا المعلومات،حصل تحول واضح في الاستثمارات الشخصية لصالح قطاع الإسكان والعقار، فقد شجع المواطنون الأمريكيون على التقدم لمختلف الشركات العقارية لشراء المنازل والعقارات¹²⁹، فحصل ارتفاع كبير في الطلب على العقارات ، أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المنازل بنسب تجاوزت 100% خلال الفترة (2001-2003).إن الارتفاع الكبير الذي حصل على أسعار المنازل والعقار وحالة الازدهار والانتعاش في العقار، أحدث تفاوتاً لدى المستثمرين والشركات العقارية و شجع الشركات العقارية والجهات المقرضة الأخرى على تخفيض معايير الإقراض وتقديم مزيد من الإقراض لفئات السكان ذوي المخاطر المرتفعة والدخول المحدودة والسجل الائتماني الغير معروف أو الضعيف ،و تشير الدراسات إلى أن 60% من القروض التي قدمت عام 2006 كانت على

129 . Bruno Colmant, Op, Cit, 2009, p19.

أساس الدخل المعلن، كما أن 90% من القروض المقدمة على أساس الدخل المعلن تم المبالغة فيها بأكثر من 50% فحصل ما يعرف في الأدب الاقتصادي بالاحتياطي العقاري، كما أشارت تلك الدراسات إلى أن العديد من المقرضين وشركات الوساطة العقارية كانوا يعلمون أن المقرضين لا يملكون الدخل الكافي لتسديد قروضهم، فتوسع على إثرها نسبة المقرضين من ذوي المخاطر العالية بشكل سريع، وكانت القروض المقدمة من تلك الشركات تعادل القيم الجديدة للعقار، وكانت نسبة القروض المقدمة تعادل أكثر من 80% من قيم العقار الجديدة؛¹³⁰

العامل الثالث: العوامل التي شجعت على تقديم القروض لمقرضين مرتفعي المخاطر

ويمكن الحديث عن مجموعة من العوامل الأخرى التي شجعت على تقديم القروض للمقرضين، ونذكر منها: أولاً سياسة الإسكان المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أعطت الأولوية لإسكان التمليك، وذلك عن طريق توفير المزيد من التمويل اللازم أولاً، وتقديم الحوافز الضريبية للمقرضين ثانياً، فمن المعروف أن مؤسسات تمويل الإسكان التي أنشأت في عقد الثلاثينات من القرن الماضي كانت موجهة لزيادة التمويل وتوفير المنازل المستقلة، وذلك عن طريق تقديم قروض إسكان طويلة الأجل (20-30 سنة)، وبفائدة ثابتة، وثانياً، إن عملية تملك المنازل محفزة بالمنافع الضريبية للمقرضين والمقرضين. إن هاتين السياستين تصاحبنا بفترة انتعاش اقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، ونجحنا في حفز ملكية المنازل وتوفير الإسكان بمواصفات عالية، وتشير بعض الدراسات إلى أن نصف الزيادة في ملكية المنازل خلال فترة الخمسينات والستينات يمكن تفسيرها بوجود قروض عقارية طويلة المدى (30 عاماً) وبأسعار فائدة ثابتة، وأن الزيادة التي حصلت خلال الفترة (2001-2006) يمكن أن تعزى إلى قبول دفعات مالية مقدمة صغيرة، ومن المنافع التي يحصل عليها الشخص الذي يحصل على قرض إسكان من أجل شراء منزل ليطملكه نذكر اقتطاع الفوائد المدفوعة على قرض الإسكان من الدخل الخاضع للضريبة، واقتطاع ضريبة العقار المحلية من ضريبة الدخل الفدرالية، ومنذ عام 2006 بدأت الحكومة تقنطع مبلغ رسم التأمين المدفوع لشركات التأمين على القروض العقارية من الدخل الخاضع للضريبة أيضاً. ومع ذلك الذي حصل هو أن الحوافز الضريبية لم تعمل على زيادة نسبة ملكية المنازل، بل شجعت المقرضين على الاستثمار بمنازل أكبر وأكثر تكلفة، هذا

130. Joern H. Block & Geertjan De Vries & Philipp Sandner, "Venture Capital And The Financial Crisis: An Empirical Study Across Industries And Countries".[on line];working paper, 2010, Electronic ; available at: > <http://ssrn.com/abstract=1541602>, 05/08/2011, visited:(25/04/2011) ; p: 3.
Nan-Kuang Chen, and Hung-Jen Wang: "Identifying The Demand And Supply Effects Of Financial Crises On Bank Credit--Evidence From Taiwan", Southern Economic Journal, Vol. 75, No. 1; 2008; pp (26-50).

مع عامل ارتفاع قيمة العقارات خلال الفترة (2001-2005)، فتشير الدراسات إلى أن أكثر من 50 % من القروض مرتفعة المخاطر قدمت لإعادة تمويل قروض عقارية موجودة بدلا من شراء منزل جديد، إذن ساهمت السياسة الضريبية في نمو عمليات تقديم القروض الإسكانية مرتفعة المخاطر خلال فترة انتعاش ذلك النوع من القروض. أما العامل الثالث، الذي شجع الشركات العقارية لتقديم القروض لذوي المخاطر العالية، فهو تحرير النظام المالي وتوفير أساليب حديثة لإدارة مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى الجهود التي اتبعت في عقد الثمانينات لتخفيف عمليات التمييز العنصري والاقتصادي في الإقراض، ففي عام 1980، أقر الكونغرس الأمريكي قانون الرقابة النقدية وتحرير مؤسسات الودائع، ومع ذلك تشير الدراسات إلى أن المقرضين أدركوا في عقد التسعينات أن عمليات الإقراض لذوي الدخل المنخفضة مربحة، طالما أنهم يستطيعون فرض أسعار فائدة كافية لتعويضهم عن مخاطر انخفاض السجلات الائتمانية؛¹³¹

العامل الرابع: ارتفاع تكلفة القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة مع مرور الوقت، ونتيجة لارتفاع معدلات التضخم، كما حصل عامي (2005 و 2006)

ونظرا لارتفاع نسبة العمولة للعاملين في القطاع العقاري والشركات العقارية، عمد الكثير من العاملين في أقسام المبيعات والتسويق في تلك الشركات إلى إخفاء حقيقة ارتفاع تكلفة القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة، وغيرها من أنواع القروض ذات أسعار الفائدة غير الثابتة، فقد ارتفع عدد القروض المصدرة بشكل واضح خلال السنوات (2001-2003)، وتراجع بعد ذلك نتيجة لارتفاع عدد القروض المتعثرة التي تم تسنيدها أو توريقها وبيعها في الأسواق المالية، وأصبح نوع الإقراض بفائدة ثابتة أقل من 20 % من إجمالي عدد القروض عامي (2005 و 2006)، وبالمقابل، كانت معظم القروض العقارية المقدمة في سوق الإقراض خالي المخاطر من نوع الفائدة الثابتة، حيث شكلت حوالي (60 - 90 %) خلال الفترة (2001-2005)، ونتيجة للضغوط التضخمية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي 2005 و 2006، كما يشير الرسم البياني رقم (07) ؛

131. International Monetary Fund, Finance & Development (Quarterly publication):” **Cracks In the System: World Economy Under Stress**”, [on line]; Volume 45, No 4. December 2008;. Available at: >www.imf.org<; visited:(26/04/2011), P: Html.

الرسم البياني رقم (07): توقعات التضخم ومعدلاته الفعلية خلال الفترة (1990-2008) بالنسبة السنوية



المصدر: مجموعة من الخبراء : " آفاق الاقتصاد العالمي: التداخيات والدورات في الاقتصاد العالمي"، صندوق النقد الدولي، أبريل 2009، ص 84.

حيث وصل معدل التضخم في هذين العامين إلى حوالي 3.04% و 3.2% على التوالي، وارتفعت أسعار الفائدة (*) (أنظر الرسم البياني رقم 06) ، فتضاعفت مشكلة القروض العقارية وأصبحت غير ممكنة الاحتمال لمعظم المقترضين من ذوي الدخل المتدنية وذوي المخاطر العالية، وبدأت تظهر وبشكل جلي حالات التخلف عن السداد وحالات الحجز على الرهن؛

العامل الخامس :ارتفاع حالات التخلف عن السداد على الرهونات العقارية

وصلت أسعار العقار قمتها في الربع الثاني من عام 2006 فبدأت مشكلة التخلف عن العقارات (أي أن يتركها أصحابها ويتوقفوا عن دفع ديونهم) في الربع الثالث من العام نفسه، وارتفعت حالات الحجز

(*)- اعتمدت البنوك المانحة للتمويل العقاري سياسة جديدة في هذا الشأن، وذلك بأن عومت أسعار الفائدة على التمويل العقاري، أي أن تكون أسعار الفائدة على هذا التمويل متغيرة تبعاً للطرف الاقتصادي السائد، ثم ما لبث أن قام البنك الاحتياطي الاتحادي أن رفع أسعار الفائدة من مستوى (1%) خلال شهر جوان 2004 إلى (5.25%) خلال شهر جوان 2006، وبدأت الأطراف ذات العلاقة بالتمويل العقاري تشكو بسبب عدم قدرة المقترضين على التسديد، الأمر الذي أثر سلباً على كل من البنوك الدائنة، والمؤسسات الحكومية الداعمة للقطاع العقاري، بل وجمهور المدخرين والمستثمرين على حدٍ سواء.

على الرهونات العقارية من قبل الجهات المقرضة، فقد بدأت حالات التأخر عن السداد بالارتفاع الملحوظ لمختلف أنواع القروض العقارية دون تمييز ، حيث وصلت إلى ما نسبته (16-20%) لكافة أنواع القروض باستثناء القروض ذات أسعار الفائدة الثابتة، والتي سجلت نسبة أقل من 12% خلال الفترة (2001-2006)، كما انخفضت أسعار العقارات الاسمية بنسبة 1.4% خلال 6 أشهر في سنة 2006 ،ولكن نسبة التخلي عن الرهن العقاري قد ارتفعت بنسبة 43% ،وهذا الأمر أدى بالشركات العقارية إلى أن تخسر أموالها، وقد صاحب ذلك ارتفاع حالات الحجز على الرهونات في السنوات (2007-2008) ،وخاصة في القروض ذات أسعار الفائدة المتغيرة؛(*)

الرسم البياني رقم (08): معدل التخلي عن العقارات(%)



المصدر: وشاح رزاق: "الأزمة المالية الحالية" ، سلسلة أوراق العمل رقم 0903 ،المعهد العربي للتخطيط ، 2009 ، ص 18.

إن الارتفاع الهائل في عدد من يتخلون عن الرهن العقاري من 170 ألف إلى 248 ألف محصور بالذين اقترضوا قروضاً سهلة بدون مقدمات مالية ، أرادوا جني بعض الأرباح ، ولكنهم عند توقف ارتفاع أسعار العقار أصبحوا على يقين بأن الأرباح التي حلموا بها قد تبخرت ، فلم يكن لهم

(*)-علماً أن المجتمع الأمريكي بطبيعته يتسم بكونه يميل نحو النزعة الاستهلاكية المفرطة، وذلك من خلال اعتماده على الديون، حيث يشير أحد التقارير إلى أن (80%) من الأمريكيين مدينين بأكثر من طاقتهم على السداد، فهم يعتمدوا على القروض الدوارة، التي ما أن تبدأ، حتى يجد المدين نفسه مضطراً لاستمرار التعامل بها، وبالتالي، فهي مصدر خصب لربحية المصارف التجارية، وإن كانت تتسم بمخاطر عالية.

سبيل آخر سوى التخلي عن التزاماتهم، فانخفضت أسعار العقار كثيراً خلال عامي (2007 و 2008) ، ارتفعت نسبة التخلي عن الرهن العقاري، كما هو موضح في الشكل رقم (08) ؛

العامل السادس : حدوث انفجار في فقاعة أسعار العقار

ومع ازدياد حالات التخلف عن السداد بدأت أسعار المنازل بالانخفاض السريع ، فحدث انفجار في فقاعة أسعار العقار، ومما زاد الأمر سوءاً أن انخفاض أسعار المنازل تصاحب بحالة انتعاش في عملية بناء المنازل الجديدة، فحصل فائض في العرض واستمر حتى عام 2007، فانخفاض الطلب وارتفاع العرض أدى إلى انهيار الأسعار، وانخفاض أسعار المنازل رفع من نسبة التخلف عن السداد، ولابد من الإشارة إلى أن التمويل العقاري للمقترضين مرتفعي المخاطر في الولايات المتحدة لم يقدم من قبل البنوك التقليدية، بل قدم بكميات كبيرة من قبل البنوك المتخصصة¹³²، والبنوك العقارية وجمعيات الإقراض والادخار والتي لا تخضع لرقابة البنك الاحتياطي الفدرالي ، ونظراً لان القروض العقارية بطبيعتها طويلة الأجل، في حين إن مصادر أموال البنوك وجمعيات الإقراض والادخار هي قصيرة الأجل (ودائع التوفير والأجل تحت الطلب)، فإن المخاطر الناجمة عن عدم التطابق ما بين فترات استحقاق مصادر الأموال واستخداماتها تحد من عدد القروض العقارية التي يمكن لتلك المؤسسات المالية الاحتفاظ بها في ميزانياتها بأمان، إلا أنها لا تحد من عدد القروض العقارية التي يمكن لها أن تصدرها، إذا كان من الممكن بيعها للمستثمرين الآخرين، ومن هنا برزت نماذج التمويل وعمليات تسديد أو توريق الديون؛ (*)

132. أنظر إلى : المنسي رضا: "إشكالية العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني"، مجلة جامعة الملك سعود

، عدد الرسالة 966، (2009/1/10)، ص 17.

(*)-أصبح اللجوء إلى التوريق كأحد الابتكارات المالية التي تعمل على سد فجوة التمويل ضرورة تتطلبها التطورات على الساحة المصرفية المحلية والدولية، والتوريق المصرفي هو إجراء يدرس تحت مظلة نظم التمويل المركب و الأدوات المصرفية، وهو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانياً، ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية، تقليلاً للمخاطر، وضماناً للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك، أو هو تحويل القروض من كونها قروض مباشرة إلى أوراق مديونية متنوعة ولاسيما السندات، ويعني ذلك أنه يتم تحويل ديون الشركات أو الهيئات المقترضة من المقرض الأساسي (وهو البنك) إلى مقرضين آخرين (مشترو الأوراق المالية) وهو ما يطلق عليه

العامل السابع: تسديد الديون العقارية وبيعها في الأسواق المالية

عمدت الشركات العقارية في الولايات المتحدة على الاقتراض من المؤسسات المالية لمنح قروض عقارية، وذلك عن طريق أدوات الهندسة المالية الجديدة، فقد قامت ببيع الديون العقارية المرهونة بالعقار وغيرها من القروض المتعثرة الشبيهة على شكل سندات مرهونة بالعقار لبنوك استثمار ومؤسسات مالية أخرى وأجنبية، فخلال الفترة (2001-2006) بلغت نسبة القروض عالية المخاطر التي تم تحويلها إلى سندات، وبيعت لمستثمرين في الأسواق الرأسمالية حوالي (60-80%)، وكانت عملية التسديد بمثابة تأمين للشركات العقارية، بمعنى أن بنوك أخرى تشارك في تحمل مخاطر القروض العقارية التي منحت لأشخاص ذوي سجل ائتماني ضعيف أو غير معروف؛¹³³

العامل الثامن: قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً نظراً لأنها صادرة عن بنوك قوية

ونظراً لأن الديون العقارية للمدينين مرتفعي المخاطر قد اشترت من قبل بنوك كبيرة وقوية، مثل **Morgan stanley** مورغان ستانلي، **Lehman Brothers** وليمان برادرز، فقد قامت وكالات التصنيف الائتماني بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة والمشكوك فيها تصنيفاً مرتفعاً أمناً (AAA)، وبذلك تحملت مؤسسات التصنيف الائتماني جزءاً من مسؤولية الأزمة المالية العالمية، لأن ذلك التصنيف غير الدقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر التي تتعرض له أو على الأقل كانت

التمرير المالي. بدأ هذا النشاط في البروز والتزايد مع بداية الثمانينات، وبصفة خاصة مع نهاية عام 1982 بعد انفجار أزمة المديونية العالمية في الدول النامية، حيث اقترح فيها تحويل مديونيات الدول إلى سندات بدءاً بالمكسيك التي قامت بسداد الجزء الأكبر من ديونها عبر سندات ضمانتها الخزنة الأمريكية، وقام بتمويلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مقابل برنامج للإصلاح الإقتصادي، وقد بدأ بروز التوريق كظاهرة بشكل خاص بالولايات المتحدة في نهاية الثمانينات لحدّ إطلاق وصف "جنون الثمانينات The Frenzy of the 1980's" لإظهار تسارع البنوك على توريق ديونها.

133. محمد أحمد زيدان: "فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية"، مؤتمر: "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي الإسلامي"، جامعة الجنان، طرابلس لبنان (13-14/12/2009)، ص ص (07-08).

جميلة الجوزي: "أسباب الأزمة المالية وجذورها"، ورقة مقدمة في ندوة "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي والإسلامي"، جامعة الجنان، طرابلس لبنان، (13-14/12/2009)، ص ص (07-08)، ص 10.

غير مدركة له آنذاك، لذلك عندما ظهرت حالات العجز عن السداد كانت أولى الجهات المتضررة هي الشركات العقارية التي قدمت القروض العقارية متحملة بذلك مخاطر الائتمان¹³⁴، بالمقابل فإن العديد من البنوك والمؤسسات المالية حول العالم سجلت خسائر كبيرة، قدرت بمليارات الدولارات، نتيجة لامتلاكها لتلك الأوراق المالية المدعومة بالعقار. كما أن شركات التأمين، وأبرزها **AIG- American International Group**، والتي كانت تؤمن أعدادا ضخمة من الديون العقارية واجهت خسائر مرتفعة أيضا. ونظرا لأن العديد من البنوك خسرت أموالا وتدهورت حسابات ميزانيتها، فلم تعد تحتتمل تقديم قروض لبنوك أخرى، فأدى ذلك إلى ظهور نقص في السيولة في الأسواق المصرفية، فالبنوك تعتمد في العادة على الإقراض لبعضها البعض لتسديد أعمالها اليومية، لكن بعد الموجة الأولى من خسائر الائتمان لم يعد باستطاعة البنوك تجميع التمويل الكافي، فنظرا لنقص السيولة في البنوك لجأت تلك البنوك إلى بيع بعض من أصولها مثل حزم القروض العقارية، وهذا أحدث انخفاضا إضافيا في أسعار الأصول، وأحدث المزيد من التدهور في ميزانيات البنوك، فظهر ما يعرف بالحلقة المفرغة في الأزمة المالية، فنظرا لأن البنوك خسرت أموالا كثيرة، قام المتعاملون بالبورصة ببيع أسهم البنوك التي يملكونها، فانخفضت أسعار الأسهم وتسارعت الانخفاضات نتيجة عمليات بيع أسهم تلك البنوك على المكشوف وعمليات الانخفاض في أسعار أسهم البنوك تراكمت من مشكلة البنوك، لأن المستثمرين والمستهلكين فقدوا الثقة بها من جهة، وأصبح من الصعب تجميع التمويل في أسواق الأسهم من جهة أخرى، وان نقص السيولة يعني أن على البنوك أن تخفض من أحجام اقتراضها وخاصة القروض العقارية، ونقص القروض العقارية يعني المزيد من الانخفاض في أسعار المنازل، وانخفاض أسعار المنازل يعظم من خسائر البنوك، كلما حصل عجز أو تخلف عن تسديد تلك القروض. إن انخفاض أسعار المنازل والنقص في التمويل وانهايار الثقة سببت انخفاضا وتراجعا في الاقتصاد الحقيقي، فتراجع الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي يعني أن الاقتصاديات الرئيسية واجهت ركودا وكسادا، وبالتالي ارتفاعا في معدلات البطالة، وهذا الأخير يعني زيادة فرص

134. هندي منير إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 411.

حصول عجوزات في السداد ومزيد من الخسائر للبنوك. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن حجم الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد العالمي جراء هذه الأزمة هي بقرابة 2 ترليون دولار.¹³⁵

الفرع الثاني: أسباب غير مباشرة

ونحدد في النقاط التالية:

➤ **النفقات العسكرية:** لعل من أهم الأسباب الغير مباشرة للأزمة هي النفقات العسكرية على ما يسمى بالحرب على الإرهاب في العراق وأفغانستان، فالولايات المتحدة الأمريكية تنفق كل ثلاثة دقائق مليون دولار لحربها على العراق، مما يعني نزيف للسيولة العالمية، وتمويله يكون باقتراض الحكومة الأمريكية من دول العالم ومن سوقها الداخلي، وذلك بإصدارها سندات خزينة، ولهذه السندات سمعة عالمية كبيرة مصدرها اسم الولايات المتحدة الأمريكية واقتصادها القوي، وهو اقتصاد يعتمد على الإنتاج والعلم واستخدام التكنولوجيا، لذلك يستثمر بها معظم دول العالم بدون إستثناء.

الجدول رقم (06): حجم الإنفاق العسكري الأمريكي خلال الفترة (2003-2008) ألف دولار

السنة	الحرب على العراق ألف دولار في الدقيقة	الحرب على الإرهاب ألف دولار في الدقيقة	ميزانية الدفاع الأمريكية
2003	93	54	438
2004	111	74	448
2005	164	100	507
2006	188	116	536
2007	245	166	611
2008	371	195	-

المصدر : سامر مظهر قنطجني : " ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية " دار النهضة

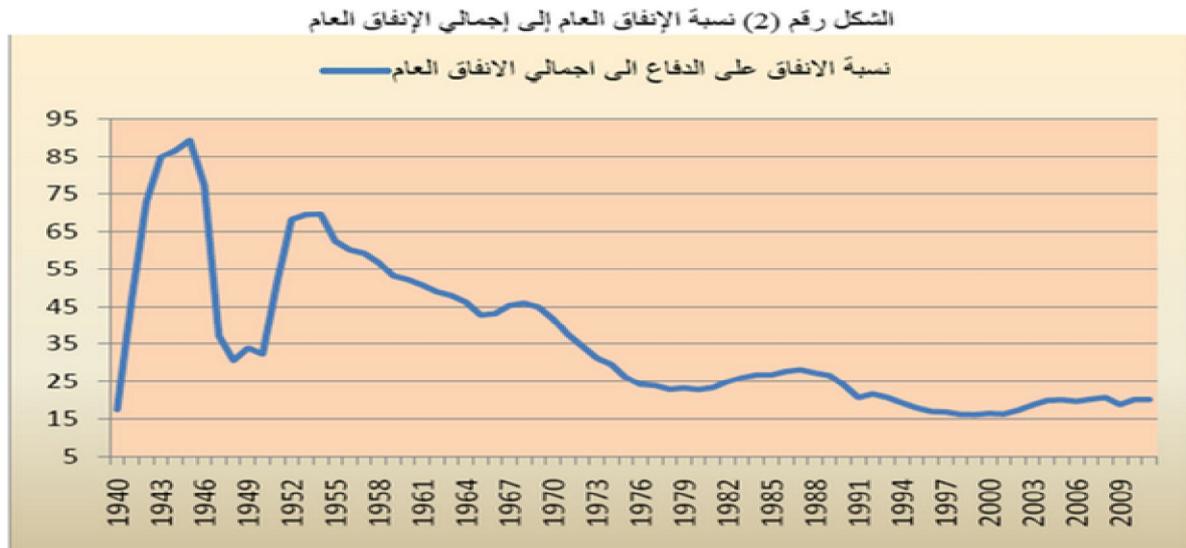
، سوريا ، 2008 ، ص 62.

فعندما ندقق في مكونات الإنفاق العام الأمريكي نجد أن نفقات الدفاع شكلت جانبا كبيرا من إجمالي الإنفاق العام الأمريكي عبر التاريخ المالي لها، وفيما عدا فترة الحرب في فيتنام وحرب الخليج، يلاحظ أن نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الإنفاق العام ظلت في تراجع مستمر، حتى بلغت 16.1% فقط من إجمالي الإنفاق العام في عام 1999، غير أن إعلان الحرب على أفغانستان والعراق

135. أنظر الى : شابرا، محمد عمر: " الأزمة المالية العالمية - هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها"، ترجمة رفيع المصري، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009، ص 32.

دفع بهذه النسبة إلى التصاعد مرة أخرى إلى 20.1% في عام 2011 ، كما يتضح من الرسم البياني الموالي:

الرسم البياني رقم (09):نسبة الإنفاق الدفاع إلى إجمالي الإنفاق العام (%)



المصدر: على أساس البيانات المنشورة في "US Office of Management and Budget "Historical Tales"

المصدر: محمد إبراهيم السقا (*) : " الدين العام الأمريكي"، [على الخط]، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (2011/07/22)، متاح على الموقع الإلكتروني :

(*) . محمد إبراهيم طه السقا أستاذ الاقتصاد، بجامعة الكويت ،متحصل على الماجستير. في التجارة الخارجية 1983 بجامعة حلوان، مصر، وشهادة الدكتوراه Ph : دي في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة ويلز بالمملكة المتحدة البريطانية ،من بين مهامه المهنية:خبير بمركز للبحث ودراسات التجارة الخارجية، القاهرة خلال الفترة (1991 -

< http://www.w-tb.com/wtb/vb4/showthread.php?2243 -7%E1%DA%C7%E3 >، تاريخ التحميل
(2011/08/27)، ص html .

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شكلت نفقات الدفاع مستويات تاريخية في أثناء الحرب العالمية الثانية، كما يتضح من الرسم البياني رقم (09)، حيث بلغت أكثر من 38% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي (1943 و 1944)، وهي مستويات مرتفعة للغاية، ولكن النسبة سرعان ما عادت إلى الانخفاض بشكل جوهري مع انتهاء الحرب. غير أن الحرب الكورية أدت إلى رفع نسبة تلك النفقات إلى حوالي 14% من الناتج في أوائل الخمسينيات، ومنذ ذلك الوقت تتراجع نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج على نحو واضح حتى بلغت أدنى مستوياتها في عام 2001، حيث بلغت 2.98%، ثم عادت نفقات الدفاع إلى التصاعد مرة أخرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حتى بلغت 768 مليار دولارا تقريبا ،وهو ما يمثل حوالي 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ أن الإنفاق العسكري الأمريكي لم يتأثر بظروف الأزمة المالية، ومن الواضح أن الإنفاق العسكري يعد احد الأركان التي لا تمس في هيكل الإنفاق العام الأمريكي؛

☞ باختصار الإنفاق العسكري الأمريكي أصبح اليوم في غاية الخطورة للولايات المتحدة، فهو من ناحية يؤدي إلى تصاعد مستويات عجز الميزانية، ومن ثم تصاعد الدين العام إلى المستويات الحرجة والتي يبلغها حاليا.¹³⁶

➤ اهتزاز الاقتصاد الأمريكي : الأزمة المالية العالمية تقوم على محورين لا يمكن بحال من الأحوال فصل أحدهما على الآخر ، فمن حيث طبيعتها هي أزمة مزدوجة مالية ونقدية ، ومن حيث مصدرها فإنها تعود لاهتزاز الاقتصاد الأمريكي وعيوب النظام الرأسمالي ، أما المحور الأول فإن الأزمة تقوم في جانب مهم منها على فقدان الثقة في الاقتصاد الأمريكي وعملته، والمحور الثاني، فمن خلال تتبعنا للتطورات المتسارعة للأزمة والأسباب الكامنة وراءها، نكتشف أن الاقتصاد الأمريكي هو

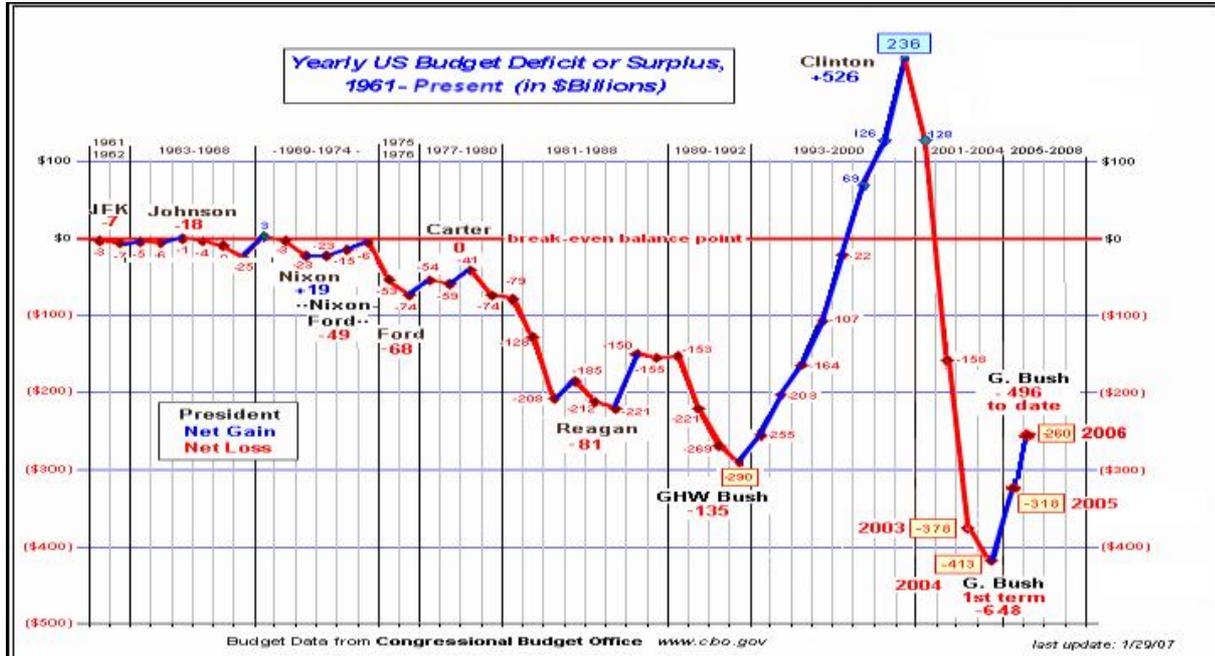
(1994)، وكذا مستشار: وزارة تخطيط، الكويت، من أكتوبر 2000 إلى سنة 2005، وهو عضو في المكتب الإسلامي الدولي للاقتصاد والمالية منذ 2007، له العديد من المنشورات والمقالات والبحوث المتعلقة بمختلف جوانب الاقتصاد العربي والدولي.

136. محمد ابراهيم السقا : "الإنفاق العسكري والدين العام"، [على الخط]، 2011/07/29، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون ،(072011/30)، متاح على الموقع الإلكتروني :
< http://economyofkuwait.blogspot.com/2011_07_01_archive.html >، تاريخ التحميل
(2012/08/01)، ص html .

السبب وراء الكارثة، وعند النظر للأسباب الغير مباشرة التي أدت إلى ظهور الأزمة المالية الأخيرة والتي تتعلق بوضعية الاقتصاد الأمريكي نجد :

- **عجز الميزانية :** أدت السياسات غير المتماسكة للرئيس بوش إلى تعميق العجز في الميزانية الأمريكية والمتمثلة في :
 - ◀ الخفض الكبير في الضرائب؛
 - ◀ الإنفاق الكبير على الأمن الداخلي؛
 - ◀ الإنفاق الكبير على الحرب على الإرهاب؛
 - ◀ تمويل الحرب في كل من العراق وأفغانستان؛
 - ◀ بلغ عجز الميزانية الأمريكية سنة 2009 ما يقارب تريليون ونصف دولار ، وهو ما يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي المقدر بحوالي 1400 مليار دولار أمريكي.

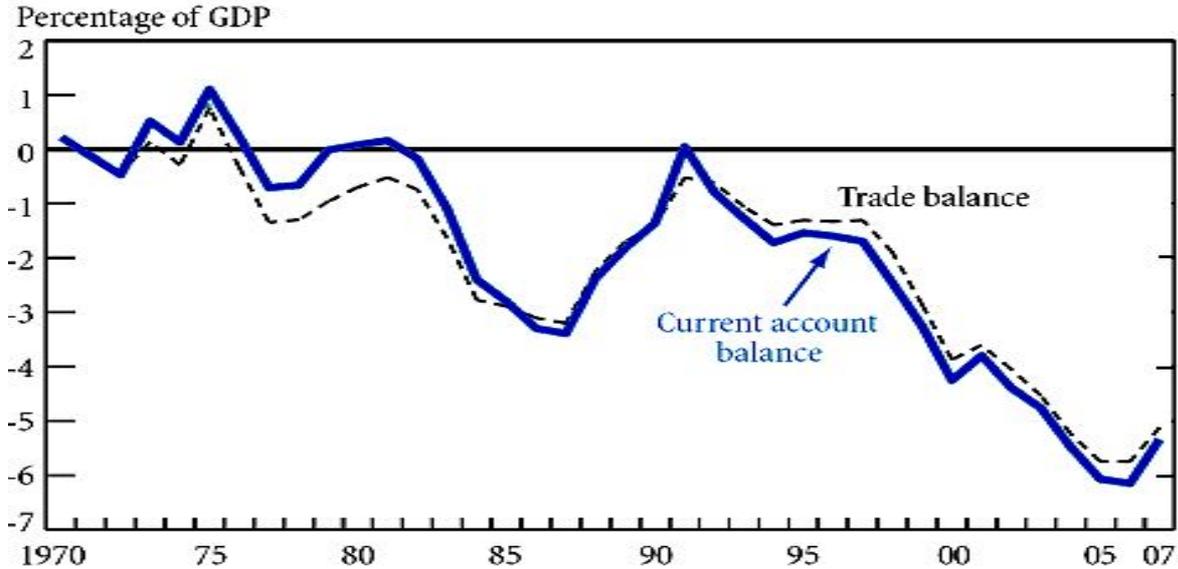
الرسم البياني رقم (10): عجز الميزانية الأمريكية منذ (1961-2006) بليون دولار



المصدر: محمد نايف فارس غرايية : " تحليل الأزمات المالية، وإمكانية التنبؤ بها- دراسة مقارنة - " ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التمويل والمصارف في كلية إدارة المال والأعمال في جامعة آل البيت ، 2010 ، ص93. من خلال الرسم البياني السابق لاحظنا أن أداء العام المالي 2002 يمثل أول عجز في الميزانية بعد أربع سنوات متتالية من تسجيل فائض في الميزانية ،كما لاحظنا استمرار هذا العجز بعد هذه الفترة بقيم مختلفة ،وذلك يتعلق بالأوضاع المحلية والعالمية التي عاشتها أمريكا خلال تلك الفترة؛

- عجز ميزان المدفوعات الأمريكي : تدهور الميزان التجاري الأمريكي بسبب:
 - ◀ القيود على تصدير المنتجات عالية التقنية Hi-tec-products ؛
 - ◀ ارتفاع مستويات الاستهلاك المحلي بصفة خاصة من السلع المستوردة؛
 - ◀ إرتفاع أسعار النفط

الرسم البياني رقم (11): العجز في الحساب الجاري الأمريكي(*) والميزان التجاري منذ (1970-
(2007)



Source:

Federal Reserve Bank Of New York;; " **The Changing Nature Of The Balance Of Payments**" [On line] ; Volume 14 , Number 4 ; June 2008 : available at: http://www.newyorkfed.org/research/current_issues/ci14-4.pdf ; visited : (14/09/2011), P: Html.

المشكلة الآن هي أن عجز ميزان المدفوعات يسير جنباً إلى جنب مع دين محلي ضخم، حيث

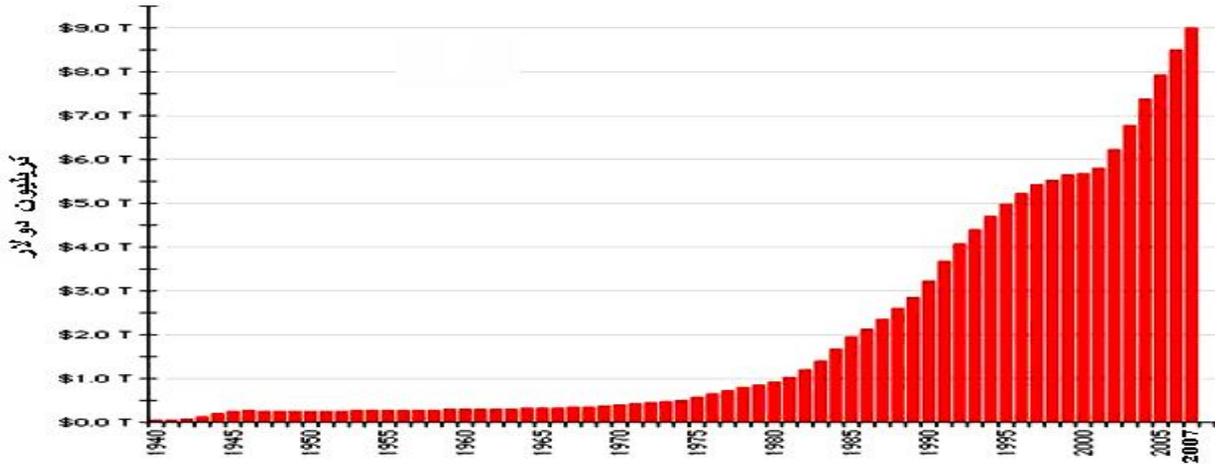
تتردد البنوك المركزية في استخدام احتياطاتها بشراء أذن خزينة أمريكية؛¹³⁷

(*)- الحساب الجاري : يشمل كافة المعاملات (ما عدا المدرجة في البنود المالية) التي تتضمن قيماً اقتصادية، وتقع بين جهات مقيمة وأخرى غير مقيمة، كما يشمل كذلك القيود الميزانية للقيم الاقتصادية الجارية المقدمة أو المستلمة دون مقابل، وينقسم هذا الحساب إلى البنود التالية: السلع والخدمات، والدخل والتحويلات الجارية.

137 .Asian Development Bank, Pacific:" **Navigating The Global Storm: A Policy Brief On The Global Financial Crisis**"; [on line]; studies series 2008; Available at: > www.adb.org <; visited :(14/10/2011) , P: Html.

➤ تصاعد حجم الدين الأمريكي :

الرسم البياني رقم (12): تطور الدين الأمريكي العام بتريليون دولار خلال الفترة (1940-2007)



المصدر: محمد نايف فارس غرايبة، مرجع سبق ذكره ، ص 95.

تضاعف حجم الدين الأمريكي مرة ونصف خلال الفترة (2002 - 2007)، فقد بلغ في ديسمبر 2007 حوالي 2.9 تريليون دولار، أو ما يمثل حوالي 70 % من الناتج المحلي الإجمالي، وقد وصل إلى حوالي 72.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 30 سبتمبر من 2008.¹³⁸

وباختصار يمكن القول إن السبب الرئيسي للأزمة يكمن في ثلاثة عناصر مؤثرة في السياسات الاقتصادية الكلية : العنصر الأول هو حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد الأمريكي، والثاني هو الدور

مظهر محمد صالح : " تناقضات رأس المال المركزي في عصر العولمة " ، مجلة قضايا العولمة ، العدد الأول ، المجلد الأول ، تشرين الثاني ، بيت الحكمة ، 2002 ، ص 07.

138 . بلعزوز بن علي ، عبو عمر: " تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية العربية"، الملتقى الدولي الثاني حول " ، متطلبات التنمية في أعقاب إفرات الأزمة المالية العالمية " ، جامعة بشار يومي (28-29/04/2010) ، ص 09.

الإمبريالي للولايات المتحدة في العالم، أما العنصر الثالث فيتعلق بالتطور الحاصل في الطبيعة الرأسمالية الأمريكية.

المطلب الثالث: خطط الإنقاذ للحد من آثار الأزمة

لقد اتخذت العديد من الدول والمجموعات الاقتصادية في العالم مجموعة إجراءات وأعلنت خطط لانقاذ الأسواق المالية العالمية، وعليه خصصنا هذا المطلب للإبراز الجهود الدولية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية .

الفرع الأول: خطط الإنقاذ لمختلف دول العالم

لقد تعددت وتتنوعت الخطط الساعية جاهدة للحد وللتخفيف من حدة أزمة الرهن العقاري المالية العالمية، وفي مايلي سنخرج إلى أهم هذه الخطط التي اتبعتها مختلف دول العالم .

1. الولايات المتحدة الأمريكية: 139

صاغ وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون خطة انقاذ صادق عليها مجلسا النواب والشيوخ الأمريكي، وتهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافع الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن. الخطة التي حدد لها قانون اعتمادها مهلة تنتهي بنهاية عام 2009 تقوم على ضخ 700 مليار دولار لشراء الديون الهالكة التي تهدد بانهيار السوق المالية الأمريكية. وينص القانون أيضا على مساهمة الدولة في رؤوس الأموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق إرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق، وأقرت الخطة منح إعفاءات ضريبية بمقدار مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات،

139. أنظر إلى : مجلة الراصد المالي الإسلامي: " الأزمة المالية العالمية"، ديسمبر، 2008، ص ص (18 - 29).

وتحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم واستعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحدد بعد، وتمنع الخطة الأمريكية أيضا دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، أما عن تفاصيل خطة الإنقاذ الأمريكية: ¹⁴⁰

· السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري؛

· يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس، ويملك أعضاء الكونغرس حق النقض على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بـ 700 مليار دولار؛

· تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق؛ (*)

· يكلف وزير الخزينة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى، لوضع خطط مماثلة؛

· رفع سقف الضمانات للمودعين من 100000 دولار إلى 250000 دولار لمدة عام واحد؛

· منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات؛

· تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم؛

· استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد؛

· يشرف مجلس المراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة؛

· يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على الحضور في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات؛

· تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة؛

140 .Organization for Economic Co-operation and Development:” **Financial Crises: Past Lessons And Policy Implications**” , Economics Department ; working paper No. 668 United States of America ; 17 February 2009.

(*)- تجدر الإشارة إلى أن إجراءات ضخ السيولة التي اعتمدها الاحتياطي الاتحادي الأمريكي لم تنفع في الخروج من الأزمة، لا سيما وأن نحو (3) ملايين مقترض أمريكي (عائلة أمريكية) قد سلموا عقاراتهم فعلاً للمصارف الدائنة، والتي لم تستطع بدورها الحصول على عروض أسعار تغطي خسائرهم جراء ذلك.

: يدرس القضاء القرارات التي يأخذها وزير الخزانة؛
: اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

لكن الخطة التي وصفها بوش بأنها " ضخمة لأن المشكلة هائلة " رفعت سقف الدين الأمريكي العام من مستوى 10.6 إلى 11.3 ترليون دولار ، وهو ما من شأنه زاد من الضغوط بشكل كبير على مجمل الاقتصاد الأمريكي الذي عانى وبشدة من نزيف السيولة بسبب الحرب على العراق وأفغانستان.¹⁴¹

ليعلن الرئيس الأمريكي ووزير خزانته عن إجراءات إضافية تدخل ضمن خطته السابقة ، كاستعداد الولايات المتحدة الأمريكية للدخول في رؤوس أموال بنوكها ، بمعنى تأمين جزئي للبنوك ، وفي هذا الإطار يخصص مبلغ 250 مليار دولار للقطاع المصرفي ، وذلك من أصل 700 مليار ، حيث أن 125 مليار لزيادة رؤوس أموال أكبر تسع مؤسسات مصرفية فيها ، ووافقت هذه البنوك على ذلك ، كما تلتزم الحكومة بضمان حساب الشركات الصغيرة في تعاملاتها اليومية ، كما تضمن الحكومة قروض الشركات ، كما وسعت الولايات المتحدة من ضماناتها إلى ديون البنوك لمدة 3 سنوات من قبل هيئة ضمان الودائع الأمريكية ، كما خفض الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) أسعار الفائدة إلى 1.5% في إطار جهد مشترك من جانب البنوك المركزية الكبرى في العالم لتخفيف حدة الأزمة المالية العالمية.¹⁴²

2. جهود مجموعة الأورو :

تبنى قادة مجموعة الأورو خطة إنقاذ مالية تعتمد على تأمين جزئي للمؤسسات المالية المتضررة ، وضمان الودائع وتخفيض الفوائد ، كما تسعى لضمان القروض بين المصارف المتضررة وضمان الودائع ، وتخفيض الفوائد ، كما تسعى إلى ضمان القروض بين المصارف مع إمكانية اللجوء إلى إعادة تمويلها ، وقد أدى ذلك إلى التخفيف من حدوث كوارث مصرفية ، وبالتالي أرسى الطمأنينة في أسواق المال ولدى المواطنين. وأعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي آنذاك أن حكومات الدول التي تعتمد الأورو عملة رسمية لها مستعدة لتملك حصص في البنوك ، كما تعهد القادة الأوروبيون بالمساعدة أو الاكتتاب بشكل

141. مازن حمود : " الأزمة المالية العالمية : 15 شهر على أزمة القروض السكنية الأمريكية عالية المخاطر - مشاكل - تداعيات - فرص الحلول ومدى نجاحها " ، اتحاد المصارف العربية ، أكتوبر 2008 ، ص 53.

142. Organization for Economic Co-operation and Development: "Financial Crises"; Op, cit.

Julien Baddour, Alain Nurbel: "Eléments De Macroéconomie Keynésienne", éditions publibook, paris 2009, P 12.

مباشر لرفع الديون عن البنوك لفترات تصل إلى خمسة أعوام في تكملة لجهود البنك المركزي الأوروبي لاستئناف عمليات التسليف بين البنوك.¹⁴³ ولقد وضعت الدول مخطط للإنقاذ طموح جدا، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): التدابير المعتمدة وخطط الإنقاذ الوطنية لاحتواء الأزمة المالية في الدول الأوروبية

الدولة	مبلغ الخطة	التدابير المعتمدة
بريطانيا	640 مليار أورو	<p>◀ صندوق إعادة رسملة البنوك إلى غاية 47 مليار أورو، ويمكن للدولة أن تملك إلى غاية 60% من رأسمال البنك الذي رفعت رأسماله؛</p> <p>◀ ضمان القروض ما بين البنوك ب 321 مليار أورو؛</p> <p>◀ سيولة بمبلغ 256 مليار أورو.</p>
ألمانيا	470 مليار أورو	<p>◀ صندوق إعادة رسملة البنوك إلى غاية 80 مليار أورو؛</p> <p>◀ ضمان القروض ما بين البنوك بمبلغ 400 مليار أورو.</p>
فرنسا	360 مليار أورو	<p>◀ صندوق إعادة رسملة البنوك إلى غاية 40 مليار دولار؛</p> <p>◀ ضمان القروض ما بين البنوك إلى غاية 320 مليار أورو، يطبق هذا الضمان على القروض المتعاقد عليها قبل 1 ديسمبر 2009 لمدة تصل إلى خمسة أعوام.</p>

143. مازن حمود، مرجع سابق، ص ص (54 - 56).

<p>← صندوق إعادة رسملة البنوك إلى غاية 20 مليار أورو ،ويستخدم المبلغ أيضا لضخ السيولة؛</p> <p>← ضمان القروض ما بين البنوك ب200 مليار أورو.</p>	200 مليار أورو	هولندا
<p>← ضمان القروض ما بين البنوك ب100 مليار أورو.مع عدم وجود لرسملة بنكية.</p>	100 مليار أورو	إسبانيا
<p>← تلتزم الحكومة بإنفاق ما هو ضروري لمساعدة بنوكها وضمن استقرار النظام المالي</p>	100 مليار أورو	إيطاليا
<p>← ضمان القروض ما بين البنوك ،ويستخدم المبلغ لضخ السيولة. وفي الحقيقة إن هذا الدعم المقدم من هذه الدول للبنوك ينطوي على شروط أهمها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - بعض المسيرين سوف يستبدلون؛ - وضع سقف لمكافآتهم الشخصية؛ - إلغاء المكافآت السنوية أو آخر الخدمة. 	20 مليار أورو	البرتغال
	1900 مليار أورو	المجموع

المصدر :عبد المجيد قدي : " الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية "،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العدد 46 ربيع 2009 ، ص16.

وإذا أخذنا هذا المبلغ مضافا إلى مبلغ خطة الإنقاذ الأمريكية ،أي 700 مليار دولار (ما يعادل 501 مليار أورو)، نجد أن المبلغ الإجمالي يساوي 2.4 تريليون دولار ،دون الأخذ بعين الاعتبار الخطط الروسية وغيرها.

3. الدور الروسي:

أقر مجلس البرلمان الروسي خطة اقترحها الرئيس لإنقاذ القطاع المصرفي في البلاد بقيمة 63 مليار أورو (84 مليار دولار)، وسيتم توفير مبالغ الخطة من الاحتياطي النقدي الروسي وبتمويل من بنك التنمية، حيث ستحصل البنوك المتعثرة على القروض من هذه المبالغ،¹⁴⁴ كما أكد رئيس الوزراء (فلاديمير بوتين) عزم حكومته البدء في شراء سندات الشركات الروسية بقيمة تصل إلى خمسة مليارات أورو (6.65 مليارات دولار)، كما قرر البنك المركزي الروسي تخفيض الاحتياطي الإلزامي

144. محمد عبد الوهاب العزاوي ،عبد السلام محمد خميس،مرجع سبق ذكره، ص83.

للبنوك في خطوة مؤقتة إلى 0.5% بغية زيادة السيولة في القطاع المصرفي، وإرساء الاستقرار في السوق المالية الداخلية وتعزيز السيولة في القطاع المصرفي الروسي.¹⁴⁵

4. **الدور الصيني:** اعتمدت خطة إنقاذ تشتمل على نصف تريليون دولار لدعم المؤسسات المالية، وتوجه إلى تقليص استثماراتها في الخارج والتوسع في الإنفاق المحلي لإنعاش السوق الداخلي، وقد خفّضت بالفعل سعر الفائدة خمس مرات متتالية منذ شهر سبتمبر 2008 في محاولة لدفع عجلة الاستثمار وتنشيط السوق المحلي.¹⁴⁶

5. إجراءات دول الخليج:

اتخذت دول الخليج عدة إجراءات لمواجهة الأزمة المالية وتخفيف حدة التوترات في الأسواق، فقد قرر بنك الإمارات المركزي أن يتيح للبنوك قروضا قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة خمسين مليار درهم (13.61 مليار دولار)، وخصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية استثنائية بهدف تخفيف التوترات في القطاع المصرفي، ومنحت التسهيلات للبنوك لإعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14 يوما أو أكثر على أن يساوي أجل إعادة الشراء أو يقل عن الفترة المتبقية من الشهادات المقدمة كضمان أو أن يكون الحد الأقصى للأجل ثلاثة أشهر، كما ألغى البنك المركزي قاعدة الأيام الستة للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للبنوك في الأجل القصير.

- وفي خطوة إجرائية أخرى أعلن بنك الإمارات دبي الوطني التقليل من القروض الكبيرة وخطط السداد طويلة الأجل تشجيعا منه للإقراض الذي يتسم بالإحساس بالمسؤولية، وقال البنك إن القروض ذات المبالغ الضخمة وفترات السداد الطويلة التي يمكن أن تؤدي إلى فرض ضغوط على المقترض سيتم تقليلها إلى أدنى حد ممكن، كما استحدث البنك خطة تسمح للعملاء بإمكانية إعادة القروض دون أن يتحملوا أي رسوم خلال أسبوع.

145. فريد كورنيل: "الأزمة المالية العالمية، التنبؤ بالأزمة، فرص الاستثمار المتاحة في ظلها، والحلول الممكنة لمواجهةها"، ملتقى: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس سطيف يومي (20-21 أكتوبر 2009)، ص 22.

146. German Development Institute: "China's Policies For Overcoming The Crisis: Old Reflexes Or Strategy for a New Reform Miracle?" ; Briefing paper; July 2009, P 02.

- وفي الكويت عرض البنك المركزي أموالاً ليلية الواحدة وللأسبوع وللشهر للبنوك لإظهار استعداداته لضمان توفير سيولة كافية بعد هبوط البورصة، وهدف الحكومة الكويتية من خلال هذا الإجراء تخفيض أسعار الفائدة بين البنوك، مؤكدة استعدادها لضخ مزيد من الأموال إذا تطلب الأمر ذلك رغم المخاوف من ارتفاع التضخم.

- وفي قطر اشترت هيئة الاستثمار ما بين 10% و20% من رأسمال البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق، وتهدف الخطوة القطرية بشراء الأسهم إلى ضخ سيولة لتعزيز قدرة البنوك القطرية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة بشكل أوسع وتأكيد الثقة الكبيرة في أوضاعها المالية، واتخذ القرار في اجتماع حضره رئيس وزراء قطر وممثلو البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية، ونائب محافظ البنك المركزي.

- وفي المملكة العربية السعودية، أعلن البنك المركزي أنه سيوفر أي سيولة تحتاجها البنوك، حيث تشير تقارير رسمية أن بنوك المملكة تملك أوراقاً مالية حكومية قيمتها نحو مائتي مليار ريال (53.1 مليار دولار)، ولديها خيار اقتراض 75% من قيمة هذه الأوراق أي نحو 150 مليار ريال .

الفرع الثاني : الإجراءات المتبعة على مستوى المجموعات الاقتصادية

وللتصدي لمخلفات الأزمة المالية عقدت العديد من الاجتماعات ابتداء من بداية شهر أكتوبر 2008 كما

يلي:

- قرارات مجموعة G4 في (2008/10/04): التزمت هذه المجموعة بدعم مؤسسات بلدانها المتعثرة، كما قرر زعمائها (فرنسا ألمانيا بريطانيا وإيطاليا) معاقبة المسؤولين الذين أفلست مؤسساتهم، كما أكد الرئيس الفرنسي أنه على المفوضية الأوروبية أن تظهر الليونة في تطبيق القواعد على صعيد المساعدة الرسمية للمؤسسات، كما في مبادئ السوق الموحدة . وشدد على تطبيق معاهدة الاستقرار والنمو الأوروبية يجب أن يعكس الظروف الاستثنائية القائمة، وتعهدت المجموعة بضمان متانة واستقرار النظام المصرفي المالي الأوروبي، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، كما

رحب زعماء المجموعة بالجهود التي يقوم بها البنك المركزي الأوروبي كضخ السيولة في البنوك الأوروبية، و كذا بقرار بنك الاستثمار الأوروبي تخصيص 30 مليار أورو لمساعدة الشركات الأوروبية الصغيرة و المتوسطة و طالبوه بتطبيق الدفع بسرعة، كما دعوا أيضا إلى تطوير منسق للقوانين الأوروبية حول أمن الودائع و إلى إنشاء فوري لهيئة من المشرفين على المؤسسات المالية عبر الحدود و التفكير في تشكيل خلية أزمة تضم المشرفين و البنوك المركزية ووزارات المالية.¹⁴⁷ كما قدمت الدول الأوروبية ضمانات لأموال المودعين ،و ذلك في اجتماع لعدد من وزراء مال الاتحاد الأوروبي في (2008/10/07) ، و خلصوا إلى أن التشريعات الأوروبية تجبر دول الاتحاد على ضمان حقوق المودعين بسقف 20 ألف أورو للفرد كحد أقصى في حالات الإفلاس للبنوك، ونظرا لضخامة الأزمة ذهبت إلى أبعد من ذلك :

- فرنسا قدمت ضمانات بحدود 70 ألف أورو ؛
- إيطاليا رفعت السقف إلى 103 ألف أورو ؛
- أيرلندا تضمن ودائع الأفراد في أكبر ستة بنوك لديها ،و تضمن أيضا ديون هذه البنوك من دون حدود لمدة سنتين؛
- وكذلك نفس الأمر قامت به الدانمرك للأفراد فقط، و لمدة سنتين؛
- ألمانيا رفعت الضمان من 20 ألف أورو إلى مالا نهائية ؛
- بريطانيا رفعت الضمان للأفراد من 35 ألف جنيه إلى 50 ألف؛
- السويد ضاعفته ليصل إلى 51 ألف؛
- النمسا مستعدة لمضاعفته إلى الضعف، و كان 20 ألف أورو و حتى إلى مالا نهائية إذا لزم الأمر؛
- إسبانيا تضمنها في حدود 20 ألف أورو و، في حالة إفلاس البنوك مستعدة لرفعه؛
- البرتغال تضمن كافة ودائع الأفراد مهما كان حجمها، وفي العادة حتى 25 ألف؛
- هولندا تضمن ودائع الأفراد بنسبة 100% حتى حدود 20 ألفا أورو، وحتى 38 ألف تضمن نسبة 90% من الزيادة؛
- باقي الدول الأوروبية تضمن 20 ألف أورو من ودائع الأفراد.

147. European Commission, Economic and Financial Affairs:” **Focus On The Financial And Economic Crisis: Facts And Policies**; [on line]; 11 August 2009; Available at: >http://ec.europa.eu/economy_finance/focuson/focuson13254_en.htm<; visited:(14/04/2012) , P: Html.

• اجتماعات الدول السبع الصناعية G7* (في 2008/10/10):

وضعت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى خطة تحرك لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وتعهد أعضاؤها بمنع إفلاس البنوك الكبرى، واتفقت القمة على مواصلة العمل من أجل استقرار الأسواق المالية وإعادة تدفق القروض لدعم النمو الاقتصادي العالمي، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة ورأس المال، وأعربت المجموعة عن استعدادها للقيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبب الأزمة المالية .

و لإعادة الثقة بين البنوك أرادت المجموعة أن تمكن المصارف من رفع رؤوس أموالها إلى مبالغ كافية لدى القطاع العام و كذلك لدى القطاع الخاص ، و من أجل إعادة ثقة المودعين بالمصارف التي تأوي حساباتهم ، طالبت المجموعة تحركات ملموسة من خلال تامين ودائعهم عن طريق ضمانات قوية ومتناسكة من قبل السلطات العامة، كما أعربت عن استعدادها للقيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن العقاري ، الذي تسبب في الأزمة المالية العالمية.¹⁴⁸

• اجتماعات G15 (في 2008/10/12):

اعتمدت المجموعة على خطة عبارة عن مزيج من اقتراحات بريطانية و أخرى أوروبية في منطقة الأورو، فالبند التي أقرتها الخطة الأوروبية تطال بشكل مباشر النظام المصرفي بكل ما فيه من خدمات والتزامات ، و بهدف تبسيط عمليات الملاءة و السيولة في البنوك ، يحق لأي دولة من دول المجموعة وبشكل مؤقت و لنهاية 2009 أن تقوم بإعادة رسملة المؤسسات المصرفية المتعثرة ، و تمتلك الحكومة بالتالي غالبية رؤوس الأموال في البنك الذي يخضع لإعادة رسملة، و بذلك تكون قد توفرت ضمانات المدخرين و المؤسسات و المقترضين و حماة مصالح دافعي الضرائب، كما تؤدي إلى دعم استقرار الأسواق المالية ؛

- تسعى الخطة لضمان ديون البنوك لمدة خمس سنوات ، و البنوك تقترض من البنك المركزي، و من بعضها البعض؛

(*)- الدول السبع الصناعية هي: (اليابان - إنجلترا - ألمانيا - إيطاليا - كندا - فرنسا - أمريكا)

148. سامر مظهر قنطججي ، مرجع سبق ذكره ، ص 86.

- تعهدت الدول في مجموعة الأورو ضمان القروض بين البنوك حتى نهاية العام 2009 أيضا ، مقابل أن تدفع البنوك ثمن هذا الإجراء بحسب أسعار السوق ، أي بحسب معدلات الفائدة المطبقة ، و بحسب درجة الخطورة لهذه القروض ؛

- كذلك الدول الأوروبية في منطقة الأورو مستعدة لتقديم أصول مالية من نوعية جيدة مقابل أن تستثمر البنوك في سندات خزانة حكومية ، و الاستثمار في سندات الدولة يعني مساهمة المستثمر في تمويل دين هذه الدولة ؛

و طالبت دول مجموع الأورو البنوك بفك أسر سوق الاعتمادات ، و بالأخص لشراء العقارات كي لا يتأثر هذا القطاع الذي يلعب دورا رياديا في الاقتصاديات الأوروبية.

▪ **اجتماعات مجموعة العشرين G20 (*الدول الصناعية الكبرى الدول الناشئة**
(2008/11/15):¹⁴⁹

عُقدت في واشنطن القمة الاقتصادية العالمية لمجموعة دول العشرين لوضع خارطة طريق لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، وُعقدت القمة في ظل تطلعات العالم بأن تلعب الصين وروسيا والقوى الناشئة الأخرى دوراً كبيراً لمواجهة الأزمة الاقتصادية، وأن تكون بمثابة المحرك لإنعاش الاقتصاد العالمي، و حول الدور الذي يمكن أن تلعبه مجموعة العشرين في ظل التحديات الاقتصادية في الأجل القصير والأجل الطويل أصدرت مؤسسة **Brookings Institution** تقريراً اقتصادياً حددت فيه قضايا هامة يمكن لقمة العشرين من خلالها تعزيز النظام المالي العالمي وإدارته، ومن هذا التقرير نقلت الضوء حول هذه القضايا ونتائج القمة الاقتصادية .

(*)- مجموعة العشرين (G-20) هي مجموعة من وزراء المالية ورؤساء المصرف المركزي من 20 دولة اقتصادية 19 من أكبر دول العالم اقتصاديا، إضافة إلى الإتحاد الأوروبي ، ومجموعة العشرين تضم 85% من إجمالي الناتج القومي العالمي و 80% من التجارة العالمية، وثلثي سكان العالم. مجموعة العشرين هي بمثابة منتدى للتعاون والتشاور بشأن المسائل المتعلقة بالنظام المالي الدولي، فهي تدرس وتراجع وتشجع على المناقشة بين الصناعة أصلاً، وبلدان الأسواق الناشئة وفي القضايا السياسية العامة المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي، وتسعى لمعالجة القضايا التي تتعدى مسؤولية أي منظمة أخرى. والدول هي الأرجنتين، البرازيل، كندا الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، اندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، السعودية، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول الإتحاد الأوروبي.

149. محمد الأمين وليد طالب : " انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي " ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، العدد السادس ، 2010 ، ص 246.

وعن الأهداف المرجوة من القمة الاقتصادية:150

وفي هذا الإطار أشار تقرير لمؤسسة **Brookings Institution** (*) حول الأهداف التي يمكن لمجموعة العشرين أن تحققها خلال سلسلة الاجتماعات التي نظمتها ، ومن بينها القمة الاقتصادية لدول العشرين في أبريل من 2009 إلى سبع قضايا رئيسة يمكن التركيز عليها، هي:

- 1) التنظيم المالي العالمي والإشراف عليه؛
- 2) تحقيق الاستقرار في الاقتصاديات الناشئة؛
- 3) إصلاح نظام المعونات ودعم صندوق النقد الدولي وتوسيع حجمه وتطوير دوره ؛
- 4) تعظيم الدور الذي تلعبه منظمة التجارة العالمية ؛
- 5) تعزيز دور مجموعة العشرين على الصعيد العالمي؛
- 6) تعزيز دور صندوق النقد الدولي وزيادة حجم الصندوق لإدارة النظام النقدي العالمي؛
- 7) التنسيق بين الولايات المتحدة والدول الأسيوية.

فالقمة الاقتصادية عُقدت في ظل عدم توقع كثيرٍ من المحللين الإقتصاديين الأمريكيين تحقيق نتائج ملموسة من القمة الاقتصادية، ولكنها في الوقت ذاته اقترحت بعض الأهداف التي رأت أنها مهمة للخروج من الأزمة المالية ،ومن بين الأهداف التي أكدت قمة مجموعة 20 على تحقيقها، مايلي:

- تعزيز رؤوس أموال البنوك، والاستمرار في السياسات المالية والنقدية التوسعية؛
- ضرورة إنشاء هيئة مفاصة دولية لإنقاذ المؤسسات المالية الكبرى في العالم؛.
- المساعدة في الحد من تدهور الأوضاع الاقتصادية عبر التعهد بالحفاظ على التجارة الحرة من خلال إحياء محادثات مؤتمر الدوحة.151

الفرع الثالث: دور المؤسسات النقدية و المالية الدولية في مواجهة الأزمة

المالية

150. Gabriel Banon : "Le G20 Cherche Solution Désespérément";, Revue: Maroc Hebdo International, N°815, Novembre ,2008, p 41.

(*) - (**Brookings Institution**): هو معهد أمريكي للأبحاث مقرها في واشنطن، و هي واحدة من أقدم مؤسسات الفكر والرأي والمتخصصة في البحوث والتدريب في مجال العلوم الاجتماعية، وخاصة في الاقتصاد، السياسة الحضرية والحكم ،والشؤون الخارجية، والاقتصاد العالمي والتنمية.

151. أسامة عبد الله: " قمة مجموعة العشرين بلا نتائج "، تقرير واشنطن، العدد 185، 22 نوفمبر 2008.

هذا العنصر خصصناه للإطلاع على أهم جهود صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لمواجهة تداعيات أزمة الرهن العقاري، من خلال النقاط التالية:

أ- دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة: 152

يمكن إبراز جهود صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية من خلال النقاط التالية :

▪ زيادة موارد الصندوق:

وافق زعماء مجموعة العشرين على توفير سيولة إضافية قدرها 250 مليار دولار يستخدم في إقراض الدول الأعضاء، على أن يدخل ضمن موارد "الاتفاقات الجديدة للاقتراض" في صيغة أكثر مرونة بعد زيادتها ليصل مجموعها الكلي 500 مليار دولار، كما دعت هذه الدول إلى زيادة طاقة الصندوق الإقراضية بمقدار الضعف لبلدانه الأعضاء ذات الدخل المنخفض، ودعم السيولة العالمية بإصدار أصل احتياطي بقيمة 250 مليار وحدة حقوق سحب خاصة؛¹⁵³

▪ إصلاح السياسة الإقراضية للصندوق:

يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز طاقته الإقراضية في إطار إجراءاته المتخذة لدعم البلدان الأعضاء خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، و قد أقر بالفعل عملية إصلاح شاملة لكيفية الإقراض من موارده تقوم على زيادة حجم القروض و تطويع شروطها حسب قوة كل بلد عضو.

أما فيما يتعلق بعناصر الإصلاح الشامل لإطار الإقراض تمثلت فيما يلي:¹⁵⁴

- تحديث الشرطية المرتبطة بالإقراض للدول الأعضاء؛
- بعث خط الائتمان المرن و هو موجه للبلدان التي تتمتع بمستوى بالغ القوة من السياسات الاقتصادية و الأداء السابق في مجال تنفيذ السياسات؛

152 . أنظر إلى : يوسف خليفة يوسف: "الأزمة المالية والاقتصاديات الحلقية" ، المستقبل العربي، العدد358 ، بيروت2008 .

153. بيان صحفي رقم 09/111: "مدير عام صندوق النقد الدولي يرحب بجهود مجموعة العشرين لدعم النمو العالمي و تعزيز دور الصندوق"، [على الخط] ، 2009/4/2، متاح على الموقع الإلكتروني: < www. IMF.Org >، تاريخ التحميل: (2011/07/20)، ص html .

154. نشرة صندوق النقد الدولي: "الأزمة المالية العالمية - الصندوق يجري إصلاحا شاملا لنظام الإقراض الحالي من أجل مساعدة بلدانه الأعضاء على تجاوز الأزمة" ، [على الخط] ، (2009/09/07) متاح على الموقع الإلكتروني : < www. IMF.Org >، تاريخ التحميل: (2011/06/22)، ص html .

- دعم اتفاقات الاستعداد الائتماني، بحيث تتيح قدرا من المرونة أيضا في إقراض البلدان التي قد لا تكون مؤهلة للاستفادة من خط الموارد المرن، و تحتاج إلى تأمين و وضعها على غرار البلدان الأخرى؛
 - مضاعفة حدود الاستفادة من الإقراض، و تبلغ الحدود القصوى الجديدة للاستفادة من القروض التي تقدم بشروط غير ميسرة 200 % من حصة العضوية على أساس سنوي، و 600 % منها على أساس تراكمي، و بالتالي تؤدي إلى طمأنة البلدان إلى كفاية موارد الصندوق المتاحة لتلبية احتياجاتها؛
 - تبسيط هياكل التكلفة و أجال الاستحقاق؛
 - تبسيط مجموعة الأدوات المستخدمة في الإقراض؛
 - إصلاح التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل
- ولمواجهة هذه التطورات عمل صندوق النقد الدولي على مساعدة البلدان المتضررة من الأزمة، وقد منح بالفعل قروضا مقدارها 50 مليار دولار أمريكي، و تشير توقعاته ظهور احتياجات أكبر من ذلك بكثير، و إضافة إلى ذلك يقدم الصندوق المشورة بشأن السياسات، و يجرى دائما تقييمات للتدابير المتخذة من أجل مكافحة الأزمة.¹⁵⁵
- إجراءات صندوق النقد الدولي لتلبية احتياجات البلدان منخفضة الدخل في مواجهة الأزمة المالية:

نظرا لما خلفته الأزمة المالية العالمية من آثار وخيمة على الدول المنخفضة الدخل إلى جانب الارتفاع الحاد في أسعار الوقود و الغذاء خلال 2008، ولدت زيادة كبيرة في الاحتياجات التمويلية يتعين على المجتمع الدولي أن يلبيها ويتعاون الصندوق مع هذه البلدان، حيث ركز الصندوق على زيادة كبيرة في قروضه الميسرة للبلدان المنخفضة الدخل، ففي إفريقيا جنوب الصحراء وصل مجموع القروض الجديدة التي التزم بها الصندوق من جانفي و حتى منتصف جوان 2009 إلى 2.7

155. بيان صحفي رقم 09/283 : " محافظو صندوق النقد الدولي يوافقون رسميا على تخصيص حقوق سحب خاصة بقيمة 250 مليار دولار"، [على الخط]، (13/ 08/ 2009)، متاح على الموقع الإلكتروني : < IMF.org > .
> تاريخ التحميل (2012/08/25)، ص html .

- مليار دولار مقارنة بمبلغ 1.1 مليار دولار عام 2008 إجمالاً، و استناداً إلى هذه الجهود أعلن صندوق النقد الدولي عدداً من المبادرات نذكر: ¹⁵⁶
- موافقته على زيادة موارده المتاحة للإقراض بشروط ميسرة إلى البلدان منخفضة الدخل لتلبية الطلب المتوقع على هذه الموارد، و الذي يبلغ حوالي 17 مليار دولار حتى نهاية 2014 ؛
 - تحصل البلدان المنخفضة الدخل بصفة استثنائية على إعفاء من جميع مدفوعات الفائدة المستحقة للصندوق حتى نهاية 2011 على أدوات الإقراض الميسر من الصندوق؛
 - يتضمن الدعم المالي من الصندوق في المستقبل على زيادة دائمة في عنصر التيسير، مع إنشاء آلية لتحديث أسعار الفائدة بعد عام 2011؛
 - و وافقت البلدان الأعضاء أيضاً على تخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة بما يعادل 250 مليار دولار أمريكي توزع على جميع البلدان الأعضاء حسب حصص عضويتها في الصندوق، و مؤداها تخصيص ما يزيد على 18 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة للبلدان منخفضة الدخل بهدف زيادة احتياطياتها من النقد الأجنبي، و تخفيف ضغوطها التمويلية ؛
 - أنشأ الصندوق هيكلًا جديدًا لتسهيلات التمويل الميسر، حيث أصبح أكثر مرونة و ملائمة للتنوع المتزايد الذي تتسم به البلدان المنخفضة الدخل، و هذه الأدوات الجديدة هي : التسهيل الائتماني الممدد الذي يوفر الدعم المرن في الأجل المتوسط، و تسهيل الاستعداد الائتماني الذي يوجه للاحتياجات قصيرة الأجل، والاحتياجات الوقائية، و التسهيل الائتماني السريع الذي يقدم الدعم الطارئ على أساس من الشريطة المحدودة ؛
 - يصاحب الهيكل الجديد إصلاحات في حدود الاقتراض المحددة للبلدان منخفضة الدخل بما يساعدها على مواجهة الاحتياجات التمويلية التي تفرضها الأزمة؛
 - تم ترشيد الشريطة في برامج الصندوق بهدف التركيز على الأهداف الأساسية، و تنطبق هذه المرونة على الإصلاحات الهيكلية بوجه خاص، و من ثم لن تحتاج البلدان إلى السعي للحصول على إعفاء من التقيد بالشروط إذا لم تتمكن من استكمال تلك الإصلاحات في تاريخ محدد؛

156. نشرة صندوق النقد الدولي : " تحركات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة العالمية : تلبية احتياجات البلدان منخفضة الدخل "، [على الخط]، (2010/10/17)، متاح على الموقع الإلكتروني: < www. IMF.org >، تاريخ التحميل (2009/08/20)، ص html .

- هذا والجديد لأدوات إقراض البلدان منخفضة الدخل يؤكد بقوة في كل هذه الأدوات على جهود النمو و الحد من الفقر ؛

- اقترنت زيادة المساعدات المالية من الصندوق ببرامج تتضمن مستويات أعلى من الإنفاق لصالح الفقراء في غالبية البلدان منخفضة الدخل؛

و باعتماد هذه التدابير، أجرى تحولا في طبيعة علاقته مع البلدان منخفضة الدخل ،و استجاب على الفور إلى توافق الآراء الدولي حول كيفية التحرك لمواجهة الأزمة المالية العالمية.

ب- دور مجموعة البنك الدولي:

خصصت مجموعة البنك الدولي مبلغ 58.8 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2009 لمساعدة البلدان المواجهة للأزمة المالية ، و مسجلة زيادة نسبتها 54 % عن السنة المالية السابقة . في السنة المالية 2009 (أول جويلية 2008 - 30 جوان 2009) استثمرت مجموعة البنك في (767) مشروعا لتعزيز النمو الاقتصادي، ومكافحة الفقر، ومساعدة مؤسسات الأعمال الخاصة، بما في ذلك (20.7 مليار دولار أمريكي) من التمويل لمشروعات البنية التحتية ، وتم تقديم هذه المساندة في هيئة قروض ومنح واستثمارات رأسمالية و ضمانات لمساعدة البلدان وشركات القطاع الخاص على معالجة آثار الأزمة المالية العالمية.¹⁵⁷ ولمساعدة البلدان النامية على التغلب على آثار الأزمة، اقترح البنك الدولي إنشاء صندوق للطوارئ وهي دعوة للعمل لكل دولة متقدمة لتتعهد بتقديم ما يعادل 0.7 % من برنامجها للتحفيز الاقتصادي كمعونة إضافية سواء من خلال مؤسساتها الثنائية للمعونة¹⁵⁸، أو وكالات الأمم المتحدة، وتلقت مجموعة البنك الدولي استجابة، إذ بلغت مساعدة المانحين لمبادرات مجموعة البنك لمواجهة الأزمة إجمالا 6.8 مليار دولار أمريكي ، بالإضافة إلى التعهدات السابقة للمجموعة؛

157. البنك الدولي: " مساندة مجموعة البنك الدولي للبلدان التي أصابها الأزمة تبلغ مستوى قياسيا مرتفعا"، [على الخط]، بيان صحفي رقم: 2010/002/EXC، (2011/05/15)، على الموقع الإلكتروني: <http://web.worldbank.org>، تاريخ التحميل: (2009/08/15)، ص html .

158. الإتحاد : " التدابير التي يقوم بها البنك الدولي لمواجهة الأزمة المالية العالمية"،[على الخط] ، جريدة يومية سياسية، (2009/05/17) ، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.alitthad.com> ، تاريخ التحميل: (2009/08/10) ، ص html .

- وزادت الارتباطات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير - الذي يقدم التمويل وأدوات إدارة المخاطر وخدمات مالية أخرى إلى البلدان المعنية - زيادة حادة في السنة المالية 2009 إلى 32.9 مليار دولار أمريكي من أجل 126 عملية من 13.5 مليار دولار في السنة السابقة؛
 - وكانت قروض سياسات التنمية السريعة التي تقدم مساندة حيوية للميزانية عند حدوث عجز متزايد في التمويل تشكل نحو 47 % من إجمالي الارتباطات في السنة المالية 2009، وساعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير البلدان من خلال جهود بناء القدرات والمشورة في مجال السياسات والمساعدة الفنية، ومعالجة جوانب النقص الأساسية المتصلة بالسياسات والمؤسسات، وتوجيه إجراءات التصدي لآثار الأزمة العالمية؛
 - وبلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية التي تقدم قروضا معفية من الفائدة ومنحا إلى أفقر بلدان العالم التسعة والسبعين مستوى قياسيا 14 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2009، ومن أجل الإسراع إلى مساندة البلدان التي تضررت بالأزمة، تم تقديم 990 مليون دولار أمريكي من هذه القروض الجديدة من خلال صندوق المسار السريع للمؤسسة الدولية للتنمية؛
 - وقد لعبت مؤسسة التمويل الدولية - بوصفها أكبر مانح للتمويل المتعدد الأطراف للقطاع الخاص في البلدان النامية- دورا هاما مع اشتداد الأزمة، وطرحت مؤسسة التمويل الدولية طائفة متنوعة من المبادرات للتصدي للأزمة من بينها ما يلي:¹⁵⁹
 - صندوق رسملة مؤسسة التمويل الدولية بقيمة 3 مليارات دولار لتدعيم البنوك الهامة بشكل منتظم من خلال تعبئة ما يصل إلى 75 مليار دولار أمريكي؛
 - برنامج لتمويل التجارة العالمية بقيمة 5 مليارات دولار للمساعدة على إيقاف الهبوط في التدفقات التجارية من أجل مساندة ما يصل إلى 50 مليار دولار من المعاملات التجارية؛
- وفضلا عن ذلك، فإن مؤسسة التمويل الدولية استحدثت برنامج تعزيز التمويل الأصغر بقيمة 500 مليون دولار لتوفير الائتمان للمشروعات الصغرى، والتوسع في الخدمات الاستشارية الرامية إلى مساعدة العملاء على إدارة المخاطر ومعالجة مشاكل القروض المتعثرة، وخلال الأزمة، حافظت

159. بحوصي مجذوب ، تقروت محمد : " جهود الدول والمؤسسات النقدية والمالية الدولية لمواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة "، الملتقى الدولي الثاني حول: "متطلبات التنمية في أعقاب إفراوات الأزمة المالية العالمية " ، جامعة بشار يومي (28-29/04/2010) ، ص 19.

مؤسسة التمويل الدولية على تركيزها الاستراتيجي على أفقر البلدان والمناطق، ففي السنة المالية 2009، انخفض التمويل المقدم من مؤسسة التمويل الدولية لتنمية القطاع الخاص إلى 15 مليار دولار أمريكي من مستوى قياسي مرتفع 16.2 مليار دولار في السنة المالية 2008، وتضمنت تمويلات السنة المالية 2009 تعبئة 4.5 مليار دولار أمريكي من خلال قروض مشتركة وتمويل مهيكّل، وارتفع عدد مشروعات مؤسسة التمويل الدولية بنسبة 18 % أي إلى 440 مشروعاً كان نصفها في البلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية؛

○ وعلى الرغم من البيئة الخارجية الشديدة الصعوبة، فإن ذراع مجموعة البنك الدولي للتأمين من المخاطر السياسية وهي الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أصدرت ضمانات بإجمالي 1.4 مليار دولار.¹⁶⁰

☞ في الأخير تجدر الإشارة إلى أن إن ما ذكر من أزمات ليس حصرياً ، بل اكتفينا بذكر أبرز الأزمات التي مر بها العالم خلال الفترة (1929-2008)، وهناك أزمات متعددة قد يصل عددها إلى (200) أزمة خلال الفترة المذكورة ، كما أننا لم نتعرض لجميع جوانب تلك الأزمات ، بل اكتفينا بذكر أهم الأفكار الأساسية المتعلقة بها بهدف التذكير بأزمات النظام الرأسمالي، ذلك أن مسيرة هذا النظام حافلة بالأزمات اليومية و الأسبوعية والشهرية السنوية سواء الفردية منها أي تلك التي على مستوى البلد الواحد، أو البورصة الواحدة، أو التي على المستوى الإقليمي والعالمي .

160. نفس المرجع ، ص 20.

خلاصة الفصل الأول :

نستخلص من الفصل الأول أن الاقتصاد على المستوى العالم عانى من مجموعة من الأزمات المالية الدولية منذ أزمة الكساد العظيم سنة 1929 إلى أزمة جنوب شرق آسيا 1997، و ترجع أهم أسباب هذه السلسلة من الأزمات إلى الاضطرابات في أسعار الصرف و تدفقات رؤوس الأموال، و تشوهات النظام المصرفي. رغم الآثار السلبية التي خلفتها هذه الأزمات، إلا أنها لفتت أنظار الدول و الحكومات لإجراء إصلاحات عميقة للهيكل المالي و البنكي، تقاديا لحدوثها مستقبلا ومحاولة منع انتشارها إلى الدول الأخرى.

فالأزمة المالية العالمية تعتبر من المخاطر التي تهدد اقتصاديات كل دولة سواء كانت متقدمة أو نامية، ولكن يمكن الاستفادة من هذه الأزمة في بعض الدول النامية من أجل تحسين اقتصادها، وإن الأزمة المالية العالمية موجودة من قديم الأزل، وأنه يمكن التنبؤ بها قبل وقوعها بفترة، وذلك من أجل إيجاد حلول لها أو تجنب هذه الأزمة، بحيث تصبح الخسائر ضئيلة جدا، ولا تؤثر في اقتصاد الدولة أثناء حدوثها.

لقد شهد العالم في الفترة الأخيرة أزمة مميزة أدخلته في فترة طويلة من الاضطرابات، عرفت بأزمة الرهن العقاري، فهي أزمة نتائجها مؤثرة وعميقة على كل المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل الدول، وفي العالم بأسره، وهذا ما سنتعرف عليه لاحقا.

الفصل الثاني:

التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد للفصل الثاني:

أضحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول هدفاً استراتيجياً وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة، وما نتج عنها من بروز تكتلات ومصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيراً بالكيانات الصغيرة والهامشية، وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية. فمذ انتهاء الحرب العالمية الثانية اجتاز العالم مرحلة من التحولات والتغيرات المتسارعة، والتي مست جوهر العلاقات والتوازنات، وبدأت تمهد لنظام عالمي بدأت ملامحه في البروز والتشكل بالاتجاه المتنامي لظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية العملاقة، كالتكتل الأوروبي، تكتل النافتا بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وتكتل الآسيان في جنوب شرقي آسيا، ولم تقتصر هذه التكتلات على المستوى الإقليمي، بل تجاوزت في إطارها البعد الجغرافي الإقليمي لتدشن ظاهرة التكتلات عبر القارات، كما تجلى ذلك واضحاً في تكتل الأبيك، إلا أن هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية لم تكن حصراً على العالم الغربي، بل انتشرت حتى في العالم العربي، فقد ظهر فيه تجمعات أصغر حجماً، أهمها تكامل دول مجلس التعاون الخليجي، والذي يسعى إلى إصدار العملة النقدية الموحدة، واتحاد المغرب العربي الذي يواجهه العديد من التحديات.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة بنا إلى أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تصنف ضمن اقتصاديات الدول النامية رغم أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع متوسط دخل الفرد فيها، ولما كان النفط من أهم مصادر دخل دول المجلس، فإنه من البديهي أن يعتمد أداء الاقتصاد الكلي علي ما يتعرض له قطاع النفط من تغيرات، وقد أدركت هذه الدول الخطورة التي تكمن في الاعتماد علي سلعة إستراتيجية واحدة مثل النفط، لذلك فقد اتجهت إلي محاولة تنويع مصادر الدخل، وبالتالي تنويع الصادرات من أجل التخفيف من تأثير العوامل الخارجية وتقلبات السوق العالمية.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتكامل الإقتصادي، مروراً إلى ذكر المحطات التاريخية المهمة لنشأة تكامل دول مجلس التعاون الخليجي، لنختم بإطلالة على واقع وآفاق تكامل اقتصاديات هذه الدول .

المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

يتناول هذا المبحث المفاهيم العامة للتكامل الاقتصادي وأبرز أشكاله المتعارف عليها في مجال التجارة الدولية، كما يتناول أيضاً دور التكامل الاقتصادي في ظل المتغيرات العالمية، وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب الآتية.

المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

برز مصطلح التكامل الاقتصادي في العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، والسياسية، والأمنية. وقد شهدت قارة أوروبا ولادة أول وأكبر تجمع إقليمي في العالم، وهو الاتحاد الأوروبي، كما شهدت العقود الثلاثة الأخيرة ظهور عدد من التجمعات الإقليمية في آسيا، والأمريكتين، وأفريقيا. وقد كانت الدول العربية سباقة في الرغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي منذ قيام جامعة الدول العربية في عام 1945، وعلى الرغم من ذلك فقد تعطل مشروع التكامل العربي لأكثر من ستة عقود نتيجة للخلافات السياسية بين الدول العربية من جهة، ونتيجة لانشغال الدول العربية بالحروب مع إسرائيل، من جهة أخرى، وفي مايلي سنستعرض مفهوم التكامل الاقتصادي، أشكاله وأهدافه.

الفرع الأول: مفهوم التكامل

سنحاول في هذا الفرع التعرف على مفهوم التكامل من عدة جهات نظر، وكذا إلى أشكاله، أو بالأحرى المراحل التي يمر بها التكامل ليصل في نهاية المطاف أي إلى الإتحاد النقدي.

أ- المفهوم:¹

1. أنظر إلى:

إكرام عبد الرحيم عوض: "سوق الشرق أوسطية"، مركز الحضارة العربية، 2000، ص30.

عبد العزيز هيكل: "الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية"، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت 1976، ص

12.

إن تعريف التكامل تعريفا علميا يتطلب التفريق بين هذه الكلمة من الوجهة اللغوية، و بين مدلولها من الوجهة الاقتصادية، وهو ما سنتطرق إليه في ما سيأتي:

• **لغة:** إن البحث عن المدلول اللغوي للتكامل نجد أصوله في الفكر الغربي في الكلمة اللاتينية *integritas* التي تعني تجميع الأشياء وربط الأجزاء المفصولة وتجميعها، أما في اللغة العربية فورد التكامل في قاموس " لسان العرب "، بمعنى التمام، وهو مشتق من فعل كمل وكامل شيء، أي تمت أجزاءه؛

- إن مفهوم التكامل الاقتصادي يعتبر في منظور اللغوي إلى تجميع أجزاء الشيء، أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها لتؤدي وظيفة معينة، وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي معناه تكاتف الجهود في المجال الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة.²

• اصطلاحا:

يطرح مصطلح التكامل بشكل عام مشكلة التداخل بين مفاهيم عدة يمكن إعطاءها له، وذلك من حيث تعدد المعاني التي تعطى له، لذا فهو مفهوم يتميز بالديناميكية ويغطي عدة جوانب، وعليه فمفهومه حتى وأن ظهر ذو طبيعة اقتصادية، إلا أنه يبقى مفهوم مركب، فهو ليس مشكلا اقتصاديا محضا على اعتبار انه مرتبط بجوانب أخرى خصوصا السياسية منها،³ لدى يمكن تعريف التكامل بأنه عملية وحالة، إذ أنه:

- بوصفه عملية، فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة؛

- و بوصفه حالة، فإنه يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية؛⁴ انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أنه يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، فاختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكامل.⁵

2. عبد المطلب عبد الحميد: " السوق العربية المشتركة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص17.

3 . Coussy Jean : "Economie Politique Des Intégrations Régionales: Une Approche Historique", Revue Monde en Développement, Tome 29 – 115/116, 2001; p15.

4 . بيلا بلاسا: " نظرية التكامل الاقتصادي"، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص 10.

- قاموس العلوم السياسية والمؤسسات السياسية:

التكامل هو قدرة مجموعة من الوحدات السياسية المختلفة على تأليف كل واحد يشترك في وحدة واحدة من قيم ومعايير التعاون؛

 - موسوعة العلوم السياسية لعبد الوهاب الكيالي وآخرون: (*)

التكامل هو عبارة عن نتيجة تراكمية من أجل تغيير طبيعة العلاقات التي تربط الوحدات السياسية على المستوى الدولي، حيث تقبل بإقامة أجهزة مركزية تسلم لها جزءاً من صلاحياتها، وهي عملية مركبة ومتسلسلة؛⁶

 - إنه: العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدل من ذلك اتخاذ القرارات المشتركة في هذه الشؤون، أو تفويض أمرها فيها لمؤسسة جديدة؛⁷
 - التكامل الاقتصادي هو عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة، ولذا عليها أن تكون مؤسسة على تناسق خطط التنمية؛
 - التكامل هو العملية التي تضمن نحو الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة.⁸
- من خلال كل ما سبق، يمكن أن نقول أن مفهوم التكامل الاقتصادي يدل على الترتيبات التي تتم بين عدد من الدول بتنسيق التبادل التجاري والسياسات المالية والنقدية فيما بينها .

5. سامي عفيفي حاتم، "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، الطبعة الرابعة، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص 30.

(*) - عبد الوهاب الكيالي: مؤرخ ومفكر سياسي عربي فلسطيني ، عاش العديد من الأحداث والقضايا السياسية والنضالية له نشاط فكري وسياسي واسع جدا في كافة الأقطار العربية، حيث قام بتنظيم العديد من الندوات وورشات العمل في المؤسسات الأهلية والشعبية والنقابية.

6. جيمس دورتي ،وروبرت بلستغراف: "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت 1985، ص (271-272).

7. عامر مصباح: " تحليل التكامل الدولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2008، ص 15.

8 . محمد بوعشة: " التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة"، دار الجبل ،بيروت ،1999، ص 167.

إن هنا يتضح لنا أن التكامل الاقتصادي يشمل إجراءات متعددة تغطي كثيراً من الجوانب الاقتصادية للدول المتكاملة ، وفيما يلي نشرح بالتفصيل طبيعة هذه الإجراءات:

• إلغاء القيود على حركة السلع :

إن الدافع الأساسي للتكامل الاقتصادي هو عادة توسيع السوق المحلية نظراً لعدم قدرتها على امتصاص كل المنتجات التي تنتجها المشروعات الإنتاجية في الدولة ، ومن ثم فإن هذه السلع إن لم تجد لها سوقاً خارجية لتصريفها يترتب على ذلك تكديسها وعدم تصريفها ، وينتج عن ذلك خسائر وأضرار جسيمة بالنسبة للاقتصاد القومي ، لذا يصبح من الضروري البحث عن وسيلة لتوسيع نطاق السوق ، وخلق طلب إضافي جديد للسلع التي تنتجها المشروعات الإنتاجية المختلفة في الدول . وفي ظل السياسات التجارية التقليدية التي تنتهجها الدول في الوقت الحاضر ، والتي تنحصر في فرض الرسوم الجمركية بأشكالها المختلفة على الواردات من الدول الأخرى ، وفي إتباع نظام الحصص وتراخيص الاستيراد ، لا يمكن العمل على توسيع نطاق السوق وتنمية الطلب على السلع المختلفة ، لذا يصبح من الضروري إلغاء مثل هذه الحواجز الجمركية بين الدول التي ترغب في إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها ، بحيث تجري المبادلات التجارية بينها في حرية تامة، و تصبح أسواقها المتعددة وكأنها سوقاً تنتقل في داخلها السلع دون تمييز أو تفریق.⁹ وفي العادة لا يتم إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول المتكاملة دفعة واحدة، بل عادة ما تكون هناك فترة انتقالية، يتم خلالها تخفيض الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد تخفيضاً تدريجياً، حتى تصل إلى الإلغاء الكامل في نهاية الفترة المرسومة.

والحكمة من وجود مثل هذه الفترة الانتقالية ،هي أن إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول المتكاملة دفعة واحدة، من شأنه أن يصيب الاقتصاد القومي بهزة عنيفة نتيجة للتفاوت في تكاليف الإنتاج ومستويات الأسعار بين هذه الدول ، فمن النادر أن يحدث أن تتساوى تكاليف الإنتاج في كافة الدول الأعضاء في التكامل ، ومن ثم لا بد من وجود فروق في أسعار السلع في هذه الدول ،فهي تكون مرتفعة في دولة ومنخفضة في أخرى . وعلى ذلك فإذا ما تم إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية دفعة

8. القويز عبد الله: "التبادل التجاري لدول المجلس في ظل التنفيذ التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة"، مجلة التعاون ، العدد 14 ، 1989، ص 57.

واحدة بين هذه الدول لترتب على ذلك انهيار صناعات الدولة التي تنتج بتكاليف إنتاج أعلى من مثيلتها في الدول الأخرى الأعضاء في التكامل ، لذلك نجد أنه عادة ما يتم الاتفاق بين الدول التي ترغب في إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها على اختيار فترة انتقالية، يتم خلالها دراسة الظروف المتعلقة بتكاليف الإنتاج وطبيعة العناصر المكونة لها، والعمل على تقارب مستوياتها في كافة الدول المتكاملة بقدر الإمكان، وذلك قبل إلغاء الحواجز الجمركية بينها إلغاء تاماً¹⁰ . ولا يقف الأمر عند حد إلغاء الحواجز الجمركية الداخلية بين الدول المتكاملة فحسب ، بل أن من أهم الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند إقامة تكامل اقتصادي هو ضرورة الاتفاق مقدماً على وضع تعريفات جمركية موحدة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي ، أي على وارداتها من الدول الأخرى الغير أعضاء في التكامل ، وذلك لأن اختلاف مثل هذه التعريفات بين الدول المتكاملة، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة عمليات إعادة التصدير ، وذلك بالنسبة للسلع الأجنبية المنشأ، إذ يصبح من السهل على الأفراد في الدول الأخرى الخارجة عن نطاق التكامل تصدير سلعة أجنبية إلى دولة من دول التكامل تكون فيها الرسوم الجمركية المفروضة على مثل هذه السلع منخفضة نسبياً، ثم يعاد تصديرها من هذه الدولة إلى دولة أخرى في التكامل بحجة أنها من منتجات الدولة الأولى المحلية المعفاة من هذه الرسوم الجمركية ، هذا في الوقت الذي تكون فيه الرسوم المفروضة على هذه السلعة في تلك الدولة أعلى من مثيلتها في الدولة الأولى ، وبذلك تستفيد هذه السلعة من حق الإعفاء الجمركي الممنوح لمنتجات الدول الأعضاء بدون وجه حق ، هذا فضلاً عما يترتب على ذلك من اشتداد حدة المنافسة الأجنبية التي ستواجهها صناعات تلك الدولة خاصة إذا ما كانت تنتج سلعاً من نفس النوع . بالإضافة إلى توحيد التعريفات الجمركية بين الدول المتكاملة والعالم الخارجي ، فإنه يمتنع على أية دولة في المنطقة المتكاملة عقد اتفاق تجاري أو اتفاق خاص بالدفع مع دولة أجنبية، أو تجديد الاتفاقات المعقودة معها من قبل دون موافقة الدول الأخرى الأعضاء في التكامل ، ذلك لان وجود مثل هذه الاتفاقات بما تتضمنه عادة من امتيازات ومزايا تفضيلية ، من شأنه أن يجعل من توحيد التعريفات الجمركية بين دول

10. عزام، هنري توفيق : " سياسات وتحديات التصحيح الاقتصادي في دول مجلس التعاون " ، المجلة الاقتصادية ، السعودية ، العدد الأول ، 1998 ، ص ص (71-75) .

التكامل والدول الأجنبية أمراً غير مهم، حيث يترتب على ذلك جلب المنافسة الأجنبية للدول الأخرى في منطقة التكامل التي لا تتمتع بنفس الامتيازات والمزايا التفضيلية.¹¹ إن تحقيق التكامل الاقتصادي بصورة مرضية يتطلب إزالة الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول الداخلة في نطاق التكامل، بحيث يصبح التبادل التجاري فيما بينها حراً ، وفي نفس الوقت يتوجب الاتفاق مقدماً على وضع تعرفه جمركية موحدة تطبقها كافة دول التكامل بالنسبة لوارداتها من الدول الأخرى الغير أعضاء في التكامل منعاً لعمليات إعادة التصدير ، كما يجب تعديل الاتفاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية الغير أعضاء في التكامل لضمان عدم تعارض نصوصها مع التزامات الدول الأعضاء تجاه بعضها البعض، كما يتمتع على أية دولة من دول التكامل عقد أية اتفاقات اقتصادية جديدة أو تجديد الاتفاقات القديمة ، إلا بموافقة دول التكامل جميعاً ؛

• تخفيف القيود على حركة الأشخاص :

المقصود بتخفيف القيود على حركة الأشخاص هنا، هو فتح أبواب الهجرة على مصراعها بين الدول المتكاملة، بحيث يستطيع الأفراد في أي دولة منها المهاجرة إلى الدولة الأخرى سعياً وراء العمل المناسب ، وطلباً للأجور العالية. والواقع أن التكامل الاقتصادي، يعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى إعادة توزيع السكان في البلدان المعنية بما يحقق قدراً أكبر من التناسب بين عددهم وبين الموارد المتاحة، فمن ناحية نجد أن إطلاق حرية التنقل للأفراد داخل دول التكامل المختلفة يكون من شأنه التعجيل بانتقال العدد الفائض من السكان من الدول التي تكتظ بهم إلى الدول الأخرى التي تعاني من نقص في عددهم ، وبذلك يخفف الضغط عن الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة ، وتتلاشى حدة النقص في الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة ، وينتج عن مثل هذا التعديل في توزيع السكان بين دول التكامل المختلفة تحقيق شيء من الانسجام والتناسب بين الموارد البشرية والموارد غير البشرية ، مما يقضي على مشاكل البطالة ، وانخفاض مستويات المعيشة في الدول المتكاملة، ومن ناحية أخرى تستطيع الدول التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة المدربة ، وفي الفنيين المتخصصين ، أن تجد

11. نفس المرجع السابق، ص ص (73-74).

أنظر إلى : أبو ستيت، فؤاد: "التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة"، مؤسسة الأهرام بالقاهرة، الطبعة الأولى، مصر، 2007.

العدد الكافي منهم مما يمكنها من استغلال مواردها بأكبر كفاءة ممكنة ، ومما يزيد من درجة تخصصها الإنتاجي بوجه عام .¹²

ومثل هذه المزايا كلها يتعذر تحقيقها في ظل القوانين والتشريعات التي تنتهجها الدول في الوقت الحاضر ، والتي تمنع هجرة الأجانب إلى أراضيها إلا في أحوال معينة ، والتي تحرم عليهم العمل ومزاولة أي نوع من أنواع النشاط التجاري أو المالي إلا بعد الحصول على موافقة السلطات المختصة ، لذلك يتحتم على الدول التي ترغب في إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها، أن تلجأ أولاً إلى تعديل قوانينها وتشريعاتها الخاصة بالهجرة ومعاملة الأجانب، بحيث يتفق مع الوضع الجديد ، فتسمح لرعايا الدول الأعضاء في التكامل بالهجرة إليها والإقامة فيها ومزاولة الأعمال المشروعة بدون أي تمييز أو تفضيل بينهم على أساس الجنس أو اللون أو العقيدة، وإعطائهم كافة الحقوق التي تعطى للمواطنين من حيث التمتع بخدمات الأمن والعدالة والتعليم والصحة ، وغيرها من الخدمات العامة؛¹³

• تخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال :

المقصود بتخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال هنا، هو تخفيف كافة التدابير والقيود التي تحول دون دخولها الحدود الإقليمية للدول المتكاملة أو خروجها منها ، وذلك بقصد تشجيع استثمارها إقليمياً في نواحي الإنتاج والبيع والتسويق وغيرها من النواحي التي تساعد على زيادة الإنتاج وتنشيط التجارة بين الدول المتكاملة¹⁴ ، فإتساع نطاق السوق وما سوف يترتب عليه من نمو الطلب على السلع المختلفة ، سيؤدي بلا شك إلى زيادة الحافز على الاستثمار ، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال لتحقيق الربح عن طريق المساهمة في المشروعات والصناعات التي سوف تنشأ وتزدهر وفقاً لإتساع حجم السوق والاشتراك في عمليات بيع المنتجات ونقلها وتسويقها في أجزاء المنطقة المتكاملة المختلفة ، ولا جدال في مدى ما سيعود على الدولة المتكاملة من مزايا وفوائد نتيجة لذلك ، حيث ستتمكن هذه الدول من النهوض باقتصادياتها وتمييزها بسهولة وبلا عقبات في التمويل، كما ستتمكن هذه الدول من تنشيط التجارة وزيادة التبادل التجاري فيما بينها بطريقة سهلة ، هذه فضلاً عما يؤدي

12. بكرى كامل: "الاقتصاد الدولي" ، المكتب العربي الحديث ، القاهرة، 1989، ص 290.

13. نفس المرجع السابق، ص 291.

14. القويز عبد الله، ، مرجع سابق ، ص 58.

إليه كل هذا من زيادة دخولها القومية ورفع مستوى معيشة سكانها وزيادة قدرتهم الشرائية ، ومن ثم زيادة طلبهم على مختلف السلع التي تنتجها المشروعات الإنتاجية، مما يضمن لها التقدم والازدهار¹⁵. ومثل هذه المزايا كلها لا يمكن تحقيقها في ظل القيود العديدة التي تفرضها الدول عادة على حركة رؤوس الأموال وهجرتها من دولة إلى أخرى ، سعياً وراء الكسب وفرص الاستثمار المربحة والتي من أمثلتها الأنظمة المختلفة للرقابة على الصرف ، ومنع حرية التحويل الخارجي للعملة ، وغيرها من القيود التي تعوق انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى؛¹⁶

• تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية:

يستلزم نجاح التكامل الاقتصادي التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية:

1. ففي النواحي المالية : يتعين على الدول توحيد معدل الضرائب ، وتنسيق اللوائح التي تنظمها بين كافة دول التكامل ، ذلك لأن اختلاف معدل الضرائب وتضارب لوائحها بين دول التكامل المختلفة من شأنه أن يؤدي إلى تقييد حركة رؤوس الأموال المعدة للاستثمار بين بلد إلى آخر ، وإلى تقييد مبادلات السلع حتى ولو ألغيت عنها الرسوم الجمركية¹⁷. فمثلاً نجد أن تفاوت معدل الضرائب الخاصة بالدخل والأرباح من دولة إلى أخرى داخل نطاق المنطقة المتكاملة، من شأنه أن يؤدي إلى عزوف رؤوس الأموال عن الهجرة إلى تلك الدول التي يكون فيها معدل الضريبة مرتفعاً، بينما نجدها تهاجر إلى تلك الدول التي يكون فيها معدل الضريبة منخفضاً ، ويؤدي مثل هذا التفاوت في معدل الضريبة الواحدة إلى تركز الاستثمارات في دول معينة دون بقية دول التكامل الأخرى ، مما يعمل على إضعاف التكامل والتقليل من شأنه¹⁸. كذلك نجد أن تفاوت معدل ضرائب الاستهلاك المختلفة من شأنه أن يؤثر بدرجة كبيرة على حركة المبادلات التجارية بين دولة وأخرى داخل نطاق المنطقة المتكاملة ، حيث يؤدي ارتفاع معدلها في دولة ما إلى تقييد حركة التبادل التجاري معها في السلع التي تفرضها عليها مثل هذه الضرائب، بينما يؤدي انخفاض معدلها في دولة أخرى إلى تنشيط حركة التبادل

15. بكري كامل، مرجع سابق، ص 291.

16. نفس المرجع السابق ، ص 292.

17. القويز عبد الله ، مرجع سابق ، ص 59.

18. شقير محمد نبيب: "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1979، ص 418 .

التجاري معها في نفس السلع ، كذلك نجد آثاراً متشابهة في حالة ازدواج الضريبة(*) بين دول التكامل، حيث يؤدي هذا الازدواج إلى تقييد انتقالات رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار الإقليمي من جهة، وإلى إبطاء حركة المبادلات التجارية من جهة أخرى، فمن ناحية نجد أن ازدواج الضريبة يلزم صاحب رأس المال بدفعها مرتين ،ويؤدي مثل هذا التكرار في دفع الضريبة إلى عدم تشجيع رؤوس الأموال على الانتقال من مواطنها الأصلية للاستثمار في جهات المنطقة المتكاملة الأخرى، كما يؤدي إلى عدم إقامة جمهور المنظمين وأصحاب الأعمال لمدة طويلة في أكثر من بلد واحد ، ومن ناحية أخرى نجد أن هذا الازدواج بما يؤدي إليه من إضعاف الحافز على الاستثمار يعمل على تقليل الدافع إلى بيع وشراء السلع الإنتاجية والاتجار بالمواد الخام بين دول التكامل المختلفة ، مما يعمل على إبطاء حركة المبادلات التجارية بينها ،وبالتالي¹⁹ يمكن القول أن تفاوت معدل الضريبة وازدواجها بين دول التكامل المختلفة من شأنه أن يؤدي إلى آثار مغايرة لتلك التي يرمي إليها التكامل ، ومن ثم يتعين المبادرة بتوحيد تشريعات الضرائب بين الدول التي ترغب في أن تتكامل اقتصادياً ، بما يحقق المساواة في معدل الضرائب في كافة دول التكامل ، كما يتعين تنسيق اللوائح المالية بينها بما يقضي على الازدواج الضريبي بقدر الإمكان؛²⁰

2. وفي النواحي النقدية : يتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في التكامل والسماح بحرية التحويل بينها ، ذلك لأن تقلبات أسعار الصرف في عملات دول التكامل المختلفة، من شأنه أن يؤدي إلى تقلبات أسعار السلع موضوع التبادل، مما يعرض المتعاملين في الدول المتكاملة للمخاطر ، كما أن منع حرية تحويل العملات إلى بعضها البعض داخل نطاق المنطقة المتكاملة ، من شأنه أن يؤدي إلى تقييد التبادل التجاري بين دول التكامل ، حيث يؤدي ذلك إلى إجماع الدول التي

(*)- يقصد بالازدواج الضريبي فرض نفس الضريبة أو ضريبة متشابهة لها أكثر من مرة على نفس الشخص ،وعلى نفس المال ، وفي نفس المدة.

18. الحديثي يونس صالح: " طريق الوحدة الاقتصادية والبلاد العربية "، مطابع دار العلم للملايين، بيروت 1986، ص 112.

19. شقير محمد لبيب : " الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها و توقعاتها "، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، بيروت 1986 ، ص ص (418-419).

يتجمع لديها مقادير غير عادية من عملات الدول الأخرى عن تصدير منتجاتها إلى هذه الدول ، وذلك خوفاً من أن يؤدي تراكم العملة غير القابلة للتحويل إلى إحداث تضخم في بلادها .
لذلك ينبغي الاتفاق مقدماً بين الدول التي ترغب في إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها على تثبيت أسعار الصرف بين عملاتها المختلفة، والموافقة على إطلاق حرية تحويل هذه العملات إلى بعضها البعض بدون قيود أو شروط ، أي إلغاء الرقابة على الصرف بخصوص كلا من المعاملات التجارية والمعاملات الرأسمالية داخل نطاق المنطقة المتكاملة . وقد يكون من المفيد هنا اتفاق الدول الأعضاء على إنشاء اتحاد إقليمي للمدفوعات فيما بينها ، تكون مهمته تأمين حرية التحويل والتثبيت النقدي بين عملات الدول الأعضاء، واستخدام نوع من المقاصة الإقليمية، لتسوية المدفوعات بين دول التكامل المختلفة ، وإيجاد تنظيم عملي دائم لتسوية جميع حسابات دول التكامل مع الدول الأجنبية الخارجة عن نطاق التكامل .

ومن الممكن عملياً الاستغناء عن عملية التثبيت النقدي وتدابير حرية التحويل وإنشاء اتحاد للمدفوعات، لو أن الدول الأعضاء اتفقت مقدماً على إصدار عملة موحدة تحل محل العملات المختلفة للدول الأعضاء، بحيث يكون تداولها إجبارياً في كل دولة ، وتكون موحدة في الاسم والغطاء وصادرة عن هيئة مركزية واحدة ، في هذه الحالة تزول مخاطر تقلبات أسعار الصرف وتقييد حرية تحويل العملة ، حيث أن المبادلات التجارية والتداول النقدي عموماً سيتم في هذه الحالة بعملة واحدة هي عملة المنطقة المتكاملة(*) ، على أن تنفيذ مثل هذا الاتجاه كثيراً ما يعوقه بعض الصعوبات ، منها مثلاً تعذر تحديد النسبة التي سيتم على أساسها التحويل بين العملة الحالية والنقد الموحد الجديد ، ومنها أيضاً أن العملة تعتبر مظهراً من مظاهر سيادة الدولة وإغائها يعني الانتقاص من هذه السيادة ، لكل هذه الأسباب نجد أن الدول لا ترحب عادة بتوحيد عملاتها في عملة واحدة، وإنما هي تفضل عادة التعهد

(*) - نظرية منطقة العملة المثلى ترى أن مفتاح اختبار العملة الموحدة يكون بكثافة التجارة البنينة وروابط النشاط الاقتصادي بين دول منطقة العملة الموحدة .

أنظر إلى: محمد محمود الإمام: "التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي" ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990 ، ص 227 .

بتأمين ثبات أسعار صرف هذه العملات والموافقة على حرية تحويلها في حالة انضمامها إلى تكامل اقتصادي.

إذن لابد من مراعاة العمل على تنسيق السياسات النقدية المتبعة في الدول الأعضاء، وتنسيق هذه السياسات مع السياسات المالية في تلك الدول، وذلك منعاً لحدوث تقلبات نقدية عنيفة، سواء كانت تضخمية أو انكماشية، قد يترتب عليها حدوث تغيرات كبيرة في الأسعار، وفي قيمة النقود من جهة، ومنعاً لحدوث آثار مضادة لسياسة تتبعها دولة ما من دول التكامل لسياسة تتبعها دولة أخرى على نطاق المنطقة المتكاملة.

الفرع الثاني: العوامل المساعدة لإنجاح التكامل

تتمثل العوامل المساعدة في إنجاح التكامل الاقتصادي وتسريع وتيرته، والمحافظة على مصالح

الدول الأعضاء في:

• الإطار القانوني:

كي ينجح أي كتل اقتصادي لا بد وأن يكون هناك إطار قانوني يحدد حقوق وواجبات الدول الأعضاء، ويبين كيفية التعامل مع المستجدات التي قد تطرأ في المستقبل، فلا يمكن أن يقوم التكامل الاقتصادي على اتفاقيات شفوية أو أعراف قومية. ويشتمل الإطار القانوني على عدد من العناصر، ومنها: وجود اتفاقيات جماعية، وموثيق عمل، وتشريعات مشتركة؛

• الإطار المؤسسي:

إن وجود إطار قانوني بين الدول الأعضاء ليس كافياً لتجنب الخلافات التي قد تنشأ بين الأعضاء، فلذلك توجد هناك حاجة ماسة لإنشاء مؤسسات واتحادات قومية تشرف على تطبيق الاتفاقيات، وتسن تشريعات جديدة، وتعمل على حل الخلافات البينية؛

• الاستثمارات المشتركة:²¹

21. رياض الفرس: "التكامل الإقتصادي العربي، الواقع والطموح"، كونا حول القمة الاقتصادية العربية، جانفي 2009، ص 02.

نجاح التكامل يتوقف على الإنجازات الفعلية ولا يعتمد فقط على الجوانب القانونية والمؤسسية المذكورة أعلاه، فالتكامل يتطلب وجود استثمارات مشتركة داخل التكتل^(*)، ولا يتم ذلك إلا من خلال بذل الجهود لتحسين مناخ الاستثمار، وتشجيع القطاع الخاص على المبادرة في الاستثمار. والمقصود بالاستثمارات المشتركة هو إقامة مشاريع استثمارية مباشرة برؤوس أموال مشتركة من قبل مستثمرين ينتمون إلى الدول الأعضاء بالتكامل، ويمكن أن يتم ذلك إما بشكل فردي أو ثنائي أو جماعي، ويعتمد نجاح الاستثمارات المشتركة على مجموعة من العوامل، نذكر منها مايلي: 22

1. البنية التشريعية:

ويقصد بها جودة البيئة القانونية ومدى وجود القوانين والتشريعات التي تضمن حقوق المستثمرين وتشجع على الاستثمار في الدول الأعضاء في التكامل، ومن أبرز هذه القوانين تلك المتعلقة بتملك العقار والعمل، الاستثمار الأجنبي والصناعة، إنشاء الشركات وتنظيم أسواق المال؛

2. البنية التحتية:

البنية التحتية لأي دولة تتكون من مجموعة من المرافق العامة كالطرق، والمطارات، والموانئ، وشبكات الكهرباء والماء، والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، وتعتبر البنية التحتية ضرورية جدا بالنسبة للمستثمرين نظرا لاعتمادهم عليها في عمليات الإنتاج والتصدير والاستيراد؛

(*)- يعرف التكتل الاقتصادي على أنه "صيغة للتكامل الاقتصادي تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخياً أو ثقافياً أو حضارياً أو اقتصادياً أو جغرافياً لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة، والتكتل يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الإقتصادي، ويسمى أيضا بالتكامل الاقتصادي الإقليمي. أما الإقليمية فتعرف بأنها حالة وسطية بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات لتضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، وبين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والحوجز الجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا عبر العالم كل، وهذه الحالة الوسطية تهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات بالدرجة التي تقلل من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه. والتحالف هو تجمع يتكون من دول لا يشترط تجانسها من الناحية العسكرية بالضرورة، وهدفه تحدي تهديدات أمنية مشتركة التي يواجهها أعضاءه، وهو تجمع ذو أغراض عسكرية التي يواجهها بالدرجة الأولى، ويشترط في تكوينه الاستناد إلى معاهدة دولية، لأن الحلف من منظار القانون الدولي هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر لضمان دعم التبادل في حدوث الحرب.

22. أنظر إلى: محمد محمود الإمام: "التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2010، ص ص(04-05).

3. البنية التكنولوجية:

وتتمثل في قطاعي الاتصالات والمعلومات، وتشمل خدمات الاتصالات بأنواعها المختلفة من هواتف ثابتة ونقالة وفاكس، وخدمات الانترنت، ولا شك أن أهمية هذا القطاع قد ارتفعت خلال السنوات الأخيرة نتيجة للثورة التكنولوجية في قطاعي الاتصالات والمعلومات، ونتيجة لتزايد اعتماد قطاعات الأعمال عليها كجزء مهم للنشاط العام للشركات؛

4. البنية المالية:

وتشمل قطاع الخدمات المالية وما يضمنه من أسواق مالية وبنوك، شركات تأمين وشركات استثمار، استشاريون وماليون..، ولا تقل البنية المالية أهمية عن البنية التحتية والبنية التكنولوجية، فالقطاع المالي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد، وذلك نظراً لاعتماد كافة المؤسسات عليه في إنجاز أعمالها، فجميع المؤسسات تحتاج لخدمات التمويل والتأمين والاستشارات المالية؛

5. قوة العمل:

تتكون قوة العمل من جميع الأفراد القادرين على المساهمة في إنجاز الأعمال، ومن المهم تواجدها في دولة ما كما ونوعاً، فمن الضروري وجود عدد كافي من العمالة من كافة المستويات والتخصصات، وكذلك أن تتمتع بمهارات عالية يتم الحصول عليها من خلال التعليم، والتدريب. وتعتبر قوة العمل من أهم العناصر التي يبني عليها المستثمرون قراراتهم، ويختارون الدول التي يمارسون فيها أعمالهم؛

• التجارة البينية:

والعنصر المهم في النجاح هو مدى وجود تجارة بينية (*) بين الدول الأعضاء، وهو ما يعكس درجة اعتماد دول التكامل على بعضها البعض في توفير ما تحتاجه من سلع وخدمات، ويتطلب انسياب السلع بين الدول تخفيض وإزالة الحواجز التجارية فيما بينها، من خلال تقديم المعاملات التفضيلية للأعضاء.

(*) - هي التصدير و الاستيراد ما بين الدول الأعضاء في التكامل.

فعادة يتم قياس مدى نجاح أي تكامل اقتصادي بحجم التجارة البينية بين أعضائه، وأدناه نستعرض متطلبات النجاح للتجارة البينية بشكل عام؛

- متطلبات النجاح:

يتوقف مدى نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء في أي تكامل اقتصادي على مجموعة من العوامل، والتي نوجزها في الآتي:²³

1. **الحواجز التجارية جمركية وغير جمركية:** تتأثر التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى حد كبير بمدى وجود الحواجز التجارية التي تعيق تدفق السلع بينها، وهذه الحواجز كانت في السابق في معظمها عبارة عن تعريفات جمركية، لكن في العقود الأخيرة برزت حواجز جديدة غير جمركية تتمثل في نظام حصص الاستيراد، والقيود على الصادرات، وإعانات التصدير، والمواصفات الفنية، والمتطلبات البيئية، والمعايير الصحية؛
 2. **اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول:** كلما كانت هياكل الإنتاج مختلفة بين الدول الأعضاء، كلما كان لذلك أثرا إيجابيا على التجارة البينية، كونها تعكس تنوع المنتجات التي من الممكن تبادلها، والتي تشبع حاجات مختلفة لمواطني هذه الدول؛
 3. **اتفاقيات تجارية ومعاملة تفضيلية:** تعزز اتفاقيات التجارة الحرة سهولة انسياب التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال احتواءها على عدد من المكونات والآليات مثل: معاملة تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء، تحديد حقوق وواجبات الأعضاء، ووضع آليات لحل النزاعات التجارية، وتوحيد المعايير والمقاييس الفنية للصادرات؛
 4. **الميزة النسبية:** يقصد بالميزة النسبية مدى كفاءة دولة معينة في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها، وتعتمد الميزة النسبية كذلك على مدى تمتع الدولة بموارد اقتصادية سواء بشرية أو طبيعية
- ، مما يؤهلها للتخصص في إنتاجها، وبالتالي تصديرها؛

23. رياض الفرس، مرجع سبق ذكره، ص 03.

5. البنية التحتية: تحتاج عملية نقل السلع بين الدول الأعضاء إلى بنية تحتية متطورة يمكن الاعتماد عليها في عمليات التصدير والاستيراد والنقل والتخزين، وهذا يشمل شبكات النقل البري والمطارات والموانئ وشبكات الكهرباء والماء؛

6. شبكات النقل والتوزيع والتسويق: من الأمور التي تعيق التبادل التجاري الدولي عدم كفاءة نظم النقل والتوزيع والتسويق الداخلي في الدول المستوردة، فمجرد إدخال السلع داخل الحدود الجغرافية للدولة المستوردة لا بد من ضمان وصولها إلى المستهلكين بالسرعة والكميات والأسعار المناسبة، فهناك دور كبير للموزعين المحليين من تجار جملة وتجزئة، ووكالات إعلان ووسائل إعلام، وشبكات التوزيع.²⁴

الفرع الثالث: أهداف التكامل

تتعدد أهداف التكامل الاقتصادي وتتنوع، فهي ليست بالضرورة أهداف اقتصادية، بل هناك دول ترمي من خلال إقامتها للتكامل الاقتصادي إلى تحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية أو عسكرية، ولكن تبقى الأهداف الاقتصادية هي الغالبة في أكثر الحالات.

أولاً: الأهداف الاقتصادية للتكامل الاقتصادي: تتعدد هذه الأهداف، ولذا سنذكر البعض منها:

توسيع الأسواق الوطنية أمام المنتجين المحليين لتمكينهم من الاستفادة من وفورات في الحجم، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح المستهلكين، وبذلك فإنه مهما تعددت المنتجات واختلفت، فإنها ستجد أسواقاً أوسع ومستهلكين أكثر مما لو كانت عليه كل دولة على حدى؛

الوصول من خلال التبادل التجاري الحر، وحرية تنقل كل من السلع والأشخاص ورؤوس الأموال وحرية و نزاهة المنافسة، إلى التخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل، وكذا الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية، وتحقيق أكبر كفاية اقتصادية ممكنة، وأحسن رفاهية للسكان؛²⁵

24. نفس المرجع السابق، ص 04.

25. نوار كريم: "التكامل الاقتصادي والنقدي الأوربي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 03.

اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية، نظرا لتنوع الإنتاج بطريقة اقتصادية بين دول التكامل؛²⁷

إلى جانب الأهداف الاقتصادية للتكامل الاقتصادي السابقة، هناك أهداف اقتصادية أخرى كضمان تموين هذه الدول بمختلف الموارد الطبيعية والطاقوية، أو بأي منتج يدخل في إطار احتياجاتها لغرض الإنتاج أو الاستهلاك مباشرة، وهذا يعمل على تقليص تبعيتها للعالم الخارجي، وأيضا جلب التكنولوجيا والمعارف والاستفادة من الخبرات المتوفرة داخل الدول الأعضاء .

ثانيا: الأهداف السياسية للتكامل الاقتصادي: لا يقتصر التكامل الاقتصادي على تحقيق الأهداف الاقتصادية، بل يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، وهو تحقيق الأهداف السياسية، ومن بينها نذكر:

من خلال ما سبق عرضه لأهداف التكامل الاقتصادي، يمكن القول أن له أهمية كبيرة ومتنوعة وتمس جميع الجوانب الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وربما هذا ما جعل الدول تتسابق لإقامته حتى تحقق تلك الأهداف.

المطلب الثاني: شروط، أشكال وآثار التكامل

ل للوصول إلى الأهداف المسطرة من الدول المتكاملة ونجاح تكاملها الاقتصادي يجب عليها الأخذ بعين الاعتبار شروط التكامل والانتقال التدريجي في سلمه أو أشكاله، للاستفادة من آثاره، وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

الفرع الأول: شروط التكامل

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها، ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي:

1. التقارب الجغرافي:

يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت أن تشكل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفف من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافياً، لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعائم التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاري وتسيير انتقال عناصر الإنتاج، وبالرغم من توفر وتقدم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل، ولكن ليس شرطاً ضرورياً له؛

2. الإرادة السياسية:

غياب الإرادة السياسية بين مجموعة الدول التي أرادت التكامل فيما بينها تعتبر من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي، أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما إلا إذا أيقن أنه من الضروري أو

على الأقل من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى تكامل اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية، كما يجب أن يقنع الرأي العام في كل بلد بأن كل واحد من الأعضاء في التكامل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكامل، كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك؛

3. وجود العجز والفائض :

لا بد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية العجز والفائض في اقتصادياتها، مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين، لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول؛³⁰

4. تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل :

يجب أن يكون التكامل بين الاقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى، وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون)^(*) ، حيث سيطر الاتحاد السوفياتي سابقا في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء؛³¹

30. إسماعيل العربي: " التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة "، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص43.

Yadwiga Forowicz: "**Economie Internationale**", Benchemin , Quebec , 1995, P.267.

(*) - مجلس التعاون الاقتصادي : هي منظمة اقتصادية تأسست سنة 1949 ، وكانت تضم الاتحاد السوفياتي، ألمانيا الشرقية، المجر، بلغاريا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، كوبا، فيتنام، وتهدف إلى التخطيط المنظم القائم على قاعدة التبادل الثنائي بين الأعضاء، وإنشاء منطقة للتبادل الحر بين دول المعسكر الاشتراكي.

31 . Yadwiga Forowicz , Op.cit, P.265.

4. توفر وسائل النقل والاتصال :

عند عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصادياً، فإنه يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول، أي اتساع المسافات الاقتصادية؛

5. تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية:

الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة، كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة؛

6. تنسيق السياسات الاقتصادية القومية:³²

حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم الى تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية، وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريف الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية.

الفرع الثاني: أشكال التكامل

تبين أدبيات اقتصاديات التجارة الدولية أن التكامل الاقتصادي بين الدول يتحقق من خلال المرور بمراحل متتابعة، حيث يتم في كل مرحلة التغلب على عائق من عوائق التكامل.

- اتفاقية التفضيل التجاري (منطقة التجارة التفضيلية):

32. إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

وفقاً لهذه الاتفاقية تقوم مجموعة من الدول بالتنسيق فيما بينها لتخفيف القيود التي تعيق تدفق السلع والخدمات والاستثمارات فيما بينها، مثل قيامها بخفض مستوى التعريفات الجمركية للسلع المتبادلة، أو تقديم معاملة تفصيلية لبعضها البعض؛

• منطقة التجارة الحرة: (*)

تعتبر هذه المرحلة ذات أهمية كبيرة كون النجاح في المراحل اللاحقة يعتمد بشكل كبير عليها

، وإنشاء منطقة التجارة الحرة الهدف منه هو تحقيق حرية انتقال السلع والخدمات بين دولتين أو أكثر. ويتم ذلك على مستويين: تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية على انتقال السلع عبر الحدود الوطنية للدول، ثم تحرير تقديم الخدمات التجارية من خلال السماح بالتواجد التجاري للأشخاص الاعتباريين (الشركات) ، والأشخاص الطبيعيين (الأفراد) بغرض تقديم الخدمات في الدولة الأخرى؛

• الاتحاد الجمركي: ³³

تتبع عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء، والخطوة الإضافية هنا بعد إلغاء التعريفات الجمركية، هي توحيد النظم والتعريفات الجمركية بين دول التكامل من جهة، وبين العالم الخارجي من جهة أخرى، ويتم ذلك من خلال توحيد التعريفات الجمركية لواردات الدول الأعضاء في الإتحاد عند معدل معين، بالإضافة إلى إنشاء صندوق مركزي للإيرادات الجمركية بهدف إعادة توزيع هذه الإيرادات بين الدول الأعضاء، بهدف تعويض الدول التي قد تتضرر حصيلتها من الإيرادات الجمركية نتيجة لإنشاء للاتحاد؛

• السوق المشتركة:

(*)- تختلف منطقة التجارة الحرة عن المنطقة الحرة، حيث هذه الأخيرة تقوم بوظائف التخزين والتصنيع والتجهيز والتصدير وإعادة التصدير وغيرها من الأنشطة التي تزيد من الاستثمارات والصادرات، وتجلب التكنولوجيا المتقدمة وغيرها، وعندما تأخذ المنطقة الحرة شكل إقامة مشروعات مشتركة متعددة الأغراض، وتشارك في إقامتها عدة دول فإنها تسمى في هذه الحالة بمنطقة حرة إقليمية.

33 . أنظر: كامل بكري: "الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 153.

تتطوي هذه المرحلة على حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمالة، ورؤوس الأموال) بين الدول الأعضاء، فاستثمارات الدول الأعضاء تتم معاملتها معاملة الاستثمارات الوطنية ، وبالتالي تحصل على نفس الحقوق والامتيازات، فيستفيد الأفراد من الخدمات الاجتماعية (كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي) ، وتستفيد الشركات من الدعم والإعفاءات الضريبية؛

• الوحدة الاقتصادية:

تقوم الوحدة الاقتصادية بين مجموعة من الدول وذلك بهدف تعزيز التجارة فيما بينها ، وكذلك تحقيق حرية انتقال العمل ورأس المال ، بالإضافة إلى ذلك يتم تنظيم وتنسيق السياسات الاقتصادية والصناعية والزراعية والتجارية والمالية وغيرها فيما بين الدول وبواسطة هيئة مشتركة، إذن هو درجة أكثر تطوراً بالمقارنة مع السوق المشتركة، حيث لا يكفي بحرية انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول المتكاملة فحسب، وإنما يمتد ليشمل تحقيق قدر من التنسيق في السياسات الاقتصادية القومية بين الدول المتكاملة بغرض إزالة التمييز الناشئ بين هذه الدول؛³⁴

• الاتحاد النقدي:

تعتبر هذه المرحلة مهمة جداً في سلم التكامل، وتتطوي على توحيد السياسة النقدية من خلال خلق عملة موحدة وإنشاء سلطة نقدية مركزية، فتكون للدول الأعضاء عملة موحدة ، وباختصار سياسة نقدية موحدة فيما يتعلق بسعر صرف العملة وأسعار الفائدة وأسس التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي.

👉 إذن مما سبق يمكن أن نقول أنه :³⁵

في المنطقة الحرة يتم إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود الاستيرادية (كالحظر أو حصص الاستيراد) على البضائع وطنية المنشأ بين الدول الأعضاء، أما باقي أشكال التكامل الاقتصادي يمكن كتابتها على شكل المعادلات التالية :

الاتحاد الجمركي = منطقة حرة + تعريف جمركية موحدة للدول الأعضاء إزاء الدول الأخرى؛

34. خلف فليح حسن: "العلاقات الاقتصادية الدولية" ، مؤسسة الوراق للنشر، عمان ، الطبعة الأولى، 2004، ص175.

35 . أنظر إلى : دنيا عبد الله الدباس: "التكامل النقدي العربي"، دائرة الأبحاث والدراسات، الأردن، فيفري، 1985، ص 05.

السوق المشتركة = اتحاد جمركي + حرية تحرك عناصر الإنتاج بين دول السوق دون عوائق ضريبية أو كمية؛³⁶

الاتحاد الاقتصادي = سوق مشتركة + توحيد للتشريعات والنظم والسياسات الاقتصادية الوطنية والخطط والبرامج الإنمائية ، وتنسيق القطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية، وتوحيد أسعار ورسوم المرافق العامة وربط هياكل التنمية الأساسية بها ، وإقامة هيئة قضائية عليا مشتركة لتسوية المنازعات التجارية ، وتتم إدارة الاتحاد بواسطة مؤسسة فوق قومية؛³⁷

الاتحاد النقدي = اتحاد اقتصادي + توحيد للعملة والبنك المركزي والاحتياطي النقدي والسياسة المالية.³⁸

الفرع الثالث: آثار التكامل

يعتبر التكامل الاقتصادي حالة تصل إليها اقتصاديات البلدان المنضمة إلى التكامل عبر تطبيقها لاتفاقيات تدخل ضمن متطلباته، ويترتب عن تطبيقها آثاراً على الدول الأعضاء ساكنة وديناميكية، قد تحدث في إحدى مراحل التكامل الاقتصادي ،خاصة مرحلة إقامة اتحاد جمركي، بالإضافة إلى آثار أخرى على الدول غير الأعضاء.

أولاً: الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي :و يطلق عليها أيضا اسم الآثار السكونية ، وهي قصيرة الأجل وتتمثل في:

- أثر تحويل وخلق التجارة : نقصد بأثر تحويل التجارة قيام دول الاتحاد الجمركي بتعويض السلع المستوردة من باقي دول العالم بالسلع المنتجة داخل المنطقة المتكاملة، نظراً لتطبيق التعريفات الجمركية الموحدة على استيراد السلع من الدول خارج منطقة التكامل، وإعفاء السلع المنتجة من أي تعريفات جمركية داخل منطقة التكامل، وبالتالي تحل منتجات الدول الشريكة محل الواردات من دول

36 Jovanovic.N. Miroslav: "The Economics of International Integration", Edward Elgar Publishing Limited, Massachusetts , USA, 2006, p23.

37 . أنظر إلى : يمن الحمادي: "التطور الاقتصادي"، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، بدون سنة نشر، ص 113.

38 سلطان أبو علي، إبراهيم سعد الدين عبد الله: "الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة مشروع السوق الشرق أوسطية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 509.

أخرى كانت تلك المنتجات فيما قبل أرخص ثمنا حين كانت تستورد من تلك الدول. ومنه فإنّ تحويل التجارة من موردين أرخص إلى موردين أعلى سعرا، يعني أن أموالا أكثر دفعت من أجل شراء نفس المنتج، وبالتالي يعتبر هذا الفارق تكلفة إضافية، ولهذا يعتبر تحويل التجارة أثر سلبي من آثار التكامل؛³⁹

أما أثر خلق التجارة والذي يسمى أيضا أثر تعميق التجارة، فيتمثل في تعويض السلع المنتجة محليا بالواردات القادمة من باقي الدول المتكاملة، نظرا لانخفاض تكاليفها في هذه الدول مقارنة بتكاليف الإنتاج المحلية، وهذا الأثر يسمونه بعض المفكرين الاقتصاديين بالأثر الإنشائي.⁴⁰ ويعتبر أثر خلق التجارة أثر ايجابي للتكامل الاقتصادي يزيد في رفاهية الدول الأعضاء في التكامل، لأنه يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد نظرا لحرية التجارة، على عكس الأثر التحويلي للتجارة الذي يحدث من الرفاهية الاقتصادية لأنه ينقل الإنتاج من منتج أكثر كفاءة خارج الاتحاد الجمركي إلى منتج أقل كفاءة داخل الاتحاد. وللإشارة فإنّه في بعض الحالات لا يتحقق الأثر السلبي لتحويل التجارة، فقد يحدث العكس ولهذا فإن هذا النموذج ليس بالضرورة ينطبق على كل القطاعات، فهناك قطاعات تكون فيها التكلفة أقل من التكلفة في بقية دول العالم الخارجي، ونقول أنّ التكامل الاقتصادي يخلق رواجاً اقتصادياً للدول الأعضاء إذا استطاعت تلك الدول أن توازن ما بين خلق التجارة وتحويل التجارة؛

• الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي: نقصد بالأثر الاستهلاكي، أنّه كلما زاد نصيب التجارة الداخلية (السلع المحلية مضافا إليها السلع المستوردة من الدول الأعضاء في الاتحاد) في الاستهلاك، كلما كانت نتائج الاستهلاك ايجابية، أي أن المستهلك يقبل على بضائع الدول الأعضاء في الاتحاد مستبعدا بضائع دول خارج الاتحاد، وبعبارة أخرى فالأثر الاستهلاكي ما هو إلا محصلة الأثرين الإنشائي والتحويلي، فعندما تكون المحصلة موجبة (الأثر الإنشائي أكبر من الأثر التحويلي)، فهذا يعني تحقيق مستوى نمو جيد للاستخدام الأمثل للموارد، مما يزيد في الرفاه الاقتصادي الذي بدوره يزيد في الاستهلاك، أما إذا حدث العكس وكان الأثر التحويلي أكبر من الأثر الإنشائي، فهذا يؤدي إلى مستوى نمو منخفض ورفاه اقتصادي ضعيف، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك؛

39. إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 53.

40. François gouthier: "Relation Economique Internationale", 2ème édition, les presses de l'université lava sainte.foy, canada.1992, P 192.

- أثر التكامل على عناصر الإنتاج:⁴¹ كما ذكرنا فيما سبق، فإنّ التكامل الاقتصادي يؤدي إلى إعطاء الحرية لتنقل عوامل الإنتاج من رأس مال ويد عاملة بين دول التكامل .
 - بالنسبة لرأس المال فإنّه ينتقل ما بين دول منطقة التكامل، إما على شكل أموال تودع لدى البنوك أو على شكل استثمارات، بحيث يجب في هذا الإطار تنسيق السياسات المالية والنقدية بين الأعضاء حتى لا يحدث أثر انحراف الاستثمار الذي ينشأ نتيجة اختلاف محفزات الاستثمار، وهذا ما يجعله يتجه إلى الدول التي تمنحه ميزات نسبية أكثر، وقد يكون سببه أيضا نقص المعلومات في بعض الدول أحيانا.
 - بالنسبة لعنصر العمل وانتقاله تحكمه محددات ربما يكون في مقدمتها الأجر، فعندما يكون الفرق في الأجور كبير بين دول منطقة التكامل، فمن شأن هذا الاختلاف أن يؤدي إلى انتقال اليد العاملة إلى البلد ذو الأجر العالي، وهروبها من البلد الذي تمنح فيه أجور أقل، أيضا من بين آثار التكامل السلبية على عنصر العمل اختلاف قوانين العمل والضمان الاجتماعي التي تقيد من حرية انتقاله، ولذا كان من الضروري توحيد جميع السياسات الاقتصادية لتفادي هذه الآثار السلبية للتكامل؛
- ثانيا: الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي: تعتبر هذه الآثار طويلة الأجل لأنّ ظهورها يتطلب وقت أطول مقارنة بالآثار السكونية للتكامل، ولكنها مهمة جدا لأنها تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وتتمثل في:⁴²
- أثر المنافسة: إن حرية دخول كل دولة من دول الاتحاد إلى أسواق الدول الأعضاء، سيؤدي إلى تكثيف المنافسة بين المنتجين وزيادة الكفاءة خصوصا إذا لم تتوافر شروط المنافسة قبل قيام الاتحاد، كما أن بعض الصناعات التقليدية التي تعودت على طرق الإنتاج القديمة لانعدام الحافز للتجديد، تجد نفسها مضطرة لتحسين طرق الإنتاج وتخفيض التكاليف، لاستمرار البقاء بعد ازدياد المنافسة بين المنتجين الآخرين في الاتحاد، أو عليهم الانسحاب من السوق بهدوء، وبذلك يتغير المناخ الاقتصادي العام، وتتحسن طرق الإنتاج والنظرة المختلفة للأمور وطرق الإدارة والتسويق؛

41. إدريس محموش: "التكامل الاقتصادي المغربي في الفترة (1970-1997)" ، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص ص(23-24).

42. بكري كامل: " التكامل الاقتصادي "، مرجع سبق ذكره، ص 299 .

- **أثر وفورات الإنتاج:** إنّ إلغاء الرسوم والقيود الأخرى على التجارة بعد قيام الاتحاد يوسع من الأسواق المفتوحة للمنتجين داخل الاتحاد، مما يمكنهم من تحقيق وفورات الإنتاج التي تأتي من زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع وحجم الإنتاج ، فقد يكون حجم المشروع أقل من الحجم المثالي خصوصاً عند عدم توافر ظروف المنافسة الكاملة، وزيادة حجم المشروع مع توسيع الأسواق يؤدي إلى تحقيق وفورات الإنتاج الداخلية، فتستطيع المنشأة زيادة الاستثمارات لتوسيع الطاقة الإنتاجية، حيث أنّ السوق الموسعة تتحمل الإنتاج الكبير، وقد لا يأتي ذلك إذا كانت الأسواق صغيرة ومتفرقة. إضافة للوفورات الداخلية يمكن أيضاً اتساع حجم السوق وتحقيق وفورات الحجم الداخلية، وهي وفورات لا تتعلق بالمشروع بل خارجية عنه، ونمو الصناعة الوطنية إجمالاً يخلق مصدراً للعمالة المدربة والإدارة الواعية، فيؤدي ذلك إلى انتشار وتطور المعرفة التقنية، واستخدام طرق جديدة في الإنتاج؛⁴³
- **زيادة الاستثمار:** يؤدي الاتحاد الاقتصادي إلى تحريك الاستثمار وزيادته، وبذلك يتم تحديث المصانع وتوسيع الطاقة الإنتاجية وازدياد التخصيص، ويرتفع الدخل القومي ويزداد معه الادخار والاستثمار، كما أنّ الدول الأخرى خارج الاتحاد قد تزيد من استثماراتها في السوق بعد أن يشيع الاستقرار وتزداد فرص تحقيق عوائد أخرى، وهناك دلائل قوية على أنّ إيجاد أو تعميق اتفاقية التكامل يحفز الاستثمار الخارجي المباشر؛
- **التخصيص:** إنّ تحرير التجارة بين مجموعة من الدول كنتيجة للتكامل الاقتصادي قد يؤدي لأن تخصص الدولة في المنتجات التي توجد للدولة بها ميزة نسبية، وبالتالي يمكن للسوق المشتركة، ومنطقة التجارة الحرة تحقيق الفوائد المتأتمية من تقسيم العمل، وقد يكون التخصيص بين الصناعات أو

ضمن الصناعات؛

إلى جانب هذه الآثار، هناك آثار إيجابية أخرى تتمثل في تحسين شروط ومعدلات التبادل بين دول منطقة التكامل، وكذلك تنشيط الابتكار و التعاون(*) بين المؤسسات في مجال البحث والتطوير

43. سامي عفيفي حاتم: "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص ص(94-95).
 (*)- يمكن أن نفرق بين التعاون والتكامل، إذ أنه بالنسبة للتعاون الاقتصادي فإنه يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، مثال ذلك الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية التي تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي، أما

،كنتيجة لتحرير حركة الباحثين و المعلومات، ولقيام الهيئات فوق القطرية المكلفة بتسيير شؤون المنطقة التكاملية بتمويل برامج بحث في شتى الميادين.⁴⁴

ومما تقدم ذكره يمكن القول أن المكاسب الناتجة عن الآثار الحركية للتكامل الاقتصادي لها

فائدة كبيرة على اقتصاديات الدول المتكاملة، مما يخدم التنمية في تلك الدول ويزيد من رفاهيتها. ثالثاً: أثر التكامل الاقتصادي على اقتصاديات الدول غير الأعضاء: كما ذكرنا سابقاً فإنّ التكامل الاقتصادي له آثار ايجابية على الدول الأعضاء فهو يؤدي إلى زيادة رفاهيتها، ولكن قد يؤثر التكامل سلباً على اقتصاديات الدول الغير أعضاء، خاصة غير المنتمية لأي تكامل إطلاقاً، فالتكتلات (**)
الاقتصادية الكبيرة الحجم من شأنها أن تؤثر في الأسعار العالمية للسلع، فإذا انخفضت الأسعار داخل منطقة التكامل مثلاً، نظراً لزيادة الكفاءة الإنتاجية بها، فإن الدول خارج منطقة التكامل تصبح أسعار منتجاتها أعلى نسبياً بالمقارنة مع أسعار تلك الدول المنكثلة، وتضطر إلى استيرادها منها لأنها أقل تكلفة من إنتاجها، وهذا ما يؤثر سلباً على شركات تلك الدول التي تستورد لأنه يقل الطلب على منتجاتها، مما يجبرها على تخفيض أسعار منتجاتها، ويؤثر ذلك سلباً على ربحيتها، وفي بعض الأحيان تضطر إلى تغيير نمط إنتاجها أو تغيير المنتج أصلاً، وأحياناً تجبر على الانسحاب من النشاط، مما يترك عواقب وخيمة على اقتصاد ذلك البلد إذا كان التأثير يمس عدد كبير من الشركات (نقص معدل نمو الاقتصاد، زيادة البطالة نظراً لتسريح العمال)، وقد يؤثر التكامل على الاستثمار في الدول غير الأعضاء، حيث أن الدول بعد تكاملها تصبح تفضل الاستثمار داخل منطقة التكامل، لأنها تواجه أخطاراً أقل، نظراً لتوحيد السياسات المالية والنقدية والضريبية فيما بينها، و أيضاً من أجل تنمية الدول الأعضاء، لأنها تعبر عن وطن واحد، وفي بعض الحالات تقوم الدول المتكاملة على سحب أموالها

بالنسبة للتكامل الاقتصادي، فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة للحد من التمييز ، مثال ذلك إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي ، إذن التعاون الإقتصادي هو تعبير عن أعمال التكامل الاقتصادي.

44. P. Maillot et P. Rollet : " L'intégration Economique Européenne : Théorie Et Pratique", édition Nathan ,paris, 1988, p : 29.

(**) - يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن تركز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرع الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية، وفي غيرها من الدول النامية.

المودعة في الخارج، وتحويل استثماراتها إلى التكتل الذي تنتمي إليه، وهذا ما فعلته ألمانيا والمملكة المتحدة مثلاً، وكل هذا يؤثر سلباً على الدول غير الأعضاء في التكامل، ولذا هناك من الدول من تضطر للانضمام لتكتل ما تجنباً لتأثيرات بقية التكتلات على اقتصادها.⁴⁵

المطلب الثالث: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي

من خلال قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول فإنه قد يخلق مجموعة من المزايا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، قد ينجر عن هذا التكامل عدة مشاكل قد تعيق من استمرار قيامه.

الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي

هناك عدة مزايا للتكامل الاقتصادي، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

• حرية تنقل عناصر الإنتاج:

عند قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات، وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها، وبالتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم. فانتقال رؤوس الأموال من الدول التي لها فائض منه إلى الدول التي تفتقره يؤدي إلى إعادة توزيع مكافئات رأس المال من الدول التي لها فائض فيها، ومستوى منخفض من الأجور، وضغط ديمغرافي تجاه الدول التي تعاني نقصاً في اليد العاملة. فالاستمرار في هذه العملية في المدى المتوسط والطويل تعيد التوازن في مستويات الأجور في المنطقة التكاملية، وتؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد، مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة أكثر بكثير قبل التكامل؛

• زيادة قوة التفاوض :

من مزايا التكامل الاقتصادي إعطاء الدول المتكثلة قوة التفاوض والنقل الملموس في المجتمعات الدولية والعالمية، وهذا راجع لكبر حجم صادراتها ووارداتها، فتستطيع أن تحصل على واردات بأسعار أقل، كما تزيد في أسعار صادراتها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية؛

45 .Read more: Dalimov R.T:” **Modelling International Economic Integration: An Oscillation Theory Approach**”; Trafford, Victoria 2008, P 234.

• اتساع حجم السوق:

من الممكن التعرف على حجم السوق بعدة مقاييس، فالبعض يرى أن قياس هذا الحجم على أساس عدد السكان، وقيل أيضا باستخدام المساحة الجغرافية للدول المتكاملة كمؤشر يدل على حجم السوق، أما البعض الآخر فإنه يرى استخدام معيار حجم الناتج القومي في مقياس حجم السوق.

46

فضيق الأسواق المحلية للدول وعدم قدرتها على استيعاب مختلف المنتجات يرجع إلى انخفاض القدرة الشرائية في هذه الدول، وضيق الأسواق يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، لأن الدولة التي لها طاقات إنتاجية هامة تنتج لسوق ضيقة محدودة الاستهلاك، تضع فرص تخفيض تكاليف الإنتاج. فالتكامل الاقتصادي يدل على حل مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر، وفي حالات عديدة يؤدي اتساع السوق إلى إمكان إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل الاتحاد، فحجم الطلب الداخلي كبير، مما يبرر إقامة صناعة ذات حجم وكفاية اقتصادية.⁴⁷

إذن فالتكامل يؤدي إلى اتساع حجم السوق داخل المنطقة التكاملية، مما يزيد من تسويق منتجاتها وتحسين التكنولوجيا وتأمين زيادة الإنتاج. ويترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا، أهمها الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية، نتيجة لتوسيع وإقامة الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة، والاستفادة من وحدات الإنتاج الكبير (الخارجية والداخلية)⁴⁸. هذا ما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والقضاء على المخاطر التجارية، ورفع الكفاءة الاقتصادية وارتفاع مستوى الرفاهية.

فتجارب الدول المتطورة قد أوضحت بجلاء أهمية سعة الأسواق (متى كانت جميع العوامل متشابهة)، بحيث نجد أن الدول التي حققت تقدما ملموسا في التصنيع تملك أسواقا قومية واسعة⁴⁹، كما أن كبر حجم السوق يزيد من المنافسة بين المنتجين، مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار ويخفف من

46. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى: "الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 252.

47. محمد عبد العزيز عجيمة: "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 1977، ص 168.

48. عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 258.

49. إسماعيل العربي: "التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة"، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الاحتكارات؛

• تخفيض العبء على ميزان المدفوعات :

تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينها، وتخفيض من استيراداتها من العالم الخارجي، هذا ما يؤدي على تخفيض العبء على ميزان مدفوعاتها؛

• زيادة معدل النمو الاقتصادي :

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار، فإتساع نطاقه وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج على تلك السلع. هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، وإتاحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية، حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها، ولهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال، وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة؛⁵⁰

• الاستفادة من مهارات اليد العاملة:

عند قيام التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها، فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ميادين تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية واقتصادية منها لو أن كل ولاية استقلت سياسيا واقتصاديا.⁵¹

☞ مما سبق يتضح لنا أن التكامل يوفر فرصا للإسراع في عملية التنمية، كما أن له فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تستطيع دولة ما منفردة تحقيقها.

50. بكرى كامل: "التكامل الاقتصادي"، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، القاهرة، 1984، ص 48.

51. عبد العزيز عجيبة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

الفرع الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي

للتكامل الاقتصادي مزايا ومنافع متنوعة، إلا أنه لا يخلو من العيوب والمشاكل، فتكتنفه الصعوبات التي تواجه عمليات تطبيق الإجراءات التكاملية المنفق عليها بين مجموعة الدول الأعضاء، فتنشأ بعض هذه المشاكل تلقائياً بمجرد قيام التكامل، كما ينشأ البعض الآخر عند التنفيذ العملي لاتفاقية التكامل، ومن أهم هذه المشاكل نذكر ما يلي:

• مشكل التعريف الموحدة:

من أهم الضروريات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي وكما سبق ذكره بين مجموعة من الدول هو إزالة الحواجز الجمركية مع الاتفاق مسبقاً على وضع تعريف جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي، إلا أنه من الصعب وضع تعريف موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها، وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريف موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية، والبعض الآخر ترفض كذلك تعريف موحدة تزيد عن الرسم المأخوذ به، نظراً لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر، كاستعمال المواد والسلع المستوردة كموايد أولية في صناعاتها المحلية، ومن أمثلة ذلك، ما حدث في بريطانيا عند محاولة ضمها للسوق الأوروبية المشتركة في بداية عهدها، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوروبا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها ومسؤولياتها؛⁵²

• مشكل الحماية الجمركية:

52. بكري كامل: "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 130.

جامعة الدول العربية: "التكامل الإقتصادي العربي"، [على الخط]، موسوعة التكامل الإقتصادي العربي الإفريقي، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.enaraf.com/pgs/details.aspx?id=284>، تاريخ التحميل: (2012/09/11)، ص Html.

اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل واختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية تؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في كل دولة عضو، وبالتالي يصعب التخلي عن الحماية في دولة ما، وهذا يرجع لمشكل المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى، وخاصة التي تنتج بتكاليف أقل، وهذا قد يؤدي إلى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية. و كما رأينا سابقا من أهم الشروط الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي هو تنسيق السياسات الاقتصادية القومية (المالية والنقدية)، فوجود مثلا أسعار الضرائب في المنطقة التكاملية قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء والعكس للبعض الآخر، كما أن تثبيت سعر العملة قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال من دولة عضو إلى الدول الأعضاء داخل التكامل، كما لا يمكن توحيد كافة أنواع الضرائب في الدول الأعضاء توحيدا كاملا، بل يكفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج، مثل ضرائب الاستهلاك والإنتاج وغيرها، كما أن عدم اتباع سياسات موحدة تجاه الدول الأخرى، يؤدي إلى حدوث انحرافات في التجارة والإنتاج والاستثمار، وما ينجم عن ذلك من خفض الكفاءات الإنتاجية لاستخدام الموارد وزيادة النفقات الإنتاجية؛

• مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر:

المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء، لهذا لا يمكن تقسيم هذه الإيرادات إلا إذا كانت هناك طريقة متفق عليها قبل قيام التكامل، وهنا تثار المشكلة، على أي أساس سيتم هذا التقسيم؟⁵³

1. يرى البعض أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع والموارد الواردة بعد قيام الدول الكبرى في الاتحاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه، وذلك كتعويض لما خسرت من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد؛
2. يرى فريق آخر أنه يتم تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الاتحاد، أي جعل إيرادات الجمارك تتناسب مع عدد السكان.

53. بكرى كامل: "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 314.

علي توفيق الصادق: "التكامل الإقتصادي العربي"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010، ص ص(24-205).

كذلك نفس الشيء الذي يطرح حول كيفية تعويض خسائر بعض هذه الدول من الإيرادات الجمركية، ويعود هذا المشكل لاختلاف الدول الأعضاء وتباينها في مساهمة كل دولة في إيرادات الاتحاد الجمركي.⁵⁴

إذن تزامنا مع التغييرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام "بروتن وودز" والتحول إلى نظام الأسعار المعمومة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف لل عملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات، الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية⁵⁵ وبعد هذه الأزمات تنامت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واشتد التنافس بين الدول، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وهذا من أجل الاستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها. والملاحظ أن التكتلات الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين، أغلبها لم يكن لها النجاح فتعثرت أمام المشاكل والخلافات، ولكن لم تقف عند حدها فتميزت بالديمومة والاستمرار في تطورها خاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج(*) في الاقتصاد العالمي فتسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادا لدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها

54. القويز، عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 139.

55. عبد الهادي يموت، نجيب عيسى: "مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث"، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978، ص 06.

(*)- الاندماج الاقتصادي صورة من صور التكامل الاقتصادي التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، إذ تتضمن توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات، وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضواً على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا، وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي التام، أو الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا إلى خطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.

الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية⁵⁶، وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم، والتي يمكن تجميعها فيما يلي:

- في نصف الكرة الغربي: تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) (*)، وذلك سنة 1992، وتمهيد لقيام كتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية؛

- في أوروبا: كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الأوربي الذي يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حالياً (وذلك قبل حدوث أزمة الديون اليونانية)، وزاد عدد الدول في عضويته، حيث يضم 27 دولة، إضافة إلى تكامله النقدي الذي يضم 17 دولة، واستخدام العملة الموحدة (الأورو) مع مطلع سنة 1999 ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط؛

- في شرق آسيا: حيث نشأت (الآسيان ASEAN) (**) رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا، كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأبيك APEC) ؛ (*)

56. حميد الجميلي: "دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة"، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1998، ص 20.

علي توفيق الصادق مرجع سبق ذكره، ص ص (48-67).

(*) - نافتا (NAFTA) : اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا North American Free Trade Agreement ، هي معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ودخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 1994.

(**) - إتحاد دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصاراً باسم آسيان بالإنجليزية ASEAN : اختصاراً لـ The Association of Southeast Asian Nations ، وهو منظمة اقتصادية تضم 10 دول في جنوب شرق آسيا، تأسس في 8 أوت عام 1967 في بانكوك بتايلاند على يد خمس دول : هي اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند. وانضمت بروناى إلى المجموعة في جانفي من عام 1984 ، وأعقبها الفيتنام سنة 1995 ، ولأوس وميانمار سنة 1997 ، وكمبوديا في سنة 1999.

(*) - منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC) : Asia-Pacific Economic Cooperation : هو منتدى يضم 21 دولة تطل على المحيط الهادي ، والتي تسعى لتشجيع التجارة الحرة

- في المنطقة العربية: والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964، ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، وأخيرا تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، كما تهدف الدول العربية إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية؛

- أما في إفريقيا: قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا الكوميسا (**)(COMESA) ، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية.

ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم، وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية.

إذن يمكن القول أن هذه التكتلات أصبحت أمرا واقعا يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها،⁵⁷ فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية تختلف ظروفه الموضوعية والذاتية عن ظروف الدول المتقدمة على النمط نفسه.⁵⁸

مما تقدم ذكره حول الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، يمكن القول بأن هذا الأخير أصبح له أهمية كبيرة خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين الذي شهد تحولات اقتصادية متنامية

والتعاون الاقتصادي في منطقة آسيا ودول المحيط الهادي، تأسس عام 1989 تلبية للنمو الاقتصادي المتزايد للدول المطلة على المحيط الهادي.

(**)- الكوميسا: **Common Market for Eastern and Southern Africa**: هي منطقة تجارة تفضيلية تمتد من ليبيا إلى زيمبابوي، وتضم في عضويتها تسعة عشر دولة، وتعود نشأة الكوميسا لعام 1994، عوضا عن منطقة التجارة التفضيلية الموجودة منذ عام 1981. تسعة دول قامت بإنشاء منطقة تجارة حرة عام 2000 (مصر، جيبوتي، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، السودان، زامبيا، زيمبابوي)، كما انضمت رواندا وبورندي لمنطقة التجارة الحرة عام 2004، وانضمت ليبيا وجزر القمر عام 2006، علما أن الكوميسا هي أحد أعمدة المجموعة الاقتصادية الإفريقية.

57. يسرى الجوهري: "دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية"، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، 1973، ص 27.

58. عبد الهادي يموت، نجيب عيسى، "مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث"، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978، ص 06.

متسارعة تحت مسمى العولمة(*) الاقتصادية، فتسارعت الدول لإنشاء ترتيبات إقليمية فيما بينها أو إعادة النظر في تشكيلاتها التكاملية التي أقامتها من قبل بما يستجيب لتلك التحولات.⁵⁹

المبحث الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لاشك أن تجربة مجلس التعاون الخليجي والتي تجاوزت في عمرها الثلاثون عاماً تعتبر من أنجح وأنضج التجمعات الإقليمية ليس على مستوى العالم العربي فحسب وإنما على مستوى العالم قياساً على جديتها وشموليتها وتسلسل مراحلها، ولم تكن القواسم المشتركة لشعوب هذه الدول وأوضاع اقتصادياتها المتشابهة هي المقومات الأساسية لهذا المجلس فقط، وإنما لجدية وحماس قادتها لتذليل جميع العقبات التي تواجهها.

المطلب الأول: ماهية تكامل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على مراحل إنشاء مجلس التعاون الخليجي، هيكله التنظيمي، وكذا أهدافه.

الفرع الأول: النشأة والتكوين⁶⁰

(*) - العولمة ظاهرة قديمة في صيغة جديدة، فهي مجموعة من المبادئ السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والمعلوماتية، ومناهج حياة وأنماط سلوكية تهدف إلى تشكيل مجتمع واحد تذوب من خلاله كل المسافات والخصوصيات والثوابت، وتتميز كذلك بمجموعة من العلاقات المعقدة والعوامل والقوى تتحرك بسهولة على المستوى العالمي متجاوزة الحدود الجغرافية للدول، وذلك بإنشاء خلفيات قانونية وشرعية عالمية تمكنها من تمرير أفكارها ومقترحاتها وتحديد السياسة العالمية وفق إيديولوجية واحدة في شكل كيان متشابك الأطراف، والعولمة سلاح نو حدين... حده الأول هيمنة وظلم واستبداد، وحده الثاني تطور وعدل ومساواة.

59 . أنظر إلى: محمد المجذوب: " التنظيم الدولي النظرية العامة و المنظمات الدولية و الإقليمية " ، الدار الجامعية للطباعة و للنشر ، بيروت 1998 ، ص ص(380-386).

Voir : OCDE : « **Intégration Régionale et Pays en Développement** » ; édition OCDE ; Paris ; 1993 ; PP (63 - 64).

60 . أنظر إلى: جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، مركز أحمد ياسين، عمان، 1995، ص 27.

إن المطلع على تاريخ الأمة العربية يتبين له بوضوح عمق الروابط التي جمعت هذه الأمة في كيان وحدوي متماسك يشهد أحياناً ويفتر أحياناً أخرى، وكلما تحققت هذه الوحدة في زمن معين ، دفعت بالأمة نحو إنجاز حضاري مثمر وقدرة فعالة على مواجهة التحديات المختلفة، وحين يمر بها زمن الفرقة والشتات ينشط المخلصون من أبنائها في بذل جهود للعودة بها إلى الوحدة والتماسك ، ذلك أنها أمة تمتلك من عوامل الوحدة الحقيقية ما يجعل من فرقتها نشازاً في التاريخ والواقع الإنساني⁶¹. وضمن هذا المفهوم العام، يأتي إنشاء مجلس التعاون كمحاولة للسير نحو تحقيق نوع من الوحدة المرحلية في سبيل الوحدة العربية الشاملة. ولقد سبق إنشاء المجلس كمنظمة سياسية تكون منظمات أو مجالس أو هيئات خليجية متخصصة، تعمل على تحقيق الوحدة بمفهومها الفني الخاص كمنظمة وزراء الصحة، ومنظمة وزراء العمل، ومنظمة وزراء التربية وغيرها. إن الوحدة ومحاولتها ليس بالأمر الغريب على منطقة الخليج ، حيث جرت محاولات متعددة لضم دول الخليج التي كانت مستعمرة لبريطانيا (إمارات الساحل - قطر - البحرين - الكويت) في إطار دولة واحدة ، لكن الظروف لم تساعد على تحقيق ذلك كاملاً ، وكانت حصيلة الجهود الأولى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971، وبقاء كل من الكويت وقطر والبحرين دولاً مستقلة .⁶²

ترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون إلى عام 1975 حين جرت محادثات بين ولي العهد رئيس مجلس الوزراء " الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح " أمير الكويت حين التقى مع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ، وبعد مناقشات مطولة صدر عنهما بيان مشترك دعى إلى تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزيراً خارجية البلدين ، وتجتمع مرتين كل سنة على الأقل⁶³ .

وفي ماي 1976 دعا الشيخ جابر الصباح إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية و التربوية و الإعلامية ، و إيجاد نوع من الوحدة القائمة على أسس

61. البхарنة حسين: "مجلس التعاون لدول الخليج ، ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية"، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون ، الطبعة الأولى ، الرياض ، 1994 ، ص 05.

62. المغوص بدر الدين: "دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر" ، منشورات ذات السلاسل ، الطبعة الأولى ، الكويت 1984، ص 89.

63. يحي حلمي رجب: "مجلس التعاون الدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية دراسة قانونية سياسية اقتصادية"، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1983، ص 63.

سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها، وبعدها تمت محادثات مع كل من السعودية والبحرين وقطر و دول الإمارات العربية المتحدة وعمان، ودعت البيانات الصادرة عن هذه المحادثات في هذه الدول إلى تحرك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة للوصول إلى وحدة دولهم العربية التي تجمعها الروابط الدينية والقومية و أمانى شعوبها في تحقيق المزيد من التقدم⁶⁴ ، و بالإضافة إلى ذلك جرت لقاءات ثنائية مكثفة بين دول الأعضاء خلال شهر ديسمبر من عام 1978 ، وأساسا ترجع فكرة إنشاء مجلس التعاون الدول الخليج العربية من الاقتراحات الثلاثة التي قدمت في قمة دول الخليج على هامش القمة العربية المنعقدة في العاصمة الأردنية عمان في نوفمبر 1980، وكانت الاقتراحات الثلاث كما يلي: ⁶⁵

▪ **المشروع السعودي:** الدعوة إلى إنشاء منظمة خليجية، والدعوة إلى توحيد مصادر السلاح لدول الخليج؛

▪ **المشروع الكويتي :** اتخذ أساسا لإقامة مجلس التعاون الخليجي ،تجنب الحديث عن الجوانب العسكرية والأمنية التي ركز عليها المشروع السعودي ،وركز على التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والنفطية والصناعية والثقافية بما يؤدي إلى اتحاد إقليمي بين دول الخليج؛⁶⁶

▪ **المشروع العماني :** ركز على عنصر الأمن والتعاون العسكري بوضعهم نقطة انطلاق مجلس التعاون الخليج الجديد، ودعا إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز و الدفاع عنه بوصفه شريان الحياة والحضارة.⁶⁷

وفي فيفري 1981 عقد في العاصمة السعودية الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية دول قطر والعربية السعودية والكويت والبحرين و الإمارات العربية المتحدة وعمان، وقد وافق المؤتمر على

64. صفوت عبد السلام عوض الله: تقويم تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "، دار النهضة العربية، 2005، ص 17.

65 . Abdulla AL- Anzz : “ **The Gulf Cooperation council Reasonsand Challenges :Coritical And analytic Study Phid Desertation USA** “ ; Facultyaf claremont graduate school 1986 pp (103-109).

66. عبد الله الأشعل : " الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليج "، الرياض 1983 ،ص 23.

67. عبد المنعم محمد داوود: "مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة" ، منشأة المصارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه، السنة غير مذكورة ،ص 113.

إنشاء مجلس للتعاون يضم هذه الدول الست لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق في ما بينها في مختلف الميادين والمجالات ، ولقد تم الإعلان رسمياً عن إنشاء مجلس التعاون الخليجي بموجب مؤتمر القمة الخليجية ،التي انعقدت في ماي 1981 بأبو ظبي ، حيث تم قراءة البيان الختامي .⁶⁸

رحبت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بقيام المجلس ، و لكن بشرط أن تكون هناك فرصة للتعاون الإقليمي مع الغرب في حماية أمن الخليج ،وذلك طبقاً للمفهوم الغربي بتأييد وجهة نظرهما بان الغرب مازال المورد الوحيد لأغلبية دول المنطقة ، هذا من جهة من جهة أخرى انتقدت السلطات السوفياتية سابقاً بشدة قيام المجلس، خصوصاً فيما يتعلق بالاقتراح العماني الداعي إلى إنشاء أسطول بحري مشترك لحماية مضيق هرمز ،وكذلك المبادرة السعودية لتوحيد الإمكانيات العسكرية لهذه الدول ،كما رأي السوفييات أن هذا التحالف لا يمكن أن يخدم الأمن واستقرار المنطقة.⁶⁹

وفي مايلي تواريخ لمحطات مهمة لنشأة مجلس دول التعاون الخليجي⁷⁰

- ❖ عام 1981 الاتفاقية الاقتصادية الموحدة؛
- ❖ عام (1982 – 2005) السماح التدريجي لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة كافة الأنشطة والفعاليات الاقتصادية؛
- ❖ عام 2001 الاتفاقية الاقتصادية الجديدة والموسعة؛
- ❖ عام 2001 اعتماد البرنامج الزمني للاتحاد النقدي؛
- ❖ عام 2003 بدء تطبيق الاتحاد الجمركي؛
- ❖ عام 2003 الدولار المثبت المشترك لعملات دول مجلس التعاون؛
- ❖ عام 2007 استكمال السوق المشتركة.⁷¹

68. أنظر إلى: أمين ساعاتي: "مجلس التعاون الخليجي ومستقبله"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص 40 .

69. عبد الله فهد النفيسي: " الإطار السياسي والإستراتيجية " ، مجلة الخليج العربي ،العدد 15 ، سنة 1983، ص 30.

70. أنظر أيضا إلى : المغوص بدر الدين: "دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر "، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، الطبعة الأولى ، 1984، ص 89 .

71. فتحي محمود سكيك : "تأثير الإتحاد النقدي على الاستثمارات والتجارة البينية "، ندوة : " العملة الخليجية الموحدة المتطلبات والتطلعات "،غرفة الصناعة والتجارة دبي، أبريل 2006 ،ص 03.

الفرع الثاني: تعريف المجلس

يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربي من بين أهم التجارب في العمل المشترك وإرساء صيغة التعاون الإقليمي في الوطن العربي، ولقد تعددت المقولات و التعريفات عن مجلس التعاون الخليجي، إذ أن الميثاق لم يعرف المجلس تعريفا دقيقا، حيث يعرف بعضهم المجلس بأنه: " تنظيم دولي إقليمي محدود العضوية ذو طابع قومي، حيث يربط الدول الأعضاء علاقات خاصة مشتركة و متشابهة، كما أنه يعتبر تنظيما حكوميا ذا اختصاص عام لأعضائه، ونشاطه شامل لمختلف المجالات.⁷²

- هو منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي: هي السعودية والإمارات والكويت وقطر وسلطنة عُمان ومملكة البحرين، كما يعد كل من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن الذي يمثل الامتداد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دولا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة، حيث يمتلك كل من العراق واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية؛
- حسب الأمم المتحدة: " هو منظمة إقليمية وفقا لمعايير الأمم المتحدة"⁷³؛
- هناك تعريف آخر: منظمة دولية إقليمية عامة الاختصاص لتوافر العناصر الأساسية الواجب توافرها لقيام المنظمات الدولية الحكومية، وهي: العنصر الدولي الرضا، عنصر الدوام والاستقرار، عنصر الإرادة الذاتية.⁷⁴

بالإضافة إلى هذا المجلس حلف أكثر منه منظمة إقليمية وهذا راجع لانغلاقه على 06 دول فقط.⁷⁵ فإذا كانت هاته التعاريف من اجتهادات أصحاب الفكر الاقتصادي من خارجي إطار مجلس التعاون، فإن أمراء المجلس بقيت تعاريفهم متضاربة بين منظمة إقليمية وبين كونفدرالية أو منظمة

72. يحي حلمي رجب، مرجع سابق، ص91.

73. عبد الله الاشغل، مرجع سبق ذكره، ص 157.

74. عطية حسين الفندي عطية: "مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولي"، مجلة التعاون، السنة الرابعة، العدد 13 مارس 1989، ص ص (22 - 23).

75. محمد السيارى: "التعاون بين دول الخليج: مجلس التعاون كمنظمة إقليمية"، معهد الدراسات الدبلوماسية محاضرات الموسم الدبلوماسي، الرياض 1986، ص 137.

فيدرالية، فيرى محمد بن مسعود السيارى مدير عام الشؤون القانونية في مجلس التعاون سابقا أن المجلس من الناحية القانونية هو: " منظمة إقليمية و أقرب ما تكون إلى اتحاد كونفدرالي(*)"، ومن جهة أخرى يرى الأمين العام السابق عبد الله بشارة: " أن المجلس ليس منظمة فيدرالية، و لا كونفدرالية، بل مجلس تعاون"⁷⁶. والجدول الموالي يعرف أكثر مجلس التعاون الخليجي.

الجدول رقم (08): بطاقة تعريف لمجلس دول التعاون الخليجي

الرياض	الأمانة العامة للمجلس
العربية	اللغة الرسمية
ست دول	الدول الأعضاء
2423.3 ألف كم مربع	المساحة
46 مليون نسمة	عدد السكان سنة 2011
23.3 ألف دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي سنة 2009

المصدر: مركز المعلومات، إدارة الإحصاء: " دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: مؤشرات اقتصادية"، [على

الخط] ،الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، متاح على الموقع

الإلكتروني : <http://www.gcc-sg.org/index2caction=GCC-Statistics> > تاريخ

التحميل:(2012/08/14)،ص Html.

وفي مايلي لمحة إحصائية عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (*):

الرسم البياني رقم (13): تطور عدد سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1990-

2011)

المصدر: مركز المعلومات، إدارة الإحصاء: " تطور عدد سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1990-
2011)

، [على الخط] ، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، متاح على الموقع الإلكتروني <<http://sites.gcc-sg.org/Statistics/index.php>>: ، تاريخ التحميل: (2012/08/14) ، ص .Html

المصدر: مركز المعلومات، إدارة الإحصاء: " نصيب الفرد من الناتج المحلي (2004-2009)", [على الخط] ،
الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، متاح على الموقع الإلكتروني:
<http://sites.gcc-sg.org/Statistics/index.php> ، تاريخ التحميل:(2012/08/14) ، ص Html .

وفي مايلي سنحاول أن نتعرف على كل دولة عضوة من أعضاء مجلس التعاون الخليجي:

الجدول رقم (09): بطاقة تعريف لدولة الإمارات العربية المتحدة

دولة الإمارات العربية المتحدة	
أبو ظبي	العاصمة
أبو ظبي	أكبر مدينة
83.600 كم ²	المساحة
8,264,000 مليون نسمة	عدد السكان سنة 2011
248,969 مليون دولار	الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009
درهم إمارتي	العملة

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "بيانات أساسية و إحصائيات"، [على الخط] ، متاح على الموقع الإلكتروني:

> <http://www.gcc-sg.org/index22c8.html?action=GCC-ShowOne&CountryID=1>

، تاريخ التحميل: (2012/08/14)، ص Html.

تعد الإمارات واحدة من أغنى الدول العربية—، فهي إحدى الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها بصفة أساسية على المواد البترولية وصناعاتها، وقد قامت الإمارات بتحديثات هائلة لاقتصادها بهدف تقليل اعتمادها على البترول، وتعتبر مدينة دبي المركز المالي الأول للإمارات، ومنطقة الخليج العربي ككل، وتعتبر من أهم مراكز الاقتصاد العالمي، وأغلب القوى العاملة في الدولة من العمالة الآسيوية خاصةً هنود وباكستانيون وإيرانيون وبنغاليون وفلبينيون وصينيون، ومن العرب غير الإماراتيين الذين استقروا بالإمارات من مصر وسوريا ولبنان وفلسطين وغيرها، كما توجد عمالة قليلة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والجدير بالذكر الإمارات عموماً وأبو ظبي خصوصاً تضم نسبة من أعلى نسب الأثرياء في العالم، حيث زاد عددهم عن 75 ألف مليونير، أي بنسبة 8.8%.

دولار أمريكي في 1969، إلى نحو 248 مليار دولار في عام 2000 ، الأمر الذي مكّن البلاد من تبني وتنفيذ خطط تنموية منذ عام 1970، ركّزت في توجهاتها الرئيسية على إنشاء البنى الأساسية، وتنمية القوى البشرية وتنويع روافد الاقتصاد غير النفطي، وذلك بتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والتعدين والزراعة. المملكة العربية السعودية انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 2005 ، وهي عضوة في الجامعة العربية ، وهي أيضا عضوة في الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وتعتبر البحرين الدولة الأسرع تقدماً اقتصادياً في العالم العربي، كما أقرت لجنة الأمم المتحدة في جانفي 2006، ويعتبر اقتصاد البحرين الأكثر حرية في الشرق الأوسط حسب دليل الحرية الاقتصادية لسنة 2006. اضطر البحرين إلى تطبيق الحرية الاقتصادية بسبب حاجتها لتنويع الاقتصاد بعيداً عن تمديدات النفط المحدودة، فبخلاف دول الخليج العربي المجاورة لها للبحرين ثروة نفطية قليلة، لذا قامت بالتوسع في الصناعات الثقيلة، والمصرفية، والسياحة. إن المملكة تعتبر المحور الرئيسي للبنوك والمصارف في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وتعتبر مركزاً للتمويل الإسلامي. في سنة 2005، وقعت البحرين اتفاقية تجارية ثنائية حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتكون أولى دول الخليج العربي التي تقوم بذلك، ولقد قامت بعملية خصخصة هائلة لتصفية الممتلكات الحكومية الرئيسية كالمرافق والبنوك والخدمات المالية والاتصالات، كما تعتبر البحرين مركز مالي واقتصادي هام، وهي تعد مدينة مالية كـ **كفرانكفورت** و **سنغافورة**، وفيها مرفأ البحرين المالي الذي يحتوي فروعاً كثيرة للمصارف والبنوك العالمية، وأيضاً العديد من المجمعات المالية المنتشرة في مناطق البحرين، وهي الدولة الثانية في البنوك بعد سويسرا. وتعتبر السياحة مورد هام للاقتصاد البحريني، ويعتبر النفط والغاز الطبيعي المصدران الطبيعيان الهامان الوحيدان في البحرين، حيث يسيطران على الاقتصاد ويمدونه بحوالي 40% من العائدات. البحرين هي أول دولة من دول الخليج العربية يكتشف فيها النفط، وبسبب النسبة الاحتياطية المحدودة عملت البحرين منذ العقد الماضي بتنويع الاقتصاد، وثبتت إنتاجها للنفط بحوالي 40000 برميل في اليوم من حقل البحرين البري و 150000 برميل في اليوم من حقل أبو سعفة البحري، وكذلك تنتج الغاز الطبيعي بكمية 1.4 مليار قدم مكعب في اليوم. كما للبحرين أكبر مصنع للألمنيوم في العالم، إنتاج البحرين السنوي للألمنيوم يقدر بحوالي 525000 طن متري، والكثير من المصانع في الدول المتقدمة تستورد الألمنيوم من البحرين، كما أن البحرين أكبر دولة مصنعة لبناء وإصلاح السفن في الشرق الأوسط، كما أنها تمتلك ثاني أكبر ميناء صناعي في العالم بعد ميناء **جبل علي** في دبي. انضمت البحرين إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة

1995 ، وهي عضوة في الجامعة العربية ، وهي أيضا عضوة في الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.⁷⁷

تاريخ التحميل: (2012/08/14)، ص Html .

شهدت عُمان تحديثاً لمجالات الإنتاج المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة وفق خطط خماسية، بدأت منذ عام 1976 بالاهتمام بتنمية الموارد البشرية وزيادة دور القطاع الخاص، والعمل على زيادة حصة القطاعات غير النفطية في الناتج الوطني الإجمالي. وتهدف خطط التنمية المختلفة إلى تدعيم الإنتاج الصناعي، بحيث يغطي أولاً الحاجات الضرورية للمواطنين من صناعات الأغذية والأدوية والملابس ولوازم البناء، ومعظمها يعتمد على المواد الخام المتوافرة محلياً، وثانياً للتصدير. كما تهدف خطة التنمية إلى نشر الصناعة في مراكز جديدة، وذلك لإتاحة فرص العمل والتقدم الصناعي ورفع مستوى المعيشة في أقاليم الدولة المختلفة. تمتلك السلطنة ثروة معدنية لا بأس بها، ويأتي في مقدمتها النفط الذي يستخرج من 70 حقلاً برياً، بالإضافة إلى **حقل نجا البحري**، فضلاً عن 34 حقلاً بحري، كما تتميز سواحل السلطنة بغناها بالأسمك، ويمكن أن تنتج سنوياً نصف مليون طن، ولكن ما يُجمع لا يتعدى ثلث ذلك 118,571 طن. انضمت للمنظمة العالمية للتجارة سنة 2000، وهي عضوة في الجامعة العربية، وهي أيضاً عضوة في الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ريال قطري	العملة
-----------	--------

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "بيانات أساسية وإحصائيات"، [على الخط] ، متاح على الموقع الإلكتروني -GCC- <http://www.gcc-sg.org/index39fb.html?action=GCC>ShowOne&CountryID=5> < تاريخ التحميل: (2012/08/14)، ص Html.

يعتبر النفط المورد الأساسي للاقتصاد القطري، ويبلغ إنتاج قطر للنفط مليون برميل يومياً، فالركيزة الأساسية للاقتصاد القطري هي استغلال الموارد النفطية، وقد حدثت طفرة كبيرة في الوضع الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات عندما تم اكتشاف أكبر حقل بحري معروف في العالم للغاز في منطقة الشمال الساحلي بدولة قطر، مما جعلها تحتل المرتبة الثانية بين دول العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي، وتم استثمار كثير من الموارد في تطوير الخدمات والمرافق لمعالجة وتصدير هذه السلعة التي لا تقدر بثمن. إذن أهم الموارد المعدنية في قطر هي البترول و الغاز الطبيعي، و تعد صناعة و تصدير المعادن مثل الحديد و الألمنيوم من أهم الصادرات، وتشمل أهم الصناعات تكرير النفط و الغاز الطبيعي و الصناعات البتروكيمياوية، و بالإضافة إلى بعض الصناعات الأخرى مثل الاسمنت و الفولاذ و بعض الصناعات الحرفية و اليدوية، وكذا الصناعة الإعلامية. انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1996 ، وهي عضوه في الجامعة العربية و الأمم المتحدة ، و إلى منظمة الأوبك.

المساحة	83.600 كم ²
عدد السكان سنة 2011	3,399,637 مليون نسمة
الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009	109,481.8 مليون دولار
العملة	دينار كويتي

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "بيانات أساسية وإحصائيات"، [على الخط]، متاح على الموقع الإلكتروني -GCC- <http://www.gcc-sg.org/index9d2a.html?action=GCC-ShowOne&CountryID=6>

تاريخ التحميل: (2012/08/14)، ص Html .

اقتصاديًا، تعد أحد أهم منتجي ومصدري النفط في العالم، وهي عضو مؤسس في منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك، وتمتلك خامس أكبر احتياطي نفطي في العالم، حيث يتواجد في أرضها 10% من احتياطي النفط بالعالم، ويمثل النفط والمنتجات النفطية ما يقرب من 95% من عائدات التصدير، و80% من الإيرادات الحكومية، وهي تعتبر من أكثر البلدان المتقدمة في جامعة الدول العربية، وهي رابع أغنى بلد بالنسبة لدخل الفرد. تعد الكويت واحدة من أكبر الاقتصاديات في المنطقة، وتشكل الصناعة النفطية في الكويت أكبر الصناعات، وهي تغطي ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي وأغلب الصادرات، وتعد من أوائل مؤسسين منظمة أوبك، ويسيطر على نفط الكويت عدة شركات ترجع ملكيتها للحكومة، وبالإضافة للصناعات البتروكيمياوية. يوجد بالكويت عدد من الصناعات المتوسطة والخفيفة مثل مصانع المعدات الإنشائية والأغذية والملابس والأثاث وغيرها، بالإضافة لوجود العديد من المؤسسات والشركات الخدمية الضخمة والمؤثرة في الاقتصاد الكويتي، كما يركز اقتصاد الكويت على سوق الأوراق المالية بشكل كبير، والذي يعد واحدًا من أهم أسواق المال في الوطن العربي، كما تمثل الاستثمارات الخارجية والداخلية أحد المحركات الاقتصادية الهامة في الكويت، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قبل اكتشاف النفط كان الكويتيون يشتغلون بالغوص على اللؤلؤ

كمصدر لكسب لقمة العيش، وساهمت هذه المهنة في تأسيس الصناعة البحرية، فاشتهر الكويتيون بصناعة السفن والتي كانت تستعمل إما للتجارة، وإما لأعمال الغوص.⁷⁸

المطلب الثاني: مراحل التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

انطلاقاً من العلاقات المميزة بين دول المجلس والسماوات المشتركة والأنظمة المتشابهة، وإيماناً بأهمية التعاون والتنسيق فيما بينها تم إنشاء مجلس التعاون في شهر ماي عام 1981، وكانت الخطوة الأولى عند إنشاء المجلس هي إنشاء منطقة التجارة الحرة فيما بين دول المجلس، والتي تم بموجبها إعفاء كافة المنتجات الوطنية من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل وفق شروط معينة. وبعد عقدين من العمل الخليجي المشترك جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي أقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط (مدينة مسقط هي عاصمة الحكم والمال والأعمال بسلطنة عمان) في ديسمبر 2001 لتواكب التطور الشامل للعمل الخليجي، ولتعكس المتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، وقد تضمنت هذه الاتفاقية نصوصاً جديدة ومطورة للعمل المشترك، من أهمها ما يتعلق بالاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي وغيرها.⁷⁹

الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة

يعتبر تحفيز التبادل التجاري أحد أهم مبررات أي تجمع اقتصادي سواء كان على شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي، وتعتبر زيادة التبادل التجاري هدفاً رئيساً لإقامة أي اتحاد جمركي، حيث إنه ووفقاً للنظرية الاقتصادية فإن الاتحاد الجمركي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين أعضائه عن طريق إزالة معوقات التجارة أو التقليل منها، وبدورها فإن زيادة التبادل التجاري هي آلية التأثير الرئيسية التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف الأخرى من إقامة الاتحاد الجمركي مثل زيادة التخصص وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وزيادة رفعة السوق وكفاءتها. ولهذه الأسباب فإن دول مجلس التعاون شرعت منذ بداية إنشاء المجلس في ماي 1981

78. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : "مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاماً من الإنجازات"، جانفي 2002، ص ص (146-151).

79. أنظر إلى : أحمد الكواز : " التجارة الخارجية والتكامل الإقليمي " ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 81 ، مارس ، ص 16.

باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإنشاء "منطقة التجارة الحرة لدول المجلس" عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981، وتضمنت الأحكام الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس، وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة، إضافة لما يلي:⁸⁰ أولاً: السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دونما حاجة إلى وكيل محلي؛ ثانياً: في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها؛ ثالثاً: العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس؛

رابعاً: إعداد بيانات الصادرة للبضائع المصدرة ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس؛ خامساً: تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس، وتوضع عليها لوحات تحمل عبارة "مواطنو دول مجلس التعاون".

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983، واستمرت نحو عشرين عاماً إلى نهاية عام 2002 حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وخلال فترة منطقة التجارة الحرة (1983 – 2002) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار في عام 1983 إلى حوالي 20 مليار دولار في عام 2002، أي بزيادة بلغت 233%، كما بلغ حجم التجارة البينية لدول المجلس من حيث الصادرات عام 2005 نحو 21.360 مليار دولار مقابل 3.980 مليار دولار في 1982⁸¹. ولقد اتجهت دول المجلس، ومنذ توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة

80. أنظر إلى : عباس بلفاطمي : " هل تشكل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة عملة مثلى " ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة برج بوعريريج ، العدد العاشر ، 2011 ، ص45.

81. بسام عبد السميع : "مطالبة بإزالة الحواجز التي تعترض تطبيق بنود السوق الخليجية المشتركة " ، [على الخط] ، جريدة الإتحاد الإلكترونية، (2009/09/17) ، متاح على الموقع الإلكتروني :

> <http://www.alittihad.ae/details.php?id=30195&y=2009&article=full><

تاريخ التحميل: (2012/09/11)، ص Html.

عام 1981 إلى اتخاذ الخطوات الرامية إلى إقامة منطقة حرة للتجارة فيما بينها، وقد تمثلت أبرز سمات هذه المنطقة في الجوانب الآتية:

هو المنطقة التي تستبعد فيها الرسوم والضرائب الجمركية واللوائح والإجراءات المقيدة للتجارة بين دول الاتحاد، وتطبق فيها رسوم ضرائب جمركية ولوائح تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي .

ويقوم الاتحاد الجمركي لدول المجلس على الأسس التالية:

- تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي؛
- نظام قانون جمركي موحد؛
- اعتماد لوائح وأنظمة متماثلة لدول المجلس في المجالات ذات الصلة ؛
- توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير في دول المجلس ؛⁸³
- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة؛
- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية ، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي ، والسلع الممنوعة والمقيدة ؛
- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.⁸⁴

ب- خطوات هامة تم العمل بها بالاتحاد الجمركي لدول المجلس:

يمثل الاتحاد خطوة أخرى متطورة نحو توسيع آفاق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ، فانطلاقاً من الاتفاقية الاقتصادية المعدلة في عام 2001 تم وضع أسس هذا الاتحاد والأشكال الأخرى من التكامل الاقتصادي ، وبصفة عامة فإن أبرز سمات الاتحاد الجمركي بين دول المجلس ، تتمثل في الجوانب الآتية :

- إلغاء شرط الحصول مسبقاً على رخص الاستيراد عند استيراد السلع لأي من دول المجلس التي كان معمولاً بها في بعض دول المجلس، بسبب تعارض ذلك مع متطلبات الاتحاد الجمركي لدول المجلس والعمل بنقطة الدخول الواحدة؛

83. أحمد عارف العساف ، محمود حسين الوادي : " اقتصاديات الوطن العربي " ، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 315.

84. أحمد الكواز ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

- الاتفاق على البيان الجمركي الموحد لأغراض (الاستيراد، التصدير، إعادة التصدير، التصدير المؤقت، الترانزيت^(*)، المناطق الحرة، الإحصاء) ويتم العمل به في جميع إدارات الجمارك بدول المجلس، مع ضرورة توفر المعلومات الرئيسية عن السجل التجاري للمستوردين لدى نقطة الدخول الأولى، وفي حالة عدم توفر هذه المعلومات يكتفى بصورة من السجل التجاري؛
- نظراً لأهمية دور المخلصين الجمركيين في فسح البضائع في المنافذ الجمركية فقد صدرت موافقة المجلس الأعلى بالسماح لمواطني دول المجلس بممارسة مهنة التخليص الجمركي^(**) في أي من الدول الأعضاء ومعاملتهم معاملة مواطني الدولة نفسها ؛
- تم إعادة النظر في نظام الوكالات التجارية وحماية الوكلاء التجاريين، والذي يشترط في بعض دول المجلس أن يتم استيراد السلع الأجنبية بواسطة وكلائها المحليين، وذلك لتعديل وضعه بما يكفل عدم إعاقة انسياب السلع بين دول المجلس في ظل نظام نقطة الدخول الواحدة والعمل بالاتحاد الجمركي ؛
- لدعم تطوير العمل الجمركي الموحد، فقد اتفقت دول المجلس على إقامة مشروع للربط الآلي الجمركي بين إدارات الجمارك بدول المجلس ومركز تبادل المعلومات بالأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض، والذي سيقوم بمتابعة تنفيذ متطلبات الاتحاد الجمركي، وسيوفر المعلومات الإحصائية عن واردات وصادرات دول المجلس فيما بينها ومع العالم الخارجي ؛

(*)- تجارة الترانزيت: هي إعادة تصدير السلع والبضائع المستوردة، حيث يتم نقل البضائع من مراكز الإرسال إلى مراكز وموانئ الاستقبال بقصد إيداعها مؤقتاً أو إجراء بعض عمليات التصنيع عليها أو تغليفها أو تعبئتها، ثم يتم تصديرها دون أن تؤدي عنها أي رسوم جمركية.

(**)- التخليص الجمركي : هي مهنة يزاولها المؤهل لها، حيث يمثل صاحب الشأن أمام الجمارك كالمحامي الذي يمثل وكيله أمام المحاكم، المحامي مقاعده عامه، أما التخليص فهو قاصر على الرسائل التجارية.

المستخلص الجمركي : يعتبر مخلصاً جمركياً كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بإعداد البيان الجمركي وتوقيعه وتقديمه للجمارك وإتمام الإجراءات بالنسبة إلي البضائع لحساب الغير

- ولا يجوز له مزاوله مهنة التخليص إلا بعد الحصول علي ترخيص من مصلحة الجمارك.
- ويحدد وزير المالية شروط الترخيص والنظام الخاص بالمخلصين والهيئة التأديبية.

- تستوفى الرسوم الجمركية على وسائل النقل والمركبات الآلية في الاتحاد الجمركي، وتتخذ كامل الإجراءات الجمركية عليها في نقطة الدخول الواحدة، ويتم انتقالها بين الدول الأعضاء دون استيفاء رسوم جمركية عليها كغيرها من البضائع الأجنبية الأخرى، وتستبدل لوحاتها وفق الآلية المتفق عليها في إطار المجلس؛
- تعتبر دول المجلس في الاتحاد الجمركي مجموعة اقتصادية واحدة، وبناءً عليه فلا يتم التعامل بالنقل بالعبور (الترانزيت) للبضائع فيما بينها بعد قيام الاتحاد الجمركي، وتتعامل مجتمعة بالترانزيت مع بقية دول العالم وفق الاتفاقيات الدولية النافذة، وينتهي وضع العبور بالنسبة للبضائع الأجنبية الواردة لأي من دول المجلس في أول منفذ جمركي دخلت عن طريقه البضاعة، وتستكمل إجراءاتها الجمركية من معاينة وتفتيش واستيفاء الرسوم الجمركية عليها كغيرها من البضائع الأخرى، ويبدأ النقل بالعبور بالنسبة للبضائع الصادرة أو المعاد تصديرها من آخر منفذ جمركي خرجت عن طريقه البضاعة.⁸⁵

ت- نقطة الدخول الواحدة لدول المجلس:

- تعتبر نقطة الدخول الواحدة من أهم الأسس لتكوين الاتحاد الجمركي لأي تجمع اقتصادي، ومن أهم متطلبات العمل بنقطة الدخول الواحدة لدول المجلس ما يلي:
- يعتبر أي منفذ جمركي بري أو بحري أو جوي لدول المجلس له ارتباط بالعالم الخارجي نقطة دخول للبضائع الأجنبية لأي دولة عضو؛
 - يقوم أول منفذ جمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي بإجراء المعاينة والتفتيش على البضائع الواردة لأي من الدول الأعضاء والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات، واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها؛
 - توحيد القيود المفروضة على البضائع المسموح بدخولها بعد توفر شروط معينة في كافة دول المجلس؛

85. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: " إجراءات و خطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس لدول الخليج العربية " ، 2003، ص21.

- وضع ضوابط موحدة لاستيراد وتنقل المستوردات الحكومية والإعفاءات الخاصة التي تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية؛
- البضائع الممنوع استيرادها في بعض الدول الأعضاء ومسموح استيرادها في الدول الأخرى يكون استيرادها مباشرة للدولة المستوردة لها، أو عن طريق دولة عضو تسمح بدخولها بشرط عدم عبورها لأراضي الدول الأعضاء التي تمنع استيرادها؛
- البضائع الأجنبية التي تستورد داخل دول المجلس من المناطق الحرة، تستوفي عليها الرسوم الجمركية عند خروجها من هذه المناطق، وتعامل في تنقلها لدول المجلس الأخرى معاملة البضائع الأخرى.

ث- توحيد التعريفات الجمركية للاتحاد الجمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي:

- تحدد التعريفات الجمركية الموحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع (5%) على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي، ويعمل بها اعتباراً من الأول من 2003؛
- تعفى من الضرائب الرسوم الجمركية 417 سلعة (بند فرعي) وفق البيان المرفق (مرفق رقم 1)، بالإضافة إلى الإعفاءات الواردة في نظام (قانون) الجمارك الموحد لدول المجلس؛
- يتم العمل بالضرائب الرسوم الجمركية (المئوية والنوعية) على التبغ ومشتقاته في الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بواقع 100%. ويؤخذ بالحد الأعلى للرسوم النوعية أو الوزن في التعريفات الجمركية الموحدة لدول المجلس، وتعتبر الإيرادات الجمركية التي تحصل على التبغ ومشتقاته كإيرادات، أي سلعة أخرى تحصل رسومها الجمركية ضمن الإيرادات الجمركية المشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي.⁸⁶

ج- الآثار الاقتصادية لقيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس:

- تقليل الصعوبات والقيود التي تواجه تنقل السلع الوطنية والأجنبية بين دول المجلس؛
- زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء؛

86. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مرجع سبق ذكره، ص21.

- زيادة المنافسة وارتفاع معدلات الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة نتيجة لتسهيل انسياب التجارة البينية، ومن ثم خفض الأسعار للمستهلك؛
- خطوة ضرورية للوصول إلى سوق خليجية مشتركة ؛
- دعم القوى التفاوضية لدول المجلس مجتمعة والحصول على شروط أفضل مع شركائها التجاريين في مجال التجارة والاستثمار.

وقد كان النمو في التبادل التجاري بعد قيام الاتحاد الجمركي كبيرا فاق التوقعات في حجم التجارة البينية في دول المجلس بعد قيام الاتحاد الجمركي في الفاتح من جانفي عام 2003، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من 10.07 بليون دولار في عام 1995 إلى 23.6 بليون دولار في عام 2004، أي بزيادة قدرها 120% خلال السنوات العشر، وكان متوسط معدل الزيادة السنوية للتجارة البينية خلال تلك الفترة حوالي 10.3% في العام . أما بعد قيام الاتحاد الجمركي في جانفي 2003، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري إلى نهاية عام 2004 إلى 23.6 بليون دولار، وهي أعلى قيمة لإجمالي حجم التجارة البينية بين دول المجلس يتم تحقيقها منذ قيام المجلس عام 1981، وبلغت نسبة الزيادة 56.5%، وفي الفاتح من جانفي 2003 حققت دول المجلس خطوة هامة بتطبيقها للاتحاد الجمركي، حيث تم الاتفاق على تعرفه جمركية موحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع 5% على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي، والعمل بها من أول جانفي 2003 مع إعفاء عدد من السلع الضرورية من الرسوم الجمركية، إضافة إلى الإعفاءات الجمركية الواردة في القانون الموحد للجمارك، والتزامات بعض دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية، وتم تطبيق جميع الإجراءات الجمركية على جميع السلع الأجنبية في نقطة الدخول الأولى في أي من دول المجلس، بحيث يقوم المنفذ الأول الذي دخلت عن طريقه البضاعة بإجراءات تفتيش ومعاينة

البضاعة الأجنبية الواردة إليه والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها.⁸⁷

يعتبر تحقيق الاتحاد الجمركي على أرض الواقع لبنة أساسية من لبنات السوق الخليجية المشتركة، ومن أهم المحاور الرئيسية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المشتركة التي تتمثل في حماية أمن المجتمع وتيسير التجارة وتعزيز التعاون مع العالم الخارجي.

الفرع الثالث: السوق الخليجية المشتركة

صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في الرابع من ديسمبر 2007 في ختام الدورة الثامنة والعشرون للمجلس الأعلى، وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون، ونصوص الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة.

أ- مفهوم وأهداف السوق الخليجية:

نصت المادة الثالثة في الفصل الثاني من الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس على أن : " يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريين في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية " ، لذلك تأتي أهمية السوق الخليجية المشتركة باعتبارها تركز على المواطنة الخليجية في المجال الاقتصادي ، حيث تقوم على مبدأ أساسي وهو أن يتمتع مواطنو دول المجلس بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء ، وبالأخص المواطنين والأفراد ، الاعتباريين مثل الشركات والمؤسسات الخليجية، وذلك من خلال حصولهم على نفس المزايا التي تمنح لمواطني الدولة في جميع المجالات الاقتصادية .

ولتأكيد ذلك المبدأ صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في (2007/12/04) في ختام الدورة الثامنة والعشرون للمجلس الأعلى، وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ

87. مجلس التعاون لدول الخليج العربية : " تأثير الإتحاد الجمركي على التجارة البينية " ، [على الخط] ، الأمانة العامة ، متاح على الموقع الإلكتروني: ><http://www.gcc-sg.org/index1016.html?action=Sec-Show&ID=415>

> تاريخ التحميل : (2012/12/12) ، ص Html .

أحمد الكواز ، مرجع سبق ذكره ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

النظام الأساسي لمجلس التعاون، ونصوص الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة.⁸⁸

أما في ما يخص أهداف السوق الخليجية المشتركة الخليجية:

لقد أدركت دول المجلس أن من أهم شروط تحقيق التكامل بينها هو تبني سياسات عملية وأهداف واقعية متدرجة، وحرصت على الربط بين تحديد الأهداف المستقبلية ووضع البرامج العملية لتحقيقها، وبناء المؤسسات القادرة على ذلك. وبهدف ترجمة الأهداف المعلنة إلى وقائع ملموسة، اتفقت دول المجلس على عدد من الخطوات التي تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وفق خطوات متدرجة، حيث تمت إقامة منطقة التجارة الحرة في عام 1983، ثم الاتحاد الجمركي في 2003، ثم السوق الخليجية المشتركة التي قرر المجلس الأعلى إعلانها في الدورة الثامنة والعشرون في ديسمبر 2007. وتهدف السوق المشتركة إلى تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتنقل رؤوس الأموال، والاستثمار بجميع أنواعه، والعمل والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية في جميع دول المجلس.

و يأتي إعلان السوق الخليجية المشتركة استجابةً لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطنة الخليجية، وتعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوء التطورات الاقتصادية الدولية، وما تتطلبه من تكامل أوثق بين دول المجلس يقوّي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.⁸⁹

ب- أسس ومتطلبات السوق الخليجية المشتركة:

تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن: " يُعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريين في أي دولة من الدول

88. قمة الدوحة: " إطلاق السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من 2008"، [على الخط]، الدورة الثامنة والعشرون للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، دولة قطر، (03-04/12/2007)، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.qatarconferences.org/gcc28/viewlastnews.php?id=105>، تاريخ التحميل: (2012/12/18)، ص Html.

89. نجيب بن عبد الله الشامسي: "التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودور قطاع النقل فيه"، إدارة البحوث والدراسات، الأمانة العامة، 2009، ص ص (35-36).

الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية "، وعلى وجه الخصوص مايلي:

- التنقل والإقامة؛
- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية؛
- التأمين الاجتماعي والتقاعد؛
- ممارسة المهن والحرف؛
- مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية؛
- تملك العقار؛
- تنقل رؤوس الأموال؛
- المعاملة الضريبية؛
- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات؛
- الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

وتطبيقاً للبرنامج الزمني الذي أقره المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (ديسمبر 2002) بتحديد نهاية عام 2007 كموعداً لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة، فقد تم الاتفاق على جميع المتطلبات الرئيسية لقيام السوق الخليجية المشتركة من خلال الجهود التي تمت خلال الأعوام الخمسة الماضية منذ إقرار البرنامج الزمني للسوق المشتركة، حيث قامت اللجان المختصة العاملة في إطار مجلس التعاون بوضع القواعد التنفيذية اللازمة لتنفيذ تلك المتطلبات.

وتسعى السوق الخليجية المشتركة بذلك إلى إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وفتح مجال أوسع للاستثمار البيني والأجنبي، وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم، ورفع الكفاءة في الإنتاج وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.⁹⁰

90. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : " السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام " ، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء ، الرياض ، العدد الثالث، 2010 ، ص09.

ت- متابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة: استناداً إلى ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية بشأن إقامة السوق الخليجية المشتركة، حدد المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2002) برنامجاً زمنياً لتحقيق السوق الخليجية المشتركة، وكلف المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين (الكويت، ديسمبر 2003) لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة في ضوء قرارات المجلس الأعلى والاتفاقية الاقتصادية، وتقييم المرحلة التي وصل إليها التطبيق في كل جانب من جوانبها، ودراسة ما يواجه التطبيق من عقبات واقتراح الآليات اللازمة لتذليلها. وبناء على ذلك قررت لجنة التعاون المالي والاقتصادي تشكيل لجنة من ممثلين عن وزارات المالية والاقتصاد بالدول الأعضاء والأمانة العامة لمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة، ووفقاً لذلك تم تشكيل لجنة السوق الخليجية المشتركة كلجنة دائمة تتبع لجنة التعاون المالي والاقتصادي لمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة في ضوء قرارات المجلس الأعلى والاتفاقية الاقتصادية، وتقييم المرحلة التي وصل إليها التطبيق في كل جانب من جوانبها، ودراسة ما يواجه التطبيق من صعوبات وعقبات، واقتراح الآليات اللازمة لتذليلها وإزالتها. ويشارك في اجتماعاتها ممثلون عن الجهات الحكومية المعنية في الدول الأعضاء، وتتم متابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة بالتنسيق مع اللجان والجهات المختصة الأخرى العاملة في إطار مجلس التعاون، والتي تختص بكل من المواضيع التي تدخل تحت مظلة السوق الخليجية المشتركة.

ث- مهام لجنة السوق الخليجية المشتركة.

- حددت لجنة التعاون المالي والاقتصادي مهام لجنة السوق الخليجية المشتركة على النحو التالي:
- تقييم خطوات تنفيذ السوق الخليجية المشتركة ورفع توصياتها وتقاريرها للجنة وكلاء وزارات المالية تمهيداً لعرضها على لجنة التعاون المالي والاقتصادي؛
 - بحث كل ما يتعلق بالسوق الخليجية المشتركة، خاصة ما ورد في المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية؛
 - مناقشة آليات تسوية الخلافات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية فيما يتعلق بالسوق الخليجية المشتركة؛

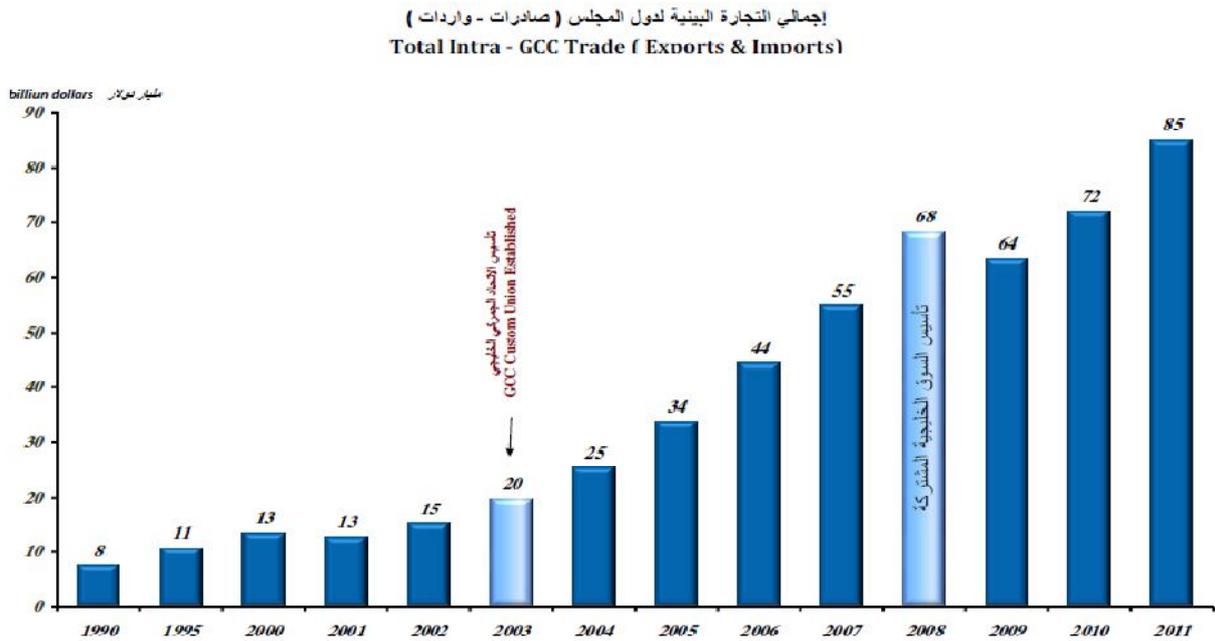
- مناقشة حملة التوعية اللازمة للتعريف بالسوق الخليجية المشتركة والامتيازات التي توفرها للمواطنين، والتوصية بما يحقق ذلك؛
- متابعة مواضيع السوق الخليجية المشتركة التي تبحثها اللجان الأخرى وترفع توصياتها بشأنها إلى لجنة الوكلاء، تمهيدا لعرضها على لجنة التعاون المالي والاقتصادي؛
- متابعة سير عمل السوق الخليجية المشتركة؛
- دراسة الصعوبات التي يواجهها تطبيق البرنامج الزمني الذي أقره المجلس الأعلى في دورته (23) ديسمبر 2002 الدوحة، واقتراح الآليات اللازمة لتجاوز تلك الصعوبات؛
- تحديد الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة؛
- متابعة تطبيق قرارات المجلس الأعلى ولجنة التعاون المالي والاقتصادي، واللجان ذات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة؛
- التوصية للجان العاملة في إطار المجلس ذات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة بالالتزام ببرامج زمنية محددة لتنفيذ متطلبات السوق، بحيث تستكمل قبل موعد استكمال السوق بنهاية عام 2007؛
- تحديد أية مجالات أخرى مرتبطة بالسوق الخليجية المشتركة، ولم ترد في المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية؛
- اقتراح الآليات المناسبة لتطبيق السوق الخليجية المشتركة بما يحقق استكمال متطلبات السوق بنهاية عام 2007؛
- أضيف للجنة مهمة متابعة المواضيع التالية باعتبار صلتها الوثيقة بالسوق الخليجية المشتركة:
 - تبني قانون موحد للمنافسة وتنظيم الاحتكار؛
 - الاتحاد الجمركي؛
 - المعاملة الوطنية لوسائل النقل؛
 - حقوق الملكية الفكرية.⁹¹

91. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : "السوق الخليجية وأهداف مجلس التعاون"، [على الخط [(2009/10/31)، متاح على الموقع الإلكتروني :

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

والرسم البياني الموالي يبين تطور التجارة البينية الخليجية خلال فترة تأسيس الإتحاد الجمركي سنة 2003 والسوق المشتركة سنة 2008.

الرسم البياني رقم (16) : تطور التجارة البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال (1990-2011) مليار دولار



المصدر: الأمانة العامة: "السوق الخليجية المشتركة، حقائق وأرقام"، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع نشر المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد الخامس، ديسمبر 2012، ص 93.

قفز حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حوالي 5 مليار دولار سنة 1984 إلى ما يزيد على 85 مليار دولار سنة 2011، والرسم البياني السابق يوضح لنا التأثير المباشر لإقامة الإتحاد الجمركي سنة 2003 والسوق الخليجية المشتركة، حيث أن حجم التجارة البينية الخليجية بلغ 68 مليار دولار سنة 2008، ليتزايد ويصل إلى 85 مليار دولار سنة 2011.

إقامة السوق الخليجية المشتركة تعني تحول دول المجلس شيئاً فشيئاً إلى قوة اقتصادية لا يستهان بها في مواجهة الكيانات والتجمعات الإقليمية الجيواقتصادية والجيوسياسية الأخرى. أما في ما يخص آفاق التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فقد تضمنت الاتفاقية الاقتصادية كذلك بعض النصوص الخاصة بإقامة الاتحاد النقدي(*) بين الدول الأعضاء كأحد الأشكال الهامة في الوصول إلى مرحلة التكامل الاقتصادي ، وقد حددت الاتفاقية المعالم الرئيسية لهذا الاتحاد والقائم على أساس خطوات متدرجة تشمل : التقارب والتنسيق في كافة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ،بالإضافة إلى التشريعات المصرفية ووضع المعايير الخاصة بمقياس معدلات الأداء الاقتصادي ،وبما يساعد على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي لهذه الدول ، وذلك وصولاً إلى مرحلة العملة الموحدة بين دول المجلس، كذلك فإن محددات هذا الاتحاد تبرز من خلال توحيد الأنظمة والقوانين الخاصة بالاستثمار ومعاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني دول المجلس (الطبيين والاعتباريين) المعاملة الوطنية في جميع الدول الأعضاء.⁹²

وتتمثل مزايا الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايلي: (**)

- ◀ حرية عوامل الإنتاج في الانتقال (الأيدي العاملة ورأس المال)؛
- ◀ إلغاء تكاليف صرف العملات، و تشجيع التبادل التجاري والاستثماري بين دول المنطقة؛
- ◀ زيادة شفافية التسعير، و تعزيز القدرة التنافسية للأعمال التجارية؛

(*)- انسحبت عمان من مشروع الاتحاد النقدي الخليجي في عام 2007 على أساس أن معايير التقارب من الممكن أن تتعارض في المستقبل مع أهدافها طويلة الأجل المتعلقة بالاقتصاد الكلي، كما انسحبت الإمارات من الاتحاد عقب الخلاف على موقع المركز المصرفي الخليجي، ومع هذا فقد قررت الدول المتبقية الأخرى المضي قدماً في المشروع. 92 . بوزاناندو : " الوحدة النقدية وقضايا سعر الصرف : دروس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني ، 2009، ص 35.

(**)- إن التقارب المالي يمثل تحدياً أساسياً أمام الاتحاد النقدي، وأنه لتحقيق شرط التقارب المالي يجب أن لا ينظر إلى الميزانية العامة ومدى نسبة العجز كمعيار، نظراً لكون أسعار النفط متقلبة كما أن الثروة النفطية غير متجددة وناضبة ،وبالتالي يجب اتخاذ هدف مالي أدق من ذلك للدلالة على استمرارية الوضع المالي لدول المجلس والتأهب لانخفاض الثروة النفطية وإيراداتها .

- ◀ الانضباط المالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سوف يؤدي إلى خفض معدلات التضخم و أسعار الفائدة؛
 - ◀ تشجع العملة الخليجية الجديدة على زيادة كفاءة الإدارة النقدية وخفض تكاليف التحوط من مخاطر تقلبات أسعار الصرف؛
 - ◀ و من جهة حجم دول مجلس التعاون الاقتصادي، سوف يوفر للاتحاد النقدي فرصا جديدة للتداول والاستثمار، مما سيجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية؛
 - ◀ تزايد الاستثمارات الإقليمية و الأجنبية في أسواق رأس المال بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛
 - ◀ تعزيز أنشطة الاندماج والاستحواذ و الإدراج المتبادل للأسهم، مما سيحفز نمو قطاع الاستثمار في دول المجلس؛
 - ◀ إنشاء مؤسسات مالية إقليمية، و التي سيكون لها تأثير أكبر على المستوى العالمي؛
 - ◀ دمج القطاعات المالية المتفرقة في دول المجلس. (*)
- أما التحديات التي تعترض سبيل الاتحاد النقدي الخليجي:**
- ◀ خروج إحدى الدول الست، وهي سلطنة عمان من الاتحاد؛
 - ◀ إقدام الكويت على فك ارتباط عملتها بالدولار الأمريكي؛
 - ◀ لم يتم اتخاذ قرار بعد بشأن مقرّ البنك المركزي؛
 - ◀ غياب التنسيق في العمل ما بين البنوك المركزية الإقليمية و الحكومات خلال أزمة الرهن العقاري. ولقد اتجهت دول المجلس نحو تعبئة جهودها من أجل تنسيق سياستها(*) في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باعتبار أن هذه السياسات تمثل الخطوات الهامة لتنفيذ أي من أشكال

(*)- تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة تبني دول مجلس التعاون لبرامج معتمدة لتوفير الإحصاءات اللازمة لنجاح مشروع العملة الموحدة، وذلك من خلال بناء مؤسسات مختصة على المستويين القطري والإقليمي، مثل الـ Eurostat في الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف توفير البيانات الإحصائية الدقيقة في المجالات المختلفة اللازمة لإدارة العملة الموحدة .

التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ، الأمر الذي أدى إلى مناقشة هذه السياسات بصورة متكررة وتعديلها وفق لمقتضيات الأمر بهدف توثيق التعاون بين دول المجلس ،وبما يساعد على إيجاد شروط أفضل وظروف متكافئة في التعامل مع دول العالم والتكتلات الاقتصادية الأخرى ، وبما يدعم من الإستراتيجية والمركز التفاوضي الموحد لدول المجلس تجاه هذه الدول والتكتلات ، ومن أبرز السياسات التي تم التوصل إلى تنسيقها بين هذه الدول كخطوة أساسية نحو تطبيقها فعليا مايلي :

- السياسات الموحدة في مجال النفط والغاز ؛
- تنسيق وإقامة مشاريع البنية الأساسية مثال: مشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس ووضع البرامج ذات العلاقة بمجال الكهرباء والمياه؛
- الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس ؛
- إقرار نظام براءات الاختراع، وبما يساعد على دعم البحث العلمي والتطوير؛
- إقرار السياسة الزراعية المشتركة بهدف تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس بجانب إقرار التعاون في مجال التعليم، والتي بدأت منذ عام 1975 ،أي قبل قيام المجلس ، ولقد شهد قطاع التعليم العديد من القرارات الداعمة لعملية التنسيق والتطوير في هذا الجانب ؛
- تنسيق القضايا المتعلقة بالعمل والعمالة من أنظمة وقوانين في مجال الخدمة المدنية والتأمينات الاجتماعية والتقاعد المدني والتنمية الإدارية والعمالة الوافدة وتوطين الوظائف، وذلك مواصلة للجهود التي بذلت منذ عام 1978 وقبل قيام المجلس؛
- اعتماد وثيقة السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة كأساس لوضع استراتيجيه العمل البيئي بين دول المجلس .

وقد تواصل تنسيق السياسات بين دول المجلس ليغطي الجوانب التشريعية وقضايا الشباب ،وقضايا العمل البلدي والإسكان ، وكذلك الجوانب المتعلقة بالقضايا الاجتماعية للأسرة والمجتمع والمرأة والطفولة ،وبجانب تنسيق القضايا الثقافية والصحية ، والعمل العدلي والقانوني . أما في

(*)- إن مجرد تنسيق السياسات النقدية بين الدول الأعضاء لا يعد كافيا لنجاح الاتحاد النقدي، ولا بد من تطبيق سياسة نقدية موحدة يتم تطبيقها بواسطة مؤسسة نقدية فوق قومية، إذ يجب أن تكون القرارات الخاصة بالسياسة النقدية وسياسة معدل الصرف مركزية.

الشؤون التجارية فقد تم في الدورة السادسة والعشرين للمجلس والمنعقدة في أبو ظبي إقرار السياسة التجارية ، والتي تستند إلى المحددات التالية :

- توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس بما يساعدها على التعامل مع العالم الخارجي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى كوحدة اقتصادية واحدة ؛
- تنشيط التبادل التجاري والاستثماري مع العالم الخارجي وتوسيع أسواق صادرات دول المجلس ، وزيادة القدرة التنافسية لهذه الصادرات؛
- تحسين فرص نفاذ صادرات المجلس إلى الأسواق العالمية بما فيه تخفيف الرسوم الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية المفروضة عليها؛
- تفعيل دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس من السلع والخدمات .

ومن هنا نجد أن هذه السياسة تعكس اتجاه دول المجلس نحو تحقيق القوة التفاوضية الموحدة أمام العالم الخارجي والتكتلات الاقتصادية الأخرى، وكذلك المنظمات الدولية بما يحقق مبدأ الجماعية في التفاوض مع هذه الأطراف ، وذلك باعتبار أن دول المجلس تمثل مجموعة اقتصادية واحدة ، وذلك بما يحقق المنفعة لدول المجلس ، وذلك استناداً إلى مبدأ المعاملة المتوازنة أو المعاملة بالمثل بين دول المجلس والأطراف الأخرى .⁹³

لقد ترتب عن تطبيق منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة إزالة العديد من القيود المفروضة على التجارة البينية الخليجية وحركة عوامل الإنتاج ، وقد تجسد ذلك في العديد من التطورات الإيجابية ، مثل الارتفاع الملحوظ في أرقام التجارة البينية الخليجية وزيادة مساهمة المواطنين الخليجيين في شركات المساهمة ، وفتح العديد من فروع البنوك الخليجية في دول المجلس ، وحرية انتقال العمالة إلى حد ما ، والانتقال بالهوية بين بعض دول مجلس التعاون والاتفاق على تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي ، وغيرها من خطوات تفعيل التكامل الخليجي العربي .

93. مركز البحوث والدراسات : " العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي " ، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات ، ماي 2007 ، ص 07 .

المطلب الثالث: تعاون دول المجلس مع الدول والتكتلات الاقتصادية الإقليمية

تتضح العلاقة بين دول مجلس التعاون والدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى عندما نعود إلى توصيات المجلس الأعلى على ضرورة إنشاء علاقات ذات الاتجاهين، يمكن إيضاحها على النحو التالي.⁹⁴

الفرع الأول: التعاون مع الدول

سنخصه لدراسة تعاون دول المجلس مع مختلف اقتصاديات دول العالم

أولاً: التعاون مع الجمهورية اليمنية

في الواقع العملي هناك مجموعة من الإجراءات تثبت التعاون بين اليمن و دول مجلس التعاون والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- في 2001 ، تم انضمام اليمن إلى كل من المؤسسات التالية :
 - مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون؛
 - مكتب التربية العربي لدول الخليج؛
 - مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون؛
 - دورة كأس الخليج العربي لكرة القدم.
- في أكتوبر 2002 تم تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين الجانبين للخروج بتصورات مشتركة للتعاون؛
- في عام 2005 صدر قرار عن المجلس الأعلى بدراسة متطلبات تأهيله إلى الحد الأدنى من مستوى التنمية السائد في دول المجلس، كما عقد اجتماع آخر لمسئولي صناديق التنمية والجهات المختصة بالدول الأعضاء لدراسة وتقييم المشاريع التنموية المقدمة من اليمن، خاصة ما يتعلق

94 . عبد الرحمان بن حمد عطية: " المسيرة والابجاز بعد خمسة وعشرين عاما " ، مطبوعات الأمانة العامة، ماي 2006 ، ص103 .

منها بالبنية التحتية، وتحديد حجم المساعدات التي يمكن لدول المجلس تقديمها خلال السنوات العشر القادمة؛⁹⁵

- في 2006، تم الاتفاق على تشكيل لجنة فنية لإعداد الدراسات اللازمة لتحديد الاحتياجات التنموية وتحويلها إلى خطة عمل وبرامج محددة الأبعاد، والمدى الزمني وفق برنامج استثماري يغطي الفترة الزمنية من (2006-2015).

ثانياً: التعاون مع الدول العربية

يمكن تلخيص التعاون بين دول المجلس والدول العربية كما يلي :

- في عام 2004، تم التوقيع على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس والجمهورية اللبنانية؛
- كما تم التوقيع على اتفاقية مماثلة مع الجمهورية السورية؛
- دول مجلس التعاون و بدون مفاوضات تمهيدية، أعلنت في اجتماع لها في السعودية قبولها لانضمام المملكة المغربية و المملكة الأردنية للمجلس؛
- كما أن هناك اتصالات جارية بين دول المجلس كمجموعة، وبعض الدول العربية الأخرى للنظر في الآلية المناسبة لتعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي بين دول المجلس وهذه الدول.

ثالثاً: مع جمهورية الصين الشعبية

في الواقع يوجد اتصالات ولقاءات عديدة بين الجانبين تمت منذ العام 1992، شملت عقد مؤتمر في " بكين " للقطاع الخاص من الجانبين نوقشت فيه المواضيع المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والصناعي بين دول المجلس والصين، تلاه عدد من الزيارات المتبادلة بين المسؤولين من الأمانة العامة للمجلس والصين .وقد عقدت الجولتان الاستطلاعتان الأولى والثانية بين الجانبين في جانفي 1997 وجوان 1999 على التوالي، وتم خلالهما بحث عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية والثقافية التي تربط دول المجلس وجمهورية الصين الشعبية؛

رابعاً: مع الولايات المتحدة الأمريكية

95. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : " انجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المجال التجاري (2002-2010) " ، الشؤون الاقتصادية ،الرياض ، 2010 ، ص 15.

إن العلاقات بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية كانت منذ القدم، ورغبة في تعزيزها، قرر المجلس الوزاري لدول المجلس في دورته الرابعة عشرة، والتي كانت في مارس 1985 الموافقة على فتح حوار استطلاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبالفعل عقدت الجولة الأولى من الحوار الاقتصادي بين دول المجلس ممثلة في الفريق التفاوضي، وبين ممثلين للحكومة الأمريكية في الرياض في ديسمبر 1985، تبعتها اثنتا عشرة جولة أخرى، وقد تم خلال مراحل الحوار التي تمت تعميق العلاقات الاقتصادية بين الجانبين في مجالات شتى، كما تم بحث سبل تعزيز وتنمية التبادل التجاري والاستثماري بينهما، ولكن بعدها توقف الحوار الجماعي بين الجانبين.

كانت صياغة العلاقة بين الدول الخليجية والولايات المتحدة خلال الثلاثين سنة الماضية هو تصدير النفط بسعر معقول للدول المستهلكة مقابل تدوير العائدات النفطية عبر المشتريات العسكرية، والمساعدات الائتمانية لدول العالم الثالث. وكانت الدول المنتجة للنفط والحليفة للولايات المتحدة تحرص على إنتاج كميات كبيرة كافية لتلبية احتياج مستهلكي النفط، خاصة خلال الأزمات، وحاولت الولايات المتحدة الضغط على الدول غير الحليفة لها والمنتجة للنفط عسكرياً واقتصادياً، مثلما حدث بالنسبة للعراق وليبيا وإيران. فموضوع النفط هو الموضوع الرئيس المهيم على علاقات الولايات المتحدة بدول المجلس التي تحاول توسيع نطاق اهتمامات الولايات المتحدة في المنطقة ليشمل زيادة حجم الاستثمارات الثنائية، وكذلك التأثير على سياسة الولايات المتحدة في الصراع العربي الإسرائيلي؛

خامساً: مع اليابان

هي الأخرى علاقاتهم كانت منذ وقت طويل، حيث أقر المجلس الوزاري منذ دورته الحادية عشرة في عام 1984 مبدأ الدخول في مفاوضات مباشرة مع اليابان التي ترغب دول المجلس في تطوير علاقاتها معها. وبدأت الاتصالات مع الحكومة اليابانية لفتح حوار اقتصادي بين الجانبين بزيارة قام بها معالي المنسق العام للمفاوضات إلى طوكيو في مارس 1986، تلي ذلك عقد الجولة الأولى من المحادثات الاستطلاعية بين الجانبين في طوكيو 1987، وأعقبها ثلاث جولات أخرى، الرابعة منها في الرياض في جانفي 1995، وقد بحثت في هذه الجولات مجالات التعاون المختلفة، وكان تناول هذه المواضيع يتم بشكل عام دون التوصل إلى اقتراحات محددة. إلا أنه مؤخراً وبناء على رغبة من دول

المجلس، وافق الجانب الياباني من حيث المبدأ على تشكيل فريق عمل للتجارة والاستثمار على أن يتفق لاحقاً على كيفية تشكيله وبرنامج عمله، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأن هذا الفريق. وبعد انقطاع في الحوار الاقتصادي بين الجانبين استمر سنوات، أبدت اليابان رغبتها في تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع دول المجلس وإقامة منطقة تجارة حرة معها.

الفرع الثاني : التعاون مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية

من الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالإضافة إلى تنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية مع الدول تطورها أيضاً تجاه التكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية، لتقوية مواقفها التفاوضية وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية ، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً : مع الاتحاد الأوروبي:

ظهرت العلاقات الخليجية الأوروبية بشكل قوي على السطح إثر قرار الاتحاد الأوروبي عام 1983 فرض تعريف جمركية عالية على صادرات المنتجات البتروكيمياوية من دول الخليج العربية إليه، خاصة المنتجات السعودية. وكان الطرفان الخليجي والأوروبي يتعاونان بشكل جماعي عن طريق ما سمي بالحوار العربي- الأوروبي خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات، كما كانت الدول الخليجية الغنية (السعودية، الكويت، الإمارات) تقوم بتمويل عمليات التنمية والمعونات الأوروبية للبلدان الفقيرة في أفريقيا عن طريق آلية التمويل المشترك، وبلغ حجم التمويل الخليجي حوالي ثلث قيمة وتكاليف تلك المشاريع المشتركة.⁹⁶

عملت المملكة العربية السعودية بشكل دعوب خلال فترة الثمانينات على تخفيض التعريفات الجمركية الأوروبية، ولعب وكيل وزارة الخارجية السعودي للشؤون الاقتصادية السابق مأمون كردي دوراً كبيراً في محاولة إقناع الجانب الأوروبي بتخفيض العوائق الجمركية، ولجأت السعودية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعمها في مطالبها هذه، وبالفعل أنشأت لجنة خاصة داخل الأمانة العامة للمجلس لمتابعة موضوع التعاون الاقتصادي الثنائي مع الاتحاد الأوروبي. ونجح كلود شيسون

96 . Saleh Al-Mani: “ The Euro-Arab Dialogue, A Study in Associative Diplomacy”, London: Frances Pinter, 1983; p 57.

خلال فترة عمله القصيرة كمسئول عن الشؤون الخارجية في الاتحاد في إبرام اتفاقية تعاون ثنائي بين الاتحاد ومجلس التعاون في أواخر عام 1988. وكان هناك شطران للاتفاقية، أحدهما اقتصادي حدد المعالم العامة لاتفاق إقامة منطقة حرة اقتصادية مستقبلية بين الجانبين، والآخر اتفاق تشاور وشراكه سياسية يتم بموجبها إنشاء مجلس مشترك على مستوى وزراء الخارجية ويجتمع للتداول بشكل دوري لمناقشة المواضيع ذات الصلة. كما نصت اتفاقية عام 1988 على إعطاء صادرات دول مجلس التعاون وضع الدولة الأولى بالرعاية، والحقيقة أن التعاون والحوار السياسي استمر بشكل متميز بين الجانبين طيلة العدين السابقين⁹⁷، وحصل الاتحاد الأوروبي على تعهد خليجي بتصدير كل ما تحتاجه دول الاتحاد من نفط وطاقه من منطقة الخليج العربي، ولم تتمكن الصادرات البتروكيماوية الخليجية من الحصول على تخفيضات جمركية، وخلال عام 1997 ومن خلال مفاوضات منظمة التجارة الدولية، وافقت دول الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة واليابان على خفض التعريفه الجمركية على واردات الكيماويات بمقدار النصف تقريباً، وأثر ذلك بشكل مباشر على صادرات البتروكيماويات الخليجية لدول الاتحاد الأوروبي التي استفادت من هذا الخفض، حيث تقلصت التعريفه من حدود 14٪ إلى حدود 6.5٪. على معظم الصادرات الخليجية للبتروكيماويات لدول الاتحاد، كما أبرمت دول مجلس التعاون اتفاقاً اقتصادياً مع دول (الإفثا) وهي الدول الأوروبية التي لا تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، تم بموجبه تخفيض التعريفه المفروضة من هذه الدول على الصادرات الخليجية من البتروكيماويات، ومن المنتجات النفطية المكررة.⁹⁸

ومع زيادة أسعار النفط عاد الاهتمام الأوروبي مجدداً بتوقيع اتفاقية تجارة حرة بين الجانبين، وطرح بشكل غير رسمي مقترحين رئيسيين في هذا الجانب:

أولهما: أن تربط اتفاقية التجارة الحرة الخليجية-الأوروبية بمنطقة التجارة الحرة الأوروبية-المتوسطة، لما لذلك وكما يدعي الأوروبيون نتائج إيجابية لأنها ستقوي الاتفاقات السياسية الثنائية بين العرب وإسرائيل، وستطبع هذه العلاقات بشكل سياسي واقتصادي، كما ستربط الدول الخليجية باقتصاديات

97 . مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية: "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، الطبعة الأولى، 2002، ص 76.
98 .Rodney Wilson: "EU-GCC Relations: Towards a Free Trade Agreement and Beyond"; Research Group on European Affairs and the Bertelsmann Foundation, Conference on EU-GCC Relations, Frankfurt, Germany, September (03-05), 2000.

منطقة الأورو ، والاقتصاديات المتوسطة بما فيها الاقتصاد الإسرائيلي، وتخفف من حدة اعتماد اقتصاديات الدول العربية الفقيرة على المعونات الأوروبية؛

ثانيهما: اقتراح آخر بتوقيع اتفاقية تجارة حرة مستقلة بين الجانبين الخليجي والأوروبي، تنص على تقليص العوائق التجارية بين الجانبين والتعاون في مجال الاستثمار، خاصة في استثمارات الطاقة والغاز في كل من قطر والمملكة العربية السعودية. ولا زالت هذه الاتفاقية محل تفاوض بين الجانبين، وإن أصر الجانب الأوروبي على توقيع وتنفيذ اتفاق اتحاد جمركي بين دول الخليج الست، قبل البدء في تنفيذ أي اتفاق مماثل مع دول الاتحاد الأوروبي. ولم يقتصر التعاون بين الجانبين على الجوانب الاقتصادية، فقد عقد المجلس المشترك لوزراء خارجية الطرفين إحدى عشر اجتماعاً على الأقل منذ عام 1996، وناقش المجلس الذي يعقد جلساته بشكل دوري في عاصمة أوروبية وعاصمة خليجية مواضيع متعددة، وقد أدخل الجانب الأوروبي شروطاً جديدة للاتفاقية الاقتصادية، خاصة بحقوق الإنسان في دول المجلس، مما أثار حفيظة وزراء خارجية المجلس الذين رفضوا ذلك واعتبروه تدخلاً في شؤونهم الداخلية، وموضوعاً خاصاً بالسيادة. ومن بين المواضيع الأخرى التي تمت مناقشتها كذلك في الاجتماعات الماضية مواضيع التعاون العلمي والأكاديمي بين الجامعات الأوروبية والجامعات الخليجية، وطرحت فكرة إنشاء مركز للدراسات الأوروبية في إحدى الجامعات الخليجية، ومركز آخر للدراسات الخليجية في إحدى الجامعات الأوروبية. وأعاق هذا المشروع بعض الصعوبات الإدارية والمالية، وكذلك أولوية المواضيع التي يرغب في إدراجها في مجال التعاون العلمي والأكاديمي، فبينما يصر الجانب الخليجي على تفعيل التعاون بين الجامعات في مجالات الطب والاتصالات والتمريض والعلوم الطبية، وكذلك في مجال تدريس اللغات، يرغب الجانب الأوروبي في التركيز على المواضيع السياسية والاقتصادية.⁹⁹

99. محمد مصطفى: 'قراءة في أبعاد ومستويات الخلاف الأوروبي الخليجي حول قضايا حقوق الإنسان'، مجلة شؤون خليجية، العدد 36، 2004، ص 93

وبالرغم من الحماس الظاهر في علاقات الاتحاد الأوروبي¹⁰⁰ بدول المجلس، إلا أن هناك تحوفاً من حساسية أمريكية تجاه تعميق علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول العربية، وبدول مجلس التعاون خاصة، حيث تعتبر الولايات المتحدة منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ أمريكي، وفي المقابل تحاول الولايات المتحدة التحرش أيضاً بالأوروبيين في منطقة شمال أفريقيا، والتي يعتبرها الأوروبيون منطقة نفوذ لهم؛

ثانياً: مع دول الميركسور(*)

يعتبر التعاون جديداً، حيث تم تكليف المنسق العام للمفاوضات بإجراء اتصالات مع مجموعة الميركسور في ديسمبر 2003 للنظر في فتح حوار اقتصادي معها، ووضع آلية لهذا الحوار عن طريق اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادي في مختلف مجالاته بين دول المجلس وهذه المجموعة. وتم التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس ومجموعة الميركسور في برازيليا يوم 10 ماي 2005 على هامش اجتماعات القمة العربية الأمريكية الجنوبية، ويسعى الجانبين إلى إقامة منطقة تجارة حرة بينهما؛

ثالثاً: مع دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية "افتا"

لقد أبدت دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية "افتا" (سويسرا، النرويج، أيسلندا، ليشتنشتاين) رغبتها في الوصول مع دول المجلس إلى صيغة التعاون المشترك، وذلك في اجتماع عقد بين مسئولين من الأمانة العامة للمجلس وسكرتارية الرابطة، وقد وافق المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون في مارس

100. أنظر إلى: علي سيد صميغ: "أثر التحولات الإقليمية والدولية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، جامعة القاهرة، 2005، ص ص (73-78).

(*) - دول الميركسور: يتكون تجمع الميركسور (السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية) من أربعة دول هي: البرازيل - الأرجنتين - باراجواي - أوروغواي، ويعتبر تجمع "الميركسور" هو احد أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، وهو احد صور التعاون بين الجنوب-الجنوب، وانجح التكتلات في أمريكا الجنوبية، ويأتي في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية الاقتصادية بعد كل من الاتحاد الأوروبي، الناقتا، الآسيان.

1999 على التفاوض بشأن إعلان مبادئ للتعاون المشترك بين دول المجلس ودول "افتا"، حيث تمت الموافقة على الصيغة النهائية له في سبتمبر 1999. وفي 23 ماي 2000، تم التوقيع بين دول المجلس ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية "افتا" على وثيقة التعاون المشترك بينهما التي نصت على إنشاء لجنة مشتركة للتعاون، كما عقد اجتماع لمختصين من الجانبين، تم فيه بحث آلية البدء في المفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين؛

رابعا: مع رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان"

منذ مارس 1986، تمت الموافقة على إجراء اتصالات أولية مع بعض دول الشرق الأقصى، وعلى الأخص رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" وجمهورية كوريا، وذلك لبحث إمكانية بدء اتصالات استطلاعية معهما. وفي سبتمبر 2001 قامت لجنة الآسيان بزيارة للأمانة العامة، حيث تم عقد اجتماع مع معالي الأمين العام وبعض المسؤولين في الأمانة العامة، تم فيه بحث سبل تطوير العلاقات وتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، والاستفادة من تجارب دول المجلس في مجالات العمل الاقتصادي المشترك. كما تم التأكيد على أهمية العلاقات بين الجانبين في الاجتماع الوزاري بين وزراء خارجية الجانبين، الذي عقد في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2005، واتفق الجانبان على تبادل الزيارات بين معالي الأمين العام للمجلس والسكرتير العام للرابطة.

المبحث الثالث: واقع وآفاق التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لقد تم إنجاز الكثير من الخطوات الرامية إلى تحقيق تكامل هذه الدول، مما تطلب استيعاب هذه الإنجازات وفتح آفاق جديدة أكثر لتصل إلى أقصى درجات التكامل، وهي الإتحاد النقدي، وذلك بتوحيد العملة بين الدول الأعضاء.¹⁰¹

المطلب الأول: خصائص اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

101. أنظر إلى: عماد شهاب: "التكامل الإقتصادي الخليجي، واقع وآفاق وتحديات"، الملتقى المغربي الثاني لرجال الأعمال، تونس (01-11) ماي 2010.

تقع جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الجزء الجنوبي من قارة آسيا وتحتل معظم شبة الجزيرة العربية، يحدها من الشمال العراق والأردن، ومن الجنوب الجمهورية العربية اليمنية وبحر العرب، ومن الشرق الخليج العربي وخليج عُمان، ومن الغرب البحر الأحمر. ويعتبر موقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية موقعاً إستراتيجياً، باعتباره يتوسط ثلاث قارات هي آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويمثل نقطه اتصال بحري وجوي وبري لكثير من دول العالم، وتتميز بلدان الخليج بأنها بلدان عربية ذات رقعة جغرافية متصلة تطل على الخليج العربي، ويربط بينها تراث تاريخي مشترك في العادات والتقاليد الاجتماعية ونمط الحياة، وتكاد تتميز عن غيرها من المجموعات العربية الأخرى بالتجانس والتقارب الشديد في مقومات البنية الاقتصادية والاجتماعية، وهي تصنف ضمن الدول النامية من حيث الهياكل الاقتصادية، ويمكن أن نذكر هنا بعض المؤشرات التي تدل على ضعف تلك الهياكل:

▪ **مركزية النفط في البنيان الاقتصادي العام:** اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي اقتصاديات نامية رغم أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية (دولها، عدا البحرين و عمان، أعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول أوبيك) التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع متوسط دخل الفرد فيها. فهي تعتمد على الغاز والبترول، فاحتياطها يمثل 45% من احتياط العالم من البترول، و19% من الغاز، ولكن إنتاجها أقل من ذلك بكثير، فهي لا تنتج سوى 20% من الإنتاج العالمي من البترول و10% من الإنتاج العالمي من الغاز. والمملكة العربية السعودية لديها أكبر احتياطي بترولي، ويقدر بـ 50% من احتياطيات دول مجلس التعاون و25% من الاحتياطي الدولي، وقطر لديها حوالي 10% من الاحتياط الدولي من الغاز، ونقول التوقعات: إن الكويت والإمارات سوف تستمران مئة عام قادمة في إنتاج البترول إذا استمرت في معدل إنتاجها نفسه، ويتوقع أن قطر ستستمر إلى أربع مئة سنة قادمة. وهذا يقودنا إلى الاستنتاج بأن دور دول المجلس

سوف يتعزز مستقبلاً في الاقتصاد العالمي، وكذلك وضعها الاقتصادي سوف يتعزز إذا استمر ترتيب الطاقة على مستواه الحالي؛¹⁰²

▪ **معدلات نمو عالية:** يعتمد الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس على قطاع الصناعة الإستخراجية الذي يشكّل نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي فيها، على حساب تدني الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى، مما يكشف عن مدى القصور في القاعدة الإنتاجية لهذه الدول، وعجزها عن تلبية احتياجاتها المحلية من السلع الغذائية والمصنعة، كما تتحكم الأوضاع الخارجية في الصادرات النفطية لهذه الدول، حيث تعتمد عوائد صادرات دول المجلس النفطية على توقعات العرض والطلب وتطورات السوق النفطية في ظلّ الأسعار السائدة في الأسواق العالمية، مما يعني أن أيّ تقلّب في الطلب العالمي على النفط سيؤثر بصورة مباشرة على قيمة صادراتها النفطية، كما يترتب على ضعف العلاقات التجارية بين دول المجلس من جهة، وبين الدول العربية الأخرى من جهة ثانية، مع اتجاه أغلب تجارة دول مجلس التعاون تصديراً واستيراداً نحو الدول الصناعية، هذا معناه تأثر مستوى نشاط هذه الدول واستقرارها الاقتصادي بالأوضاع السائدة في الدول الصناعية، فتتقلب إيراداتها وأوضاعها النقدية والمالية وحركة الأسعار فيها تبعاً لتقلّب الأوضاع الاقتصادية الخارجية؛¹⁰³

▪ رغم أن بعض دول المجلس بدأ يتجه نحو الزراعة والصناعة لتغطية جانب من الحاجات الغذائية والسلعية لشعبه، إلا أن طابع الاستهلاك ما زال هو الغالب، مما حافظ على أهمية دول المجلس كسوق رائجة للسلع الأجنبية المستوردة، الأمر الذي يفتح شهية الدول الصناعية للتقرب منها، وبناء جسور التعاون التجاري معها؛

102 . مصطفى العبد الله الكفري: "اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية"، [على الخط]، الحوار المتمدن ، العدد 1031 ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=27225> < ، تاريخ التحميل : (2012/10/01) ، ص .Html

عبد الرزاق فارس الفارس: "مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة"، مجلة التعاون الخليج العربية، ديسمبر 2004 ، ص76.

103. هيل عجمي جميل: "إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2007 .

▪ **اختلال عناصر الإنتاج المتاحة:** حيث توضح مراجعة التركيبة الهيكلية لعناصر الإنتاج، آثار اختلالات جوهرية لها انعكاسات سلبية على مسار التنمية، فبينما تتمتع دول المجلس بوفرة نسبية في الموارد المالية نجدها تعاني من نقص حاد في القوى العاملة الوطنية ، وقد استدعت برامج التنمية الاعتماد بشكل رئيسي على العمالة الأجنبية بلغ 79% في دولة الإمارات العربية المتحدة و 62% و 61% في كل من دولة قطر ودولة الكويت، و 47% في المملكة العربية السعودية، و 38% في سلطنة عمان ، وقد أدى هذا الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية والمخاطر التي تتولد عنها إلى الاهتمام بتنمية برامج التعليم والتدريب الفني، إلا أن حل تلك المشكلة يدخل ضمن حسابات الأجل الطويل على فرض استمرار الحماس وتوفر الديناميكية الإدارية القادرة على استيعاب مخرجات برامج التدريب وتطوُّرها

،و نظراً لحدائثة برامج التنمية وتطوير أجهزة الإنتاج والتعليم والتدريب، فإنه لم تتوفر لدول المجلس القدرات الإدارية الكافية في مجال الأعمال للقيام بالاستثمارات الإنتاجية القادرة على إحداث نقلة نوعية من مسارات التنمية؛¹⁰⁴

▪ **ضيق السوق:** وتأتي مشكلة ضيق السوق كإحدى العقبات الرئيسية التي حالت دون قيام استثمارات إنتاجية فعالة ، فالنظر إلى حجم السكان في كل دولة على حده لا يتناسب والتطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي الحديث ، الذي يقوم على مبدأ الوحدات الإنتاجية الكبيرة ،ويتطلب بالتالي أرصدة ضخمة للصرف على مجالات الأبحاث والتطوير؛¹⁰⁵

▪ **أما في ما يخص الفساد،** فالجدول التالي يوضح ترتيب دول مجلس التعاون على المستوى الدولي ،وعلى مستوى دول المجلس، وفقاً لبيانات تقرير منظمة الشفافية العالمية قطر تحتل رأس قائمة دول مجلس التعاون كأقل دولة ينتشر فيها الفساد، تليها الإمارات العربية المتحدة ،مع تراجع ترتيب الكويت في مؤشر مدركات الفساد سواء على المستوى العالمي و على مستوى دول المجلس، حيث

104. إتحاد الغرف الخليجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 03.

105. خالد محمد خليل منزلأوي: "التجارة البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها"، رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، 2002 ،ص ص (48-49).

تراجع ترتيب الكويت عالمياً سنة 2009 من المرتبة 65 إلى المرتبة 66، بينما أصبحت الكويت بهذا الترتيب في ذيل قائمة دول مجلس التعاون من حيث مستويات الفساد، وقد كانت المملكة العربية السعودية تحتل هذا المركز طوال السنوات الماضية، إلا أن نتائج 2009 توضح تحسن مستوى الفساد في المملكة بصورة كبيرة، حيث تحسن الترتيب العالمي للمملكة من المرتبة 80 عام 2008 إلى 63 هو تطور كبير في مجال مكافحة الفساد في المملكة.¹⁰⁶

الجدول رقم (15): ترتيب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد في عام 2009

الترتيب بين دول المجلس	الترتيب العالمي	الدولة	مؤشر مدركات الفساد في عام 2009
1	22	قطر	7
2	30	الإمارات العربية المتحدة	6.5
3	39	سلطنة عمان	5.5

106. محمد إبراهيم السقا: " الفساد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "، [على الخط]، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (2009/12/02)، متاح على الموقع الإلكتروني: < http://economyofkuwait.blogspot.com/2009/12/blog-post_9747.html >، تاريخ التحميل : (2012/10/01) ، ص Html.

5.1	مملكة البحرين	46	4
4.3	المملكة العربية السعودية	63	5
4.1	الكويت	66	6

Source :Transparency international:” **Corruption Perceptions Index 2009**”, [On line] ; archive cite ;available at >http://archive.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2009/cpi_2009_table< ; visited : (18/12/2012) ;P Html.

أما عن أهم ما يميز دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نقول:

- يضم مجلس التعاون ست دول تغطي في مجموعها مساحة هائلة تبلغ 2.6 مليون كيلومتر مربع بينما مجموع عدد سكانها هو 46 مليون نسمة؛
- تحتل دول المجلس موقعا استراتيجيا في شكل شبه الجزيرة العربية تطل موانئها على أهم الممرات المائية مثل البحر الأحمر والخليج العربي، مما يجعلها أشبه بجسر يربط بين المشرق والمغرب ويوفر لها خاصية تجارية، سواء في مجال التصدير أو مجال الاستيراد؛
- **دخل فردي مرتفع:** إن دولة قطر احتلت المرتبة الأولى ضمن قائمة الدول الأغنى في العالم بمتوسط نصيب للفرد يبلغ 90.149 ألف دولار (*) وذلك سنة 2010 ، في حين احتلت دولة الكويت المرتبة الـ14 ضمن قائمة الدول الأغنى في العالم بعد أن حظي متوسط نصيب الفرد في الكويت 38.984 ألف دولار من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2010 ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأربعة الأخرى: وهي الإمارات والبحرين والسعودية وعمان ،قد احتلت المراتب 18 و33 و36 و38 على التوالي؛
- تعد اقتصاديات دول مجلس التعاون اقتصاديات مفتوحة على نطاق واسع؛ فتجارتها الخارجية شكلت نسبة كبيرة في نواتجها المحلية الإجمالية، وذلك لسد احتياجاتها المختلفة من السلع والخدمات، ولتسويق صادراتها النفطية للحصول على الإيرادات اللازمة لتمويل وإيراداتها المتزايدة، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الصادرات والواردات، نتيجة التضخم في أسعار السلع الصناعية المستوردة من الدول المتقدمة.

(*) - و فيما يلي ترتيب أول عشرة دول قطر، لوكسمبورغ ،النرويج ،سنغافورة، بروناي أميركا،هونغ كونغ ، سويسرا، هولندا ،أستراليا.

تعدّ هذه الدول عموماً عدا المملكة العربية السعودية كيانات سياسية واقتصادية صغيرة ومتشابهة نسبياً، ولذلك لا يستطيع أي منها توفير الحماية الأمنية الكافية بمعزل عن باقي الدول، علاوة على ارتفاع نسبة السكّان غير المواطنين في دول مجلس التعاون.

المطلب الثاني: لمحة عن واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون

في هذا العنصر سنتناول لمحة إحصائية على واقع اقتصاديات دول المجلس، وذلك عن طريق التطرق إلى واقع الاقتصاد الحقيقي والعيني لهذه الدول.

الفرع الأول: واقع الدائرة الحقيقية

سنخصص هذا الفرع لإعطاء لمحة عن واقع قطاع الصناعة والزراعة، معدل النمو، العمالة ونصيب الفرد من الدخل الوطني، التجارة الخارجية والمالية العامة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

• قطاع الصناعة :

سعت دول مجلس التعاون إلى إرساء اقتصاد مستدام ومتنوع يرتكز على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، ويشجع الروح الاستثمارية لدى الأفراد والمشروعات الخاصة، ويكون على درجة عالية من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وفي هذا السياق عملت دول المجلس على تنويع الاقتصاد وصياغة أهداف طموحة لتنمية القطاعات غير النفطية وعلى رأسها قطاع الصناعة التحويلية لما له من دور هام في أية تركيبة اقتصادية ناجحة ومستقرة، ولما له من دور كبير في كثافة وترابط العلاقات الاقتصادية داخل دول المجلس. كما أن التوسع الكبير في قطاع الإنشاء في دول المجلس لا بد أن تحل محله نشاطات اقتصادية دائمة، ومن المفترض أن تكون الصناعة التحويلية وخصوصا الصناعات المعرفية باعتبارها الخيار الإستراتيجي للتنويع الاقتصادي لدول المجلس، وقد أدركت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهمية الصناعة التحويلية والصناعات المعرفية في العقد الأخير، وفي ظل التغيرات العالمية التي عادت فيها الصناعة المعرفية إحدى ركائز الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار والمستند إلى التقنية العالية باعتبارها مصدراً للقيمة المضافة العالية . ولقد شهد الاقتصاد الخليجي في منتصف عام 2008 ذروة النشاط والنمو لسنوات خلت قبل أن تبدأ تداعيات الأزمة في

التأثير على المجاميع الاقتصادية منذ شهر أوت 2008، فتباطأ النمو الإقتصادي وتراجعت معدلات التضخم، وإن ظلت المعدلات لعام 2008 ككل مرتفعة نسبياً وانسجاماً مع الوضع الإقتصادي العام، فقد سجل القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية زيادة ملحوظة في عام 2008 مقارنة بما كان عليه الحال في سنة 2007 سواء كان ذلك من منظور عدد المصانع القائمة أو حجم الاستثمارات الموظفة أو عدد العاملين، فقد زاد عدد المصانع القائمة في دول المنطقة بنحو 739 مصنعا أو بنسبة 6.4% ليصل إلى 12316 مع نهاية عام 2008، كما يبينه الرسم البياني الموالي.

الرسم البياني رقم (17): تطور عدد المصانع في دول المجلس خلال الفترة (2005-2008)

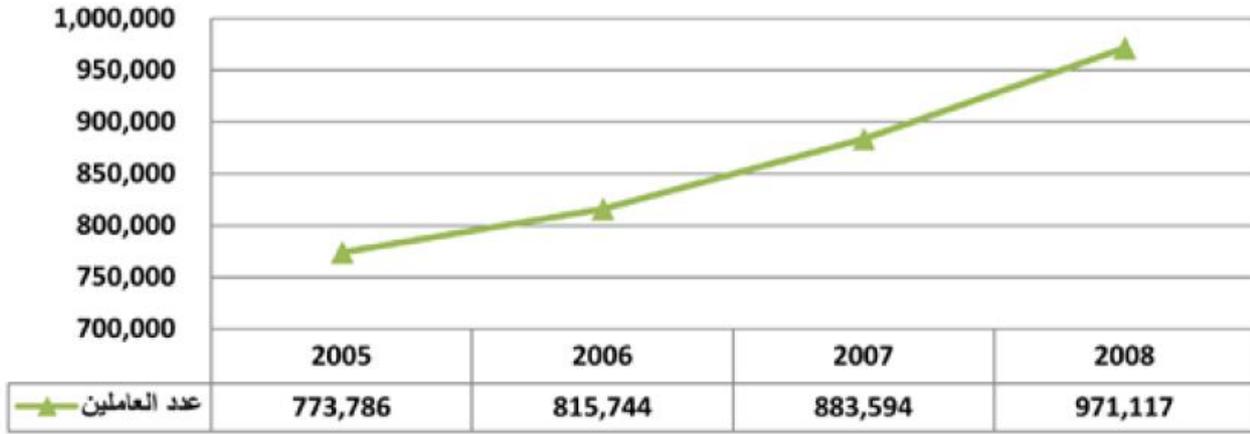


المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لإحصائيات صالح طها: "عدد المصانع، جملة الاستثمارات، عدد العاملين في المصانع العاملة في دول مجلس التعاون"، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، انسياب، فبراير 2009، ص 07.

ولقد ارتفع عدد العاملين في تلك المصانع بنحو 87523 عاملاً أو بنسبة 9.9% ليصل العدد الكلي إلى 971.1 ألف عامل، وهذا ما يوضحه لنا الرسم البياني التالي.

الرسم البياني رقم (18): تطور عدد العاملين في دول المجلس خلال الفترة (2005-2008)

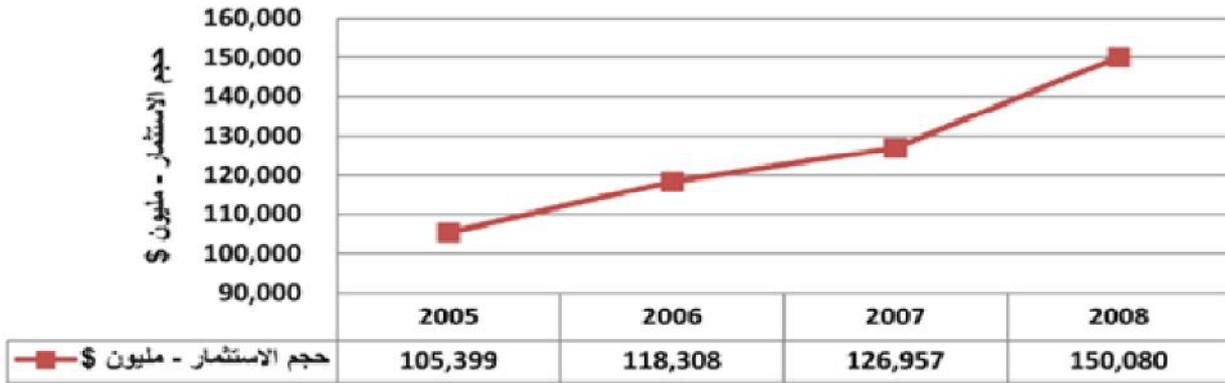
عدد العاملين



المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لإحصائيات صالح طها، نشرة انسياب، مرجع سبق ذكره، ص 07.

وكان من بين الشركات الجديدة مصانع كبيرة بالنظر إلى الزيادة في حجم الاستثمارات الصناعية التي كانت مرتفعة ، وبلغت 23.1 بليون دولار، أو ما نسبته 18.2% لتصل إلى 150 بليون دولار. الرسم البياني رقم (19): تطور حجم الاستثمار في دول المجلس خلال الفترة (2005-2008)

حجم الاستثمار



المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لإحصائيات صالح طها، نشرة انسياب، مرجع سبق ذكره، ص 07.

لقد توزعت الصناعات (*) الخليجية سنة 2008 على ثمانية قطاعات كان أهمها الصناعات الكيماوية والبلاستيكية التي استأثرت بما نسبته 20.6% من عدد المصانع و 54.9% من الاستثمارات

(*)- حول الانجازات الصناعية التي حققتها دول مجلس التعاون فإن هذه الدول قد حققت انجازات صناعية، حيث أقامت دول المجلس بنية أساسية متطورة للصناعة من مدن ومناطق صناعية مجهزة بكافة المرافق، ووفرت حوافز تشجيعية للمستثمرين، وقروض صناعية ميسرة من خلال الصناديق والبنوك.

و20.7% من عدد العاملين. أما الصناعات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات فقد حظيت ما نسبته 27% من عدد المصانع، و24.9% من عدد العاملين و9% فقط من حجم الاستثمارات، ولذلك نشير إلى أن تكاليف إنشاء الصناعات المعدنية أقل بكثير من الصناعات الكيماوية والبلاستيكية، واستحوذت المنتجات التعدينية على ما نسبته 16.1% من مجمل الصناعات الخليجية القائمة من حيث عدد المصانع¹⁰⁷، وعلى نحو 15.5% من عدد العاملين، و12.5% من جملة الاستثمارات. وجاءت صناعة الأغذية والمشروبات في المرتبة الرابعة بنسبة 12.6% من حيث عدد المصانع، و14.4% لعدد العاملين، و7.6% لحجم الاستثمارات، ومن حيث توزيع المصانع على دول التعاون جاءت الإمارات المتحدة في المرتبة الأولى بنصيب 4510 مصنع أو ما نسبته 36.6% من الإجمالي، وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بنصيب 4437 مصنع وبنسبة 36%، وتوزعت بقية المصانع على الدول الأخرى بنسبة 8.4% لعمان و7.1% للكويت، و7% للبحرين، و4.9% لقطر. ويشير توزيع المصانع حسب حجم الاستثمارات القائمة فيها إلى إستحواد المملكة العربية السعودية على ما مجموعه 61.3% من قيمة إجمالي الاستثمارات الصناعية بدول المنطقة، وما قيمته 92 بليون دولار، في حين جاءت الإمارات في المركز الثاني بحصة 10.5%، وقطر في المركز الثالث بحصة 6.9% ثم الكويت بنسبة 6.8%، والبحرين بنسبة 5.8%.¹⁰⁸

توضح العديد من الدراسات التي تتناول واقع الصناعات التحويلية في دول المجلس أن هذه الصناعات تتميز ببعض الخصائص التي تتلخص فيما يلي:

- إن صناعة المواد البتروكيماوية تعتبر من أهم الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون، حيث تحتل المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية في الناتج الصناعي في دول المجلس، حيث تتراوح نسبتها بين 50% إلى 75% من إجمالي الناتج الصناعي، وبالنظر إلى أن هذه الصناعة تحتاج إلى تكنولوجيا وبنية أساسية متطورة وتكاليف استثمارية عالية نسبياً، فقد أولت دول المجلس اهتماماً كبيراً بهذه الصناعة خاصة بعد زيادة أسعار النفط والغاز الطبيعي منذ أواخر السبعينات رغبة

107. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: "الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون قراءة الواقع لرسم المستقبل" نشرة انسياب، الإصدار الثالث، العدد 14، (سبتمبر 2011)، ص 14.

108. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: "التقرير السنوي الثامن"، نشرة انسياب، جولية 2009، ص 06.

في تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية لاقتصادياتها، إضافة إلى استغلال الميزة النسبية التي تتمتع بها اقتصاديات دول المجلس في هذا المجال، حيث أن هذه الصناعات تعتمد في إنتاجها أساساً على الغاز الطبيعي والنفط المتوفر في دول المجلس، بالإضافة إلى إنها تستخدم تكنولوجيا متطورة تعتمد على الفن الإنتاجي الكثيف لرأس المال، كما أن الصناعات البتروكيمياوية تساهم في إنتاج مجموعة كبيرة من السلع الوسيطة والنهائية كالمواد البلاستيكية والألياف الصناعية والمطاط الصناعي والمنظفات الصناعية وغيرها؛

- تتمتع دول المجلس بميزة نسبية واضحة في إنتاج الألمنيوم بهدف التصدير للخارج بالنظر إلى أن هذه الصناعة تعتبر واحدة من أكبر الصناعات العالمية استهلاكاً للطاقة المتاحة بتكلفة منخفضة في دول المجلس مقارنة بدول العالم المختلفة، كما يلعب الموقع الجغرافي لدول المجلس وتوسطه بين أسواق أوروبا وآسيا دوراً رئيسياً في زيادة الميزة النسبية التي تتمتع بها دول المجلس في هذا المجال، وتمثل شركة " البيا " في البحرين أهم مشاريع إنتاج الألمنيوم في المنطقة، كما توجد بعض المشاريع الأخرى العاملة في مجال إنتاج الألمنيوم في كل من قطر والمملكة العربية السعودية. ويتم تخصيص معظم إنتاج الألمنيوم الأولى نحو التصدير إلى الخارج، ويتضح من ذلك أن هذه الصناعة قد حققت نجاحاً في دول المجلس، وأن هناك إمكانيات كبيرة لتطويرها مستقبلاً وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك العديد من المنتجات الصناعية التعدينية الأخرى في دول المجلس القابلة للتصدير إلى الأسواق الدولية مثل منتجات النحاس، حيث توجد صناعات للنحاس تشمل التعدين والتركيز والصهر والتقنية، كما أن هناك العديد من المصانع في المنطقة التي تقوم بإنتاج أسلاك وكابلات النحاس اعتماداً على قضبان النحاس المستورد من الخارج؛

- إن هذه الصناعات تفتقر إلى التكامل والتنسيق فيما بينهما سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، وبالنظر إلى ضيق الأسواق المحلية لدول المجلس وفي ضوء القيود والصعوبات التي تواجه تصدير هذه الصناعات إلى الأسواق الخارجية، فقد أدى ذلك إلى وجود طاقات إنتاجية عاطلة في بعض هذه الصناعات، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وانخفاض معدلات العائد الاقتصادي فيها، وهو الأمر الذي يؤثر على قدرة هذه الصناعات على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية؛

- تتصدر المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية ومنتجات الحديد والصلب والألمنيوم والأسمت قائمة السلع التي يتم تصديرها إلى الخارج، ويرجع ذلك اتجاه جهود التصنيع بشكل رئيسي في دول المجلس إلى الصناعات المعتمدة على النفط والغاز الطبيعي، وهي تلك الصناعات التي تحتاج إلى كميات كبيرة من الطاقة المتوفرة بتكلفة نسبية أقل في دول المجلس ؛
 - تعتبر الصناعات الهندسية وصناعة الآلات والمعدات وقطع الغيار محدودة إلى حد كبير في دول المجلس، ويتم الاعتماد على الخارج في توفير هذه الصناعات في السوق المحلي، كما أن إنتاج بعض هذه الصناعات يتم عادة بصفة رئيسية بهدف الإحلال محل الواردات؛
 - تتميز برامج التصنيع في دول المجلس بارتفاع المكون الأجنبي فيها نظراً للاعتماد على الخارج في الحصول على الآلات والمعدات والتكنولوجيا اللازمة للإنتاج، بالإضافة إلى بعض مستلزمات الإنتاج والمنتجات الوسيطة والقوى العاملة الأجنبية، وكذلك الاعتماد على بعض الخدمات الأجنبية المرتبطة بمرحلة التأسيس مثل خدمات ودراسات الجدوى الاقتصادية.¹⁰⁹
- إذن في ما يخص تحديات الصناعة الخليجية فقد اختلفت باختلاف القطاعات الصناعية، إلا أن هناك تحديات تكاد أن تكون مشتركة مثل عدم توفر الأراضي الاستثمارية خاصة للمستثمر، وعدم توفر قطع الغيار وارتفاع أسعار المواد الخام خاصة المستوردة منها، وعدم توفر الدعم في حالة التصدير بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة والمنافسة في المنتجات المستوردة، وصعوبة توفير الأيدي العاملة الماهرة خصوصاً ما يتعلق بالتأثيرات وتوفير السكن.

• قطاع الزراعة :

تعتبر الزراعة من القطاعات الأساسية للناجح المحلي الإجمالي، ورغم الصعوبات البيئية التي تتميز بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث البيئة شبه الصحراوية وقلة المساحة الزراعية

109 . نزار صادق البحارنه : " التنسيق والتكامل الصناعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، [على الخط]، غرفة تجارة وصناعة البحرين، متاح على الموقع الإلكتروني : < <http://airss.info/showthread.php?t=75910> > ، تاريخ التحميل : (2012/12/28) ، ص Html.

وكذلك ندرة الأمطار ،إلا أن دول المجلس استطاعت تنمية وتطوير الزراعة وتسخير الإمكانيات البشرية والمادية لتعزيز قدرات الإنتاج الزراعي كما ونوعا نظرا لأهمية هذا القطاع الحيوي ودوره الريادي في الاقتصاد الوطني، حيث تم استصلاح مساحات شاسعة من الأراضي لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية التي تتميز بها المنطقة مثل النخيل والحمضيات وغيرها .وشهد القطاع الزراعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نقلة نوعية وكمية ،جاءت ترجمة للاتفاقية الاقتصادية والإستراتيجية الزراعية الموحدة التي أقرها المجلس الأعلى في سنة 1996، حيث بنت لجنة التعاون الزراعي في دول المجلس سياساتها وبرامجها وخطتها على ضوء ما ورد فيهما، كما أن دول المجلس أقرت العديد من القوانين والأنظمة التشريعية في المجال الزراعي ،وأهمها قانون نظام الحجر الزراعي^(*) وقانون نظام الحجر البيطري الذين ينظمان آلية الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية والحيوانية بين دول المجلس والعالم الخارجي ،مما ساهم في إبراز هذا التجمع أمام العالم بصورة جماعية ،والتحدث بصوت واحد أكسبه وزنا سياسيا واقتصاديا عالميا.و في إطار مواجهة العديد من التحديات العالمية في المجال الزراعي^(**)تم عقد عدة ندوات عن الأمن الغذائي في إطار مجلس التعاون ،وعقدت عدة اجتماعات طارئة لمواجهة مرض أنفلونزا الطيور وغيرها من المؤتمرات العلمية المتخصصة بمشاركة خبراء وممثلين للمنظمات الدولية والإقليمية للتصدي لمثل هذه التحديات.¹¹⁰ ولقد شهد الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني لدول المجلس تطورا كبيرا خلال العقدين الماضيين، نتيجة للسياسات والبرامج الزراعية التي تم تطبيقها ،ما أدى إلى توفير نسبة لا بأس بها من التكامل .ووفقا لبيانات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، فإن إجمالي مساحة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تبلغ 257.3 مليون هكتار، تصل المساحة المزروعة إلى نحو 4.7 مليون هكتار،

(*)- هو قانون يهدف إلى منع دخول الآفات الزراعية وانتشارها، وحماية البيئة والموارد النباتية وتسهيل التجارة.
 (**)- في مجال التعاون الزراعي أقرت دول المجلس السياسة الزراعية المشتركة عام 1996 ،وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس وفق إستراتيجية موحدة تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة وتوفير الأمن الغذائي من مصادر وطنية ، وزيادة الإنتاج وتشجيع المشاريع المشتركة بمساهمة من القطاع الخاص .
 110. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : "إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الزراعة (2002-2010)"، الرياض، 2010، ص 05.

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

والمروية 1.4 مليون. وتبلغ نسبة المساحة المزروعة من المساحة الكلية حوالي 1.8%، والمساحة المروية من المزروعة 30.8%.
الجدول رقم (16) : تطور الإنتاج الزراعي لدول المجلس خلال الفترة (2006-2008) الوحدة ألف طن.

سنة 2006

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
الحبوب	-	-	3.0420	25.2	2.1	17.6
الدرنيات	-	-	469.0	-	-	64.4
الخضروات	-	19.3	2.617.0	108.1	31.4	258.6
الفاكهة والتمور	-	13.9	1.549.0	313.1	22.5	30.4

سنة 2007

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
الحبوب	-	-	2.967.0	25.2	2.1	-
الدرنيات	-	-	463.0	-	-	-
الخضروات	-	18.1	2.596.0	130.4	5.3	-
الفاكهة والتمور	-	13.2	1.582.0	313.2	22.5	-

سنة 2008

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
الحبوب	-	-	2.438.0	24.6	1.3	-
الدرنيات	-	-	447.0	-	-	-
الخضروات	-	17.2	2.696.0	141.1	105.3	-
الفاكهة والتمور	-	13.1	1.616.0	319.7	22.5	-

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "النشرة الإحصائية"، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد الثامن عشر، 2010، ص 76.

تراوح الناتج المحلي الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين 14 و14.1 مليار دولار حتى نهاية العام 2006، وتستحوذ السعودية على نحو 73% من هذا الناتج، تليها دولة

الإمارات بنسبة تقدر بنحو 21.6% ، في حين تتقاسم الدول الأخرى الـ6% المتبقية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن إنتاج الحبوب زاد من 2.36 مليون طن كمتوسط للفترة ما بين (1995 و 1997) ، إلى نحو 3.026 مليون طن كمتوسط أيضا بين عام (2005 و 2008) ، بنسبة زيادة قدرت بـ 28.2% ، وزاد الإنتاج من الخضار بنفس النسبة تقريبا، أما في الفاكهة فقد ارتفع من 1.9 مليون طن إلى 2.5 مليون طن خلال نفس الفترة ، أي بنسبة زيادة قدرها 31%، كما زاد الإنتاج من لحوم الدجاج (خلال نفس فترة المقارنة) من 478 ألف طن إلى 641 ألف طن بنسبة زيادة قدرها 34% ، وزاد الإنتاج من بيض المائدة من 157 ألف طن إلى 233 ألف طن بنسبة 48.4% ، وزادت كمية الألبان الطازجة من 960 ألف طن إلى نحو 1.53 مليون طن بنسبة زيادة قدرها 59%، وشهد الإنتاج الحيواني والسمكي - طبقاً لبيانات الأمانة العامة للمجلس - زيادة كبيرة أيضا، حيث ارتفع الإنتاج السمكي من 306 آلاف طن إلى 326 ألف طن بنسبة قدرها 6.5%. وتتلخص أسباب اتساع الفجوة الغذائية في الخليج والتي وصلت عام 2008 إلى نحو 12 مليار دولار في محدودية التنسيق الخليجي وإقامة مشروعات مشتركة في المجال الزراعي، وغياب استخدام التقنيات والأساليب الحديثة ومحدودية الأراضي المتاحة، وقلة توافر المياه، فضلا عن الظروف المناخية القاسية، كما يساهم في ذلك أيضا قلة التمويل الموجه للنشاط الزراعي، وندرة العمالة الوطنية المدربة في هذا المجال، وانعدام الحوافز المشجعة للعمل، إضافة إلى ضعف الطاقة الإنتاجية للصناعات الغذائية، وتراجع قدرتها على تلبية احتياجات السوق كما ونوعا. ¹¹¹

تحتل قضية الأمن الغذائي أولوية قصوى في دول الخليج سواء في إطار منظومة مجلس التعاون أو على مستوى كل دولة على حده، في محاولة لوضع حلول ملائمة لتقليل الاعتماد على الخارج في سد الفجوة والحد من آثارها السلبية على المجتمعات.

● معدل النمو:

111. نضوب الموارد: " أزمة غذاء تعصف بالخليج والاستثمار العمراني يفتال الزراعة "، [على الخط]، نضوب النفط والمياه ،موقع حوار وتجديد ،(2009/07/15)، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.nodhoob.com/index.php/food/429-21> ، تاريخ التحميل: (2013/01/18) ، ص Html.

كان نمو الناتج المحلي الإجمالي مثيرا للإعجاب إذ بلغ في المتوسط 5% سنويا خلال

الفترة

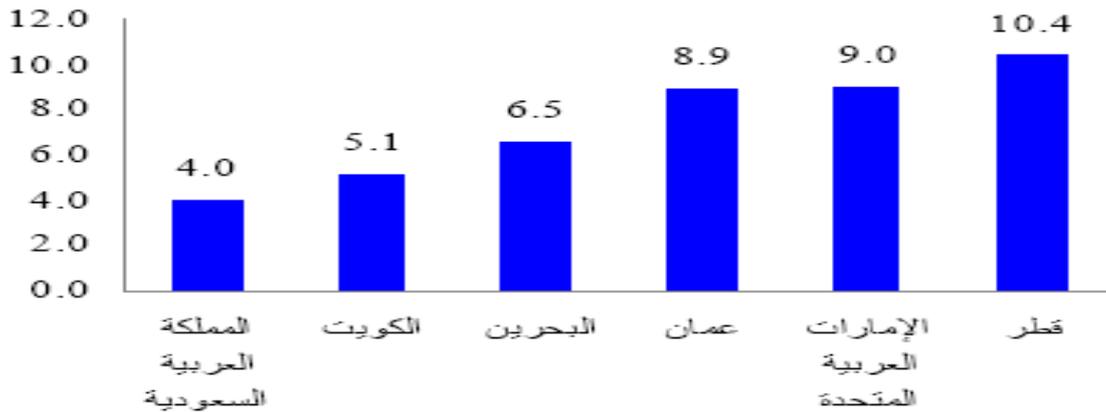
(1999-2009) لدول المجلس ككل، وجاء معظم الزخم من القطاع الغير النفطي، إذ نما الإنتاج فيه

بين (4-10%) سنويا في بلدان منفردة، وحتى عام (2007-2008) تحقق ذلك في بيئة تتسم

بانخفاض معدلات التضخم، وهذا ما يوضحه لنا الرسم البياني التالي:¹¹²

الرسم البياني رقم (20): متوسط النمو الحقيقي في القطاع الغير نفطي (1999-2009)

مجلس التعاون الخليجي: متوسط النمو الحقيقي في
القطاع غير النفطي 2009-1999
(% معدل سنويا)



المصدر: مجموعة سامبا المالية: " دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : اقتصاديات آخذة في التنوع المتزايد"، سلسلة التقارير، أبريل 2010، ص04.

من خلال الرسم البياني السابق نلاحظ أن متوسط النمو الحقيقي بلغ في القطاعات غير النفطية

بالمنطقة ما بين 4% و 10% سنويا خلال الفترة من (1999-2009)، وكان ذلك هو المحرك الرئيسي

وراء النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون بنسبة 5% في المتوسط

وتتباين الظروف بين دولة وأخرى، ولكن هيكل اقتصاديات دول المجلس وتكوين صادراتها آخذين في

التغير وخصوصا في دولة الإمارات والبحرين، التي يمثل القطاع الغير نفطي فيهما ما بين (60-

112. أنظر إلى : مجموعة سامبا المالية: "الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، سلسلة

تقارير، فبراير 2011، ص 06.

70%) من الناتج المحلي الإجمالي¹¹³، إذ شهد العقدين الأخيرين ظهور النشاط الصناعي والمالي والتأمين والتجارة والسياحة والنقل والاتصالات والبناء كمساهمين رئيسيين للناتج المحلي الإجمالي الوطني، وقد سارت المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي) بخطوات واسعة نحو تطوير قطاعاتها الصناعية، وذلك أساسا بالاستفادة من مزاياها الطبيعية مثل الطاقة الرخيصة، ورؤوس الأموال الوفيرة، والموقع الجغرافي المتميز بين آسيا وأوروبا، وزاد بسرعة إنتاج البتر وكيموايات والأسمدة والأسمنت والألمنيوم، وتتراوحت مساهمة القطاعات الصناعية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين (4-16%) في دول المجلس مجتمعة. وساند النمو إنشاء المدن الصناعية ومناطق التجارة الحرة

، ولاسيما في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، فضلا عن تزايد التركيز على تحسين منافع الأعمال والاستثمار للمستثمرين المحليين والأجانب واستعمال المشاريع المشتركة

، وبالإضافة إلى تنمية القطاع الصناعي، كما شهدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسارعا قويا في تنمية قطاعات الخدمات، وتلعب الخدمات المصرفية والمالية الآن دورا رئيسيا في جميع اقتصاديات دول المجلس، وهذا القطاع هو القطاع المسيطر في البحرين، إذ يشكل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وقد سهل هذا التطور السياسات التحريرية وتحسين الهياكل التنظيمية في المنطقة، كما نمت خدمات التجارة والنقل بصورة مستمرة في دول المجلس مع قيامها بتوسيع منشآت موانئ الحاويات (في دولة الإمارات العربية المتحدة وعمان والبحرين)، وكذلك شبكات خطوطها

113. جريدة الرياض : " فائض الحساب الجاري السعودي سيبلغ 124مليار دولار في 2012"، [على الخط]، العدد 16013 ، (2012/04/27) ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.alriyadh.com/2012/04/27/article730914.html> > ، تاريخ التحميل : (2012/12/28) ، ص Html.

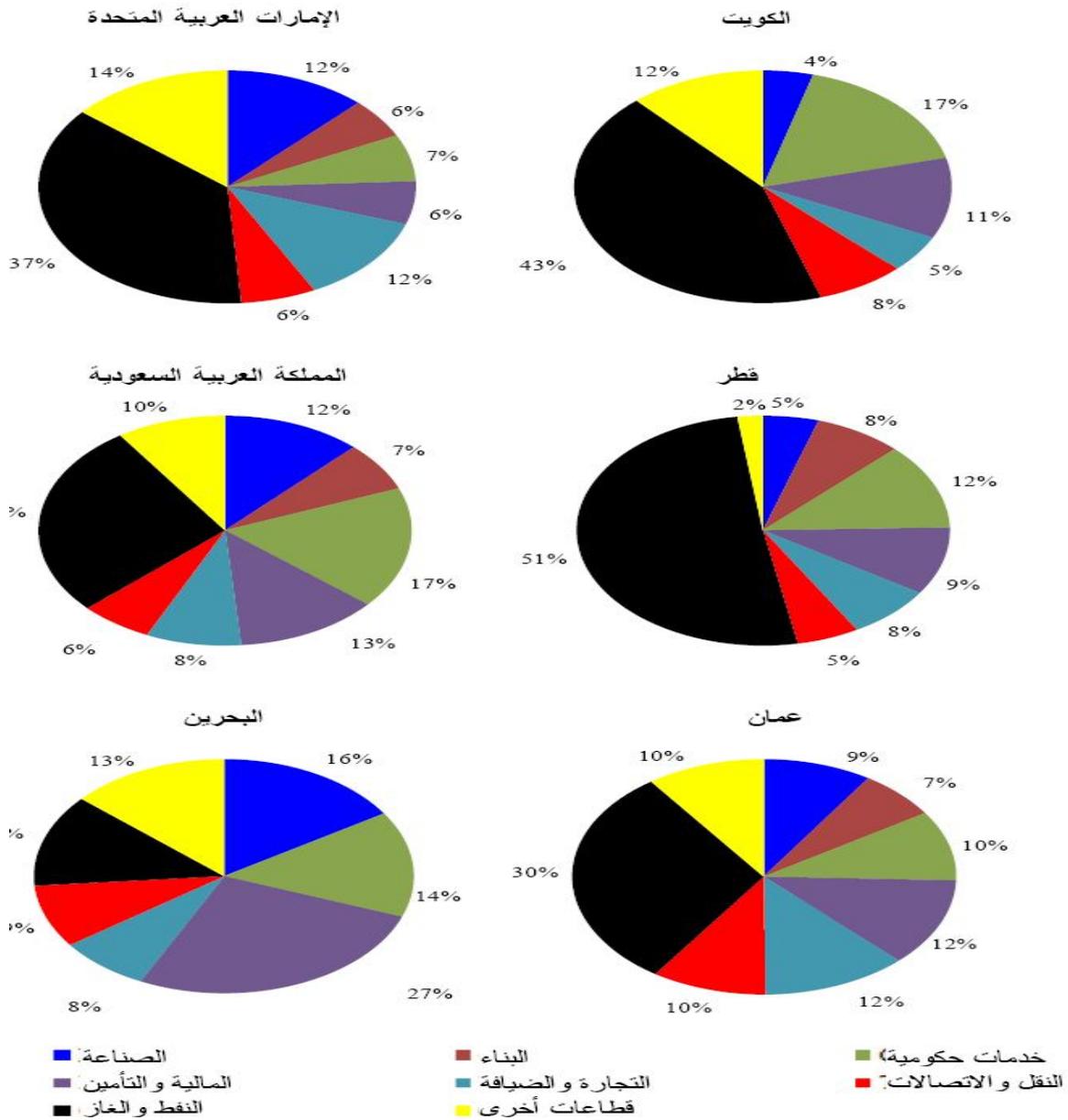
الأمانة العامة لاتحاد غرف دول التعاون : " 5.9 % نمو الناتج المحلي الخليجي الحقيقي في 2011"، [على الخط] ،مجلة الاقتصادي الإلكترونية ، (2011/05/05) متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.albayan.ae/economy/first/2011-04-05-1.1415261> > ، تاريخ التحميل : (2012/12/28) ، ص Html.

الجوية، وحققت السياحة أيضا نمواً سريعاً، لاسيما في دولة الإمارات العربية المتحدة وبشكل متزايد أيضاً في عمان، وربما كان الأكثر بروزاً تنمية اقتصاد دبي القائم على الخدمات، استناداً إلى دورها كمركز رئيسي للتجارة والاتصالات والخدمات التجارية والمالية، فضلاً عن أنها المقصد السياحي الرئيسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولقد استطاعت دبي أن تقيم بنية تحتية ذات مستوى عالمي مميز، وفي جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أسهمت الاستثمارات العامة الكبيرة في البنية التحتية وطفرة العقارات السكنية والتجارية والمكتبية والفندقية، أسهمت في دعم قطاع البناء بشكل رئيسي، وتشير البيانات المتاحة إلى أن قطاع البناء شكل ما نسبته 5.5% إلى 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان في عام 2008.¹¹⁴

114. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية : "دراسة الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون"، التقرير الرئيسي ، ماي 2012، ص 12.

الرسم البياني رقم (21): أنصبة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سنة 2010

مجلس التعاون الخليجي: أنصبة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: مجموعة سامبا المالية : " دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دول أخذة في التنوع المتزايد "، مرجع سبق ذكره، ص 09.

إن التنوع المتزايد بعيدا عن النفط يعد انعكاسا للسياسة وبرنامج الإصلاح الذي تطبقهما الحكومات في المنطقة في الوقت الراهن. فقد صاحب الأوضاع المالية العامة القوية نظام حر للنقد والتجارة في إطار ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي والتدفقات الرأسمالية الحرة، والنظم المالية السليمة والتي تخضع لرقابة تنظيمية جيدة، وكذلك الحدود المفتوحة أمام الأيدي العاملة الأجنبية . وتتباين الظروف بين دولة وأخرى، ولكن حكومات دول المجلس تبنت عموما سياسات لتشجيع الاستثمار الأجنبي، وكذلك سياسات لتحسين المناخ لنشاط القطاع الخاص، بما في ذلك خصخصة بعض المؤسسات العامة، لاسيما في مجال الاتصالات والمرافق والقطاع المصرفي .

● العمالة:

ينعكس تزايد التنوع الإقتصادي أيضا في أنماط العمالة ،فالطفرة الأخيرة في قطاع البناء جعلت منه أكبر مستخدم للعاملين في المنطقة،ومازال القطاع الحكومي مصدرا رئيسيا لفرص العمل (للمواطنين بصفة أساسية)،ولكن قطاع التجارة (التجزئة والجملة) تفوق عليه مؤخرا في معظم دول المجلس ،ومن ناحية أخرى ،يشكل التصنيع ما نسبته 5.4 % من المجموع في الكويت ،و 12.7 % في دولة الإمارات العربية المتحدة ،وبالرغم من ضخامة قطاع النفط والغاز كنسبة من الناتج المحلي ،فإن هذا القطاع يتسم بالكثافة الرأسمالية ،ويوفر فرص عمل قليلة إذ استخدم فقط ما بين (0.3-5 %) من الأيدي العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .في المقابل العديد من التقارير والدراسات الاقتصادية والسكانية تشير بأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أكثر الدول

عالميا جذبا واستعانة للقوى العاملة الوافدة ،ولاشك أن هناك عوامل أدت إلى تدفق العمالة ،يمكن تلخيص أهمها في مايلي :¹¹⁵

1. زيادة معدلات النمو بنسب كبيرة ورغبة دول الخليج في الاستفادة منها في إقامة مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية تفوق قدرة هذه الدول على توفير العمالة الوطنية اللازمة لإنجازها؛

2. استبعاد نسبة كبيرة من قوة العمل خصوصا فئة النساء ،فعلى سبيل المثال شكلت العمالة النسوية المواطنة 14.4 % فقط من قوة العمل في السعودية ،وفي الكويت بلغت 38.6% ،و31% في البحرين ،و26% في قطر؛

3. بالرغم من الطفرات الهائلة في نظام التعليم بكافة مستوياته، إلا أنه عانى من عدم التناسب بين أنواع المؤهلات التي يحملها المواطنون الباحثون عن العمل ،وبين متطلبات سوق العمل والفرص المتاحة فيه ؛

4. عدم رغبة العمالة الوطنية للعمل في بعض القطاعات واتجاه غالبيتها للعمل في المهن الإدارية والتنفيذية والأعمال المكتبية، والعمل في القطاع العام؛

5. الاعتماد المتزايد من شركات القطاع الخاص على العمالة الوافدة، وخصوصا الآسيوية منها لرخص أجرائها وعدم إيداء تدمرها من ظروف العمل في أغلب الأحيان.¹¹⁶

الجدول رقم (17): تطور العمالة الوافدة في دول المجلس بنسب المئوية خلال الفترة (2001-2006)

115 . محمد كمال أبو عمشة : "العمالة الأجنبية في دول الخليج.. الحاضر والمستقبل" ،[على الخط]، مركز أسبار للدراسات والبحوث ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.asbar.com/ar/monthly-issues/1030.article.htm>، تاريخ التحميل : (2012/12/18) ، ص Html.

مجموعة سامبا المالية: "دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دول أخذة في التنوع المتزايد" ، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

116. أنظر غالي : ماجد صالح الديحاني : "العمالة الوافدة دراسة تحليلية " ،[على الخط]، دراسات وبحوث مجلس الأمة، الكويت ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=804> ،> تاريخ التحميل (2013/01/12) ، ص Html.

الدولة	2000	2002	2003	2004	2005	2006
الإمارات	0	0	0	0	82,3	90
البحرين	58,8	0	58,8	58.6	58.6	79
السعودية	50.2	49.6	0	0	64.6	88.4
عمان	79	78.3	71.2	70.1	66.1	81.5
قطر	53.9	55.4	55.2	56.6	56.7	84.4
الكويت	80.4	80.4	80.8	81.7	81.7	84.8

المصدر: إتحاد الغرف الخليجية : " العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،تأثيراتها الاقتصادية وسياسة مواجهة سلبياتها" ،مارس 2008 ،ص 06

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد العمالة الوافدة من سنة إلى أخرى، وفي مختلف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، أما فيما يتعلق بنسب العمالة حسب جنسيتها، فإن الإحصائيات توضح بأن العمالة الآسيوية هي المهيمنة على سوق العمل وتشكل 69.9% ،تليها العمالة العربية بنسبة 23.2% ،أما على المستوى القطري ،فإن سلطنة عمان تستقطب من العمالة الآسيوية ما يعادل 92.4% تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 87.1% ثم مملكة البحرين بنسبة 80.1% فدولة الكويت 65.4% بعدها المملكة العربية السعودية 59.3% ،وأخيرا دولة قطر بنسبة 45.6%.¹¹⁷

• نصيب الفرد من الدخل الوطني:

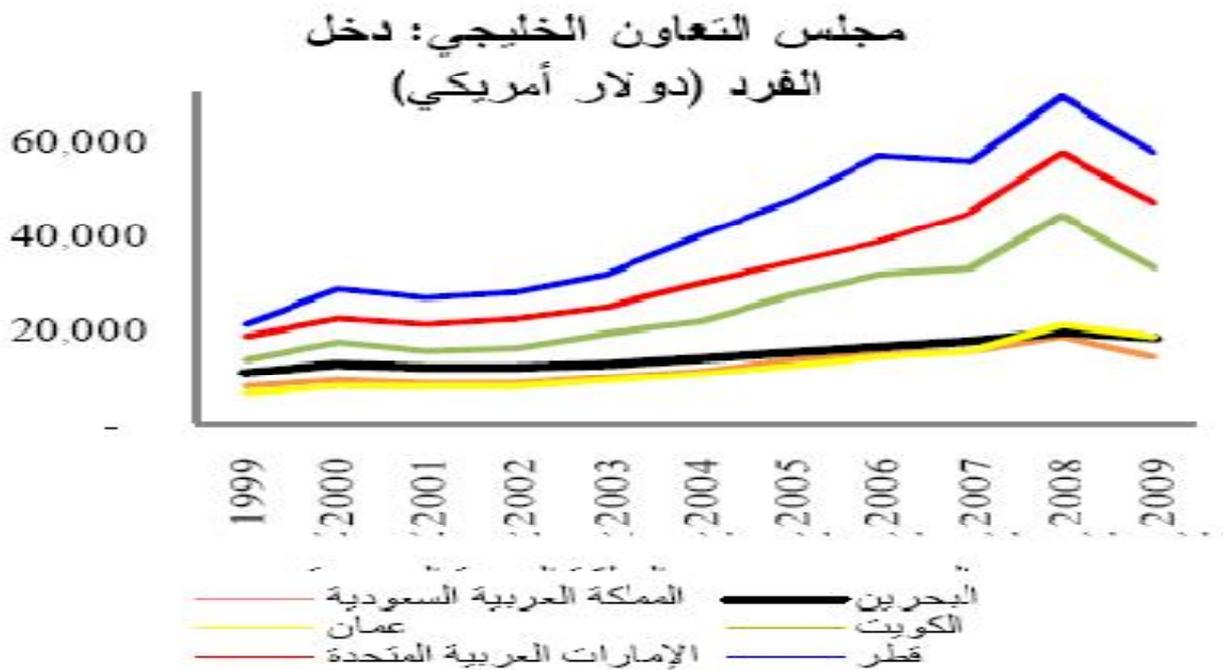
أدى المزيج من الإيرادات النفطية المتنامية، والاستثمارات الضخمة في مشاريع البنية التحتية والتنمية والقطاعات غير النفطية الآخذة في الاتساع إلى تحول اقتصادي واجتماعي مثير،فتوقع الحياة المرتفع أصلا في منطقة مجلس التعاون الخليجي ازداد بعامين آخرين خلال الفترة (2000-2007) ليصل إلى 76 سنة، وارتفعت معدلات محو الأمية إلى ما يزيد على 80%،في المقابل بلغ متوسط

117 . مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره ، ص ص (03-07).

محمد لامين فارس وآخرون:" تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي"، منظمة العمل الدولية ،ومنظمة الدولية للهجرة ،السنة غير مذكورة ، ص ص (56-61)

دخل الفرد في عام 2009 تقريبا 22,000 دولار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كما يوضحه لنا الرسم البياني الموالي.

الرسم البياني رقم (22): دخل الفرد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (2009-1999)



المصدر : مجموعة سامبا المالية: " دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دول أخذة في التنوع المتزايد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 05.

فمن خلال الرسم البياني السابق نلاحظ تصدر قطر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ، فقد نجحت دولة قطر في اعتلاء قمة العالم ، واستطاعت أن تحتل المرتبة الأولى كأغنى دول العالم ، حيث تقدمت قطر 182 دولة في العالم لتصبح أغنى دولة في العالم بالنسبة لنصيب الفرد السنوي من إجمالي الناتج المحلي ، حيث بلغ نصيب المواطن القطري من الدخل سنويا 90.149 ألف دولار ، وهو تطور كبير للاقتصاد القطري الذي حقق اتساعا ونموا كبيرا

. وتشير الدراسات إلى أنه من المتوقع أن يصل مجموع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى 38100 دولار أمريكي خلال سنة 2015.¹¹⁸

• التجارة الخارجية:

سنحاول تبيان واقع الصادرات الواردات الميزان التجاري، التجارة البينية، ومعدل الانكشاف التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

1. الصادرات:

بلغت قيمة صادرات دول المجلس إلى العالم الخارجي 82.2 مليار دولار في عام 1984 ، ثم ارتفعت إلى 176.6 مليار دولار في عام 2000 ، وإلى 476.9 مليار دولار سنة 2007، و يمثل النفط العنصر الرئيسي في هذه الصادرات.

118 . جريدة الإتحاد نت الإقتصادي : " بسبب ارتفاع الدخل والنمو السكاني السريع %2,1 نمو نصيب الفرد من الغذاء بدول التعاون حتى 2015 " ،[على الخط] ،(2011/06/29)، متاح على الموقع : <http://www.alittihad.ae/details.php?id=61741&y=2011>، تاريخ التحميل : (2013/01/18) ، ص .Html

الرياض الإقتصادي : " دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تستورد 90% من احتياجاتها الغذائية بسبب نقص المياه والأراضي الزراعية"،[على الخط] ،(2011/06/28)، متاح على الموقع : <http://www.alriyadh.com/iphone/article/646113> ، تاريخ التحميل : (2013/01/18) ، ص .Html

الجدول رقم (18): صادرات دول المجلس خلال الفترة (2005-2008) الوحدة مليون دولار

الدولة	2005	2006	2007	2008
الإمارات	85985.8	104085.6	118646.4	162864.2
البحرين	10239.2	12707.4	14574.0	17325.6
السعودية	180572.0	211024.3	233173.6	313462.0
عمان	18691.6	21585.2	24691.7	37718.2
قطر	25762.1	34051.7	42020.0	56592.6
الكويت	-	56006.6	62473.9	86071.9
المجموع	321250.6	439460.9	495579.6	674034.4

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "النشرة الإحصائية"، العدد الثامن عشر، مرجع

سبق ذكره

، ص 81.

من خلال الجدول السابق لاحظنا تزايد حجم صادرات دول مجلس التعاون، وذلك نتيجة لتزايد أسعار البترول خلال تلك الفترة.

2. الواردات:

أما بالنسبة لواردات دول المجلس من باقي دول العالم فإنها شهدت هي الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً من 55.7 مليار دولار في عام 1984 إلى 268.9 مليار دولار في عام 2007.

الجدول رقم (19): واردات دول المجلس خلال الفترة (2005-2008) الوحدة مليون

دولار

2008	2007	2006	2005	الدولة
154042.2	105747.3	79250.9	67417.2	الإمارات
15371.8	14032.0	11458.1	9393.1	البحرين
115134.1	69707.2	69707.2	59462.7	السعودية
22924.6	15976.8	10894.7	8824.7	عمان
27900.1	23429.2	16439.9	10060.7	قطر
21314.21 ^(*)	21314.2	17235.4	-	الكويت
356686.9	270656.0	204986.3	155158.4	المجموع

المصدر:

2007 (*)

الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "النشرة الإحصائية"، العدد الثامن عشر، مرجع سبق ذكره، ص 81.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك تزايد ملحوظ في الواردات خلال هذه الفترة، وتتمثل واردات دول مجلس التعاون في المواد الكيماوية والمواد الزراعية والغذائية، وكذا المنتجات النسيجية والمعدنية...

3. الميزان التجاري:

الميزان التجاري الأجنبي هو الفرق بين القيمة النقدية للصادرات والواردات من السلع في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، ويتضمن الميزان التجاري عمليات السلع المدفوعة نقدياً أو على سبيل الائتمان.

الجدول رقم (20): الميزان التجاري لدول المجلس خلال الفترة (2005-2008) الوحدة مليون

دولار

2008	2007	2006	2005	الدولة
8822.0	12899.1	24834.7	18568.6	الإمارات
1953.7	542.0	1249.3	846.0	البحرين
198327.9	143017.1	141317.2	121109.3	السعودية
14793.6	8714.9	10690.5	9866.9	عمان
28692.6	18590.8	17611.8	15701.4	قطر
64757.7	41159.7	38771.2	-	الكويت
317347.5	224923.6	234474.6	166092.2	المجموع

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "النشرة الإحصائية"، العدد الثامن عشر، مرجع سبق ذكره، ص 81.

الرسم البياني رقم (23): الميزان التجاري لدول المجلس (2005-2008) الوحدة مليون

دولار

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "النشرة الإحصائية"، العدد الثامن عشر، مرجع سبق ذكره، ص 82.

نلاحظ أنه خلال الفترة (2005-2007) أن الميزان التجاري سجل فائض، وكان قدره 208 مليار دولار في عام 2007، بنسبة زيادة قدرها 108 % مقارنة بعام 1984.¹¹⁹

4. التجارة البينية:

لقد كان للسياسات الاقتصادية والتجارية التي اتخذها مجلس التعاون بدءاً من منطقة التجارة الحرة في عام 1983، ثم الاتحاد الجمركي في 2003، فالسوق الخليجية المشتركة في 2008 آثار كبيرة في تنمية التجارة البينية فيما بين دول المجلس، حيث تضاعف حجم التجارة البينية حوالي عشرات المرات فيما بين الأعوام (1984 - 2011).

الجدول رقم (21): التجارة البينية لدول المجلس خلال الفترة (2005-2008) الوحدة مليون دولار

الدولة	2005	2006	2007	2008
الإمارات	2,906.76	4,797.96	12,558	15,727

119. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لمحة إحصائية"، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد الثالث، 2010، ص 51.

2,998	2,826	975.8	737.94	البحرين
27,039	22,818	3,269.06	2,728.81	السعودية
12,184	8,118	3,342.16	2,788.8	عمان
5,169	5,112	2,159.51	1,408.04	قطر
4,219	3,465	2,467.89	-	الكويت
67,336	54,897	17,012.38	10,570.35	المجموع

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "النشرة الإحصائية"، العدد الثامن عشر، مرجع سبق ذكره، ص28.

5. الانكشاف التجاري:

تكمن أهمية درجة الانكشاف في حقيقة أنها تبين أهمية التجارة في الاقتصاد القومي، ويمكن من خلالها قياس مدى حساسية الاقتصاد الوطني للمؤثرات الخارجية، وهناك اختلافات في كيفية تحديد قياس درجة الانفتاح التجاري، فمؤشرات الانفتاح التجاري المستعملة في الأدبيات التطبيقية تنقسم إلى نوعين كبيرين¹²⁰، النوع الأول يبحث في تقييم السياسة التجارية عن طريق آلياتها، وبالتحديد تبحث في قياس مستوى الحماية باستخدام التعريفات الجمركية والعوائق غير الجمركية، أما النوع الثاني يقدر درجة الانفتاح بكثافة التجارة، ويقاس بنسبة مجموع الصادرات والواردات منسوبا للناتج الداخلي الخام أي:

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي (\%)} = \text{مجموع التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات)} / 100 * \text{الناتج المحلي الإجمالي. (*)}$$

على الرغم من أن ارتفاع هذه النسبة غير كاف لاستخلاص مؤشر التبعية إلى الخارج بالنسبة للدول المتقدمة، إلا أن ذلك يعني بالضرورة سهولة تعرض اقتصاد البلد للمؤثرات الخارجية، وبالمقابل يصدق الأمر بصفة خاصة على البلدان النامية التي تعتمد على تصدير قلة من المنتجات. وتتبع أهمية

120.Messaoud Boudhief, Jean-Marc Siroën: "Ouverture et Développement Economique", Economica, Paris, 2001, p24.

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المؤشر (درجة الانكشاف) من دلالاته على سرعة تأثر اقتصاديات الدولة بالتقلبات الخارجية التي تتعرض لها أسواق صادراتها في حالة ارتفاعها.

الجدول رقم (22): الانكشاف التجاري لدول المجلس خلال الفترة (2005-2008) الوحدة مليون دولار

السنة	2005	2006	2007	2008
الصادرات + الواردات	476409.0	644447.2	766235.6	1030721.3
الناتج المحلي بالأسعار الجارية	620,955.9	742,353.8	837,140.4	1, 060,212.3
الانكشاف التجاري	%76.72	%76.72	%91.53	%97.21

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا للجدوايل السابقة وإحصائيات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . من الجدول السابق نلاحظ أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منكشفة على العالم الخارجي بنسب كبيرة جيدا ، وهذا معناه أنها شديدة التأثر بالتقلبات والأحداث الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

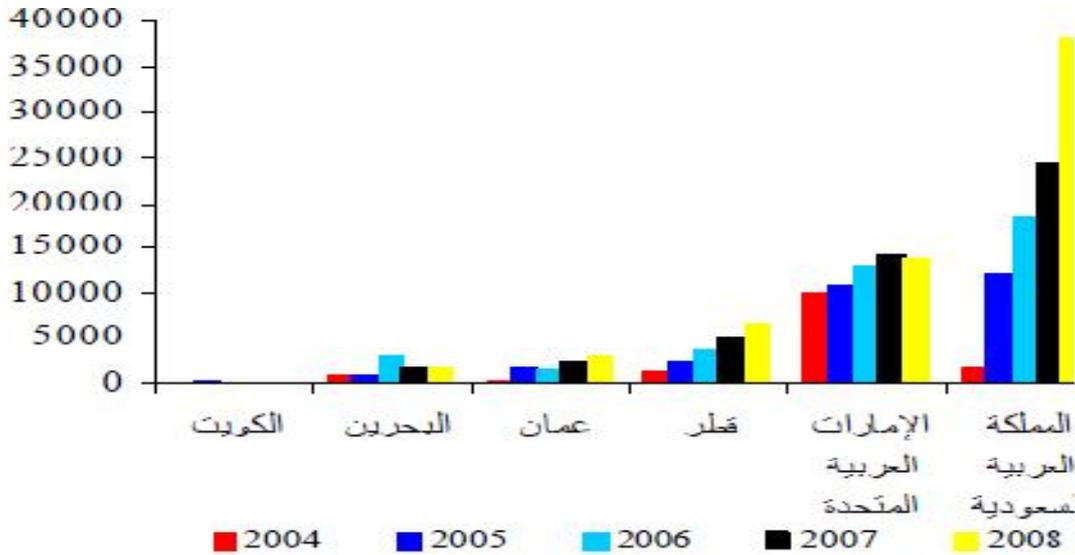
• الاستثمار الأجنبي المباشر:

منذ أوائل التسعينيات شهدت منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، إصلاحات مستمرة وجديدة تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلق بيئة قانونية مواتية لصالح المستثمرين الأجانب. وتشمل هذه التطورات المواتية، تحرير دخول المستثمرين و منحهم المزيد من الحوافز الاستثمارية، وخفض الضرائب، وتوفير الضمانات والحماية، وهناك حاليا العديد من الشركات الأجنبية التي تعمل وتمتلك مكاتب تابعة لها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،ومن ضمنها، مجموعة شركات رويال داتش شل ، وشركة هيونداي للهندسة ، وجنرال إلكتريك، وبريتيش بيتروليوم.

الرسم البياني رقم (24) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (2004-2008)

الوحدة مليون دولار

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



المصدر : سامبا : " دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : اقتصاديات آخذة في التنوع المتزايد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 04.

ومن بين كبريات الدول المستفيدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (وكما يبينه الرسم البياني السابق) المملكة العربية السعودية ، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها خلال العام 2008 ما قيمته 38.3 مليار دولار أمريكي بزيادة مقدارها 57.2 % ، وعلى أساس معدل النمو السنوي المركب(*) ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المملكة العربية السعودية بنسبة 117.9 % خلال الفترة ما بين العام (2004 - 2008) ، مما يبين الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية بهدف تنويع اقتصادها. واحتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الثاني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؛ حيث تلقت من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ما قيمته 13.7 مليار دولار أمريكي خلال العام 2008 ، بانخفاض بلغ 3.4 % عن مستوى العام الأسبق،¹²¹ وبذلك، استحوذت السعودية والإمارات مجتمعين على 81.9 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبالغة 63.4 مليار دولار أمريكي. في المقابل سجلت قطر زيادة هائلة

(*) - هو معدل النمو السنوي للاستثمار خلال فترة زمنية محددة.

121. جمعية الشفافية الكويتية : " رصد أحوال الشفافية في الهيئة العامة للاستثمار " ، مركز الشفافية للمعلومات ، ملف أوت 2012 ، ص 01.

في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها خلال العام 2008، وذلك بفضل السياسات الحكومية الرامية إلى تسهيل اللوائح التنظيمية المطبقة على المشاركين الأجانب، ولقد تم توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات الغاز الطبيعي المسال، والطاقة والاتصالات..¹²² وتجدر الإشارة أنه خلال الفترة (2000-2009) بلغ إجمالي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان مبلغ 11 مليار دولار، وبنسبة قدرها 4.6%، ومملكة البحرين مبلغ 10 مليار دولار، وبنسبة قدرها 3.9%، ودولة الكويت مبلغ 367 مليون دولار، وبنسبة قدرها 0.1%.¹²³

تمثل التجارة الخارجية أهمية كبيرة لإقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، و على الرغم من اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على القطاع النفطي، إلا أن دور التجارة ممثلاً في عوائد صادرات النفط الخام بشكل رئيسي، و الواردات من مختلف السلع بشكل عام، في حالة تقلب مستمر تبعاً لتقلبات الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي جعل من التجارة البينية تابعاً معتمداً على تلك التغييرات.

• المالية العامة:

إن المشكلة الأساسية التي تواجه صانع السياسة الاقتصادية في دول الخليج هي تركيز الإيرادات العامة للدولة في مصدر شبه وحيد تقريباً وهو الإيرادات النفطية، هذا التركيز في الإيرادات يؤدي إلى تقلب هذه الإيرادات بصورة مستمرة تبعاً للتطورات التي تحدث في سوق النفط العالمي، وهو ما يجعل المالية العامة في دول الخليج تحت تأثير تطورات سعر النفط في السوق العالمي للنفط الخام، وبالطبع الأثر السلبي لهذه التقلبات في الإيرادات سوف ينعقد طالما أن الحد الأدنى لسعر البرميل من النفط يتجاوز السعر اللازم لتوازن الميزانية العامة للدولة، لكن المشكلة الأساسية تنشأ عندما يبدأ سعر النفط في الانخفاض عن الحد الأدنى اللازم لتوازن الميزانية، هنا تبدأ ميزانيات الدول النفطية في تحقيق

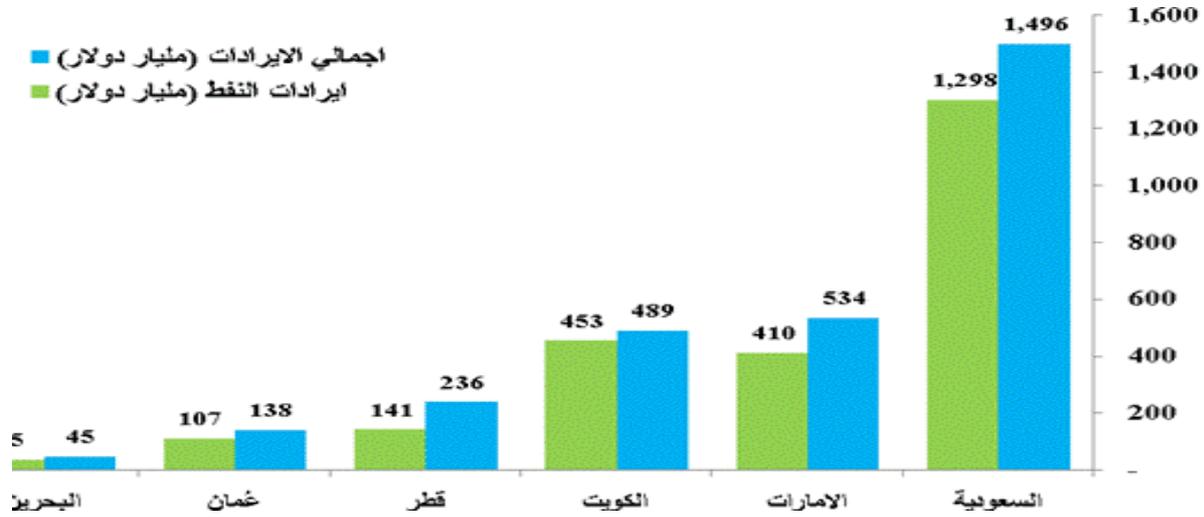
122. Africanmanager: "ارتفاع الاستثمار المباشر في دول مجلس التعاون"، [على الخط]، (2009/10/15)
،متاح على الموقع الإلكتروني:
<http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=2722>، تاريخ التحميل
(2013/01/18)، ص 18.

123. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: "الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العربية" ،تقرير الاستثمار العالمي الأمم المتحدة، مركز المعلومات وإدارة الإحصاء ، ماي 2011 ،ص 02.

عجز ،وبالتالي يبدأ الدين العام في الارتفاع، ومن ناحية أخرى فإن هذا الحد الأدنى اللازم لتوازن الميزانية يختلف من دولة إلى أخرى حسب مستوى إنفاقها العام الجاري واحتياجات الاقتصاد من الإنفاق الحكومي على المشروعات المختلفة، على سبيل المثال فإن الحد الأدنى اللازم لتوازن ميزانية المملكة العربية السعودية يختلف عن ذلك اللازم لتوازن ميزانية الكويت.. الخ، وهناك ظاهرة مثيرة للاهتمام حالياً، وهي أن الحد الأدنى لسعر النفط اللازم لتوازن ميزانيات دول الخليج أخذ في التزايد ، مما يرفع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المالية العامة لدول الخليج، ويجعل وضع الميزانية العامة في هذه الدول حرجاً، إذا ما تدهورت أسعار النفط لأي سبب من الأسباب.

الرسم البياني رقم (25): إجمالي إيرادات الدول الخليجية وحجم إيرادات النفط المتراكمة خلال الفترة (2000-2010)

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



المصدر : كامكو^(*) والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : " سياسات التحفيز الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، [على الخط]، إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول ، (2011/06/08)، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.kamconline.com/NewsDetails.aspx?newsId=43976&language=ar> ، تاريخ

التحميل: (2013/01/17) ، ص Html.

من خلال الرسم البياني السابق يتبين لنا أن جميع دول مجلس التعاون تعتمد بشكل أساسي على إيرادات النفط والغاز، حيث بلغت تلك الإيرادات نحو 2.44 تريليون دولار أمريكي خلال الفترة (2010-2000) أي ما يعادل 83 % من إجمالي الإيرادات المحصلة خلال الفترة نفسها، و تعتمد الكويت في ميزانيتها بشكل أساسي على إيرادات النفط، حيث بلغ معدل إيرادات النفط إلى إجمالي إيرادات الدولة نحو 93 % خلال الفترة (2010-2000)، وهي الأعلى خليجياً مقارنة مع 87 % للسعودية و 77% للإمارات ، ومعدل 83 % بالنسبة لباقي دول المجلس.

و خلاصة القول أن الميزانية العامة في دول مجلس التعاون تتأثر بشكل حاد بالتقلبات التي تشهدها السوق البترولية، حيث تنتعش ميزانيات هذه الدول في حال ارتفاع أسعار النفط كما حدث في عامي (2004 - 2005)، في الحين إنها تحقق عجوزات في حال تراجع أسعار النفط ، كما حدث خلال فترة الثمانينات وحتى نهاية التسعينات تقريباً، ويعتبر الإنفاق الحكومي هو أهم أدوات السياسة المالية.

(*)- إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول.

إذن خلاصة التحليل السابق هي أن الإيرادات العامة لدول مجلس التعاون تركز حاليا على الإيرادات النفطية، وهذا الوضع يحمل مخاطر جمة لهذه الدول، خصوصا فيما يتعلق باستقرار النشاط الاقتصادي فيها وعلى الرغم من الراحة المالية النسبية التي تتمتع بها.

الفرع الثاني: واقع الدائرة النقدية والمالية

في هذا العنصر سنتعرف على واقع الأسواق المالية، التضخم، أسعار الصرف، وأخيرا النظام المصرفي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

• الأسواق المالية :

شهدت أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سنة 2005 ارتفاعا كبيرا في حركة التداول ومستويات الأسعار وعدد الشركات المدرجة في الأسواق، ولقد ساهمت العديد من العوامل في إحداث هذا التحول، ومن أهمها نمو العائدات النفطية لدى دول مجلس التعاون، والذي انعكس إيجابا على معدل النمو الإقتصادي وارتفاع الطلب المحلي الحكومي، مما أسهم في تحقيق كثير من الشركات المدرجة لأرباح كبيرة، وبقاء معدلات الفائدة على العملات المحلية منخفضة نسبيا، بالإضافة إلى زيادة السيولة في الاقتصادات المحلية، هذا إلى جانب التأثير الإيجابي لقرار السماح للأجانب بتملك الأسهم في معظم أسواق الأوراق المالية في المنطقة، وتأسيس الكثير من الشركات وإدراجها في الأسواق .

الجدول رقم (23) تطور أسواق أوراق المالية لدول المجلس خلال الفترة (2004-2006)

البيان	الإمارات (*)	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
عدد الشركات المدرجة						
2004	53	45	73	123	30	125
2005	89	47	77	125	32	158
2006	105	50	86	121	36	180
قيم الأسهم المتداولة (مليار دولار)						

51.83	6.34	1.96	473.03	0.464	18.19	2004
97.29	28.25	3.66	1103.7	0.713	139	2005
59.79	20.6	2.21	1403.16	1.39	113.9	2006
القيمة السوقية للشركات المدرجة كنسبة من الناتج (%)						
125.7	127.4	38.1	122.4	121.2	79.3	2004
175.0	205.2	49.8	210.0	130.1	172.9	2005
المؤشر السعري العام (نقطة)						
6409.5	6493.62	3375.05	8206.23	1773.7	325.16	2004
11445.1	11053.06	4875.1	16712.64	2195.8	6839.97	2005
10067.4	7133	5581.6	7933.29	2217.6	7127	2006

(*) - تشمل بيانات سوقي أبو ظبي ودبي للأوراق المالية

المصدر: الأمانة العامة: "تقرير عن التطورات الاقتصادية والمالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عامي (2005-2006)", مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع الشؤون الاقتصادية، إدارة المال والنقد، مارس 2007، ص42.

لقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة في أسواق الأوراق المالية في دول المجلس 1601.024 مليار دولار مع نهاية عام 2006 مقارنة ب 1372.45 مليار دولار في نهاية العام السابق بمعدل نمو بلغ 16.6%. ولقد إستحوذت الأسهم السعودية على ما نسبته 87.6% من إجمالي القيمة 1403.16 مليار دولار، وجاءت الأسهم الإماراتية بالمرتبة الثانية وبنسبة 7.1% (113.9 مليار دولار) ثم الأسهم الكويتية بنسبة 3.7% (59.7 مليار دولار)، في حين شكلت الأسهم القطرية العمانية البحرينية ما نسبته 1.2% (20.6 مليار دولار) و 0.01% (2.21 مليار دولار)، 0.008% (1.39 مليار دولار) على التوالي، أما في ما يتعلق بمؤشر الأسعار فقد شهدت معظم أسواق الأوراق المالية في دول الخليج انخفاضا بلغ في المتوسط 13.4% في نهاية 2006 مقارنة بإقفال عام 2005، حيث ارتفع مؤشر السوق المالي العماني والسوق المالي الإماراتي والبحريني بنسب بلغت 14.5% و 4.2% و

1% على الترتيب ،في حين انخفض مؤشر السوق السعودي والسوق القطري والسوق الكويتي بنسبة 52.5% و 35.5% و 12 % على الترتيب مقارنة بإقبال العام الماضي .¹²⁴

أما في ما يخص تكامل الأسواق المالية بدول المجلس فيعد من أهم الموضوعات التي تناولتها الاتفاقية الاقتصادية بدول مجلس التعاون ،وأكد عليها المجلس الأعلى في دورته الثلاثين (الكويت - ديسمبر 2009) بتكليف اللجان الوزارية المعنية بوضع الآليات اللازمة لتفعيل المادة (5) من الاتفاقية الاقتصادية التي تنص على "تكامل الأسواق المالية في دول المجلس ،وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها " ،وذلك "بهدف تنمية الاستثمارات المحلية والبيئية والخارجية في دول المجلس، وتوفير بيئة استثمارية تنسم بالشفافية والاستقرار ،وسعياً لتحقيق هذا التكامل بما يتفق مع متطلبات السوق الخليجية المشتركة، ويُمكن مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين من الاستثمار والتداول في جميع الأسواق المالية بدول المجلس ببسر وسهولة، دون تفریق أو تمييز في المعاملة ، ولإتاحة الفرصة لهذه الأسواق لتحقيق مزيد من التطور ،وتقديم منتجات جديدة وتطوير أسواق الصكوك والسندات التي لها دور هام في تعزيز مسيرة النمو الاقتصادي بدول المجلس.

في المقابل هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الأسواق المالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي يمكن تحديد أبرزها كالاتي:

1. ضيق قاعدة التداول في هذه الأسواق:

التمثل في قلة عدد الشركات المدرجة فيها،حيث أن عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية الستة لدول مجلس التعاون هي بحدود (500) شركة ،وان نشاط هذه الشركات مركز في مشاريع متشابهة في الغالب هي في القطاعات المالية والخدمية ،وان الاستثمار في القطاع الصناعي الذي يعتبر الركيزة الاقتصادية لتحقيق التنمية محدود ؛

124. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : " تقرير عن التطورات الاقتصادية والمالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عامي (2005-2006) " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (40-42).

2. قلة الأدوات الاستثمارية المتداولة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون :

أظهرت الدراسات التي أجريت على الأسواق المالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قلة تنوع الأدوات الاستثمارية المتداولة في السوق، وخاصة ضيق تطور أسواق السندات مقارنة بمستوى السيولة المتاحة رغم أن غالبية الأسواق المالية في الدول المتقدمة تعتبر أسواق السندات فيها أكبر من أسواق الأسهم ؛

3. شيوع ظاهرة المضاربة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

الطابع الغالب للمعاملات الجارية في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي شيوع ظاهرة المضاربة أكثر من الاستثمار طويل الأجل، فقد أشارت الدراسات المتخصصة في هذا المجال أن حوالي 70% من حجم الاستثمارات في الأدوات المالية المتداولة في السوق قائمة على المضاربة، وكما نعلم أن المضاربة في ظل غياب صانع للسوق تؤدي إلى حصول تذبذب كبير في أسعار الأدوات المالية المتداولة في السوق، ويخلق ذعرا لدى المستثمرين خاصة في ظل ضعف ثقافة المستثمر المالية، وقلة توفر المعلومات والتحليلات المالية المقدمة من قبل شركات الوساطة المالية عن الأوضاع المالية للشركات المدرجة في السوق؛

4. تدني مستوى الشفافية والإفصاح في الوقت المناسب :

إن الإفصاح والشفافية ومراقبة الشركات المدرجة في السوق تحتاج إلى وقت طويل لبناء الإجراءات اللازمة لتنفيذها وتفعيل متطلباتها، ولأن الخبرة لا يمكن اكتسابها إلا بالممارسة مع مضي الوقت والتجربة في المنطقة قصيرة، مما أدى إلى حدوث ضعف في هذا الجانب، حيث أن غياب المعلومة الدقيقة وعدم توفرها في الوقت المناسب يؤدي إلى عزوف الكثير من المستثمرين عن الاستثمار أو توجيه استثماراتهم بشكل خاطئ؛¹²⁵

125. سامية زيتاري: "ديناميكية أسواق الأوراق المالية في الدول الناشئة: حالة أسواق الأوراق المالية العربية"

، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص ص (97-98).

بوكساني رشيد: "معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 2005، ص 262

5. تدني مستوى الخدمات المالية لبعض شركات الوساطة العاملة في السوق:

من المعلوم أن جميع شركات الوساطة المالية العاملة في السوق حديثة النشأة بحكم حداثة هذه الأسواق، ولما كان اتخاذ القرار الاستثماري من قبل الكثير من المستثمرين يعتمد بشكل كبير على ما تقدمه شركات الوساطة من بيانات وتحليلات مالية و فنية عن مختلف جوانب الأداء المالي والاقتصادي للشركات المدرجة في السوق الذي تمارس نشاطها فيه، إضافة إلى التقارير عن الوضع الاقتصادي والمالي للدولة بشكل عام، ولما كان المستثمر لا يستطيع الاستثمار إلا من خلال هذه الشركات واعتمادا على ما تقدمه من معلومات، لذا فإن ضعف أو تدني كفاءة أداء بعض هذه الشركات يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة تنعكس على أداء السوق؛

6. ضعف الثقافة المالية للمستثمر:

فالكثير من المستثمرين يعتبرون الاستثمار في الأوراق نشاطا ثانويا أو عرضيا ويعتمدون وبشكل كبير في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على الإشاعات أو تقليد الآخرين أو نصائح بعض الأصدقاء، وهذا يؤدي إلى عدم اتخاذ القرار الاستثماري السليم، والذي ينعكس أثره على نوع وحجم التداول في السوق ؛

7. تعدد وكبر حجم الهزات المالية التي تعرضت لها الأسواق المالية لدول المجلس:

إن استقرار السوق هو واحد من أهم عناصر جذب الاستثمارات المالية، والمتتبع لتاريخ الأسواق المالية لدول المجلس يلاحظ انه بالرغم من عمرها القصير، فقد تعرضت للكثير من الهزات، مثل أزمة سوق المناخ في الكويت في بداية إنشائه والأزمات التي انتابت جميع أسواق دول المجلس باستثناء سوقي مسقط والبحرين خلال عام 2006، والتي بلغت خسائرها أكثر من 400 مليار دولار، والتي تساوي 40% من القيمة السوقية للأسهم المتداولة في أسواق دول المجلس، هذه الهزات الكثيرة والكبيرة تعتبر حاجزا للاستثمار ؛

8. حداثة وضعف تطبيق مبدأ حوكمة الشركات لدى دول مجلس التعاون:

إن وجود نظام فعال لحوكمة الشركات ينطوي على العديد من الإجراءات والتي من شأنها ضمان استقرار ورفع كفاءة الأداء في الأسواق المالية، فهذا المبدأ ظهر لمعالجة الانهيارات المالية والاقتصادية التي تشهدها العديد من الأسواق المالية والشركات، والتي كان احد أهم أسبابها عدم

الإفصاح الكامل والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية والمحاسبية للشركات والوحدات الاقتصادية
126؛

9. الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المستقرة: والناجمة عن التقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات الرئيسية والمستخدم في تغطية قيام المدفوعات في التجارة الدولية، مما أدى لحدوث ضغوط تضخمية كبيرة في الكثير من اقتصاديات دول العالم، مما أثر على أداء الأسواق المالية لمعظم دول العالم؛

10. التغيرات والأحداث الجيوسياسية في المنطقة: إن هذه التغيرات لها اثر كبير في إحداث عدم استقرار أداء الأسواق المالية لأنه كما نعلم وهو من المسلمات أن رأس المال دائماً يهرب للمناطق والقطاعات الاقتصادية الأكثر أماناً واستقراراً.¹²⁷

• التضخم:

منذ عام 1985 كانت ومازالت معدلات التضخم في دول المجلس وإلى وقت قريب منخفضة ومتقاربة إلى حد ما مع بعض الاستثناءات، ويوضح الرسم البياني الموالي أنه وفي بداية التسعينيات عاشت الكويت مرحلة قصيرة جداً مع تضخم عال قارب 15 % بسبب مشاريع الإعمار بعد اجتياح العراق للكويت في عام 1990، الاستثناء الثاني هو قطر في منتصف التسعينيات، عندما قامت بإنشاء المشاريع الضخمة بعد اكتشاف الغاز الطبيعي، أما الاستثناء الثالث فهو الارتفاع الشديد في معدلات التضخم خلال السنوات الثلاث الماضية في كل من قطر والإمارات بسبب النمو السريع في القطاع العقاري، وإذا استبعدنا هذه الاستثناءات، فإنه يمكن إعاز هذا التقارب الشديد بين معدلات التضخم في دول المجلس إلى عدة أسباب:

أولاً: خلال الفترات الماضية وعندما كانت أسعار النفط منخفضة للغاية وكانت حكومات دول المجلس تحقق عجوزات في ميزانياتها بسبب الاعتماد الكبير على إيرادات النفط، قامت حكومات هذه الدول

126. مفتاح صالح، معارفي فريدة: " متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية: دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، 2010، ص191
127. أنظر إلى : ايكارت ورتز : " الأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، مركز الخليج للأبحاث ، 2011.

بتمويل بعض العجز من خلال السحب من احتياطياتها الأجنبية التي تراكمت عندما كانت أسعار النفط عالية، وفي العادة فإن أغلب دول العالم تقوم بطباعة نقود إضافية من أجل تمويل العجز الحكومي، ولكن طباعة النقود يصاحبها ارتفاع في معدلات التضخم، وبما أن اقتصاديات دول المجلس تعتمد إلى حد كبير على إيرادات النفط، فإن هذه الدول تمكنت من تكوين الصناديق السيادية^(*) والاحتياطيات الأجنبية من خلال إيرادات النفط والتي يمكن اللجوء إليها في تمويل العجز الحكومي خلال فترات انخفاض الإيرادات النفطية؛

ثانياً: إن الهدف النهائي لجميع البنوك المركزية الخليجية هو تحقيق استقرار عام في الأسعار على المدى الطويل، هذا الهدف كان ولا يزال محل اختبار خلال السنوات الثلاث الماضية بسبب الإنفاق الحكومي الضخم على مشاريع البنية التحتية، وإنفاق القطاع الخاص على المشاريع الضخمة في مختلف القطاعات، وأخيراً ارتفاع فاتورة الواردات بسبب انخفاض قيمة الدولار.

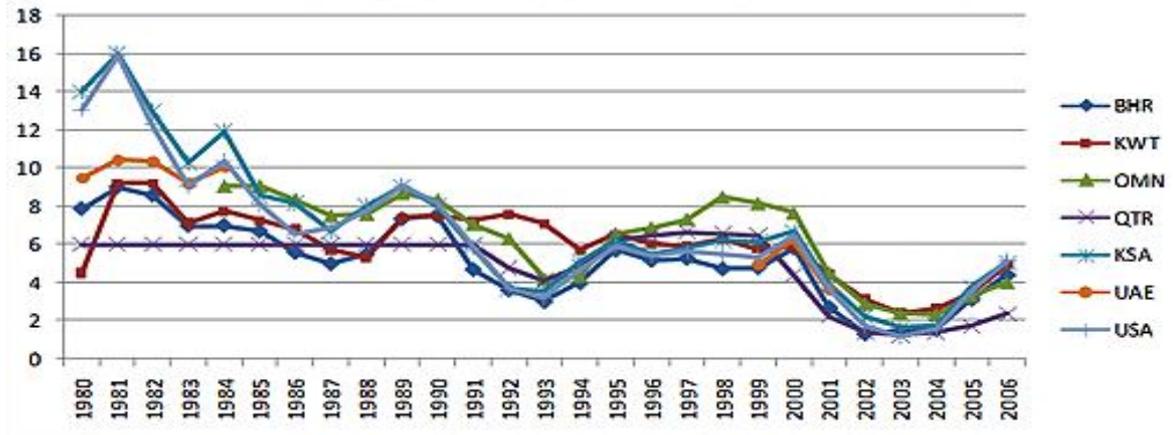
ثالثاً: ربط عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي، حيث تمكنت جميع البنوك المركزية الخليجية من تقييد وتحجيم التوقعات المستقبلية للتضخم عن طريق إتباع سياسة نقدية ثابتة ومنتظمة تتمثل في المحافظة على أسعار الصرف ثابتة عن طريق محاكاة السياسة النقدية للبنك المركزي الفيدرالي الأمريكي¹²⁸.

(*) - صندوق ثروة سيادية أو تسمى بالصناديق السيادية هو صندوق مملوك من قبل دولة يتكون من أصول مثل الأراضي أو الأسهم أو السندات أو أجهزة استثمارية أخرى، من الممكن وصف هذه الصناديق ككيانات تدير فوائض دولة من أجل الاستثمار، ويمكن أن نقول أن الصناديق السيادية هي مجموعة من الأموال تعد بالمليارات الدولارات تستثمرها الدول في الأسهم والسندات، مع العلم أن الصناديق السيادية ليست ظاهرة جديدة، بل يعود تاريخ بعضها إلى العام 1953.

128. عبد الله محمد الحسن: " العملة الموحدة تمنح دول الخليج فرصة لمواجهة الأزمات بسياسة نقدية موحدة " ،[على الخط] ،شبكة الرائد الإقتصادي الإخبارية ،(2008/02/12) ، متاح على الموقع الإلكتروني <:http://www.rasid.com/artc.php?id=20629> ، تاريخ التحميل (2012/12/17) ، ص Html.

حاتم أمير مهران: "التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودور صناديق النفط في الاستقرار الإقتصادي"، جامعة الجزيرة، جمهورية السودان، السنة غير مذكورة، ص ص (13-23).

الرسم البياني رقم (26): تطور معدلات التضخم في دول المجلس (1982-2006) بالنسبة المئوية



المصدر: عبد الله محمد الحسن: " العملة الموحدة تمنح دول الخليج فرصة لمواجهة الأزمات بسياسة نقدية موحدة " ،مرجع سبق ذكره.

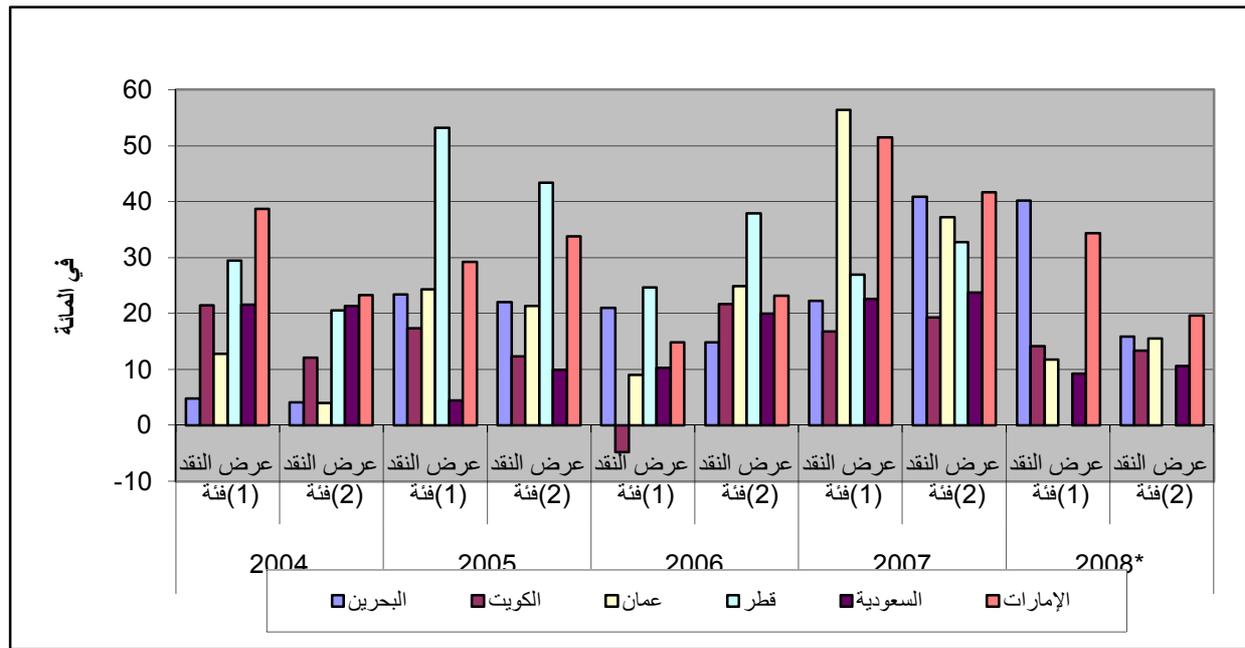
إذن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يكن التضخم يشكل مشكلة كبيرة في أي وقت، ولكن الصورة بدأت تتغير مع مطلع الألفية الثالثة عندما بدأت أسعار النفط تتأهب للارتفاع، فمثلا خلال الفترة ما بين العام (2004-2007) شهد اقتصاد كل من قطر والإمارات العربية المتحدة معدلات تضخم مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى الأعضاء في المنظومة الخليجية، وكان من العوامل التي ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع الطلب على العمالة وما رافقه من ارتفاع الإيجارات ومواد البناء، وشهدت الدولتان نموا هائلا في قطاع البناء وارتفاعا كبيرا في العرض النقدي، ففي العام 2006 ارتفع العرض النقدي (M1) في قطر بنسبة 53.2 % ، كما سجل العرض النقدي بمفهومه الأوسع (M2) نسبة 43.3 %، أما في الإمارات العربية المتحدة، فقد ارتفع العرض النقدي (M1) بنسبة 29.2 % عام 2006 ، كما ارتفع العرض النقدي بمفهومه الأوسع (M2) بنسبة 33.8 %، علما بأن زيادة العرض النقدي توفر كمية أكبر من السيولة تؤدي بدورها إلى تعجيل سرعة حركة النقد، ومن ثم إلى ارتفاع التضخم.¹²⁹

هذا وتمتعت الدول الأخرى الأعضاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما فيها الكويت والسعودية وعمان والبحرين بمعدلات تضخم منخفضة، حيث بلغ متوسط معدل التضخم 2.6

129. مجموعة سامبا المالية: " الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون " ، سلسلة تقارير ، مارس 2009 ، ص 05.

% في العام 2005 تراوحت أسعار النفط مستوى 61.06 دولار خلال العام، وفي العام 2006، بلغ معدل التضخم في البحرين 2.2 % وفي الكويت 3.1 % وعمان 3.4 % والسعودية 2.3 %، أما في العام 2007، فقد بدأ التضخم يقفز بخطوات ملحوظة ليصل إلى مستويات جديدة، وفي بداية العام 2007 كان سعر النفط حوالي 60.77 دولار بارتفاع بلغ 94.7 % عن مستواه في العام 2002، وهذا يعني أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المصدرة للنفط توافرت لديها عوائد أكبر، مما أدى إلى زيادة السيولة وتنامي الضغوط التضخمية.

الرسم البياني رقم (27): معدل نمو عرض النقد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (2004-2008)



المصدر: بيت الاستثمار العربي: "التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، نوفمبر 2008، ص 02. إذن ما يمكن استنتاجه أن ارتفاع أسعار النفط لعب دورا كبيرا في ارتفاع أسعار البضائع والسلع الأخرى، حيث بدأت حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحقق فوائد ضخمة في حساباتها الجارية بسبب ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى مستويات قياسية خلال العامين (2007 و 2008)، وعلى هذه الخلفية من وفرة السيولة تم الكشف عن مشاريع جديدة، وأعلن عن خطط طموحة للبنية التحتية ودار العمل على زيادة طاقة مصافي النفط، وهكذا أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة

السيولة ضمن الاقتصاد عبر قناة الإنفاق الحكومي^(*) الذي خلق كمية كبيرة من السيولة المتاحة للتوظيف والاستخدام ضمن الاقتصاد، وقد أدت هذه الزيادة في السيولة إلى انتعاش الطلب المحلي وزيادة العرض النقدي، وارتفاع أسعار السلع وارتفاع إيجارات السكن.

لم يكن ارتفاع معدلات التضخم مصدر قلق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سابقا، ولم يشغل التضخم بال المستهلكين في هذه الدول إلا في بعض الاستثناءات، ولكن مع دخول الألفية الثالثة بات التضخم يلقي بظلال كثيفة على اقتصاديات هذه الدول، وغالبا عندما تعرضت الدول الخليجية للانتقاد من قبل الخبراء لاستمرارها بربط عملاتها الوطنية بالدولار الأمريكي، كما وجهت نصائح إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إما بفك ارتباط عملاتها بالدولار، أو بإعادة تقييم تلك العملات.¹³⁰

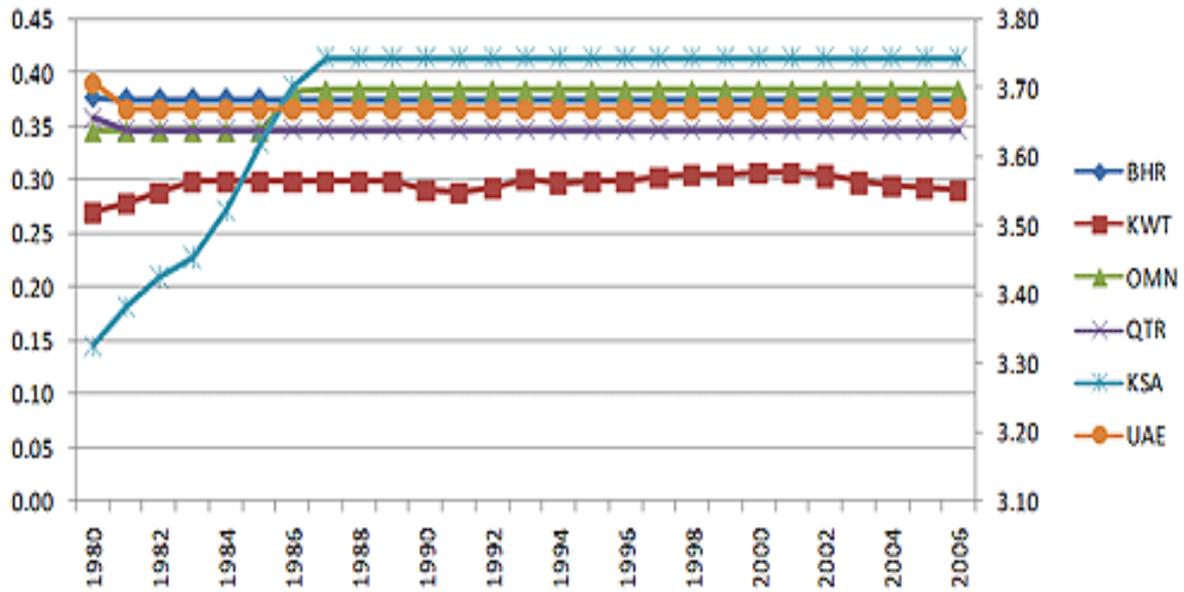
• أسعار الصرف:

إن الاستقرار والثبات في أسعار صرف عملات دول المجلس مقابل الدولار الأمريكي خلال العقدين الماضيين يمكن ملاحظته بشكل واضح من خلال الرسم البياني رقم (28) ونرجعه إلى سببين جوهريين:

السبب الأول والأهم هو أن دول المجلس تمكنت من بناء احتياطياتها الأجنبية خلال الفترات التي كانت فيها أسعار النفط مرتفعة، ومن ثم تمكنت من الدفاع عن أسعار صرف عملاتها خلال فترة المضاربات على عملاتها من قبل بعض المضاربين في أسواق العملات، أما **السبب الثاني** فهو الاتساق والثبات في السياسات النقدية المتخذة من قبل البنوك المركزية الخليجية من أجل المحافظة على أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار.

(*) - هو كل ما تصرفه الحكومة من معونات مضافاً لها قيمة الإنفاق على البنية التحتية، وما يصرف لدعم المناخ الاستثماري العام، فكل ما تدفعه الحكومة للقيام بعمل مجاني للشعب يعتبر إنفاق حكومي، ويمكن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق رسوم سك العملات، الضرائب، أو الاقتراض الحكومي.
130. بيت الاستثمار العربي، مرجع سبق ذكره، ص 01.

الرسم البياني رقم(28): أسعار صرف دول مجلس التعاون خلال الفترة (1980-2006)



المصدر: عبد الله محمد الحسن: " العملة الموحدة تمنح دول الخليج فرصة لمواجهة الأزمات بسياسة نقدية موحدة"، مرجع سبق ذكره.

إلا أن استمرار الانخفاض الذي سجله الدولار، وهو عملة الاحتياطيات الدولية وتسوية معاملات التجارة منذ عام 2002 تجاه العملات الرئيسية الأخرى كالبيورو والجنيه الإسترليني والين الياباني، كان له آثاره في الاقتصاد الأميركي واقتصاديات الدول الأخرى نظراً إلى مجموعة من العوامل المهمة مثل تسعير النفط بالدولار، وربط عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية به وضخامة حجم احتياطياتها من العملات الأجنبية¹³¹، وتأثير الانخفاض في سعر الدولار في اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتحدد في الجوانب الآتية :

1. أسعار صرف العملات : علماً أن أسعار صرف عملات كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرتبطة بالدولار (باستثناء الكويت التي تحولت من الدولار إلى سلة عملات، لكن بهيمنة

131. مجموعة سامبا المالية: " مجلس التعاون الخليجي الآفاق الاقتصادية لعام 2012"، سلسلة تقارير، ديسمبر 2011، ص 06.

للدولار على السلة تعادل 70 % بالدولار الأميركي)، ولقد أفاد صندوق النقد الدولي أن أسعار صرف عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفضت فعلياً بنسبة 12.5 % بين 2003 و2006 بسبب ربط عملاتها بالدولار؛

2. معدلات التضخم : يمكن القول أن الارتفاع في معدلات التضخم في دول مجلس التعاون يأتي من أحد المصدرين الأساسيين أو كليهما: الأول هو التضخم المستورد الناتج من ارتفاع معدلات الأسعار في الدول التي تستورد منها دول مجلس التعاون بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج أو ارتفاع سعر صرف عملات هذه الدول، مقارنة بعملات دول المجلس المرتبطة بالدولار، أما الثاني فهو تزايد حجم الإنفاق العام في شكل يتجاوز الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلي؛

3. القيمة الحقيقية للاحتياطات : الدولار وبسبب استخدامه في تسعير النفط وربط عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية به، يعتبر العملة المهيمنة على احتياطات دول المجلس، وبالتالي فإن انخفاض سعره لا بد من أن يؤثر سلباً في قيمتها الحقيقية، وفي ظل تزايد عوائد الصادرات النفطية، ينصح بتنوع مكونات احتياطات دول مجلس التعاون لتشمل إلى جانب الدولار عملات أخرى، والذهب الذي بدأت أسعاره في الفترة الأخيرة بالارتفاع؛¹³²

4. أسعار النفط : وبسبب الأهمية الإستراتيجية للنفط إلى جانب أهميته الاقتصادية، فإن كميات الإنتاج والأسعار والتسعير أمور تهم الدول الكبرى المستهلكة ولا يترك شأنها إلى الدول المنتجة والمصدرة فقط. وإن تسعير النفط بأي عملة لا شك يزيد من الطلب العالمي عليها كعملة لتسوية معاملات التجارة الدولية، وبالنسبة إلى دولة كالولايات المتحدة فإن تسعير النفط بالدولار يوجد طلباً على عملتها؛

5. الواردات: وبسبب ارتباط عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدولار فإن أي انخفاض في أسعاره ينعكس انخفاضاً في أسعار عملاتها، وبالتالي ارتفاعاً في أسعار وارداتها. ويزداد تأثير انخفاض سعر الدولار في أسعار واردات هذه الدول، إذا كانت دول أخرى غير الولايات المتحدة مورداً مهماً لها كما هي الحال بالنسبة إلى دول الاتحاد الأوروبي التي تستورد

132. أنظر إلى : بوزنانندو: " الوحدة النقدية وقضايا سعر الصرف ، دروس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي "، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني ، جويلية 2011 ، ص 35.

منها دول المجلس ما يعادل (30- 35 %) من مجموع استيراداتها، كما تورد لها دول آسيا واليابان نحو 40 % من مجموع الاستيراد ؛

6. الصادرات: يستمر النفط الخام في السيطرة على صادرات دول مجلس التعاون، وتأتي بعده صادرات الغاز والبتروكيماويات والمنتجات النفطية وكلها مسعرة عادة بالدولار، وتتحرك أسعارها بحسب تقلب أسعار الدولار ولو بعد فترة زمنية، وبسبب القيود الكمية والنوعية على نمو الصادرات غير النفطية، لا يتوقع أن تستفيد دول المجلس من انخفاض أسعار صرف عملاتها بسبب انخفاض الدولار لإنعاش الصادرات غير النفطية على نطاق واسع¹³³.

☞ إن العلاقة الوثيقة التي تربط اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليج بالدولار تجعلها بلا شك تتأثر مباشرة بأي تقلبات في سعره إيجاباً أو سلباً، ويعتبر تسعير النفط (وهو المتغير الأكثر تأثيراً في هذه الاقتصاديات) بالدولار العامل الأساس لهذا الارتباط الوثيق الذي لا يجعل من المجدي لهذه الدول أن تربط عملاتها بعملة أخرى أو بسلة من العملات أو تنوع احتياطياتها في شكل جوهري، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أدوات السياسة النقدية تعتبر غير فاعلة، وذلك نظراً لتثبيت سعر الصرف.

● النظام المصرفي:

من أهم سمات البنوك الخليجية اعتمادها شبه الكلي على الودائع كمصدر أساسي للتمويل وعلى القروض كمصدر رئيسي لخلق العوائد، حيث يندم دور سندات المؤسسات وأدوات المديونية الأجنبية، وفي تركيبة مواردها المالية لم يتجاوز نصيب سندات المؤسسات في إجمالي المطلوبات حوالي 2% في العامين 2007 و 2008، مع العلم أن القروض المباشرة تمثل أعلى نسبة في مكونات التمويل المصرفي، حيث تصل حوالي 50% من إجمالي قيمة الأصول في الأعوام 2007 و 2008، كما أن

133. ذكاء الخالدي : "أثر انخفاض الدولار في دول مجلس التعاون"، [على الخط]، مجلة إيلاف الإلكترونية، السبت 27 أكتوبر 2007، متاح على الموقع الإلكتروني :

< http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2007/10/275014.htm > ، تاريخ التحميل : (2013/02/03)، ص Html.

دور الأوراق المالية في أصول البنوك الخليجية يتراوح كأعلى نسبة في البنوك السعودية بحوالي 23 % إلى أقل نسبة في قطر حوالي 8 %، كذلك يلاحظ تركيز التمويل في قطاعات معينة مثل القطاع العقاري وتمويل القروض الاستهلاكية للأفراد، ففي عام 2008 بلغت نسبة تمويل القطاع العقاري والقروض الاستهلاكية للأفراد حوالي 55% من إجمالي قروض القطاع المصرفي الخليجي، الأمر الذي يزيد من انكشاف القطاع المصرفي لمخاطر التمويل في ظل غياب أدوات لإدارة المخاطر في الأسواق المالية الخليجية.¹³⁴ لقد شهدت بنوك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السنوات الماضية نموا ملحوظا في إجمالي ودائعها المصرفية ، وتعود نسب النمو المرتفعة إلى النمو الاقتصادي الذي شهدته المنطقة خلال السنوات التي سبقت حدوث الأزمة المالية مدفوعة بارتفاع أسعار النفط وتوفر السيولة في أسواق الائتمان، بالإضافة إلى ارتفاع سعر العائد على الودائع المصرفية بسبب حاجة البنوك إلى السيولة الكافية التي تمكنهم من الإقراض في فترة كانت فيها أسعار الفائدة مرتفعة ، والتي بدورها مكنت البنوك من تحقيق مكاسب قياسية في إيراداتها من الفوائد على القروض . كما تجدر الإشارة إلى أن توزيع ملكية رساميل بنوك دول مجلس التعاون بين جهات مختلفة بدءا بالقطاع الخاص وجهات أجنبية غير خليجية وحكومة وغيرهم ، ويلاحظ أن نسبة كبيرة من ملكية البنوك في دول مجلس التعاون تعود إلى القطاع الخاص المحلي في كل دولة ، ولا توجد ملكية كبيرة للحكومة في القطاع المصرفي باستثناء السعودية والإمارات. ومن الجدير بالملاحظة أنه لا توجد مشاركة ملحوظة من المستثمرين الأجانب من خارج دول المجلس في كل من الكويت وقطر والإمارات ، وتعتبر الكويت من أكثر الدول تحفظا تجاه المستثمرين الأجانب في القطاع المصرفي ، إذ لا توجد ملكية للأجانب من داخل وخارج دول المجلس في البنوك الكويتية ، وخالصة القول أن القطاع المصرفي في دول المجلس تعود ملكيته إلى حد كبير للقطاع الخاص المحلي . أما في ما يخص نسب الملاءة المالية لبنوك دول مجلس التعاون خلال الثلاث سنوات (2006-2008) هي أكبر بكثير من

134 .إبراهيم أونور: " قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 41 ،مارس 2011، ص 08.

الحد الأدنى المطلوب لضمان الاستقرار المالي المحدد في بازل (2)^(*)، أما بالنسبة للقروض المتعثرة فإن بنوك الكويت ودولة الإمارات العربية تتصدر بنوك دول المجلس الأخرى، فإن أفضل البنوك من حيث التحصيل للقروض، هي بنوك قطر والسعودية، وبالنسبة لمعدل الربحية على الأصول، تتصدر البنوك الكويتية والقطرية بقية البنوك الخليجية، والجدول التالي يبين واقع وآفاق القطاع المصرفي الخليجي.¹³⁵

الجدول رقم (24) : واقع وآفاق القطاع المصرفي الخليجي

القطاع المصرفي الخليجي (التحديات)	القطاع المصرفي الخليجي (المتطلبات)
- محدودية فرص التنوع؛	- العودة إلى أساسيات العمل المصرفي؛
- الاقتصادية تعتمد على إيرادات النفط والغاز؛	- التركيز على أنشطة البنوك التجارية؛
- التركيز على القطاع العقاري والاستثمارات في الأسهم؛	- تعزيز معايير وأنظمة إدارة المخاطر؛
- التركيز العالي للودائع وأنشطة الإقراض؛	- تعزيز ممارسات الحوكمة؛
- محدودية سبل تطوير آلية التسعير المستند إلى حجم المخاطر؛	- خلق أسواق رأسمالية أكثر عمقا؛
- اعتماد السيولة بشكل عام على الحكومة	- ابتكار خيارات تمويلية طويلة الأجل؛
	- تعزيز اللوائح والشفافية وتوافر البيانات. ¹³⁶

(*)- هي الاتفاقية الثانية من اتفاق بازل-2 لكفاية رأس المال الشغل الشاغل لرجال المصارف والرقابة والإشراف حول العالم في الوقت الحاضر، فهو يشكل فرصة وتحدياً في آن واحد بالنسبة لصناعة المصرفية، مع العلم بأن التحديات التي يطرحها لا تقل شأنًا عن الفرص التي توجد لها اتفاقيات بازل التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.

135. إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول : " تقرير عن القروض الممنوحة من قبل البنوك الخليجية مقابل إجمالي الودائع "، [على الخط] ، كامكو، (2010/02/01)، متاح على الموقع الإلكتروني <: http://www.kamconline.com/NewsPrint.aspx?newsId=43749&language=en> ، تاريخ التحميل (2013/02/03) ، ص Html.

136. مجلة أعمال ومناقصات : " القطاع المصرفي بين الأزمات الأوروبية والتحديات الخليجية "، [على الخط] ، متاح على الموقع الإلكتروني <: http://www.businessstendersmag.com/ar> ، تاريخ التحميل : (2013/05/17) ، ص Html.

	والمؤسسات العامة؛ - محدودية الدخول إلى أسواق التمويل الكلية والأسواق الرأسمالية العالمية.
--	---

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً للمعلومات المتاحة

المطلب الثالث: دوافع وأهداف التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج

العربية

يجب أن تتجاوز جهود التكامل بين مجموعة من الدول الاعتبارات القابلة للزوال وأن تتحرى عن المقومات الإيجابية والأساسية للتكامل الاقتصادي على المدى الطويل، وتتلخص المقومات الابتدائية والضرورية لتحقيق التكامل بوجود فوائض ونواقص متبادلة سواء في الهياكل الإنتاجية، أو في الموارد الإنمائية، أو في الإمكانيات التسويقية والتي يمكن مقايضتها مع الكيانات القطرية لتحقيق قوة دافعة لإحداث التكامل الاقتصادي. ولا بد من أن تتوفر شروط اقتصادية ملائمة لتحقيق تدفق الإمدادات من السلع والخدمات والموارد الأخرى، والتي تشكل الدافع الأساسي لتحقيق التكامل، وقد تكون هذه المنافع على سبيل المثال الحصول على وفورات نتيجة للحصول على السلع دون تعريف جمركية، أو لتحقق مزايا الإنتاج الكبير، أو نتيجة للرفاهية المحققة من تخفيض تكاليف المنتجات. فهذه الشروط المعيارية تتعلق بمدى الجدوى الاقتصادية لعملية التكامل الاقتصادي، وبالمنافع المحققة وحصة كل كيان قطري منها.¹³⁷

137. الحمصي محمود: "خطط التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية : دراسة للاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي (1960-1980)", الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 1980، ص ص (72-102).

إن فشل التكامل الاقتصادي العربي أدى إلى ظهور اتجاه لتكوين تجمعات إقليمية إلى جوار التجمع العربي¹³⁸، ومن هذه التجمعات الإقليمية مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي ظهر نتيجة للتطورات والأحداث السياسية في المنطقة، فبعد انسحاب بريطانيا من الخليج 1971 واستقلال البحرين ومن ثم قطر وإعلان قيام الإمارات العربية المتحدة، بدأت علاقات التعاون بين دول الخليج العربية تزداد قوة ومع ارتفاع أسعار النفط 1973 وعوائده للدول المنتجة، وتعاضم أهميته من الناحية الإستراتيجية والاقتصادية لمجموعة الدول المستهلكة، بدأ يظهر موضوع أمن دول الخليج العربية، والذي أعادته الأحداث في المنطقة كقيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط الشاه(*) والغزو السوفيتي لأفغانستان، وتصعيد الحرب الباردة، وأخيراً الحرب بين العراق وإيران إلى الواجهة، كل هذا دفع إلى البحث والمطالبة بشكل من أشكال الوحدة الخليجية، خصوصاً في مجال الأمن والدفاع، و لتظهر فكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مؤتمر القمة الذي عقد على هامش القمة الإسلامية في الطائف ، وفي 9 فبراير 1981 أجمع وزراء الخارجية للدول الستة في الرياض، وتم الاتفاق في 25 منه على تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويمثل النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تم الاتفاق عليه الوثيقة الأساسية للمجلس، وقد أشار إلى ما يربط هذه الدول من علاقات خاصة وسمات مشتركة تتمثل في العقيدة المشتركة والأنظمة المتشابهة، ووحدة التراث وتمائل التكوين السياسي والاجتماعي والسكاني والثقافي، وقد أشارت هذه الوثيقة إلى إيمان دول الخليج بالمصير المشترك ووحدة الهدف، والتي تدفعها لتحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها إيماناً منها بأن ذلك يخدم الأهداف السامية للأمة العربية.¹³⁹

ويرى يعقوب بشارة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن المجلس قام استناداً لثلاث حقائق هي كالاتي:

138. شقير محمد لبيب: "الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها و توقعاتها"، مرجع سبق ذكره، ص ص (102-72).

(*)- الثورة الإسلامية في إيران، هي ثورة نشبت سنة 1979 وحولت إيران من نظام ملكي تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي، لتصبح جمهورية إسلامية عن طريق الاستفتاء.
137. الأشعل، عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 217.

- إن تحقيق الأمن الوطني أو القطري أو الإقليمي لا يمكن أن يتم بمعزل عن الأمن القومي العربي؛
- إن قضايا التنمية في الوطن العربي هي قضايا إقليمية لا قطرية فيها التكامل والتنسيق والتنوع؛
- إن التجمعات الإقليمية هي سمة العصر ومجلس التعاون ما هو إلا صيغة منطقية للتجمع الإقليمي بين دول تمتاز بخصائص متشابهة.¹⁴⁰

ولقد حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص¹⁴¹، إذن يمكن أن نحدد أهداف التكامل الاقتصادي العربي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في:

1. تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها؛
 2. تعميق الروابط و الصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات؛
 3. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين في ذلك الشؤون التالية:¹⁴²
- ✓ الشؤون الاقتصادية والمالية؛

140. جراد خلف محمد: "التكامل الاقتصادي العربي : طموح و عقبات"، مجلة التعاون، العدد 42، جوان 1996، ص ص 191.

141. الخطراوي، محمد: "التعاون الصناعي الإقليمي بين النظرية والتطبيق"، السجل العلمي لندوة: "التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون"، الجزء الثاني، جامعة الملك سعود، الرياض (17-20 ديسمبر 1983)، ص 32.

142. علي شفيق: "مجلس التعاون الخليجي، من منظور العلاقات الدولية"، دار النهضة العربية للنشر، بيروت لبنان، 1989، ص 112.

✓ الشؤون التجارية والجمارك والموصلات؛

✓ الشؤون العلمية والثقافية؛

✓ الشؤون الاجتماعية و الصحية؛

✓ الشؤون الإعلامية والسياحية ؛

✓ الشؤون التشريعية و إدارية . 143

ويعود سبب عدم إيراد ما يتصل بالشؤون الأمنية والسياسية بين هذه الأهداف برغبة من الدول تجنب نقاط الاختلاف التي تثير التساؤلات وتفتح الخلافات، وحتى لا ينظر إلى المجلس كحلف عسكري.¹⁴⁴ ويرى المحللون أن الأهداف التي حددت في النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية غامضة وغير محددة، والوسائل التي اتخذت لتحقيقها هي سلطات استشارية تنسيقية، مما قد سيؤثر سلباً على عملية التكامل المرجوة، بالإضافة إلى أنه لم يتحقق أي نوع من المشاركة في اتخاذ القرار داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو في داخل كل دولة على حدة.¹⁴⁵

ويمكن أن تمثل العوامل التالية دوافع للتكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربية :

- تحقيق الأمن القطري والإقليمي لدول المنطقة، فعناصر صغر الحجم وتوفر أكبر مخزون نفطي فيها والسيولة النقدية العالية تجعلها محط نزاع ومصالح متضاربة، مما يهدد استقرار المنطقة؛
- اعتمادها الكبير على التجارة الخارجية والاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل، مما يجعل اقتصادياتها مرتبطة وتابعة للاقتصاديات المتقدمة، فتصبح عرضة ومتأثرة بالتقلبات والضغوط الاقتصادية الخارجية. فالتكامل الاقتصادي في ما بينها يتيح لها تقليص التبعية الاقتصادية وتحقيق الاعتماد على الذات لتلبية الحاجات الأولية، ويخلق لها وضعاً تفاوضياً أقوى وأفضل لمواجهة هذه الضغوط الاقتصادية؛

141. عطية حسين الفندي عطية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

142. Erik Peterso :” The Gulf Cooeration Commul “; search for unity in dynanic region westirew special studies on the midale east (bouldes colo: westriew press pp:(106-188).

145. AS-Sudais, A: ”The Applicability of the Theory of customs unions: the Case of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (The GCC).”، Unpublished Ph.D. Dissertation, University of Colorado, 1985 ; P 127.

• يتيح التكامل الاقتصادي لدول الخليج تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل أسرع وبأقل تكلفة ممكنة، فعلى سبيل المثال يمكن عن طريق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وضع خطط للتنمية الاقتصادية تمكنها من استغلال السيولة النقدية بصورة صحيحة وتجنب تأكلها وهدرها عن طريق تحقيق التنوع في مصادر الدخل، وإتباع سياسات تعليمية وتدريبية وتأهيلية للعنصر البشري بشكل موحد وبتكاليف أقل، مما يحقق لها منافع لا يمكن لها تحقيقها بصورة منفردة؛

• تقليص الآثار الضارة للتكتلات الاقتصادية في العالم عن طريق مواجهتها جماعياً.

☞ التوحيد أو التكتل يلغي الكثير من السلبيات التي تعانيها الكيانات الاقتصادية الصغيرة ويحقق فوق ذلك منافع جمة نراها عياناً في الأقطار ذات الكيانات الاقتصادية الكبيرة، وإذا كانت الأقطار المتطورة صناعياً والقوية اقتصادياً قد بادرت إلى التكتل والتوحد لتزداد قوة وقدرة أكبر على النمو، فإن الأقطار ذات الكيانات الأصغر حجماً والأقل تطوراً هي أولى بالتوحيد والتضافر مع بعضها لكي تستطيع الحفاظ على وجودها في عالم تحكمه القوى الاقتصادية العملاقة.¹⁴⁶

146. الحمصي، محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص (47-48).

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال الفصل السابق تبين لنا على اثر ما ورد أن فكرة التكامل ترجع إلى عهد بعيد، ومرت بمراحل تطور عديدة لكي تصل إلى صورتها الحالية والتي نتلمس مظاهرها وتتفاعل معها الآن، وبهذا الشكل يتبين أن التكامل ما هو إلا وسيلة تلجأ إليها دول معينة لتحقيق أهداف مختلفة ومتعددة تتركز أساسا حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح، و بالسرعة الضرورية والذي لا يكتمل إلا عن طريق التعاون في كل المجالات، ولا يكون فعالا إلا إذا كان في إطار إقليمي.

وتعمل اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي حاليا في ظل هذه المتغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة من أجل المحافظة علي اقتصاديات مستقرة وأسعار صرف لعملائها ثابتة ،وتخفيض معدلات التضخم فيها وتحقيق عائد مناسب للاستثمار بهدف جلب رؤوس الأموال مع استمرار بدل الجهود لحماية البيئة في المنطقة.

وان الانجازات التي حققها مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال مسيرته التي انطلقت منذ ما يزيد على ربع قرن، قد أرسيت قواعد وأساسا متينة للمجلس تؤهله للانطلاق نحو استكمال المسيرة وتحقيق طموحات وتطلعات مواطني دول المجلس في مختلف المجالات ،الأمر الذي يعطي قدرا كبيرا من التفاؤل لتنفيذ التكامل الاقتصادي الخليجي على أسس واقعية وتحقيق العملة الخليجية الموحدة التي تعد احد أهم تطلعات مواطني دول المجلس.

الفصل الثالث:

أثر أزمة الرهن العقاري على الإقتصاد العالمي

تمهيد للفصل الثالث:

دخل العالم في شهر سبتمبر 2008 مسار أزمة اقتصادية ومالية عاصفة، عرفت بأزمة الرهن العقاري ، التي دمرت السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة في مختلف دول العالم ،وما لبثت الخسائر أن توالى فآثرت في قدرة عدد من كبريات المؤسسات التمويلية الأمريكية على تقديم السيولة الائتمانية.

وبلغت الأزمة المالية ذروتها بحدوث انهيار شبه كامل في مجال الائتمان العقاري، ثم تزايدت مضاعفاتها لكي تنتقل إلى قطاعات الصناعة والتجارة والنقل داخل الولايات المتحدة، وبدأت نتائجها تتوالى باستمرار في أوروبا وآسيا، مما نتج عنه عجز واضح للمؤسسات المصرفية عن تلبية احتياجات الائتمان، وتمخضت عنها حالة تباطؤ وركود نال من اقتصاد دول العالم غنيها وفقيرها .

إن الأزمة أضعفت الدول الصناعية السبع الكبرى، التي تعتبر المحرك الرئيسي لقوى الاقتصاد العالمي على التحكم في مسارات الأزمة، مما دفع العديد من المراقبين إلى الجزم بأن هذه الدول قد فقدت دورها الفاعل في توجيه مسارات الاقتصاد العالمي، ورغم إجراءات وخطط التحفيز الاقتصادي التي أسرعت العديد من الدول الكبرى في اتخاذها لاحتواء تداعيات الأزمة العالمية، إلا أن صندوق النقد الدولي أكد في تقرير له أن حالة الكساد شهدتها الاقتصاد العالمي حتى نهاية عام 2010، وطالب الصندوق دول العالم بتوسيع نطاق المحفزات المالية التي تستخدمها لتنشيط اقتصادياتها للتصدي لهذا الضعف، وفي هذا السياق ارتأينا أن نستعرض في هذا الفصل التأثيرات المختلفة للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العالمي، المتقدم منه والمتخلف، من خلال المبحث الأول الذي يتناول أثرها على الاقتصاد النقدي العالمي ، لنخرج في المبحث الثاني إلى أثرها على الاقتصاد الحقيقي والتجارة الدولية ، ونختم بأثرها على التنمية الاقتصادية العالمية، بما في ذلك أثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي.

المبحث الأول: أثر الأزمة المالية العالمية(*) على الاقتصاد النقدي العالمي

حينما انفجرت الأزمة المالية العالمية في 15 سبتمبر من العام 2008 أُلقت بظلالها على القطاعات الاقتصادية المختلفة في دول العالم ، ولم ينج من نتائج تلك الأزمة أحد، من : خسائر وإفلاس، بطالة وهبوط بورصات، تراجع أسعار وفقر، ركود وكساد، سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو.

المطلب الأول: إفلاس وخسائر البنوك والمؤسسات المالية العملاقة

لقد كان أول آثار الأزمة تهاوي بنوك ومؤسسات مالية كبرى عمرها أكثر من قرن من الزمن ،وكانت البداية بإفلاس بنك " ليمان برودرز" ¹ **Lehman brothers** (**) وهو رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة (158 عاما) ،تبعه تعثر شركة "ميريل لينش" **Merillynch** التي خسرت في عام واحد ما قيمته 23 مليار دولار، ثم تتابعت حلقات السلسلة في التفكك واحدة تلو الأخرى، وكان أهمها: "واشنطن ميوتشوال" أحد أكبر مصارف التوفير والقروض في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى "فاني ماي" و "فريدي ماك" المختصتين بتمويل العقارات، وقد بلغت خسائر شركة "فاني ماي" خلال الربع الأول من عام 2009، 23.2 مليار دولار.² وقد تعدت الأزمة حدود الولايات المتحدة لتضرب مؤسسات مالية ضخمة في أوروبا مثل: مصرف "تورثن روك" في بريطانيا للتسليف العقاري، والذي قامت الحكومة بتأميمه، إضافة إلى بنك "إتش بي أو إس" رابع بنك في بريطانيا من حيث الرسمة،

(*)- يشير مصطلح " الأزمة المالية العالمية " في سياق هذا البحث إلى الفترة (2007 -2010)، وما تتضمنه من مراحل فرعية تتمثل في فترة تداعيات أزمة الرهن العقاري وانتقال آثارها السالبة للقطاع الحقيقي (2008-2009) ، وفترة التعافي النسبي للاقتصاد العالمي (2010).

1. سامر قنطجبي، مرجع سبق ذكره، ص 66 .

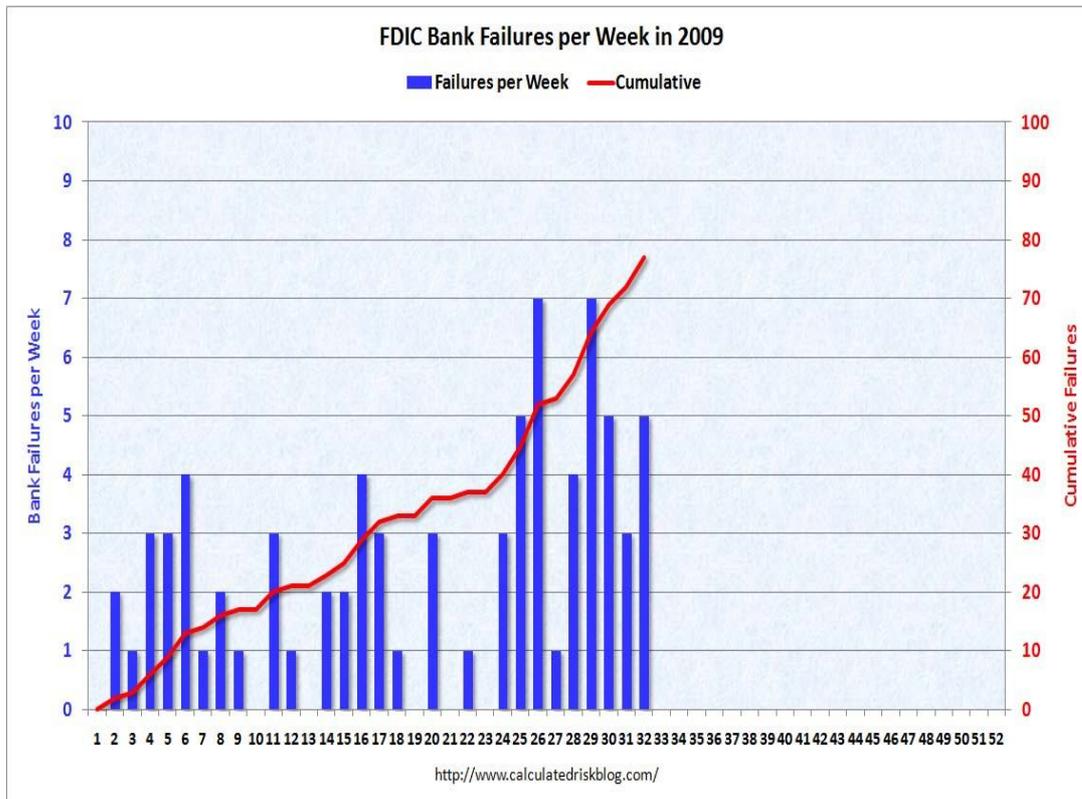
(**)- بنك [ليمان برادرز]: (**Lehman Brothers Holdings Inc**) كان يُعد حتى وقت حدوث الأزمة المالية العالمية رابع أكبر مصرف استثماري في الولايات المتحدة، أسسه ثلاثة مهاجرين ألمان كانوا يتاجرون بالقطن عام 1850 ، ويعمل لدى البنك (25935) موظفا في شتى أنحاء العالم، ووصف [ريتشارد فولد] الذي شغل منصب الرئيس التنفيذي في البنك بأنه رائد الخبراء الماليين في مجاله.

2. عدنان السيد حسين : " قضايا دولية الأزمة العالمية "، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2010، ص31.

صندوق النقد الدولي : " أفاق الاقتصاد العالمي "، أكتوبر 2008، ص11.

وكان من ضحايا الأزمة أيضاً في بريطانيا بنك "هاليفاكس" وبنك "أوف سكوتلاند" الذي قام بنك "لويدز" البريطاني بشراؤه، أما خارج بريطانيا، فقد ضربت الأزمة العديد من البنوك من أمثلة؛ شركة "غليتن" المالية في أيسلندا، وبنك "هيبو ريل إيسيت" في ألمانيا، ناهيك عن الخسائر التي منيت بها مجموعة "سي تي غروب" المصرفية الأمريكية وبنك "جي بي مورغان تشيس"، وزادت حدة الأزمة مع إفلاس أكبر شركة تأمين في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم وهي "AIG" دافعة معها قطاع شركات التأمين في العالم إلى الهبوط، حيث أن سهم هذه الشركة فقد أكثر من 90% من قيمته.³

الرسم البياني رقم (29): أعداد البنوك الأمريكية التي أفلست أسبوعياً في عام 2009

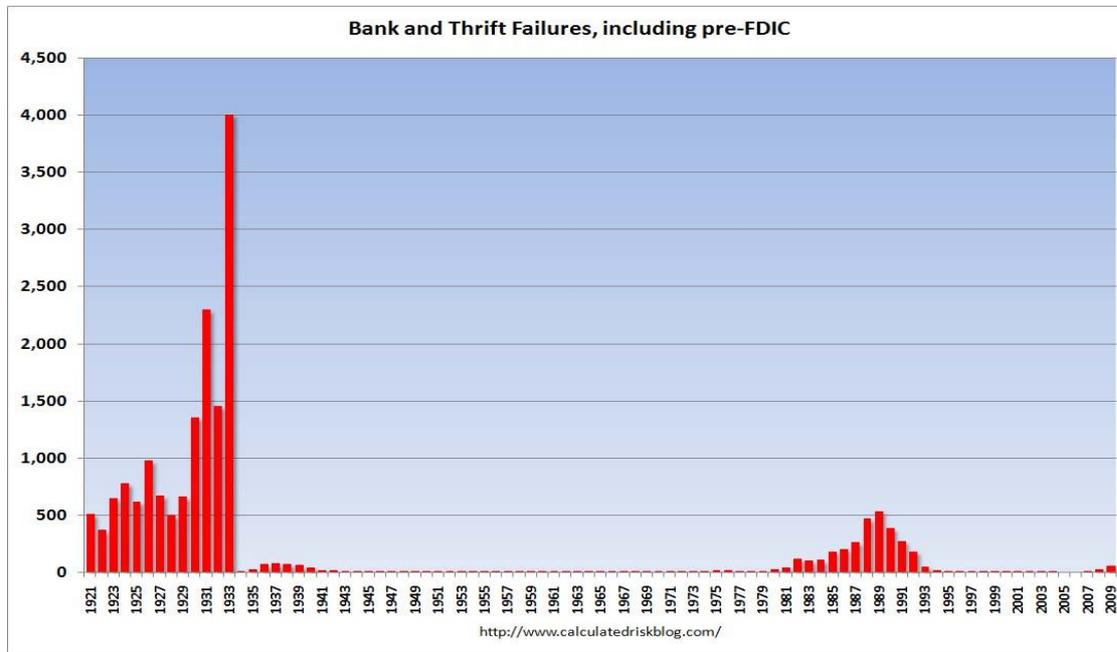


المصدر: محمد إبراهيم السقا: "عدد البنوك الأمريكية المفلسة ترتفع الى 139 بنكاً"، [على الخط]، مدونة إقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2010/10/31)، متاح على الموقع الإلكتروني : http://economyofkuwait.blogspot.com/2010_10_01_archive.html، تاريخ الإطلاع: (2011/05/05)، ص Html .

3. مارتن د. دويص: "الأزمة المالية العالمية والخروج من نفق الكساد الأخير"، ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010، ص 110.

أعلنت المؤسسة الفدرالية للتأمين على الودائع أنه منذ بداية عام 2009 بلغت أعداد البنوك (*) التي تم إعلان إفلاسها كضحايا للأزمة 77 بنكا ، كما يوضحه الرسم البياني رقم (29)، علما أن أكبر عمليات الإفلاس خلال 2009 تمت خلال الأسبوع الـ 26 و 29 ، حيث بلغ إجمالي عدد البنوك التي أفلست في كل أسبوع منها 7 بنوك أمريكية (**).

الرسم البياني رقم (30): أعداد المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (البنوك ومؤسسات الادخار والإيداع) التي أفلست منذ عام 1921



المصدر: محمد إبراهيم السقا: "عدد البنوك الأمريكية المفلسة ترتفع إلى 139 بنكا"، مرجع سبق ذكره.

الرسم البياني السابق يعبر عن عمليات إفلاس المؤسسات المالية (البنوك ومؤسسات الإيداع والادخار الأخرى) في الولايات المتحدة خلال الكساد الكبير، ففي عام 1933 بلغ عدد المؤسسات المالية (البنوك ومؤسسات الإيداع والادخار الأخرى) التي أعلن عن إفلاسها حوالي 4000 مؤسسة.

(*)- جاءت هذه الأزمة لتغير الفكرة من المقولة الاقتصادية الشائعة حول أن الحجم يستوعب الصدمة، وبالتالي فالشركة الكبيرة، تكون أكبر من تفلس (Too Big to Fail).

(**)- من البنوك الأمريكية والأوروبية التي تعرضت إلى الخسائر أو التأميم أو الاستحواذ أو تحت الوصية حتى نهاية 2008 وبالمليارات الدولارات يمكن الإشارة إلى:

Bear Stearns (USA), BNP Parisbas (France) Northern Rock (GB) UBS (Suisse), Société générale (France) freddie Mac et Fannie Mae , Lehman brothers et AIG , Merrill lynch , City group ,HSBC, Morgan Stanly, Bank of America, Washington Mutual, Wachovia, JP Morgan Chase (USA).

أما في ما يخص سنة 2009 ، فقد كانت الأوضاع في البداية تشير إلى احتمال تعرض القطاع المصرفي الأمريكي لهزة عنيفة فيما يتعلق بأعداد البنوك القابلة للإفلاس ، حيث شهدنا تسارعا في معدلات الإفلاس على نحو غير اعتيادي في الأشهر الأولى من العام، وقد توقع البعض أن يصل عدد البنوك التي ستفلس إلى 500 بنكا على المستوى العالمي، وفي بداية 2010 كان من المتوقع أن يصل عدد البنوك الأمريكية التي يمكن أن تفلس ما بين (200 - 250) بنكا، غير أنه بمرور الوقت تحسنت وتراجعت معدلات الإفلاس على نحو واضح.⁴

الجدول رقم (25): عدد البنوك الأمريكية المفلسة من جراء الأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2010-2007)

السنة	عدد البنوك التي أعلن إفلاسها
2007	3
2008	25
2009	140
2010	157
الإجمالي	325

المصدر: محمد إبراهيم السقا: "عدد البنوك الأمريكية المفلسة ترتفع الى 139 بنكا"، مرجع سبق ذكره.

إذن وصل عدد البنوك التي أعلنت إفلاسها سنة 2010 أقصى مستوياته، بينما بلغ إجمالي عدد البنوك الأمريكية التي أعلنت إفلاسها منذ بدء الأزمة المالية العالمية 325 بنكا، كما هو موضح في الجدول السابق.

إذن من آثار الأزمة انهيار وإفلاس عدد من الشركات العالمية الكبرى، ودمج بعضها، بالإضافة إلى إفلاس كثير من البنوك العالمية.

4. أنظر إلى : محمد الشرافي: "الأزمة المالية العالمية رؤية اقتصادية وشرعية" ، إدارة البحوث و القراءة المعرفية للقران الكريم، الأردن، ص06.

المطلب الثاني: آثار الأزمة على الأسواق المالية العالمية

زادت الأمور توترا بعد فشل بنكي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي في التخفيف من حدة تراجع المؤشرات على الرغم من ضخ نحو 121.6 مليار دولار لطمأنة المستثمرين ووقف نزيف التراجع، حيث أنه خلال يوم واحد من التعامل فقد مؤشر داو جونز قرابة 400 نقطة، في الحين تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز بواقع 150 نقطة.⁵

ومن أهم تلك العوامل والأسباب الرئيسية التي جعلت البورصات (*) العالمية تتدهور هي:

العامل الأول:

توسع المؤسسات المالية في منح الإئتمانات عالية المخاطر للشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري، والتي لا تتوفر لديها الضمانات المالية الكافية لسداد التزاماتها تجاه الجهات المقرضة، ووصل الأمر إلى حد معاناة هذه الجهات من عدم توافر السيولة (*) اللازمة لتمويل أنشطتها؛

العامل الثاني:

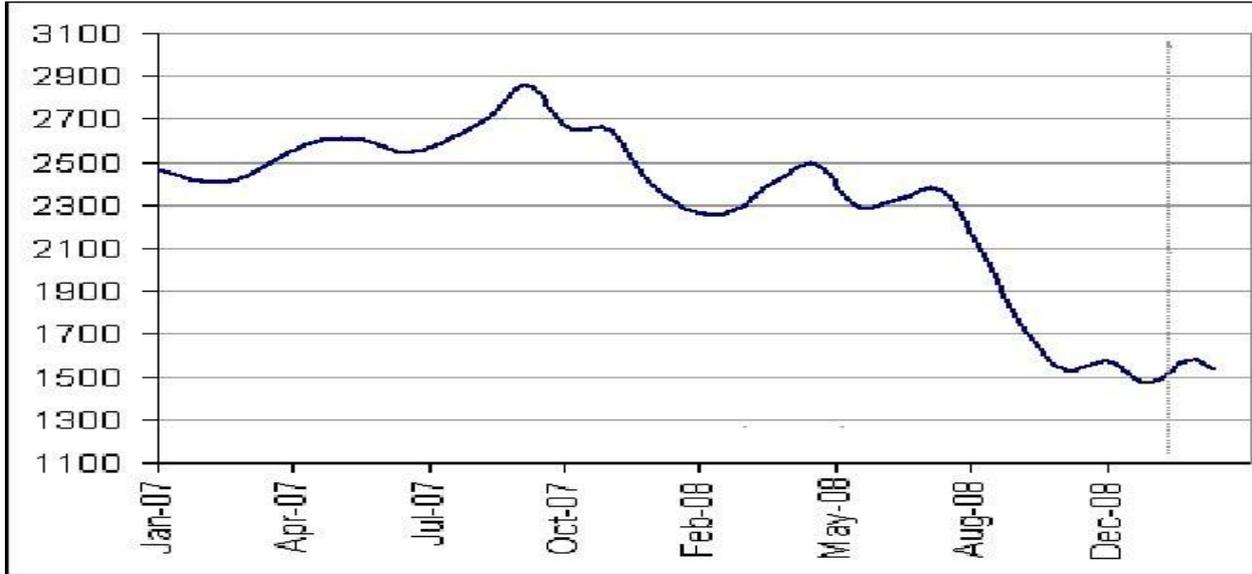
يكن في عدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية أخيرا، وذلك بسبب عدم توافر التمويل اللازم للقيام بهذه العمليات، وهو ما أعطى مؤشرا سلبيا لأداء الاقتصاد الأمريكي؛

العامل الثالث:

5. أنظر إلى : يوسفات علي : " أزمة الرهن العقاري " ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد (2009/02) ، مجلة محكمة تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة المسيلة ، ص 92. (*)- تراجعت القيمة الإجمالية لرأسمالية البورصة العالمية من 63000 مليار دولار أكتوبر 2007 إلى 49000 مليار مع نهاية أوت 2008 ، لتتخفف إلى 21000 مليار دولار في آخر سبتمبر 2008. (**)- أفرزت التغيرات والتطورات الاقتصادية التي اجتاحت العالم في الفترات الأخيرة بروز نوع جديد من الاقتصاد إلى جانب الاقتصاد الحقيقي ، وهو ما عرف في الأدبيات الاقتصادية الحديثة بالاقتصاد الافتراضي المبني في أساسه على أسواق الأسهم والسندات والسلع لأجله وسوق القروض والمنتجات البنكية ، فكان من أساليب بروز هذا الشكل الجديد نظام الإقراض غير المبني على ثقة ائتمانية وافية ، مما نتج عنه أزمة حادة في السيولة النقدية.

الذي كان له بالغ الأثر في تراجع البورصات الأمريكية هو عجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي كانت قد أعلنت عنها في وقت سابق، مما ولد شعورا لدى المستثمرين بأن أكبر اقتصاد على مستوى العالم يمر بأزمة حقيقية، ومن المعروف أن أسواق المال بالغة الحساسية لمثل هذه المؤشرات، فكان التراجع الحاد في كافة مؤشرات البورصات الأمريكية؛

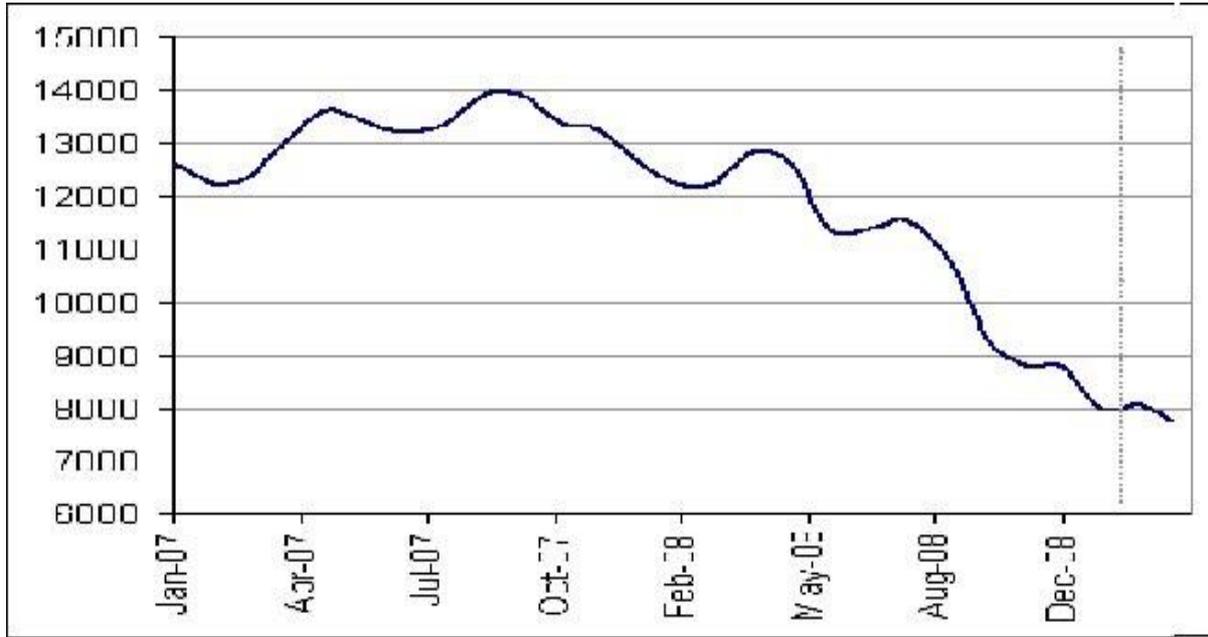
الرسم البياني رقم (31): تأثير مؤشر NASDAQ Composite الأمريكي بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2007-2008)



المصدر : مجلة عرب ماستر للمال والأعمال الإلكترونية : " الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري " ، [على الخط]، (2010/05/27)، على الموقع : <http://arab-master.Com/t12417.html>، تاريخ التحميل: (2012/08/25)، ص Html .

فقد هوى مؤشر ناسداك من نقطة 2300 التي كان قد وصل إليها في شهر فبراير 2008 إلى 1532 في شهر فبراير 2009.

الرسم البياني رقم (32): تأثير مؤشر داوجونز الصناعي الأمريكي بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2007-2008)



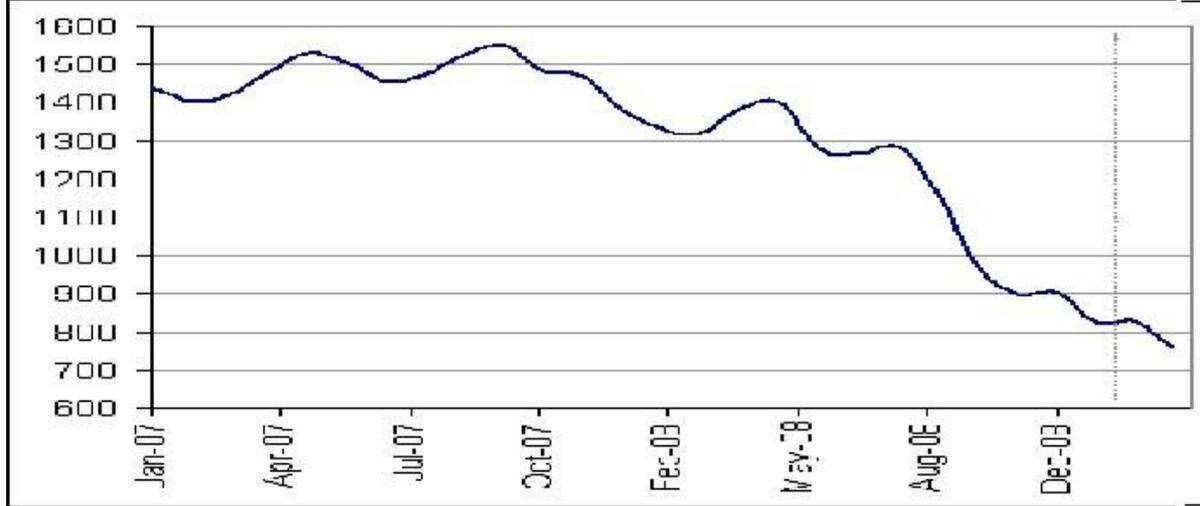
المصدر : مجلة عرب ماستر للمال والأعمال الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره.

أما مؤشر داوجونز فقد هوى من نقطة 12100 في شهر فبراير 2008 ، إلى نقطة 7950 في

شهر فبراير 2009.⁷

7. لحول عبد القادر، "دور الصيرفة الإسلامية والسوق المالية الإسلامية في الحد من أثر تدويل الخطر المالي على الأنظمة المالية العربية"، الملتقى الدولي الأول حول: "الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي بغرداية، (2011/02/24-23)، ص ص (20-21).

الرسم البياني رقم (33):تأثر مؤشر S&P 500 الأمريكي بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2007-2008)



المصدر : مجلة عرب ماستر للمال والأعمال الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره.

أما مؤشر ستاندرد آند بورز ، فقد هوى من نقطة 1300 في فبراير 2008 إلى نقطة 834 في فبراير 2009 .

إذن ونظرا لاستقرار عقيدة المستثمرين باتجاه الاقتصاد العالمي إلى الكساد في مستهل الأزمة المالية العالمية ، فقد أملت بهم حالة من الذعر قادتهم إلى الاندفاع لبيع أسهمهم ، رغم تسابق جهود حكوماتهم لإنعاش أسواق الائتمان والعمل على عودة مستويات الإقراض إلى حدودها الطبيعية قبل الأزمة المالية ، وتشير الإحصاءات إلى أن قيمة الأوراق المالية الأمريكية على سبيل المثال بلغت في أول أكتوبر 2008 عشرة ترليوناً (*) من الدولارات كانت ملكيتها موزعة كالتالي :

- الحكومة الأمريكية 4.2؛
- الصناديق الأجنبية 2.7؛
- الشعب الأمريكي 3.1.

(*)- العدد (بليون) ويكتب 1.000.000.000 ، عبارة عن واحد صحيح وعلى يمينه تسعة أصفار، أما العدد ترليون ويكتب 1.000.000.000.000 عبارة عن واحد صحيح وعلى يمينه اثني عشر صفراً، أي يساوي مليون مليون.

وترتب على الأزمة المالية أن المستثمرين (الصناديق السيادية، والبنوك^(*)) المركزية الأجنبية، والمستثمرون الآخرون) بدعوا يتخلون عن ملكية الأسهم ويلجئون إلى شراء السندات على الخزينة الأمريكية، نظرا ل ضماناتها القوية. ولجأت الحكومة الأمريكية إلى استخدام هذه الأموال في تمويل البنوك، وشراء الأصول الخطيرة، والأوراق المالية المدعومة بقروض عقارية قيمتها الفعلية غير حقيقية. فمن المعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد مرت بفترات متعاقبة من الركود الاقتصادي، وكان متوسط انخفاض أسواق المال خلال هذه الفترات حوالي 31.1% باستثناء فترتين من هذه الفترات هما: (1973_1974)، و(2001-2002)، حيث وصل معدل الانخفاض إلى حوالي 50%. أما أثناء فترات الكساد الكبير فكان الأمر مختلفا، حيث شهدت الأسواق المالية أسوأ انهيار في جوان 1932، وانخفضت السهم بنسبة 90% تقريبا بعد أن كانت في أوجها، واستمر التدمير المصاحب لها، باستمرار العجز عن تسديد الديون لمدة عقد من الزمن.

وفي أول تداعيات لازمة المالية العالمية لسنة 2008 على البورصة الأمريكية هبط مؤشر Daw jonze الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى في اليوم التالي للأزمة بمقدار 679 نقطة، أي ما يعادل 7.3% ليصل عند الإغلاق إلى 8579 نقطة بدلا من 9258، وانخفض مؤشر Standard and Poor's 500 الواسع نطاقا 75 نقطة أي بنسبة 7.6% مسجلا 909.9 نقطة بدلا من 984.9. وانخفض مؤشر Nasdaq المجمع الذي تغلب عليه أسهم شركات التكنولوجيا 95.2 نقطة أي 5.47% إلى 1645 بدلا من 1740.2 نقطة. وفي يوم الاثنين التالي لحدوث الأزمة، تعرضت البورصة الأمريكية لأكبر خسارة على مدى ثلاث سنوات، حيث تراجع مؤشر ستاندراند بورز بنسبة 8.79%، وفقد مؤشر ناسداك 9.14%. غير أنها عادت للارتفاع في اليوم التالي مباشرة وسط التنبؤ بسرعة تمرير خطة الإنقاذ المالي بالكونجرس الأمريكي، فارتفع مؤشر داو جونز الصناعي 485

(*)- إن الاقتصاد القائم على الافتراض البنكي كان له تأثير مزدوج، فمن جهة سمح بالسيطرة على حركة رؤوس الأموال وبالتالي ساعد على الحد من المضاربة، ومن جهة أخرى قيد تدفقات رؤوس الأموال الخارجية إلى البورصات، مما أدى بالدول إلى التفكير في الانتقال من التمويل البنكي (التمويل غير المباشر) إلى التمويل عن طريق السوق المالي (التمويل المباشر)، لأن ذلك سيسهل على المؤسسات عملية الحصول على رؤوس الأموال التي تحتاجها في استثماراتها، ولا يجعلها مقيدة بالقروض البنكية.

نقطة ،أي بنحو 4.68% ،وارتفع مؤشر ستاندردآند بورز 500 بنسبة 5.27% ،كما ارتفع مؤشر ناسداك المركب بنسبة 4.97% . وبدأت البورصة الأمريكية في التذبذب ارتفاعا وانخفاضا متفاعلة بذلك مع كل إجراء تتخذه السلطات النقدية في الدولة ، حتى وصل الأمر في 17 من شهر أكتوبر 2008 أن سجل مؤشر فيلادلفيا الفيدرالي الصناعي(*) أسوأ قراءة له خلال ثمانية عشر عاما ،ونبه بذلك إلى تعدي الأزمة إلى الاقتصاد الأمريكي الحقيقي.

➤ الأسواق الأوروبية: (**)

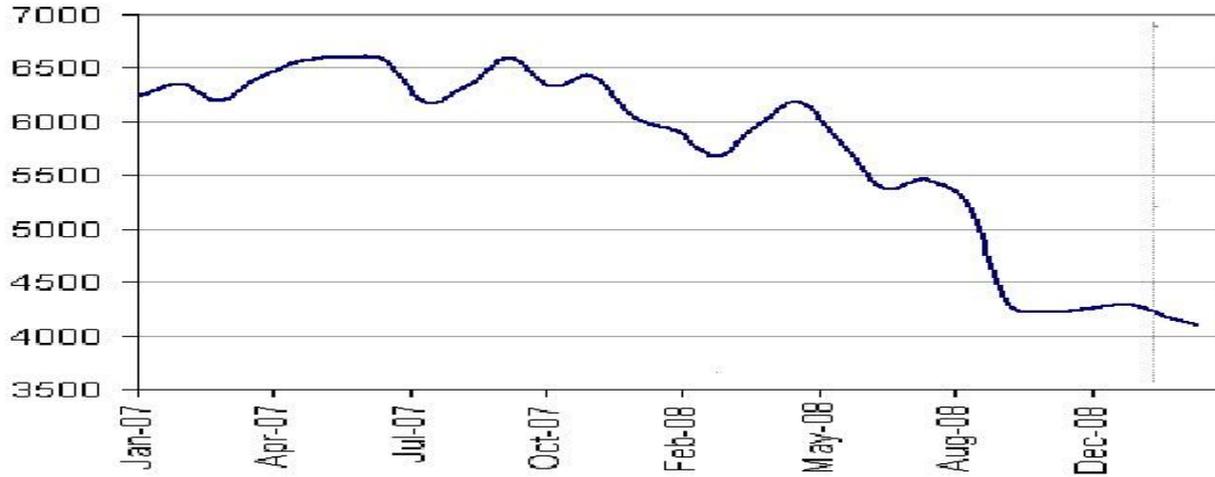
لقد هوت أسواق المال الأوروبية متأثرة بالأزمة المالية الأمريكية على غرار البورصة الأمريكية، ومن أهم البورصات الأوروبية التي تأثرت بالأزمة:

أ- بورصة لندن :

(*)- هو مسح يجريه البنك الفدرالي الاحتياطي في ولاية فيلادلفيا و ذلك بسؤال المصنعين مجموعة من الأسئلة المرتبطة بمناخ الأعمال العام في ثلاثة مقاطعات فيدرالية.،وقد أجري منذ عام 1968، ويعد مؤشر فيلادلفيا تقريرا أساسيا يسلط الضوء على منطقة فيلادلفيا ،والميل إلى التنبؤ بالتطورات في مؤشر التزويد الصناعي ، تحتسب نتائج المسح كنسبة مئوية موجبة أو سالبة باعتبار نقطة الصفر هي نقطة الأساس للمقارنة.

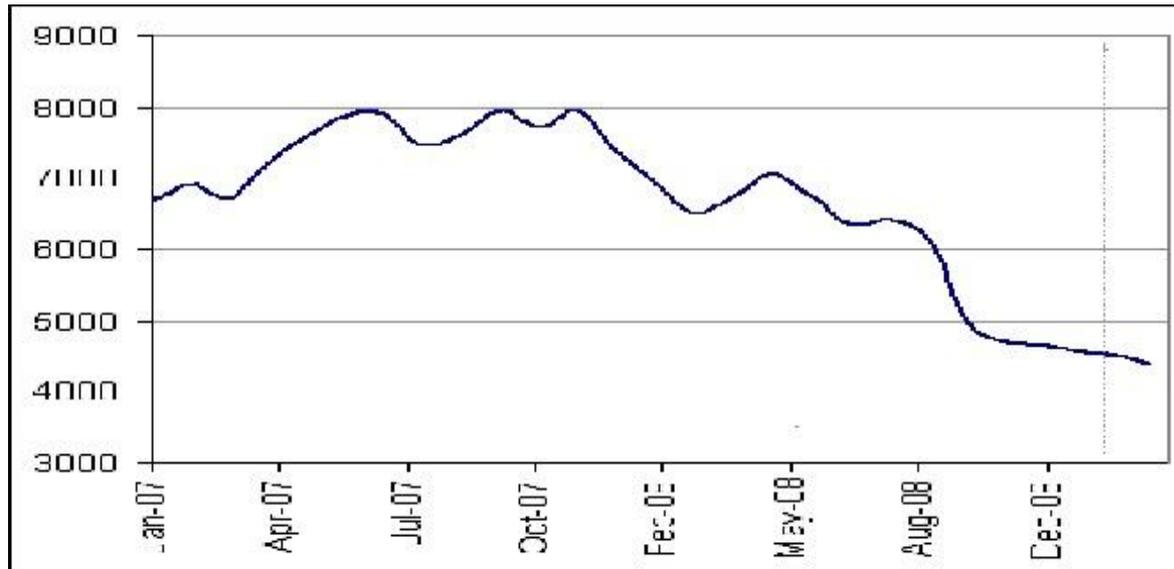
(**)- في محاولة لاحتواء الهبوط الذي شهدته الأسواق لجأ البنك الفيدرالي الأميركي إلى ضخ (50) مليار دولار ،وقدم البنك المركزي الأوروبي مبلغاً قياسياً قدره (94.8) مليار يورو في أسواقهما النقدية لتعويض التعاملات غير المتوقعة في السوق المرتبطة بأزمة القروض مرتفعة المخاطر .

الرسم البياني رقم (34): تأثر مؤشر FTSE 100 بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2007-2008)



المصدر مجلة عرب ماستر للمال والأعمال الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره.
ولقد تأثرت أيضا بورصة لندن بسبب الأزمة المالية الأمريكية، وقد هوى مؤشر البورصة الرئيسي من 5700 في شهر فبراير 2008 إلى 4200 في شهر فبراير 2009.
ب- البورصة الألمانية:

الرسم البياني رقم (35): تأثر مؤشر DAX بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2007-2008)

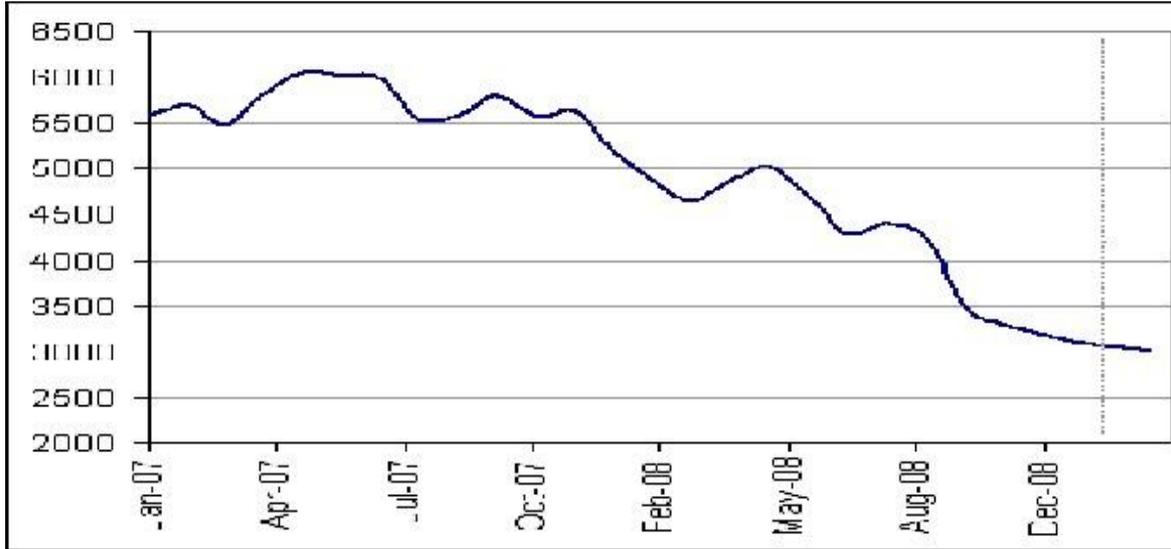


المصدر : مجلة عرب ماستر للمال والأعمال الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره.

ولقد تأثرت البورصة الألمانية بالأزمة المالية، وقد هوى مؤشر البورصة ليسجل 4500 نقطة في شهر فبراير 2009، بعدما كان 6500 نقطة في شهر فبراير 2008.

ت - البورصة الفرنسية:

الرسم البياني (36): تأثر مؤشر CAC 40 بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2007-2008)



المصدر : مجلة عرب ماستر للمال والأعمال الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره.

ولقد تأثرت البورصة الفرنسية بالأزمة المالية، فلقد هوى مؤشر البورصة ليسجل 3000 نقطة في شهر فبراير 2009 بعد ما كان 4700 في شهر فبراير 2008.

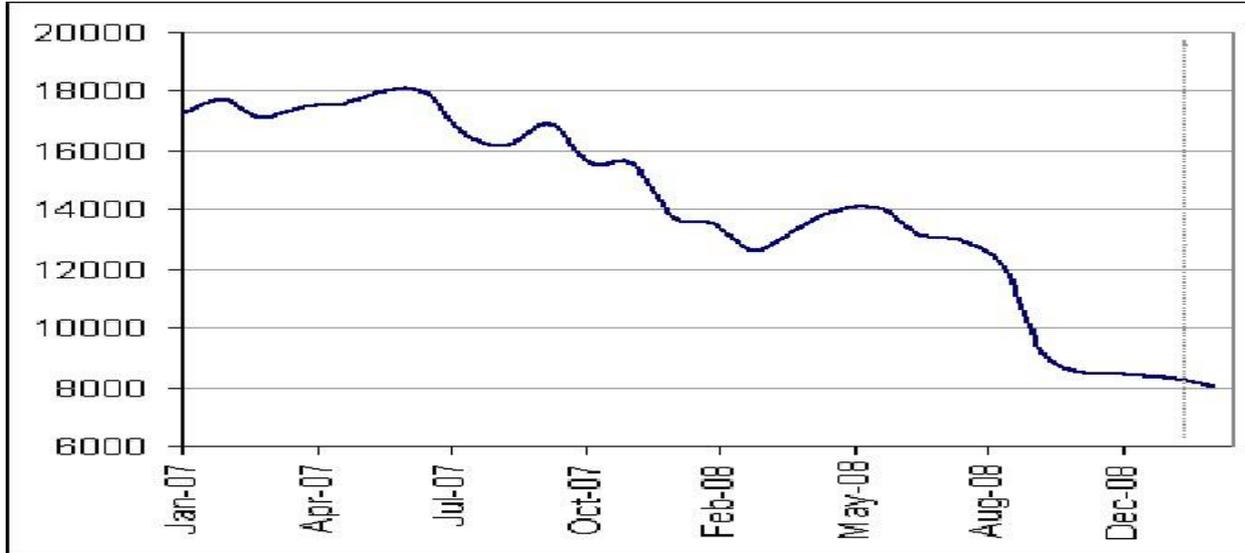
➤ الأسواق الآسيوية: (*)

فلقد هوت أسواق المال الآسيوية متأثرة بالأزمة المالية الأمريكية على غرار البورصة الأمريكية والأوربية، ومن أهم البورصات الآسيوية التي تأثرت بالأزمة :

أ - البورصة اليابانية :

(*) - من أهم آثار الأزمة العالمية حدوث سلسلة انهيارات متتالية في أسواق المال العالمية، بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية وانتهت في آسيا، وقد قدرت وكالة بلومبيرغ المالية التي تابعت أداء 89 سوقاً مالية حول العالم خسارة أسواق المال في عام 2008 بقرابة 30 تريليون دولار، بينما تشير تقديرات بنك التنمية الآسيوي إلى أن خسارة العالم قاربت الـ 50 تريليون دولار من الأصول المالية في عام 2008.

الرسم البياني رقم (37):تأثر مؤشر Nikkei بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2007-2008)



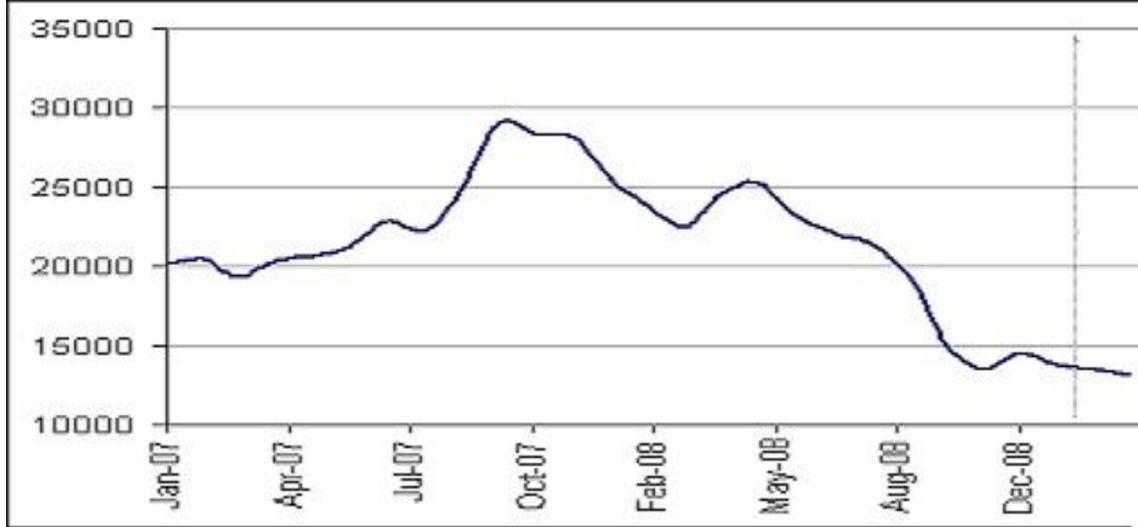
المصدر : مجلة عرب ماستر للمال والأعمال الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره.

أما البورصة اليابانية فقد هوت أيضا متأثرة بالأزمة المالية على غرار البورصات العالمية الأخرى ،فقد هوى مؤشر البورصة اليابانية من نقطة 13000 في شهر فبراير 2008 إلى نقطة 7800 في شهر فبراير 2009.

ب- البورصة الصينية: (*)

(*) - تجدر الإشارة هنا إلى أن بورصة شنغهاي الصينية فقدت أكثر من 50 % من قيمتها في الشهور الثماني الأولى من عام 2008.

الرسم البياني رقم (38): تأثير مؤشر Hang Seng بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2007-2008)



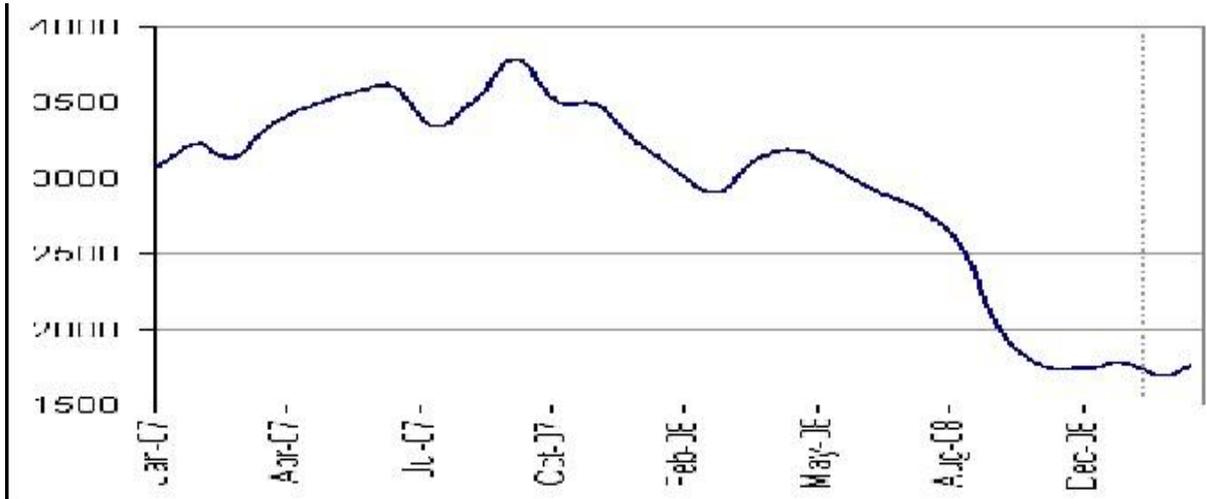
المصدر : مجلة عرب ماستر للمال والأعمال الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره.

ولقد تأثرت البورصة الصينية بالأزمة المالية، ففقد هوى مؤشر البورصة ليسجل 13600 نقطة

في شهر فبراير 2009، بعد ما كان 23000 في شهر فبراير 2008.

ت- بورصة سنغافورة :

الرسم البياني رقم (39): تأثير مؤشر Straits Times بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2007-2008)



المصدر : مجلة عرب ماستر للمال والأعمال الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره.

ولقد تأثرت بورصة سنغافورة بالأزمة المالية، فلقد هوى مؤشر البورصة ليسجل 1650 نقطة في شهر فبراير 2009 بعد ما كان 2900 في شهر فبراير 2008.*
ث- تأثير الأزمة المالية على البورصات العربية :
▪ البورصة المصرية :

الرسم البياني رقم (40): تأثير مؤشر EGX30 «Case 30 Stock Index» بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2007-2008)



المصدر : مجلة عرب ماستر للمال والأعمال الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره.

أما البورصة المصرية فلم تكن بمنأى عن الهبوط الحاد للبورصات العالمية، فلقد تأثرت البورصة المصرية بدرجة كبيرة جدا، وهو ما يوضحه الرسم البياني الذي يعرض مؤشر إيجي إكس 30 " كاس 30 سابقاً"، الذي يقيس أفضل 30 شركة في البورصة، فلقد هوى المؤشر من عند أعلى قمة وصل

(*) - كنتيجة للأزمات التي أصابت الاقتصاد العالمي يتوقع انحسار الفكر النيو- ليبرالي، الذي يقوم على تحرير الأسواق، ويفترض أنها ستتنظم نفسها بنفسها لصالح الفكر الاقتصادي الذي ينادي بفكرة اقتصاد السوق الاجتماعي، والذي يقوم على ضرورة منح الدولة دورا متناميا في التخطيط للسياسات الاقتصادية والتعامل مع ما يعرف بفشل السوق، وهو تعبير يستخدم في الأدبيات الاقتصادية لبيان أن إدارة الاقتصاد وفقا لآلية السوق، ستعاني مع عدم توافر شروط عملها من اختلالات تستلزم ضرورة تدخل الدولة لمعالجتها.

إليها على مدار السنوات الماضية، حيث أنه قد وصل إلى مستوى 12000 نقطة في شهر أبريل 2008 إلى أن وصل إلى 3500 نقطة في فبراير 2009، أي أنه في أقل من سنة واحدة هوت البورصة المصرية أكثر من 70%.

الرسم البياني رقم (41): تأثر مؤشر Dow Jones 20 بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2007-2008)



المصدر : مجلة عرب ماستر للمال والأعمال الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره.

وكذلك وعلى نفس منوال مؤشر كاس 30 وبقيت المؤشرات العالمية ، هوى مؤشر داو جونز مصر من نقطة 2400 في أبريل 2008 إلى 710 نقطة في فبراير 2009 ، أي أنه أيضا هبط إلى أكثر من 70% في أقل من عام.

▪ البورصة السعودية :

8. سامح نجيب: " الأزمة الرأسمالية العالمية الزلزال والتوابع " ، مركز الدراسات الاشتراكية ، مصر ، نوفمبر 2008 ، ص 15.

الرسم البياني رقم (42): تأثير مؤشر General بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2007-2008)



المصدر : مجلة عرب ماستر للمال والأعمال الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره.

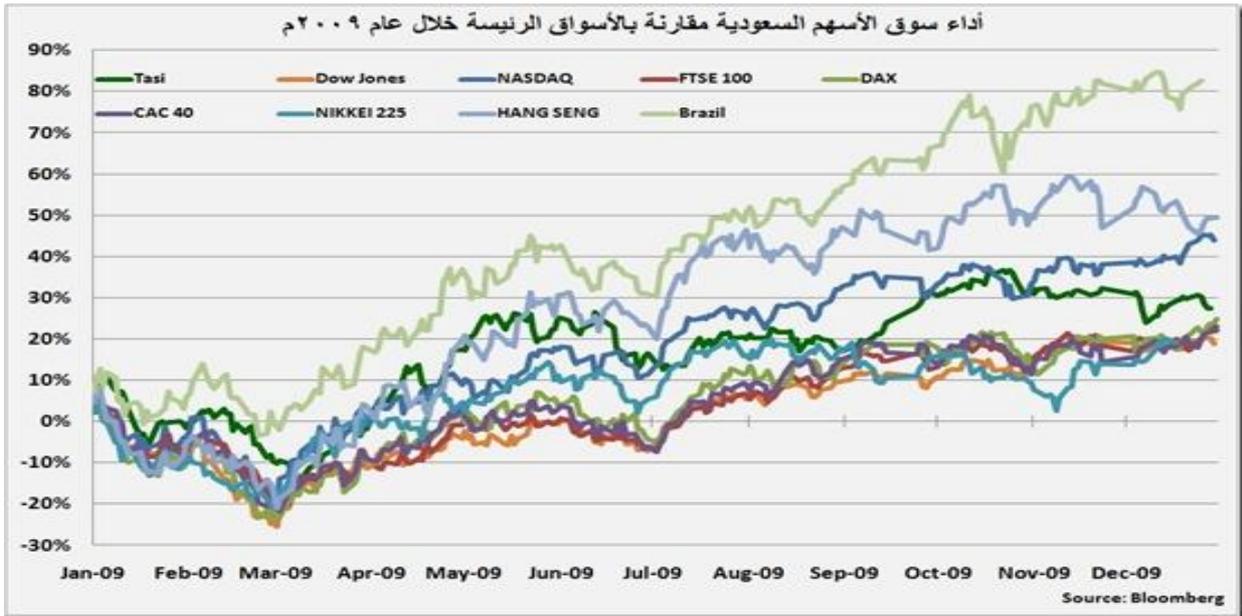
كذلك أيضا فقد هوت البورصة السعودية " أكبر البورصات العربية " متأثرة بالأزمة المالية العالمية مثلها مثل جميع البورصات وأسواق المال العالمية، وكما تبين الرسوم البيانية الآتية كان لافتاً أن السوق المالية السعودية الثانية في سلم الأسواق (الرئيسية والإقليمية) من حيث الخسائر بنسبة - 56.5%، بعد سوق دبي التي منيت بخسائر تراكمية في 2008 تجاوزت -72.4%، وفي المقابل جاءت الأسواق الرئيسية (منشأ الأزمة) في مستويات أدنى من الخسائر، فلم تتجاوز خسائر FTSE 100 خلال 2008 -31.3%، و Dow Jones نحو -33.8%، و DAX الألماني -40.4%.

الرسم البياني رقم (43): أداء سوق الأسهم السعودية مقارنة بالأسواق الخليجية خلال عام 2009



المصدر: عبد الحميد العمري: "زلزال الأزمة المالية العالمية وسوق الأسهم السعودية"، [على الخط]، (2010/03/26)، متاح على الموقع الإلكتروني: < <http://abdulhamid.net/archives/1091> > ، تاريخ التحميل: (2011/05/16) ،ص Html .

الرسم البياني رقم (44): أداء سوق الأسهم السعودية مقارنة بالأسواق الرئيسية خلال عام 2009



المصدر: عبد الحميد العمري، مرجع سبق ذكره .

الرسم البياني رقم (45): أداء سوق الأسهم السعودية مقارنة بالأسواق الرئيسية منذ نهاية سبتمبر 2008



المصدر: عبد الحميد العمري، مرجع سبق ذكره .

وحتى في مسيرة التعويض التي بدأتها الأسواق مع مطلع مارس 2009 جاءت السوق المالية السعودية الأبطأ مقارنةً ببقية الأسواق الرئيسية، محققةً مقولة "أنها السوق الأسرع خسارة، والأبطأ تعويضاً"، ورغم أن علاقتها مع الأزمة المالية وتأثيراتها اللاحقة تأتي في مراتب متأخرة جداً مقارنةً ببقية الأسواق الأكثر ارتباطاً بالأزمة المالية. ولقد عكست أسواق المال والسلع والصراف اتجاهاتها خلال مارس لتسجل معدلات تعويض قياسية حافظت عليها حتى نهاية العام، تخللها مراحل من جني المكاسب السريعة، سرعان ما امتصتها الأسواق مواصلةً صعودها بنسب متفاوتة حتى إغلاقها مع نهاية عام 2009. (*)

(*)- أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، الأمر الذي دفع بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل دفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاطت بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين.

▪ بورصة الإمارات :

الرسم البياني رقم (46): تأثر مؤشر Abu Dhabi و Dubai بالأزمة المالية العالمية خلال الفترة (أفريل 2008-جانفي 2009)

Dubai Stock Index Abu Dhabi Stock Index



المصدر : مجلة عرب ماستر للمال والأعمال الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره.

أيضا تأثرت أسواق الإمارات المالية بالأزمة المالية على غرار الأسواق العالمية، حيث تأثر مؤشر سوق دبي بدرجة كبيرة، حيث أنه هوى من 6000 نقطة إلى دون مستوى 2000 نقطة، أي مستوى 1500 نقطة، أما سوق أبوظبي فكان أقل حده من سوق دبي، حيث أنه قد هوى من مستوى 5000 إلى أعلى من 2000 نقطة.⁹

من خلال كل ما سبق يمكن أن نقول أن ما حدث في البورصة الأمريكية حدث مثله في العديد من البورصات على مستوى العالم، وانعكست الجهود الدولية التي تم اتخاذها لمواجهة الأزمة المالية العالمية. ويكفي لنا، كي نتصور حجم الخسائر التي لحقت بالمستثمرين في البورصات العالمية، أن

9. الدار المحمدية للأبحاث والدراسات: "الأزمة المالية وأثرها على الاقتصاد العربي"، [على الخط]، (2011/02/05)

،متاح على الموقع الإلكتروني : <http://abdulhamid.net/archives/1091> ، تاريخ التحميل:

(2011/09/16) ،ص Html .

نعلم أن الملياردير الهندي "لاكشمي ميتال"، صاحب المرتبة الرابعة بين الأثرياء في العالم سنة 2008 بثروة بلغت 45 مليار دولار، طبقاً لترتيب مجلة فوربس الأمريكية، وأغنى رجل مقيم في بريطانيا سنة 2008. هذا الملياردير تكبد وحده ما يعادل 180 مليون دولار في كل يوم، أي ما يعادل 7 ملايين دولار في كل ساعة، خلال الأشهر الثلاثة السابقة على اندلاع الأزمة المالية، لكونه مساهماً بنحو 45% من قيمة رأس مال أكبر شركة عالمية لإنتاج الصلب في العالم، كانت تستخدم 320 ألف شخص من 60 دولة، عصفت الأزمة المالية بأسهمها، وألحقت بها خسائر كبيرة. ويمكن لنا تصوير حجم الخسائر التي لحقت بالبورصات العالمية، وقيمة تأثر الأوراق المالية، وقدر الانخفاض الذي لحق بهذه الأوراق، وأهم الأنشطة الاقتصادية التي تأثرت بالأزمة المالية، خلال الفترة منذ سنة 2008، وحتى وقت انعقاد قمة مجموعة العشرين لإصلاح النظام المالي العالمي (14-15 نوفمبر 2008) من خلال استعراض الجدول التالي، الذي يجمع دول مجموعة العشرين المستحوذة على 90% من الاقتصاد العالمي.¹⁰

10. أنظر إلى : سعود موسى الطيب "أثر السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة الأردنية للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية"، رئيس قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، ص 2011، ص 07.

الجدول رقم (26): نسبة الانخفاض في قيمة الأوراق المالية سنة 2008 في بورصات دول مجموعة العشرين أثناء انعقاد قمتها

الدولة	قيمة الانخفاض (%)	أكبر القطاعات المتضررة من الأزمة المالية
الولايات المتحدة	36	قطاع البنوك والعقارات والسيارات
اليابان	46	قطاع السيارات والصادرات
ألمانيا	41	قطاع البنوك والسيارات، والدولة الثانية في العالم التي واجهت ركودا اقتصاديا
بريطانيا	34	قطاع البنوك والعقارات وأول دولة في العالم تواجه ركودا اقتصاديا بسبب الأزمة
كندا	34	العقارات، وهي الدولة الصناعية الوحيدة التي حققت نموا أثناء الأزمة
فرنسا	42%	قطاع البنوك والسيارات
الصين	50	النشاط الصناعي، واضطرت الدولة إلى الإعلان عنه بعد تكتم لانخفاض الصادرات
الهند	50	النشاط الصناعي، رغم أنها استمرت في تحقيق معدلات نمو ولكن دون 7%
إيطاليا	49	قطاع الطيران وإفلاس شركة "الياتيا" للطيران
المكسيك	33	قطاع البترول
روسيا	66	قطاع البترول وتدخل الدولة لإغلاق البورصات أكثر من مرة
أندونيسيا	50	قطاع الأخشاب وتراجع معدلات النمو من 10 % إلى 6 %
كوريا الجنوبية	42	قطاع التصدير

تركيا	53	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
السعودية	40	قطاع البترول
جنوب إفريقيا	36%	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
استراليا	42%	قطاع الزراعة ، وأكبر انخفاض في البورصة خلال 20 عاما
البرازيل	44%	قطاعات المعادن والأخشاب والسيارات
الأرجنتين	65%	بسبب عدم تعافي اقتصادها بصفة كاملة من أزمة 2001.

المصدر: إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص 75.

لقد كانت التوجهات العامة لقمة العشرين G20 ، بالإضافة لإعلان وزير الخزانة الأمريكي عن خطته المعروفة بخطة قايتنر (LE PLAN GHEITNER) والمتعلقة بتطهير القطاع البنكي الأمريكي من المنتجات المالية الخطرة آثار إيجابية على أداء الأسواق المالية العالمية، على أن المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بثقة المستثمرين لا تزال سلبية، إذ لا يجب أن نتغافل عن حقيقة حجم الأضرار الفادحة التي لحقت بالبورصات الأمريكية والأوروبية ، والتي بررت تدخل الدول الكبرى عبر مخططات إنقاذ ضخمة لمساندة أداء المؤسسات المالية المتضررة من الأزمة ، وذلك قصد إعادة تكوين رأسمالها.¹¹

إذن ينبغي إدراك درجة الحاجة الكبيرة لضبط إطار رقابي ملزم للأسواق المالية، وذلك لا يتأتى فعليا إلا بإقرار الدول والمنظمات الاقتصادية والمالية العالمية للآليات الكفيلة بذلك.*

مع العلم أن طبيعة آليات الرقابة هي صلب الأسواق المالية، لهذا ينبغي التفرقة ما بين ثلاثة أصناف من آليات الرقابة:

11. إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص 71.

(*)- المفارقة الغربية في هذا الشأن، أن خبراء الاقتصاد في الدول المتقدمة كانوا يدعون الدول النامية وباستمرار ضرورة اعتماد برامج محددة لتطوير مبدأ الشفافية والإفصاح إلى حين مجئ هذه الأزمة، والتي أكدت على عدم استفادة تلك الأنظمة المتقدمة من قواعد البيانات والمعلومات الهائلة المتاحة لديها، حيث لم تستفد منها في التنبؤ بحصول هذه الأزمة ، وبالتالي الاستعداد لها كما يجب.

1- آليات رقابة تتعلق بالتنظيم الداخلي للأسواق المالية: ومنها

- وضع نظام ناجع لتبادل المعلومات حول المخاطر فيما بين كافة المتدخلين الرئيسيين صلب السوق المالية؛
- ضمان نجاعة المراقبة صلب السوق المالية ، وذلك عبر:
- تدعيم أنظمة استشعار المخاطر والتوقي منها؛
- وضع خطة تصرف خاصة بالأزمات حين تشكلها؛
- خلق وبعث "منظمة عالمية " تختص بالبحث والتقصي في وضعيات استغلال النفوذ ، التهرب المالي ، والجرائم الاقتصادية ؛
- وضع هياكل عملية تهتم بتأطير العمليات المالية المجراة في الأسواق المالية الموازية وغير الرسمية .

2- آليات الرقابة ذات الطبيعة المحاسبية: ومنها

- تحسين شفافية آليات التسنيد وضبط المعايير المحاسبية المنطبقة عليها؛
- تدعيم طرق التعامل للوسائط الخارجية عن الميزانية؛
- تثمين الأصول المالية غير الجارية؛
- ضرورة ضبط توازن مابين المعايير المحاسبية والمعايير الوقائية ووجوب تقديرهما بصفة مشتركة.

3- آليات الرقابة ذات الطبيعة الاقتصادية العامة :

- ضبط حدود دنيا لرأسمال المؤسسات المالية والبنكية؛
- وضع آليات تصرف صارمة بالنسبة للسيولة المالية وكذلك المخاطر؛
- إعادة تقدير سياسة الأجور والحوافز بالنسبة لمجمل الصناعة المالية العالمية؛

- ضمان حوكمة المؤسسات الاقتصادية العلمية. 12

المطلب الثالث: آثار الأزمة المالية على السيولة(*) العالمية

إذا كانت عملات دول جنوب شرق آسيا قد شهدت هجوما كبيرا أدى في النهاية إلى انهيار قيمها، فإن الأمر جد مختلف في أزمة الرهن العقاري المالية العالمية، لأسباب عديدة أهمها: مكانة الدولار الأمريكي كعملة احتياطية، الطلب عليها غير مرن، وكثرة الاحتياطي من هذه العملة لدى جميع البنوك المركزية بدول العالم، وخاصة الدول المتقدمة. ولكن هذا لا يمنع من أن الأزمة المالية أسهمت في نزع الثقة فيما بين المؤسسات المالية، فنكلت عن التعاون فيما بينها في مجال منح الائتمان، الأمر الذي ترتب عليه نذره واسعة في السيولة النقدية بالأسواق العالمية كادت تعود بنا إلى معاصرة مآسي شبيهة بتلك التي شهدتها العالم أثناء الكساد العظيم، لو لا أن كبرى البنوك المركزية في دول العالم اتخذت سياسات مالية - متشابهة فيما بينها إلى حد كبير - لتتسبب الطلب على النقود، ومن تم على الاستهلاك، لمواجهة حالة الركود التي دبت في اقتصاديات العالم المتقدم، بسبب الأزمة المالية العالمية، تمثلت في أمرين :

12. الهيئة العامة للرقابة المالية: " دور الهيئة في الرقابة على سوق المال "، [على الخط]، (2012/08/22)، متاح على الموقع الإلكتروني : < <http://abdulhamid.net/archives/1091> > ، تاريخ التحميل: (2012/08/31) ، ص Html .

جون نوبيرغ: " التدابير التنظيمية و تداعياتها السلبية "، [على الخط]، مجلة مصباح الحرية، (2008/10/12) ، متاح على الموقع الإلكتروني: < www.misbahalhurriyya.org > ، تاريخ التحميل: (2012/09/17) ، ص Html .

(*) - هي قوة سرعة التحول إلى نقود حاضرة، فكلما عظمت سرعة تحول أي أصل من الأصول إلى نقود حاضرة كلما زادت درجة سيولة هذا الأصل، والنقود ذاتها أعلى درجات السيولة بل هي السيولة نفسها .
والاحتياطي السائل: هو ذلك الأصل الذي يمكن استخدامه بسرعة في تسوية المدفوعات، ويمكن اللجوء إليه حينما تنشأ الحاجة لذلك .

الأمر الأول: التوسع في ضخ كميات كبيرة من النقود في البنوك والمؤسسات المالية ، وصلت _ على مستوى العالم _ إلى ما يقرب من أربعة ترليونات من الدولارات حتى ديسمبر 2008؛

الأمر الثاني: تخفيضات متتالية لسعر الفائدة على الإقراض، ويمكن إبراز أهم ملامح هذه السياسة فيما يلي:

في أول أكتوبر سنة 2008، حدث أول تخفيض منسق لأسعار الفائدة بين العديد من البنوك المركزية، حيث قررت البنوك المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التنسيق فيما بينها لتخفيض سعر الفائدة (**)، على نحو ما فعلت سنة 2001 بعد اعتداءات 11 سبتمبر، وإن كانت الخطوة التي اتخذت آنذاك أقل حجماً:

➤ حيث خفض البنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة في الولايات المتحدة من 2.5% في بداية الأزمة سنة 2008 إلى 2% ثم 1.5% على الرغم من أنها كانت 4.25% حتى 22 جانفي سنة 2008؛

➤ كما خفض بنك إنجلترا المركزي سعر الفائدة من 5% إلى 4.5%؛

➤ بينما خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة من 4.5% إلى 3.75%؛

➤ كما حذت البنوك المركزية للصين، كندا والسويد، وسويسرا حذو هذه البنوك، وأعلن البنك المركزي الياباني دعمه للإجراءات المتخذة بدون أن ينضم إليها ، لكون معدل فائدته الرئيسية منخفض جداً أساساً بمستوى 0.5%.

أفرزت الأزمة المالية العالمية أزمة سيولة خانقة تولد عنها أزمة ثقة بين المصارف في شتى أنحاء العالم، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإقراض على مستوى العالم بشكل كبير، وقد حاولت المصارف المركزية مواجهة هذا الجفاف في السيولة وإعادة الثقة إلى النظام المصرفي .

(**) - يذكر أن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض سعر الفائدة 26 مرة خلال الفترة من سنة (2001- 2003) ، مما ساعد الشعب الأمريكي على الاقتراض بكثرة حتى انفجار الأزمة المالية العالمية.

القروض البنكية لأجل عام واحد إلى 6.66% من 6.93%، في حين خفض فائدة الودائع لأجل عام إلى 3.60% من 3.87%؛
➤ وانتهجت أيسلندا الاتجاه العكسي لأغلب الدول، إذ رفعت أسعار الفائدة بمقدار 6% إلى 18.13%



الصين	%7.47	%5.58	%25.30
كوريا الجنوبية	%5.25	%4	% 23.80
سويسرا	%2.75	%1	%.63.63
السويد	%4.5	%2	%55.56
نيوزيلندا	%8.25	%5	39.39
استراليا	%7.25	%4.25	%41.38

المصدر: إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص 80.

ويوضح هذا الجدول المعدلات القياسية لتخفيض أسعار الفائدة لعدد من الدول ، تمثل الاقتصاديات الكبرى في العالم ، ويتضح منه تراوح هذه النسبة بين 63.63% في سويسرا ، و 60% في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 25.30% في الصين، ووصول أسعار الفائدة ببعض الدول إلى معدلات هي الأدنى في تاريخها ، كما هو الوضع بالنسبة لدول منطقة اليورو .وبالعكس الآخر إلى أدنى معدلات منذ سنة 1951 أي خلال ما يربو على نصف قرن من الزمان، كما هو الحال في بريطانيا ،من أجل تشجيع الطلب على أموال الاستهلاك ،لمنع تفاقم حالة الركود التي واجهت معظم اقتصاديات هذه الدول ،أو منع تحول هذه الحالات - على الأقل - إلى كساد .

وهكذا يمكن القول أن السياسات النقدية التي اتخذتها البنوك المركزية(*) في مختلف دول العالم قد ساهمت في التغلب على مشكلة نقص السيولة ،التي تسببت فيها الأزمة المالية العالمية ،وأدت إلى ارتفاع المعروض النقدي في جميع أسواق العالم ،ويترجم ذلك - على سبيل المثال-بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) الصادرة في أول ديسمبر 2008 ،حيث أعلنت أن ارتفاع المعروض النقدي السعودي في أكتوبر 2008 وصل إلى 240.3 مليار دولار ،وأن النمو السنوي في

(*)- ويذكر أنها المرة الأولى في تاريخ الاقتصاد العالمي التي يقوم فيها المصرف المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا وبنك اليابان ومجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي معا في نفس الوقت بضخ ما قيمته 144 مليار دولار في المصارف لتمكينها من مواجهة طلبات السيولة، ثم قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بعد ذلك وكخطوة إضافية أخرى بضخ 180 مليار دولار في الأسواق المالية عبر اتفاقيات تبادل نقدي أجراها مع المصرف المركزي الأوروبي والبنك السويسري وبنك اليابان وبنك كندا، حيث تسمح هذه الاتفاقيات للمصارف المركزية بإقراض السيولة لبعضها البعض على المدى القصير، وذلك في حال أن أحدها في حاجة للسيولة لضمان استقرار النظام المالي في بلاده.

المعروض النقدي في البلاد تسارع إلى 20.2% في أكتوبر من 19.4% في سبتمبر، بعدما زادت الحكومة من السيولة، للحفاظ على نمو الاقتصاد. بل والأكثر من هذا، فإنه منذ منتصف شهر ديسمبر سنة 2008، خفض بنك الاحتياط الفيدرالي سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية من جديد إلى ما بين صفر و0.25%، وبدأ يطبق سياسات سعر الفائدة صفر، والتي اتبعتها اليابان على مدى أعوام من أجل القضاء على الانكماش المالي، وأعلن استعداده لاتخاذ كافة صلاحياته من أجل مساعدة الاقتصاد الأمريكي على تجاوز مرحلة الانكماش الذي تواجهه بعد أن كشفت الإحصاءات الرسمية تراجع مؤشر أسعار المستهلكين خلال شهر نوفمبر سنة 2008 بنسبة 1.7%، وهي أعلى نسبة يتم تسجيلها منذ البدئ في متابعة أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة سنة 1947. ولذا قرر إصدار كميات كبيرة من البنكنوت للإنعاش أسواق الائتمان، وشراء كميات كبيرة أيضاً من السندات المتعلقة بالرهن العقاري، وسندات وزارة الخزانة طويلة الأجل، وديون الشركات، وحتى قروض المستهلكين.¹⁴

المبحث الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الحقيقي (*) العالمي

لقد تعدت آثار الأزمة النظام المالي الأمريكي إلى الاقتصاد برتمته الأمريكي والعالمي نتيجة الارتباط الوثيق بين الاقتصادات العالمية، مع تفاوت درجة هذه الآثار على اقتصاديات الدول تبعاً لاختلاف درجة انفتاحها على الاقتصاد العالمي وارتباطها به، ويمكننا إجمال الآثار الاقتصادية للأزمة في النقاط التالية.

المطلب الأول: تحقيق عجز قياسي لميزانيات مختلف الاقتصادات العالمية

الميزانية العامة للدولة هي قائمة بكافة مصروفاتها العامة على المشروعات والسلع والخدمات العامة، وإيراداتها العامة والتي تأتي من متحصلات الضرائب بصفة أساسية، وعندما يكون الإنفاق

14. إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص 76.

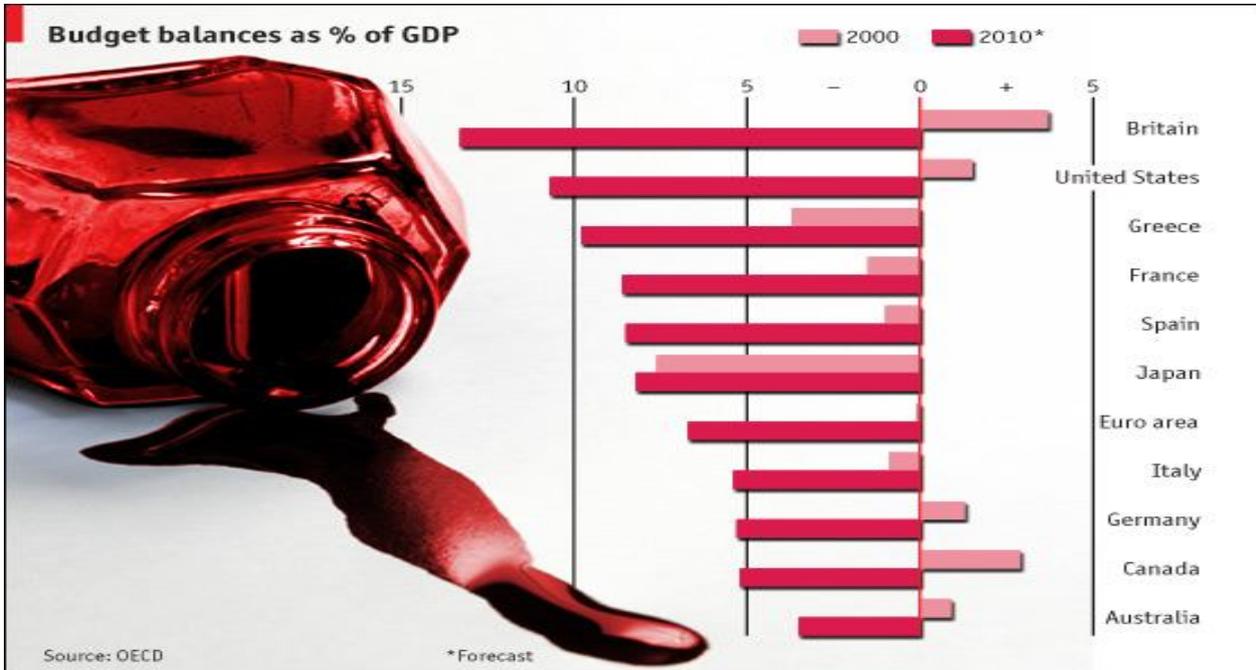
علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة: "الأزمة المالية العالمية، حقيقتها، أسبابها، تداعياتها وسبل العلاج"، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2009، ص 18.

(*)- تحولت أزمة الرهن العقاري إلى أزمة اقتصادية، تلتها تداعيات اجتماعية وسياسية، علماً أن هذه الأزمة لم تقع في وقت قصير، وبصورة مفاجئة، إنها تعود إلى العام 2004، وأخذت تتوالى فصولها منذ العام 2007، وبلغت مرحلة خطيرة في أوت 2008، ثم اتسعت في مداها ونتائجها لتلف العالم.

العام أكبر من الإيرادات العامة تواجه الدولة عجزا في الميزانية، والعكس في حالة زيادة الإيرادات عن النفقات العامة، حيث تواجه الدولة فائضا في ميزانيتها.

معظم دول العالم الغنية عانت سنة 2010 من عجز مالي كبير في ميزانياتها العامة، فالرسم البياني التالي يبين مقارنة بين عجز الميزانية في 2010 و في بداية الألفية عام 2000، أي منذ عشر سنوات مضت، فمنذ عشر سنوات كانت تلك الدول إما تواجه فائضا أو تعاني من عجز محدود جدا في الميزانية (باستثناء اليابان نظرا لاستمرار ظروف الأزمة الآسيوية في ذلك الوقت)، و بصفة خاصة كانت الولايات المتحدة تواجه فائضا في ميزانيتها العامة مع انتهاء ولاية كلينتون الثانية، قبل أن تحدث أحداث 11 سبتمبر التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم أعلن الرئيس جورج بوش حربه على الإرهاب وفتح اعتماد مفتوح لغزو أفغانستان والعراق، وهو ما دفع بالعجز في الميزانية والدين العام الأمريكي إلى مستويات قياسية لم يبلغها من قبل.

الرسم البياني رقم (47): مقارنة بين عجز الميزانية في 2010 و في بداية الألفية عام 2000 في بعض الدول المتقدمة بالنسب المئوية



Source:

Economist intelligence unit." Comparing Rich-Country Budget Deficits "[On line] ;(02/02/2010) ;available at:
>http://www.economist.com/node/15446017?subjectid=7933596&story_id=15446017<; visited :(20/05/2011),P
Html.

عجز الميزانية في الدول المتقدمة هو نتيجة طبيعية للأزمة، لأنه في أوقات الأزمات تحاول الحكومات تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الإنفاق الحكومي في إطار ما يسمى ببرامج التحفيز المالي، أي تحفيز مستويات الطلب الكلي من خلال زيادة مستويات الإنفاق، الأمر الذي يرفع من مستويات التشغيل ويساعد الاقتصاد على الخروج من حالة الكساد، من ناحية ثانية، فإنه في ظل الكساد تميل الإيرادات الحكومية نحو الانخفاض بسبب انخفاض إيرادات الضرائب، نتيجة لانخفاض مستويات الدخل. ولذلك يفترض أن يتغير سلوك العجز مع انتهاء الأزمة، حيث تسترد الإيرادات الضريبية مستوياتها السابقة قبل الأزمة، ويقل الإنفاق الحكومي لأغراض التحفيز المالي فيقل العجز تبعاً لذلك.

15

غير أن المشكلة الأساسية التي تصاحب العجز هي الدين الحكومي الذي يتكون بسبب العجز، ببساطة لأن العجز هو عبارة عن فوائد واجبة الدفع ولا يمكن تأجيلها طالما أنها أدرجت في برنامج الدولة من خلال الميزانية، إذن في حالة العجز لا بد وأن تبحث الدولة عن التمويل، وغالباً ما يكون التمويل من خلال الاقتراض من الجمهور أو من الخارج، وهو ما يؤدي إلى رفع الدين العام للدولة، وبما أن الدين العام لا بد وأن يعاد سداً مع فوائد هذا الدين، لذلك ليس من الموقع أن تتحسن أوضاع الميزانيات العامة للدول الغنية كثيراً بعد انتهاء الأزمة بسبب استمرار مدفوعات سداد الدين الحكومي لتلك الدول، وأساء حالات العجز هو أن تجد الدولة نفسها غير قادرة على تمويل العجز من خلال الاقتراض، لعزوف المقترضين عن الاكتتاب في السندات التي تطرحها، فتجد نفسها مضطرة إلى طبع النقود، أو ما يسمى بالتيسير الكمي (أي الإصدار النقدي)، وهو ما لجأ إليه بنك الاحتياطي الفدرالي

15. جريدة روسيا اليوم: "عجز الميزانية الأمريكية المتوقع 1,33 تريليون دولار في 2012"، [على الخط]، متاح على الموقع الإلكتروني <http://arabic.rt.com/news_all_news/news/578379> ، تاريخ التحميل: (2009/09/25)، ص Html.

العربية نت: "عجز الميزانية الأمريكية المتوقع 1,33 تريليون دولار في 2012"، [على الخط]، (2011/10/15)، متاح على الموقع الإلكتروني <<http://www.alarabiya.net/articles/2011/10/15/171897.html>> ، تاريخ التحميل: (2009/09/25)، ص Html.

(البنك المركزي الأمريكي) بكثافة خلال سنتي (2008 و 2009)، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد الأمريكي.

وفي ما يلي سنأخذ كنموذج عن العجز في الميزانية الولايات المتحدة الأمريكية لنبين العجز الذي حصل في ميزانيتها كنتيجة للأزمة المالية العالمية، وكذا الدول الأوروبية باعتبارها عانت كثيرا من مشكلة عجز ميزانياتها وتراكم ديونها، بعدها الصين التي تعتبر من بين أكبر الدول اقتصاديا، والتي أضحت تهدد الاقتصاد الأمريكي، لنختتم بالدول العربية، هذه الأخيرة تمثل نموذج عن الدول النامية.

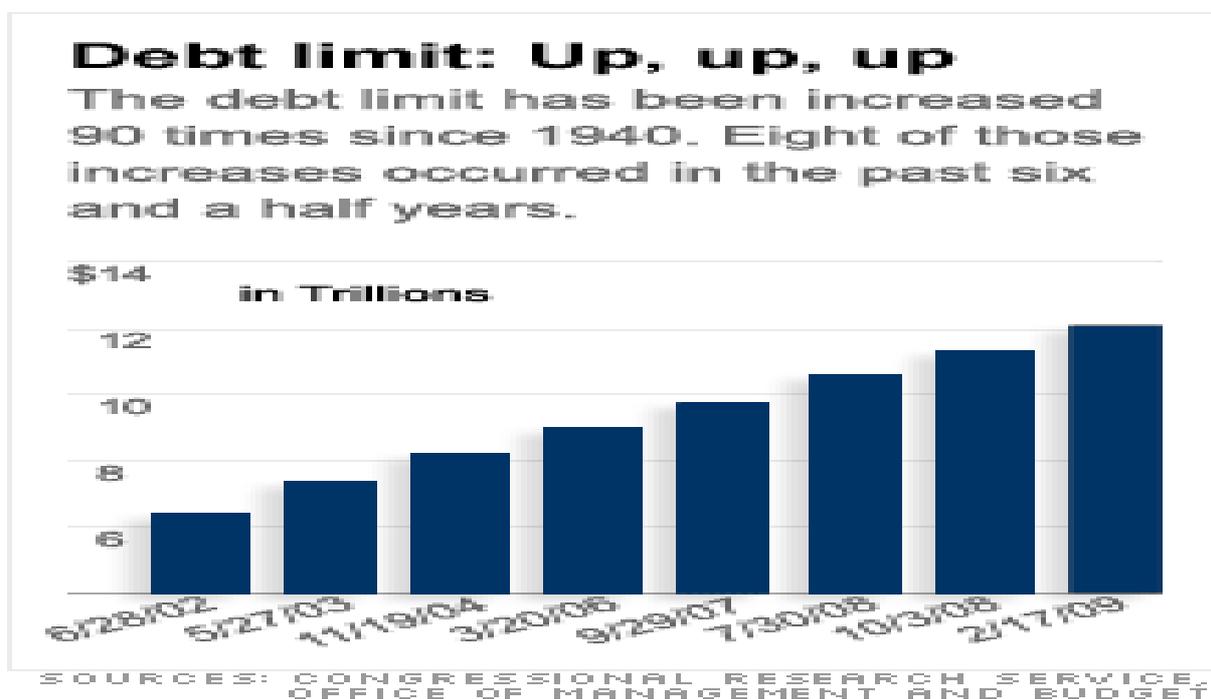
الفرع الأول: بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

أوضاع الميزانية الأمريكية تميل إلى السوء بشكل مستمر بدءا من عام 2002 تقريبا، حيث أخذ العجز في الميزانية العامة في التزايد، ويرجع السبب الرئيسي في هذا العجز إلى تزايد الإنفاق العام الأمريكي على نحو كبير في الوقت التي تراجعت فيه الإيرادات العامة، و النتيجة الحتمية لهذا التدهور في وضع الميزانية العامة للدولة هو دين عام حكومي كبير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبة الدين العام الأمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبا حرجة جدا. فالنفقات الأمريكية تزايدت بنسبة 20%، وهو أعلى معدل لنمو النفقات منذ عام 1976، في الوقت الذي تراجعت فيه الإيرادات بحوالي 15%¹⁶، مما يعني اتساع الفجوة بين الإيرادات والنفقات، وتمثل هذه الفجوة حاليا أعلى مستوياتها في التاريخ الأمريكي، ولقد حققت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا قياسيا خلال العام المالي (2007-2008) المنتهي في شهر سبتمبر المعاصر لاندلاع الأزمة المالية بلغ 455 مليار دولار، بزيادة قدرها 50%، ليقترب بذلك من عجز الميزانية الأمريكية الذي وقع في بداية الثمانينات، عندما اقترن الركود الشديد بزيادة الإنفاق الفيدرالي والتخفيضات الضريبية.

16. إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الرسم البياني رقم (48) : عجز الميزانية العامة للولايات المتحدة (2002 - 2009)

الوحدة : ترليون دولار



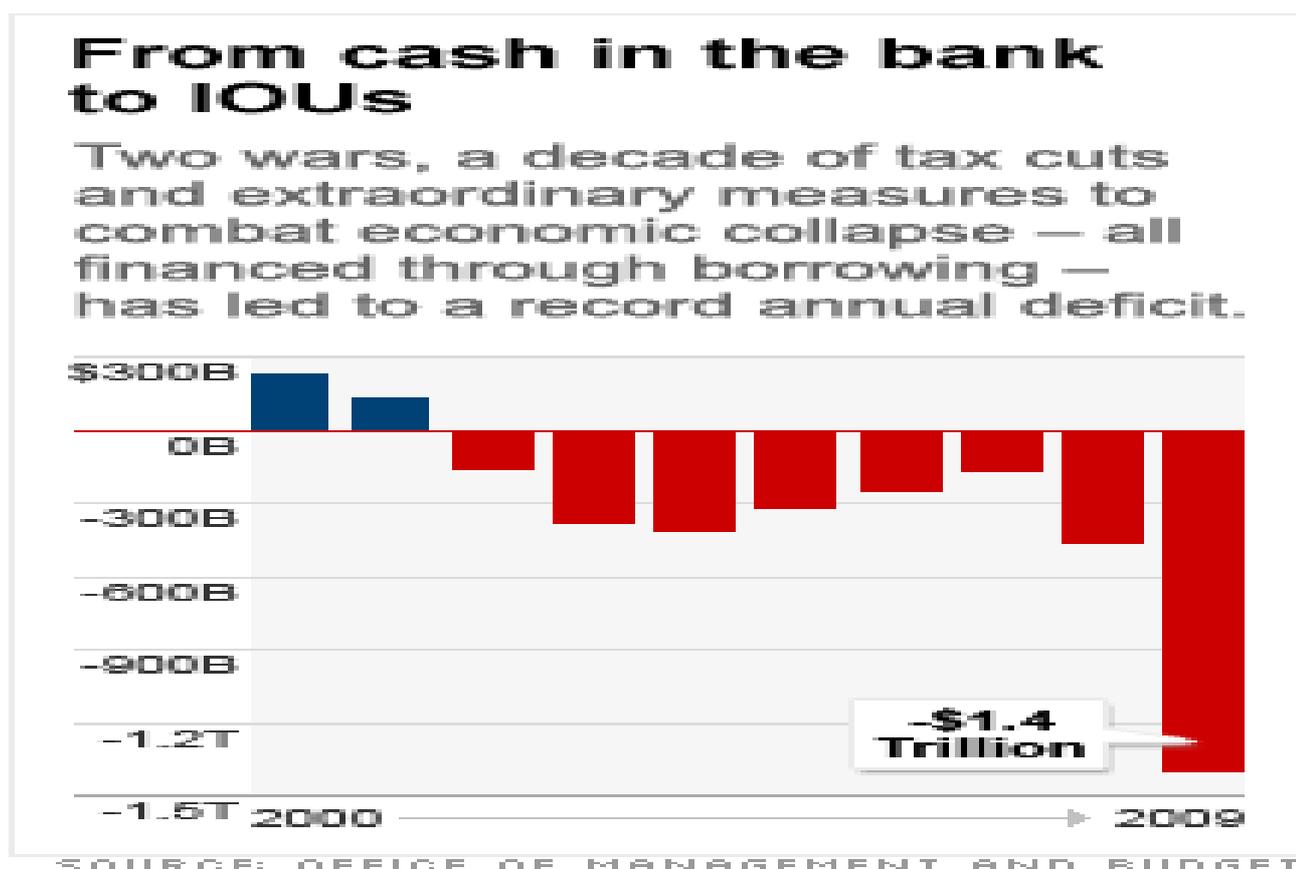
المصدر: عدنان النفاش: "أكبر عجز في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية"، [على الخط] ، ملتقى النخبة العربية ، (2009/10/11) ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://notttar.blogspot.com/2009/10/blog-post.html> > ، تاريخ التحميل: (20112/06/27) ، ص

.Html

يوضح الرسم البياني استمرار زيادة ارتفاع سقف الدين، من 6.5 تريليون تقريبا في العام 2002، إلى 12 تريليون في العام 2009.¹⁷

الرسم البياني رقم (49) : استمرار العجز بالميزانية الأمريكية (2009-2000)

الوحدة : ترليون دولار



المصدر: عدنان القماش ، مرجع سبق ذكره.

17 . Jeffrey Sachs: " **L'ingérable Budget De l'Amérique** "; [On-line], _Les Economistes de Project Syndicate; les échos.fr; (31/05/2011);disponible sur : >http://lecercle.lesechos.fr/economistes/jeffrey-sachs/221133155/ingerable-budget-amerique< ; visité le : (29/09/2012), P: Html.

كما يوضح الرسم البياني السابق استمرار تزايد العجز في الميزانية، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تملك فائضا في الميزانية يبلغ 300 مليار دولار في العام 2000، وصل العجز في الميزانية إلى 1420 مليار دولار سنة 2009. فلقد أغلقت إدارة الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " السنة المالية 2009 على عجز يقدر ب 1.42 تريليون دولار، نتج عن انخفاض الإيرادات وارتفاع معدلات الإنفاق، فالحكومة الأمريكية واجهت عجزا، بلغ 1.42 تريليون دولار في السنة المالية 2009، والذي جعل من العام 2009، هو العام المالي الأسوأ على الإطلاق منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك وفقا لبيانات من وزارة الخزانة والبيت الأبيض ومكتب الإدارة والميزانية، فقد هبطت إيرادات الضرائب للعام بنسبة 16.6%، في حين أن الإنفاق ارتفع بنسبة 18.2% مقارنة بالسنة المالية 2008.¹⁸

وهذا راجع إلى:

- ارتفاع معدل البطالة؛
- تباطؤ النمو الاقتصادي؛
- التدابير الاستثنائية المتخذة من قبل المشرعين، لوقف الانهيار الاقتصادي الذي ضرب أمريكا في خريف 2008.

بناء على ذلك، فإن العجز السنوي ارتفع بنسبة 212%، مقارنة بسنة 2008، ويمثل هذا العجز نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يكون قد ارتفع عن نسبة العام السابق، ولكن مازال العجز لم يصل بعد إلى الأفق التي بلغها عجز الميزانية في عام 1945، والذي سجل 21% من الناتج المحلي الإجمالي.¹⁹

وعن الأسباب التي أدت إلى هذا العجز، فقد تضافرت عدة عوامل في خليط نموذجي:-

فالسنة المالية 2009 - والتي انتهت في 30 سبتمبر-، شملت جميع المقومات اللازمة لتسجيل مثل هذا العجز القياسي، فقد تلقت الإيرادات الضريبية الإجمالية ضربة كبيرة. وقاد قطاع الشركات

18 . مجلس الغرف السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 03.

Newstrack india : " **US Budget Deficit Hits \$198 bn in March** ";[on line]; The informative newspotal; (12/04/2012); available at:> <http://newstrackindia.com/newsdetails/2012/04/12/6--US-budget-deficit-hits-198-bn-in-March-.html> ; visit (25/09/2012) ,P: Html.

19 . مجلس الغرف السعودي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

هذا الانخفاض في الإيرادات، وسجل انخفاضا بنسبة 55%. بالإضافة إلى انخفاض إيرادات ضريبة الدخل الفردي، والتي انخفضت هي الأخرى بنسبة 20%. وفي الاتجاه المعاكس، قفز معدل الإنفاق بسبب عمليات الإنقاذ لمختلف المجالات الاقتصادية، وذلك عبر التدابير المالية المتخذة، مثل:

- برنامج إعانة الأصول المتعثرة الشهير الذي نفذته وزارة الخزانة ومكتب الإدارة والميزانية، والذي بلغت قيمته 700 مليار دولار؛

- وكذلك قانون الإنعاش وإعادة الاستثمار، والذي بلغت قيمته 787 مليار دولار أمريكي؛

فأموال هذه التدابير والخطط حققت ما نسبته 24 % من العجز الكلي، ونتيجة لذلك أصبحت الولايات المتحدة قريبة بشكل كبير جدا من خرق للقانون المسمى "سقف الدين" (*)، والذي تم تحديده ليقف عند 12.1 تريليون دولار.

الدين العام الأمريكي (**) أصبح حديث العالم في الفترة الأخيرة، ولكن ما هو الدين العام الأمريكي، ولماذا ينمو على هذا النحو الذي يثير قلق العالم، وما هي اتجاهاته المستقبلية، وهل يمثل الدين العام الأمريكي تهديدا حقيقيا للاقتصاد الأمريكي وللإقتصاد العالمي؟

ينقسم إجمالي الدين العام الفدرالي في الولايات المتحدة إلى قسمين، الأول هو الدين العام المملوك بواسطة الجمهور والثاني هو الدين العام المملوك بواسطة الحسابات الحكومية الفدرالية، الأمر الذي يعني أن جانبا من الدين العام الأمريكي هو عبارة عن دين حكومي مملوك لجهات حكومية،

(*) - سقف الدين: هو المبلغ الذي يمثل الحد الأقصى الذي تسمح به الولايات المتحدة لنفسها بالسقوط فيه، وما أن تبلغه الحكومة، عليها أن تتوقف عن الإنفاق، والرجوع إلى المشرعين للتصويت على رفع الحد الأقصى، أو البحث عن وسائل أخرى للتمويل.

(**) - الدين العام لأي دولة هو محصلة العجز المتراكم في الميزانية العامة لها، ويعد العجز في الميزانية محصلة قوتين متناقضتين أي تعاملا في اتجاه معاكس، القوة الأولى هي الإيرادات العامة، والثانية هي النفقات العامة، فإذا كانت نفقات العامة الدولة أكبر من إيراداتها العامة يحدث عجز في الميزانية، ومن ثم لا بد وان تقوم الحكومة بتمويل هذا العجز، والذي يفترض أن يتم أساسا من خلال الاقتراض، أي من خلال طرح السندات الحكومية للبيع للمستثمرين من الفئات المختلفة، وهو ما يرفع من حجم الدين العام للدولة من الناحية المطلقة، وإذا كان معدل النمو في الدين العام للدولة أكبر من معدل النمو في الناتج الحقيقي لها فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تميل نحو التزايد أيضا، وبالطبع يحدث العكس في حالة تحقيق الميزانية لفوائض.

ويقصد بالدين المملوك بواسطة الجمهور السندات التي يشتريها الأفراد والمؤسسات المالية المختلفة مثل البنوك بما في ذلك بنوك الاحتياطي الفدرالية، وشركات التأمين والأجانب مثل البنوك المركزية لدول العالم المختلفة وصناديق الثروة السيادية. أما الدين المملوك بواسطة حسابات حكومية، فهي السندات التي تشتريها الصناديق الحكومية، ومن أهم الحسابات الحكومية المالكة للدين العام الأمريكي صناديق الضمان الاجتماعي، وصناديق المعاشات للمدنيين، وصناديق المعاشات للعسكريين وصناديق الرعاية الصحية. من بين هذين المقياسين للدين العام يتم التركيز بصورة أساسية على نسبة الدين العام المملوك بواسطة الجمهور إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت حوالي 63% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الثاني من عام 2011، وتتبع أهمية الدين المملوك بواسطة الجمهور من أنه يوضح درجة المزاحمة (*) التي تقوم بها الحكومة للقطاع الخاص في سوق الائتمان الخاص، حيث يمتص هذا الدين المدخرات المحلية الخاصة، وكذلك المدخرات الأجنبية التي تتدفق إلى الولايات المتحدة، ومن ثم ينافس الاستثمارات في القطاع غير الحكومي. من ناحية أخرى فإن الحكومة يمكنها تأجيل خدمة الديون المملوكة للحسابات الحكومية دون أن تتأثر ملاءتها الائتمانية، بعكس الحال بالنسبة للدين المملوك للجمهور، حيث يتراجع التصنيف الائتماني للدولة بصورة كبيرة في حال توقفها عن خدمة هذا الدين، وهو ما يرفع من تكاليف الاقتراض للدولة بصورة كبيرة.

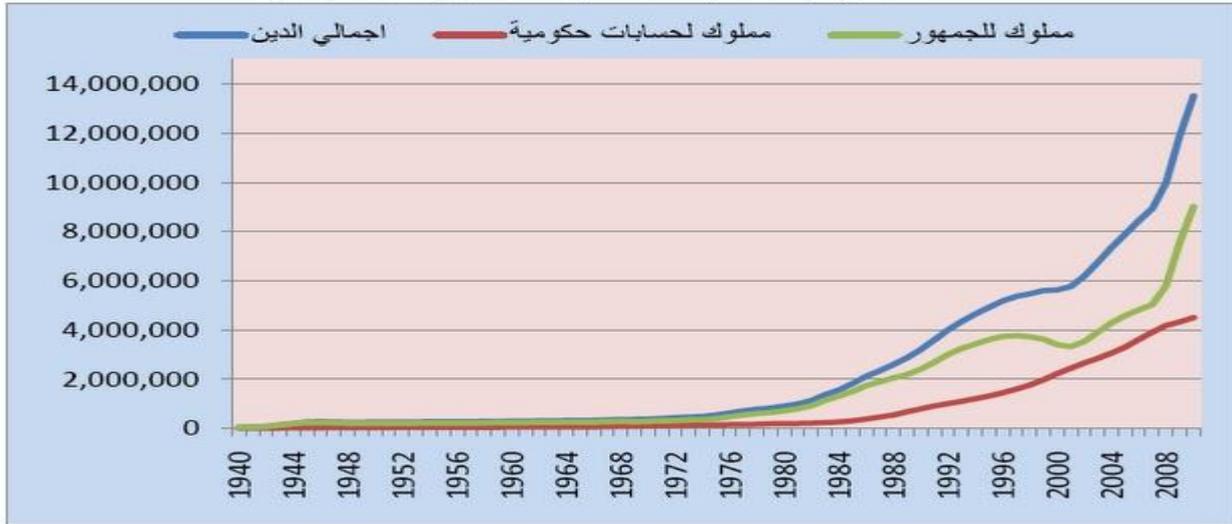
في عام 2010 بلغت الأرقام الفعلية لإجمالي الدين العام الأمريكي 13.528 تريليون دولارا، منها 9.018 تريليون دولارا ديون مملوكة بواسطة الجمهور، و 4.509 تريليون دولارا ديون مملوكة للحسابات الحكومية، وهو ما يعني أن حوالي ثلثي الدين العام الأمريكي مملوك بواسطة الجمهور والثلث الآخر مملوك بواسطة الحسابات الحكومية، وبلغ الدين العام الأمريكي في عام 2011 حوالي 14.5 تريليون دولارا. والرسم البياني الموالي يشير إلى تطورات الدين العام الأمريكي بأنواعه منذ

(*)- المزاحمة هو كلام عن آثار السياسة المالية التوسعية على انتقال منحنى سوق السلع والخدمات، حيث أن السياسة المالية في حالة التوسع تنقل منحنى سوق السلع والخدمات للأعلى باتجاه اليمين، وتظهر مشكلة المزاحمة لما تتسبب السياسة المالية التوسعية في ارتفاع أسعار الفائدة فيخفض الإنفاق الخاص وبالتحديد الإنفاق الاستثماري، للأكثر تفصيلا راجع: عمار صخري: "الاقتصاد الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

عام 1940 حتى عام 2010، ومن الشكل يلاحظ أن الدين العام بأشكاله المختلفة قفز إلى مستويات تاريخية في السنوات الأخيرة على النحو الذي سنقوم بتحليله لاحقاً.²⁰

الرسم البياني رقم (50): إجمالي الدين العام الأمريكي من (1940 - 2008) الوحدة مليون دولار

الشكل رقم (1): إجمالي الدين العام الأمريكي (مليون دولار)



المصدر: على أساس البيانات المنشورة في "Office of Management and Budget "Historical Tables"

المصدر: محمد إبراهيم السقا: "الدين العام الأمريكي"، [على الخط]، (2011/07/22)، متاح على الموقع الإلكتروني http://economyofkuwait.blogspot.com/2011/07/blog-post_22.html > ، تاريخ التحميل: (2012/08/31) ، ص Html .

التحليل الدقيق لتطورات الدين العام الأمريكي يوضح لنا أن هناك عاملان أساسيان مسئولان عن نمو الدين العام الأمريكي على مدى التاريخ، الأول هو تكاليف الحرب، أو ما يطلق عليه نفقات الدفاع، والثاني هو الكساد، أو تراجع مستويات النشاط الاقتصادي، حيث تتراجع الإيرادات العامة بصورة

20. محمد إبراهيم السقا: "لماذا يتزايد الدين العام الأمريكي؟"، [على الخط] ، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (2011/09/18) ، متاح على الموقع الإلكتروني : http://economyofkuwait.blogspot.com/2011/07/blog-post_2227.htm < ، تاريخ التحميل: (2011/06/27) ، ص Html .

كبيرة، أو قد تضطر الحكومة إلى رفع مستويات الإنفاق اللازم لتحفيز الاقتصاد ودفع تأمين البطالة، ونتيجة لذلك يحدث عجز في الميزانية أو يزداد هذا العجز، وبالتالي يزداد مستوى الدين العام، وعندما نحيد أثر هذين العاملين عبر التاريخ المالي الأمريكي نجد أن الدين العام ينخفض بصورة كبيرة. عندما يجتمع هذان العاملان سوياً في وقت واحد فإن الأثر على عجز الميزانية الأمريكية يكون كبيراً، وهو ما يدفع بالدين العام الأمريكي إلى مستويات مرتفعة، وعبر تاريخ الولايات المتحدة مر الدين العام الأمريكي بمراحل متعددة ارتفع فيها الدين العام أو انخفض وفقاً للتطورات التي تحدث في هذين العاملين على وجه الخصوص.²¹

فمع نهاية عام 2007 غرق الاقتصاد الأمريكي في حالة الكساد، واندلعت الأزمة المالية العالمية^(*) مع انهيار بنك ليمان براذرز في 2008، مما أدى إلى تعمق مستويات الكساد الذي نجم عن أزمة قطاع الرهن العقاري الأمريكي، واستجابة لذلك تم إقرار تخفيضات ضريبية إضافية، في الوقت الذي تراجعت فيه الإيرادات العامة مع تراجع مستويات النشاط الاقتصادي بسبب الكساد، فضلاً عن ذلك أخذ الإنفاق على إعانات البطالة وغيرها من أشكال الإنفاق العام الذي يهدف إلى تخفيف وقع أزمة الاقتصاد الأمريكي في التزايد، في الوقت الذي استمر فيه الإنفاق على الدفاع في الارتفاع، مما أدى إلى عودة العجز في الميزانية الأمريكية إلى التصاعد على نحو غير مسبوق في التاريخ الأمريكي. إذ بدءاً من عام 2009، ومع حزم التحفيز المالي الضخمة أخذ العجز في الميزانية الأمريكية منحى لم يبلغه من قبل، حيث تعدى العجز في عام 2009 حاجز التريليون دولار لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة، والذي بلغ 1.413 تريليون دولاراً، وهو ما يعني أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي،

21. وشاح رزاق: "الأزمة المالية الحالية"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض: "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية"، مركز البحوث والدراسات، العدد 19، جانفي 2012، ص ص (09-16).

(*) - اختلفت آراء الإقتصاديين حول مدى صلة الأسباب الحقيقية للأزمة المالية، فعزها البعض إلى هذا النظام في ذاته، وأكد على أنها تعبر عن فشله وعدم صلاحيته، ودلل على ذلك بتواتر الأزمات المالية التي يشهدها ذلك النظام على الدوام، في حين ذهب الاتجاه الآخر إلى خروج النظام الرأسمالي عن دائرة هذا الاتهام، مؤكداً أن ضعف الرقابة على المؤسسات المالية هو السبب الحقيقي لهذه الأزمة.

ولأول مرة أيضا، تصل إلى حوالي 10%، مع العلم أنه في عام 2010 بلغ عجز الميزانية 1.294 تريليون دولارا.

👉 وخلاصة القول : أنه من الواضح أن الدين الأمريكي أصبح بالفعل مشكلة معقدة جدا سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو بالنسبة للعالم أجمع، وسوف يتطلب التعامل معها عقودا من الزمن لا بد وان يحقق فيها الاقتصاد الأمريكي خلالها نموا استثنائيا.²²

الفرع الثاني: بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي

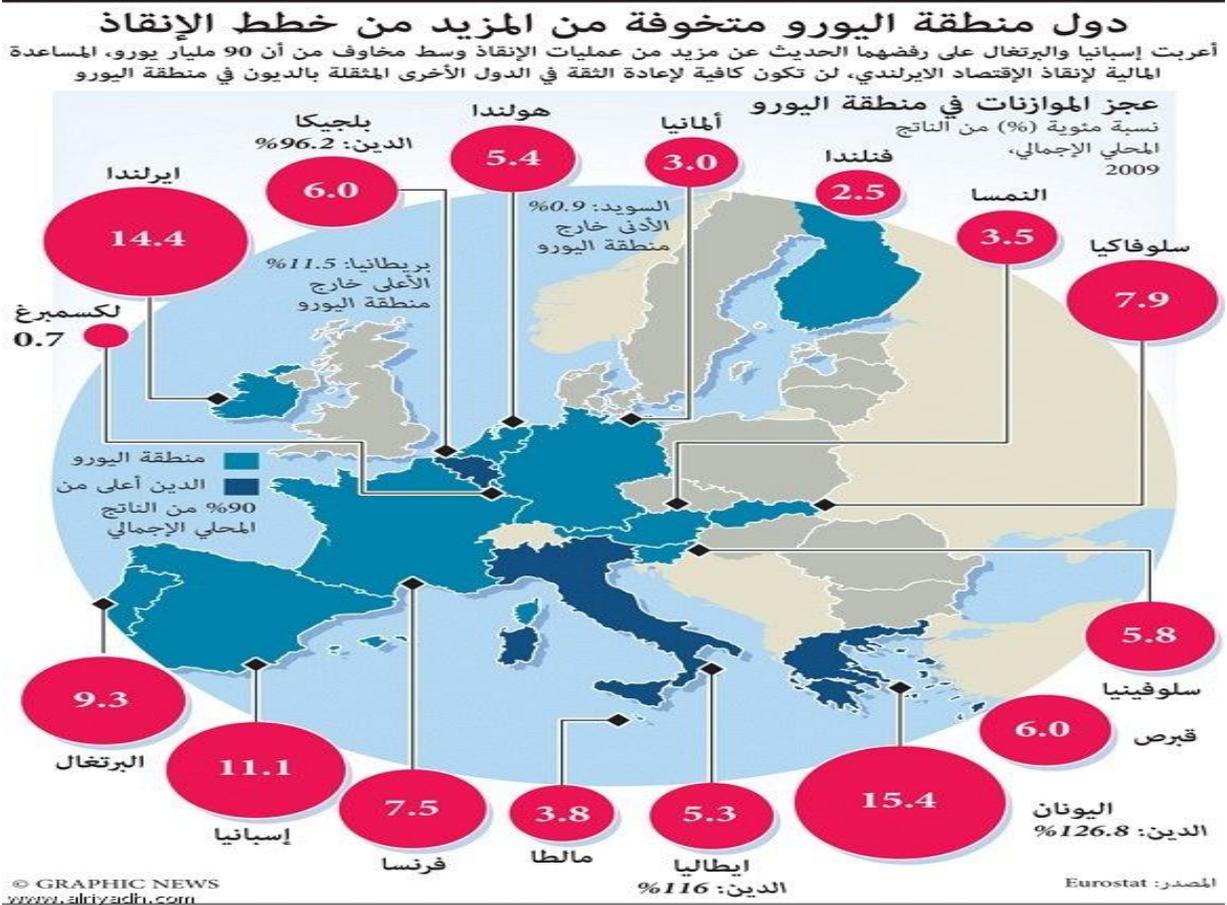
التحليلات الاقتصادية ترى أن ضغوط الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في أميركا، ألقت المزيد من تداعياتها السلبية على اقتصاديات بلدان الاتحاد الأوروبي، وتحديدا بما يؤثر بشدة على الاستقرار المالي النقدي الأوروبي، وهذا ما نلاحظه من خلال الرسم البياني الموالي .

22. محمد إبراهيم السقا: "لماذا يتزايد الدين العام الأمريكي"، مرجع سبق ذكره.

أنظر إلى : علي محي الدين داغي : "الأزمة المالية العالمية"، شركة دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ، بيروت 2001، ص ص(30-37).

الرسم البياني رقم (51): النسب المئوية لعجز الميزانية والدين العمومي بالنسبة للنواتج المحلي الإجمالي لسنة 2009 في دول منطقة اليورو(*)

(*) - في سياق متصل كان تأثير الوضع الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو محدودا للغاية، إذ أن البنوك الخليجية كانت بمنأى عن هذه الديون، كما أن العلاقات الاقتصادية الوثيقة لدول المجلس مع الاقتصاديات الآسيوية ساعدت على حماية اقتصادياتها من الآثار السلبية لأزمة منطقة اليورو، فقد حصل بعض الضرر في مجال التبادل التجاري لدول المجلس مع الدول الأوروبية، نتيجة انخفاض حجم الطلب لدى هذه الدول على السلع والخدمات، وانعكس ذلك على وارداتها من دول المجلس، أضف إلى ذلك تأثير هذه المبادلات بعدم استقرار سعر صرف اليورو مقابل العملات العالمية، في المقابل هناك بعض الآثار الإيجابية التي استفادت منها دول مجلس التعاون، فضعف اليورو أدى إلى تراجع أسعار السلع المستوردة، وكذلك انخفاض مستوى التضخم المستورد.



المصدر: محمد إبراهيم السقا: " أزمة الديون السيادية الأوروبية تزداد عمقا " ، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، [على الخط] ، (2011/03/04)، متاح على الموقع الإلكتروني : http://economyofkuwait.blogspot.com/2011/03/blog-post_04.html ، تاريخ التحميل: (2012/06/26) ، ص Html .

تتخوف الأسواق المالية من العجز الكبير في الموازنات (*) وحجم مديونيات الدول الأوروبية ، الذي يمكن أن يؤدي إلى تخلف هذه الدول عن تسديد التزاماتها المالية أو إلى خروجها من العملة الأوروبية الموحدة ، فبلدان الإتحاد الأوروبي شهدت خلال (2010-2011)، أزمة مالية نقدية كبيرة ، معالمها بدأت بالأزمة الاقتصادية التي اندلعت في اليونان ، ومع الوقت تفاقمت هذه الأزمة، وعلى وجه الخصوص في الاقتصاد الإسباني، والاقتصاد الإيطالي، والاقتصاد الأيرلندي، وبدرجة أقل توجد في

(*)- علما أن معاهدة ماسترخيت حددت سقف العجز في الميزانية بما لا يزيد عن 3 % من إجمالي الناتج المحلي ، والديون العامة بما لا يقل عن 60% منه.

الاقتصاد الفرنسي والاقتصاد الألماني

وتعود أسباب هذه الأزمة إلى النقاط الآتية:

- إجراءات الدعم التي سبق وأن وضعتها بلدان الاتحاد الأوروبي لمواجهة ضغوط الأزمة المالية الأميركية ، كانت غير كافية ولا تتمتع بأي فعالية حقيقية في صد ضغوط الأزمة المالية القادمة من أميركا؛
 - استمرار التزايد في حجم العجوزات المالية الأوروبية، بحيث أصبح جانب النفقات يتجاوز جانب الإيرادات؛
 - تزايد حجم النفقات المستمر في بعض الدول الأوروبية، وعلى وجه الخصوص إسبانيا و إيطاليا
- و أصبح من الصعب على الحكومة الإسبانية والحكومة الإيطالية السيطرة عليها؛
- هذا وعلى أساس الاعتبارات الاقتصادية النوعية، فإن ضغوط أزمة العجز المالي في ميزانيات دول الاتحاد الأوروبي، هي ضغوط لم تعد فقط ضمن الأطر الحكومية المالية، وإنما بدأت تنتقل تدريجياً باتجاه التأثير سلبي على استقرار قطاعات الخدمات، ومعدلات دخل الطبقة الوسطى، ومعاشات المتقاعدين . وضعت حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي على عاتقها مسؤولية القضاء على ظاهرة العجز المستمر في ميزانياتها، وبالتالي، فإن العجز والفشل الذي منيت به جهود هذه الحكومات، هو عجز بدأت الأوساط المالية والنقدية أكثر اهتماماً في قراءة أبعاده، فشهدت الأسواق المالية الأوروبية تزايد عدوى ما جرى في الأسواق المالية الأميركية، ومن أبرز المؤشرات الدالة على ذلك نشير إلى الآتي:

- ارتفاع أسعار الذهب وغيره من المعادن الثمينة، بسبب تزايد حجم الطلب على هذه المعادن: فأزمة الرهن العقاري، وكذا أزمة الديون الأوروبية شجعت المضاربين على وضع أموالهم في مخازن أخرى للقيمة، وقد كان الذهب والفضة على رأس تلك المعادن؛

- تزايد عدد وحجم أصحاب الأرصدة النقدية الكبيرة، الساعين لاستبدال النقود بالذهب والمعادن الثمينة: أكدت التحليلات بأن اللجوء المتزايد باتجاه استخدام أصحاب الأرصدة والودائع للذهب والمعادن الثمينة كملاد آمن لتخزين أموالهم وحماية قيمة أرصدتهم من التآكل، هو لجوء أدى إلى الإضرار ليس بقيمة الدولار الأميركي وحسب، وإنما أيضا بقيمة الأورو الأوروبي، على خلفية تزايد الطلب على شراء الذهب والمعادن الثمينة واستخدامها كملاد آمن لتخزين قيمة العملة والأرصدة؛
 - تراجع سعر صرف الأورو: على إثر أزمة الديون السيادية الأوروبية تراجع الأورو بحوالي 20% أمام الدولار والين، وحوالي 7% أمام الإسترليني خلال سنة 2010؛²³
 - تذبذب في الأسواق العالمية: أعاد الانهيار الذي شهدته الأسواق العالمية خلال أزمة الديون الأوروبية إلى الأذهان أجواء بدايات الأزمة العالمية في سبتمبر 2008 بفعل مخاوف من ديون الدول الأوروبية والاضطرابات المصاحبة لها، حيث ساد الذعر هذه الأسواق ما أدى إلى موجات بيعية انحدرت بمؤشر داو جونز على سبيل المثال نحو ألف نقطة بما يزيد على 9.2% قبل أن يعوض معظم هذه الخسائر ويغلق على خسارة 3.2%، ولكن الأسواق الآسيوية استمرت في التراجع وخسر مؤشر نيكوي الياباني أكثر من 4%.²⁴
- كما كانت أرقام مؤشرات البورصات وأسعار النفط والسلع الأساسية تهوي بسرعة

23. الفاييتا : " ملاحظات أساسية حول اليورو "، [على الخط]، نخبه كتاب المال والاقتصاد، (2011/07/14)، متاح على الموقع الإلكتروني : < http://alphabet.argaam.com/article/detail/18540 > تاريخ التحميل : (2012/09/25)، ص Html .

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، مرجع سبق ذكره، ص ص (16-20). P: html..

24. Christian Noyer: "L'Europe et le Monde face à la crise"; [en ligne] enjeux et perspectives, Intervention de Christian Noyer à Vannes le 25 mars 2011, disponible sur : <http://www.banque-france.fr/fr/institut/telechar/discours/2011/L-Europe-et-le-Monde-face-a-la-crise-enjeux-et-perspectives.pdf >, visité le: (05/ 10/ 2011), p : 03.

، وهدما الذهب الفضة، حققا مكاسب باعتبارهما ملاذا آمنا للمستثمرين في ظل الأزمات؛²⁵

▪ **تراجع معدلات النمو :** بيانات النمو في الربع الثاني من 2011 في الاتحاد الأوروبي جاءت مخيبة للأمال بصورة كبيرة في الاقتصاديات الرئيسة في أوروبا، وبصفة خاصة في ألمانيا وفرنسا، وهو ما أدى إلى تعميق المخاوف بانعكاس انخفاض معدلات النمو في ألمانيا بالذات على الاقتصاد الأوروبي، الذي دخل في مرحلة كساد مزدوج.

الفرع الثالث: بالنسبة للصين (*)

أعلنت الصين عجزا ماليا في الميزانية بواقع 950 مليار يوان (139 مليار دولار أمريكي) سنة 2009 ، ما يعد رقما قياسيا منذ ستة عقود مع سعي البلاد إلى حفر الإنفاق للحد من تأثيرات الأزمة المالية العالمية، ويشكل العجز الإجمالي أقل من 3% من إجمالي الناتج المحلي الصيني، وعلى الرغم من ارتفاع العجز، فقد انخفض العجز الصيني باستمرار في السنوات الماضية ، ويشكل إجمالي العجز 950 مليار يوان من عجز الميزانية قرابة ثلاثة أمثال اعلي عجز سجلته الصين سابقا، والذي بلغ 319.8 مليار يوان في عام 2003 ، ويرى المحللون أن سبب العجز الكبير يعود إلى انخفاض عائدات الحكومة نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي، وخفض الأعباء الضريبية على المؤسسات والأفراد. أما في سنة 2010 بلغ عجز الميزانية 800 مليار يوان أو ما يعادل 123.52 مليار دولار، والدين الوطني بلغ 6.75 تريليون يوان ، ما يعد في نطاق الميزانية السنوية التي تتراوح بين 7 و12 تريليون يوان.

25. محمد إبراهيم السقا : " أخبار سينة "، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، [على الخط] ، (2011/01/06) ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://economyofkuwait.blogspot.com/2011/01/blog-: ص 12>، تاريخ التحميل : (2012/06/28) ، ص .Html

(*)- يرى البعض أن الصين تعد من أهم أسباب تفاقم الأزمة المالية العالمية ،حيث أن سعر صرف اليوان جعل البضائع الصينية رخيصة للغاية ،ودفع المستهلك الأمريكي إلى شرائها بكثرة ،وقد وفر هذا للصين سيولة نقدية كبيرة، وظيفتها في شراء سندات خزينة أمريكية ،وسندات قروض مدعومة برهون عقارية ،مما سمح للبنوك الأمريكية بتوسيع دائرة الإقراض ،وتسبب في الأزمة المالية العالمية .

الفرع الرابع: الدول العربية

تأثر الوضع المالي والسياسات المالية للدول العربية في عام 2009 بتداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث تراجعت الإيرادات العامة، وخصوصاً الإيرادات النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط. كما تسببت الأزمة في تباطؤ اقتصادي على الصعيد العالمي شمل معظم الدول العربية، حيث سعى العديد منها في ظل التوقعات بانخفاض الإيرادات العامة جراء هذا التباطؤ إلى تعزيز إجراءاتها في مجال تحصيل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، كما أدى التباطؤ الاقتصادي إلى إتباع العديد من الدول العربية سياسات مالية توسعية، بقدر ما تتيحه مرونة السياسات المالية فيها، للحيلولة دون المزيد من التراجع في وتيرة النشاط الاقتصادي. وقد اتبعت بعض الدول العربية الأخرى سياسات مالية متشددة، جاءت في معظمها لتلافي المزيد من التراجع في الوضع المالي، ففي جانب الإيرادات، انخفضت الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة 28.1 % في عام 2009 نتيجة للتراجع الحاد في الإيرادات النفطية الذي بلغت نسبته 41.9 % ، وهذا ما يبينه لنا الجدول والرسم البياني التاليين.

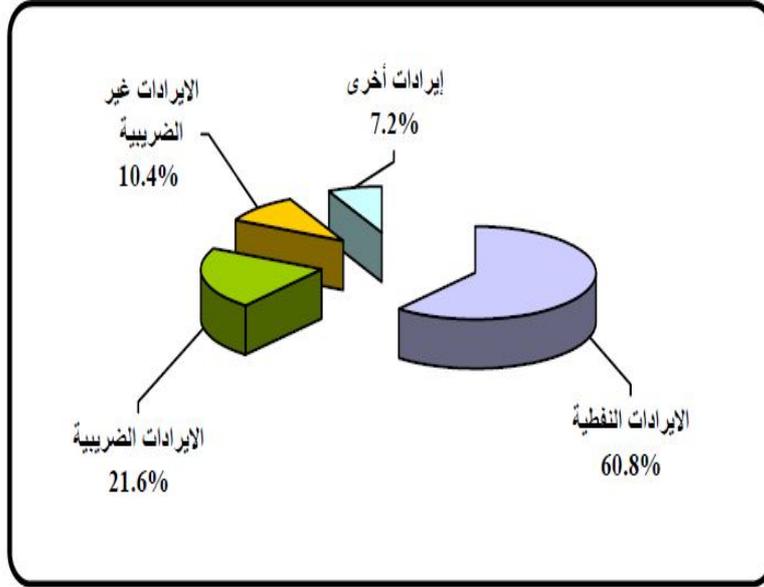
الجدول رقم (28) : الإيرادات الحكومية في الدول العربية عامي (2008-2009)

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		هيكل الإيرادات		مصادر الإيرادات			
				معدل	مليار دولار أمريكي		
2009*	2008	2009*	2008	النمو %	2009*	2008	
34.7	42.6	99.5	99.6	28.3-	589.7	822.0	إجمالي الإيرادات العامة
21.2	32.2	60.8	75.2	42.0-	360.2	620.7	الإيرادات النفطية
7.5	6.2	21.6	14.6	6.6	128.2	120.3	الإيرادات الضريبية
3.6	2.6	10.4	6.2	21.7	61.1	50.9	الإيرادات غير الضريبية
2.3	1.6	6.6	3.7	30.5	39.4	30.1	الدخل من الاستثمار
0.2	0.2	0.5	0.4	11.3-	3.1	3.5	المنح
34.9		42.8	100.0	-28.2	592.8	825.5	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

(*) ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر : صندوق النقد العربي : " التقرير الإقتصادي العربي الموحد" ، 2010 ، ص123 .

الرسم البياني رقم (52): هيكل الإيرادات الحكومية بالنسب المئوية في الدول العربية 2009



المصدر : صندوق النقد العربي : " التقرير الإقتصادي العربي " ، مرجع سبق ذكره ، ص123 .

وقد ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 6.9% في 2009، والإيرادات غير الضريبية بنسبة 21.8%، وازداد الدخل من الاستثمار بنسبة 30.2% . أما في جانب الإنفاق، فقد نما الإنفاق العام بنسبة 2.7% في عام 2009، وهي أقل نسبة نمو يسجلها منذ عام 2003، حيث ارتفع الإنفاق الجاري بنسبة 7%، في حين تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 8.2%، أما صافي الإقراض الحكومي فقد ازداد بنسبة 25%²⁶.

وأدت التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات العامة إلى تراجع حاد في الفائض المالي الكلي للدول العربية مجتمعة، حيث انخفض من 250.5 مليار دولار في عام 2008 إلى 3 مليار دولار فقط في عام 2009، بينما تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 13% إلى 0.2% خلال الفترة ذاتها. ويعود ذلك إلى تراجع الأداء المالي لمعظم الدول العربية في عام 2009، حيث تراجع

26. صحيفة الاقتصاد والتعليم والتدريب والنشر : " تباين كبير بين الدول في دخل المواطن العربي " ، [على الخط]

، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2011/01/06)، متاح على الموقع الإلكتروني :

< http://www.eanews.com > ، تاريخ التحميل : (2012/06/28) ، ص Html .

الفائض الكلي في غالبية الدول العربية المصدر الرئيسي للنفط وتحول الفائض الكلي في عدة دول عربية إلى عجز مالي كلي، بينما تفاقم العجز الكلي في بعض منها. وفيما يتعلق بالمديونية الداخلية، فقد ارتفع الرصيد القائم للدين العام الداخلي بنسبة 11.2 % في عام 2009، وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 25.2 % في عام 2008 إلى 30.1 % في عام 2009، وي طرح تراجع الوضع الكلي في الموازنات العامة للدول العربية ضرورة العمل على إحداث إصلاحات في المالية العامة حالما تتحسن الظروف الاقتصادية غير المواتية التي تسببت بها الأزمة المالية العالمية، من خلال تعزيز الجهود في مجال ترشيد الإنفاق العام، وخصوصاً الإنفاق الجاري، وتقوية الإدارة المالية وتطوير التشريعات الضريبية وتعزيز إجراءات التحصيل الضريبي. وقد بينت تداعيات الأزمة المالية العالمية ضرورة الحفاظ على وضع مالي جيد أو على الأقل إبقاء العجز الكلي ضمن مستويات منخفضة ونسب متدنية من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لمنح السلطات المالية المرونة الضرورية لدرء تبعات الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني.²⁷

المطلب الثاني: آثار الأزمة على سوق العمل والتضخم

لقد شهد الاقتصاد العالمي تغيرات ملحوظة في معدلات البطالة وانخفاض و معدلات التضخم خاصة في الدول النامية، وهذا ما سنحاول التعرف عليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: آثار الأزمة على سوق العمل

فقد على الأقل 30 مليون شخص وظائفهم في الفترة ما بين عام (2007 ونهاية عام 2009) في كافة أنحاء العالم كنتيجة مباشرة للأزمة المالية الدولية، وبالرغم من ارتداد معدلات التوظيف لدى بعض أنحاء العالم، خاصة لدى الدول النامية، غير أن الاقتصاد الدولي ما زال في حاجة إلى خلق ما لا يقل عن 22 مليون وظيفة جديدة من أجل العودة إلى معدلات التوظيف العالمية السابقة للأزمة، وسيستغرق تحقيق ذلك خمسة أعوام على الأقل.²⁸ إذن يعتبر ارتفاع معدلات البطالة في مختلف قطاعات النشاط الإنتاجي من أهم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، وفي هذا السياق ارتأينا أن

27. صندوق النقد العربي: "التقرير الإقتصادي العربي 2010"، مرجع سبق ذكره، ص (121-122).

28. الأمم المتحدة: "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2011"، موجز تنفيذي، السنة غير مذكورة، ص 04.

نتناول واقع البطالة في الاقتصاد الدولي مع الأخذ كنموذج الولايات المتحدة، دول الإتحاد الأوروبي، الدول النامية، وأخيرا الدول العربية.

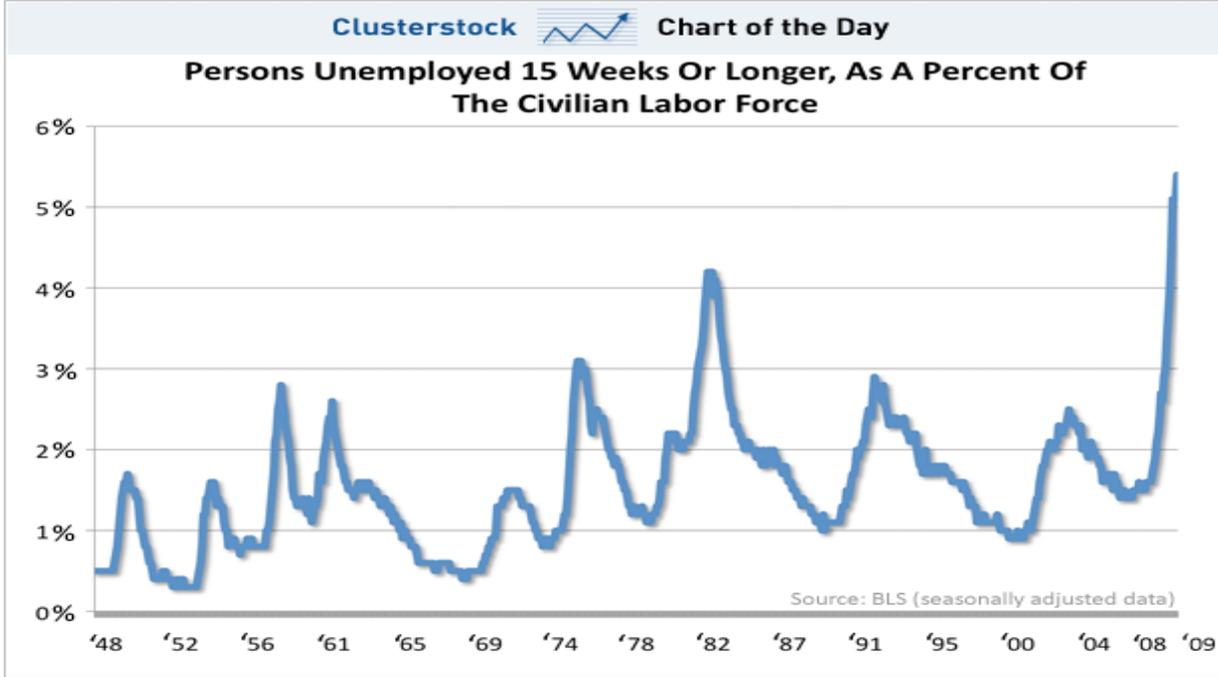
أ- البطالة في العالم : لقد ارتفعت معدلات البطالة في الاقتصاد العالمي كنتيجة للأزمة المالية العالمية ، كما يوضحه لنا الرسم البياني التالي :

الرسم البياني رقم (53): البطالة في العالم بالنسبة المئوية خلال الفترة (فيفري 2008-فيفري 2009)



المصدر: مجلة الاقتصادية الإلكترونية: "البطالة أزمة وظائف"، [على الخط] ، العدد 5636، (2009/03/17)، متاح على الموقع الإلكتروني : < http://www.aleqt.com/2009/03/17/article_205413.html > ، تاريخ الإطلاع: (2012/06/29)، ص Html.

الرسم البياني رقم (54):تطور معدل البطالة بالنسبة المئوية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1948-2009)



Source :

Business Insider Clusterstock :” **Chart Of The Day: The Long, Long Job Search**” [On line] ;(02/10/2009); available at : ><http://www.businessinsider.com/chart-of-the-day-employment-2009-10#ixzz1z1vQ9VBe>< ; visited :(28/06/2012) P: Html.

العمال في حالة بطالة لمدة طويلة 15 أسبوعا فأكثر، فمعدل البطالة وصل إلى مستويات تاريخية في الولايات المتحدة، وهذا لم يحدث في تاريخها منذ عام 1948، كما يوضحه الرسم البياني السابق الذي بين أن معدل البطالة وصل إلى حوالي 5.5% مع بداية سنة 2009، هذا المعدل يعبر عن خطورة وضع مستويات البطالة في الولايات المتحدة، والتي توصف بأنها مرعبة، فالبيانات المرتفعة لمعدلات البطالة دفعت البعض ومنهم الاقتصادي الأمريكي بول كروجمان الحاصل على جائزة نوبل إلى المطالبة بحزمة تحفيز اقتصادي إضافية لمعالجة الوضع المتدهور لسوق العمل.³¹

ت-بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي :

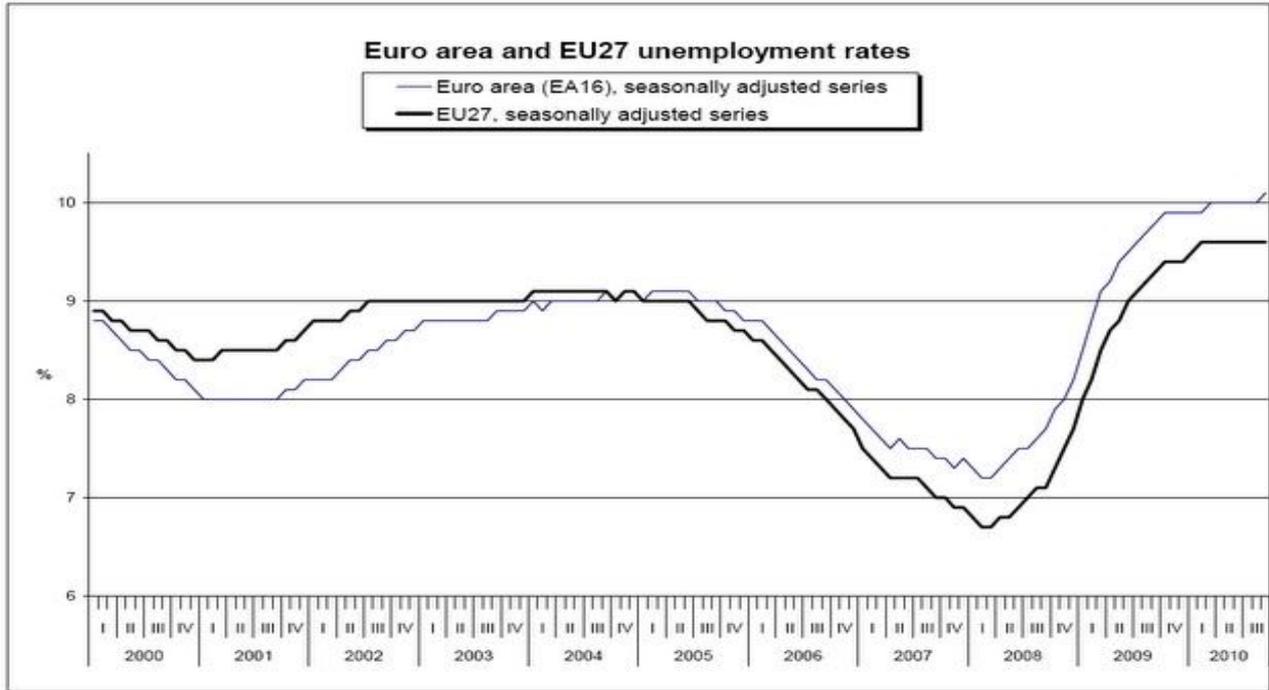
صدر عن تقرير مكتب الإحصاءات الأوروبي عن معدلات البطالة في أوروبا الموحدة (27 دولة) عن شهر سبتمبر 2010، ولقد جاءت نتائج التقرير مخيبة للأمل، حيث تشير إلى استمرار البطالة في

31 . Meltzer, Allan : "**Reflections On The Financial Crisis**", Cato Journal, Vol. 29, No. 1; 2009, pp(25-30).

أوروبا عند مستويات مرتفعة للغاية فضلا عن ميلها إلى التزايد بمرور الوقت، ففي سبتمبر 2009 كان معدل البطالة في منطقة الأورو (17 دولة) هو 9.8%، وتقدير معدلات البطالة عن شهر سبتمبر 2010 يشير إلى ارتفاع معدل البطالة إلى 10.1%، وذلك أيضا مقارنة بمعدل البطالة في أوت 2009 الذي بلغ 10%، كذلك ارتفعت معدلات البطالة في منطقة الاتحاد الأوروبي من 9.3% في سبتمبر 2009، إلى 9.6% في سبتمبر 2010، وهذا ما يبينه لنا الرسم البياني الموالي .³²

الرسم البياني رقم (55): معدلات البطالة بالنسب المئوية في أوروبا الموحدة (2000- الربع الثالث من

(2010)



Source :

Eurostat : "Taux de Chômage dDans l'Union Européenne en Mai 2012" , Communiqué de presse euro indicateurs ;N° 101 ; 2 juillet 2012 ; P 03.

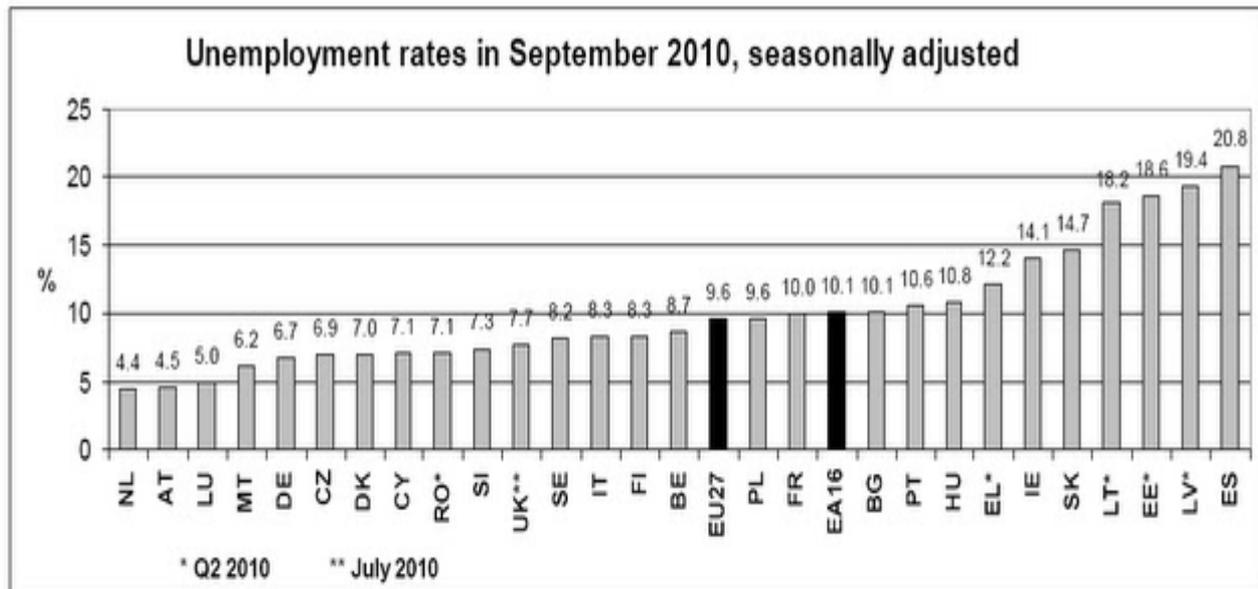
32 . Patrick Artus:" Beaucoup De Menaces Sur L'économie De La Zone Euro" ,[en ligne] ; NATIXIS, Flash Economie, N°279, 17 juin 2009, disponible sur :> <http://gesd.free.fr/flash9279.pdf><; visité le : (04/08/2012) , P: Html.

Groupe Arctique Solutions : "L'avancée Du Chômage en Europe" ; [en ligne] ; Le monde du géomarketing et des Systèmes d'Analyse Géographique ;(20/05/2010) ; disponible sur le site :

> <http://www.articque.com/news/321/71/L-avancee-du-chomage-en-Europe/d,actu-detail.html><; visité le : (25/09/2012), P: Html.

وبعض دول أوروبا ما زالت معدلات البطالة فيها مرتفعة جداً، فضلاً أيضاً عن ميلها نحو التزايد، على سبيل المثال لاحظ أنه وفقاً للرسم البياني التالي الذي يوضح معدلات البطالة في دول أوروبا الموحدة، فإن معدل البطالة في إسبانيا في سبتمبر 2009 ارتفع إلى 20.8%، والذي هو أعلى معدل في أوروبا الموحدة، يليها لاتفيا (19.4%) ثم استونيا (18.6%)، وليثوانيا (18.2%)، وهي معدلات أثارت قلق صانعي السياسة الاقتصادية في هذه الدول، أما أقل معدلات البطالة فتوجد في هولندا، 4.4%، وفي النمسا، 4.5%.

الرسم البياني رقم (56) معدلات البطالة بالنسب المئوية في دول الاتحاد الأوروبي خلال شهر سبتمبر 2010



Source : Eurostat .Op.cit ; P 01.

من ناحية أخرى فإن الرسم البياني الموالي يوضح تقديرات أعداد العاطلين في الاتحاد الأوروبي (*). خلال نفس الفترة، وفقاً للتقرير فإن هناك 23.109 مليون عاطل في كافة دول الاتحاد الأوروبي في

(* - على سبيل المثال ارتفعت حالات البطالة في الاقتصاد البريطاني حسب إحصاءات مكتب الإحصاءات القومية إلى 904,900، بزيادة حوالي 32,500 حالة، وذلك في أوت 2008، بينما شهد الاقتصاد الأيرلندي في الربع الأول من العام 2009 انكماشاً في إجمالي الناتج المحلي قدره 1.5%، وهي السابقة الأولى لها منذ عام 1983، وكذلك انكماشاً قدره 0.5% في الربع الثاني لتصبح بذلك أيرلندا أولى دول الاتحاد الأوروبي دخولاً في الكساد الإقتصادي. أما إسبانيا فقد نجحت في تجنب الانكماش في النشاط الإقتصادي ولكنها - بالرغم من ذلك - قد عانت من ارتفاع شديد في معدلات

سبتمبر 2010، من بينهم 15.917 مليون عاطل في منطقة الأورو، من ناحية أخرى فإن النمو في أعداد العاطلين يتركز أساسا في منطقة الأورو، فمن بين 71000 عاطل تم إضافتهم إلى رصيد البطالة في الاتحاد الأوروبي في شهر سبتمبر، كان هناك 67000 عاطل جديد في منطقة الأورو وحدها.

الرسم البياني رقم (57) تقديرات أعداد العاطلين في الاتحاد الأوروبي



Source : Eurostat .Op.cit ; P 04

ارتفاع معدلات البطالة هو قاسم مشترك في الكساد خلال هذه الفترة بين كافة الدول في العالم، وهو أخطر إفرازات الأزمة وأقساها على الإطلاق، لما تمثله البطالة من تهديد للاستقرار الاقتصادي والمالي لهذه الدول، ميل معدلات البطالة نحو الارتفاع في أوروبا يعني أن الاقتصاد الأوروبي قد استجاب لموجات النقشف المالي الذي طبقتته معظم دول أوروبا في أعقاب أزمة ديون اليونان، للسيطرة على عجز الميزانية ومن ثم الدين العام ، فسياسات النقشف لن تؤدي إلا إلى المزيد من الضغوط على سوق العمل ومعدلات النمو الاقتصادي.³³

البطالة حيث وصلت إلى 9.9%، فقد ازدادت حالات البطالة في الاقتصاد الإسباني بنحو 425 ألف حالة عن العام 2007، كل تلك الظواهر الخاصة بالأزمة انتقلت بدورها إلى الدول الأخرى مثل : بلجيكا والنمسا وألمانيا والسويد والدانمرك وغيرهم من الدول الأوروبية.

33. قدي عبد المجيد: "الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية"، بحوث اقتصادية عربية ، مركز دراسة الوحدة العربية ، العدد 46 ، ربيع 2009 ، ص22.
إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

ث- البطالة في الدول النامية : لقد ارتفع معدل البطالة في الدول النامية الآسيوية ورابطة الدول المستقلة ودول وسط وشرق أوروبا ودول نصف الكرة الغربي، ومعظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء، وإن كان بنسبة أقل مما سجله في الدول المتقدمة سنة 2009، كنتيجة لأزمة الرهن العقاري.³⁴

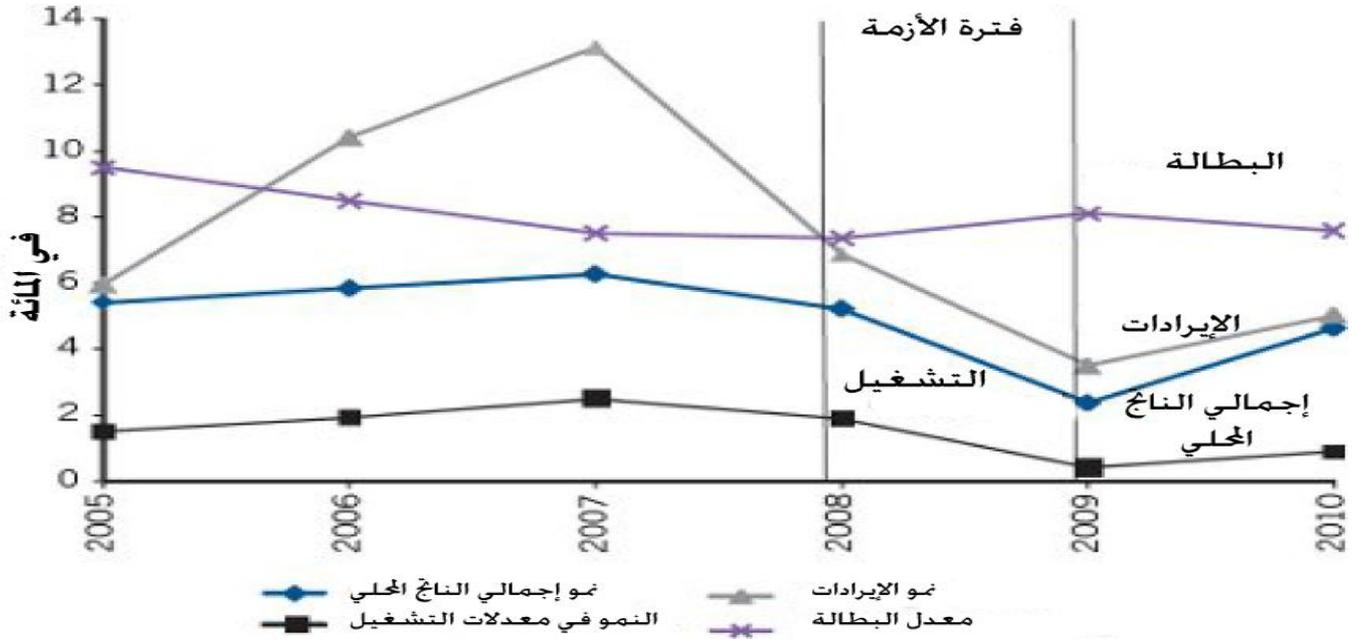
تعافي أسواق العمل من آثار الأزمة المالية(*) لم يزل يتسم بالبطء في بعض بلدان العالم النامية، حيث لا يزال النمو في معدلات التشغيل والإيرادات أقل بكثير مما كانت عليه قبل الأزمة، حيث تسببت الأزمة العالمية في حدوث انخفاض حاد في النمو الاقتصادي بأنحاء بلدان العالم النامية، لكن تأثيرها على أسواق العمل اتسم بالتفاوت الشديد، فقد أفلتت أسواق العمل في شرق آسيا من الأزمة إلى حد بعيد، وتعافت مؤشرات التشغيل في أمريكا اللاتينية بسرعة خلال عام 2010 بعدما شهدته من انكماش في العام السابق، ولكن على النقيض من ذلك، ظلت أوروبا وآسيا الوسطى تعاني انخفاضاً في نمو الإيرادات وارتفاعاً في معدلات البطالة في 2010، وتظهر الاتجاهات الأحدث عهداً في تسعة من أكبر البلدان النامية تبايناً في نمو الإيرادات وضعفاً في خلق فرص العمل فيما مضى من عام 2011.³⁵

34. صندوق النقد العربي: "التقرير الإقتصادي الموحد 2010"، مرجع سبق ذكره، ص 06.

(*)- في مارس 2012 وصلت البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على التوالي : 8.2 % ، 4.4 %.

35 . صندوق النقد العربي: " التقرير العربي الموحد"، 2009، ص 06.

الرسم البياني رقم (58): مؤشرات إجمالي الناتج المحلي وأسواق العمل بالنسبة المئوية في البلدان النامية (2005-2010)



المصدر: البنك الدولي: "اتجاهات الوظائف"، [على الخط]، أكتوبر 2011، متاح على الموقع الإلكتروني:

< http://www.albankaldawli.org/topic/jobs/Job-Trends-October-2011.htm > ، تاريخ التحميل:

(2012/09/31) ، ص Html .

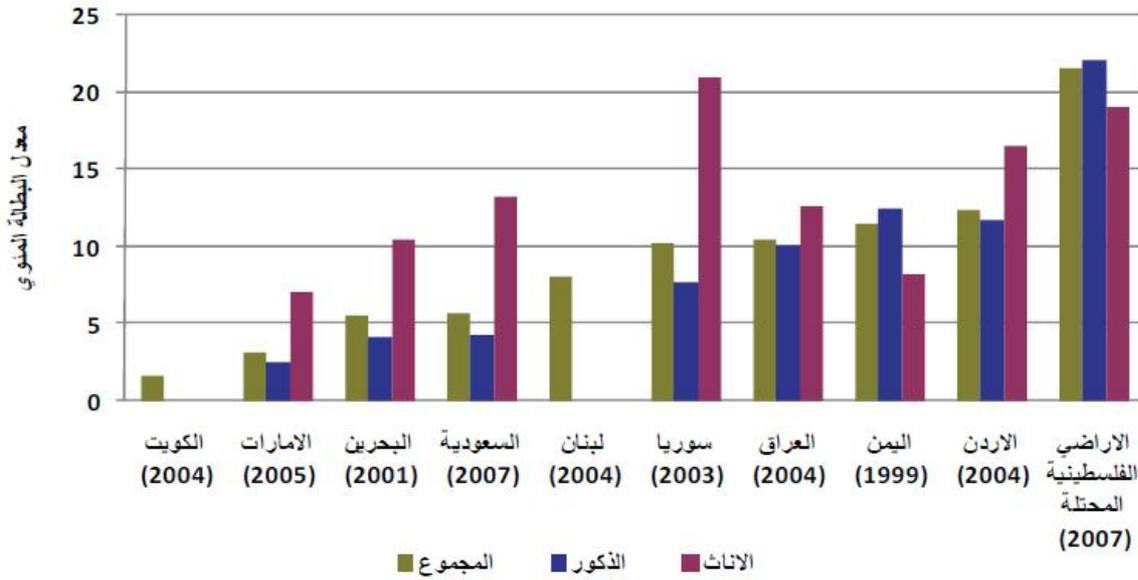
وتفيد أحدث البيانات أن تعافي أسواق العمل بالبلدان النامية من آثار الأزمة المالية العالمية يتخلف عن ركب النمو الاقتصادي، فخلال عام 2010، نما إجمالي الناتج المحلي بنحو 2.5 نقطة مئوية في 136 بلداً نامياً، قاطعاً بذلك نحو نصف الطريق نحو استعادة ذروته البالغة نسبتها 6 % قبل الأزمة

، غير أن النمو في الإيرادات ومعدلات التشغيل ظل في عام 2010 أقل بكثير من معدلات ما قبل الأزمة، على الرغم من حدوث تحسن طفيف خلال عام 2009، ويمثل ببطء النمو في معدلات التشغيل وسط تراجع البطالة عرضاً لتأخر تعافي المشاركة في أسواق العمل، مما يوحي بأن العمال المحبطين أو الذين تم الاستغناء عنهم ربما كانوا يعودون ببطء إلى قوة العمل.³⁶

36 . الأمم المتحدة: "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2011"، مرجع سبق ذكره، ص 04.

ج- في البلدان العربية :

الرسم البياني رقم (59): معدلات البطالة في بلدان عربية مختارة بالنسب المئوية (حتى آخر سنة تتوافر بشأنها البيانات)



ملاحظة: تشير الأرقام بين قوسين إلى آخر سنة تتوافر بشأنها البيانات.

المصدر: كريستينا برينت، طارق الحق، نورا كامل: "آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام، والحماية الاجتماعية"، منظمة العمل الدولية، الإصدار الخامس، أبريل 2009، ص13.

أما في ما يخص الدول العربية فقد أكدت العديد من الدراسات على وجود زيادة ملحوظة في معدلات البطالة بعد تفجر الأزمة عام 2008، ووفق منظمة العمل العربية فإن الدول التي تأثرت بالأزمة يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام:³⁷

➤ الدول العربية النفطية ذات الموارد المالية الكبيرة والقليلة السكان، وتضم الدول الخليجية وليبيا والتي تأثرت بشكل مباشر بالأزمة، لم تكن معرضة لهزات اجتماعية عنيفة إثر الأزمة بسبب احتياطها المالي المحقق من العائدات النفطية خلال الفترة ما قبل الأزمة؛

37. أنظر إلى: تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربي: "الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية"، مؤتمر العمل العربي الدورة السادسة والثلاثون، عمان الأردن، أبريل 2009، ص 160.

- الدول العربية ذات الموارد المالية العالية المتأنية من قطاع المحروقات وذات الكثافة السكانية المرتفعة وتضم كل من العراق، السودان والجزائر، فانخفاض العائدات المالية أثر على آفاق الموارد المالية لهذه الدول، وبالتالي على القدرة على خلق فرص العمل الجديدة؛
- الدول العربية ذات الموارد الطبيعية المتواضعة وتضم اليمن،الأردن، فلسطين وسوريا ومصر ،والتي تعتمد على عائدات السياحة وتحويلات المغتربين،فعودة المغتربين الذين صرفوا من وظائفهم وتراجع عائدات السياحة، أدى إلى تقليص الوفرات المالية المدعمة لخلق فرص العمل؛
- الدول ذات الموارد الطبيعية المتواضعة والتي تعتمد بشكل كبير على صادرات السلع الصناعية الخفيفة مثل الملابس والأحذية وغيرها،بالإضافة إلى عائدات السياحة وتحويلات المغتربين وتضم كل من سوريا،تونس والمغرب،واقنصديات ،هذه الدول مرتبطة بشكل بارز بأنماط الطلب على سلعها في دول شركائها التجاريين الأساسيين.³⁸

يقدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية بحوالي 14.8 % ،وهو متوسط يفوق متوسطات معدل البطالة في مختلف الأقاليم الأخرى في العالم، ويعتبر ارتفاع مستوى البطالة في الدول العربية عن المستوى الذي كان سائدا في عام 2007 والمقدر بحوالي 13.7 % ، متماشيا مع اتجاه معدلات البطالة في العالم نحو الارتفاع، حيث ارتفع المتوسط العالمي للبطالة من 5.8 % عام 2008 إلى نحو6.6% في عام 2009 ،ويقدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي 14 مليون عاطلاً في عام2009 بما يمثل حوالي 7 % من عدد العاطلين في العالم،وتحتل مصر ثم السودان صدارة ترتيب الدول العربية من حيث عدد العاطلين الذي يبلغ مجموعهما حوالي 4.7 مليون عاطلاً.³⁹

38. علا الصيداني: "أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية" ،اجتماع الخبراء حول تحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، الإتحاد العالم لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الأمانة العامة، بيروت ،(2009/11/12)، ص 13.

39. صندوق النقد العربي : " التقرير الإقتصادي الموحد 2010"، مرجع سبق ذكره ، ص 36.

الفرع الثاني: التضخم

تتمحور الأزمة الاقتصادية والمالية لسنة 2008 حول أزمة الرهن العقاري وتداعياتها على الأسواق والمؤسسات، وهي وإن كانت تخفي فشل السياسات الاقتصادية الجديدة التي أوصلت العالم إلى الركود الذي عانت منه العديد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تؤكد مرة أخرى الترابط الوثيق بين الأزمة العالمية الاقتصادية وآثار التضخم الناجم عن سياسة الفوائد وأسعار النفط وتهايوي الدولار والسياسات الاقتصادية الغير فعالة. وتجدر الإشارة هنا الى أنه من آثار الأزمة الإقتصادية العالمية إنخفاض معدلات التضخم على مستوى العديد من دول العالم، خاصة المتقدمة منها، وهذه نتيجة طبيعية تصاحب حالات الركود الإقتصادي عادة.⁴⁰

أ- بالنسبة للاقتصاد العالمي :

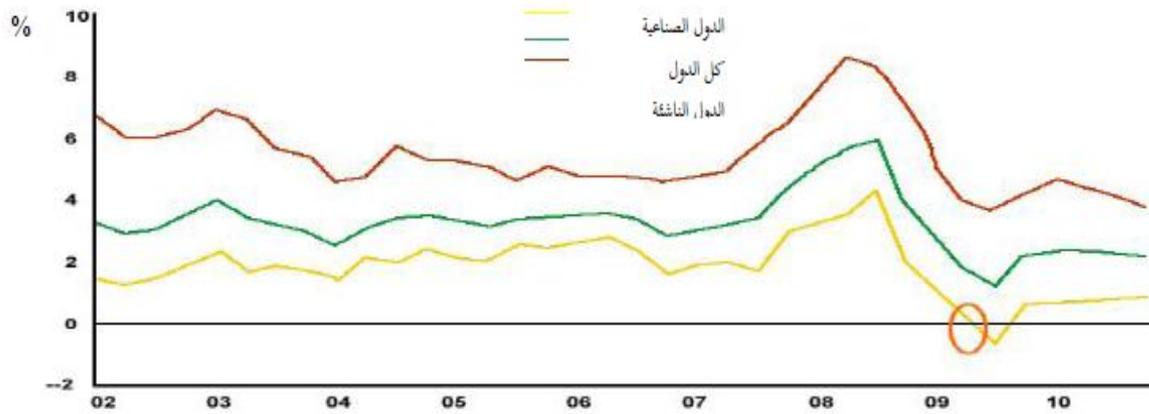
تشير البيانات إلى أن انخفاض معدل التضخم في مختلف دول العالم في عام 2009 مقارنة مع عام 2008، فقد بلغ معدل التضخم في الدول المتقدمة 0.8 % في عام 2009 مقارنة مع 2 % في عام 2008 ، كما انخفض معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى من 9.3 % في عام 2008 إلى 5.7 % في عام 2009 .

لكن بعد أن وضعت الأزمة المالية العالمية أوزارها، وأخذ الكثير من اقتصاديات العالم طريقه نحو التعافي، دخل الاقتصاد العالمي في أزمة جديدة نتيجة تزايد الضغوط التضخمية حول العالم، فقد أخذ سعر النفط في الارتفاع إلى مستويات لا تتناسب مع طبيعة المرحلة السائدة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، كذلك عادت أسعار الغذاء العالمية إلى مستويات ما قبل الأزمة المالية العالمية، فضلا عن وجود ضغوط تضخمية إضافية ناجمة عن ارتفاع أسعار السلع التجارية الأخرى على نحو ينعكس على

40. صندوق النقد الدولي : " آفاق الاقتصاد العالمي التعافي والمخاطر واستعادة التوازن "، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، أكتوبر 2010، ص 25.

مستويات الإنفاق في كافة أنحاء العالم، لكن ما هي العوامل التي تقف وراء موجات التضخم في العالم؟⁴¹

الرسم البياني رقم (60): تطور معدلات التضخم في العالم بالنسب المئوية خلال الفترة (2002-2010)



المصدر : صندوق النقد الدولي : " الركود الإقتصادي العالمي يفرض تحديات على السياسات " ، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ، (28 / 01 / 2009) ، ص 04 .

مصادر الضغوط التضخمية التي تعرض لها العالم يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مصادر هي؛ الأسعار المرتفعة للنفط والسلع التجارية الأخرى، والأسعار المرتفعة للغذاء على المستويين المحلي والعالمي، والسياسات الاقتصادية التوسعية التي تتبعها معظم دول العالم نتيجة للأزمة. فأسعار السلع الغذائية ارتفعت إلى مستويات أصبحت تهدد الأمن الغذائي في الكثير من دول العالم، وبصفة خاصة الدول الفقيرة، حيث ينفق الناس جانبا كبيرا من ميزانياتهم على الغذاء، إذ يصل إنفاق الأفراد على الغذاء في الدول النامية إلى أكثر من 50% من إجمالي الإنفاق في الكثير من الحالات، مقارنة بنسبة 15% كحد أقصى في الدول المتقدمة، والإحصائيات تشير إلى أنه نظرا لانخفاض مستويات الاستثمار في القطاع الزراعي، فإن تزايد الإنتاج العالمي خلال السنوات القادمة سوف يكون بمعدلات اقل من تلك التي

41. أنظر إلى: نبيل مرزوق ، زياد زنبوعه : " السياسات الاقتصادية في ضوء الأزمة " ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون حول بعض تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، (24 / 03 / 2009) ، دمشق ، ص 03 .

شهدها العالم في العشر سنوات الماضية، الأمر الذي يعكس تراجع معدلات نمو الإنتاج الزراعي عالمياً، وهو ما يشكل تهديداً للعرض العالمي من الغذاء.⁴²

فالتطورات الحديثة في مجال الضغوط التضخمية التي يعاني منها العالم تشير إلى تعقد العلاقة بين ارتفاع أسعار النفط وارتفاع أسعار الغذاء، فاستمرار الارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى تزايد الضغوط في العالم نحو التحول إلى الوقود الحيوي، الذي ترتفع جاذبيته مع ارتفاع أسعار النفط، والوقود الحيوي هو غاز الإيثانول الذي ينتج من أي محصول يحتوي على نشويات أو سكر بشكل أساسي، ويتم إضافته إلى البنزين في السيارات بنسب تتراوح بين 10 إلى 20%، غير أنه يمكن رفع تلك النسبة إلى أكثر من 80% إذا ما تم تعديل طريقة صناعة موتورات السيارات، وتنتظر الكثير من الدول المنتجة للغذاء إلى الوقود الحيوي على أنه وقود المستقبل، كما تتزايد الاستثمارات في هذا المجال على نحو واضح، الأمر الذي يعني أن معظم الزيادة في إنتاج الغذاء في المستقبل سوف توجه نحو تسيير السيارات، وليس نحو توفير الغذاء للإنسان.⁴³

ب- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية: أصدر مكتب إحصاءات العمل في الولايات المتحدة تقريره عن معدل التضخم في شهر نوفمبر 2010 استناداً إلى الرقم الوسيط القياسي للأسعار CPI، ووفقاً للتقرير فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عن شهر نوفمبر لم يرتفع سوى بمعدل 0.1% (على أساس معدل موسمي)، وبهذا الشكل فإن معدل التضخم خلال الاثني عشر شهراً الماضية حتى نوفمبر 2009 بلغ 1.1% فقط (معدل موسمي)، هذه الزيادة الطفيفة جداً في معدل التضخم تعكس زيادة طفيفة في أسعار الغذاء والطاقة، وبالطبع باقي المجموعات السلعية. والرسم البياني الموالي يوضح تطورات النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال الاثني عشر شهراً، حيث

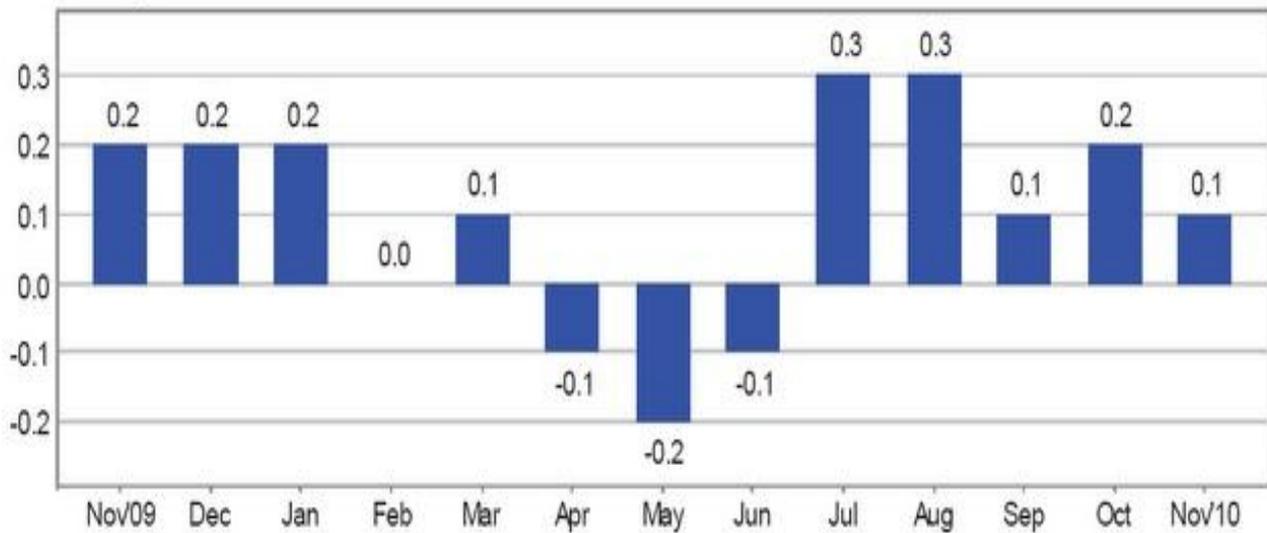
42 . مجلة الاقتصادية الإلكترونية: "العالم يتدافع لاحتواء تضخم ارتفاع الأغذية"، [على الخط]، (07/01/2011) ، العدد 6297 ، متاح على الموقع الإلكتروني : http://www.aleqt.com/2011/01/07/article_488383.htm ، تاريخ التحميل : (20/09/25) ، ص .html

43 Claire Guèlaud: "L'inflation a Fait Son Retour en 2010, Portée Par Les Prix De L'énergie"; [en ligne] ; Journal le Monde;(13/01/2011) ; disponible sur : > <http://bercy.blog.lemonde.fr/2011/01/13/inflation-a-fait-son-retour-en-2010-portee-par-les-prix-de-lenergie/> ; visité le : (25/09/2012) , P: Html.
Le Monde: " L'inflation S'établit à 2,1 % en 2011, à Cause Prix De L'énergie " ; [en ligne] ; (19/01/2012) ; disponible sur : > http://www.lemonde.fr/economie/article/2012/01/19/l-inflation-a-progresse-de-2-1-en-2011_1631844_3234.html ; visité le : (25/09/2012) , P: Html.

نلاحظ، أن أقصى معدل للتضخم الشهري خلال 2009 لم يتجاوز نسبة 0.3% في شهري جويلية وأوت من عام 2009. (*)

الرسم البياني (61): النمو الشهري في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالنسب المئوية في الولايات المتحدة الأمريكية (نوفمبر 2009 -نوفمبر 2010)

Chart 1. One-month percent change in CPI for All Urban Consumers (CPI-U), seasonally adjusted, Nov. 2009 - Nov. 2010
Percent change



Source: US Bureau of Labor Statistics: "Consumer Price Index"; [On line]; June 2011; available at : <http://www.bls.gov/cpi/> ; visited : (14/07/2012) P: Html.

الرسم البياني السابق يوضح تطورات معدل التضخم في الاثني عشر شهرا (نوفمبر 2009-2010) ، حيث نلاحظ أن معدل التضخم يميل إلى التراجع بشكل عام بدءا من ديسمبر 2009، حيث انخفض معدل التضخم من 2.7% في ديسمبر 2009 إلى 1.1% فقط في نوفمبر 2010، وعندما ننظر إلى معدل التضخم الجوهري **Core inflation**، وهو معدل التضخم مطروحا منه أسعار الغذاء والطاقة (أي

(*) - هو الرقم القياسي لأسعار المستهلكين "Consumer Price Index-CPI" ، ويسمى أيضا معدل التضخم الأساسي "Core-Inflation" ، حسابه يستبعد العناصر غير المستقرة التي لا تعد مقياساً للتضخم في المدى الطويل

، لذلك تهتم معظم البنوك المركزية بهذا المعدل وتعدده مقياساً لمعدل التضخم المستهدف الذي لا يتأثر بالعوامل الخارجية (مثل أسعار الطاقة في بعض الدول)، أو العوامل المناخية (مثل أسعار السلع الزراعية)، أو العوامل الموسمية، أو تأثيرات السياسة المالية (مثل السلع التي تفرض عليها ضريبة عالية ومتغيرة كالدخان والكحول).

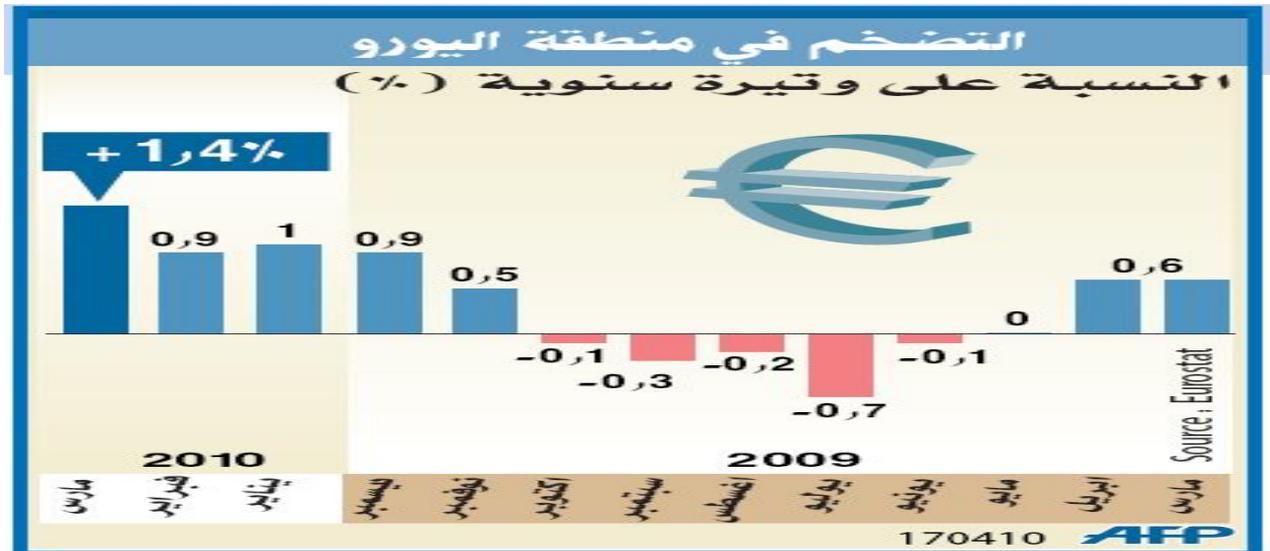
المجموعات السلعية الأكثر تقلباً في الرقم القياسي للأسعار)، فإن معدل التضخم الجوهري يصبح أقل من 1%، وهو رقم منخفض جداً، الأمر الذي أثار قلق صانع السياسة النقدية الأمريكية، و الخلاصة التي نصل إليها من تحليل اتجاهات معدل التضخم خلال 2009 هي أن سياسات الإصدار النقدي لم تؤثر على معدل التضخم. 44

ت- بالنسبة للإتحاد الأوروبي :

وفقاً لمكتب الإحصاءات الأوروبية في لوكسمبورج انخفض معدل التضخم السنوي في أوروبا إلى أدنى مستوى له خلال الأعوام الـ 13 الماضية، وذلك نتيجة لانخفاض تكاليف الطاقة وارتفاع معدلات البطالة إلى 9.4% وهو أعلى معدل للبطالة في أوروبا منذ 1999.

الرسم البياني (62): التضخم في منطقة اليورو بالنسبة المئوية خلال الفترة (مارس 2009-مارس

(2010



المصدر: مجلة الاقتصادية الإلكترونية: " أزمة الديون اليونانية والدروس المستفادة خليجياً"، [على الخط]، (2010/04/24) ، العدد 6039 ، متاح على الموقع الإلكتروني :

44. محمد ابراهيم السقا: " معدل التضخم في الولايات المتحدة ما زال أقل من المستهدف" ، [على الخط]

(2010/12/19)، متاح على الموقع الإلكتروني :

< http://economyofkuwait.blogspot.com/2010_12_01_archive.html > ، تاريخ التحميل:

(2012/06/29)، ص Html .

< http://www.aleqt.com/2010/04/24/article_383495.html ، تاريخ الإطلاع: (2012/09/01)، ص .Html

ومن خلال الرسم البياني السابق لاحظنا انخفاض معدل التضخم في منطقة الأورو سنة 2009 ليسجل معدل 1 % بعدما كان 2.3 % سنة 2008 ، ليعود مرة أخرى إلى الارتفاع مع عودة الاستقرار في الاقتصاد العالمي. لكن هل يعني انخفاض معدل التضخم إلى 1% أن ذلك أمر جيد؟ الإجابة هي ببساطة لا، ذلك أن التضخم المنخفض جدا أو الذي يصل إلى الصفر له أضرار عكسية على الاقتصاد بشكل عام، وبصفة خاصة على قطاع الأعمال، حيث لا يحفز مستويات الاستثمار، كما يؤدي إلى رفع التكلفة الحقيقية لمدفوعات الأجور على الشركات في ضوء عدم انخفاضها بفعل التضخم، وأخطر الآثار هو أن التضخم المنخفض قد يشجع الاتجاهات الانكماشية في الاقتصاديات الأوروبية، أو قد يتسبب في ما يسمى بمصيدة الانكماش.⁴⁵

ث - بالنسبة للدول النامية:

معدلات التضخم الناتجة عن أزمة الرهن الأمريكية، فالجدول الموالي يبين معدلات التضخم في أقاليم الدول النامية خلال الفترة (2000-2010) بينما والرسم البياني رقم (62) يوضح تطور معدل التضخم في الدول النامية.

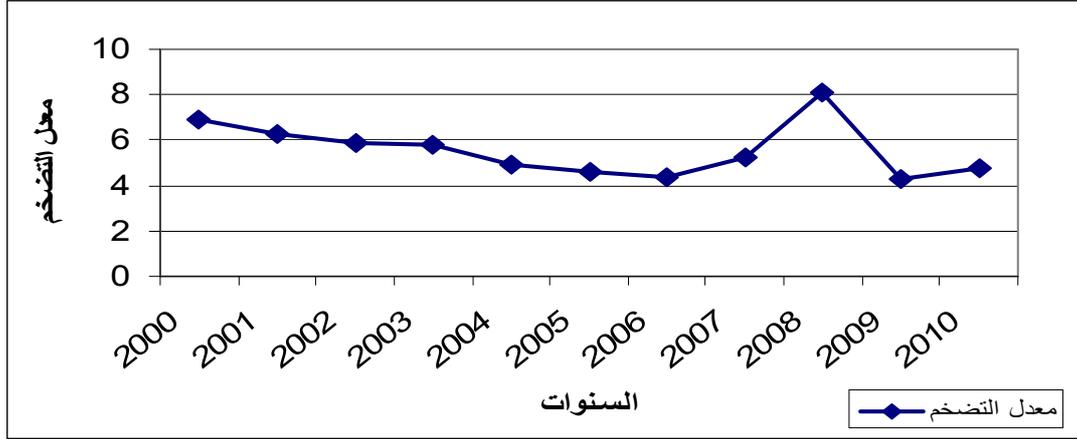
الجدول رقم (29): معدل التضخم في الدول النامية بالنسب المئوية خلال الفترة (2000-2010)

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
إفريقيا	6.1	8.1	10.9	6.1	5.7	6.4	6.1	8.9	9.3	13	18.2
جنوب وشرق آسيا	4.2	2.8	7.4	4.7	3.7	3.6	4.1	2.7	2.1	2.7	2
أمريكا الوسطى	5.2	4.4	9.9	5.9	5.8	4.5	4	8.6	17.4	19.9	19.9
أمريكا اللاتينية والكارايبية	5.4	6.2	7.8	5.3	5.1	6.3	6.9	10.8	8.7	6.6	8.9

المصدر: بلعزوز بن علي، ترقو محمد: "آثار الأزمة المالية العالمية على مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، الملتقى الدولي الثاني حول: التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ،المركز الجامعي واد سوف، يومي (26-27/02/2012)، ص19.

45. Patrick Artus, Op.cit.

الرسم البياني رقم (63): معدل التضخم بالنسبة المئوية في الدول النامية خلال الفترة (2000-2010)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم (على عكس الدول المتقدمة) في جميع أقاليم الدول النامية، فبعدما كان معدل التضخم كمتوسط في الدول النامية لا يتجاوز 4.5% في سنة 2006 قفز إلى حوالي 5.2% سنة 2007، وتأثراً بالأزمة ارتفع معدل التضخم إلى 8.1% سنة 2008، ليستقر بعدها عند مستوى مقبول نسبياً بانخفاض قارب 90%، أي بنسبة 4.3% عام 2009، أما الأقاليم التي شهدت معدلات تضخم مرتفعة سنة 2008 هي: دول إفريقيا التي وصل فيها المعدل إلى 10.9%، تليها أمريكا الوسطى بـ 9.9%، بينما اقترب المعدل في كل من جنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى في حدود 7.5%.⁴⁶

46. الأمم المتحدة: " حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012 "، الملخص التنفيذي، السنة غير مذكورة، ص 08.

المطلب الثالث: الأثر على التجارة والعملات الدولية

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نبين أثر أزمة الرهن العقاري العالمية على التجارة والعملات الدولية.

الفرع الأول: أثر أزمة الرهن العقاري على التجارة الدولية

لقد كان للأزمة المالية العالمية 2008 تأثير كبير على التجارة الدولية، ويرجع هذا إلى أنها أثرت على العديد من المتغيرات التي لها علاقة بالتجارة العالمية، فقد تسببت الأزمة في تغير شروط الإقراض وارتفاع أسعار المواد الأساسية، وارتفاع درجة عدم التأكد في تعاملات الشركاء التجاريين، وهذا إضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية للعائلات نتيجة لتغيرات الظروف الاقتصادية الكلية، وكل هذا كان له تأثير كبير على نشاطات الشركات داخل أسواقها المحلية. وقبل التعرف على تأثير الأزمة المالية العالمية على التجارة الدولية من خلال إبراز تطورات أرقام التجارة الدولية قبل وبعد الأزمة، والعوامل التي أدت إلى ذلك، سنحاول في البداية تبيان قنوات تأثير الأزمة المالية على التجارة الدولية.

أ- قنوات تأثير الأزمة المالية على التجارة الدولية:

مما لا شك فيه، أن للتجارة دور أساسي في النظام الاقتصادي العالمي، وهذا الدور لا يقل أهمية عن دورها في النظام المالي وديمومة استقراره ونموه، إذن فالتجارة الدولية هي الحلقة التي تجمع بين مختلف دول العالم، وهي القناة الرئيسية لنقل مختلف الثقافات الاقتصادية وتبادلها بين الدول، ومن مظاهر هذه الثقافات حالات الانتعاش أو الانكماش الاقتصادي، بما في ذلك من حالات اللاإستقرار المالي أثناء الأزمات المالية.

فالإقتصاد الذي يمر بموجة كساد يؤثر في باقي الاقتصاديات من خلال تجميد حركة التجارة أو عقود التصدير والإستيراد، وهو ما يكون له بالغ الأثر على عوائد تلك الشركات المتعاملة معه،

وبالتالي على أسعار أسهم الشركة، وإذا ما كانت الشركة حكومية، فسيكون هناك تأثير أكثر حدة على ميزان مدفوعات الدولة، ومنه إلى سعر العملة المحلية.⁴⁷

وجدير بالذكر، أن أهمية هذا التأثير ودور التجارة الدولية في نقل الأزمات المالية، لا يغني عن دراسة أهمية العلاقة العكسية، والمتمثلة في قنوات تأثير الأزمات المالية العالمية على التجارة العالمية ومستويات نموها، خاصة من خلال قناتي أزمة العملة، وأزمة المصارف:

1- تأثير الأزمة المالية على التجارة الدولية: من خلال قناة أزمة العملة:

يظهر تأثير الأزمات المالية على التجارة المالية من خلال قنوات اختلال وضعية العملة، والتي تكون بإحدى السببين: أولهما العجز المالي وما يسببه من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، والآخر الصدمات الخارجية.

وكما أشار **Krugman** (*) بأن وضعية استمرار العجز المالي من جهة، واستمرار عجز الحكومة على السيطرة عليه اقتصاديا من جهة أخرى، تفرض على الحكومة طباعة النقد من أجل تمويل هذا العجز، وهذا طبعا يسبب تدهور قيمة العملة، وأزمات البرازيل والمكسيك والأجنتين خير مثال على ذلك. أما فيما يخص الصدمات الخارجية فقد تكون نتيجة أزمة عملة في دولة أخرى، تسبب نمو في الطلب على المنتجات المحلية، وإذا ما تم مواجهة هذه الوضعية باستمرار تبني "سعر الصرف الثابت"، فإن هذا يولد حالة من انكماش الأسعار، وكما تم في تايلاند، سنغافورة، ماليزيا، تايوان أثناء الأزمة الآسيوية، فإن التخلي عن نظام ثبات سعر الصرف هو أقل الحلول خسائر و تكليفا في هذه الحالة. وعموما، فأتثناء أزمة العملة يكون سعر الصرف كثير التقلب، ويكون مجهول بعد فترة زمنية قصيرة جدا، لذلك فإن المصدرين والمستوردين يتعرضون لخطر تقلبات أسعار الصرف في كل عملية

47. صلاح الدين محمد أمين الإمام، "إجراءات تجنب انتقال الأزمات المالية: بالتركيز على الاستثمار المؤسس"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية حول: "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، التحديات والآفاق المستقبلية"، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، (28-29/04/2009)، ص 08.

(*)-(**Paul Robin Krugman**) من مواليد 28 فبراير 1953 في نيويورك اقتصادي أمريكي فاز بجائزة نوبل للاقتصاد عام 2008، وقد قالت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم أنها منحت كروغمان الجائزة اعترافا بصياغته نظرية جديدة تمكن من دمج مجالات البحث التي كانت متباينة في السابق للتجارة العالمية مع الجغرافيا الاقتصادية.

تجارية، وقد يلجأ العديد منهم إلى تقليص نسبة النشاط من أجل تقليص نسبة الخطر العالية، وتتقلص بالتالي مستويات الصادرات والواردات في الأجل القصير. أما في المدى الطويل، فقد يعود توازن السوق تدريجياً، لكن مستويات الصادرات والواردات قد لا تعود إلى مستوياتها الأصلية، لأن أزمة العملة يمكن أن تنتج تأثير دائم على الصادرات أو الواردات من خلال أحد القنوات التالية:

➤ **قناة الدخل:** تظهر هذه القناة إذا كانت الأزمة بسبب صدمات خارجية، كانخفاض الطلب على السلع المحلية، الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الصادرات ومستوى الإنتاج الكلي، وكذلك مستوى دخل المستهلك، الذي يلجأ مباشرة إلى تقليص استهلاكه من السلع المستوردة لمواجهة التدهور في مستوى دخله، وبالتالي تنقلص قيمة الصادرات الخارجية لهذا البلد؛

➤ **قناة أثر الإحلال:** وتظهر هذه القناة أيضاً إذا كانت الأزمة بسبب صدمة خارجية، كانخفاض الأسعار النسبية للمنتجات المحلية، والتي تؤدي إلى ميول المستهلكين المحليين إلى زيادة الاستهلاك من المنتجات المحلية وتقليص الطلب على السلع الأجنبية، وبالتالي فإن قيمة الواردات والصادرات العالمية ستندهور؛

➤ **قناة الثروة:** تظهر هذه القناة بسبب العجز المالي أو بسبب الصدمة الخارجية التي يكون نتيجتها أزمة عملة، والتي تؤدي إلى ظهور خسائر لدى المستهلكين بسبب انخفاض قيمة الأصول النقدية (الثروة) التي يملكونها، ولذلك يلجأ هؤلاء المستهلكون إلى تقليص مستوى استهلاكهم ومستوى الطلب على السلع المحلية والأجنبية، ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها تظهر حالة انكماش في قيمة المستوردات والاستهلاك من السلع المحلية، ويكون للاقتصاد قدرة تصديرية أكبر.⁴⁸

فإذا كان توقع المستهلكون وأصحاب الثروة حدوث تخفيض في سعر العملة، فسيلجئون إلى تقليص الخسائر الممكنة عن طريق استبدال العملة المحلية بعملات أجنبية تتمتع بأسعار صرف ثابتة، وهذا يكون قبل وقوع عملية التخفيض في سعر العملة المحلية، أما بعد عملية التخفيض فيتم إعادة الأصول النقدية إلى العملات المحلية.

48 Zihui Ma & Leonard K. Cheng: "The Effects Of Financial Sries On International Trade"، Nber Working Orking Paper Series, NO 1172, 2003; PP(9-11).

وإذا كانت هناك قيود على سعر الصرف، فإن استهلاك المستهلكين سوف ينخفض أثناء التخفيض وتقلص حصصهم النقدية تحسبا للتخفيض، ويتقلص نتيجة لذلك إقبالهم على المستوردات. وإذا كانت مرونة الطلب السعرية(*) على الصادرات أكبر من الواحد سوف تزيد قيمة الصادرات في المدى القريب بعد عملية التخفيض، وفي هذه المرحلة يعود المستهلكون إلى المستوى الأصلي من الطلب على السلع المحلية والأجنبية، وبالتالي التخفيضات المتوقعة ستأخذ تأثير على الصادرات والواردات في المدى القصير فقط. وطبقا لـ **Eichengreen** (*)، فإن أزمة العملة تحدث لما تتخلى الحكومات على معدلات التبادل الثابتة (سعر الصرف الثابت) فجأة، كما حدث خلال أزمة المكسيك، وهذه الحالة تكون بمثابة صدمة في نظام الإنتاج، ويكون لها أثرا حادا على الصادرات والواردات من خلال قناة التبادل الثابتة.

، وهذا بخلاف الحالة التي تكون فيها الأزمات متوقعة.⁴⁹

2- تأثير الأزمة المالية على التجارة الدولية من خلال قناة أزمة المصارف:

كما تم الإشارة إليه سابقا، فخلال أزمة المصارف تتقلص السيولة المتوفرة في الاقتصاد، وينخفض تبعا لذلك مستوى التطور المالي الذي يكون له تأثير مهم على التجارة الدولية. ففي مرحلة الأزمة المصرفية تغيب ظاهرة القروض المحلية ويصعب الحصول عليها إن توفرت، وبالتالي فإن الشركات المحلية تكون مجبرة لاستعمال سيولتها الخاصة - إذا استطاعت توفيرها- أو الاقتراض من الأسواق الخارجية، وإذا ما اختارت الشركة الخيار الأخير -وهو الخيار الأوسع تطبيقا- وتحولت إلى صناعة تابعة للخارج، فإن تأثير الأزمة سيكون أكبر. ومن ناحية أخرى إذا كانت الشركة تواجه تكاليف ثابتة مهمة من أجل الدخول إلى سوق التصدير، فعند الأزمة تضطر إلى التمويل بمبالغ كبيرة من سوق الاقتراض الخارجي، وفي هذه الحالة يكون التأثير السلبي للأزمة

(*)- تعني المرونة بصفة عامة درجة الحساسية والاستجابة للتغير في الشيء ، أما المرونة السعرية تعني درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في سعرها.

(*)- (**Barry Eichengreen**) : ولد 1952 سنة ، اقتصادي أمريكي، وهو أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا Berkeley، حيث أنه كان يدرس بها منذ عام 1987، وهو متخصص في النظام الدولي النقدي والمالي في مختلف جوانبه التاريخية والحديثة.

49. Zihui Ma, Ibid., pp (11-12).

المصرفية أكبر ، وذلك بسبب انخفاض قدرة الشركة لتمويل قيمة السلع الوسيطة اللازمة لعملية لإنتاج، فتخفض مستوى مستورداتها من هذه السلع.

ومن جهة أخرى فإن الأزمات المصرفية تحول دون وصول بعض الشركات إلى السوق الدولية التصديرية، أو تجبر البعض الآخر من الخروج من هذه السوق بسبب الانكماش الإنتاجي، وتتقلص بذلك مستويات التصدير الإجمالية.

في الحين إن وجهة نظر **Schumpeter** (*) للنمو والدورات الاقتصادية، ترمي إلى أن الكساد يعمل على تطهير الملكيات ويصحح المنظمات غير الفعالة، ويشجع الشركات على إعادة التنظيم والإبداع، ولذلك فإن الأزمات المصرفية سيكون لها تأثير ساكن أي "خفيف" على النمو الإقتصادي مبررا ذلك بأن فترات الركود الاقتصادي تؤدي إلى ظهور مرحلة التطهير على مستوى الشركات المنتجة، لكن في هذا الرأي غياب لأثر "أزمة الائتمان" التي تلي الأزمة المصرفية، والتي قد تمنع الشركات من الاقتراض لكي تقوم بعمليات إعادة التخصيص.

أما على المدى البعيد، فالأزمات المصرفية ومن خلال إجبار البنوك الأقل كفاءة على مغادرة السوق يمكن أن ترفع من مستوى الأنظمة البنكية إلى مرحلة أعلى كفاءة، وإذا لعب دور "عدم الكفاءة" دورا في حدوث الأزمات المصرفية، فإن تحسين مستوى الكفاءة سيكون من النتائج المباشرة والتالية للأزمة، وكما أشار "**Bertrand, Schoar and Thesmar (2004)**" إلى أن توسع الأنظمة البنكية الكفوءة قد يقود إلى تحسين كفاءة الشركات ومعدل الإنتاج، وهذا يمكن أن يخلق تحسن كبير لمستوى النمو في شركات التصدير، وبالتالي نمو في مستوى الصادرات، خاصة إذا تخلصت الشركات من التبعية المالية الخارجية؛ وكذلك فيما يخص المستوردات، والتي يمكن أن ترتفع مستوياتها بسبب تقلص القيود الائتمانية نتيجة تحسين كفاءة النظام المصرفي ووضع الشركات المنتجة.⁵⁰

(*)-(**Joseph Alois Schumpeter**)، هو عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية من أصل نمساوي، (8 فبراير 1883 - 9 يناير 1950) ، بدأ جوزيف حياته المهنية بدراسة القانون في جامعة فيينا، ونال درجة الدكتوراه في عام 1906. أفكار شومبيتر تبدو جلية في كتابه المطبوع بعد وفاته " تاريخ التحليل الاقتصادي "، ولقد اقترح شومبيتر نموذجا قام من خلاله بدمج أربعة نظريات عن الدورات الاقتصادية في نظرية واحدة.

50. Berman. Nicolas: "**Financial Crises and International Trade: the Long Way to Recovery**", Economics Working Papers , European University Institute, ECO2009/23, p12.

إن الأزمات المالية تخلق حالة إعادة النظر من قبل العائلات والشركات لسلوكياتهم، فعند الأزمة المصرفية يقل إقبال البنوك على تقديم القروض، وتزداد بذلك شروط الائتمان التجاري ويصعب الحصول عليه، علاوة على الخطر المتصاعد لهذا الائتمان نتيجة ارتفاع تكلفة رأس المال، وينتقل هذا المستوى من البنوك والأفراد إلى المعاملات بين الدول، حيث تعزف البلدان عن إقراض بلدان أخرى لنفس الأسباب، وينكمش نتيجة لذلك التدفق الدولي لرؤوس الأموال، ومنه إلى تدفق التجارة الدولية (تصديرًا واستيرادًا)، ويتقلص فائض المعاملات الخارجية، ومنه إلى الحساب التجاري والحساب الجاري عموماً، وصولاً إلى رصيد المعاملات مع المقيمين في الخارج، هذا الأخير الذي يدفع بسعر الصرف إلى التغير، ومنه إلى تغير الأسعار النسبية للسلع التجارية، وهو ما يعني تغير مستويات العرض والطلب الدوليين.

إن انخفاض الناتج الإجمالي والتجارة ومستوى التوظيف ينعكس في نتائج اجتماعية سلبية، ولذا وجب على صناع القرار إعادة تحفيز الاقتصاد من خلال السياسات المختلفة، والتي أهمها:

❖ تخفيف السياسة النقدية، فعلى البنوك المركزية توجيه الاقتصاد للخروج من الأزمة وإعادة إنعاشه، وقد يكون ذلك بالنظر أساساً في أسعار الفائدة، لأن أسعار الفائدة الاسمية المحلية المرتفعة تقود إلى أسعار صرف قوية، الأمر الذي يحسن من قدرة الشركات في تسديد ديونها بالعملة الأجنبية من جهة، إلا أنه يؤدي إلى زيادة عبء الديون المحلية على الأفراد والشركات من جهة أخرى، وكذلك يُنمي عوائق الائتمان التي تواجه الشركة، وينعكس سلباً على حجم الاستثمار وسعر الصرف؛⁵¹

❖ تحفيز الطلب المحلي من خلال تقليص الضريبة، سواء الطلب المحلي للعائلات عن طريق تخفيض قيمة الضريبة، أو الدفع المباشر بالإنفاق الحكومي المباشر على البناء التحتي، أو من خلال تقديم إعانات مالية للمنتجين، لأن التوسع في الإنفاق الحكومي يعني التوسع في الإقراض، وهذا يؤثر على تدفق رأس المال وآليات التجارة مرة أخرى؛

❖ السياسة الأخيرة التي يمكن أن تقوم بها الحكومات، وهي توفير الحماية المالية لحقوق الأفراد من خلال إعادة النظر في آليات تبادل الأموال كزيادة التعريفات مثلاً، أو قوانين برامج الصفقات المحلية

51 . Aghion Philippe, Bacchetta Philippe and Banerjee Abhijit: "A Simple Model Of Monetary Policy And Currency Crises", European Economic Review, no 44, 2000 , pp(728-738).

،وتساعد هذه الحماية المالية في إعادة الثقة نسبيا للنشاط المالي، ونمو الاقتراض المحلي خاصة مع تحسن العائد المالي، ويعود التدفق الكبير لرأس المال وحركة الصادرات والواردات.⁵² وللاشارة، فإن هذه الآليات تؤثر جميعا في مستويات التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا، إضافة إلى تأثير كل منها على الأخرى على حدى، وهذا ما يعزز من الأثر الكلي لها في إعادة الاقتصاد إلى مستوى النمو الطبيعي الذي كان عليه ما قبل الأزمة.

ب- تطورات التجارة الدولية قبل سنة 2007:

خلال الفترة (2000- 2006) كان نمو تجارة السلع العالمية أكبر بمرتين من النمو السنوي للإنتاج العالمي، حيث أنه خلال هذه الفترة ارتفعت قيمة واردات الولايات المتحدة الأمريكية قيمة صادراتها، وكذلك هو الحال بالنسبة لمنظمة الدول المستقلة (*) والشرق الأوسط وإفريقيا. وعلى العكس من ذلك في كل من أوروبا وآسيا، حيث ارتفع معدل نمو الصادرات على معدل نمو الواردات، كما يبينه لنا الجدول الموالي.

52. McKibbin Warwick J. and Stoeckel Andrew :”**The Potential Impact of the Global Financial Crisis On World Trade**”, Policy Research Working Paper Series , The World Bank. No 5134; 2009 ;P23.

(*)- هي منظمة دولية أورو-آسيوية مكونة من 11 جمهورية سوفياتية سابقة ومقرها في روسيا البيضاء، تضم بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق، وهذه الدول هي روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا، مولدافيا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، تركمانستان، أوزبكستان، كازاخستان، طاجاكستان وقرغيزيا. والرابطة ليست مجرد تنظيم رمزي بحت، وإنما منظمة تتحد بتعاون متميز، وتشمل مجالات التجارة والتمويل والقوانين، والأمن. كما أنها تعزز التعاون في مجال الديمقراطية ومكافحة الإرهاب و الإرهاب، وتشارك منظمة رابطة الدول المستقلة، في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

الجدول رقم (30): الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، والواردات لمناطق مختلفة من العالم خلال
(2007-2005)

الواردات (%)			الصادرات (%)			الناتج المحلي الإجمالي (%)			البلد السنوات
2007	2006	2005	2007	2006	2005	2007	2006	2005	
5.5	8.0	6.5	5.5	8.5	6.5	3.4	3.7	3.3	العالم
2.5	6.0	6.5	5.5	8.5	6.0	2.3	3.0	3.1	أمريكا الشمالية
1.0	5.5	5.5	7.0	10.5	7.0	2.2	2.9	3.1	الولايات المتحدة
20.0	15.0	14.0	5.0	4.0	8.0	6.3	6.0	5.6	أمريكا الجنوبية والوسطى
3.5	7.5	4.5	3.5	7.5	4.0	2.8	2.9	1.9	أوروبا
3.0	7.0	4.0	3.0	7.5	4.5	2.7	3.0	1.8	الإتحاد الأوروبي
18.0	21.5	18.0	6.0	6.0	3.5	8.4	7.5	6.7	دول الكومنولث المستقلة
12.5	6.5	14.5	0.5	1.5	4.5	5.5	5.5	5.6	إفريقيا والشرق الأوسط
8.5	8.5	8.0	11.5	13.0	11.0	4.7	4.7	4.2	آسيا
13.5	16.5	11.5	19.5	22.0	25.0	11.4	11.1	10.4	الصين
1.0	2.5	2.5	9.0	10.0	5.0	2.1	2.4	1.9	اليابان

13.0	9.5	28.5	10.5	11.0	21.5	9.1	9.7	9.0	الهند
7.0	8.5	5.0	8.5	12.5	8.0	5.6	5.5	4.9	الاقتصاديات الصناعية الجديدة (*)

(*)- وتشمل هونغ كونغ، الصين، كوريا، وسنغافورة، وتايبيه الصينية

Source: World Trade Organization: "Developing, Transition Economies Cushion Trade Slowdown". [On line]; (17/04/2008) ; available at: http://www.wto.org/english/news_e/pres08_e/pr520_e.htm; < ; visited : (14/04/2012) P: Html.

وفي سنة 2006، ارتفعت قيمة التجارة العالمية بنسبة 8.5%، في حين عرف الإنتاج العالمي ارتفاعا بنسبة 3.7%، وهذا الارتفاع في حجم التجارة العالمية يرجع إلى ارتفاع في حجم الصادرات الأوروبية بنسبة 7% بالنسبة لسنة 2005، بالإضافة إلى ارتفاع في حجم صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 11% وفي حجم الصادرات الصينية بنسبة 22%. وقد حقق معدل نمو الصادرات قيمة أقل من المعدل العالمي الذي بلغ 11% في كل من أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى والكاريبية، 2.5% في منظمة الدول المستقلة، وفي إفريقيا 3%، وبالإضافة إلى هذا فقد ساعد نمو الطلب العالمي على ارتفاع قيمة الصادرات العالمية.⁵³

ت- التجارة العالمية بعد سنة 2007:

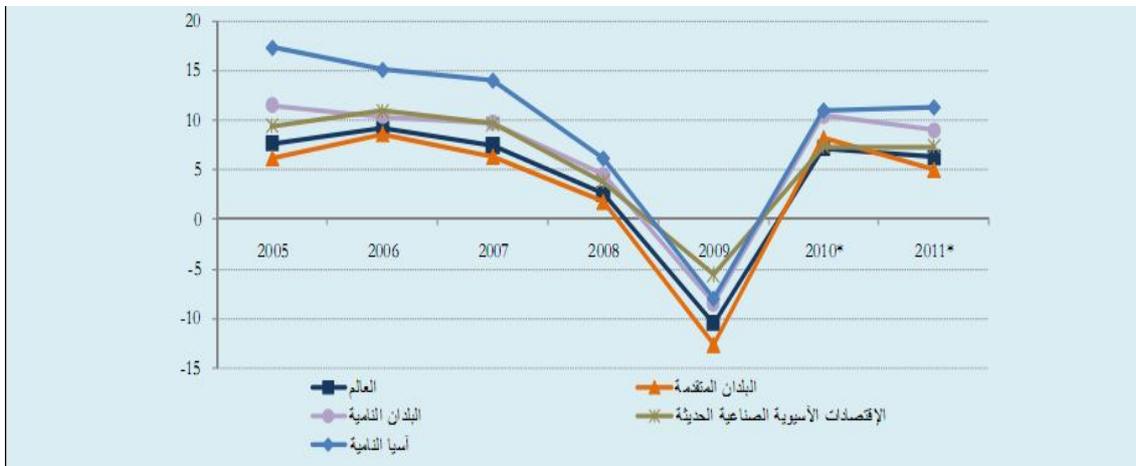
عرفت التجارة العالمية خلال سنة 2007 تباطؤا في النمو، فقد سجلت الصادرات العالمية نموا في حجمها قارب 6% مقابل نمو للنتائج العالمي قدره 3.4%، وجاء هذا التباطؤ نتيجة لانخفاض الطلب على الواردات خاصة في الولايات المتحدة، أوروبا واليابان، فيما بقيت التجارة نشيطة في معظم الدول النامية، وقد سجلت تجارة الخدمات لأول مرة خلال خمس سنوات نموا في قيمتها قدر بـ 18%. وقد واصلت التجارة العالمية مرحلة نموها إلى غاية الربع الأول من سنة 2008، ولكن خلال الربع الأخير من السنة عرفت تراجعا ملحوظا، فقد تراجعت التجارة الأوروبية بنسبة 16% خلال الربع الأخير من سنة 2008 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2007، وقد سجلت الصادرات الآسيوية والأمريكية الشمالية انخفاضات قدرت بـ 5% و 7% على الترتيب، وخلال شهر ديسمبر من سنة 2008 تراجعت صادرات المواد الأولية بنسبة 18.3% بالنسبة لنفس الفترة من سنة 2007، وتراجعت كذلك صادرات

53. Laure Bouet : " Le Commerce International Face à La Crise Financière de 2007 ";CREG Economie ;(2010- 2011) ; P 02.

الوقود المعدني والزيوت ومشتقاتها بنسبة 30.4%، في حين شهدت كل من صادرات الأغذية والمشروبات والتبغ وصادرات وسائل وتجهيزات النقل ارتفاعات قدرت بـ 9.7% و 3.4%، أما صادرات المنتجات الصناعية الأخرى فقد تراجعت بنسبة 3.6% خلال نفس الفترة.⁵⁴ وخلال سنة 2009 شهدت صادرات السلع العالمية تراجعاً في قيمتها قدر بـ 12.2%، وقد عم هذا التراجع مختلف مناطق العالم، كما عرفت تجارة السيارات انخفاضاً قدر بـ 48% خلال الربع الأول من سنة 2009، تأتي بعدها تجارة الحديد والفولاذ بنسبة 37%، ثم تجهيزات الاتصالات والمكاتب بنسبة 29%. وفي هذا الصدد، شهدت معدلات النمو العالي الذي تحقق عقب هبوط أوائل الألفيات تباطؤاً في الفترة الأخيرة بصورة موازية للظروف المالية والاقتصادية المختلفة في العالم، كما هو ملاحظ من خلال الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم (64): حجم صادرات السلع والخدمات (التغير السنوي في النسبة المئوية) في

مختلف الاقتصاديات العالمية



المصدر: منظمة المؤتمر الإسلامي: "التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي 2010"، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2010، ص 04.

من خلال الرسم البياني السابق يمكن استنتاج مجموعة من الملاحظات نوجزها في النقاط التالية:

- حجم صادرات الدول المتقدمة:

54. Ion CIUREA, Cornelia MIU: The: "**Impact Of The Financial Crisis On The International Commerce**". University of Pietistic, Scientific Bulletin- Economic Sciences, and Vol. 8 (14); p 06.

تأثرت صادرات الدول المتقدمة تأثراً فادحاً جراء هذه الأزمة، حيث انخفض النمو في حجم صادراتها إلى 1,8% في عام 2008 من مستواه الذي كان عنده في عام 2007 بنسبة 6,3%، وتشير البيانات إلى انكماش حاد بنسبة 12,6% في عام 2009؛

• حجم صادرات الدول النامية:

وعلى الرغم من أن التأثير كان بمستوى أقل، فالدول النامية أيضاً سجلت هبوطاً في حجم صادراتها، ففي عام 2008 سجل معدل نمو حجم صادراتها تباطؤ بنسبة 4,5%، أي ما يعادل 5,2 نقطة مئوية بأقل من العام السابق، في حين أن بيانات عام 2009 أشارت إلى انكماش بنسبة 8,5%؛⁵⁵

• حجم الصادرات دول آسيا النامية والاقتصاديات الآسيوية الصناعية الجديدة:

تأثرت آسيا النامية والاقتصاديات الآسيوية الصناعية الجديدة (هونغ كونغ، كوريا، سنغافورة وتايوان)، تأثراً حاداً من الأزمة نتيجة لاعتمادها العالي على صادرات الصناعات التحويلية التي انكمش الطلب الأجنبي عليها بصورة ملحوظة، وعليه، تباطأ نمو حجم صادرات آسيا النامية إلى 6,2% في 2008 مقارنة بنسبة 14,1% في 2007، وتبين البيانات أنه كان هناك انكماش حاد في عام 2009 بنسبة 8%، بالنسبة للاقتصاديات الآسيوية الصناعية الجديدة لم يختلف الوضع كثيراً، فمى حجم صادراتها بنسبة 3,8% في عام 2008 مقارنة بالمستوى العالي الذي تحقق في عام 2007 بنسبة 9,6%، وتشير بيانات عام 2009 إلى انكماش بنسبة 5,5%.⁵⁶

وتجدر هنا الإشارة إلى أن قطاع المواد الصناعية شهد تدهوراً كبيراً خاصة في سنة 2009، ويليه في ذلك كل من قطاع المواد الزراعية والوقود والمعادن على التوالي.

55. منظمة المؤتمر الإسلامي: " الأزمة المالية العالمية لعام 2008-2009 " ، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ،جويلية 2009 ، ص 04.

عبد الكريم جابر شنجار : " نحو مساهمة الدول النامية لبناء نظام اقتصادي دولي جديد " ، جامعة القادسية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،العراق ، السنة غير مذكورة ، ص16.

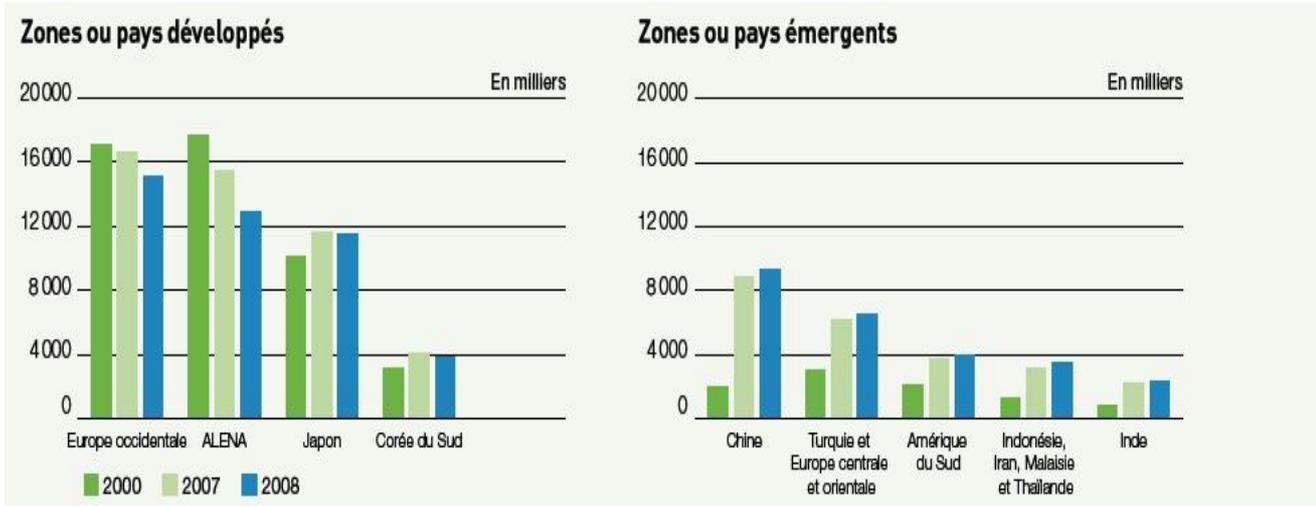
56. جمال الدين زروق: " التجارة الدولية و العربية و تمويلها و ضمان انتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية " ،مجلة الدراسات الاقتصادية، الدائرة الاقتصادية الفنية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص08.

فقناة الصناعة بكونها تستحوذ على جزء هام من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة التي شهدت ميلاد الأزمة المالية، كانت تجارتها أشد تأثراً بانعكاسات هذه الأزمة، حيث بلغت نسبة التغير في نمو تجارة المواد الصناعية (2.5%) و (-15.5%) سنتي 2008 و 2009 على التوالي، وذلك بفعل تأثير الأزمة من عدة منافذ:

- **الأزمة المصرفية** كانت واضحة من خلال أزمة السيولة والإقبال الكبير على بيع الأصول المالية، نتيجة انخفاض ثقة الأفراد في النظام المالي الوطني، فظهرت صعوبة في الحصول على الائتمان، وبالتالي تراجع الاستثمار الخاص الجديد وتراجع الإنتاج المحلي، وتراجع الواردات والصادرات تبعاً لذلك؛
- **الصدمة المالية:** كان لها تأثير كبير على الأسواق المالية وعلى الاستثمارات، حيث أدى ارتفاع الخطر المتوقع إلى إقبال الأفراد على تحويل الأسهم العادية إلى أصول أخرى كشراء سندات حكومية أو شراء أصول في الخارج، وهذا ما ساهم في التقلص الحاد للاستثمار بنسبة 20% سنة 2009، نتيجة تصفية الأسهم بسبب ارتفاع العائد المطلوب؛
- **الإقبال على عرض الأصول المالية:** ساهم في انخفاض أسعارها، وبالتالي تقلص قيمتها لدى مالكيها وهو ما يعني إفلاس المتعاملين والمضاربين، وظهور البطالة؛
- **أزمة السيولة وإفلاس البنوك:** خلقا مناخاً من اللاتقنة بين المتعاملين الاقتصاديين، وبالتالي الحد من توفر القروض ومنحها إلى الشركات بغرض المحافظة على العجلة الإنتاجية، أو إلى الأفراد بهدف تأمين مستلزماتهم اليومية؛
- كذلك كان للقروض العقارية والبطالة الناتجة من إفلاس البنوك وتقلص الاستثمارات تأثير على الدخل الوطني، وعلى قيمة الطلب على السلع المستوردة خاصة المعمرة منها، فخلال مرحلة الانكماش الإقتصادي الكلي أو الفردي تقلص الاستهلاك المحلي من جهة، ومن جهة أخرى انحسر إقبال المواطنين على السلع غير المعمرة والأساسية فقط، وذلك بسبب الخطر المتوقع لتغير الأسعار؛

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية انعكست مباشرة على قطاع السيارات ، والذي يعتبر من الصناعات الرائدة في مجال السلع المعمرة ، فلقد سجل خسائر فادحة جراء الأزمة وتراجع الطلب الكلي، وترجمت في انخفاض الإنتاج العالمي منها، حيث وصل هذا الأخير سنتي (2008 و 2009) إلى نسبة نمو تقدر بـ -3.7% و -12.4% على التوالي، هذا بعد معدل النمو الإيجابي المحقق سنة 2007 والمقدر بـ (5.8%).⁵⁷

الرسم البياني رقم (65) : الإنتاج العالمي للسيارات في الدول المتقدمة والناشئة خلال الفترة (2008-2000)



Source : CCFA: " L'industrie Automobile Française Analyse et Statistique ; Comité des Constructeurs Français d'Automobiles ; 2009 ; P09.

57 . شبكة الأنباء المعلوماتية : " صناعة السيارات: بين تداعيات الأزمة المالية وتحديات التنافس على الريادة " ، [الخط] ، (2009/08/18) ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.annabaa.org/nbanews/2009/08/194.htm> > ، تاريخ التحميل : (2012/09/27) ، نص .Html

وعلى سبيل التحديد فقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية تراجعاً يقدر بـ (-19.4%) و (-23%) سنتي 2008 و 2009 على التوالي، ونفس الوضع الذي عرفته مصنعة السيارات الأوروبية ألمانيا، حيث عرفت تراجعاً يقدر بـ (-2.7%) و (-13.8%) ، أما اليابان الرائدة في صناعة السيارات، فقد تراوحت معدلات تراجع الصناعة خلال الأزمة بين (-0.2%) و (-31.5%) على التوالي. ونذكر مثلاً شركة "Toyota Motor" اليابانية انخفضت مبيعاتها سنة 2008 بنسبة 11%، وكان هذا أول انخفاض منذ بداية نشاطها سنة 1938، واستمر هذا الوضع سنة 2009 خاصة مع زيادة الانخفاض في الطلب من جهة، وقوة الين الياباني من جهة ثانية. أما شركة "General Motors" الأمريكية، فقد تعرضت هي الأخرى لخسارة كبيرة سنة 2008، بسبب انخفاض الطلب المحلي والعالمي عموماً على السيارات، حيث انخفضت إيراداتها بأكثر من 18% سنة الأزمة، وحوالي 30% في السنة الموالية، أما الخسائر الإجمالية ، فقد تجاوزت 30 مليون دولار في 2009، خاصة بعد تسريح أكثر من 26 ألف عامل⁵⁸.

تجارة المنتجات الزراعية لم تكن بمنأى من التدهور الحاصل في التجارة الدولية بسبب تأثيرات الأزمة المالية، هذه الأخيرة التي خلقت أزمة سيولة حالت دون قدرة المستوردين من تسديد قيمة وارداتهم ، وبالتالي تقلص نسبة التصدير نتيجة تقلص الطلب الخارجي خاصة من الدول المتأثرة بالأزمة. ومن جهة أخرى، فإن نقص السيولة ودخول البنوك والبورصات في حالة من عدم الاستقرار حال دون الاستمرار في تقديم القروض الزراعية للمزارعين، إضافة إلى توجه اهتمام الحكومة إلى الاهتمام بالقطاع المصرفي المفلس والعمل على المحافظة عليه من خلال الدعم المالي المباشر، هذا الأخير الذي يكون على حساب الدعم والمساعدات الممنوحة للمزارعين. هذه الظروف المصاحبة للعالم ما بعد الأزمة، ساهمت مباشرة في انخفاض الطلب على المنتجات الزراعية خاصة الأقل ضرورة من المواد الغذائية الاستهلاكية، وهو ما انعكس في الانخفاض في قيمة الصادرات والواردات بداية من سنة

58. سارة لحمير، شربي محمد الأمين: "تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على التجارة الدولية"، الملتقى الدولي الثاني

حول: " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات" ، المركز الجامعي واد سوف، (26-27/02/2012)، ص 17.

شبكة النبا المعلوماتية، مرجع سبق ذكره.

2008، حيث بلغ معدل النمو السنوي (2%) فقط، بعدما كان حوالي (5.5%) في السنة السابقة لذلك، واستمر هذا التدهور إلى سنة 2009 بمعدل نمو سلبي يقارب (-3%).

تجارة المواد الطاقوية والمعدنية، هي الأخرى تأثرت بأزمة الائتمان والسيولة الدولية، حيث عرفت انخفاضا في معدل النمو سنة 2008 (0.5%) مقارنة بـ (3.5%) في السنة السابقة لذلك، وقد يرجع جزء كبير من هذا التراجع إلى تراجع نمو الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بمادة النفط كونها شديدة الحساسية لمستوى التصنيع والنمو الاقتصادي.

وكنتيجة لعودة النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والدول النامية خلال سنة 2010، فقد ارتفعت التجارة السلعية العالمية في الربع الأول من السنة بنسبة 25%، ويمكن تبين تطورات قيمة الصادرات السلعية العالمية خلال سنوات (2007، 2008 و 2009) في العالم من خلال الجدول التالي:

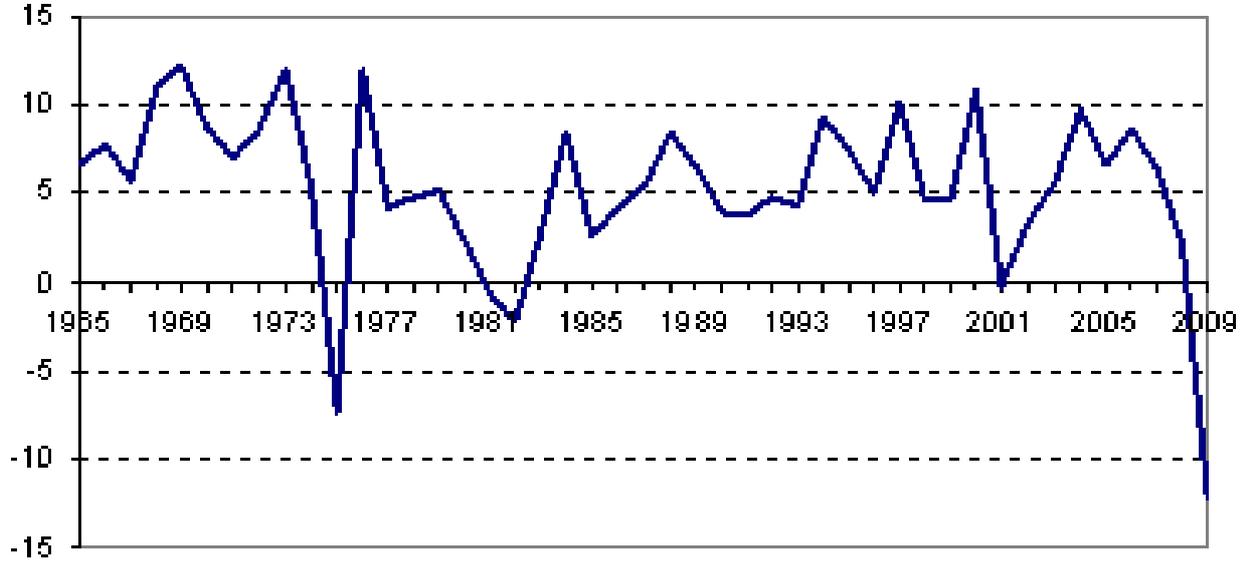
الجدول رقم (31): تطورات قيمة الصادرات السلعية العالمية الفترة (2007-2009) التغيير السنوي بـ (%)

السنوات	2007	2008	2009
العالم	6.5	2.2	-12.2
الاقتصاديات المتقدمة	4.8	0.8	-15.3
الاقتصاديات النامية	9	3.8	-7.8

Source :Laure Bouet, Op-Sit, P 03.

إذن ما يمكن استنتاجه أن التجارة الدولية تعرضت إلى تراجع كبير خلال الأزمة المالية العالمية، حيث انخفض حجم التجارة العالمية بمعدل 12.2% في عام واحد، وهو التراجع الأعنف خلال السبعين عاما الماضية، كما يبينه الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم (66): معدلات نمو التجارة الدولية بالنسب المئوية خلال الفترة (1965-2009)



Source :World Trade Organization:” **Trade To Expand By 9.5% In 2010 After a Dismal 2009, WTO Reports**”; [On line], International Trade Statistics ;(26/03/2010); available at:
> http://www.wto.org/english/news_e/pres10_e/prt598_e.htm <; visited :(03/09/2012),P: Html.

ووفقا لتوزيع هذا الانخفاض في حجم التجارة، فان الصادرات الأمريكية من السلع انخفضت بنسبة

13.9%، وصادرات الاتحاد الأوروبي بنسبة 14%، وصادرات اليابان بنسبة 24.9%، وهي الأكبر بين مجموعة الدول الصناعية. أما اقل الدول تأثرا فهي الدول العربية المصدرة للنفط، حيث انخفضت صادرات هذه الدول بحوالي 5% فقط. وبشكل عام انخفضت الصادرات الآسيوية بمعدل 11.1%، وفي الصين بمعدل 10.5%.⁵⁹

تطورات التجارة العالمية خلال عام 2009 أظهرت تحولا هيكليا في طبيعة القوى المسيطرة على حجم التجارة، فأول مرة تجتاح الصين كافة دول العالم لتصبح المصدر رقم واحد بحجم صادرات يصل إلى 1202 مليار دولار (1.2 تريليون دولارا)، مزيحة بذلك ألمانيا عن عرش أكبر مصدر في العالم والتي قامت بتصدير 1121 مليار دولارا في العام 2008، يليها الولايات المتحدة 1057 مليار دولار، واليابان 581 مليار دولار. وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية احتلت المملكة

59. الأمم المتحدة: " الوضع الإقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009 " ، الملخص التنفيذي ،السنة غير مذكورة ، ص 04.

العربية السعودية المركز رقم 18 بين أكبر المصدرين في العالم (189 مليار دولارا) يليها الإمارات العربية المتحدة في المركز 19 (175 مليار دولارا).⁶⁰

ووفقا لمنظمة التجارة العالمية فإن التزام الدول الأعضاء بقواعد المنظمة هي التي أبقّت الأسواق التجارية في دول العالم مفتوحة، مما وفر أساسا لاستمرار التجارة الدولية المرتفعة على الرغم من حدوث الأزمة، حيث أنه من المتصور في أوقات الأزمات أن تحرص كل دولة على أن تعظم إنفاقها الكلي محليا وليس على سلع الآخرين، حتى تحافظ على مستويات التوظيف لديها مرتفعة، وهو ما قد يدفع الدول إلى استخدام أساليب حمائية للحد من تدفقات السلع عبر حدودها، خصوصا إلى الداخل، ولما كانت واردات دولة ما هي صادرات لدولة أخرى، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع مستويات التجارة العالمية .

إن أفضل التطورات التي شهدتها العالم خلال سنة 2009 هو عدم لجوء الدول الأعضاء إلى أي إجراءات تضيق من تدفقات التجارة عبر حدودها، إذن فإن القيمة الحقيقية لمنظمة التجارة الدولية كانت أهم ما يمكن خلال فترة الأزمة، حيث كان من الممكن أن تتدهور الأمور على نحو أسوأ مما يعقد من عملية استعادة النشاط الاقتصادي في العالم.

من كل ما سبق، يمكن الإقرار بأن السبب الأساسي في انخفاض حجم التجارة الدولية هو تراجع مستويات الثروة وانخفاض الائتمان الممنوح سواء بالنسبة للشركات أو بالنسبة للأفراد، وهو ما أدى إلى تراجع الإنفاق، بصفة خاصة (الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل السيارات والسلع الإنتاجية مثل الآلات والمعدات)، حيث يسهل في ظل هذه الأوضاع تأجيل قرارات شراء مثل هذه السلع، وقد انتقل تأثير ذلك بسرعة إلى تدفقات التجارة العالمية في السلع، حيث تشكل هذه السلع نسبة كبيرة من تدفقات التجارة العالمية بين دول العالم.⁶¹

ث- العوامل المؤثرة على انكماش حجم التجارة العالمية خلال الأزمة:

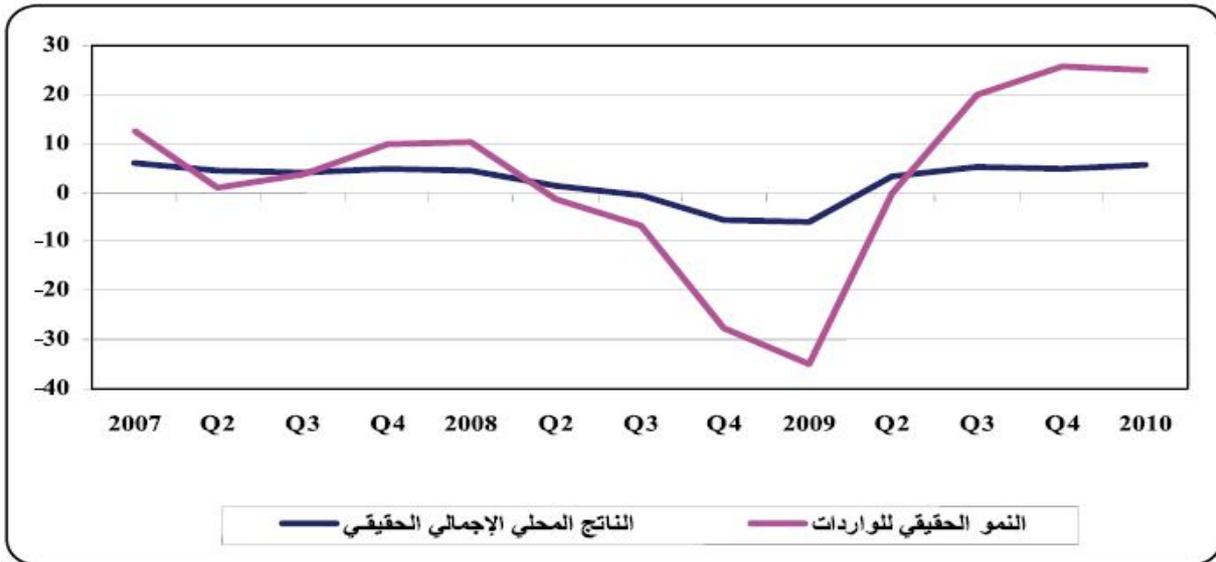
60. صندوق النقد الدولي: " آفاق الاقتصاد العالمي: أكتوبر 2010 " ، مرجع سبق ذكره ، ص 125.

61. المركز الإسلامي لتنمية التجارة : " التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي " ، الدورة السابعة والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الكومسيك ،(01 -02 جوان 2011)، أنقرة ، ص 02.

يعتبر البحث في الأسباب التي أدت إلى انكماش حجم التجارة العالمية من الضروري بمكان ذلك أن معرفة تلك الأسباب تمكن من رؤية الخلل أو الأثر الذي تسببت فيه هذه الأخيرة، لذلك فإنه يعزى التراجع الحاد الذي عرفته التجارة العالمية في قيمها و أحجامها إلى عدة عوامل من أهمها⁶²:

• **الانكماش في الطلب العالمي:** إن التراجع المسجل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الأخير من 2008 و بداية عام 2009 أعقبه في نفس الفترة تراجعاً في تدفقات التجارة الخارجية (نمو الواردات)، فالناتج الحقيقي قدرت نسبة انخفاضه بـ 06 %، بينما سجلت الواردات تراجعاً قدر بـ 30 % أي خمسة أضعاف معدل تراجع الناتج الحقيقي العالمي خلال نفس الفترة، و توضح إحدى دراسات البنك الدولي العلاقة القائمة بين التراجع في الناتج المحلي الحقيقي العالمي و تدفقات التجارة الدولية التي تظهر في شكل انكماش في حجم التجارة العالمية استجابة للانكماش الحاصل في نمو الناتج المحلي الحقيقي العالمي، و يطلق على هذه الظاهرة بالمرونة، و التي عرفت تزايد كبير في العقود الماضية، والرسم البياني الموالي يوضح تراجع حجم التجارة العالمية استجابة للتراجع في الناتج المحلي العالمي في أعقاب الأزمة:

الرسم البياني رقم(67): تراجع حجم التجارة العالمية و الناتج المحلي الحقيقي العالمي بالنسبة
المنوية في ضوء الأزمة المالية خلال الفترة (2007-2010)



62 . جمال الدين زروق، مرجع سبق ذكره، ص08.

المصدر: صندوق النقد الدولي: " آفاق الاقتصاد العالمي التعافي والمخاطر واستعادة التوازن " ، مرجع سبق ذكره ، ص 126.

- دور الشبكات العالمية للتصنيع و الإنتاج: و يبرز دور هذه الأخيرة في كون أنه أصبح العالم اليوم يشهد العديد من الشبكات العالمية للإنتاج و التصنيع عبر الحدود الوطنية، فالإنتاج و التصنيع بفضل هذه الشبكات يتخذ العديد من المراحل في التصنيع من خلال تجزئته على عديد البلدان ، و هذا ما يسمى بالتخصص العمودي لخطوط الإنتاج، فتؤدي هذه العملية من الإنتاج إلى تكرار احتساب قيمة الصادرات و الواردات من جانبه الإحصائي بينما الناتج فيحتسب على أساس القيمة المضافة لعوامل الإنتاج، و منه من خلال هذه العمليات للتصدير و الاستيراد لعوامل الإنتاج في مختلف دول العالم، فإنه يزيد من احتمالات حدوث صدمة خارجية كالأزمة المالية العالمية الأخيرة، و هذا يؤثر على عرض الشبكات العالمية للإنتاج و التصنيع في مختلف دول العالم؛
- عقبات التمويل أمام حركة التجارة الخارجية : لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى اختناقات في التسهيلات الائتمانية، حيث عمدت بعض البنوك إلى تقنين وترشيد في الإقراض، وخصوصا لقطاعات الصناعية والمجالات الإنتاجية ذات المخاطر العالية، كما خفضت من تمويل التجارة ،مما أدى إلى حدوث نقص في التسهيلات المالية للتجارة؛
- تقلبات دورات أسعار الأسهم: حيث أن معظم المؤسسات والشركات الكبرى اتجهت إلى تسهيل محافظها السوقية ببيع مكوناتها، من أجل التحكم في نفقاتها ومواجهة صعوباتها المالية الناتجة عن انخفاض الطلب على منتجاتها، وقد سمح البيع المكثف للأسهم في الأسواق المالية إلى التأثير على الأوضاع المالية للمتعاملين التجاريين الدوليين، وهو ما أدى إلى التأثير على التبادلات التجارية الدولية؛
- ضمان ائتمان الصادرات العالمية: والتي تعتبر في الحقيقة عبارة عن عقبة أمام حركة التجارة العالمية.⁶³

63 . جمال الدين زروق، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

بالإضافة إلى العناصر السابقة الذكر ، نجد كذلك مظاهر أخرى تبرز إلى السطح كنتيجة لعمق الأزمة و ما خلفته جراء الانتشار الواسع لها، فتظهر تداعيات كثيرة في مجال معدلات التبادل الدولي منها:

- إنه و بالنظر إلى حجم واردات الولايات المتحدة الأمريكية البالغة 15.5 % من الواردات العالمية بحسب المنظمة العالمية للتجارة لسنة 2006 ، إلا أنه انعكس على نسب النمو العالمية من خلال تسجيل تراجع في معدلات تبادلها، أي تحقيق معدلات سلبية في موازينها التجارية؛
 - لذلك فإن هذا الركود الاقتصادي المسجل أدى إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية ،وأدى إلى غلاء المعيشة بها و انخفاض قيم عملاتها ؛
 - وبالتالي تضررت الدول الفقيرة بسبب نقص المعونات، و زيادة نسب السكان الواقعين تحت وطأة ظاهرة الجوع و التدهور البيئي، إضافة إلى تفشي الأمراض المعدية و الأوبئة.
- كخلاصة لما سبق نقول أن التجارة الدولية خلال الأزمة واجهت:**
- نضوب التمويل (القروض البنكية) الذي كان متوفرا للعمليات التجارية؛
 - التراجع الكبير للطلب بالبلدان المتقدمة؛
 - انسحاب المضاربين من أسواق المواد الأولية والغذائية.
- وهذا كله ساهم في تقلص الصادرات الدولية، وتدهور حدود التبادل الدولية وأسعار المواد الأولية والغذائية.

وفي مايلي سنأخذ الولايات المتحدة الأمريكية واليابان كنموذج عن الدول المتقدمة ،والدول العربية كنموذج عن الدول النامية لنبين بأكثر دقة مساهمة الأزمة المالية العالمية في تراجع حجم التجارة الخارجية بهذه الدول:

1. العجز التجاري في الولايات المتحدة الأمريكية :

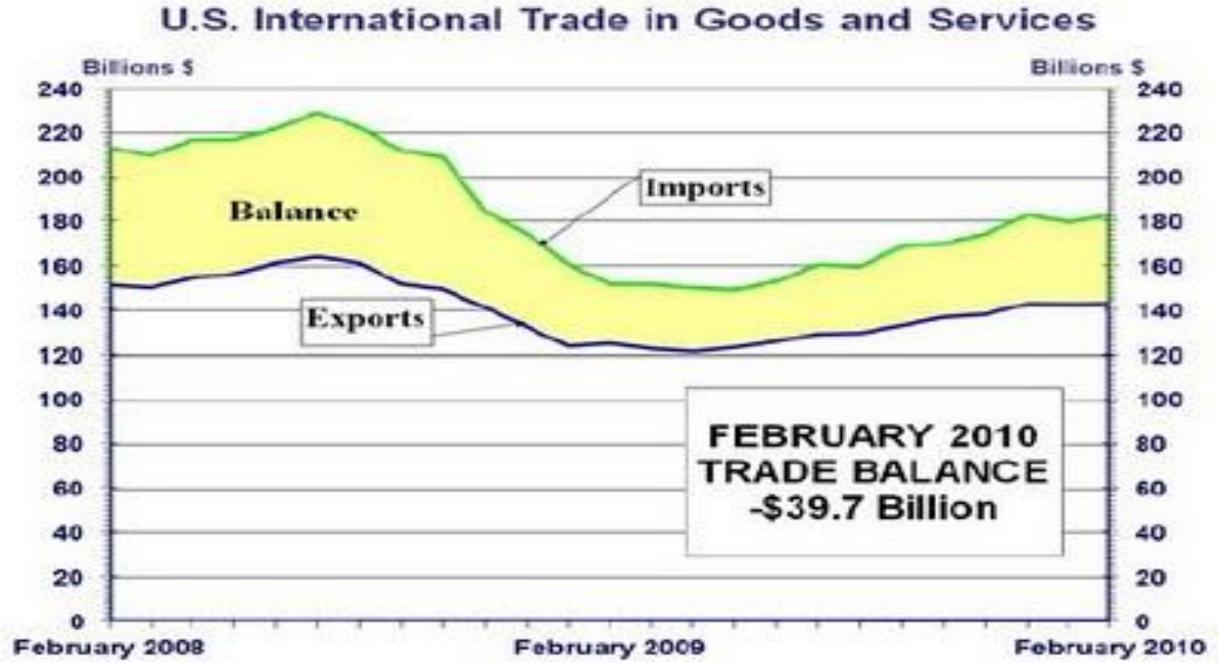
على الرغم من المحاولات الأمريكية للحد من العجز التجاري (الفرق بين الصادرات الأمريكية من السلع والواردات الأمريكية من السلع والتي يتم تسجيلها في الميزان التجاري)، فإن هذا العجز أخذ في

التزايد، مما أدى إلى زيادة الضغوط على الدولار (*) في سوق الصرف الأجنبي، فقد أعلن المكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي أن شهر فبراير من سنة 2010 شهد ارتفاعا في العجز التجاري الأمريكي (في السلع والخدمات) بلغ 39.7 مليار دولار، حيث بلغت قيمة الصادرات الأمريكية من السلع والخدمات 143.2 مليار دولار، بينما بلغت قيمة الواردات الأمريكية 182.9 مليار دولار، وذلك مقارنة بعجز في السلع والخدمات قدر بحوالي 37 مليار دولار في جانفي 2009. ومن الناحية الواقعية لم يشهد شهر فبراير 2010 زيادة تقريبا في الصادرات الأمريكية من السلع والخدمات، حيث لم ترتفع الصادرات سوى بحوالي 300 مليون دولار، بينما ارتفعت الواردات من السلع والخدمات في فبراير بحوالي 3 مليار دولار. غير أنه تنبغي الإشارة إلى أن هذا العجز يخفي طبيعة العجز الحقيقي في الميزان التجاري (أي في السلع فقط) والذي بلغ في فبراير حوالي 52.3 مليار دولار، وهو ما يمثل مصدر خلل ميزان المدفوعات الأمريكي، إذ أن عجز الميزان التجاري المتزايد (في السلع) يمثل أحد مصادر الضغط الأساسية على الدولار، خاصة إذا علمنا أن الولايات المتحدة تحقق فائضا في مبادلاتها التجارية في الخدمات مع العالم، ففي فبراير 2009 حققت الولايات المتحدة فائضا من تجارتها في الخدمات قدر بحوالي 11.6 مليار دولار. مصدر الزيادة الأكبر في الواردات الأمريكية في فبراير جاء من واردات السلع الاستهلاكية، وواردات المواد الخام، والسلع الأخرى، بينما مثلت الزيادة في الصادرات من السلع الصناعية ووسائل النقل والسلع الرأسمالية والغذاء أهم مصادر الزيادة في الصادرات السلعية. والرسم البياني التالي يوضح أنه على الرغم من جهود الولايات المتحدة للحد من الفجوة بين صادراتها و وارداتها والتي مالت إلى التراجع خلال 2009، فإن هذه الفجوة تميل إلى التزايد مرة أخرى.

الرسم البياني (68): التجارة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية (فبراير 2008 - فبراير 2010)

(*)- إن تراجع مصداقية الاقتصاد الأمريكي نتيجة أزمة الرهن العقاري وتوابعها، دفعت بكثير من المستثمرين الأجانب من القطاعين العام والخاص إلى تنويع استثماراتهم بالاتجاه إلى الأورو، أو حتى بعض العملات الآسيوية، مما أدى إلى تراجع قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى، وهذا يعني مزيدا من الخسائر للدول النفطية التي تبيع نفطها وترتبط عملاتها بالدولار، وتضع أغلب استثماراتها في أدوات استثمارية أمريكية، في الوقت الذي تشتري فيه أكثر حاجاتها من الدول الأوروبية والآسيوية.

الوحدة بليون دولار



Source: U.s.deptment of commerce: " **Goods and Services Deficit Decreases in February 2008- February 2010** "; [On line]; United states census; (09/08/2010); available at: <http://www.census.gov/indicator/www/ustrade.html> ; visited : (04/09/2012) P: Html.

ورغم حرص الولايات المتحدة على الإبقاء على الدولار⁶⁴ منخفض القيمة بوسائل عدة لدعم صادراتها والحد من وارداتها من العالم الخارجي والضغط على الصين لرفع قيمة اليوان، إلا أن مرونة الطلب على الواردات تبدو ضعيفة، حيث لم تتأثر قيمة الواردات الأمريكية من السلع بارتفاع أسعارها نتيجة ارتفاع قيمة عملات الدول الأخرى بالنسبة للدولار، والولايات المتحدة تتهم الصين بأنها أحد المتسببين الرئيسيين في هذه المشكلة نتيجة لسياسات الصرف التي تتبعها في تحديد قيمة اليوان، والتي تعتقد أن الصين تحرص على أن تقيم اليوان بأقل من قيمته، مما يجعل السلع الصينية أرخص نسبياً، وهو ما يؤدي إلى زيادة الواردات الأمريكية من الصين، وذلك في ظل الاتجاه المتزايد لتحول دور الشركات الأمريكية من شركات منتجة إلى شركات مبتكرة تدير أعمالها الإنتاجية أساساً من الخارج من خلال بناء مصانعها خارج الولايات المتحدة، أو إسناد عمليات إنتاج منتجاتها إلى

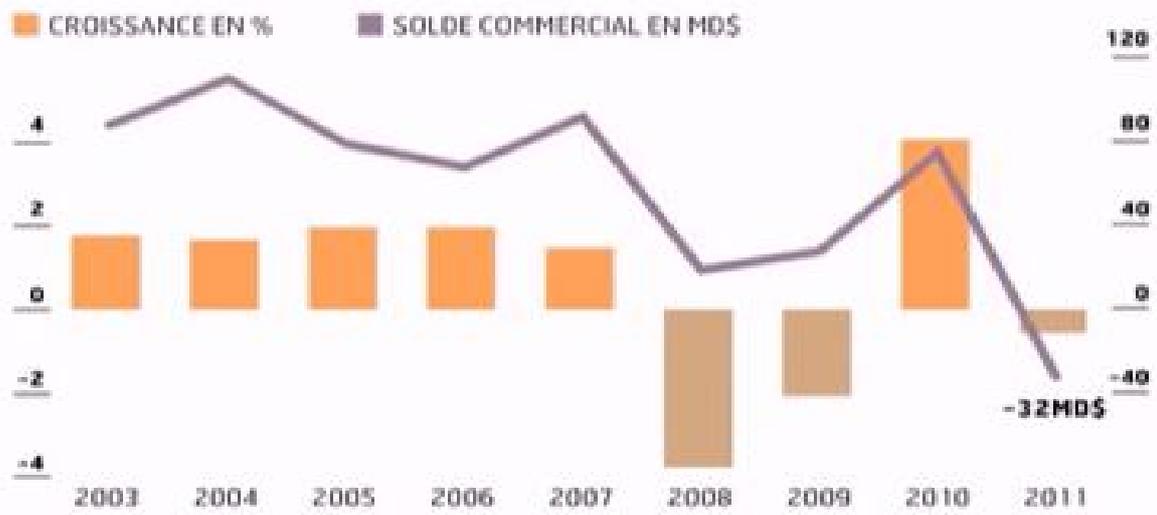
64. أنظر إلى: هاجر سيد فتحي إبراهيم: " أثر الأزمات الاقتصادية على المركز العالمي للدولار الأمريكي " ، مجلة جامعة حلوان ، العدد الرابع ، الجزء الثاني ، القاهرة ، 2010 ص 331.

شركات خارج الولايات المتحدة، وإذا كانت الشركات الأمريكية تنتج في الخارج، فالوضع الطبيعي أن تعاني الولايات المتحدة من عجز تجاري ضخم نظرا لتركز عمليات الاستهلاك في السلع الأمريكية في تلك التي تنتجها دول مثل الصين وتايوان والهند وغيرها من الدول التي تتمتع بميزة نسبية في التكلفة.⁶⁵

2. التجارة الخارجية اليابانية :

الرسم البياني رقم (69) : معدل النمو (%) ورصيد الميزان التجاري (مليون دولار) في اليابان خلال الفترة (2003-2011)

65 . Thomas J. Moeller:” **U.S. PPI Gain Reflects Energy Price Strength**”; [On line], Haver analytics,(12/10/2012); available at:> <http://www.haver.com/><; visited :(12/10/2012),P:Html.
Voir : Pierre Lagayette :” **les Etats-Unis Contemporaines**” ; Edition Bréal 2002, P 99.



Les Echos

Source : Frederic Vuillod :” **Déficit Commercial Japonais : Accident Ou Tendence De Fond ? (Infographie du jour)** “[On-line], Les Economistes de Project Syndicate ; les échos.fr ; (26/01/2012);disponible sur le site : <http://lecercle.lesechos.fr/economistes/jeffrey-sachs/221133155/ingerable-budget-amerique> ; visité le : (30/09/2012), P: Html.

سجل الميزان التجاري لليابان عجزاً بقيمة 725.32 مليار ين (حوالي 7.384 مليار دولار) في السنة المالية التي انتهت في نهاية مارس 2009 ، وهو الأول من نوعه منذ 28 عاماً، وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع وتباطؤ الصادرات إلى الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصاديات الرئيسية. ونقلت وكالة الأنباء اليابانية “كيودو” عن تقرير لوزارة المالية أن الصادرات اليابانية انخفضت بشكل قياسي بنسبة 16.4 % في السنة المالية 2008 عن العام السابق لتبلغ 71.14 تريليون ين (حوالي 724 مليار دولار)، وذلك لأول مرة في سبع سنوات. وتقلصت الواردات بنسبة 4.1 % ليبلغ 71.87 تريليون ين (حوالي 732 مليار دولار)، وهو أول انخفاض في سبع سنوات. ويعتبر العجز التجاري على أساس سنوي الأول منذ العام 1980 عندما عانت اليابان من ارتفاع أسعار النفط الخام في أعقاب الصدمة النفطية الثانية(*)، وجاءت هذه النتائج بعد ارتفاع حاد في أسعار النفط وغيره من السلع الأساسية خلال النصف الأول من السنة المالية 2008، مما رفع قيمة الواردات اليابانية، في حين أضر التدهور الاقتصادي العالمي في النصف الثاني بالصادرات إلى وجهات مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، وانخفضت الواردات اليابانية من النفط الخام خلال 2008 بنسبة

(*)- الصدمة النفطية الثانية حصلت بعد سقوط الشاه وانتصار الثورة الإيرانية في العام، 1979 إذ قفز سعر برميل النفط من 13 دولاراً إلى 40 دولاراً، وبلغ النفط آنذاك مستواه القياسي: 99,04 دولار في أبريل 1980 .

0.4 % مع ارتفاع معدل أسعار النفط بنسبة 18.8 % عن مستويات العام الأسبق، وفي مارس وحده، سجل الميزان التجاري فائضاً قدره 10.96 مليار ين، وانخفضت الصادرات بنسبة 45.6 % لتصل إلى 4.18 تريليون ين، وتراجعت الواردات بنسبة 36.7 % لتبلغ 4.17 تريليون ين⁶⁶.

3. التجارة الخارجية العربية:

تأثرت التجارة الخارجية العربية في عام 2009 بالتراجع الملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي في أعقاب المالية العالمية، فقد أدى انكماش الطلب على النفط وتراجع أسعاره العالمية إلى انخفاض الصادرات النفطية للدول العربية، كما أدى انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى انخفاض الصادرات العربية غير النفطية، وتراجعت أيضاً الواردات متأثرة بتباطؤ النمو الاقتصادي في أغلبية الدول العربية جزاء تأثيرات الأزمة المالية العالمية، غير أن البرامج المالية التحفيزية لدعم الاقتصاد في مواجهة الآثار السلبية للأزمة والاستثمارات في مشاريع البنية التحتية ساهمت في تخفيف التراجع في الواردات العربية.

الجدول رقم (32): التجارة الخارجية الإجمالية العربية (2005-2009)

معدل التغير	معدل التغير السنوي	القيمة (مليار دولار)
-------------	--------------------	-----------------------

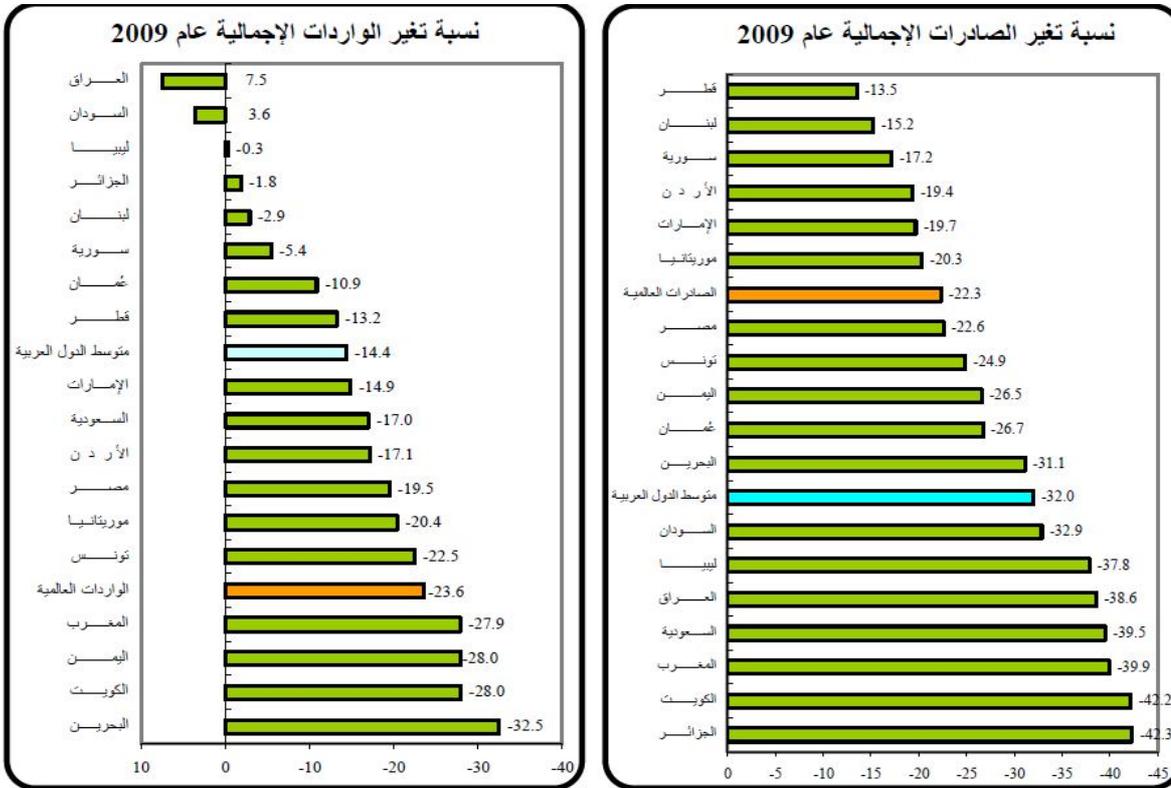
66. البلاد : " الميزان التجاري الياباني يسجل عجزاً"، [على الخط] ، يومية سياسية جامعة ، العدد 1447 (2009/04/23)، متاح على الموقع الإلكتروني :

<http://www.albiladpress.com/news_inner.php?nid=33670&cat=1> ، تاريخ التحميل : (2012/09/30)، ص Html.

السني للفترة -2005) (2008 %											
	2009	2008	2007	2006	2005	2009	2008	2007	2006	2005	
23.3	32-	32.3	16.6	21.7	38.3	726.1	1067.8	807.4	692.5	569.0	الصادرات العربية
26.3	14.4	31.7	33.6	14.5	20.2	603.3	705.0	535.3	400.8	350.2	الواردات العربية
15.2	22.6-	15.9	13.8	16.0	13.5	12.348.2	15.962.8	13.768.1	12.100.8	10.434.0	الصادرات العالمية
15.0	23.1-	15.3	14.8	14.8	13.4	12.471.0	16.223.9	14.072.1	12.252.7	10.675.4	الواردات العالمية
-	-	-	-	-	-	5.6	6.7	5.9	5.7	5.5	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية (%)
-	-	-	-	-	-	4.8	4.3	3.8	3.3	3.3	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية (%)

المصدر : صندوق النقد العربي : "التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2010"، مرجع سبق ذكره ، ص 167.

الرسم البياني رقم (70): التراجع في التجارة الإجمالية بالنسب المئوية للدول العربية سنة 2009



المصدر: صندوق النقد العربي: "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010"، مرجع سبق ذكره، ص 168.

وكما يوضحه الجدول والرسم البياني السابقين ، فقد تراجع الصادرات الإجمالية للدول العربية بصورة حادة في عام 2009 ، حيث بلغت قيمتها حوالي 726 مليار دولار مقارنة مع نحو 1,068 مليار دولار في عام 2008 ، أي بانخفاض نسبته 32 % ، في المتوسط، وقد تجاوزت نسبة انخفاض الصادرات العربية نسبة انخفاض الصادرات العالمية التي بلغت 22.6 % في عام 2009 ، مما أدى إلى تراجع حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 6.7 % في عام 2008 إلى 5.9 % في عام 2009 ، وفي جانب الواردات الإجمالية العربية، فقد تراجعت أيضاً⁶⁷ ، ولكن بنسبة أقل من تراجع الصادرات الإجمالية العربية، إذ بلغ إجمالي الواردات العربية نحو 603 مليار دولار في عام 2009 مقارنة بحوالي 705 مليار دولار في عام 2008 ، أي بانخفاض نسبته 14.4 % ، في المتوسط .ولقد تأثرت الواردات الإجمالية العربية بتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول

67. أنظر إلى : طارق الحاج : " الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الفلسطيني " ، المؤتمر العلمي الدولي السابع بعنوان: تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال ، التحديات ، الفرص الأفق أيام (10-11 نوفمبر 2009) ، جامعة الزرقاء الأردن ، ص ص (06-09).

العربية من جراء تأثيرات الأزمة العالمية، غير أن الإجراءات والبرامج المالية التحفيزية لدعم الاقتصاد في مواجهة الآثار السلبية للأزمة عملت على تخفيف حدة تراجع الواردات العربية. وقد ارتفعت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية من 4.3 % في عام 2008 لتصل إلى 4.8 % في عام 2009 ، وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى في عام 2009 ، انخفضت صادرات جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي والصومال. ولقد سجلت غالبية الدول المصدرة للنفط أعلى نسب التراجع في الصادرات العربية، وجاءت صادرات الجزائر والكويت اللتين سجلنا أعلى نسبة تراجع بلغت نحو 42 %، وقد تراوحت نسب انخفاض صادرات بقية الدول المصدرة للنفط بين 39.5 % بالنسبة للصادرات السعودية و 13.5 % بالنسبة لصادرات قطر. ولقد سجلت الدول غير النفطية أيضاً تراجعاً ملحوظاً في صادراتها، حيث شهدت صادرات المغرب أعلى نسبة تراجع 39.9 % ، وسجلت صادرات لبنان أدنى نسبة تراجع 15.2 % ، وتشير هذه البيانات الإحصائية إلى أن الأزمة العالمية أثرت على صادرات الدول العربية النفطية وغير النفطية على حد سواء، حيث تأثرت صادرات الدول غير النفطية خاصة بالتراجع في أسعار السلع الأولية الأخرى وأسعار السلع الزراعية، بالإضافة إلى تراجع الطلب الخارجي على السلع المصنعة كالمنتجات الكيماوية والآلات والمعدات والملبوسات.

وفيما يتعلق بأداء الواردات للدول فرادى في عام 2009، تراجع واردات جميع الدول العربية، باستثناء السودان والعراق وجيبوتي، وقد سجلت البحرين أعلى نسبة تراجع في الواردات بلغت 32.5 % إثر التباطؤ في النشاط الاقتصادي فيها. وقد سجلت اثنتي عشرة دولة أخرى تراجعاً في وارداتها تراوحت نسبته بين 10.9 % (عمان)، و 28 % (الكويت)، وسجلت أربع دول أخرى انخفاضاً في إجمالي الواردات تراوح بين 0.3 % (ليبيا)، و 5.4 % (سورية)، أما بالنسبة للدول التي سجلت زيادة في وارداتها، فقد جاءت الزيادة الضخمة في واردات العراق والزيادة بنسبة أقل في واردات السودان، وذلك لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي الذي تشهدهما منذ الأعوام القليلة الماضية، بالإضافة إلى إعادة البناء والتعمير وزيادة الاستثمار الأجنبي في تطوير قطاع النفط بالنسبة للعراق.

👉 **مختصرة لما سبق نقول أن أهم آثار الأزمة على التجارة الدولية نحددها في النقاط التالية:**

- انخفاض حاد في أسعار السلع والمواد الأولية والنفط... ؛

- بعد نمو في التجارة الدولية ب 2% عام 2008، تراجع الطلب في أسواق الصادرات العالمية ما بين (5%-10%) لمجمل عام 2009؛
- تراجع صادرات الدول النامية بحوالي (2%-3%) عام 2009؛
- تشعب عمليات الإنتاج العابر للحدود => أثر مضاعف لتراجع الطلب على التجارة العالمية؛
- اختناقات في التسهيلات الائتمانية => تخفيض التمويل المصرفي للتجارة.

الفرع الثاني: الأثر على العملات الدولية

إن للتجارة الأثر الأكبر على العملات لأنها تمثل أكبر تدفقات العرض و الطلب، فهي اللاعب الأساسي في تشكيل و توجيه حركة سعر صرف العملات، ولتبيان أثر أزمة الرهن العقاري على العملات الدولية ، سنركز دراستنا على الدولار الأمريكي و الأورو الأوروبي.

أ- أثر الأزمة المالية العالمية على الدولار :⁶⁸

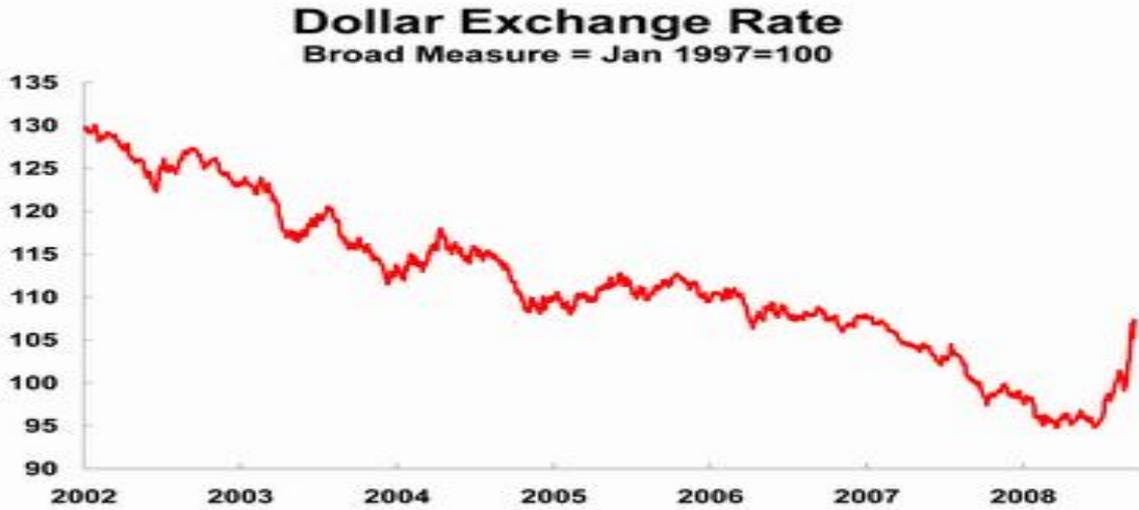
لقد فقد الدولار الأمريكي أكثر من 30% من قيمته مقابل الأورو قبل انفجار هذه الأزمة ، ويرجع الخبراء ذلك إلى :

- تفاقم العجز في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية؛
 - تراجع معدلات النمو بفعل الأداء السيئ للاقتصاد الأمريكي؛
 - تراجع معدل الاستهلاك وارتفاع معدل البطالة؛
 - ارتفاع أسعار البترول و غلاء المواد الأولية.
- وواصل الدولار انخفاضه في خضم الأزمة إلى أن بلغ إلى مستوى سعر صرف 1 أورو = 1.60 دولار في جويلية 2008 ، وحينئذ شهدت الأسواق المالية ارتباكا وحالة من عدم الثقة وسعي المستثمرين إلى التخلص من أصولهم المالية بدافع تفادي المزيد من الخسائر ، لتتفاقم حدة الأزمة مع

68. أنظر إلى : إسوار براساد : " الأزمة المالية ومستقبل الدولار الأمريكي بصفته عملة الاحتياط العالمي " ، سلسلة محاضرات الإمارات ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى 2011 ، ص 07.

موجة الإفلاس في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المرتبطة بالدولار ،وهي أمريكا اللاتينية ودول الخليج.⁶⁹

الرسم البياني رقم (71): سعر صرف الدولار خلال الفترة (2002-2008)



Source: Ken Livingstone: " **The Dilemma Of The Dollar And The Coming International Summit Meetings** ; [On line]; Socialist Economic Bulletin(19/10/2008) ; Available at: <http://socialisteconomicbulletin.blogspot.com/2008/10/dilemma-of-dollar-and-coming.html> ; visited : (24/09/2012) P: Html.

ليرتفع بعدها معدل صرف الدولار الأمريكي بأكثر من 20% كما يتضح من خلال الرسم البياني السابق إلى مستويات قياسية مقارنة بالعملات العالمية ،ومثل هذه النتيجة المتناقضة تثبت وبوضوح تام أنه لا بديل عالمي متاح حالياً للدولار الأمريكي، ففي ظل الأزمة اكتشف الباحثون عن ملاذ آمن لمدخراتهم، فعلى الرغم من المخاطر التي تحيط بالاقتصاد الأمريكي، يظل الدولار هو الملاذ الآمن الوحيد في العالم في الوقت الحالي. لكن السؤال الذي يطرح نفسه، هو كيف تتحول أعنف أزمة يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي منذ الكساد العالمي الكبير إلى أن تكون في صالح الدولار؟

69. لقمان معروز نشريف بودري : " المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي " ، مجلة الباحث ، العدد 09 ، 2011 ، ص 78.
الأمم المتحدة: " الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009 " ، مرجع سبق ذكره ، ص 05.

جانب من الإجابة على هذا السؤال يرجع إلى أن العملات الأخرى أصبحت بعد الأزمة في موقف أسوأ من الدولار مع تحول الأزمة الأمريكية إلى أزمة عالمية، أما الجانب الثاني من الإجابة يرجع إلى أن الانخفاض الحاد في سعر النفط الخام كان في صالح الدولار، حيث انخفضت فاتورة واردات النفط للولايات المتحدة، أما الجانب الثالث من الإجابة وهو الأهم حالياً فيتمثل في أن الأمريكيين يبيعون استثماراتهم الأجنبية في الأصول مرتفعة المخاطر في الخارج بصورة أكبر من تلك التي يقوم بها غير الأمريكيين في الولايات المتحدة. من ناحية أخرى فإن محاولة البنوك العالمية التخلص من أصولها المسمومة وتنظيف تلك الأصول نحو أصول أقل مخاطرة أدى إلى رفع الطلب العالمي على الدولار الأمريكي، الأمر الذي أحدث ندرة نسبية في عرض الدولار نتيجة ارتفاع الطلب عليه، كذلك فإن الصعوبات التي تواجهها أوروبا الغربية، و بصفة خاصة ألمانيا، أكبر اقتصاد أوروبي، تجعل البعض يشك في أن أوروبا أيضاً تحاول الضغط على الأورو نحو الانخفاض في ظل ضعف مستويات الصادرات الأوروبية، وأخيراً تعزز الطلب العالمي على الدولار في ظل تراجع تكلفة الاقتراض بالدولار بصورة واضحة مع بلوغ معدلات الفائدة الأساسية عليه إلى الصفر تقريباً.⁷⁰

ارتفعت بحدة الذبذبة في أسعار صرف العملات مع تزايد عمق الأزمة المالية الدولية، ولقد انخفضت قيمة الدولار الأمريكي بحدة في مواجهة العملات الرئيسية، وبصفة خاصة أمام الأورو، خلال النصف الأول من عام 2008، إلا أن الدولار قد عكس ذلك الاتجاه بصورة أكثر حدة.⁷¹

ب- أثر الأزمة المالية العالمية على الأورو:

منذ أن دخل الأورو في المعاملات الدولية في (1999/01/01)، أصبح يلعب دوراً متزايداً على الصعيد العالمي، وتوسعت بعض الدول في استخدامه كبديل عن الدولار في احتياطاتها الدولية، ولذلك تراجع استخدام الدولار من جانب جميع الدول من 71% سنة 2000 إلى 66.5% سنة

70. محمد إبراهيم السقا: " هل حان وقت العودة لربط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي " ، [على الخط] ، (2009/03/23) ، متاح على الموقع الإلكتروني <: http://economyofkuwait.blogspot.com/2009/03/blog-post_23.html > ، تاريخ التحميل: (2012/09/30)، ص Html.

71. الأمم المتحدة: " الوضع الإقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009 "، مرجع سبق ذكره، ص 05.

2006 ، وفي المقابل ارتفع استخدام الأورو كاحتياطي دولي من 18.4 % إلى 23.4% خلال نفس الفترة . وقد جاءت هذه الزيادة أساسا من الدول النامية التي زادت احتياطياتها الدولية بالأورو من 19.8%، إلى 82.8% ، وهبط الدولار من 69.3% إلى 60.5% ، خلال نفس الفترة .⁷² و بعد أحدث 11 سبتمبر 2001 بدأت الأنظار تتجه إلى التعامل بالأورو كعملة احتياط عالمية ذات ثقة لها القدرة على تعويض الدولار ، فارتفعت قيمتها، و هو ما سبب أضرارا لاقتصاديات الدول الأوربية، خاصة الاقتصاد اليوناني الذي يعتمد على قطاعين مهمين هما الزراعة والسياحة ، التي أصبحت غير جذابة بسبب الغلاء وظهور منافس قوي هو الاقتصاد التركي الذي يملك نفس المقومات المناخية، ونفس الشواطئ ، ونفس الآثار والبعد التاريخي، وخدماتها أكثر رخاء فأصبحت الوجهة إلى تركيا.

الرسم البياني رقم(72): علاقة سعر الصرف الأورو مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2010)



Source :European central bank : " US dollar / Euro Exchange Rate"; [On line], Statistical Data Warehouse; (29/06/2012); available at:> <http://sdw.ecb.europa.eu/quickview.do?<>; visited: (01/07/2012) P: Html.

حيث نلاحظ من خلال الرسم البياني السابق ارتفاع العملة الأوربية الموحدة مقابل الدولار في

الفترة

(2010-2000) بألية تصاعدية ، وكان أوج هذا الارتفاع في ظل الأزمة المالية 2008 التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية ، وعندما بدأت الأزمة المالية تنتشر إلى باقي دول العالم بدأت العملة الأوربية في التدني في قيمتها تارة بسبب ضعف النمو الاقتصادي لهذه الدول ، فلقد هبط الأورو

72 . محمد توفيق عبد المجيد : " الإقليمية في إطار العولمة ماذا بعد الأزمة؟" ، جامعة المنصورة ، كلية الحقوق ، الدراسات العليا ، السنة غير مذكورة ، ص43.

في جويلية 2012 بأكثر من واحد بالمائة أمام الين إلى 94.23 ين ، وهو مستوى لم تشهده الأسواق منذ أواخر عام 2000 ، كما بلغ الأورو سنة 2012 مستوى قياسيا منخفضا أمام الدولار وأدنى مستوى في ثلاث سنوات ونصف خلال نفس السنة أمام الجنيه الإسترليني ، وأدنى مستوى في تسع سنوات ونصف السنة أمام الكرونة النرويجية.⁷³

المبحث الثالث : أثر الأزمة المالية العالمية على التنمية (*) في الاقتصاد العالمي

تجاوزت الأزمة حتى حدود تلك المصارف والمؤسسات المالية التي تتمتع بفوائض سيولة وامتناعها عن إقراض المؤسسات الأخرى، ما فاقم بصورة مخيفة من مستويات انعدام الثقة تماماً، انعكست فوراً على بقية الأسواق دون استثناء، وانتقلت لاحقاً لإسقاط الاقتصاد الحقيقي للدول في كماشة الركود والكساد.⁷⁴

المطلب الأول: الأثر على معدلات النمو وأهداف الألفية الإنمائية

سنحاول من خلال هذا الفرع تبيان أثر الأزمة الأمريكية على معدلات النمو للعديد من الدول، وكذا التعرف على تأثير هذه الأزمة على أهداف وغايات الألفية الإنمائية.

الفرع الأول: النمو أو الناتج المحلي الإجمالي

شهدت الدول المتقدمة التي نمت بمعدل متوسط سنوي بنسبة 2,9% في الفترة (2004 - 2007) هبوطاً في نموها الاقتصادي في 2008 إلى نسبة 0,5%، فكان اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد الأكثر تسبباً في التباطؤ الذي شهد في عام 2008 ، حيث انخفض نموه نتيجة لضعف سوق الإسكان إلى معدل بنسبة 0,4% منخفضاً من 2,1% في عام 2007 كما يبينه الرسم البياني التالي. كما تباطأ النمو في الاتحاد الأوروبي أيضاً بنسبة 1,2% في الوقت الذي كانت تنمو فيه بنسبة 2,4%

73. موساوي عمر ، عدنان محريق : " أزمة اليونان والعملة الأوروبية الموحدة " ، الملتقى الدولي الثاني حول :

التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات " ، المركز الجامعي واد سوف ، (2012/02/27/26) ، ص 06.

(*)- لقد كانت الأزمة أشد قسوة على التنمية الاقتصادية عندما انتقلت الأزمة إلى القطاع الحقيقي ، و بالخصوص قطاع السيارات الذي كاد أن ينهار رغم عراقته ، و قوته و ضخامته ، لكن وطأة الأزمة كانت فوق ذلك كله .

52. مركز الأبحاث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية : " البنية التحتية للمواصلات وتأثيرها على التجارة والسياحة الدولية " ، (مركز أنقرة)، التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ، مع تغطية خاصة حول سنة 2011 ، 2011 ، ص 03.

في العام السابق أي 2007، وكما أن معدل النمو بالإقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة انخفض بشكل ملحوظ عن المعدلات التي سجلتها خلال السنوات القليلة الماضية، 1,8% في 2008 مقابل 5,8% في 2007، كما عانت اليابان من انكماش خطير قدر ب 5,2%، فمختلف البيانات تشير إلى أن الدول المتقدمة واجهت انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لديها في 2009 نتيجة للتراجع العميق.⁷⁵

الجدول رقم (33) : معدلات النمو الحقيقية في العالم خلال الفترة (2010-2007)%

2010	2009	2008	2007	البلدان
5.0	0.5-	2.9	5.4	العالم
3.0	3.4-	0.2	2.7	الدول المتقدمة
2.8	2.6-	00	1.9	الولايات المتحدة الأمريكية
1.7	4.1-	0.4	2.9	منطقة اليورو
1.3	4.9-	0.1-	2.7	المملكة المتحدة
3.9	6.3-	-1.2	2.4	اليابان
3.1	2.5-	0.5-	2.2	كندا
7.9	3.2-	1.7	4.3	الدول الآسيوية الحديثة التصنيع
2.7	1.3	2.6	4.6	أستراليا

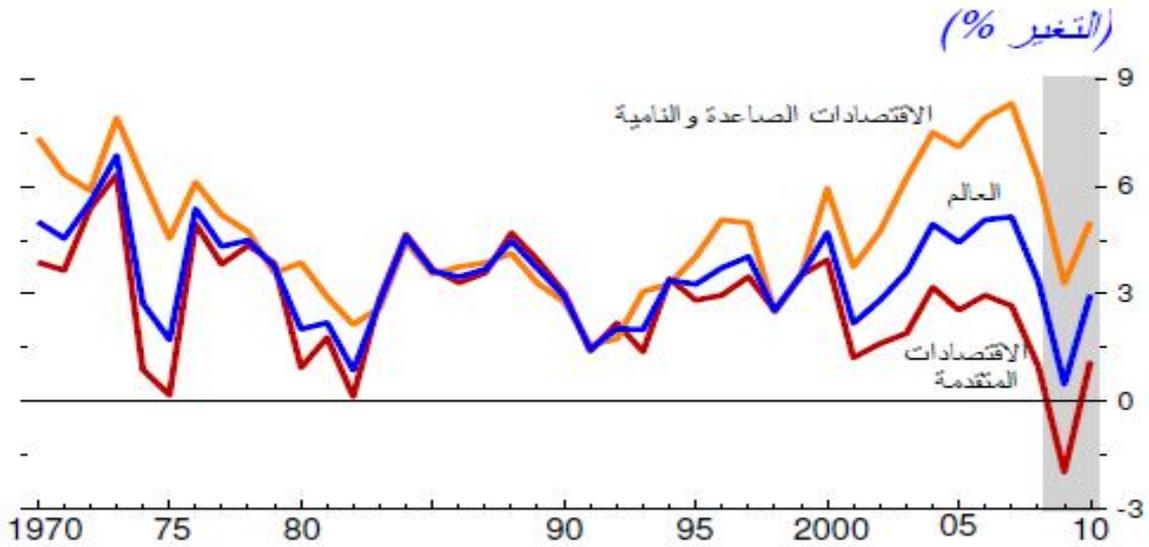
المصدر: مهيب مسعود، محمودي مليك: "إشكالية العلاقة بين الإقتصاد المالي والإقتصاد العيني"، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الإقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الإقتصاديات الدولية، بخميس مليانة، يومي (13 - 14 مارس 2012)، ص 07.

75. إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 86.

محجوب بدة و آخرون: "تأثير الأزمة على الدول العربية و منظمة أوبك"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 12، تصدر عن دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 15.

إذن نلاحظ من الجدول السابق دخول الاقتصاد العالمي إلى حالة الكساد في مطلع الربع الثاني من عام 2009، مؤدياً إلى معدلات نموٍ سلبية حقيقية قادت الاقتصاد العالمي برمته إلى الانكماش خلال 2009.⁷⁶

الرسم البياني رقم (73): معدلات النمو في الناتج المحلي للدول الصناعية والناشئة بالنسب المئوية خلال الفترة (1970-2010)



المصدر : صندوق النقد الدولي : " الركود الإقتصادي العالمي يفرض تحديات على السياسات " ، مرجع سبق ذكره ، ص01.

فانقلصت اقتصاديات الدول المتقدمة بمتوسط 3.4% عام 2009، وكانت اليابان هي البلد الأكثر تضرراً، حيث شهدت انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من 6%، وتقلصت اقتصاديات

76. محمد أحمد معيط: "أثر الأزمة المالية الراهنة على خلق فرص عمل جديدة"، منظمة العمل العربية في منتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، الرياض (16-18 يناير 2010)، ص12.
عبد الحميد العمري: "زلزال الأزمة المالية العالمية وسوق الأسهم السعودية"، مرجع سبق ذكره.

في الاتحاد الأوروبي بأزيد من 4% عام 2009.⁷⁷ وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بعد الانكماش الحاد، نمت اقتصاديات الدول المتقدمة قليلاً أو ظلت راكدة في عام 2010، مع مستويات مستقرة للديون وارتفاع معدلات البطالة بشكل مضطرب، وبلغ متوسط معدل النمو في الدول المتقدمة إلى 3% عام 2010، وظل معدل النمو في حدود 2.5%، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي لعامي (2011 و2012). أما الدول النامية فقد شهدت معدل نمو يزيد على 2.7% خلال عام الأزمة 2009، أي أقل بما يقرب 4% من متوسط معدلات نموها بين عامي (2000 و 2007). ومع ذلك، فقد كان الانتعاش أقوى في الاقتصاديات النامية مقارنة مع الاقتصاديات المتقدمة، معتمداً أساساً على استثمارات البنية التحتية الكبيرة وارتفاع الاستهلاك الأسري وزيادة القدرة التنافسية في أسواق التصدير، كذلك أدت عملية الانتعاش السريعة المزروجة عام 2010 إلى تغيير في البنية الاقتصادية للعالم، فقد تفوقت الصين على اليابان باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم وعلى ألمانيا كأكبر مُصدّر في العالم.⁷⁸

وإذن وعلى نقيض الدول المتقدمة، فقد ظل النمو في الدول النامية قوياً، مع تغير طفيف، عند نسبة 6,1% في 2008، مقارنة بنسبة 7,8% للسنوات الثلاثة السابقة، ولكن انخفض معدل متوسط نموها إلى نسبة 2,7% في 2009. ولقد سجلت الدول الآسيوية النامية متوسط معدل نمو بنسبة 6,6% في 2009 مقارنة بنسبة 7,9% في 2008. وكان التباطؤ لدى الصين والهند محدوداً بعض الشيء نتيجة للطلب المحلي القوي لديهما، وقد نمت اقتصاديات هذين البلدين بنسبة 9,1% و 5,7% على التوالي في 2009، مقارنة بنسبة 9,6% و 7,4% في 2008. ففي هذا السياق، لوحظ أن النمو في الدول النامية كمجموعة، يبدو أنه مدفوعاً بالتحديد من قبل الصين، الهند وقليل من اقتصاديات السوق الصاعدة الأخرى. ولكن وبحكم أن العديد من هذه الدول تدخل في المزيد من التكامل مع الاقتصاد

77. مهيب مسعود، محمودي ملنيك، مرجع سبق ذكره، ص 08.

محمد أبو حمور: "جذور الأزمة المالية والاقتصادية وتجلياتها"، المؤتمر الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي"، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، يومي: (02/01 ديسمبر 2010)، ص 06.

78. مركز الأبحاث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 01.

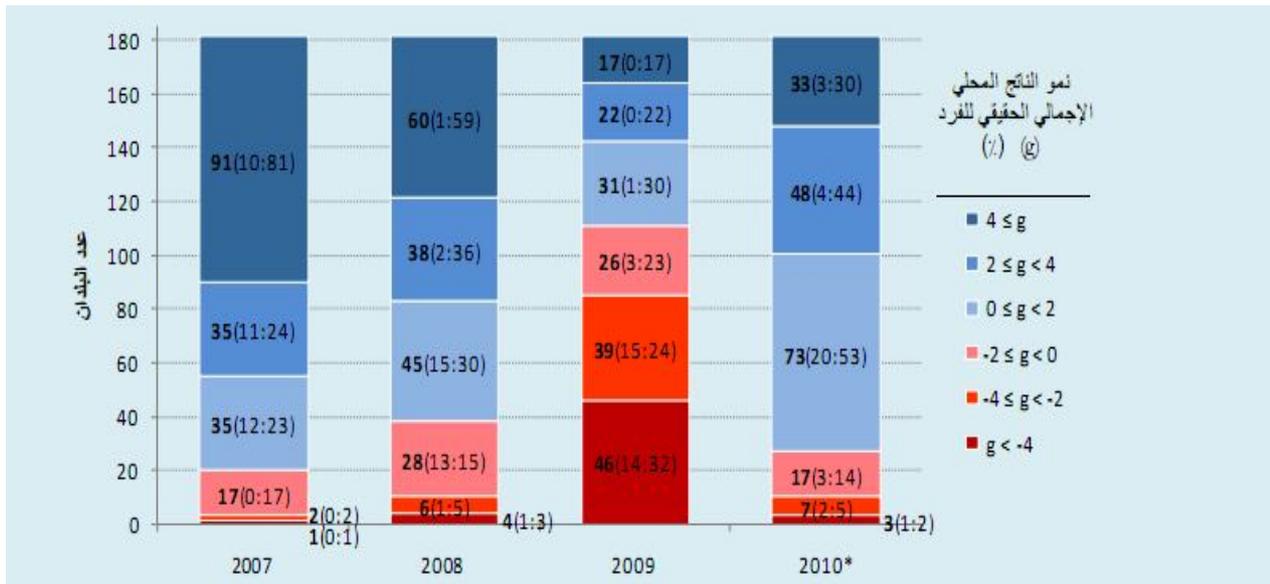
عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 40.

الأمم المتحدة: "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2011"، مرجع سبق ذكره، ص 01.

العالمي، أصبحت آفاقها الاقتصادية معتمدة بصورة متزايدة على وسط الاقتصاد العالمي الذي يتشكل بصورة كبيرة بالأداء الاقتصادي وسياسات الدول المتقدمة الكبرى.

ومن بين 181 اقتصاد تتوفر حولها البيانات، انخفض عدد الدول ذات معدل النمو الإيجابي في الناتج المحلي الإجمالي مقابل الفرد من 161 في 2007 إلى 143 في 2008، ومن ثم إلى 70 في 2009. وزاد هذا العدد إلى 154 سنة 2010، وانخفض عدد الدول التي سجلت معدل نمو بأعلى أو مساوياً لنسبة 4% من 91 في 2007 إلى 60 في 2008، وتشير بيانات 2009 إلى أن 17 بلد فقط، جميعها من الدول النامية، حققت مثل هذا المعدل، وارتفع هذا العدد إلى 33 بلد في 2010، 30 منها من الدول النامية.

الرسم البياني رقم (74) : توزيع الدول حسب نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد خلال الفترة (2010-2007)



المصدر: مركز الأبحاث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 06. وفي الطرف الآخر من السلسلة، زاد عدد الاقتصاديات التي سجلت معدلات نمو سنوية سالبة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد لديها من 20 في 2007 إلى 38 في 2008، ومن ثم إلى 111 في 2009. وتقلص هذا العدد إلى 27 دولة في 2010، وفي عام 2007، كانت جميع الدول التي لديها انكماش في الناتج المحلي للفرد من الدول النامية. وفي العامين التاليين، سجلت 23 و 79 على التوالي، من الدول الصاعدة والنامية من 184 دولة، معدلات نمو سالبة. وتبين الدراسات أن 21 من 27 دولة

سجلت معدلات نمو سالبة من بين الدول النامية. ومن ناحية أخرى، ففي الوقت الذي لم تسجل فيه دولة من الدول المتقدمة معدل نمو سالب الناتج المحلي الإجمالي للفرد في 2007، نجحت 15 منها من تكرار ذلك في 2008، وعلاوة على ذلك، وفي عام 2009 سجلت جميع الدول المتقدمة، عدا أستراليا، معدلات نمو سالبة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد لديها.⁷⁹

وللاكثر توضيح سنأخذ نموذج عن الدول المتقدمة يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي، لنختتم بتراجع معدلات النمو في الدول النامية.

أ- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

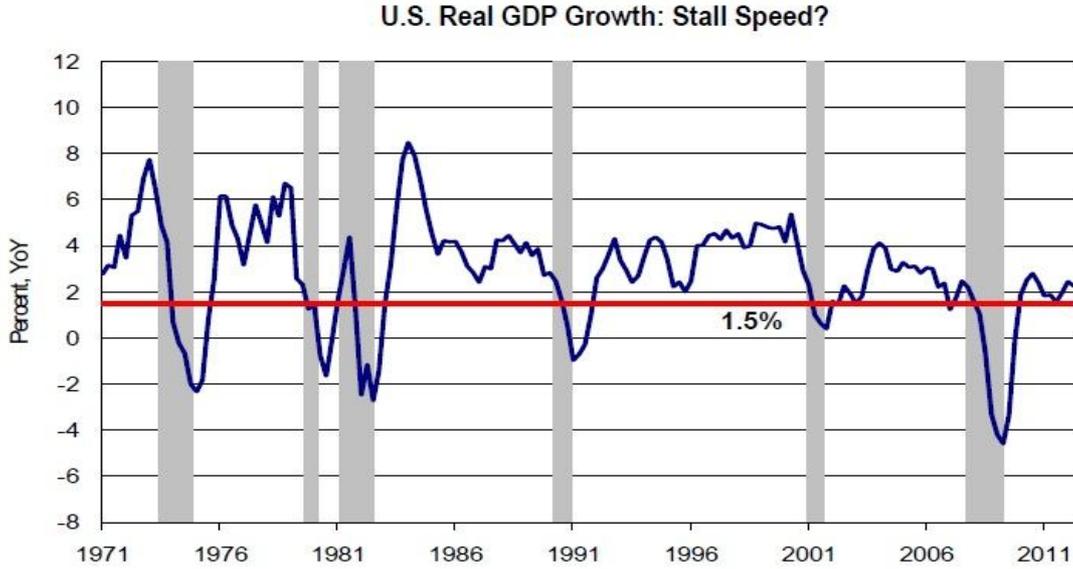
الانخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الأزمة المالية العالمية بالولايات المتحدة هو الأكبر في تاريخها الحديث، فالرسم البياني التالي يوضح معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فترات الانحسار التي عاشها الاقتصاد الأمريكي منذ 1971.⁸⁰

الرسم البياني رقم (75): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الأمريكي بالنسب المئوية خلال الفترة (1971 - 2011)

79 . Estimations des services du FMI: "Perspectives De L'économie Mmondiale ", Octobre 2009.

صندوق النقد الدولي: "آفاق الاقتصاد العالمي، تباطؤ في النمو و تصاعد في المخاطر"، مرجع سبق ذكره، ص (12-03).

80. أنظر إلى : سلطان أبو علي: "الأزمة التمويلية و انعكاساتها على مصر"، سلسلة أوراق العمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، ص 02.



Note: Shading indicates recession.

Sources: Bureau of Economic Analysis, National Bureau of Economic Research, Haver Analytics, and Citi Research.

Source: Freedom opportunity Enterprise:” **Study: U.S. Economy Hovering Just Above ‘Stall Speed vulnerable to new recession’**; [On line] ; the public policy blog of the American Enterprise Institute ;(06/09/2012) ; available at:> <http://www.aei-ideas.org/2012/09/study-u-s-economy-hovering-just-above-stall-speed-vulnerable-to-new-recession/>; visited : (24/09/2012) ;P: Html.

فبعد انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الربع الثاني من عام 2009 بمعدل 1 % فقط ،مقارنة بمعدل نمو سالب في الربع الأول وصل إلى 6.4%، فإن معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2008 وصل إلى معدل نمو سالب يساوي 3.9%، معدل النمو السالب هذا يمثل أسوأ معدلات النمو للناتج المحلي الحقيقي في الولايات المتحدة منذ عام 1947، ومن ثم فإن معدلات النمو هذه تعكس مدى عمق الأزمة الاقتصادية المالية العالمية التي مر بها الاقتصاد الأمريكي ،ولأسف باقي دول العالم معه.

ب- بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي :

وبالنسبة لمنطقة اليورو، فلم تكن أحسن حالاً، حيث تحول معدل النمو البالغ 0.6 % في عام 2008 إلى انكماش بلغ معدله 4.1 % في عام 2009 ، ويرجع ذلك إلى التأثير الكبير للأزمة على الدول الأوروبية، فقد تأثرت أوروبا الغربية بالخسائر التي تحملتها بعض مصارفها نتيجة للانكشاف الكبير لأصولها على سوق الرهونات في الولايات المتحدة، كما أن الصعوبات التي كانت تعانيها بعض اقتصاديات منطقة اليورو مثل اليونان والبرتغال وأسبانيا وإيطاليا زاد من التأثير السلبي على انكماش

النمو في المنطقة في عام 2009، أما المملكة المتحدة، فقد تدهور أداء اقتصادها أكثر من تدهور أداء اقتصاد منطقة اليورو، حيث تحول معدل النمو من 0.5 في عام 2008 إلى انكماش بلغ معدله 4.9 % في عام 2009.⁸¹

الرسم البياني رقم (76): نمو الناتج الوطني الخام لمنطقة اليورو بالنسبة المئوية خلال الفترة (2011-1999)



المصدر: الطاهر هارون: "أزمة منطقة اليورو و أثرها على مستقبل الاتحاد الأوروبي"، الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، المركز الجامعي واد سوف، يومي (2012/02/27-26)، ص 09.

81. صندوق النقد العربي: "التقرير العربي الموحد 2010"، مرجع سبق ذكره، ص 03.

ما إن انتشرت هذه الأخبار السيئة حتى اصطبغت مؤشرات أسواق الأسهم في العالم وللشركات الأوروبية الرئيسية باللون الأحمر جميعاً في يوم واحد مرة أخرى، بعد أسبوع كان اللون الأخضر هو الصبغة الغالبة عليها، ومصدر قلق العالم الأساسي من هذه المعدلات المنخفضة هو معدل النمو الألماني والذي جاء بصورة نقل عن التوقعات التي كانت تدور حول 0.5%، حيث أن معدل النمو في الاقتصاد الأوروبي تراجع بصفة كبيرة،⁸² فنجد الاقتصاديات الرئيسية مثل ألمانيا قد حققت معدل نمو 0.1% فقط في الربع الثاني من 2011، كذلك فإن فرنسا لم تحقق أي نمو على الإطلاق، حيث بلغ معدل النمو بها 0%، بينما بلغ معدل النمو في هولندا 0.1%، وفي إسبانيا 0.2%، وفي المملكة المتحدة 0.2%، وإيطاليا 0.3%. هذه المستويات المتدنية للغاية لمعدلات النمو تثير المخاوف حول اتجاهات معدلات النمو الحقيقي في المستقبل في الاتحاد الأوروبي، ومشكلة هذه البيانات هي أنها تعني أن أكبر اقتصاديات أوروبا تواجه أسوأ تراجع في معدلات النمو بها في أعقاب الأزمة المالية العالمية، بعد أن تحسنت معدلات النمو نسبياً في الفترة السابقة.⁸³

ت- بالنسبة لليابان :

وفيما يتعلق باليابان، فقد ارتفع معدل الانكماش الاقتصادي من 1.2 % في عام 2008 إلى 5.2 % في عام 2009، ويعزى ذلك إلى حالة الركود في الاقتصاد الياباني منذ الأعوام الأخيرة، بالإضافة إلى انكماش الطلب العالمي في عام 2009، والذي أدى إلى تراجع حاد في الصادرات اليابانية.

82. صالح ياسر: " الأزمة المالية الاقتصادية الشاملة " ، مجلة قضايا ، العدد 145 ، 22 مارس 2009 ، ص 08 .
أحمد عامر : " تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر " ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد (48-49) ، 2009-2010 ، ص 87 .

83 . Industrial Relations And Working Conditions Developments In Europe 2010 "[on line] ;(12/10/2011); available at:
> http://www.eurofound.europa.eu/comparative/tn1105040s/tn1105040s_2.htm ; visit : (24/09/2012), P: Html.

بوخاري لحلو، عايب وليد: " مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان" ، الملتقى الدولي الثاني حول: " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات " ، المركز الجامعي واد سوف ، (26-27/02/2012) ، ص 15.

ث- النمو في الدول النامية: (*)

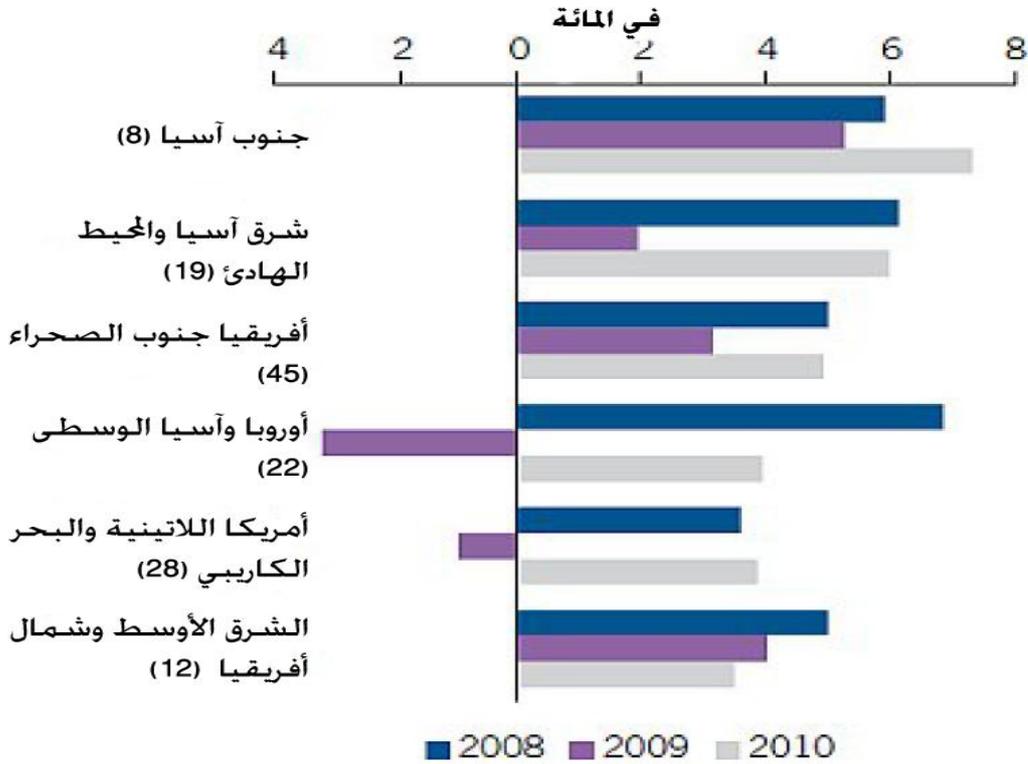
يمكن القول أن الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى ومقارنة مع الدول المتقدمة قد حافظت على معدلات نمو رغم انخفاضها، فقد بلغ معدل النمو للمجموعة 2.4 % في عام 2009 متراجعاً عن معدل 6.1 % في العام السابق، ورغم أن دول المجموعة كانت خارج بؤرة الأزمة، إلا أن تراجع التدفقات المالية الخاصة من الدول المتقدمة إليها، وتراجع الطلب العالمي على صادرات تلك الدول من النفط، والمواد الأولية الأخرى كانت من أهم العوامل المؤثرة على تراجع النمو في دول المجموعة. فالإحصائيات تخفي وراءها وجود اختلافات فيما بين المناطق وبين بلدان المنطقة الواحدة، حيث كانت منطقة أوروبا وآسيا الوسطى الأشد تضرراً بفارق كبير عن غيرها من المناطق من جراء الأزمة. ولقد أدى هذا الهبوط الحاد في متوسط معدلات النمو إلى حدوث انخفاضات كبيرة في نمو كل من الإيرادات ومعدلات التشغيل على حد سواء، فضلاً عن حدوث زيادة ملموسة في نسب البطالة، كما سبق ذكره سابقاً.⁸⁴

الرسم البياني رقم (77): نمو الناتج المحلي في الدول النامية بالنسبة المئوية خلال الفترة (2008-2010)

(*)- الحقيقة الاقتصادية المعروفة هي أن اثر أي أزمة اقتصادية ، و في أي جانب من جوانبه ، أو قطاع من قطاعاته ، إنما ينصب في نهاية المطاف على التنمية و النمو الاقتصاديين ، فالأثر يكون على التنمية الاقتصادية في الدول النامية و أكثر ما يكون على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة .

84. بقة الشريف: "حقيقة الأزمة المالية العالمية ومخاطر توظيف فوائض الأموال العربية" ، الملتنقى الدولي حول: "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية و أثرها على اقتصاديات الدول العربية" ، شرم الشيخ مصر ، (04-05/04/2009) ، ص 10.

البنك الدولي: "اتجاهات الوظائف" ، مرجع سبق ذكره .



المصدر: البنك الدولي: " اتجاهات الوظائف " ،[على الخط] ، أكتوبر 2011 ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.albankaldawli.org/topic/jobs/Job-Trends-October-2011.htm> > ، تاريخ التحميل: (2012/09/29) ،ص Html.

ويلاحظ من خلال الرسم البياني السابق تباين أداء المجموعات الفرعية، فقد كانت الدول النامية الآسيوية أقل المجموعات تأثراً بالأزمة، حيث بلغ معدل نموها المحقق في عام 2009 نحو 6.6 % مقابل 7.9 % في عام 2008، ويرجع ذلك إلى محافظة كل من الصين والهند على معدلات نمو عالية نسبياً، حيث أنهما حققتا معدلات نمو بلغت 8.7 % و 5.7 % على التوالي في عام 2009 . ويعزى التأثير المحدود للأزمة عليهما وخاصة بالنسبة للصين، إلى عدم تعرض رؤوس أموال المصارف الصينية لخسائر كبيرة من جراء انهيار أسواق المال العالمية، بالإضافة إلى ضخامة حجم الاستهلاك المحلي، (تراجع معدل نمو الاقتصاد من 9 % سنة 2008 إلى أقل من 7 % سنة 2009، نظراً لتماسك الاقتصاد وقدرته على اتخاذ تدابير تنموية ، فضلاً عن تعافي المصارف إلى حد كبير ، لكن

تجدر ملاحظة تراجع الصادرات الصينية مع هبوط الطلب عليها).⁸⁵ أما دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فبالرغم من انخفاض معدل نموها من 5.1 % في عام 2008 إلى 2.4 % في عام 2009 ، إلا أن هذا المعدل يعد جيداً نسبياً في ضوء انكماش النمو في الاقتصاد العالمي خلال الفترة نفسها. وبالنسبة للدول الإفريقية جنوب الصحراء، فقد بلغ معدل النمو فيها 2.1 % في عام 2009 مقابل 5.5 % عام 2008 ، حيث يرجع تحقيق تلك الدول معدلات نمو جيدة نسبياً إلى ضعف ارتباطها بالاقتصاديات المتقدمة. وقد تباين أثر الأزمة على الدول الإفريقية لعدة عوامل، أهمها تباطؤ تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى تلك الدول وتراجع الأسعار العالمية للنفط والسلع الأولية الأخرى، وتقلص التحويلات المالية والمعونات الرسمية الدولية. أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة، فقد شهدت أعلى معدلات انكماش اقتصادي بين الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى، حيث تحول معدل النمو في هذه الدول من 5.5 % في عام 2008 إلى انكماش النمو بمعدل 6.6 % في عام 2009 ، وفيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا فقد سجل الاقتصاد انكماشاً بلغ معدله 3.7 % في عام 2009 مقارنة مع معدل نمو نسبته 3 % في عام 2008.⁸⁶

الفرع الثاني: أثر الأزمة على أهداف وغايات الألفية الإنمائية

أهداف الألفية الإنمائية هي وليدة إعلان الألفية التاريخية الذي تبنته 189 دولة خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة في سبتمبر من عام 2000 ، وتعهدت هذه الدول على العمل معاً من أجل مستقبل للجميع ببذل كل ما تستطيعه لتخفيف الفقر المدفع وتعزيز مبادئ الكرامة والمساواة الإنسانية وتحقيق السلام والديمقراطية والاستدامة البيئية بحلول عام 2015.

85 . Voir : OCDE : " **Une croissance affaiblie dans la plupart des pays de l'ocde**", revue problème économique, n°2959, 26 novembre 2008, pp(04-05).

86. الأمم المتحدة: "الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009" ، [على الخط] ، متاح على الموقع الإلكتروني : < <http://www.un.org/esa/policy/wess/wesp.html> > ، تاريخ التحميل ، (2012/07/21) ، ص 03.

صندوق النقد العربي: "التقرير العربي الموحد 2009" ، مرجع سبق ذكره، ص ص (04-03).

في البداية لابد لنا من التعريف بالأهداف الإنمائية للألفية ، إنها ثمانية أهداف تتعهد الدول بتحقيقها بحلول عام 2015 ، وهي تمثل أهم التحديات التي تواجه التنمية في العالم ، وتنطوي الأهداف على أساس بناء مجتمع يخلو من الجهل والمرض ، وهي بذلك تعالج كل ما يحيط بحياة الإنسان من مشاكل من خلال أهداف وغايات محددة يقاس مدى تحققها بمؤشرات واضحة، وتتمثل هذه الأهداف في⁸⁷:

الجدول رقم (34): أهداف وغايات الألفية الإنمائية

الأهداف	الغايات
---------	---------

87 صباح بلقيدوم، ليليا بن منصور: "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الدول النامية"، الملتقى الدولي الثاني حول: "متطلبات التنمية في أعقاب إفراوات الأزمة المالية العالمية" ، جامعة بشار يومي (28-29/04/2010) ،ص16.

<p>الغاية 1: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين (1990-2015).</p> <p>الغاية 2: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين (1990-2015).</p>	<p>الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع</p>
<p>الغاية 3: كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء ذكور أو إناث منهم، من إتمام التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.</p>	<p>الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي</p>
<p>الغاية 4: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.</p>	<p>الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة</p>
<p>الغاية 5: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين (1990-2015)</p>	<p>الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال</p>
<p>الغاية 6: تخفيض معدل وفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين (1990-2015)</p>	<p>الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات النفاسية</p>

<p>الغاية 7: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ</p> <p>الغاية 8: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ</p>	<p>الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز والسل والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية</p>
<p>الغاية 9: إدماج مبادئ التنمية في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية</p> <p>الغاية 10: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015.</p> <p>الغاية 11: تحقيق تحسن كبير بحلول 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.</p>	<p>الهدف السابع: كفاءة الاستدامة البيئية</p>
<p>الغاية 12:المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد القابلة للتنبؤ به وعدم التمييز،(يشمل التزاما الحكم الرشيد، والتنمية، وتخفيف وطأة الفقر على الصعيد الوطني والصعيد العالمي).</p> <p>الغاية 13: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا،تشمل قدرة صادرات أقل البلدان نموا على الدخول معفاة من التعريفات الجمركية والخضوع للحصص وبرنامجا معززا لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المنقلة بالديون، وإلغاء الديون الثنائية الرسمية، وتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية بصورة أكثر سخاء للبلدان</p>	<p>الهدف الثامن : إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية</p>

<p>التي أعلنت التزاماتها بتخفيف وطأة الفقر.</p> <p>الغاية 14: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية، والدول النامية الصغيرة الجزرية (عن طريق برنامج العمل للتنمية المستدامة ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)</p> <p>الغاية 15: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين المحلي والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل.</p> <p>الغاية 16: التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجا.</p> <p>الغاية 17: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية.</p> <p>الغاية 18: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.</p>	
---	--

المصدر: مقدم عبد الجليل، بن دخيس عبد الكريم: "تأثير الأزمة المالية على مسار تحقيق أهداف التنمية العالمية"، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات في أعقاب إفراوات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار يومي (28-29/04/2010)، ص 07.

لقد حذر التقرير الذي صدر عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يوم 24 أبريل 2009 بواشنطن أن من شأن الأزمة تعريض الجهود الرامية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية(*) الجديدة بحلول

(*)- يتفاوت التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تفاوتاً كبيراً في أنحاء العالم، وقد شهدت منطقتا شرق آسيا وجنوبها القدر الأكبر من التحسينات، ففي عام 2005 بلغ عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي للفرد في اليوم 1.375 مليار نسمة أو ما نسبته 25% من السكان، بعدما بلغ في عام 1990 ما نسبته

عام 2015 للخطر، وخلق حالة طارئة في عملية التنمية. وطبقا لهذا التقرير من غير المرجح بلوغ معظم الأهداف الثمانية المتفق عليها عالميا في التاريخ المستهدف، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالقضاء على الجوع، ووفيات الأطفال والأمهات، والتعليم، والتقدم المحرز في مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض الرئيسية. وقد أشارت الإحصائيات إلى أن ما بين 55 و99 مليون شخص آخر سقطوا في الفقر المدقع في نهاية عام 2010 نتيجة لحالة الركود الاقتصادي في العالم، وارتفع عدد من يعانون الجوع المزمن في العالم ليتجاوز مليار شخص مع نهاية 2010 عام، هذا أدى بدوره إلى انتكاسة المكاسب التي تحققت على صعيد محاربة سوء التغذية والى جعل الحاجة إلى الاستثمار في الزراعة أكثر إلحاحا على وجه الخصوص. كما حذر تقرير الرصد العالمي 2009 والذي صدر بعنوان "حالة طارئة في عملية التنمية" من أنه رغم أن الهدف الأول المتعلق بتخفيض معدلات الفقر المدقع بواقع النصف بحلول عام 2015 عن مستوياتها في عام 1990 مازال في متناول اليد على أساس التوقعات الحالية، فإن المخاطر مازالت كثيرة ومتعددة. وتظهر التقديرات الجديدة بالفعل أن أكثر من نصف جميع البلدان النامية يمكن أن تعاني ارتفاعا في أعداد الفقراء في السنوات الآتية، والأرجح أن هذه النسبة مازالت أعلى بين البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان الفقيرة الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء وذلك بواقع ثلثين وثلثا أرباع على التوالي. فالدول النامية والتي لم يــــكن لها أي يد في الأزمة المالية

، لكن هذه الأزمة تحولت إلى كارثة إنسانية بالنسبة لهذه لدول، وهذا ما أكدته الدراسة التي قامت بها المنظمة الألمانية للمعونات المالية (إر لا سياردي إي)، ونشرت نتائجها في ألمانيا (2009/02/20)، قائلاً أنه :

" كان للأزمة الاقتصادية العالمية آثاراً مأساوية على القطاعات الاقتصادية لكثير من الدول النامية، وأوضح أن دولا مثل رولندا ومالي والسودان وإثيوبيا، أوشكت على أن توضح في خانة العجز عن الوفاء باستحقاقات الديون، حيث أنه ليس أمامها إلا الحصول على قروض أخرى بفوائد عالية ".⁸⁸

41.7 % إي ما يعادل 1.8 مليار نسمة، والذي يجب أن ينخفض بمقدار النصف لتصل إلى 20.9 % بحلول عام 2015، ومن المتوقع تراجع معدلات الفقر المدقع إلى 15 % بحلول عام 2015.

88 . الأمم المتحدة: " الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2011"، مرجع سبق ذكره، ص05.

المطلب الثاني: الأثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي

ألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على حركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول العالم، وانخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة على نطاق العالم، بنسبة 39% في عام 2009 مقارنة بما كانت عليه في عام 2008، لاحظ الرسم البياني الموالي.

الرسم البياني رقم (78): تدفقات الاستثمار المباشر بالمليون دولار حول العالم خلال الفترة (2000-2011)



المصدر : مجلة الآن في الكويت والخليج الإلكترونية : " الأونكتاد : 1.5 تريليون دولار استثمارات أجنبية مباشرة في العالم لعام 2011 نصفها للدول النامية والمتحوّلة "، [على الخط]، (2012/07/05)، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=113132&cid=79> ، تاريخ التحميل: (2012/09/29) ، ص Html .

وبحسب دراسة أعدتها منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد^(*))، فإن التدفقات الداخلة قد انخفضت من حوالي 1.7 مليار دولار عام 2008، إلى حوالي واحد مليار عام 2009.

(*) - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بالأونكتاد (بالإنجليزية: UNCTAD) وهي اختصاراً لـ **United Nations Conference on Trade and Development** تم إنشاءه كهيئة حكومية دائمة في عام 1964، وهو الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، في مجال التجارة والتنمية، ويبلغ عدد أعضاء الأونكتاد حالياً 188 دولة، ويشارك في عمله، بصفة مراقبين الكثير من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ، فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني.

وأظهرت الدراسة أن التدفقات الداخلة إلى الدول المتقدمة قد انخفضت في عام 2009 بنسبة 41%، وقد انخفضت التدفقات المتجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، فرنسا، السويد بنسبة كبيرة. وبلغت نسبة الانخفاض في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية حوالي 35%، بعد أن ظلت ولست سنوات متتالية تحقق ارتفاعاً متواصلًا. ويعزى هذا الهبوط بدرجة كبيرة إلى انخفاض عمليات الاستحواذ والاندماج، وهو أحد الأنماط المهمة لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية. ويعود ذلك إلى ضعف قدرات الشركات العالمية على الاستحواذ نتيجة لتدني أرباحها وقيم أسهمها في الأسواق المالية بسبب الأزمة العالمية، وانخفضت التدفقات الداخلة إلى القارة الإفريقية في عام 2009 بنسبة تصل إلى حوالي 36% مقارنة بالعام 2008. وقد شكل هذا الانخفاض قلقاً كبيراً لهذه الدول، وذلك لأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد أحد العوامل المهمة في مكونات رأس المال الثابت في القارة الإفريقية. كما انخفضت بالمثل التدفقات الداخلة إلى دول جنوب، وشرق، وجنوب شرق آسيا بنسبة 32%، وإلى أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي بنسبة 41%.⁸⁹

أ- تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المتقدمة :

تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الدول المتقدمة والخارجة منها بنسبة تزيد على 40% في عام 2009 لتصل إلى 566 مليار دولار و821 مليار دولار، على التوالي، في أعقاب حدوث انخفاض مماثل في السنة السابقة أي 2008، لكن هذا الانخفاض لم يكن بحدّة الانخفاض نفسه الذي حدث أثناء التراجع الاقتصادي السابق الذي شهدته الفترة من (2000 إلى 2003)، ويشير تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010 إلى أن الدول المتقدمة كانت في الربع الأول من عام 2010 أعلى بأربع مرات مما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2009. ويرجع الانخفاض الشديد خلال عام 2009 إلى الأزمة المالية التي أدت إلى انخفاض السيولة، وتراجع قيمة الأصول ودفعت الشركات إلى إلغاء خطط الاستثمار في الدول الأجنبية. ويصل إجمالي الاستثمار الأجنبي

89. الجزيرة: "المملكة تحصد المركز الثامن في تدفقات الاستثمار على مستوى العالم"، [على الخط]، تقرير منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد 2010، العدد 13998، (2011/01/25)، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-jazirah.com/2011/20110125/nx4.htm>، تاريخ التحميل: (2012/10/09) .
ص، Html .

المباشر حول العالم خلال سنة 2012 إلى 20.5 تريليون دولار ، وهو ما يمثل 29 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.⁹⁰

ولقد كان تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تأثيراً متفاوتاً فيما بين مختلف المناطق، وكانت منطقة أميركا الشمالية الأكثر تأثراً بالأزمة، فالتدفقات إلى الولايات المتحدة الأميركية -وهي أكبر بلد مضيف للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم- انخفضت بنسبة 60 %، بينما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كندا بما يزيد على النصف، كما أن التدفقات إلى اليابان تقلصت بنسبة 51 %، أما الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعددها 27 بلداً فقد كان تأثير الأزمة عليها أقل وطأة، إذ بلغت نسبة انخفاض التدفقات 33 %، وعلى الرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تقلصت في بعض الدول المضيفة الكبيرة مثل المملكة المتحدة وبلجيكا وإسبانيا، فقد حدثت زيادة في التدفقات إلى اقتصاديات رئيسة مضيفة أخرى مثل ألمانيا وأيرلندا وهولندا. وقد أسفر هذا عن ترتيب مختلف لأكثر الدول المتقدمة المتلقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2009، ففي حين أن الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول المتقدمة قد جاء من دول متقدمة أخرى، فإن الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية أصبحت أيضاً مستثمراً نشطاً في عام 2009. وشهدت عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، وهي الشكل الرئيس لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الدول المتقدمة والخارجة منها، انخفاضاً حاداً في عام 2009، ولكنها أخذت تنتعش في عام 2010، وكانت الاستثمارات التأسيسية أقل تأثراً بهذا الانخفاض، لأنها تمر بفترات تخطيط واستثمار أطول، علاوة على أنها أقل تأثراً بما يحدث من صدمات ؛ ولذلك فإن قيمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود ارتفعت بنسبة 48 % في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2010 مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة، في حين إن

90. أنظر إلى : محمد نور الدين : " الاستثمارات الأجنبية والشفافية في مصر في ظل الأزمة العالمية " ، الملتقى العلمي حول : " الشفافية والإفصاح في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على مصر " ، كلية الاقتصاد والإدارة ، (26/01/2009) ، ص 04.

عدد الاستثمارات التأسيسية قد حافظ تقريباً خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2010 على المستوى نفسه الذي كان عليه في الفترة نفسها من عام 2009.⁹¹ وتجدر الإشارة هنا إلى أن البيانات تشير إلى تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لمجموعة الدول المتقدمة خلال العام 2010 بمعدل 7 % مقارنة بمستواها المحقق في العام 2009 لتبلغ نحو 527 مليار دولار وبحصة بلغت 47% من إجمالي التدفقات العالمية خلال العام 2010 مقارنة بحصة بلغت 51 % في العام 2009. وبينما استعادت بعض الدول المتقدمة خلال العام 2010 قدرتها على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى رأسها الولايات المتحدة بمعدل يتجاوز مستوياته في العام 2009 بلغ 43% .

ب- تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية :

سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها 18 دولة عربية خلال العام 2010 تراجعاً، حيث بلغ قوامها نحو 64,3 مليار دولار مقارنة بمبلغ 83,9 مليار دولار في العام 2009 الذي سبقه. وأظهر تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2010 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ضمان تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مجموعة الدول الـ 18 المتوافر عنها البيانات عام 2009 بنحو 22 مليار دولار أو بمعدل 25,5% . وأرجع التقرير الانخفاض في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، والتأثير الكبير لتراجع التدفقات

91 . مجلة الإتحاد الإلكترونية : " 40% تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول المتقدمة " ، [على الخط] (2010/07/23)، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=45229&y=2010&article=full> ، تاريخ التحميل:

(2012/10/10) ، ص Html .

موقع بنك قطر الوطني : " توقعات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر " ، [على الخط] ، 2012/07/15 ، متاح على الموقع الإلكتروني : < <http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=113132&cid=79> > ، تاريخ التحميل: (2012/09/29) ، ص Html .

مفتاح صالح ، طارق قدوري : "قراءة في محتوى الحوكمة النقدية والمالية الدولية من وجهة نظر الأونتقاد " ، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: " الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية " ، بالمركز الجامعي خميس مليانة ، (13-2012/03/14) ، ص 08.

الواردة إلى الدول المستقبلية الرئيسية لاسيما السعودية التي تستحوذ على أكثر من ثلث التدفقات الواردة، ولكنها تراجعت بنسبة 41% سنة 2009 ، وكذلك تراجع التدفقات الواردة إلى الإمارات وقطر ومصر. وأوضح التقرير أن خمس دول عربية فقط سجلت زيادة في التدفقات الاستثمارية الواردة إليها شملت لبنان التي ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها من 4,8 مليار دولار في العام 2009 إلى 4,95 مليار دولار في العام 2010. كما ارتفعت الاستثمارات الواردة إلى المغرب من 3,1 مليار دولار إلى 4,4 مليار دولار وليبيا من 2,7 مليار دولار إلى 3,1 مليار دولار والعراق من 1,5 مليار دولار إلى 1,9 مليار دولار وموريتانيا من تدفقات خارجة بقيمة 3,1 ملايين دولار إلى تدفقات واردة بقيمة 56,6 مليون دولار. ورصد التقرير استثمارات 21 دولة في العام 2009 والتي بلغت

بلغت	86,3	مليار	دولار.
------	------	-------	--------

وفي مصر تراجع إجمالي التدفقات الواردة من 6,7 مليار دولار في العام 2009 إلى 6,4 مليار دولار خلال العام 2010 ، أي بانخفاض بلغت نسبته 4,9% بحسب الإحصاءات الرسمية. أما في السودان فتشير البيانات الأولية إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفضت خلال العام 2010 لتبلغ 3,7 مليار دولار أي بانخفاض بمعدل 20,4% مقارنة بنحو 4,6 مليار دولار في العام 2009. وفي المغرب تشير التقديرات الأولية إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة خلال العام 2010 لتبلغ 4,4 مليار دولار مقارنة بنحو 3,1 مليار دولار خلال العام 2009 أي زيادة بمعدل 39,2% وفي الأردن انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1,7 مليار دولار في العام 2010 مقارنة بنحو 2,4 مليار دولار في العام 2009 مسجلة انخفاضاً بمعدل 29,9% ، وانخفضت التدفقات الواردة إلى الجزائر خلال عام 2010 بما نسبته 19,3% وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات الصادر عن بنك الجزائر المركزي لتبلغ ما قيمته 2,1 مليار دولار مقارنة بنحو 2,5 مليار دولار في العام 2009. أما تونس فقد انخفضت التدفقات الوافدة إليها بنسبة 10,4% خلال العام 2010 لتبلغ ما قيمته 1,6 مليار دولار مقارنة بنحو 1,7 مليار دولار في العام 2009. وفي سوريا تراجعت التدفقات إليها خلال العام 2010 بمعدل 28% لتبلغ 1,9 مليار دولار مقارنة مع 2,6 مليار دولار في العام 2009. وحققت التدفقات الواردة إلى العراق بما نسبته 34,2% لتبلغ نحو 1,9 مليار دولار في العام 2010 مقارنة بنحو 1,5 مليار دولار في العام 2009، أما في ليبيا ارتفعت التدفقات

الواردة إليها بمعدل 16,5% لتصل إلى 3,1 مليار دولار خلال العام 2010 مقابل 2,7 مليار دولار للعام 2009. وفي اليمن انخفضت التدفقات بما نسبته 70% لتبلغ نحو 196 مليون دولار في العام 2010، أما في جيبوتي تشير بيانات ميزان المدفوعات الصادرة إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بما نسبته 60% لتبلغ 40 مليون دولار، وفي موريتانيا شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تحولاً إلى الداخل بما قيمته 56,6 مليون دولار في العام 2010 مقابل تدفق للخارج بلغ 3,1 ملايين دولار في العام 2009^(*). وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، عكست تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2010 تبايناً في نمط التوزيع عبر الأقاليم الاقتصادية والدول حول العالم بحسب التقرير، واتسمت اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً في العام 2010 باجتذاب مجموعتي دول الاقتصاديات النامية والمتحولة بحصة تتجاوز نصف إجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمرة الأولى، وتابع التقرير أن التدفقات الواردة إلى مجموعة الدول النامية خلال العام 2010 ارتفعت نتيجة لاستعادة عافيتها الاقتصادية واستحوادها على حصة أكبر من التدفقات المتنامية الصادرة من نفس مجموعة الدول، مما مكنها من جذب تدفقات بلغت 525 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 10% خلال العام 2010 مقابل 478 مليار دولار في العام 2009، وبحصة بلغت 47% مقابل 43% من إجمالي التدفقات العالمية. وفي السياق ذاته استعادت التدفقات الواردة إلى مجموعة الاقتصاديات المتحولة التي تضم دول جنوب شرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة نموها، ولكن بشكل طفيف في العام 2010 بمعدل 1%⁹².

(*) - تدفقات الإستثمار الأجنبي الى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سنتعرف عليها لاحقاً.

92. البوابة أعمال : " تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية" ، [على الخط] ، (2011/08/28) ، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.albawaba.com/ar/> ، تاريخ التحميل: (2012/10/10) ، ص .Html

المطلب الثالث: أزمة الغذاء العالمي

رجح البنك الدولي أن تتأثر الدول النامية إلى مدى زمني طويل بالأزمة المالية العالمية نتيجة انخفاض الخدمات المقدمة للفقراء في مجالات الصحة والتعليم وتراجع تحويلات المغتربين إلى أوطانهم، وهذا ما يزيد من معدلات الفقر في هذه الدول ومن اللامساواة بينها وبين دول أخرى في عالم الشمال الصناعي. أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، دعا إلى خطة نهوض عالمية تشمل تقديم مساعدات للدول الأكثر فقرا، والأكثر تعرضا للضرر، واعتبر أن التمويل الضروري لدعم حاجات الدول النامية يبلغ تريليون دولار خلال عامي 2009 و2010. جاء هذا الموقف مع إعلان منظمة الأغذية والزراعة الفاو التابعة للأمم المتحدة، أن عدد ضحايا سوء التغذية في العالم يناهز المليار نسمة، ومع إعلان وزراء الزراعة في مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، أن هدف إعلان قمة الألفية في الأمم المتحدة بتقليص الفقر وسوء التغذية بمعدل النصف قبل حلول العام 2015 بات بعيدا جدا.⁹³ عندما اندلعت الأزمة المالية العالمية، انخفضت مستويات الدخل وارتفعت معدلات البطالة، وبلغ عدد الجوعى في العالم حدهم الأقصى والذي قدر بحوالي مليار وعشرين مليون نسمة في عام 2009، وهو ما يعني أنه من بين كل 7 أشخاص تقريبا يعيشون في هذا العالم هناك شخص يأوي إلى فراشه وهو يعاني من آلام الجوع، هذه التطورات السلبية حدثت في أعقاب فترة نجاح متواصل تمكن العالم خلالها من التخفيف من مأساة الجوع فيه، حيث يتناول حاليا مئات الملايين من البشر كميات أقل من الطعام وبالطبع نوعية طعام غير مناسبة، مما يعمق من مشكلة سوء التغذية. والجدول التالي يوضح تطورات أعداد الجوعى في العالم وفقا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حيث نلاحظ الارتفاع الكبير في أعداد الجائعين منذ 1995 وحتى اليوم.

93 . عدنان السيد حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص37.

جمال صيام ومحمد رضا حسن سليمان: "الدراسة الشاملة حول توثيق السياسات الزراعية العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2009، ص 25.

الجدول رقم (35): تقديرات عدد الجوعى في العالم بالمليون خلال الفترة (1995-2010)

السنة	تقديرات عدد الجوعى في العالم بالمليون
1995	825
(2002-2000)	857
(2006-2004)	873
2008	915
2009	1026
2010	926

المصدر: محمد إبراهيم السقا: "مأساة الجوع في العالم، مجلة الاقتصادية الإلكترونية، [على الخط] ، 01 جويلية 2011 العدد 6472، متاح على، الموقع الإلكتروني: http://www.aleqt.com/2011/07/01/article_554583.html ، تاريخ الإطلاع: (2012/07/24)، ص .Html

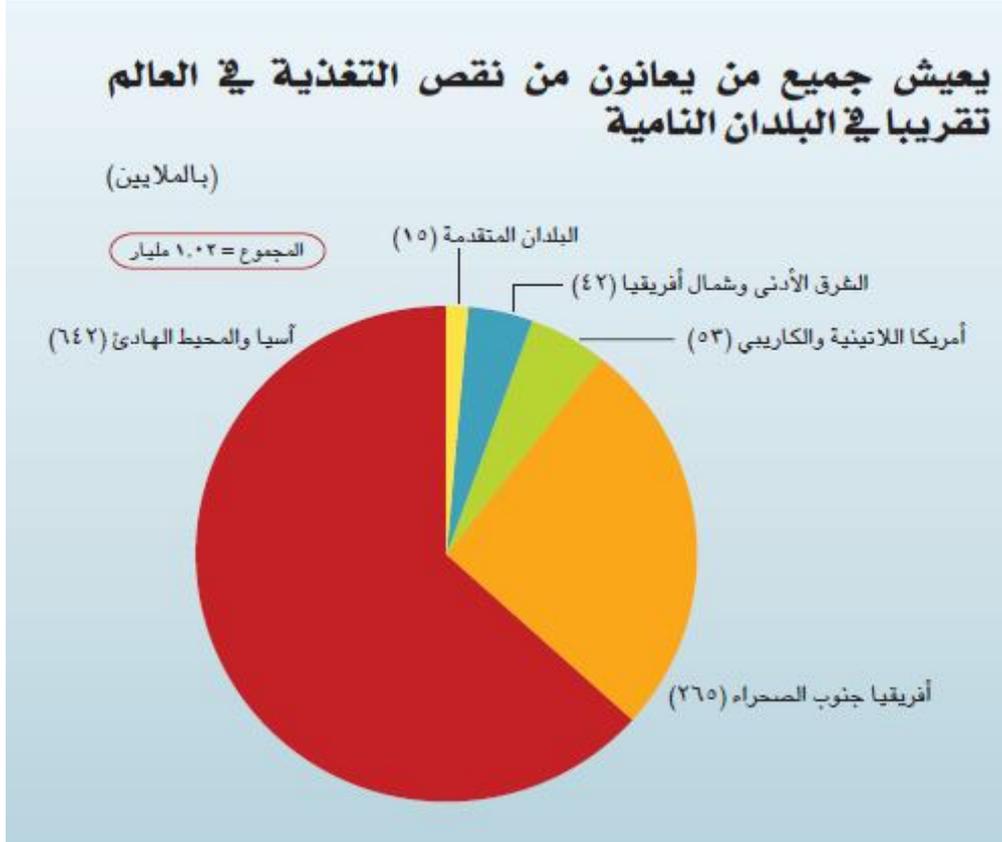
الجوع في العالم تصاعد بصورة حادة خلال عام 2009، ما فاقم بشدة اتجاهها مخيبا للأمال بالفعل في الأمن الغذائي العالمي، وقد دفعت التوليفة بين أزمة الغذاء والأزمة الاقتصادية عدد الجوعى على النطاق العالمي إلى مستويات تاريخية، وتقدر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة الفاو بأن 1.02 مليار نسمة كانوا يعانون نقصا في التغذية في عام 2009 بزيادة قدرها نحو 100 مليون عن عام 2008، ونتيجة لذلك يبدو تحقيق هدف القمة العالمية للغذاء والهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بتقليل الجوع بعيدا تماما عن المنال.⁹⁴

أما عن التوزيع الجغرافي لهؤلاء الجوعى بين قارات العالم، فإن الشكل التالي يوضح أعداد الجوعى في العالم في عام 2010، وفقا لإحصاءات البرنامج العالمي للغذاء، ومن الشكل يلاحظ تركيز جوعى العالم في كل من آسيا وإفريقيا، فمن بين حوالي 926 مليون جائع في العالم في عام 2010

94. صندوق النقد الدولي: "يزيد عدد الجوعى اليوم على مليار نسمة"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2010

يوجد حوالي 578 مليون جائعا في آسيا، و 239 مليون جائعا في إفريقيا، في الوقت الذي اقتضرت فيه أعداد الجوعى في الدول المتقدمة على 19 مليون نسمة، حسب ما يوضح الشكل التالي.

الرسم البياني رقم (79) : التوزيع الجغرافي بالملايين للجوعى بين قارات العالم



المصدر: صندوق النقد الدولي : " يزداد عدد الجوعى اليوم على مليار نسمة " ، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

ويوضح الشكل أيضا بعض الحقائق الأساسية عن الجوع، فمن بين 926 مليون جائعا في العالم، فإن 98% منهم تقريبا يعيشون في الدول النامية والفقيرة، بينما تعد آسيا هي موطن الجوع في العالم، حيث يعيش فيها حوالي ثلثي جوعى العالم. وتشير البيانات التفصيلية عن الجوع أن 65% من جوعى العالم يعيشون في 7 دول هي الهند والصين والكونغو وبنجلاديش واندونيسيا وباكستان وإثيوبيا.

ويمكن إظهار أثر الأزمة المالية العالمية في زيادة معدلات الفقر في العالم، ولاسيما في إفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى، استنادا إلى تقارير البنك الدولي:

أ- أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر بإفريقيا: لقد حذر البنك الدولي من أن إفريقيا قد تصبح أشد مناطق العالم تضررا من الأزمة المالية العالمية، رغم كونها أقل المناطق اندماجا في النظم الاقتصادية والمالية العالمية، وأوضح البنك الدولي أن تضرر إفريقيا من الأزمة العالمية يأتي من أربعة مجالات:⁹⁵

- انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الداخلة: فتدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى إفريقيا، والتي كانت 30 مليار دولار عام 2002، وارتفعت إلى 53 مليار دولار عام 2007، تراجعت بشكل كبير، الأمر الذي دفع إلى إلغاء مشاريع حيوية، وتأجيل أخرى؛⁹⁶
- انخفاض تحويلات المغتربين: نسبة 77% من التحويلات التي كانت قد ارتفعت إلى 20 مليار دولار تأتي من الولايات المتحدة وغرب أوروبا التي تأثرت بالأزمة؛
- انخفاض أسعار السلع الأساسية: أغلب صادرات الدول الإفريقية هي سلع أساسية ومواد خام، فقد أدى انهيار أسعار السلع الأساسية إلى إلحاق الضرر بكثير من الدول النامية. فقد أدت العوامل السابقة مجتمعة إلى انخفاض معدلات النمو للقارة الإفريقية بمعدل 3%، هذا الانخفاض قد يكون له آثار سلبية طويلة المدى على الاقتصاديات الإفريقية؛
- انخفاض سعر النفط: بعد أن تم الإعلان عن توقعات حول انخفاض معدلات النمو والنشاط الاقتصادي على مستوى العالم نتيجة الأزمة العالمية، انعكس ذلك سلبا على أسعار النفط نتيجة توقع انخفاض الطلب عليه، فقد إنهارت أسعار النفط من أعلى مستوياتها عند 147 دولار للبرميل في ماي 2008 إلى ما دون 40 دولار في نهاية عام 2008، أي بأكثر

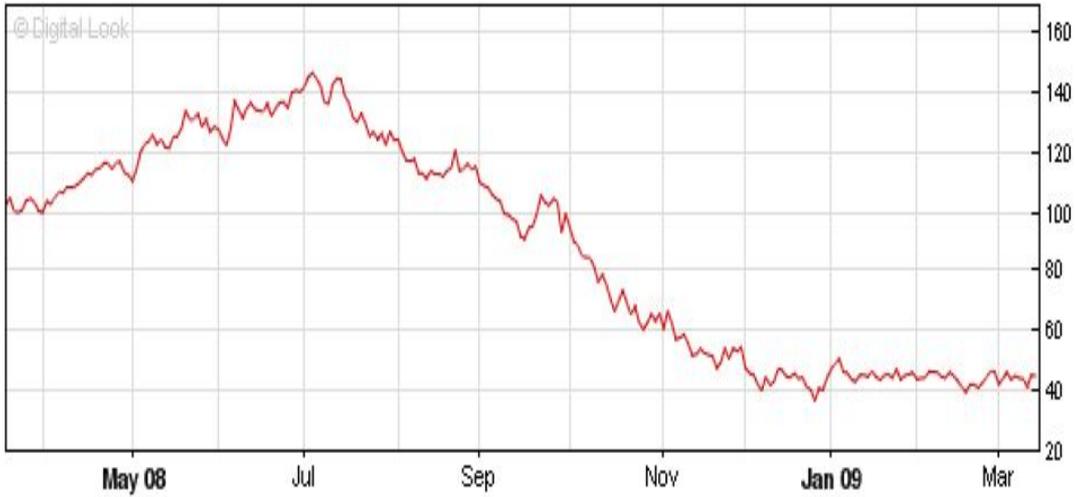
95. الأونكتاد: " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "، التقرير السنوي 2010، ص 23.

مقدم عبد الجليل، بن دخيس عبد الكريم: " تأثير الأزمة المالية على مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية "، الملتقى الدولي الثاني حول: "متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية"، جامعة بشار يومي (28-29/04/2010)، ص 15.

96. منظمة الصحة العالمية: " المشاورة الرفيعة المستوى حول الأزمة المالية والاقتصادية والصحة العالمية "، مذكرة إعلامية، جانفي 2009، ص 04.

من 70% ، والرسم البياني الموالي يبين هذا الهبوط الحاد لأسعار النفط حتى مارس 2009:⁹⁷

الرسم البياني رقم (80): إنخفاض أسعار النفط خلال الفترة (ماي 2008 - مارس 2009)



المصدر : مقدم عبد الجليل ، بن دخيس عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

التراجع الكبير لأسعار النفط إنعكس على شكل عجوزات في موازنات بعض الدول العربية ، فقد بلغ عجز ميزانية السعودية لسنة 2009 ما قيمته 65 مليار ريال أي بنسبة 13.7% ، وهي أعلى نسبة عجز منذ عام 2009 ، الأمر نفسه يمكن إسقاطه على باقي الدول الخليجية.⁹⁸

ب- أثر الأزمة المالية العالمية على الفقر في أوروبا وآسيا الوسطى :

97. أنظر إلى : محجوب بدة و آخرون : " تأثير الأزمة على الدول العربية و منظمة أوبك " ، مجلة الأبحاث الاقتصادية ، العدد 12 ، تصدر عن دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص 15 .

98. الإدارة الاقتصادية للأوبك : " الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي " ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد 128 ، شتاء 2009 ، ص 17.

إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 114.

أنظر إلى : " نظرة عامة حول الاقتصاديات العربية والآفاق الاستثمارية لقطاع الطاقة في عام 2009 " ، ابيكوروب التقرير السنوي ، 2009 ، ص 12.

FMI : " **La Dégradation Rapide Des Perspectives Exige De Nouvelles Mesures De Relance**" , perspectives de l'économie mondiale 6 novembre 2008, p02.

سجلت دول أوروبا وآسيا الوسطى نمو قوي وانخفاض في معدلات الفقر لسنوات طويلة ، إلا أنها تعيش اليوم آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي دفعت بحوالي 35 مليون شخص الى مستويات الفقر والمعاناة ، وهو ما يعادل ثلث عدد السكان الذين كانوا فوق خط الفقر خلال السنوات العشر الماضية ، فمن بين 480 مليون نسمة سكان المنطقة ، تمكن 90 مليون شخص أي حوالي 18% من عدد السكان من الخروج من هوة الفقر والمعاناة منذ عام 1999 ، لكن اليوم يعتبر 40 % تقريبا من إجمالي سكان المنطقة من الفقراء أو المعرضين للمعاناة ، حيث ارتفع عدد الفقراء والمعرضين للمعاناة في المنطقة بحوالي خمسة ملايين شخص مقابل كل واحد بالمئة من الإنخفاض في إجمالي الناتج المحلي ، ومع نهاية سنة 2009 زاد معدل الفقر بنسبة 5% ، وهو ما يعني زيادة عدد الفقراء أو المعرضين للمعاناة بحوالي 25 مليون شخص ، وزاد هذا العدد بمقدار 10 ملايين شخص آخر ليصل الى 35 شخص بنهاية عام 2010.⁹⁹

☞ إن القضاء على الجوع من على كوكب الأرض للأبد - بحسب منظمة الفاو - يتطلب تخصيص 30 مليار دولار سنويا، إلا أن اقتراح التعهد بتوفير هذا المبلغ لإتقاذ البشرية من الجوع ليس على أجندة الدول المتقدمة.

وكخلاصة يمكن استعراض أهم تداعيات الأزمة المالية على الوضع الغذائي العالمي كما يلي:

- تبرز التداعيات الأزمة المالية التي شهدها العالم على الوضع الغذائي العالمي في لجوء الدول المانحة إلى تقليص المساعدات الغذائية الممنوحة للدول النامية، وهو ما أدى إلى اندلاع أزمة غذائية أخرى . وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ عام 2008 على وضع محاصيل الحبوب ،وفقا لتقرير المنظمة الدولية للأغذية والزراعة الفاو والذي كشف عن ارتفاع قياسي يصل إلى 2232 مليون طن أي بزيادة مقدارها 4.9%، إلا أن هناك 36 دولة في العالم (21 دولة في إفريقيا و12 في آسيا و3 في أمريكا اللاتينية) في حاجة ماسة إلى المساعدات الخارجية، وذلك لأسباب تتراوح بين تراجع إنتاجيتها الزراعية أو الصراعات أو غياب الأمن أو استمرار ارتفاع الأسعار محليا؛

99. الإدارة الاقتصادية للأوبك ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

- إن حالة عدم الاستقرار التي تسود الأسواق العالمية، دفع بالدول إلى اتخاذ إجراءات لحماية اقتصادياتها، وإعادة النظر في تقييم التزاماتها تجاه المعونات الإنمائية الدولية،(*) وهو ما مثل كارثة حقيقية. فالزراعة لها دور مركزي على النحو الاقتصادي والاجتماعي، فهي بمثابة العمود الفقري لمعظم البلدان الفقيرة، حيث إن أكثر من 70% من فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية؛
- أثرت الأزمة المالية سلبا على الغذاء من ناحيتي الإنتاج والاستهلاك، فالمنتجين الرئيسيون للغذاء في العالم، مثل الولايات المتحدة وأوروبا، واجهوا أزمة ائتمان، وهو ما جعل من الصعب بالنسبة لهم اقتراض أموال لتوسيع الإنتاج، أو حتى الحفاظ على المستويات الحالية؛
- أدت الأزمة المالية إلى تقلص إنفاق المستهلكين وإجبارهم على التخلي عن منتجات غالية الثمن والتحول إلى طعام أرخص، مما زاد الضغط على إنتاج المحاصيل في العالم، إما بالنسبة للفقراء، الذين يملكون أموالا أقل، فذلك يعنى خفضا إضافيا للغذاء المتاح وزيادة عدد الناس الذين يعانون من سوء التغذية؛
- التوتر الاقتصادي دفع 119 مليون شخص إلى ما دون خط الفقر ، بينما تشغل الدول الغنية (*) من الولايات المتحدة إلى الخليج بإنقاذ نفسها وعدم تقديم يد العون، وتقدر منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن هناك 923 مليون شخص تعرضوا لنقص حاد في التغذية عام 2007 ؛
- زادت حالة عدم اليقين بشأن ما ستكون عليه أسواق الغذاء في المستقبل بسبب الأزمة الائتمانية التي يعاني منها منتجون كبار للغذاء مثل الولايات المتحدة وأوروبا والبرازيل، الأمر الذي أدى بالتالي إلى حدوث انخفاض في المناطق المزروعة والإنتاج ،بالإضافة إلى هذا، أثرت الأزمة المالية سلبا على القوة الشرائية ،واضطر المزيد من الناس إلى التحول إلى الأغذية الأرخص وذات القيمة الغذائية المنخفضة، الأمر الذي أدى إلى تزايد عدد ناقصي التغذية في البلدان الفقيرة.

(*)- في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أنه وبعد أن وصل إلى ذروته ، انخفض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية ثلاثة في المائة تقريبا في عام 2011.

(*)- مثلا نسبة الفرنسيين الذين يعيشون تحت خط الفقر استقرت عام 2009 عند الرقم الذي كانت عليه في عام 2008 ، وهو 13.4 % ، أي ما يزيد قليلا على 8 ملايين نسمة ، وهذا ما أكدته دراسة المعهد الوطني للإحصاء في فرنسا نشرت بتاريخ 2009/07/23 ، ويعتبر فقيرا في فرنسا من كان دخله الشهري يقل عن 910 أورو.

إن خطورة الأزمة المالية غطت على أزمة أكثر خطورة وهي أزمة الفقر والغلاء في عالم يعاني من أزمة في جانب العرض ناهيك عن ترابط الأزميتين، عالم يزداد فيه الفقراء فقراً بينما طاقته الإنتاجية تتوسع بشكل عالي، عالم يندحر فيه البعد الاجتماعي الإنساني أمام ضربات البعد التكنولوجي الذي جرى تصويره بما لا يمكن إيقافه، مزيداً من الإنتاج ومزيداً من العجز عن الاستهلاك .¹⁰⁰

وفي آخر الفصل ارتأينا أن نبين تصنيف صندوق النقد العربي لمختلف دول العالم :

الإقتصاديات الصاعدة والنامية: تضم جميع الإقتصاديات غير المصنفة كإقتصاديات متقدمة، وتتضمن التقسيمات الإقليمية للإقتصاديات الصاعدة والنامية أوروبا الوسطى والشرقية، وكومنولث الدول المستقلة، وآسيا النامية وأمريكا اللاتينية، والكاربيبي، ومنطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقي، وإفريقيا جنوب الصحراء، إذن الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى: تضم دول المجموعات التالية: وسط وشرق أوروبا، رابطة الدول المستقلة، الدول النامية الآسيوية، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أفريقيا جنوب الصحراء ومجموعة دول نصف الكرة الغربي؛

الدول النامية الآسيوية: تضم جميع دول قارة آسيا باستثناء كل من الدول العربية الآسيوية، والدول الآسيوية حديثة التصنيع، والدول الآسيوية المدرجة ضمن رابطة الدول المستقلة، وتركيا وإيران؛
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : تشمل مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جميع الدول العربية باستثناء الصومال وجزر القمر، وتضم إيران أيضاً؛

الدول الأفريقية جنوب الصحراء: تشمل الدول الأفريقية جنوب الصحراء جميع دول أفريقيا غير العربية، وتضم أيضاً جزر القمر؛

رابطة الدول المستقلة: تضم كل من أرمينيا، أذربيجان، بلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزيا، مولدوفا، منغوليا، روسيا، طاجاكستان، تركمانستان، أوكرانيا، وأوزبكستان؛

الدول المتقدمة: تشمل الدول المتقدمة الولايات المتحدة، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا؛

100. أسامة بدير، سامي محمود: " تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر، الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية "، مركز الأرض لحقوق الإنسان، العدد 48، مارس 2009، ص 25.

الدول المتقدمة الأخرى: تضم الدول المتقدمة الأخرى أستراليا، التشيك، الدانمارك، أيسلندا، إسرائيل، نيوزيلندا، النرويج، السويد، سويسرا والدول الآسيوية حديثة التصنيع، وهي: هونج كونج، أوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان؛¹⁰¹

دول وسط وشرق أوروبا : تضم كل من ألبانيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، استونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا، الجبل الأسود، بولندا، رومانيا، صربيا وتركيا.
مجموعة دول نصف الكرة الغرب: تضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية باستثناء الولايات المتحدة وكندا.¹⁰²

101. أنظر الى : صندوق النقد الدولي : "آفاق الاقتصاد العالمي" ، أبريل 2010.

102. صندوق النقد العربي : "التقرير العربي الموحد 2009" ، مرجع سبق ذكره ، ص ص(03-04).

خلاصة الفصل الثالث :

يتعرض العالم بين فينة وأخرى لأزمات اقتصادية تكاد تعصف بكثير من الأنظمة السياسية في كثير من بقاع الأرض، وأهمها في الوقت الحاضر هي أزمة الرهن العقاري التي تعتبر أشد وأسوأ أزمة مالية واقتصادية منذ الكساد العظيم في منتصف الثلاثينات، فالأزمة التي مر بها القطاع المالي العالمي ابتداءً من نيويورك إلى بقية دول العالم جاءت نتيجة العجز عن سداد الرهونات العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعدها أخذت في الانتشار السريع في أغلب دول العالم، وطالت تأثيراتها الدول المتقدمة والنامية، وحتى تلك التي لا ترتبط بشكل مباشر بالاقتصاد العالمي، ولهذا فإنها أزمة عالمية وليست خاصة أو مقتصرة على النظام الرأسمالي فقط. ولقد تفاقمت خسائر الائتمان بحيث اضطرت البنوك والمؤسسات المالية المختلفة إلى بيع أصولها بأسعار متدنية، زادت من تنامي هذه الخسائر الأمر الذي أدى إلى تراجع الثقة في الأسواق بشكل كبير، وجرى بيع بعض المصارف الأخرى في صفقات استحواذ كبيرة، وتدخلت الدولة لمساعدة أكبر شركات التأمين، ونتج عن هذا الوضع فقدان المستثمرين للثقة في الأسواق المالية بشكل أكبر، وانهارت تبعاً لذلك الآليات المالية الحديثة للقرن الواحد والعشرين، والتي ساهمت بشكل كبير في تسريع سلسلة الانهيارات والخسائر في المؤسسات المالية المختلفة، مثل آلية تحويل القروض، وتحويلها إلى سندات مركبة.

إن آثار وأبعاد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا يمكن تحديدها بشكل كامل ودقيق، خاصة وأن تأثيراتها السلبية ستظل تتراكم مع مرور الوقت، ولعل أبرز هذه التأثيرات هو ما نتج عن الأزمة التي أصابت المصارف والقطاع المالي العالمي على الاقتصاد الحقيقي (الإنتاجي) وعلى التجارة الدولية، وعلى القطاعات المختلفة في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك أهداف الألفية الإنمائية.

الفصل الرابع:
آثر أزمة الرهن العقاري
على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد للفصل الرابع:

دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر اقتصاديات العالم انفتاحا على العالم الخارجي ، وذلك بسبب خصائصها الاقتصادية والسكانية والجغرافية ، فهذه الدول تنتج النفط الخام الذي يمثل المكون الرئيس لصادراتها وإيراداتها ونتاجها المحلي الإجمالي ، والذي تصدر غالبيته إلى بقية دول العالم وبخاصة العالم الصناعي ، وتحصل مقابل عائداته على حاجاتها من السلع الرأسمالية والوسيطه والاستهلاكية . ونظرا للندرة السكانية التي تعاني منها دول المجلس، فإنها تعتمد كذلك على العالم الخارجي في الحصول على جميع المهارات البشرية اللازمة لتنفيذ مشروعاتها التنموية. ولقد ازداد اعتماد هذه الدول على العالم الخارجي منذ بداية السبعينيات عندما ارتفعت أسعار النفط وتزايدت إيراداته، مما ساعدها في تنفيذ كثير من المشروعات التنموية ، وفي مقدمتها مشروعات البنية الأساسية التي تم استيراد الغالبية العظمى من مكوناتها من بقية دول العالم . لذلك ليس هناك خلاف حول دور التجارة الخارجية في اقتصاديات هذه الدول بوجه عام ، ودور الصادرات النفطية في تغذية جميع النشاطات الاقتصادية بوجه خاص ، غير أن سعر البترول شديد التأثير بالأوضاع الاقتصادية والمالية ، وحتى بالسياسة العالمية ، إذ أنه تأثر بأزمة الرهن العقاري الأمريكية العالمية ، و معنى ذلك تأثر مختلف جوانب اقتصاديات دول مجلس التعاون ، وهذا ما سنحاول البحث فيه من خلال فصلنا التالي بالتطرق إلى العناصر التالية :

في المبحث الأول سنتناول أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد النقدي والمالي لدول المجلس ، لنعرج في المبحث الثاني لدراسة أثر الأزمة على الاقتصاد الحقيقي لدول المجلس، ونختم بأثر الأزمة المالية العالمية على التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول: أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد النقدي والمالي لدول المجلس

انعكست أزمة الرهن العقاري الأميركية على معظم اقتصاديات دول العالم، حتى أنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية، وبما أن دول مجلس التعاون جزء من منظومة الاقتصاد العالمي، فإنها تأثرت سلباً بهذه الأزمة، ومدى تأثر هذه البلدان بالأزمة يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بينها أي بين هذه الدول والعالم الخارجي، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل.

المطلب الأول : الأثر على القطاع المصرفي

لم يعترف علناً سوى عدد محدود من المصارف الخليجية بتعرضه لأزمة الرهن العقاري ويحدد مقدار ذلك، فقد أعلن بنك أبو ظبي التجاري عن تعرضه لمخاطر بقيمة 272 مليون دولار، وانخفضت قيمة أصول الشركة المصرفية العربية البحرينية بنحو 1.2 مليار دولار، وأعلنت مؤسسة الخليج للاستثمار الكويتية عن 246 مليون دولار خسائر في نهاية سنة 2007، ومن المؤسسات الأخرى أيضاً التي ارتبطت بخسائر الرهن العقاري المحتملة شركة التأمين القطرية، وعلى الرغم من أن المحللين يعتبرون تعرض دول الخليج لمخاطر الرهن العقاري محدودة، فإنهم يقدرّون أن المصارف ربما تميل إلى إخفاء الخسائر ذات الصلة، وقد يظهر المزيد بمرور الوقت .

إذن وبالرغم من التأكيدات المستمرة من قبل المسؤولين الخليجيين حول متانة القطاع المصرفي الخليجي، فقد تعرضت بعض مؤسسات التمويل الخليجية (كبنك الخليج الدولي، ومؤسسة الخليج للاستثمار، والمؤسسة العربية للاستثمار) إلى خسائر قدرت بأكثر من 3 مليارات دولار من خلال ودائعها في المؤسسات الأمريكية المنهارة، ومن خلال استثماراتها في المشتقات المالية التي فقدت قيمتها التضخمية، ورغم امتداد الأزمة للقطاع المصرفي الخليجي إلا أنه لم يكن تأثر المصارف الخليجية بهذه الأزمة في الأجل الطويل كبيراً، باعتبار أن هذه المصارف قامت بإتباع سياسات أكثر تشدداً في مجال استثماراتها الخارجية، وفي مجال منح الائتمان خاصة للقطاع العقاري.¹

1. حنان رجائي عبد اللطيف : " الاقتصاديات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية "، [على الخط] ، الأهرام الرقمي (2009/01/01) ، متاح على الموقع الإلكتروني :

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الإماراتي طلب من المصارف الإماراتية الإعلان عن الخسائر التي تعرضت لها عقب إفلاس بنك ليمان الأمريكي، لكن لم يؤد هذا التدبير إلى إعلان المصارف علنا عن مزيد من الخسائر، وفي أواسط سبتمبر 2008 استبعد حاكم البنك المركزي الإماراتي تعرض الإمارات لمخاطر في إطار الأزمة المالية التي عصفت بالولايات المتحدة، وأعلنت ثلاثة من أكبر المصارف الإماراتية عن عدم التعرض لمخاطر جدية بسبب بنك ليمان وسط شكوك جدية بأن هذه المخاطر قد تظهر بمرور الوقت أو قد تكون قائمة لكن لا يعترف بها، وخلافا لذلك أقر البنك المركزي البحريني في 17 سبتمبر 2008 بأن ثمة مصارف في البحرين يمكن أن تكون قد تعرضت لمخاطر بنك ليمان برذرز، وقد خسرت التعاونية، وهي شركة التأمين الرائدة في السوق السعودية، نحو ثلثي قيمتها منذ يناير 2008، وكان أداءها رديئا جدا في سوق الأسهم السعودية المتضررة.

تبدو مخاطر الرهن العقاري التي تعرضت لها مصارف مجلس التعاون صغيرة إذ تبلغ نحو 2.7 مليار دولار مقارنة بأكثر من 500 مليار دولار في أوروبا والولايات المتحدة، ويمكن أن يعزى قسم من ذلك إلى نقص الشفافية، لكن من ناحية أخرى توحى الأدلة بأن مصارف مجلس التعاون متحفظة نسبيا بالفعل مقارنة بنظرائها الأمريكية والأوروبية، وفي العديد من الحالات لا تسمح معايير استثمار المصارف بشراء السندات المصنفة غير الاستثمارية أو المنتجات ذات معدلات الفوائد المتصاعدة المعقدة، كما أن نقص الحنكة في بعض الأحيان قد يكون مفيدا لبعض المصارف، بعد أن فقدت مثل هذه المنتجات مصداقيتها فعليا.

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222253&eid=5112>، تاريخ التحميل :

(2013/04/19)، ص Html .

Masood Ahmed : " **Global Financial Crisis Highlights GCC's Policy Challenges**"; [On line], Middle East and Central Asia Department, International Monetary Fund; March 2010;); available at: > <http://www.imf.org/external/np/vc/2010/033010.htm><; visited : (13/06/2013), P: Html.

الجدول رقم (36): خسائر الرهن العقاري التي أعلنت عنها مصارف مجلس التعاون رسمياً

المصرف	الانخفاض بملايين الدولارات
بنك أبو ظبي التجاري	272
مؤسسة الخليج للاستثمار	446
بنك الخليج الدولي	966
الشركة المصرفية العربية	1200

المصدر : إيكارت ورتز : "تأثير الأزمة المالية الأمريكية في بلدان مجلس التعاون " ، مركز الخليج للأبحاث المعرفية للجميع ، تقرير مركز الخليج للأبحاث ، أكتوبر 2008 ، ص 08.

في هذا السياق الجدير بالذكر أن غالبية أصول المنطقة لا تديرها المصارف وإنما صناديق الثروة السيادية(*)، مثل هيئة أبو ظبي للاستثمار أو هيئة الاستثمار الكويتية، تستثمر صناديق الثروة السيادية في مجموعة واسعة من الأوراق المالية، لكن لا تتوفر بيانات عامة عن حجم أصولها وتكوينها وعلى المرء الاعتماد على التقديرات . وبما أنها جهات استثمارية محنكة ذات مكون كبير من الأسهم يبلغ 40% أو أكثر وفقاً للتقديرات، فإن تعرضها لمخاطر اضطراب السوق كبير، وربما استثمرت أيضاً في هياكل قروض أشد خطراً مثل القروض بضمان أوراق مالية أكثر مما استثمرت فيها مصارف المنطقة، وخلافاً للمصارف وليس على الصناديق السيادية أن تتصرف عندما تهبط قيمة هذه الأصول عن قيمة محددة على أساس السوق، وإذا لم يتأخر سداد هذه الأصول يكون بوسعها الاحتفاظ بها إلى حين الاستحقاق، مع ذلك خلافاً لخسائر 2007 لا بد أن خسائر 2008 قد أصابت صناديق الثروة السيادية² في المنطقة إلى حد كبير، على الرغم من أنها نوعت محافظها وتتمتع بتدفقات مستمرة بسبب ارتفاع أسعار النفط نسبياً، ولم يكن أداء الاستثمارات الخارجية الكبيرة للشركات

(*) - ساهمت صناديق الثروة السيادية خلال الأزمة في المنطقة، حيث كانت لها آثار إيجابية في تحقيق الاستقرار المالي لتدخلها في الأوقات الحرجة، من خلال ضخ الكتلة النقدية في المؤسسات المالية، وكذا في الوقت التي كان فيه ارتفاع التهرب من المخاطرة، فصناديق الثروة السيادية تؤدي دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والدولي.

2 . Voir : OCDE : " Rapport Du Comité De L'investissement, Fonds Souverains Politique Des Pays d'accueil", (04 avril 2008), p 03.

في مجلس التعاون جيدا أيضا، مثل استثمار إعمار البالغ 1.05 مليار دولار في شركة جون لينغ هومز ثاني أكبر شركة خاصة لبناء البيوت في الولايات المتحدة الأمريكية، أو شراء سابك شركة ستكس التابعة لجنرال إلكتريك بقيمة 11.6 مليار دولار أثر ذلك سلبا في موقف الأصول الأجنبية لبلدان دول مجلس التعاون في تلك الفترة.³

وفي مايلي نبين تأثير أزمة الرهن العقاري على مصارف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كل واحدة على حدى :

• الإمارات:

ارتفع إجمالي الأصول للمصارف التجارية في الدولة خلال الفترة (2005-2010) ، حيث بلغ معدل النمو السنوي حوالي 20.3% إذ ارتفع حجم الأصول من 638 مليار درهم في عام 2005 إلى 1609.3 مليار درهم في عام 2010 ، وقد حقق إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية معدل نمو سنوي خلال الفترة بلغ 27.9% ، إضافة إلى ذلك فقد ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية خلال الفترة بمعدل نمو سنوي بلغ 22.5% ، حيث بلغ في عام 2010 حوالي 972.1 مليار درهم مقابل 352.1 مليار درهم في عام 2005 ، ونتيجة لتطور حركة النشاط الإقتصادي في الدولة حتى عام 2008 ، فقد فاق حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف حجم الودائع لدى تلك المصارف ، حيث بلغت نسبة الائتمان إلى الودائع في عام 2008 حوالي 145% بينما انخفضت هذه النسبة في عامي 2009 و 2010 إلى حوالي 97.6% و 92.6% على التوالي نتيجة لانخفاض وتيرة النشاط الإقتصادي في الدولة بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية.⁴

• البحرين: (*)

3. إيكارت ورتز ، مرجع سبق ذكره ، 08.

4. وزارة الاقتصاد : " تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005-2010) " ، الإمارات العربية المتحدة ، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية إدارة التخطيط ودعم القرار ، 2012 ، ص 57.

(*) - مملكة البحرين ما تزال تعد عالميا مركزا ماليا إسلاميا رائدا مع احتوائها على أكبر عدد من المصارف الإسلامية العاملة في منطقة الخليج. وتجدر الإشارة أن المصارف الإسلامية في عام 2011 شكلت ما نسبته حوالي 35% من مجمل أصول البنوك العاملة بالمملكة، حيث واصلت هذه المصارف رفع حصتها من إجمالي الأصول المصرفية من نسبة 21% في 2007 إلى 35% في 2011، كما نما العمل المصرفي الإسلامي بنسبة 4% في 2011، مقابل 1% نموا للأصول المصرفية ككل.

على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

خليجيا مجمل موجودات القطاع المصرفي البحريني تشكل ما نسبته 13% من قاعدة أصول منطقة الخليج، وذلك رغم امتلاك المملكة لأكبر قاعدة بنوك عاملة بالخليج من حيث العدد.

مملكة البحرين أثبتت قوة وجوده مركزها المالي خلال الأزمة المالية، حيث حافظت على مكانتها ومؤسساتها فيما يخص القطاع المصرفي والخدمات المالية خاصة، فالبحرين تشهد تقدما وتطورا كبيرا يواكب التطور العالمي للاقتصاديات الدولية وخصوصا الخدمات المالية والمصرفية التي أخذت البحرين فيها مكانتها بالمنطقة. وتعتبر البحرين رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية؛ إذ تستضيف 80 مصرفا ومؤسسة مالية في أكبر تجمع لهذه المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط، كما أنها تحتضن أربع مؤسسات مالية مساندة للصناعة الإسلامية، إلى جانب 25 مصرفا تجاريا ونحو 50 مصرف جملة، ويبلغ مجموع الموجودات فيها أكثر من 250 مليار دولار.⁵ وفي سياق الإجراءات التي اتخذها المصرف المركزي لضمان تحقيق الاستقرار والفعالية في أداء أسواق النقد في البحرين، تم تخفيض أسعار الفائدة ثلاث مرات خلال الربع الرابع من عام 2008، وبذلك بلغ سعر الفائدة على الودائع لأسبوع واحد 0.75%، وسعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة 0.25%، ويهدف دعم الاستقرار في القطاع المالي والمصرفي أعلن مصرف البحرين المركزي زيادة ضمان الودائع المصرفية إلى 20 ألف دينار كحد أقصى مقارنة مع المستوى السابق البالغ 15 ألف دينار سنة 2009.⁶

• السعودية:

المملكة العربية السعودية ليست بمعزل عن العالم فقد تأثر اقتصادها وقطاعاته بشكل مباشر وغير مباشر، ولعلنا لمسنا تأثر سوق المال بشكل واضح بأداء البورصات العالمية، مما يؤكد وجود ارتباط وتشابك بين الاقتصاد و سوق المال السعودي و الاقتصاديات والأسواق المالية العالمية، كما

5. الأنباء: "الغانم: البحرين أثبتت قوة وجوده مركزها المالي خلال الأزمة المالية العالمية"، [على الخط]، كويتية يومية سياسية شاملة، العدد 13341، (08/04/2013)، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/372982/08-04-2013> >، تاريخ التحميل : (2013/04/23) ، ص Html .

6. صندوق النقد العربي: " أداء أسواق الأوراق المالية العربية " ، النشرة الفصلية ، العدد السادس والخمسون ، الربع الرابع، 2008، ص18.

شهد الإنتاج الرئيسي للملكة (النفط) انخفاضات حادة ومتكررة نتيجة انخفاض سعر النفط ما دون 30 دولاراً، هذا بالإضافة إلى انخفاض أسعار البتروكيماويات التي تشتهر بصناعتها المملكة، وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديات في معظم البلدان العربية، اقتصاديات تابعة اقتصادياً، أي أنها تقوم على صناعة أو مورد أساسي واحد، ويعاب على تلك الاقتصاديات أنه إذا أصاب الركود الاقتصادي العالمي هذا الفرع المركزي في الاقتصاد يكون له انعكاسات مباشرة على بقية القطاعات فتدخل في ركود اقتصادي.

ومن الطبيعي أن تتأثر المصارف بتلك الأحداث، هذا ونشير إلى أن القطاع المصرفي يعتبر الخط الفاصل الذي يكشف عن حقيقة الاستقرار الاقتصادي والمالي في أي اقتصاد من عدمه، ونشير إلى أن الأزمة المالية كشفت عن بعض النقاط وبعض المآخذ على المصارف السعودية، لعل بعض تلك المآخذ ليست وليدة الأزمة بقدر ما أن الأزمة المالية كشفت عنها، ومنها:

* ارتفاع تركيز الإقراض لأسماء وشركات محدودة، لذلك لا بد من معالجة هذه الظاهرة لما لها من آثار بعيدة المدى في حالة وجود تبعات أو هزات اقتصادية لاحقة؛

* استثمار بعض المصارف لمبالغ تعتبر مرتفعة نسبياً خارج المملكة بحثاً على مزيد من الأرباح، حيث سجلت استثمارات بنوك السعودية في الخارج نمواً ملحوظاً سنة 2009 محققة 92.2 مليار ريال لتقترب من مستوياتها القياسية التي سجلتها قبل عامين، وذلك بحسب بيانات أصدرتها مؤسسة النقد العربي السعودي ساما، وأرجع ماليون هذا الارتفاع في استثمارات البنوك الخارجية لتراجع قوة العوائد من الإيداعات في تلك المرحلة لانخفاض أسعار الفائدة محلياً، إلى جانب عدم صدور أي سندات حكومية خلال الفترة نفسها، وهو الأمر الذي ساعد على زيادة نمو السيولة لديها بشكل عال ما دفع البنوك إلى استثمار ما لديها من مبالغ وتوظيفها في الخارج؛

* التحفظ بعض الشيء على منح المزيد من الائتمان المحلي، ولعل ذلك يرجع استجابةً إلى خوفٍ قصير الأجل والتحفظ من مخاطر الإفراط في منح الائتمان غير المدروس للعواقب والمخاطر؛

إذن بعض الخسائر أصابت عدداً من عملاء المصارف السعودية نتيجة لاستثماراتهم الخارجية أو نتيجة المتاجرة بالديون وعقود التحوط والمشتقات المالية المسمومة التي تعد نوعاً من الصفقات الوهمية المبنية على المغامرة والتوقعات بالأسعار المستقبلية، مما كان له الأثر على سداد التزاماتهم للمصارف

السعودية، وكنتيجة غير مباشرة تأثرت أرصدهم ومعاملاتهم المصرفية بعد الأزمة المالية، بالإضافة إلى تباطؤ حركة المشاريع وتراجع الربحية.

أيضا يجب الإشارة إلى الإيجابيات التي اتصف بها القطاع المصرفي السعودي ومنها:

- * أنه استطاع أن يحافظ على مستويات ربحيته القياسية، ولم يشهد بالرغم من جسامه الحدث الذي مر به العالم إلا انخفاض في صافي الأرباح قرابة 2.5 %، وذلك بعد التحفظ الواضح وتكوين مخصصات مرتفعة لمقابلة أي خسائر متوقعة قد تنتج عن عدم استطاعة بعض العملاء سداد التزاماتهم المصرفية؛
- * الزيادة الجيدة على حقوق المساهمين في القطاع المصرفي السعودي؛
- * موجودات المصارف السعودية لم تتعرض لتأثيرات سلبية قوية كأحد تداعيات الأزمة المالية كما شهدناه في الكثير من القطاعات البنكية حول العالم التي شهدت تآكلاً كبيراً في موجودات بنوكها وصل إلى إفلاسات تاريخية لبنوك قوية تجاوز عمرها القرنين من الزمان؛
- * الاحتياطات الضخمة للبنوك السعودية كانت بمثابة درع واق أمام تداعيات الأزمة العالمية.
- كتلخيص لما سبق يمكننا تلخيص تداعيات الأزمة العالمية على القطاع المصرفي السعودي فيما يلي:
- * المؤشرات الهامة تعكس في مجملها استقراراً مغلفاً بالحذر وأخذ أعلى درجات الحيطة من قبل إدارات المصارف المحلية مدعومة بقوة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بما يؤكد أن القطاع المصرفي السعودي استوعب تبعات الأزمة المالية العالمية بكل اقتدار، مما أدى إلى إضفاء المزيد من الثقة على بقية قطاعات الاقتصاد والسوق المالية، وأنه لا يوجد ما يدعو إلى القلق على هذا القطاع الهام والحيوي؛
- * زادت المصارف السعودية مخصصاتها إلى أكثر من ثلاثة أمثالها (340 %) لمواجهة خسائر القروض؛
- * أظهرت نتائج المصارف السعودية تراجعاً طفيفاً في ربحيتها بلغت نسبته 2.6 %.

الجدول رقم (37): النتائج المالية للبنوك في السعودية - للتسعة أشهر من عام 2009 مع الفترة

المقابلة من عام 2008

البنك	2008 مليار ريال	2009 مليار ريال	التغير (%)
الرياض	2,109.6	2,118.0	0 %
الجزيرة	314.1	293.0	(7 %)
استثمار	603.9	631.0	4 %
السعودي الهولندي	914.8	525.3	(43 %)
السعودي الفرنسي	2,234.3	2,147.0	(4 %)
ساب	2,263.2	2,006.0	(11 %)
العربي الوطني	2,052.1	2,074.0	1 %
سامبا	3,629.1	3,725.0	3 %
الراجحي	5,100.7	5,298.0	4 %
البلاد	152.5	51.1	(66 %)

المصدر: حسني الخولي : " تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي "، [على الخط] ، موقع بحوث ودراسات (2010/02/09)، متاح على الموقع الإلكتروني :

http://islamtoday.net/bohooth/artshow-86-127404.htm< ، تاريخ

التحـ يل : (2013/04/19)

، ص Html .

إن تأثير الأزمة في مجمله كان محدوداً، ولعل النتائج المقارنة لصافي الربح للقطاع المصرفي بين التسعة أشهر التي سبقت الأزمة في عام 2008 والتسعة أشهر المقابلة لها في عام 2009 تؤكد ذلك، فمعظم البنوك كان لديها صافي ربح باستثناء بنك الرياض.⁷

• عمان:

تمكن الاقتصاد العماني من مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بقدر محدود من التداعيات السلبية، ويعزى ذلك إلى السياسات الاقتصادية الكلية الملائمة التي أتبعها الحكومة والبنك المركزي العماني خلال الفترة الأخيرة ورغم زيادة درجة عدم التيقن بالنسبة للاقتصاد العالمي، ولعل ذلك يرجع إلى قوة المقومات الأساسية للاقتصاد العماني في الأجل المتوسط، تلك المقومات التي تتمثل في البنية الأساسية الحديثة، ونظام مصرفي سليم، وبيئة أعمال مستقرة وجاذبة للاستثمار مدعومة بحزمة كافية من الحوافز، ورغم الآثار السلبية التي تعرّض لها القطاع المصرفي العماني نتيجة للأزمة المالية، فقد ظل الجهاز المصرفي العماني سليماً ويحقق أرباحاً جيدة تجاوزت 620 مليون دولار أميركي في نهاية عام 2010 في ظل رقابة محكمة من قبل البنك المركزي العماني، وظلت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي منخفضة بالمعايير الدولية نحو 6 %، وقامت وكالات التصنيف الائتمانية العالمية بتأكيد أو رفع التصنيف الائتماني السيادي للسلطنة رغم تباطؤ الاقتصاد في العام 2009.⁸

• قطر:

تتميز المصارف القطرية بالإدارات المتمكنة والخبرة والتي استطاعت تخطي الأزمة المالية العالمية بسرعة أكبر من غيرها على مستوى مصارف المنطقة الخليجية، ولا ننسى أن دولة قطر حققت معدلات نمو كبيرة، وهذا أثر على أداء المصارف التي تسعى إلى تمويل المشروعات الكبيرة التي تقام في الدولة، كما أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من خلال زيادة مساهمتها في المصارف وشراء بعض المحافظ العقارية في البنوك ساعدت على استمرار أداء المصارف وتحسينه.

7. حسني الخولي: "تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي"، مرجع سبق ذكره.

8. عبد القادر الحوري: "سلطنة عُمان اقتصاد متنوع يدعمه قطاع مصرفي متين"، [على الخط]، اتحاد المصارف العربية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.uabonline.org/magazine/magazine-article.php?pageid=5&issueid=88&Aid=2858>، تاريخ التحميل: (2013/04/27)، ص HTML.

• الكويت:

القطاع المصرفي الكويتي له علاقة عضوية ما بينه وبين القطاع المصرفي الدولي من خلال ثلاث روابط: أبرزها أرصدة البنوك الكويتية في الخارج ، وكذلك استثمارات البنوك الكويتية في الأوراق المالية الأجنبية ، وأيضاً العلاقة بالبنوك المراسلة لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، هذا بخلاف استثمارات الأفراد الكويتيين بالبورصات الأجنبية أو ودائعهم بالبنوك الأجنبية بالخارج، ومن الطبيعي أن تتأثر تلك الأموال بما يحدث بتلك الأسواق من تغيرات سلبية⁹، حيث شهدت محفظة القروض لدى قطاع البنوك الكويتية تغييرات كبيرة في مستوى نموها خلال الثلاث سنوات الماضية، وذلك نظراً لتأثير الأزمة المالية على سوق الائتمان المحلي والعالمي ، فبعد أن كانت مؤشرات نمو محفظة القروض مرتفعة في الفترة التي سبقت حدوث الأزمة المالية، حيث بلغ معدل نمو القروض خلال عام 2008 حوالي 18% لتسجل 27.21 مليار دينار كويتي مقارنة مع 23.12 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2007 ، انخفضت نسبة النمو خلال عام 2009 لتصل إلى 4.7%. وتعود نسب النمو المرتفعة هذه والتي سبقت حدوث أزمة الائتمان العالمية إلى النمو الاقتصادي الذي شهدته دولة الكويت خلال السنوات الماضية مدفوعة بارتفاع أسعار النفط وتوفر السيولة في لسوق الائتمان المحلي، بالإضافة إلى ارتفاع سعر العائد على الودائع المصرفية بسبب حاجة البنوك إلى السيولة الكافية التي تمكنهم من الإقراض في فترة كانت فيها أسعار الفائدة مرتفعة، والتي بدورها مكنت البنوك من تحقيق مكاسب قياسية في إيراداتها من الفوائد على القروض، علماً بأن معدل إجمالي صافي القروض إلى إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك الكويتية بلغ 78% في نهاية عام 2009 ، وهو مؤشر جيد، حيث لم يتجاوز قطاع البنوك سقف القروض إلى الودائع المحدد من قبل بنك الكويت المركزي والبالغ 85%. تأثيرات سلبية كثيرة شهدها قطاع البنوك المحلية كما حال معظم البنوك في جميع أنحاء دول العالم وذلك منذ بداية أزمة الائتمان ، حيث انقلبت جميع مقاييس الربحية لقطاع البنوك ، وأصبح ما كان يشكل مصدر الربح الأساسي لعدد كبير من البنوك مصدر تسجيل المخصصات، والتي بدورها أثرت

9. رمضان على الشراح: "الأزمات المالية العالمية أسبابها - آثارها - انعكاساتها على الاقتصاد الكويتي" ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول " آفاق الاستثمار، معا لمواجهة التحديات" ، الدورة الثالثة ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج ،والهيئة العامة للاستثمار بالسعودية، وبالتعاون مع اتحاد غرف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجلس الغرف السعودية والغرفة التجارية الصناعية بالرياض،(27 - 28 أبريل 2009) ،ص 28.

سلباً على الربحية والقاعدة الرأسمالية لتلك البنوك، ونتيجة ذلك تشددت معظم البنوك في منح القروض، وذلك تفادياً لمزيد من المخصصات المحتملة، حيث شهدت محفظة القروض أقل نسبة نمو لها مقارنة بالسنوات السابقة بلغت 4.7% خلال عام 2009 لتصل بذلك قيمة محفظة القروض إلى 28.48 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2009.¹⁰

في سبيل احتواء الأزمة قامت الحكومة الكويتية بإقرار قانون الاستقرار المالي والذي بموجبه تضمنت الحكومة 50% من قيمة القروض الجديدة للمؤسسات الاستثمارية لتشجيع الدعم المالي للشركات المتعثرة. ، كما قام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الفائدة على الدينار بواقع 25 نقطة لتشجيع الإقراض.¹¹

القطاع المصرفي الخليجي يعتبر من بين أقوى القطاعات المصرفية في العالم، نظراً لما يتميز به من كفاءة عالية وتطبيقه لمقررات لجنة بازل 2 (*)، هذا إلى جانب عدم انكشافه على المنتجات المالية ذات المخاطر المرتبطة بشكل مباشر بأزمة الرهن العقاري الأمريكي التي أوجدت الأزمة المالية العالمية.

10. كامكو : " تقرير عن أداء البنوك الكويتية خلال عام 2009 مقارنة مع أداء عامي 2008 و 2007 "، [على الخط]، (2010/04/28) ، إدارة الأصول والخدمات المالية الاستثمارية الكويت، متاح على الموقع الإلكتروني : <www.kamconline.com/kamcoBackoffice/Uploads/Kamcowebsite29042010> ، تاريخ التحميل : (2013/04/19) ، ص Html .

11. جاسم الحسين: " أهمية قانون الاستقرار المالي في الكويت" ، [على الخط]، مجلة المستثمرون ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=1570> ، تاريخ التحميل : (2013/05/06) ، ص Html .

(*)- أصدرت لجنة بازل العاملة في إطار بنك التسويات الدولية (BIS) الصيغة النهائية للاتفاقية الجديدة المتعلقة بكفاية رأس مال المصارف ،و التي أصبحت تعرف في العالم باتفاقية بازل 2 (Basel2) ،والتي تهدف إلى الاستمرار في تعزيز أمان و سلامة النظام المالي؛ الاستمرار في دعم المساواة التنافسية؛ تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر

؛ التركيز على المصارف النشطة عالمياً ، كما إن مبادئه الأساسية يجب أن تكون مناسبة للتطبيق من قبل المصارف على اختلاف درجات تطورها.

المطلب الثاني : الأثر على الأسواق المالية

رغم أن أسواق الأوراق المالية في الدول العربية يضي عليها طابعها المحلي، إلا أنها تعتبر شديدة الحساسية تجاه أية أحداث اقتصادية أو سياسية خارجية، فقد شهدت هذه الأسواق خلال عام 2008 تقلبات حادة على أعقاب الأزمة المالية العالمية، فبعد التحسن النسبي في أدائها خلال عام 2007 وفي بداية عام 2008، عادت مؤشرات هذه الأسواق إلى الهبوط مع تفاقم تداعيات الأزمة المالية العالمية، وقبل التفصيل أكثر في أثر أزمة الرهن العقاري على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سنتطرق في عجلة إلى الأزمات التي أصابت هذه الأسواق.¹²

الفرع الأول : الأزمات التي أصابت الأسواق الخليجية

لقد شهدت الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أزمتهن محليتين كان لهما الأثر على اقتصاديات هذه الدول، وهما أزمة المناخ بالسوق المالي الكويتي سنة 1983، وأزمة الأسواق المالية الخليجية سنة 2006.

أ- أزمة سوق الأوراق المالية (المناخ) عام 1982 :

مع صدور القرار الخاص بتنظيم تأسيس الشركات المساهمة محليا وعدم السماح بتأسيس شركات مساهمة عامة جديدة، لجأ المستثمر الكويتي إلى تأسيس الشركات الخليجية وطرح أسهمها للمضاربة

12. أنظر إلى : سامية زيطاري: "ديناميكية أسواق الأوراق المالية في الدول الناشئة: حالة أسواق الأوراق المالية العربية"، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص 97.

، وأسست أول شركة خليجية عام 1976 ، أما الباقي فقد تم تأسيسه فيما بين عـــــــمي (1979 و 1980)

، حيث ناهز عددها 35 شركة كان للملكية والإدارة الكويتية النصيب الأوفر منها . وترافقت هذه العوامل مع انحسار تدفق رؤوس الأموال الكويتية للاستثمار في الأسواق العالمية مخافة التعرض للمخاطر في هذه الأسواق وعلى رأسها التضخم وتذبذبات أسعار الصرف، ومن ثم لم يكن للمستثمر الكويتي من مجال الاستثمار سوى الأوراق المالية والعقار ، مما أعطى زخماً لسوق المناخ(*) . ومع أن قيام هذه السوق يتعارض مع النصوص القانونية النافذة، إلا أن الحقائق كانت أقوى من مجرد الأطر القانونية والتنظيمية ، فالسيولة في أيدي المستثمرين من جهة ، وضيق المنافذ الاستثمارية المحلية من جهة ثانية ، وارتفاع العائد من المتاجرة بالأسهم، كل ذلك تطلب خلق الظروف المواتية لاستمرار ربحية هذا الشكل من أشكال التوظيف ، وهو ما يقتضى لتحقيقه ضمان الارتفاع المستمر في أسعار الأسهم المتداولة.

وحيث قامت الحكومة بتقييد إنشاء الشركات الكويتية لجأ المستثمرون إلى إنشاء الشركات الخليجية ، وحين قيد بنك الكويت المركزي من الائتمان الممنوح لتغذية حركة التداول في سوق الأوراق المالية ، لجأ المستثمرون إلى خلق ائتمان مواز من خلال عمليات البيع الآجل ممهدين الطريق بذلك إلى الذروة التي أدت إلى انهيار سوق المناخ، وهذه نتيجة حتمية لتحكم ظاهرة المضاربة في التعامل في الأسهم ولغياب الضوابط والتشريعات القانونية ، ولغياب مؤسسات صانعي الأسواق .¹³

ومن أهم الآثار المترتبة على هذه الأزمة مايلي:

(*) . سوق المناخ يعتبر سوق المناخ من الأسواق التجارية القديمة في الكويت فهو قبل عام 1976 كان قناة استثمارية مهمة جداً ، حيث كان في المرتبة الثانية عشرة عالمياً من حيث حجم التداول، وكانت المعاملات والتسويات المالية آنذاك غالباً ما تتم عن طريق شيكات مؤجلة قابلة للتداول، كما أنه كان يعرف بأنه سوق الكويت للأوراق المالية غير الرسمي حتى عام 1983 ، حيث كان يتم تداول الأسهم دون الخضوع لرقابة أو أنظمة حكومية، وحالياً يوجد في السوق عدد من المكاتب العقارية والاستثمارية.

13. زكرياء سلامة عيسى شطناوي : " الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور إسلامي " ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 187 .
بوكساني رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 262.

على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لقد تصاعدت وبشكل غير عادي أسعار الأصول المالية والعقارية إلى مستويات لا يمكن تبريرها بالرجوع إلى القواعد والأسس الاقتصادية والمالية التقليدية المتعارف عليها، وقد ترتب على ذلك أنه عند حدوث الأزمة كان الانهيار تراكميا وبمعدلات سريعة وحادة، وقد تولد عن كل من الارتفاع الحاد في أسعار الأصول وما تبعه من أرباح رأسمالية مضاربة ثم الانخفاض الحاد والسريع في أسعارها وما تبعه من خسارة رأسمالية انعكست على مستويات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص؛

ترتب على انهيار قيم الأصول عجز الكثير من المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه النظام المصرفي المحلي، وكان الوجه الآخر لذلك هو تضخم المحافظ الائتمانية للبنوك المحلية بأصول غير منتظمة بلغت قيمتها (3436 مليون دينار كويتي)، مما اضطر بنك الكويت المركزي للتدخل عن طريق برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة، الذي اعتمده مجلس الوزراء في (10/08/1986)؛

ترتب على الأزمة آثار اقتصادية سلبية منها انخفاض حجم التداول بنسبة 23% عام 1982 بالمقارنة بعام 1981 وأيضا ارتفاع معدل التضخم ليلعب 8,1% عام 1982، ورغبة في عدم انهيار سوق الأسهم عملت الحكومة على دعم أسعار أسهم الشركات الكويتية عن طريق قيامها بشراء هذه الأسهم بصورة غير مباشرة ووفق أسس انتقائية، كما قامت باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية صغار المستثمرين عن طريق الوفاء الكلي أو الجزئي لحيازتهم من شيكات مؤجلة الدفع، والتي يعجز محرروها عن الوفاء بها، وذلك من خلال صندوق حكومي خاص أنشئ لهذه الغاية؛

وبالرغم من هذه الإجراءات فقد تأثرت وكما سبق القول وبشكل واضح حركة الأسعار والتداول للأسهم الكويتية المتداولة في السوق الرسمية في النصف الثاني من عام 1982، وقد استمر هذا الاتجاه الانكماش في حركة التداول والأسعار في السوق الرسمية حتى عام 1983، وبشكل ملحوظ فيما يخص أسهم الشركات العقارية والبنوك.

إزاء هذا الوضع، ولمنع تفاقمه قامت الحكومة الكويتية في عام 1983 باتخاذ تدابير جديدة

أهمها:

السوق واستمرار حالة التراجع في الأسعار التي امتدت لفترة طويلة، مما أدى إلى خسائر كبيرة للشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في السوق، حيث وصل حجم خسائر أسهم شركات المساهمة بسوق الإمارات 43.5 مليار درهم من قيمتها السوقية خلال الفترة من 13 سبتمبر 1998 إلى نهاية ديسمبر 2000.

- أسباب الأزمة: ترجع أزمات البورصات والأسواق المالية إلى أسباب وعوامل عديدة، ويمكن التعرف على أهم أسباب أزمة سوق الإمارات للأوراق المالية عام 1998 فيما يلي:
 - توفر سيولة نقدية كبيرة تفوق الإمكانيات الاستثمارية التي طرحت من خلال الشركات المساهمة، مما دفع الكثير من المستثمرين إلى توظيف جزء مهم من استثماراتهم في الشركات الجيدة التي تضاعفت قيمة أسهمها قبل أن تزاول أنشطتها؛
 - المضاربات المفرطة التي خرجت عن السيطرة وانتقلت عدواها من مستثمر لأخر، ووقف وراءها مؤسسات مالية كبيرة، الأمر الذي ترك آثارا سلبية على سوق الأسهم بشكل عام، وأضرت بدرجة كبيرة صغار المستثمرين؛
 - تأثر سوق الأسهم بالإمارات بالتطورات الإقليمية وحركة رؤوس الأموال في منطقة الخليج وشبه القارة الهندية، فعدم وجود استقرار سياسي نتيجة التجارب النووية في كل من الهند وباكستان، أدى إلى وصول رؤوس أموال كبيرة إلى الإمارات لاستثمارها في الأسهم والتي كان لها دور في المضاربات الشديدة في بداية صيف عام 1998؛
 - عدم توفر المعلومات عن أداء الشركات من مصادرها الصحيحة أدى إلى انتشار الشائعات التي أسهمت في زيادة المضاربات، وبالتالي اتخاذ القرارات الاستثمارية في السهم على أسس غير سليمة في كثير من الأوقات؛
 - انخفاض أسعار الفائدة بالبنوك لدى دولة الإمارات وخارجها والتي وصلت لمستوياتها الأدنى، إضافة إلى تعرض أسواق الأوراق المالية بدول المجلس لانخفاض ملحوظ في عام 1998، وانهيار الأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية، مما أدى إلى اندفاع بعض المستثمرين الأجانب، ودخولهم إلى سوق الأسهم بالإمارات عن طريق المواطنين والمحافظ الاستثمارية المشتركة؛

- قيام شركات الوساطة في الأسهم باستغلال الوضع العام داخل وخارج دولة الإمارات ولجأت إلى تكثيف إعلاناتها في الصحف المحلية، مما دفع المستثمرين والساعين لجني الأرباح السريعة إلى دخول السوق بأية وسيلة لتحقيق ثروة سريعة، خصوصاً وأن بعض المستثمرين تضاعفت قيمة استثماراتهم في الأسهم أكثر من مرة عدة شهور عام 1998؛

- عدم توفر الوعي الاستثماري لدى كثير من المتعاملين، مما يجعل اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسهم على أسس غير سليمة.

• **معالجة الأزمة :** لقد تأكد لكافة أطراف الأزمة أن ما حدث في السوق يرجع في الأساس إلى عدم تنظيم السوق وغياب القوانين والتشريعات التي تحكم وتسير عمله، الأمر الذي يجعله دائماً عرضة لمثل هذه الأزمات والتقلبات، لذا فقد سارعت السلطات في دولة الإمارات بتحريك قانون هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع، وأعلنت كل من إمارتي دبي وأبو ظبي في عام 1999 إنشاء بورصات منظمة لتداول الأوراق المالية، باعتبار أن البورصة تمثل الحل والمخرج الأكثر فعالية للسوق مما يتعرض له وخضوعه لمزاجية المتعاملين، وسيطرة الشائعات والمضاربات التي تحكم عمليات التداول. ففي عام 2000 تم إنشاء هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع وافتتاح سوقي دبي المالي وأبو ظبي للأوراق المالية، ووضعت الهيئة الضوابط التشريعية لإدراج الشركات المساهمة والوسطاء والضوابط الأخرى التنظيمية، فقيام البورصة الرسمية يتضمن سلامة المعاملات ودقتها، والقضاء على المضاربات المفرطة والشائعات والطلبات والعروض الوهمية، وتحقيق السعر العادل والمناسب في تداول الأوراق المالية، وضمن الإفصاح والشفافية من جانب الشركات والوسطاء والى غير ذلك من عوامل تؤدي إلى تنظيم عمليات التداول، والعمل على تلافي أسباب تدهور أسعار الأوراق المالية.¹⁵

ت- أزمة البورصات الخليجية في عام 2006 :

الطريقة الأسهل لاختبار درجة وقابلية انتقال الأزمات المالية بين مجموعة من الأسواق المالية في إقليم جغرافي معين هو النظر إلى معاملات الارتباط بين مؤشرات الأسعار والعوائد

15. زكرياء سلامة عيسى شطناوي ، ، ص ص (193-197).

على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

للأسواق المالية في ذلك الإقليم والارتباط بين الأسواق المالية ينشأ في الغالب بسبب العاملين التاليين:

- ❖ وجود عامل مشترك (اقتصادي أو غير اقتصادي) يحرك هذه الأسواق؛
- ❖ سلوك المستثمرين في هذه الأسواق.

إن اعتماد اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على القطاع النفطي يجعلها متشابهة إلى حد كبير، وهذا يجعل من أسعار النفط الخام عاملاً حاسماً في اتجاه حركة أسعار الأسهم في أسواق دول المجلس، فزيادة أسعار النفط الخام تزيد من فوائض الموازنات العامة في دول المجلس، وبالتالي زيادة السيولة في اقتصادياتها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاقتراض وزيادة الفوائض (التدفقات) المالية الحرة، وبالتالي ارتفاع أسعار الأسهم باعتبار أن أسعار الأسهم هي القيمة الحالية لكافة التدفقات المستقبلية المتوقعة. أما بالنسبة لسلوك المستثمرين في الأسواق المالية المتقاربة، فإنه يؤثر في الارتباط وانتقال عدوى الأزمات المالية بين الأسواق من ناحيتين: سياسة الاتجار بالتغذية الرجعية(*) و سلوك المحاكاة، أو ما يعرف بسلوك القطيع. (*) وبمراجعة التطورات

(*)- يقصد بسياسة الاتجار بالتغذية الرجعية تحديداً ما إذا كان المستثمرون يتاجرون وفقاً لإستراتيجية المتاجرة بالتغذية الرجعية الإيجابية أو القوة الدافعة؛ وهي متاجرة يشتري فيها المستثمر أسهما كانت رابحة ويبيع أسهما كانت خاسرة في السابق. ومن الممكن لهذه الإستراتيجية من المتاجرة أن تؤدي إلى زعزعة استقرار السوق وزيادة التراجع فيه عند الهبوط، فهذا النمط من المتاجرة ينشأ من توقعات الأسعار المستنبطة استقرائياً، أو أوامر وقف الخسارة، أي البيع تلقائياً عند هبوط السعر إلى أدنى من مستوى معين، أو تصفيات جبرية عندما لا يستطيع المستثمر تلبية طلب تغطية الهامش. ويذكر أن إستراتيجية المتاجرة بالتغذية الرجعية الإيجابية تشيع في حال انعدام المعلومات أو وقت هبوط الأسواق عند انعدام الثقة بالمعلومات المتوفرة، ولهذا يُلاحظ زيادة ارتباط الأسهم والأسواق المالية فيما بينها وقت الأزمات المالية.

(*)- أما سلوك المحاكاة (القطيع) فهو ميل المستثمرين ضمن مجموعة معينة إلى محاكاة بعضهم البعض في أسلوب المتاجرة، ومن الممكن لمستثمري المحفظة أن يقوموا بالمتاجرة بالمحاكاة الجماعية بشكل عقلائي أو غير عقلائي، فعدم التماثل في المعلومات قد يدفع المضاربين غير الملمين بالمعلومات وإن كانوا متعقلين إلى اختيار المتاجرة بنفس الطريقة التي يتبعها نظرائهم من المضاربين الذين يعتقد أنهم واسعوا الإطلاع. ويشير هذا المنطق إلى أنه من الممكن للمستثمرين الأفراد أن يقوموا بالمتاجرة بالمحاكاة الجماعية أكثر مما تقوم بها المؤسسات، لأن المؤسسات لديها موارد أوسع لجمع وتحليل المعلومات، كما أنه من الممكن للمستثمرين غير المقيمين أن يقوموا بالمتاجرة عن طريق المحاكاة الجماعية أكثر مما يقوم بها المستثمرون المقيمون بافتراض أن المقيمين يملكون معلومات أحدث عن البلد الذي يعيشون فيه. وهناك تفسير بديل للمتاجرة بالمحاكاة الجماعية من جانب هيئات الاستثمار، فعلى عكس المستثمرين الأفراد، يخضع المسؤولون عن إدارة الصناديق لرقابة منتظمة على أدائهم استناداً إلى معيار معين أو بالمقارنة بين كل منهم

التي حدثت منذ مطلع عام 2003 يمكن تلمس تأثير كل من العاملين، العامل الاقتصادي المشترك وسلوك المستثمرين في هذه الأسواق.

إن الازدهار في بورصات دول المجلس قد بدأ في عام 2003 وتعاضم في بداية عام 2005 واستمر حتى نهاية العام، لقد كان الازدهار في مراحله الأولى في الفترة (2003-2004) مدفوعاً بارتفاع عائدات النفط بفعل ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام، وكذلك التحسن الكبير في الأداء الاقتصادي لمعظم دول الخليج الذي رافق هذا الارتفاع في أسعار النفط، في حين إن التحسن الكبير في البورصات الخليجية الذي بدأ في عام 2005 يمكن أن يعزى إلى عدة عوامل أهمها التوقعات المبالغ فيها للنمو في أرباح الشركات بعد الأرباح الضخمة التي تم إعلانها في بداية عام 2005، و الطلب الزائد الكبير على إصدارات الطرح العام الأولية وخصوصاً للشركات الحكومية التي تمت خصصتها، وأيضاً التوسع الكبير في الائتمان الموجه للقطاع الخاص، و هنا يظهر بوضوح أثر العامل الأول.¹⁶ في نهاية عام 2005 بدأت مشاعر المستثمرين بالاختلاف، وبدأ يظهر الإقبال الشديد على البيع في شهر نوفمبر من عام 2005، ومنذ ذلك التاريخ أصبح هناك تغير واضح في اتجاه حركة بعض الأسواق الخليجية، وقد تجلى الاتجاه الهبوطي بشكل واضح في مطلع عام 2006 خصوصاً في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة وسوق الدوحة للأوراق المالية، حيث أن هذه الأسواق كانت قد شهدت ارتفاعات هائلة في عام 2005، وفي شهر جانفي 2006 عندما بدأت الأسواق بالتعديل تدريجياً عاد التشاؤم يطغى على السوق وبدأت الدعوات لزيادة الهامش المحتفظ به تتزايد بفعل الخسائر، مما أدى إلى تهافت كبير على البيع أدى إلى عجز آليات الأسواق عن الاستجابة إلى طلبات البيع الكبيرة والمهووسة بحكم الخوف، مما أدى إلى شبه انهيار في معظم البورصات الخليجية في 14 مارس من عام 2006، والذي أصبح بمثابة (الثلاثاء الأسود) بالنسبة للمستثمرين. في ظل هذه الظروف عمدت الهيئات المشرفة على الأسواق المالية في بعض الدول الخليجية إلى إتباع بعض الإجراءات بهدف

الأخر، أو بكليهما معاً، وهو ما قد يحثهم على القيام، في عملية المتاجرة بمحاكاة بعضهم البعض إلى مدى أوسع مما لو كانت هذه الرقابة غير موجودة. ويوحى هذا المنطق بعكس التنبؤ القائم على عدم تماثل المعلومات أنه من الممكن لهيئات الاستثمار القيام بالمتاجرة بالمحاكاة الجماعية أكثر مما يقوم بها المستثمرون الأفراد.

16. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : " تقرير عن التطورات الاقتصادية والمالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عامي 2005-2006 " ، مرجع سبق ذكره ، ص40.

إشاعة الطمأنينة في أوساط المستثمرين، ولكن بقيت الأسواق هشة وحساسة جداً للمعلومات، وقد تجلت هذه الحساسية في الانخفاض الكبير الذي مُني به السوق السعودي في أواسط أبريل من ذلك العام. إن التصحيح الذي حدث في البورصات الخليجية في نهاية عام 2005 يمكن أن يعزى إلى عدد من العوامل أهمها: أن الأرباح التي تم إعلانها للربع الرابع من عام 2005 (ونشرت في بداية عام 2006) كانت أقل بكثير من الأرباح المتوقعة وهذا التحليل ينطبق بشكل واضح على سوقي السعودية والكويت، وقد ساد اعتقاد بين المستثمرين في تلك الأثناء أن ما أعلن من أرباح من قبل بعض الشركات جاء نتيجة للمتاجرة بالأسهم وليس من عمليات هذه الشركات، كذلك فقد كان للمبالغ الهائلة التي تم تحصيلها من عمليات الإصدار العام الأولي التي كان الطلب غير الملبي عليها ضخم جداً، حيث لم يتم إعادة الأموال التي تم تحصيلها إلا بعد فترة طويلة، مما أدى إلى سحب السيولة من الأسواق، مما ألجأ المستثمرون إلى عمليات بيع كثيفة من أجل تلبية الدعوات لزيادة الهامش المحتفظ به. هناك أيضاً سبب إضافي ساهم في تعزيز الاتجاه الهبوطي الحاد في أسواق المالية الخليجية، وهي التشريعات والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل بعض الحكومات للحد من عمليات المضاربة، وقد جاء هذه التشريعات في الوقت الذي كانت فيه الثقة بالأسواق مهزوزة، مما ساهم في تأزم الموقف، فقد كان على سبيل المثال الإجراء الذي اتخذته السعودية للحد من الذبذبة اليومية في أسعار الأسهم والقاضي بتقليص هامش الحركة المسموح فيه لسعر السهم من 10% إلى 5%، مثل هذا الإجراء تم تفسيره من قبل المستثمرين على أنه مؤشر على عدم الثقة في آلية تسعير السوق، وفي هذه الظروف عندما بدأت الأسعار بالهبوط التدريجي، تسببت الدعوات لزيادة الهامش في خلق موجة حادة من البيع انتشرت إلى بقية أسواق منطقة الخليج والعالم العربي، حيث أن السوق السعودي يعد من أكثر الأسواق ارتباطاً وتأثيراً في أسواق المال العربية الأخرى.¹⁷

17. مجلة المستثمرون: "عدوى الأزمات المالية في بورصات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، [على الخط]، مجلة متخصصة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، (21/05/2010)، متاح على الموقع الإلكتروني <http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=600>، تاريخ

التحميل : (2013/04/20)

، ص Html .

لقد شهدت أسعار الأوراق المالية الخليجية مضاربات كبيرة خلال عامي (2004-2005) أدت إلى ارتفاع أسعارها بشكل مبالغ فيه ، ولما كانت تلك الارتفاعات لا تعبر عن القيمة الحقيقية لتلك الأوراق المالية ، فقد أدى ذلك إلى انهيار أسعارها في عام 2006.¹⁸

الفرع الثاني: الأسواق المالية الخليجية وأزمة الرهن العقاري

الأسواق الخليجية كانت أول الأسواق تأثراً بالأزمة المالية ، حيث تراجعت المؤشرات العامة لهذه الأسواق بشكل كبير، وخسرت حتى شهر نوفمبر 2008 نحو 20% من قيمتها السوقية، أي نحو 200 مليار دولار، كما خسرت بورصة دبي نحو 5%، أبو ظبي 3%، والكويت 2.2%، وسوق الرياض 8.7%، من القيم السوقية لها، وانخفض مؤشر سوق الأسهم السعودي بنحو 5.21% ليصل إلى أقل مستوى له منذ خمس سنوات ،كما انخفضت المؤشرات الخاصة بأبو ظبي بمقدار 4.87% مسجلة 2975 نقطة، وكذلك انخفض مؤشر سوق الكويت بنسبة 2.16% إلى 9056 ،وتراجعت المؤشرات الخاصة بسوقى مسقط والبحرين بنسب 1.99% و 2.74% على التوالي، و يلاحظ أن نسبة التدهور في أسواق المال الخليجية كانت أكبر من نسبة الانخفاض في الأسواق العالمية ،ويرجع التدهور في أسواق المال الخليجية إلى التخوف الشديد من حدوث انكماش عالمي، بالإضافة إلى تواضع دور الإطار المؤسسي في سوق المال واستغلال شركات الوساطة الاضطرابات الحادثة في أسواق المال لتصيد الفرص من المستثمرين المتعثرين ،كما يرجعه البعض إلى الرحيل الجماعي للأموال الأجنبية التي واجهت استحقاقات ديون في بلدانها في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية.¹⁹

أ. أداء الأسواق المالية الخليجية سنة 2007 :

تجدر الإشارة إلى أن أغلب البورصات العربية سجلت خلال عام 2007 ارتفاعاً واضحاً في مؤشراتها سواء على مستوى القيمة أو نسبة التغيير مقارنة بعام 2006 ، وقد تصدر سوق مسقط للأوراق المالية ليحظى بارتفاع نسبته 61.88%، وحلت سوق أبو ظبي للأوراق المالية في المرتبة الثانية بنسبة 51.74% ، 51.29%، ثم سوق دبي المالي بارتفاع بلغ 43.7%، تليها السوق المالية

18. علي محي الدين داغي ، الأزمة المالية العالمية ، شركة دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ، بيروت 2001 ، ص 37.

19. حنان رجائي عبد اللطيف : " الاقتصاديات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية " ، مرجع سبق ذكره ص Html .

السعودية، والجدول الموالي يبين أهم مؤشرات أداء أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الجدول رقم (38): أهم مؤشرات أداء أسواق المال دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2007

السوق	أهمية القيمة السوقية للأسهم في الإقتصاد (%)	معدل دوران الأسهم (%)	مضاعف السعر الى العائد	عدد الشركات المدرجة	متوسط حجم الشركة (مليون دولار)
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	63.1	39.4	16.3	64	1.893
سوق البحرين للأوراق المالية	146.1	4.0	13.1	51	530
سوق الأسهم السعودي	137.6	131.4	23.2	111	4.676
سوق الكويت للأوراق المالية	126.8	100.0	-	196	691
سوق دبي المالي	72.0	74.8	16.5	55	2.512
سوق مسقط للأوراق المالية	57.2	22.6	14.7	125	185
سوق الدوحة للأوراق المالية	149.5	31.3	-	40	2.388

المصدر: صندوق النقد العربي: "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2007، ص 139 .

لقد أظهر مؤشر الأهمية النسبية لأسواق الأسهم في الإقتصاد (*) أن القيمة السوقية للأسهم المتداولة خلال عام 2007 حيث بلغ المؤشر نسبة 149 % في سوق الدوحة، في حين أن القيمة السوقية للأسهم المتداولة الدنيا كانت في سوق مسقط للأوراق المالية. أما بالنسبة للمؤشر الثاني، والذي يقيس معدل دوران الأسهم (أي إجمالي الأسهم المتداولة كنسبة من إجمالي الأسهم المدرجة في

(*)- للإطلاع على كيفية احتساب مؤشر صندوق النقد العربي، يمكن الرجوع إلى منهجية احتساب المؤشر على الموقع الإلكتروني: < www.amf.org.ae > .

البورصة) ، فقد تراجع هذا المؤشر في الأسواق العربية مجتمعة من 190 % في عام 2006 إلى 83 % في عام 2007 ، وتصدر سوق الأسهم السعودي قائمة الأسواق التي انخفض فيها معدل دوران الأسهم من 429 % عام 2006 إلى 131 % عام 2007 ، في حين ارتفع هذا المؤشر في سوق الكويت للأوراق المالية من 56 % في عام 2006 إلى 100 % في عام 2007. وبالنسبة للمؤشر الثالث، وهو مضاعف السعر على العائد (يتم احتسابه على أساس مقارنة الارتفاع في سعر السهم المتداول مع العائد المتوقع من السهم) ، فقد بلغ هذا المؤشر حوالي 28 ، وفي سوق الأسهم السعودي عند مستوى 23.2 كأعلى قيمة ، وسجل هذا المؤشر أدنى قيمة 13.1 في سوق البحرين للأوراق المالية. وفيما يتعلق بمتوسط حجم الشركات المدرجة في الأسواق الخليجية، فقد تصدر سوق الأسهم السعودي قائمة الأسواق العربية حيث وصل متوسط رأسمال الشركة الواحدة التي يتم التداول في أسهمها في هذا السوق إلى حوالي 4.7 مليار دولار في نهاية عام 2007 ، ويليه سوق دبي المالي بقيمة 2.5 مليار دولار ، ثم سوق الدوحة بقيمة 2.4 مليار دولار²⁰ .

لقد شهدت الأسواق المالية الخليجية موجة من الارتفاع في عام 2007 مع محافظة سوق الأسهم السعودي على المرتبة الأولى من حيث إجمالي القيمة السوقية بقيمة 518984 مليون دولار مستحوذة على 38,7 % من إجمالي القيمة السوقية العربية ، تلاها سوق دبي 10,32 % ، ثم سوق الكويت بنسبة 10,11 % دولار ، أما فيما يخص حجم التداول فقد عرف تراجع خلال سنة 2007 ، ومع ذلك شكل السوق السعودي ما نسبته 61,5 % في إجمالي حجم التداول، و هي بذلك تحتل المرتبة الأولى، تليها سوق الكويت بنسبة 11,8 % ، وسوق دبي بنسبة 9,32 %²¹ .

ب. الأسواق المالية الخليجية وأزمة الرهن العقاري :

عندما وقعت الأزمة المالية العالمية في العام 2008 طال أثرها مختلف دول الخليج حتى أن بنك الكويت المركزي أصدر قانوناً طارئاً لضمان جميع الودائع المصرفية في البلاد لنقادي إفلاس البنوك، ولقد شهدت هذه الفترة انخفاض المؤشر المركب لصندوق النقد العربي ب 49,4 % ليصل

20. عويضة أحمد: "الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها" ، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد أكتوبر 2008 ، ص 30.

21 . صندوق النقد العربي: "قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية" ، النشرة الفصلية، العدد الثاني والخمسون، الربع الرابع لسنة، 2007، ص ص (07-08)

إلى 166.2 نقطة في نهاية عام 2008 مقارنة ب 328,7 نقطة عام 2007، ولقد تراجعت البورصات العربية تراجعاً كبيراً خاصة بورصات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع احتلال سوق دبي المرتبة الأولى بانخفاض قدره 4,98% تليها سوق السعودية 59,17%، أبو ظبي 44,60%، الكويت 40,30%، سلطنة عمان 41,93%، البحرين 35,72%، حيث كان يقابل هذا التدهور في البورصات العربية تراجع مؤشرات البورصات الدولية مثل مؤشر (S&P 500) ب 38,48%، (NIKKEI) ب 42,12%.

الجدول رقم (39) : مؤشرات أسعار أسهم البورصات الخليجية خلال سنة 2008

البورصة	المؤشر كما في (2007/12/31)	المؤشر كما في (2008/12/31)	نسبة التغير %
سوق دبي المالي	5931.95	1636.29	- 72.42
سوق الأسهم السعودي	11175.96	4802.99	- 57.02
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	4551.80	2390.01	- 47.49
سوق مسقط للأوراق المالية	9035.48	5441.12	- 39.78
سوق الكويت للأوراق المالية	12558.90	7782.60	- 38.03
سوق البحرين للأوراق المالية	2755.27	1804.07	- 34.52
سوق الدوحة للأوراق المالية	9580.45	6886.12	- 28.12

المصدر : سوق الدوحة للأوراق المالية: "التقرير السنوي"، 2008، ص 12.

بالنسبة لأحجام أسواق الأوراق المالية الخليجية فقد عرفت تراجعات كبيرة خلال عام 2008 وبدرجات متفاوتة بحسب تأثر كل دولة بالأزمة المالية، ويمكن تلخيص أحجام أسواق الأوراق المالية في المؤشرات التالية²² :

عدد الشركات المدرجة:

يقيس مؤشر عدد الشركات المسجلة مدى اتساع حجم السوق، حيث أن زيادة عدد الشركات المدرجة يدل على زيادة الاستثمارات وهو الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة البورصة، في حين أن

22. صندوق النقد العربي: "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2008، ص 132.

انخفاض عدد الشركات المسجلة أو معدل النمو السلبي في عدد الشركات المسجلة يعني خروج الشركات التي لا تتمتع بالكفاءة، وكما هو معروف أنه كلما زاد عدد الشركات المدرجة في البورصة كلما اتسع حجم السوق، هذا الاتساع الذي يعتبر من الميزات الأساسية للسوق الكفاء. بورصات دول مجلس التعاون عرفت معظمها خلال سنة 2009 ارتفاعاً في عدد الشركات المدرجة والتي وصلت إلى 205 شركة في بورصة الكويت، أما بورصة البحرين وبورصة مسقط فقد شهدت انسحاب شركتين ؛

% من إجمالي قيمة التداول في الأسواق المالية العربية، منها 52.2% حصة سوق الأسهم السعودي
وحدها؛

- **العوامل النفسية:** يحرص خبراء الاقتصاد والمحللين الماليين التأثير الرئيسي على الأسواق المالية العربية في العوامل النفسية والاستشعار بحالة الذعر التي تسود الأسواق العالمية غير متناسين تأثير عوامل أخرى كان لها تأثيرها الكبير، كالأستثمارات الأجنبية؛²³
- **الهروب نحو الجودة:** عرف الهروب نحو الجودة ارتفاعاً كبيراً على المستوى العالمي خاصة مع إفلاس بنك "Lehman brothers"، الذي انجر عنه زيادة الطلب العالمي على أدوات الخزينة الأمريكية (ذات التصنيف الائتماني AAA)، مما دفع بمعدلات الفائدة قصيرة الأجل 3 أشهر للانخفاض إلى أدنى مستوى لها، وعليه ترتب عن الأزمة ابتعاد المستثمرين عن المخاطرة والتوجه نحو الأصول المالية عالية الجودة والضمان ومنخفضة المخاطرة مثل سندات الخزينة. لذا عمدت أكبر البنوك الأجنبية مثل "Goldman Sachs" و "Merrill lynch" على سحب السيولة المستثمرة في البورصات الأجنبية، ومن بينها بورصات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتوجيهها إلى أصول مضمونة مثل أدوات الخزينة الأوروبية والأمريكية ذات التصنيف الائتماني الجيد (AAA)، حيث لم يتم تحديد مجموع الأصول المسحوبة بدقة، ولكن يقدرها بعض المحللين الاقتصاديين بحوالي 90 مليار دولار. هذا بالإضافة إلى إعادة توزيع الأصول المستثمرة داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعملة المحلية في البنوك المشكوك فيها، فعموماً توجه هذه الأصول من البنوك الخاصة إلى البنوك العامة؛ كما ترتب عن خروج المستثمرين الأجانب من الأسواق المالية العربية زيادة تخوف المستثمرين العرب، وإتباعهم لنفس السلوك المستثمرين الأجانب أو حتى سلوك المستثمرين المحليين الكبار، ومن ثم بيع أصولهم المالية الأمر الذي أدى إلى تراجع الأسعار نتيجة لارتفاع عرض الأوراق المالية مقارنة بالطلب؛²⁴
- **انخفاض السيولة لدى البنوك:** ترتبط السيولة بمدى استطاعة البنك تسهيل أصوله وكذا تسعيرها، حيث تراجع التمويل القصير، المتوسط و الطويل لأجل لبنوك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مما أدى لانخفاض قيمة أسهمها ب 50 %، إذ عرفت تقريبا جميع فئات أصول البنوك

23. عويضة أحمد: "الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها"، مرجع سبق ذكره، ص 30.

19.Hassoune Anouar: " L'impact De La Crise De Liquidité Sur Les Banques Du Golfe", Revue banque, Décembre 2008, N° 708, p: 74.

ما عدا ودائع البنك المركزي تدهورًا ما بين 20 و 50% من قيمتها ؛ كان هذا التراجع حادًا خاصة بالنسبة لـ "Golf Bank" رابع بنك في الكويت الذي سجل خسائر قدرت ما بين 100 و 200 مليون دينار كويتي، ومع ذلك تعد هذه القيمة منخفضة مقارنة مع رأسماله الخاص. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قطاع البنوك والخدمات المالية يحظى بالنصيب الأكبر من القيمة السوقية في العديد من الأسواق المالية العربية وخاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وعليه أي تراجع أو خسائر تشهدها البنوك تؤدي إلى تراجع أداء البورصة المسعرة فيها، حيث يتبين لنا أن شهر أكتوبر 2009 يمثل أسوأ شهر سجلته البورصات العربية، حيث انخفض فيه مؤشر صندوق النقد العربي بـ 21,03%، والتي سجلت فيه بورصة عمان انخفاضًا قدر بـ 27,34%، تليها بورصة السعودية بانخفاض قدره 26,61%، الكويت 25,76% ، دبي 25,04% . والجدول الموالي يبين لنا أن معظم الشركات المدرجة في البورصات الخليجية سجلت تراجعًا في أسعارها، خاصة البورصة السعودية بانخفاض أسعار 106 شركة مقابل ارتفاع أسعار أربعة شركات فقط، مما انعكس على تراجع مؤشر بورصتها.

الجدول رقم (40) : ملخص عدد الشركات المنخفضة والمرتفعة سنة 2008

عدد الشركات المنخفضة	عدد الشركات المستقرة	عدد الشركات المرتفعة	عدد الشركات المتداولة

122	0	4	126	السعودية
182	0	23	205	الكويت
51	0	14	65	دبي
49	0	16	65	أبو ظبي
38	0	5	43	الدوحة
71	2	49	122	مسقط
37	2	12	51	البحرين

المصدر: عويضة أحمد: " ملخص أداء لبعض أسواق المال العربية خلال العام 2008 "، مرجع سبق ذكره ، ص72.
الأزمة سببت كسادًا أو على الأقل تراجعًا للنشاط الاقتصادي على صعيد العالم، هذا ما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط الذي تدنت أسعاره بشكل كبير وخلال فترة وجيزة جدًا، وبالطبع هذا الانخفاض أثر على إيرادات المنطقة، وبالتالي على قدرة المنطقة على الاستمرار في تمويل كثير من المشاريع التي تعتمد عليها الشركات المدرجة في البورصة.²⁵

و فيما يلي نوضح آثار الأزمة على الأسواق المالية لدول مجلس التعاون كل واحدة على حدى مع تقديم نبذة تاريخية موجزة لكل سوق من هذه الأسواق:

• الإمارات:

يعود التعامل بالأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أوائل الستينيات من القرن الماضي حين بدأ تأسيس عدة شركات مساهمة عامة في الدولة، وتبعًا لذلك ظهرت سوق غير منظمة لتداول الأوراق المالية من خلال مكاتب الوساطة الغير متخصصة أو مرخصة، وفي ظل غياب الأسس السليمة كآليات المناسبة وانعدام الرقابة وعدم توفر الشفافية التي نتج عنها غياب العدالة والتذبذب الشديد في تسعير الأوراق المالية، ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة الماسة لتنظيم سوق الأوراق المالية بما يكفل سلامة التعامل، وحماية المستثمر من خلال إيجاد أسس سليمة وآلية حديثة لتحديد السعر العادل للورقة المالية بناء على قوى العرض والطلب، وقد أسفرت الجهود المتواصلة إلى إصدار القانون

25. حاج موسى نسيمه، علوي فاطمة الزهراء: "أثر أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007-2008"، مجلة الباحث العدد الثامن، 2010، ص 122.

الاتحادي عام 2000 لإنشاء هيئة سوق الإمارات للأوراق المالية والسلع، ثم بعد ذلك تم تأسيس سوق دبي المالي، وسوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال نفس العام:

• **هيئة الأوراق المالية والسلع** : تقوم الهيئة بالدور التشريعي والرقابي في سوق الأوراق المالية والسلع في الدولة فتمارس الصلاحيات الرقابية والتنفيذية اللازمة لإنجاز مهامها، وتعمل على إتاحة الفرصة لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية والسلع، بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني وتضمن تفاعل قوى العرض والطلب بهدف تحديد الأسعار العادلة وحماية المستثمرين، إضافة إلى نشر الوعي الاستثماري بما يحقق الاستقرار المالي والاقتصادي؛

• **سوق دبي المالي**: تم تأسيس سوق دبي المالي في (2000/03/26) على أنها مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، ويعمل السوق في مرحلته الأولى كسوق ثانوي لتداول الأوراق المالية الصادرة عن شركات المساهمة والسندات التي تصدرها الحكومة الاتحادية، أو أي من الحكومات والهيئات والمؤسسات العامة في الدولة والوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق الاستثمار المحلية، أو أية أدوات مالية أخرى محلية أو غير محلية يقبلها السوق؛

• **سوق أبو ظبي للأوراق المالية** :تم تأسيس سوق أبو ظبي للأوراق المالية بموجب القانون الصادر عام 2000، والذي يمنح السوق الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والصلاحيات الرقابية والتنفيذية اللازمة لممارسة مهامه، وقد تم افتتاح السوق رسمياً بتاريخ (2000/11/15)، ويعمل على ضمان الاستقرار المالي والاقتصادي، وتطوير وترشيد أساليب التعامل بما يضمن توفير السيولة واستقرار الأسعار، وتتألف إدارة السوق من تسعة أعضاء يصدر بتعيينهم مرسوم أميري، وتكون عضوية المجلس لمدة ثلاث سنوات؛²⁶

سنخصص دراسة أثر أزمة الرهن العقاري على السوق المالي الإماراتي بتحليل تأثير سوق أبو

ظبي وسوق دبي للأوراق المالية بهذه الأزمة.

أ- سوق أبو ظبي للأوراق المالية:

26. gulfbase : " سوق الأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة " ، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني <:http://www.gulfbase.com/ar/gcc/index/2?t=3> ، تاريخ التحميل : (2013/04/28) ، ص Html .

في تحليلنا لأثر أزمة الرهن العقاري الأمريكية على سوق أبو ظبي للأوراق المالية سنأخذ بعين الاعتبار المؤشرات التالية:

1. عدد الشركات المدرجة :

سجل أداء سوق أبو ظبي للأوراق المالية في نهاية عام 2008 تراجعاً مقارنة مع نهاية 2007، حيث انخفض المؤشر الذي يحتسبه صندوق النقد العربي لهذا السوق بنسبة 44.6% ليبلغ 198.8 نقطة مقابل 358.9 نقطة وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2008، أي انخفض المؤشر بنسبة 40.3%.²⁷

الجدول رقم (41): عدد الشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)

السنة	عدد الشركات المدرجة	معدل نمو الشركات (%)
2005	59	-
2006	60	+1.69
2007	64	+6.66
2008	65	+1.56
2009	67	+3.07

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لبيانات النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

وبالنسبة لسنة 2009، فقد أظهر مؤشر أداء سوق أبو ظبي للأوراق المالية الذي يحتسبه صندوق النقد العربي في نهاية عام 2009 ارتفاعاً بلغت نسبته 13.4%، ليصل إلى نحو 225.5 نقطة مقارنة مع 198.8 نقطة في نهاية عام 2008. وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2009، انخفض هذا المؤشر بنسبة 11.4% خلال الربع الرابع؛²⁸

2. القيمة السوقية :

27. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، العدد السادس والخمسون، الربع الرابع 2008، ص53.
28. صندوق النقد العربي: "أداء أسواق الأوراق المالية العربية"، النشرة الفصلية، الربع الرابع 2009، العدد الستون الربع الرابع 2009، ص61.

انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق في نهاية عام 2008 مقارنة مع العام السابق بنسبة 43.1% لتبلغ حوالي 68.61 مليار دولار مقابل 121.128 مليار دولار بنهاية عام 2007، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2008 انخفضت القيمة السوقية بنسبة 37.1%، وشكلت القيمة السوقية لسوق أبو ظبي للأوراق المالية نحو 8.9% من إجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية.²⁹

الجدول رقم (42): القيمة السوقية بالدرهم الإماراتي في سوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال الفترة

(2009-2006)

السنة	القيمة السوقية بالدرهم الإماراتي (مليون)	معدل نمو رأس المال السوقي (%)
2005	486352.54	-
2006	296567	- 39.02
2007	444853	+ 50
2008	252747	- 43.18
2009	294571	+16.54

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

وفيما يتعلق بالقيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق في نهاية عام 2009، فقد سجلت هذه القيمة ارتفاعا بلغت نسبته 16.5% لتصل إلى نحو 80.20 مليار دولار مقابل نحو 68.81 مليار دولار بنهاية عام 2008، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2009 انخفضت القيمة السوقية بنسبة 11.4%، وهذا وشكلت القيمة السوقية بسوق أبو ظبي للأوراق المالية نحو 8.9% من إجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية؛

3. قيمة الأسهم المتداولة :

29. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص53.

وعلى صعيد أحجام التداول في السوق ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2008 بنسبة 32.2% لتبلغ 63.11 مليار دولار مقابل 47.75 مليار دولار خلال العام السابق ، وتبعاً لذلك ارتفع معدل دوران الأسهم من 39.4% إلى 91.7% خلال الفترة نفسها.³⁰

الجدول رقم (43): قيمة الأسهم المتداولة بالدرهم الإماراتي في سوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال

الفترة (2006-2009)

السنة	قيمة الأسهم المتداولة (مليون)	معدل دوران الأسهم (%)	معدل نمو قيمة التداول (%)
2005	34374.95	7.07	-
2006	70601	23.81	+105.39
2007	175349	39.42	+148.36
2008	231817	91.72	+32.20
2009	68927	23.40	-70.26

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لبيانات النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

انخفضت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2009 بنسبة 70.2% لتبلغ نحو 18.8 مليار دولار مقابل 63.77 مليار دولار خلال العام السابق ، وتبعاً لذلك انخفض معدل دوران الأسهم من 91.7% إلى 23.4% خلال الفترة نفسها؛³¹

4. عدد الأسهم المتداولة :

30 . صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص53.

31. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص61.

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2008 بنسبة 4.1% ليبلغ حوالي 49.9 مليار سهم مقابل 52.1 مليار سهم تم تداولهم خلال العام السابق، في المقابل ارتفع متوسط التداول اليومي من 189.4 مليون إلى 255.5 مليون.

الجدول رقم (44): عدد الأسهم المتداولة بالدرهم الإماراتي في سوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال

الفترة (2006-2009)

السنة	عدد الأسهم المتداولة (مليون)	متوسط التداول اليومي (مليون)
2005	4336.97	126.47
2006	11296.1	68.16
2007	52066.8	189.47
2008	49907.6	255.52
2009	36570.0	74.76

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

كما انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2009 بنسبة 26.72% ليبلغ حوالي 36.57 مليار سهم مقابل 49.90 مليار سهم تم تداولهم خلال العام السابق، كما انخفض متوسط التداول اليومي من 255.5 مليون إلى 74.7 مليون.

• سوق دبي للأوراق المالية :

في تحليلنا لأثر أزمة الرهن العقاري الأمريكية على سوق أبو ظبي للأوراق المالية سنأخذ بعين الاعتبار المؤشرات التالية:

1. عدد الشركات المدرجة :

أظهر المؤشر الذي يحتسبه صندوق النقد العربي لسوق دبي المالي في نهاية عام 2008 انخفاضا بلغت نسبته 65%، حيث بلغ 207.4 نقطة مقارنة مع 592.4 نقطة نهاية العام السابق، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2008 انخفض المؤشر بنسبة 54.2%.³²

32. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص 57.

الجدول رقم (45): عدد الشركات المدرجة في سوق دبي للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)

(2009)

السنة	عدد الشركات المدرجة	معدل نمو عدد الشركات (%)
2005	30	-
2006	46	+53.33
2007	55	+19.56
2008	65	+18.18
2009	67	+3.08

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

أما بالنسبة لسنة 2009 فقد أظهر المؤشر الذي يحتسبه صندوق النقد العربي لسوق دبي المالي خلال الربع الرابع من عام 2009 انخفاضا بلغت نسبته 19.0 %، حيث بلغ 405.1 نقطة في نهاية ديسمبر 2009؛³³

2. القيمة السوقية :

وفيما يتعلق بحجم السوق فقد انخفضت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في نهاية عام 2008 بنسبة 54.3% لتبلغ حوالي 63.1 مليار دولار مقابل 138.2 مليار دولار في نهاية العام السابق. وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2008 انخفضت القيمة السوقية بنسبة 42.8 %، وشكلت القيمة السوقية لسوق دبي نحو 8.2% من إجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية.³⁴

33. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 65.

34. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص 57.

الجدول رقم (46): القيمة السوقية بالدرهم الإماراتي في سوق دبي للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)

السنة	القيمة السوقية (مليون)	معدل نمو رأس المال السوقي (%)
2005	-	-
2006	319156	-
2007	507474	+59
2008	231768	-54.33
2009	213377	-7.93

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لبيانات النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

وفي نهاية عام 2009 انخفضت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بنسبة 7.9 % لتبلغ حوالي 58.095 مليار دولار مقابل 63.100 مليار دولار في نهاية العام السابق، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2009 انخفضت القيمة السوقية بنسبة 12.60 % . هذا وشكلت القيمة السوقية لسوق دبي المالي نحو 6.43 % من إجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية؛³⁵

3. قيمة الأسهم المتداولة :

انخفضت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2008 بنسبة 19.5 % لتبلغ حوالي 83.09 مليار دولار مقابل 103.09 مليار دولار خلال العام السابق، وبلغت قيمة الأسهم المتداولة في سوق دبي نحو 8.3 % من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق العربية.³⁶

35 . صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 65.

36. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص 57.

الجدول رقم (47): قيمة الأسهم المتداولة بالدرهم الإماراتي في سوق دبي للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)

السنة	قيمة الأسهم المتداولة بالدرهم الإماراتي (مليون)	معدل دوران السهم (%)	معدل التداول (%)
2005	-	24.03	-
2006	347962	109	-
2007	379349	74.8	+9.02
2008	305202	131.7	-19.54
2009	173508	81.3	-43.15

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

خلال عام 2009 سجلت قيمة الأسهم المتداولة انخفاضا بلغت نسبته 43.1% لتبلغ حوالي 47.239 مليار دولار مقابل 83.096 مليار دولار خلال العام السابق، كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة في سوق دبي نحو 7.23% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق العربية؛³⁷

4. عدد الأسهم المتداولة :

انخفض عدد الأسهم المتداولة في السوق خلال عام 2008 بنسبة 27.3% ليبلغ حوالي 76.5 مليار سهم مقارنة مع 105.3 مليار سهم خلال العام السابق، كما انخفض متوسط التداول اليومي من 409.9 مليون إلى 337.8 مليون خلال العام 2008.³⁸

37. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 65.

38. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص 57.

الجدول رقم (48): عدد الأسهم المتداولة بالدرهم الإماراتي في سوق دبي للأوراق المالية خلال

الفترة (2006-2009)

السنة	عدد الأسهم المتداولة (مليون)	متوسط التداول اليومي (مليون)
2005	98855213	63.70
2006	39643.8	337.1
2007	105257	409.9
2008	76508.3	337.8
2009	110683.6	189

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

ارتفع عدد الأسهم المتداولة في السوق خلال عام 2009 بنسبة 44.67% ليبلغ حوالي 110.68 مليار سهم مقارنة مع 76.51 مليار سهم خلال العام السابق، وفي المقابل انخفض متوسط التداول اليومي من 337.8 مليون دولار إلى 189.0 مليون خلال العام 2009.³⁹

تجدر الإشارة إلى أن الشركات الإماراتية أظهرت أقل معدل انخفاض في الأرباح في العام 2008؛ حيث بلغ إجمالي صافي الربح الذي حققته الشركات الإماراتية المدرجة 13.5 مليار دولار بانخفاض طفيف بلغ 0.1 %، وجاء الانخفاض بقيادة الشركات المدرجة في أسواق دبي المالية والتي شهدت انخفاضا بلغت نسبته 13.9%⁴⁰، ومن ناحية أخرى شهدت الشركات في سوق أبو ظبي للأوراق المالية ارتفاعا في أرباحها بنسبة 10.5%. ومن بين هذه الشركات منيت 10 شركات بالخسائر، في حين شهدت باقي الشركات انخفاضا في أرباحها السنوية، وجاءت مؤسسة الإمارات للاتصالات الأكثر ربحية في أسواق الإمارات بتسجيلها أرباحا مقدارها 2.4 مليار دولار أمريكي، تلاها بنك دبي الوطني بأرباح بلغت قيمتها مليار دولار، و شهدت شركة إعمار، أكبر شركات التطوير العقاري في منطقة

39. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 65.

40. وزارة الاقتصاد: " تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005-2010) " ،مرجع سبق ذكره، ص 53.

على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الشرق الأوسط و شمال أفريقيا انخفاضاً في أرباحها بنسبة 53 % بسبب قيامها بتخفيض قيمة المخزون من عقاراتها.⁴¹

• سوق البحرين (*) للأوراق المالية :

تعتبر البحرين من أهم المراكز التجارية والمصرفية على المستوى الإقليمي والدولي وذلك لما تتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي إلى جانب انتهاجها لسياسة السوق المفتوح والسياسيات الاقتصادية الفاعلة. يرجع تاريخ سوق الأسهم البحرينية إلى عام 1957، عندما تم تحويل مصرف البحرين الوطني إلى مؤسسة عامة لتكون نواة لشركة الأسهم البحرينية، وصحب ذلك ظهور بعض المؤسسات الأخرى مثل شركة الجوهرة للأوراق المالية التي استمرت بصفة غير رسمية حتى 1987. تأسست سوق البحرين للأوراق المالية في العام 1987 ، ومنذ تأسيسها فقد تدفق المستثمرين الأجانب من أكثر من أربعين دولة يشكلون ما بين 18% إلى 25% من إجمالي الأسهم المتداولة خلال

41. جلوبل : " ربحية الشركات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العام 2008"، بيت الاستثمار العالمي ، أبريل 2008 ، ص 02.

(*) - تمتلك البحرين 125 مليون برميل من احتياطي النفط الخام الثابت رسمياً (حوالي 0.03% من إحتياطي النفط الخام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ونسبة 0.01% من الإحتياطي العالمي) ، كما تمتلك أقل إحتياطي من بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؛ حيث يبلغ إنتاجها الحالي 49 ألف برميل يومياً. ويمثل النفط (باستثناء الصناعات المتصلة بالنفط) نسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي و60% من عوائد الصادرات و70% من الإيرادات الحكومية. وتعتبر البحرين من أكثر دول منطقة مجلس التعاون الخليجي تنوعاً اقتصادياً، ومن بين والقطاعات الرئيسية للاقتصاد البحريني القطاع المالي وقطاع الإنشاءات، وتركز البحرين على قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية ،حيث تتنافس على نطاق دولي مع ماليزيا والقطاع المصرفي في بقية أنحاء العالم؛ ومن خلال تطور اتصالاتها ووسائل نقلها أصبحت البحرين موطن العديد من الشركات المتعددة الجنسيات والتي لديها أعمال في الخليج، وكجزء من هذه الجهود قامت البحرين بتنفيذ اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في أوت 2006 (كأول اتفاقية للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة ودولة خليجية)، وترتكز الإستراتيجية الاقتصادية للحكومة على تقوية الوضع البحريني كمحور للخدمات الحرة لمنطقة الخليج، ويعتمد الازدهار المستقبلي لدولة البحرين بدرجة كبيرة على قدرتها في تطوير قطاعات مثل التمويل والسياحة، حيث يتميز الهيكل التنظيمي والمالي لدولة البحرين بتشجيع الشركات الأجنبية التجارية والمالية لاتخاذ البحرين قاعدة انطلاق لأنشطتها. وقد لعبت السمعة الجيدة لمؤسسة النقد البحرينية كمنظم للصناعة المالية دوراً أساسياً في تطوير البحرين كأهم مركز مالي خليجي. وتتمثل التحديات الاقتصادية الرئيسية طويلة الأمد في استنزاف كل من مصادر النفط والمياه الجوفية وإيجاد فرص العمل للمواطنين البحرينيين وتحرير بيئة الأعمال ، وذلك للمساعدة في اجتذاب الاستثمارات الداخلية والإقليمية والخارجية. وقد قامت البحرين بتقليص كفالة الأجانب وزيادة تكلفة توظيف العمالة الأجنبية للمساعدة في تقليل البطالة للمواطنين .

الفترة من (1991-1995)، وقد عملت السوق منذ إنشائها باتخاذ عدة خطوات لتوسيع وترسيخ السوق المالية في تجارة الأسهم العادية، والسندات والصناديق المشتركة وصكوك التمويل الإسلامي ومشتقاتها، وذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي.⁴²

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تباطؤ النمو الإقتصادي وإلى توقف منح القروض للعديد من المشاريع غير النفطية في عام 2009، ومقارنة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى، يعتبر اقتصاد البحرين الأكثر كثافة من حيث عدد المؤسسات المالية قياساً بالقطاعات الأخرى.

1. عدد الشركات المدرجة :

سجل المؤشر الذي يحتسبه صندوق النقد العربي في سوق البحرين للأوراق المالية انخفاضاً بقيمة 35.7% في نهاية عام 2008، إذ بلغ المؤشر 134.6 نقطة مقارنة مع 209.4 نقطة بنهاية العام 2007، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2008 انخفض المؤشر بنسبة 25.5%.⁴³

الجدول رقم (49): عدد الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية خلال الفترة

(2009-2006)

السنة	عدد الشركات المدرجة	معدل نمو الشركات (%)
2005	47	-
2006	50	6.38
2007	51	2+
2008	51	0
2009	49	-3.92

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لبيانات النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

وفي ما يتعلق بالسوق، ومن أهم القرارات المتخذة خلال الربع الرابع من عام 2009 كان شطب المؤسسة الخليجية الهندية من سجل الوسطاء، كذلك تم شطب إدراج كل من صندوق مان أهلي

42. gulf base : " سوق البحرين للأوراق المالية"، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.gulfbase.com/ar/gcc/index/2?t=3> ، تاريخ التحميل : (2013/04/28) ، ص Html .

43. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص 17.

المضمون، وصندوق جلوبل للريع المتزايد من لوائح السوق . وفي نهاية عام 2009 سجل المؤشر الذي يحتسبه صندوق النقد العربي في سوق البحرين للأوراق المالية انخفاضا بقيمة 17.2 %، إذ بلغ هذا المؤشر 111.5 نقطة مقارنة مع 134.6 نقطة بنهاية عام 2008. وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2009 انخفض هذا المؤشر بنسبة 5.2 %، في حين وصلت نسبة هذا الانخفاض خلال عام 2009 لهذا المؤشر نحو 19.2%؛⁴⁴

2. القيمة السوقية :

انخفضت القيمة السوقية في نهاية 2008 بنسبة 6.1 % لتبلغ حوالي 19947 مليون دولار مقارنة مع 27016.3 مليون دولار في نهاية العام السابق، وبنسبة 26.8% بالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2008.⁴⁵

الجدول رقم (50): القيمة السوقية بالدينار البحريني في سوق البحرين للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2006)

السنة	القيمة السوقية (مليون)	معدل نمو رأس المال السوقي (%)
2005	6546.34	-
2006	7963.1	+21.64
2007	10185.1	+27.90
2008	7520	-26.16
2009	6131	-18.47

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

كما انخفضت القيمة السوقية في نهاية عام 2009 بنسبة 18.4% لتبلغ حوالي 16.263 مليار دولار مقارنة مع العام السابق، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2009، انخفضت القيمة السوقية بنسبة 4.2%؛⁴⁶

44. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 19.

45. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص 17.

46. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 19.

3. قيمة الأسهم المتداولة:

فيما يتعلق بأحجام التداول فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2008 بنسبة بلغت 95.3% لتبلغ حوالي 2.09 مليار دولار مقارنة مع 1.07 مليار دولار خلال العام السابق، وتبعاً لهذا الارتفاع، ارتفع معدل دوران الأسهم من 4% إلى 10.5% خلال الفترة نفسها.⁴⁷

الجدول رقم (51): قيمة الأسهم المتداولة بالدينار البحريني في سوق البحرين للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)

السنة	قيمة الأسهم المتداولة (مليون)	معدل دوران الأسهم (%)	معدل نمو قيمة التداول (%)
2005	103.66	1.58	-
2006	727.6	6.6	+601.91
2007	403.1	4	-44.60
2008	787.4	10.5	+95.33
2009	178.4	2.91	-77.34

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لبيانات النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

في المقابل انخفضت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2009 بنسبة بلغت 77.3% لتبلغ حوالي 473 مليون دولار، وتبعاً لهذا الانخفاض انخفض معدل دوران الأسهم من 10.5% في عام 2008 إلى 2.91% خلال العام 2009؛⁴⁸

4. عدد الأسهم المتداولة :

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2008 بنسبة 96.9% ليبلغ حوالي 1676 مليون سهم مقارنة مع حوالي 851 مليون سهم خلال العام السابق، كما ارتفع متوسط التداول اليومي من 4.3 مليون إلى 8.5 مليون.⁴⁹

47. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص 17.

48. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 19.

49. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص 17.

الجدول رقم (52): عدد الأسهم المتداولة بالدينار البحريني في سوق البحرين لأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)

السنة	عدد الأسهم المتداولة (مليون)	متوسط التداول اليومي (مليون)
2005	188.73	4.51
2006	727.6	5.6
2007	851.1	4.3
2008	1675.8	8.5
2009	852.2	1.9

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

خلال عام 2009 انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 49.2% خلال العام لتبلغ حوالي 852 مليون سهم مقارنة مع حوالي 1675 مليون سهم خلال العام السابق، كما انخفض متوسط التداول اليومي من 8.5 مليون إلى 1.9 مليون بنهاية 2009.⁵⁰

• سوق السهم السعودي:

بداية تاريخ الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية تعود إلى الثلاثينيات، حيث تم تأسيس أول شركة مساهمة سعودية في عام 1934 وهي الشركة العربية للسيارات، وفي عام 1954 تم تأسيس شركة الأسمنت العربية ثم تبعتها ثلاث شركات كهرباء، وتتابع بعد ذلك تأسيس العديد من الشركات المساهمة الأخرى لمواكبة الاحتياجات الأولية للتنمية الاقتصادية لتلك المرحلة.⁵¹ ويمكن تحديد بداية ظهور سوق الأسهم في المملكة إلى نهاية السبعينيات عندما تزايد عدد الشركات المساهمة بشكل ملحوظ، وقامت الحكومة بعد ذلك بدمج شركات الكهرباء في شركات موحدة، مما أدى إلى توزيع أسهم إضافية بدون مقابل على المساهمين، بالإضافة إلى قيامها بمساعدة البنوك الأجنبية العاملة في المملكة وطرح أسهمها للاكتتاب العام، وقد ساهمت هذه العوامل في زيادة عدد الأسهم المتاحة للتداول بين المستثمرين، ومن ثم نشأت الحاجة إلى التداول في الأسهم وبالتالي نشأ سوق غير

50. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 19.

51. هيئة السوق المالية: "التقرير السنوي"، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 18.

رسمي لدى مكاتب غير مرخصة قامت بممارسة نشاط الوساطة في بيع وشراء الأسهم. ونظراً لعدم وجود الأسس السليمة التي تتعامل بها تلك المكاتب، استمر التداول في إطار محدود إلى بداية الثمانينات، حيث أدى تحسن أسعار النفط في ذلك الوقت إلى تحرك سوق الأسهم إلى الأفضل، مما أدى بدوره إلى زيادة حجم التداول وارتفاع أسعار السوق خلال عام 1985. أوكلت الدولة موضوع تداول الأسهم إلى مؤسسة النقد العربي السعودي وتم إيقاف التداول عن طريق المكاتب الغير مرخصة لتداول الأسهم، وأصبحت المؤسسة تقوم بدور الإشراف والرقابة لحماية سوق الأسهم من الآثار العكسية لفرط التوقعات، بالإضافة إلى القيام بتطويرها لتصبح سوقاً مالية ناضجة، وعلاوة على ذلك فإن الحكومة ترغب في أن تطور سوق الأسهم بطريقة تساهم في التنمية والتطوير القومي وتكون منسجمة مع سياستها الرامية إلى مشاركة أكبر من القطاع الخاص. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إدراج سوق الأسهم السعودي ضمن مؤشر الأسواق الناشئة تحت إشراف مؤسسة التمويل الدولية (*)، وتعتبر هذا الخطوة اعترافاً بأهمية سوق الأسهم السعودية ومكانته لا سيما أن هذا السوق احتل مركزاً متقدماً ضمن قائمة هذه الأسواق الناشئة المدرجة في قاعدة بيانات المؤسسة من خلال عدة مؤشرات أهمها القيمة السوقية والمتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة.⁵²

1. عدد الشركات المدرجة:

نلاحظ ارتفاع عدد الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي من 86 سنة 2006 إلى 126 شركة سنة 2008، وهذا يعتبر مؤشر إيجابي بالنسبة لسوق الأسهم السعودي حيث أنه كلما ارتفع عدد الشركات المدرجة في السوق كلما اتسع حجم السوق، وكلما أدى ذلك إلى زيادة كفاءته. في المقابل انخفض المؤشر الذي يحتسبه صندوق النقد العربي لسوق الأسهم السعودي بنهاية عام 2008 بنسبة

(*) - مؤسسة التمويل الدولية (IFC) أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز بصورة مطلقة على القطاع الخاص في بلدان العالم النامية. والمؤسسة أنشئت عام 1956 البلدان الأعضاء يبلغ عددهم 184 عضواً الذين يقررون معاً سياساتها، ويتيح عملها في أكثر من 100 بلد نام للشركات والمؤسسات المالية في الأسواق الصاعدة: خلق الوظائف، وتحقيق إيرادات ضريبية، وتحسين حوكمة الشركات والأداء البيئي، والمساهمة في المجتمعات المحلية التي تعمل فيها.

52 gulfbase : " سوق الأسهم السعودي " ، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.gulfbase.com/ar/gcc/index/1?t=3> ، تاريخ التحميل : (2013/04/27) ، ص

59.2% ليبلغ 226.8 نقطة مقارنة مع 555.6 نقطة بنهاية العام 2007، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2008 انخفض المؤشر بنسبة بلغت 38.5%.⁵³

الجدول رقم (53): عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2006-2009)

السنة	عدد الشركات المدرجة	معدل نمو الشركات المدرجة %
2005	77	-
2006	86	+11.69
2007	111	+29.07
2008	126	+13.51
2009	135	7.14+

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

في المقابل ارتفع المؤشر الذي يحتسبه الصندوق لسوق الأسهم السعودي بنهاية عام 2009 بنسبة 28.5 % ليبلغ 291.5 نقطة مقارنة مع 226.80 نقطة بنهاية العام 2008، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2009، انخفض المؤشر بنسبة بلغت 1.8%؛⁵⁴

2. القيمة السوقية:

انخفضت القيمة السوقية لأسهم المدرجة في السوق في نهاية عام 2008 بنسبة 52.5 % دولار لتبلغ حوالي 246.4 مليار مقابل نحو 519 مليار دولار في نهاية العام السابق ، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2008 انخفضت القيمة السوقية بنحو 36.2%. وتجدد الإشارة إلى أن القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية السعودي تشكل ما يقارب 32 % من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية المدرجة في قاعدة البيانات في نهاية عام 2008.⁵⁵

53. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص 25.

54. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 27.

55. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص 25.

الجدول رقم (54) : القيمة السوقية بالريال السعودي في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2006-2009)

السنة	القيمة السوقية (مليون ريال سعودي)	معدل نمو رأس المال السوقي (%)
2005	2423146.83	-
2006	1225858	-49.41
2007	1946347	+58.77
2008	924528	-52.50
2009	1195506	+29.31

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

في نهاية عام 2009 ارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق بنسبة 29.3% لتبلغ حوالي 318.8 مليار دولار مقابل نحو 246.4 مليار دولار في نهاية العام السابق، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2009 انخفضت القيمة السوقية بنحو 2.85%، وتجدر الإشارة إلى أن القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودي تشكل ما يقارب 35.3% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية المدرجة في قاعدة البيانات في نهاية عام 2009؛⁵⁶

3. قيمة الأسهم المتداولة:

وفيما يتعلق بأحجام التداول فقد انخفضت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2008 بنسبة 23.3% لتبلغ حوالي 523.13 مليار دولار مقارنة مع 628.3 مليار دولار خلال العام السابق، وشكلت هذه القيمة 52.4% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق العربية، في المقابل ارتفع معدل دوران الأسهم من 131.4% إلى 212.3%.⁵⁷

56. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 27.

57. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص 25.

الجدول رقم (55): قيمة الأسهم المتداولة بريال سعودي في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2006-2009)

السنة	قيمة الأسهم المتداولة (ريال سعودي)	معدل دوران السهم (%)	معدل نمو قيمة التداول (%)
2005	1975051.56	205.79	-
2006	5261851	429.2	+166.42
2007	2557713	131.4	-51.39
2008	1962946	212.3	-23.25
2009	1264011	105.7	-35.60

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

انخفضت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2009 بنسبة 35.6% لتبلغ حوالي 337.04 مليار دولار مقارنة مع 523.13 مليار دولار خلال العام السابق، وشكلت هذه القيمة 51.6% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق العربية وتبعاً لذلك انخفض معدل دوران الأسهم من 212.3% إلى 105.70%،⁵⁸

4. عدد الأسهم المتداولة:

لقد ارتفع عدد الأسهم المتداولة ليسجل قيمة 58831.0 مليون ريال سعودي عام 2008 مقابل 57886.0 مليون ريال سعودي عام 2007، في المقابل انخفض متوسط التداول اليومي من 2.75 مليار سنة 2008 إلى 2.08 مليار خلال العام الماضي.

58. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 27.

الجدول رقم (56): عدد الأسهم المتداولة بالريال السعودي في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2006-2009)

السنة	عدد الأسهم المتداولة (مليون)	متوسط التداول اليومي (مليون)
2005	3670.14	5419.55
2006	54439.7	5294.2
2007	57886.0	2751.2
2008	58831.0	2084.2
2009	56739.7	1348.2

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

انخفض عدد الأسهم المتداولة ليسجل قيمة 56739.7 مليون ريال سعودي عام 2009 مقابل 58831.0 مليون ريال سعودي عام 2009، كما انخفض متوسط التداول اليومي من 2.08 مليار إلى 1.34 مليار خلال عام 2009.

تجدر الإشارة إلى أنه تعرضت 13 شركة للخسائر في حين شهدت 45 شركة انخفاضا في أرباحها السنوية، هذه الأرقام لا تشمل الخسائر التي سجلتها شركة المملكة القابضة والبالغة حوالي 8 مليار دولار والناجمة من انهيار أسعار أسهم سيتي جروب في الولايات المتحدة، وسجلت الشركة السعودية للصناعات الأساسية أعلى الأرباح في العام 2008 و مقدارها 5.9 مليار دولار، بانخفاض بلغت نسبته 18.6 % عن الأرباح المسجلة في العام 2007 والبالغة 7.2 مليار دولار، وكان هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية وفي مقدمتها النفط إلى جانب تباطؤ الطلب العالمي على المنتجات البتروكيمياوية. وسجلت شركة الاتصالات السعودية أرباحاً سنوية بلغت قيمتها 2.9 مليار دولار، تلاها بنك الراجحي بأرباح مقدارها 1.7 مليار دولار.⁵⁹

• سوق الكويت للأوراق المالية :

59 . جلوبل : " ربحية الشركات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العام 2008"، مرجع سبق ذكره ، ص 05.

تاريخ الشركات الكويتية المساهمة يعود إلى الخمسينيات حين تم تأسيس أول شركة كويتية مساهمة في عام 1952 وهي بنك الكويت الوطني كما تبعتها في عام 1954 شركة السينما الكويتية، وفي بداية الستينيات شهدت الشركات المساهمة توسعاً ملحوظاً، حتى أصبحت تمثل منفذاً استثمارياً للأموال الفائضة من كافة النشاطات الاقتصادية خاصة بعد اكتشاف النفط، وصدور القانون التجاري رقم (15) في عام 1960، حيث لعب دوراً أساسياً في تنظيم إصدار الأوراق المالية والاكنتاب فيها؛

• خلال عام 1962 صدر قانون آخر اهتم بتنظيم تداول الأوراق المالية الخاصة بالشركات المؤسسة في الخارج؛

• خلال عام 1970 صدر القانون رقم (32) وهو يعتبر أول خطوة هامة نحو تنظيم تجارة الأسهم الكويتية، وقد تكونت بموجب هذا القانون لجنة استشارية لتنظيم نشاطات سوق الأوراق المالية وسن اللوائح الضرورية للاحتفاظ بالفوائد الاقتصادية للبلاد، وإخضاع الشركات الأجنبية للقيام بتسجيل أسهمها؛

• خلال عام 1972 تم إنشاء شعبة مستقلة للأوراق المالية في مدينة الكويت؛

• خلال عام 1976 صدر أول قرار وزاري لتنظيم التعامل في الأوراق المالية الخاصة بالشركات المساهمة الكويتية، حيث تم بموجبه تشكيل أول لجنة للأوراق المالية، حيث كان التداول يتم في تلك الأثناء عن طريق المفاوضات المباشرة على السعر بين كل من البائع والمشتري؛

• خلال عام 1977 تم افتتاح أول مقر للبورصة الكويتية في الكويت، حيث سميت سوق الكويت للأوراق المالية، وقد استمر التعامل بهذا النظام حتى عام 1983؛

• صدر المرسوم الأميري الخاص بإعادة تنظيم السوق كهيئة مستقلة في (14/8/1983) بواسطة لجنة للأوراق المالية وإدارة تنفيذية لإعادة تنظيم السوق بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية للبلاد، و نتيجة للغزو العراقي للكويت في أوت 1990 توقف التعامل في السوق لفترة 28 شهراً، مما أدى إلى انخفاض عدد الشركات المدرجة من 54 إلى 28 شركة، كما تتمتع سوق الكويت للأوراق المالية في الوقت الراهن بشخصية قضائية مستقلة، وذلك بهدف تسهيل وظائفها وأدائها.

يتمتع سوق الكويت بنقاط قوة هامة هي:

▪ ازدياد الشفافية المتمثلة في المعلومات المالية الإلزامية المطلوبة من الشركات؛

- أفضل النظم للمقاصة والتسوية في المنطقة؛
- ميل الشركات المحلية للتكيف بسرعة مع التكنولوجيا، والتي سوف تقود بمرور الزمن إلى زيادة الكفاءة وإلى تكاليف أقل؛
- بعض الخطوات المبكرة نحو تقديم المشتقات التي تسمح بتغيير مخاطر محفظة الأوراق المالية.

60

1. عدد الشركات المدرجة :

أظهر المؤشر الذي يحتسبه صندوق النقد العربي لسوق الكويت للأوراق المالية انخفاضا بلغت نسبته 40.3% في نهاية عام 2008 مقارنة مع العام السابق، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2008، انخفض المؤشر في نهاية هذا الربع بنسبة 38.2%.⁶¹

الجدول رقم (57): عدد الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة

(2009-2006)

السنة	عدد الشركات المدرجة	معدل نمو الشركات (%)
2005	156	-
2006	180	15.38+
2007	196	8.89+
2008	204	4.08+
2009	205	+0.49

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

نلاحظ زيادة عدد الشركات المدرجة، وهذا يدل على التوجه نحو اتساع السوق من سنة لأخرى، كما أن زيادة عدد الشركات يؤدي إلى توسيع قاعدة الاستثمار وبالتالي زيادة كفاءة السوق (*). أما في ما

60 gulfbase : "سوق الكويت للأوراق المالية"، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.gulfbase.com/ar/gcc/index/3?t=3>، تاريخ التحميل : (2013/04/27) ، ص Html .

61. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص 37.

يخص المؤشر الذي يحتسبه الصندوق لسوق الكويت للأوراق المالية، فقد سجل انخفاضا بلغت نسبته 17.5% في نهاية عام 2009 ليصل إلى نحو 218.8 نقطة مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2008 والذي بلغ نحو 265.3 نقطة، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2009 انخفض المؤشر في نهاية هذا الربع بنسبة 7.9%. أما مؤشر سوق الكويت فقد سجل تراجعا بلغت نسبته 10.4% خلال الربع الرابع، في حين سجل هذا المؤشر انخفاضا بلغت نسبته 10% خلال عام 2009؛⁶²

2. القيمة السوقية :

انخفضت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق بنسبة 47.6% لتبلغ في نهاية عام 2008 نحو 70.2 مليار دولار مقارنة مع 135.36 مليار دولار في نهاية العام السابق، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2008 انخفضت القيمة السوقية بنسبة 33.9%، وبلغت القيمة السوقية لسوق الكويت في نهاية 2008 نحو 9.1% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية.⁶³

الجدول رقم (58): القيمة السوقية بالدينار الكويتي في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة

(2009-2006)

السنة	القيمة السوقية بالدينار الكويتي (مليون)	معدل نمو رأس المال السوقي (%)
2005	36176.63	-
2006	30630	-15.33
2007	36981	+20.73
2008	19377	-47.60
2009	26937	+39.01

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

(*) - عدد الشركات المدرجة في أسواق رأس المال العربية يعد منخفضا مقارنة مع عدد الشركات المدرجة في أسواق رأس المال في الدول المتقدمة، إلا أنه و عند المقارنة مع أسواق رأس المال محل الدراسة، سنجد أن الكويت تحتل المرتبة الثالثة بعد مصر و الأردن ، تليها بعد ذلك السعودية ، الدار البيضاء وأخيرا الجزائر.

62. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 37.

63. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص 37.

في المقابل سجلت القيمة السوقية المدرجة في السوق نسبة ارتفاع نحو 39% لتبلغ في نهاية عام 2009 نحو 93.82 مليار دولار مقارنة مع 70.18 مليار دولار في نهاية العام السابق. وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2009، انخفضت القيمة السوقية بنسبة 20.2%، وبلغت القيمة السوقية لسوق الكويت في نهاية عام 2009 نحو 10.39% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية.⁶⁴

3. قيمة الأسهم المتداولة:

انخفضت قيمة الأسهم المتداولة في السوق خلال عام 2008 لتبلغ حوالي 35747 مليون دينار، مقارنة مع 36999 مليون دينار خلال العام السابق، كما ارتفع بمعدل دوران من 100% إلى 184.5% خلال نفس الفترة؛⁶⁵

الجدول رقم (59) : قيمة الأسهم المتداولة في سوق الكويت لأوراق المالية خلال الفترة

(2009-2006)

السنة	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دينار)	معدل دوران السهم (%)	معدل نمو قيمة التداول (%)
2005	8579.21	23.71	+66.83
2006	17284	56.4	101.46
2007	36999	100.00	114.07+
2008	35747	184.5	3.38-
2009	29957	111.2	-16.20

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

انخفضت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2009 لتبلغ حوالي 103.77 مليار دولار مقارنة مع 133.650 مليار دولار خلال العام السابق، كما انخفض معدل دوران الأسهم من 184.5% إلى 111.2% خلال نفس الفترة؛⁶⁶

64. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 37.

65. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص 37.

4. عدد الأسهم المتداولة :

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال سنة 2008 بنسبة 14.8% ليبلغ حوالي 80.85 مليار سهم مقارنة مع 70.41 مليار سهم خلال العام السابق، وتبعاً لذلك ارتفع متوسط التداول اليومي لعدد الأسهم من 285.1 مليون سهم إلى 332.7 مليون سهم،⁶⁷ ونتيجة لذلك، ارتفع متوسط التداول اليومي في السوق من 529.9 مليون دولار إلى 550 مليون دولار.

الجدول رقم (60): عدد الأسهم المتداولة بالدينار الكويتي في سوق الكويت للأوراق المالية خلال

الفترة (2006-2009)

متوسط التداول اليومي	عدد الأسهم المتداولة (مليون)	السنة
466.36	14950.63	2005
247.3	37658	2006
529.9	70417	2007
550	80851	2008
420.1	106338	2009

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

وفي المقابل ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال العام بنسبة 31.5% ليبلغ حوالي 106.34 مليار سهم مقارنة مع 80.85 مليار سهم خلال العام السابق ، في المقابل انخفض متوسط التداول اليومي في السوق من 550 مليون دولار إلى 420 مليون دولار.⁶⁸

تراجع بورصة الكويت وانخفضت أسعار الأسهم بها يرجع إلى عدة أسباب منها:

66. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 37.

67. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص 37.

68. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 37.

على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أمريكي)، وقد ازدادت رسملة السوق لتصبح أربعة أضعاف منذ إنشائها، وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة حوالي 23 مرة من 11.8 مليون ريال عُُماني (31 مليون دولار أمريكي) إلى 267 مليون ريال عُُماني (694.2 مليون دولار أمريكي)، وبنهاية عام 1996 كان هناك عدد 145 شركة مساهمة من بينها 35 شركة مساهمة مغلقة، وبلغت عندئذ رسملة السوق الإجمالية 1.622.4 مليون ريال عُُماني أي (4.218 مليون دولار أمريكي). بدأ مؤشر البورصة في عام 1991 بقيمة تعادل 100 نقطة، واستمر في الارتفاع ليصل إلى 199.36 نقطة بنهاية عام 1996 وبمعدل دخل سنوي يقارب 20% منذ إنشائها، كما ارتفع عدد المساهمين في الشركات المساهمة العمانية من 50.000 مساهم في نهاية عام 1989 إلى 130.000 مساهم بنهاية عام 1996، بموجب التعديلات التي جرت على نظام الشركات التجارية العُمانية الصادر في فبراير 1996، تم تثبيت القيمة الاسمية للسهم في الشركات المساهمة على واحد ريال عُُماني لتفادي الإرباك بالنسبة للمستثمرين، أما فيما يتعلق بالربحية والقيمة السوقية للأسهم المسجلة في بورصة مسقط فقد ألزم النظام جميع الشركات المساهمة تعديل أنظمتها الأساسية بالنص على القيمة الاسمية الجديدة بنهاية عام 1996.⁷¹

في 25 ديسمبر 1996 أبرمت بورصة مسقط اتفاقية تسجيل متبادل مع كل من سوق البحرين وسوق الكويت للأوراق المالية، وتعتبر هذه الاتفاقية بمثابة الخطوة الأولى نحو إنشاء سوق موحدة للأسهم في الخليج. وترتب على ذلك في نهاية عام 1996 تسجيل بنك البحرين الدولي في بورصة مسقط، وفي المقابل تم تسجيل كل من البنك التجاري العُماني، والشركة العُمانية العالمية للتنمية والاستثمار، وشركة عُمان للأسمت في سوق البحرين للأسهم و المستثمرين الذين يرغبون في تداول بعض الأسهم سواء كانوا عُمانيين أو خليجين أو رعايا من الدول الأخرى يمكنهم القيام بذلك من خلال مكاتب السمسرة المرخصة، وفي نهاية عام 1996 بلغ عدد الشركات المساهمة المفتوحة للاستثمارات الأجنبية 52 شركة، وقد بلغت مساهمة المستثمرين الأجانب في الشركات المساهمة المدرجة في البورصة نسبة تقارب 10.6% من إجمالي رسملة السوق، منها 5.84% حصة

71. أنظر إلى : عصام قريط : " أهمية الإفصاح عن صناديق الاستثمار باستخدام معامل غاما بالتطبيق على عينة من صناديق سوق مسقط للأوراق المالية " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 ، العدد الثاني 2009 ، ص 239.

المستثمرين الخليجين و 4.76% للمستثمرين من الدول الأخرى تنظم المشاركة الأجنبية في بورصة مسقط وتلتزم بنظام سوق مسقط للأوراق المالية، ولذلك سُمح للأجانب بعد تعديل المادة 51 من نظام السوق بشراء أسهم عُمانية عن طريق الاشتراك في الصناديق الاستثمارية المستثمرة في البورصة العُمانية شريطة أن لا يزيد حجم الاستثمار الأجنبي عن 49% من إجمالي الصندوق. و صدر في عام 1997 نظام سُمح بموجبه للمستثمرين الأجانب بتملك حتى 49% في كافة الشركات المدرجة، ورفع سقف المشاركة الأجنبية من 49% إلى 65% وإلى 100% في حالات غير عادية. في نوفمبر عام 1998 صدر نظام رأسمال السوق والذي بموجبه أعيدت هيكله البورصة وتنظيمها، حيث أنشئ كيان تنظيمي منفصل أنيطت إليه عملية الإشراف وتنظيم سوق الأوراق المالية العُمانية. وحالياً يشتمل السوق على الصلاحيات التالية، حيث لكل منها وظيفتها الخاصة:⁷²

❖ سوق مسقط للأوراق المالية (الملاحق الرئيسية):

وجود نظام تجاري إلكتروني لتسهيل الطلبات البعيدة وتوفير العدالة والشفافية للمساعدة في عمليات التسجيل المتقاطع لدى أسواق المال الأخرى عبر الإنترنت؛

- إمكانية مشاهدة الشاشة التجارية على موقعي رويتر أو بورصة مسقط؛
- عدم وجود شرط بتصريح أو إذن بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين يرغبون في الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في البورصة أو في الصناديق الاستثمارية؛
- عدم وجود ضرائب على عائدات رأس المال، كما تمنع الضرائب على حصص الأرباح؛
- عدم وجود رقابة على أعمال الصرافة؛
- ضرائب منخفضة على أرباح الأعمال؛
- سهولة وحرية تحويل الريال العُمانية.

❖ المنسق (سلطة رأسمال السوق):

- تحديث فعالية رأسمال السوق وحماية المستثمر؛

72. Gulfbase. " سوق مسقط للأوراق المالية" ، [على الخط] ، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني : < http://www.gulfbase.com/ar/gcc/index/5?t=3 > ، تاريخ التحميل : (2013/04/28) ، ص Html .

- تنظيم التراخيص والإشراف على عملية إصدار السندات وتداولها؛
 - الإشراف على عمليات بورصة مسقط؛
 - الإشراف على جميع الشركات العاملة في مجال الأسهم.
- ❖ شركة مسقط للإيداعات والتسجيلات:

أنشأت هذه الشركة لتقديم الخدمات اللازمة المتعلقة بتسجيل ونقل ملكية الأسهم والسندات وحفظ الصكوك والوثائق الخاصة بالملكية.

1. عدد الشركات المدرجة:

بلغت أرباح الشركات العُمانية 1.2 مليار دولار أمريكي في العام 2008 بانخفاض بلغت نسبته 15.9 %، عن الأرباح المسجلة في العام 2007 والبالغة 1.5 مليار دولار، ولقد سجلت 10 شركة مدرجة في بورصة مسقط خسائر، في الحين شهدت 27 شركة انخفاضاً في أرباحها السنوية، وحققت الشركة العمانية للاتصالات أكبر الأرباح و مقدارها 308 مليون دولار، تلاها بنك مسقط بأرباح بلغت قيمتها 243 مليون دولار.⁷³

لقد أظهر المؤشر الذي يحتسبه صندوق النقد العربي لسوق مسقط للأوراق المالية انخفاضا في نهاية عام 2008 بنسبة 41.9 % ليبلغ 103.3 نقطة مقارنة مع 177.9 نقطة بنهاية العام السابق، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2008 انخفض المؤشر بنسبة 33.9%.⁷⁴

الجدول رقم (61): عدد الشركات المدرجة سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة (2005-2009)

(2009)

السنة	عدد الشركات المدرجة	معدل نمو الشركات المدرجة (%)
2005	125	-
2006	121	-3.2

73. جلوبيل: "ربحية الشركات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العام 2008"، مرجع سبق ذكره، 02.

74. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص31.

+3.3	125	2007
-2.4	122	2008
-1.64	120	2009

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

أظهر المؤشر الذي يحتسبه الصندوق لسوق مسقط للأوراق المالية انخفاضا خلال الربع الرابع من عام 2009 بنسبة 1.5% ليبلغ 185.9 نقطة؛⁷⁵

2. القيمة السوقية :

وفيما يتعلق بحجم السوق فقد انخفضت القيمة السوقية بنسبة 34.4% لتبلغ حوالي 14.14 مليار دولار مقابل 23.09 مليار دولار في نهاية العام الماضي ،وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2008 ،انخفضت القيمة السوقية بنسبة 31%.⁷⁶

الجدول رقم (62) : القيمة السوقية بالريال العماني سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة

(2009-2005)

السنة	القيمة السوقية بالريال العماني (مليون)	معدل نمو رأس المال السوقي (%)
2005	4646.30	-
2006	5019.2	+8.02
2007	8888.1	77.08+
2008	5828.5	-34.42
2009	9092.1	+55.99

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

75. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص33.

76. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص31.

فيما يتعلق بحجم السوق ارتفعت القيمة السوقية بنسبة 56% لتبلغ حوالي 23.14 مليار دولار مقابل 14.14 مليار دولار في نهاية العام الماضي، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2009 انخفضت القيمة السوقية بنسبة 1.82%؛⁷⁷

3. قيمة السهم المتداولة:

أما قيمة الأسهم المتداولة، فقد ارتفعت خلال عام 2008 بنسبة 66.7% لتبلغ حوالي 8.69 مليار دولار مقابل 5.2 مليار دولار خلال العام السابق، كما ارتفع معدل دوران من 22.6% إلى 57.4% خلال الفترة نفسها.⁷⁸

الجدول رقم (63): قيمة الأسهم المتداولة بالريال العماني في سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)

السنة	قيمة الأسهم المتداولة بالريال العماني (مليون)	معدل دوران السهم (%)	معدل نمو قيمة التداول (%)
2005	274.17	5.9	-
2006	853.1	17	+211.16
2007	2006.2	22.6	+135.16
2008	3344.3	57.4	+66.70
2009	2273.3	25	-32.02

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

انخفضت قيمة السهم المتداولة خلال عام 2009 بنسبة 32% لتبلغ حوالي 5.9 مليار دولار خلال العام السابق، كما انخفض معدل دوران الأسهم من 57.4% إلى 25% خلال عام 2009؛⁷⁹

4. عدد الأسهم المتداولة :

77. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص33.

78. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص31.

79. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص33.

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2008 بنسبة 53.1% ليبلغ حوالي 4197 مليون سهم مقابل 2742 مليون سهم تم تداولهم خلال العام السابق، ونتيجة لذلك ارتفع متوسط التداول اليومي للأسهم من 21 مليون في عام 2007 إلى 35.3 مليون دولار خلال عام 2008.⁸⁰

الجدول رقم (64) : عدد الأسهم المتداولة بالريال العماني في سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)

السنة	عدد الأسهم المتداولة (مليون)	متوسط التداول اليومي (مليون)
2005	103.75	11.48
2006	922.2	9
2007	2741.8	21
2008	4197.5	35.3
2009	6090.6	24

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

بخصوص عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2009 ارتفع هذا العدد بنسبة 45.1% ليبلغ حوالي 6.091 مليار سهم مقابل 4.197 مليار سهم تم تداولهم خلال العام السابق، كما انخفض متوسط التداول اليومي للأسهم من 35.3 مليون دولار في عام 2008 إلى 24 مليون دولار خلال عام 2009.⁸¹

• سوق الدوحة للأوراق المالية :

80. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص31.

81. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص33.

أنظر إلى : مرتضى محمد صلاح الدين عبد اللطيف : " أثر الأزمة المالية العالمية على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر " ، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية ، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية ، جامعة جلوان ، مصر ، 2012 ، ص35.

يعود التعامل في الأوراق المالية في دولة قطر إلى منتصف التسعينيات حيث كان التداول يتم من خلال بعض مكاتب الوساطة الغير متخصصة أو مرخصة، الأمر الذي أدى إلى غياب الأسس السليمة وانعدام الرقابة والشفافية التي نتج عنها غياب العدالة والتذبذب الحاد في تسعير الأوراق المالية، ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة الماسة لتنظيم سوق الأوراق المالية بما يكفل سلامة التعامل وحماية المستثمر من خلال إيجاد أسس سليمة وآلية حديثة لتحديد السعر العادل للأوراق المالية بناء على العرض والطلب، وقد أسفرت الجهود المتواصلة إلى إصدار القرار الأميري رقم (14) في عام 1995 لتأسيس سوق الدوحة للأوراق المالية. بدأ سوق الدوحة للأوراق المالية نشاطه فعليا في (26/05/1997) حيث بلغ عدد الشركات المدرجة بالسوق في تلك الفترة سبع عشرة شركة، وتقدر قيمتها السوقية بـ 6 مليار ريال قطري، بدأ التداول يدوياً ثم تحول إلى شبه إلكتروني وبعد تطبيق مشروع التداول الإلكتروني بالكامل أصبح التداول إلكترونياً بالكامل في (11/03/2002).⁸²

1. عدد الشركات المدرجة :

لقد ارتفع عدد الشركات المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية من 32 شركة سنة 2005 إلى 44 شركة سنة 2009 كما يبينه الجدول رقم (65)، في المقابل سجل المؤشر الذي يحتسبه صندوق النقد العربي لسوق الدوحة للأوراق المالية في نهاية 2008 انخفاضا بلغت نسبته 22.2% ليبلغ 372.4 نقطة مقابل 478.7 نقطة في نهاية العام السابق، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2008 انخفض المؤشر بنسبة 21%.⁸³

الجدول رقم (65): عدد الشركات المتداولة في سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة

(2006-2009)

السنة	عدد الشركات المدرجة	معدل نمو الشركات المدرجة (%)
2005	32	-
2006	36	+12.5

82. Gulfbase. " سوق الدوحة للأوراق المالية"، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني : < <http://www.gulfbase.com/ar/gcc/index/6?t=3> >، تاريخ التحميل : (2013/04/28) ، ص Html .

83. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص63.

+11.11	40	2007
+7.5	43	2008
+2.32	44	2009

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

أظهر المؤشر الذي يحتسبه الصندوق لسوق الدوحة للأوراق المالية في نهاية عام 2009 ارتفاعا بلغت نسبته 3.9% ليبلغ 386.3 نقطة مقابل 372.4 نقطة نهاية العام السابق، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2009 انخفض المؤشر بنسبة 5.3%؛⁸⁴

2. القيمة السوقية :

انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق في نهاية عام 2008 مقارنة مع العام السابق بنسبة 19.7% لتبلغ حوالي 76.63 مليار دولار مقابل 95.5 مليار دولار بنهاية عام 2007، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2008 انخفضت القيمة السوقية بنسبة 30.1%، وشكلت القيمة السوقية لسوق أبو ظبي للأوراق المالية نحو 9.9% من إجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية.⁸⁵

الجدول رقم (66): القيمة السوقية بالريال القطري في سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة

(2009-2006)

السنة	القيمة السوقية بالريال القطري (مليون)	معدل نمو رأس المال السوقي (%)
2005	-	-
2006	221730	-
2007	347695	+56.81
2008	279038	-19.75
2009	320081	+14.71

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

84. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 71.

85. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص 63.

ارتفعت القيمة السوقية في نهاية عام 2009 بنسبة 14.75% لتبلغ حوالي 87.93 مليار دولار في نهاية العام السابق، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2009 انخفضت القيمة السوقية بنسبة

4.72%، وشكلت القيمة السوقية لسوق الدوحة المالي نحو 9.7% من إجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية؛⁸⁶

3. قيمة الأسهم المتداولة :

وعلى صعيد أحجام التداول في السوق ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2008 بنسبة 61.1% لتبلغ حوالي 48.2 مليار دولار مقابل 30 مليار دولار خلال العام السابق، وتبعاً لذلك ارتفع معدل دوران الأسهم من 31.1% إلى 62.9% خلال الفترة نفسها.⁸⁷

الجدول رقم (67): قيمة الأسهم المتداولة بالريال القطري في سوق الدوحة للأوراق المالية خلال

الفترة (2006-2009)

السنة	قيمة الأسهم المتداولة بالريال القطري (مليون)	معدل دوران الأسهم (%)	معدل نمو قيمة التداول (%)
2005	24440.23	7.7	-
2006	74936.8	33.8	-69.34
2007	108929.5	31.3	+45.36
2008	175552.4	62.9	+61.16
2009	92164.5	28.8	-47.50

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لبيانات النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

وفيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2009 فقد سجلت انخفاً بنسبة 47.5% لتبلغ حوالي 25.32 مليار دولار مقابل 48.22 مليار دولار خلال العام السابق، كما انخفض معدل دوران الأسهم من 62.91% إلى 28.8% خلال نفس الفترة؛⁸⁸

86. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 71.

87. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص 63.

88. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 71.

4. عدد الأسهم المتداولة :

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2008 بنسبة 14.2% ليبلغ حوالي 3.89 مليار سهم مقابل 3.41 مليار سهم تم تداولهم خلال العام السابق، كما ارتفع متوسط التداول اليومي من 118.8 مليون دولار إلى 189.8 مليون دولار.⁸⁹

الجدول رقم (68) عدد الأسهم المتداولة بالريال القطري في سوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)

السنة	عدد الأسهم المتداولة (مليون)	متوسط التداول اليومي (مليون)
2005	-	108.30
2006	2428.4	83
2007	3411.3	118.8
2008	3894.2	189.8
2009	3450.1	100

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لبيانات النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي.

وانخفض عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2009 بنسبة 11.41% ليبلغ حوالي 3.450 مليار سهم مقارنة مع 3.894 مليار سهم تم تداولهم خلال العام السابق، وتبعاً لذلك انخفض المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة إلى 100 مليون سهم مقابل 189.8 سهم خلال العام الماضي.⁹⁰

ث- التعافي النسبي للأسواق المالية الخليجية بعد أزمة الرهن العقاري :

89 . صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2008، ص 63.

90. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 71.

على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

كانت دول الخليج العربي أكثر الدول تضررا بأزمة الرهن العقاري وقد أظهرت الأزمة التي اجتاحت البورصات الخليجية هشاشة تلك الاقتصاديات ، كما أظهرت مدى تأثرها بالاقتصاد العالمي وارتباطها به من زاويتين رئيسيتين هما :

- أن هذه الدول يسود فيها النظام الرأسمالي وبالتالي فإنه يصعبها من الأمراض الاقتصادية ما يصيب النظام الرأسمالي، وخاصة أزماته والمبالغة في المضاربات؛
- ارتباطها بالأسواق الدولية في موضوع النفط باعتبار دول الخليج أكبر مصدر للنفط إلى الأسواق الدولية ، وتعتمد في اقتصادها بشكل كبير على إنتاج النفط وتصديره إلى الخارج ،ومن هنا فإن أسواق الخليج العربي أصبحت تتأثر بما يجري في الأسواق الدولية إيجابا وسلبا ، كما أظهرت الأزمة الخلل التنظيمي في تلك البورصات فهي بورصات ناشئة تفتقر إلى كثير من المقومات الضرورية لعمل البورصات .

ما يمكن ملاحظته أن حدود الأزمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد اقتضرت وبنسبة كبيرة على البورصات الخليجية ، والتي تدنت لمستويات قياسية لم تشهدها من قبل، وذلك لأسباب نفسية ليس لها علاقة بالأداء الجيد للشركات المدرجة في هذه البورصات أو بأرباح الشركات والتي أعلنت عن نتائج جيدة للربع الثالث من عام 2008 .

يعكس التحسن خلال عام 2009 التعافي النسبي لأسواق المال الخليجية من آثار الأزمة المالية العالمية وإن كان هذا التعافي لم يتجاوز بعد الخسائر الكبيرة التي منيت بها الأسواق العربية خلال 2008 وبداية عام 2009 ،وممكن أن أداء الأسواق المالية كان أحسن وأعلى خلال 2009 لو لا تداعيات أزمة ديون دبي(*) التي أثرت أيضا على أداء هذه الأسواق.

(*)- أعلنت حكومة إمارة دبي في 25 نوفمبر 2009 أنها ستطلب من الدائنين تأجيل سداد ديون مستحقة على مجموعة دبي العالمية ونخيل العقارية في حدود ستة أشهر، وقدرت الديون المطلوبة على مجموعة دبي العالمية بنحو 59 مليار دولار ،أما الديون المستحقة على إمارة دبي بشكل عام فشكلت حوالي 80 مليار دولار،وعقب هذا الإعلان بادرت مؤسسات تصنيف عالمية لخفض تقييمها بشدة لمؤسسات تابعة لدبي وسعت البنوك العالمية المشاركة في عملية إقراض هذه الديون للحصول على مزيد من المعلومات، كما سعت إلى إيضاح موقفها وهي تصوغ ردها على طلب التأجيل وتجري تقييما لعواقب الإقراض لدبي، وكانت الأسواق العالمية اهتزت نتيجة أزمة قروض دبي لنتصاعد حدة المخاوف من تفجر أزمة جديدة في النظام المالي العالمي الذي لم يسترد عافيته بعد على إثر أزمة الرهن العقاري الأمريكية، فقد تراجعت مؤشرات الأسهم الأميركية الرئيسية ،وفقد مؤشر داو جونز 154 نقطة، أي 1.5 % ليصل إلى 10309.92

هذا وبالمحصلة قد جاء أداء أسواق المال الخليجية قريبا من أداء أسواق المال الدولية خلال عام 2009، فقد ارتفع مؤشر (S P 500) بنسبة 23.5 % ، وسجل مؤشر فوستي (FT-SE 100) ارتفاعا بنحو 22.1 % ، في حين سجل مؤشر نيكاي (Nikkei) ارتفاعا بنحو 19.1 % ، ومؤشر (CAC 40) بنحو 22.3 % ، وهي ارتفاعات مماثلة نسبيا للارتفاع الذي سجله المؤشر المركب للصندوق للأسواق العربية خلال العام نفسه.

أما بالمقارنة مع الأسواق المالية الناشئة فإنه يبدو أن أداء الأسواق الخليجية كان أقل منه ، حيث سجلت أغلب الأسواق الناشئة ارتفاعات ملحوظة خلال عام 2009 تجاوزت بها جزءا كبيرا من خسائر عام 2008 وبداية عام 2009. فقد سجل مؤشر **MISC1** لأسواق أمريكا اللاتينية ارتفاعا بلغ 98 % خلال عام 2009 ، كذلك سجل نفس المؤشر لأسواق آسيا ودول شرق أوروبا ارتفاعات بلغت نحو 70 % و 42 % على التوالي خلال العام.⁹¹

البورصات في الدول الخليجية أصابها نوع من الفزع والهلع مما أصاب المستثمرين بخسائر مالية كبرى، خاصة مع انهيار بورصة وول سترتيت بنيويورك ، إذ تراجعت أسواق المال الخليجية وشهدت مؤشرات انخفاضا مستمرة بنسبة 37 % ، كما سجلت خسائر كبرى خاصة على قطاعي العقارات والبنوك في مختلف الأسواق مع استمرار القلق حول مصير تلك النشاطات الاستثمارية التي تجمع هذين القطاعين في عدة دول بالمنطقة ، كذلك فإن سحب الكثير من الصناديق الاستثمارية الأجنبية لأموالها من الأسواق المالية زاد من حدة الأزمة.⁹²

نقطة، وتراجع مؤشر ناسداك بنسبة 1.73 %، في حين هبط ستاندر أند بورز 500 بواقع 19.14 نقطة، أي ما يعادل 1.72 % إلى 1091.49 نقطة ، وكان ذلك أول رد فعل من الأسواق الأمريكية على إعلان عن طلب تأجيل سداد مستحقات ديون دبي، وبدأ المستثمرون يبحثون عن الأمان في السندات الحكومية. كما شهدت الأسهم الأوروبية تراجعا مماثلا، فيما أغلقت الأسواق الآسيوية على معدلات تراجع حاد، فقد تراجع مؤشر بورصة طوكيو بنسبة 3.2 % ، أما مؤشر سوق هونج كونج فتراجع بنسبة 4.9 %، كما ضغط الدولار على أسعار النفط، حيث عززت المخاوف من احتمال تخلف دبي عن سداد ديونها الطلب على العملة الأميركية كملاذ آمن.

91. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص ص (07-08).

92 أنظر إلى: البنك الدولي: "تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية لعامي 2008 و 2009" ، الشبكة الدولية، متاح على الموقع الإلكتروني: < www.worldBank.org > .

المطلب الثالث: الأثر على السيولة

مع أن تعرض مصارف دول مجلس التعاون المباشر لمخاطر أزمة الرهن العقاري محدود فإن المشكلة الحقيقية لهذه المصارف تكمن في التعرض الغير مباشر لارتفاع تكاليف التمويل وسط تباين أجل الاستحقاق، ومخاطر الائتمان على تمويل الاستهلاك والمشاريع والعقارات المحلية، فمع ارتفاع التضخم فوق 10% وانخفاض أسعار الفائدة دون 5% بالمتوسط، فإن أسعار الفائدة السلبية الحقيقية في بلدان مجلس التعاون لم تكن تشكل حافزا دافعا إلى الادخار، كما أن الكثير من الأموال التي كانت تضارب على إعادة تقييم العملات المحلية في مجلس التعاون سحبت عقب التحسن الذي طرأ على قوة الدولار، وهكذا فإن مصارف مجلس التعاون توجهت بصورة متزايدة إلى أسواق رأس المال لإعادة تمويل نفسها، لكن تكلفة الائتمان شهدت ارتفاعا هائلا، ارتفعت هوامش سندات الشركات في مجلس التعاون من نحو 145 قبل سنة إلى أكثر من 500 نقطة فوق سعر الفائدة بين مصارف لندن، كما تضاعف سعر الفائدة على الودائع المعلن بين البنوك العاملة في دولة الإمارات منذ جوان 2008.⁹³

فالتقارير تشير إلى أن مستوى تعرض البنوك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتداعيات أزمة الرهن العقاري الغير مضمونة في الولايات المتحدة كانت محدودة نسبيا، حيث

93. إيكارت ورتز، مرجع سبق ذكره، ص ص (07-08).

استطاعت بنوك المنطقة بوجه عام أن تتجاوز الأزمة إلى حد معقول، خاصة بالمقارنة إلى الكارثة التي حلت بالبنوك الأمريكية والأوروبية. غير أنه بينما كانت نتائج العام 2008 بأكمله مرضية أساساً، إلا أن الأرباح المبلغ عنها انخفضت بشدة في الربع الأخير مع تشدد شروط السيولة المحلية، وواجهت البنوك في دول المجلس بيئة تشغيلية أصعب بكثير مما مضى، وبالرغم من التوافر الهائل للسيولة في دول المجلس خلال النصف الأول من عام 2008، فقد تضافرت عوامل رئيسية ثلاثة لتسهم في التقييد المفاجئ والحاد لشروط السيولة خلال النصف الثاني من العام، وهي⁹⁴:

❖ انخفاض إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية وارتفاع تكلفتها ترك تأثيراً على التمويل طويل الأجل للبنوك والشركات وحد ذلك من قدرة البنوك على الإقراض بالدولار، بينما اضطرت الشركات في نفس الوقت إلى طلب الأموال من الأسواق المصرفية المحلية؛

❖ ثمة عامل رئيسي آخر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهو انسحاب كميات ضخمة من أموال المضاربة التي وفدت إلى المنطقة حتى منتصف عام 2008 مراهنه على رفع قيمة سعر الصرف، وألحق ذلك الضرر بودائع البنوك؛

❖ العامل الثالث هو الزيادة السريعة والمستمرة في نمو القروض (بنسبة تتراوح بين 20% و50%) الذي فاق نمو الودائع وأسهم في رفع نسب القروض إلى الودائع لدى البنوك، حتى أنها تجاوزت الحدود المفروضة من جانب المصارف المركزية في جميع أعضاء مجلس التعاون .

أسهمت هذه العوامل الثلاثة مجتمعة في اندلاع أزمة ائتمان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأدت إلى رفع أسعار الفائدة على القروض بين البنوك، وتشديد شروط الإقراض المصرفي وتقلص التدفقات الائتمانية، وما ترتب عليه من تداعيات سيئة على النشاط الاقتصادي⁹⁵. فقد عانت السيولة من تراجع سنوي بنسبة 40% في الأعوام 2007 و2009 و2010 بعد أن شهدت ذروة تداولات بقيمة 1.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2006 لتصل إلى 296 مليار دولار في 2010، ولتشهد تعافياً بسيطاً في 2011 حيث بلغت قيمة التداولات 354 مليار دولار، إلا أن قيمة تداولات

94 . May Khamis and Abdelhak Senhadji: "Impact of the Global Financial Crisis On the Gulf Cooperation Council Countries and Challenges Ahead"; Middle East and Central Asia Department; International Monetary Fund; 2010; pp (14-19).

95. مجموعة سامبا المالية: "الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون"، مرجع سبق ذكره، ص ص (07-08).

2011 لا تمثل سوى خمس قيمة ذروة التداولات التي شهدتها عام 2006، وقد أدى مثل هذا الانخفاض الحاد إلى إغلاق العديد من بيوت الوساطة.

لقد لعب الإيقاف النسبي للإقراض في المنطقة دوراً كبيراً في انخفاض السيولة النقدية في البورصات، فالإحصائيات تشير إلى أنه يذهب نحو 10% من القروض البنكية نحو شراء الأوراق المالية، في حين يذهب 26% منها نحو الشركات العقارية و10% منها نحو الشركات الاستثمارية، وهي التي عانت من حالة من التعثر أو من انخفاض مقومات النمو، وبناء على ذلك، شهد نمو القروض في دول الخليج تباطؤاً حاداً منذ عام 2009، ففي حين أن متوسط النمو السنوي في القروض بلغ بين عامي 2004 و2008 نحو 29%، واصلت إلى ارتفاع ب38% في 2007، فإن هذا المعدل انخفض إلى أقل من 10% خلال (2009-2011)، وتوجد العديد من العوامل التي يمكنها أن تساعد في استعادة السيولة إلى أسواق الأسهم الإقليمية، تتصل العديد من هذه العوامل بخلق بيئة جذابة تستقطب الاستثمار سواء من قبل المستثمرين الأفراد أو المؤسسات. ولقد جرت العادة على أن تتولى تقديم هذا الدعم للسيولة صناديق الثروة السيادية مثل الهيئة العامة للاستثمار في الكويت، وهيئة أبو ظبي للاستثمار، وجهاز قطر للاستثمار بالإضافة إلى جهات أخرى مملوكة للحكومة، حيث يوجد حوالي 60 جهة حكومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمتلك نحو 30% من القيمة المالية لأسواق موزعة على ما يقرب من 180 شركة؛ وتتصدر المملكة العربية السعودية اللائحة بأعلى نسبة في السوق المحلية إذ تملك 35%، في حين تمتلك الكويت نسبة 13% في السوق المحلية، والتي تعد الأقل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي نهاية المطاف ما يمكن قوله هو أن عودة الثقة هي مفتاح عودة السيولة.⁹⁶

الجدول رقم (69) : تراجع نمو السيولة المحلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

التغير (نقطة مئوية)	2009	2008	البلد
---------------------	------	------	-------

96. أخبار الخليج: "السيولة النقدية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الضحية الرئيسية للأزمة المالية العالمية"، [على الخط]، الجريدة اليومية الأولى في البحرين، (2012/09/11)، العدد 12590، متاح على الموقع الإلكتروني:

< <http://www.akhbar-alkhaleej.com/12590/article/49004.html> >، تاريخ التحميل :

(2013/04/16)، ص Html .

9.37-	9.83	19.20	الإمارات
6.66-	5.81	12.47	البحرين
6.90-	10.74	17.65	السعودية
18.36-	4.73	23.10	عمان
2.35-	13.42	15.77	الكويت
10.81	30.59	19.78	قطر سجلت نمو في السيولة المحلية

المصدر : صندوق النقد العربي: "التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2010"، مرجع سبق ذكره، ص 144.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطر سجلت أعلى ارتفاع في معدل نمو السيولة المحلية سنة 2009 بنحو 10.8 نقطة مئوية بين كل الدول العربية، في المقابل سجلت عمان أعلى تراجع في هذا المعدل بمعدل بلغ 18.36، في حين سجلت الكويت أدنى معدل تراجع بلغ 2.35 نقطة مئوية.

وفي ما يلي نوضح أثر الأزمة على السيولة المحلية لكل دولة من دول المجلس على حدى :

• الإمارات:

سجلت المؤشرات النقدية في دولة الإمارات العربية المتحدة تفاوتاً خلال الفترة (2005 - 2010)، حيث حققت السيولة المحلية سواء الخاصة أو الإجمالية معدلات نمو متفاوتة وفقاً لتطورات النشاط الإقتصادي في الدولة ومدى تأثره بتطورات الأوضاع الاقتصادية العالمية وخاصة تداعيات أزمة الرهن العقاري الأمريكية والتي بدأت في النصف الثاني من عام 2008، حيث استطاعت الحكومة ممثلة في السلطة النقدية من الحفاظ على استقرار وتوازن القطاع المصرفي وذلك من خلال سياسات الدعم الحكومي والمترافقة بسياسات نقدية ومالية فاعلة، مما كان له الأثر الأكبر في استيعاب معظم تداعيات الأزمة. وقد حقق عرض النقد M1 والذي يتألف من النقد المتداول خارج المصارف مضافاً إليه الودائع النقدية معدل نمو سنوي خلال الفترة بلغ 17.1 %، حيث ارتفع من 17.5 مليار درهم في عام 2005 إلى 38.5 مليار درهم في عام 2010، وقد كانت أكبر نسبة للنمو في عام 2007، حيث بلغ حوالي 51.4 % ليصل إلى أدنى مستوى له في عام 2010 حيث وصل إلى % 4.2 متأثراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية. كذلك فقد حقق عرض النقد الواسع (M2) والذي يمثل السيولة المحلية الخاصة ويتكون من عرض النقد (M1) مضافاً إليه الودائع شبه النقدية الآجلة معدل نمو سنوي خلال الفترة بلغ 19.4 %، حيث ارتفع من 324.1 مليار درهم في عام 2005 إلى

786.4 مليار درهم في عام 2010 ، حيث كانت أعلى نسبة نمو في عام 2007 إذ بلغت 41.7 % ، وانخفضت في السنوات التالية لتصل إلى 9.8 % في عام 2009 ثم إلى 6.2 % في عام 2010.⁹⁷

ونتيجة لأزمة الرهن العقاري أعلن المصرف المركزي^(*) عن إجراءات لمساعدة البنوك على تلبية احتياجاتها من السيولة من خلال عرض تسهيلات مبادلة الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي لمواجهة أزمة الائتمان العالمية، وكذلك تم ضخ السيولة في القطاع المصرفي لتسيير سوق الائتمان ومساعدة البنوك وحثها على توفير تسهيلات لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأسعار معقولة ، وأعلنت الحكومة أنها تدرس طرح أول سندات حكومية مما من شأنه تطوير القطاع المالي وإدارة السيولة.⁹⁸

• البحرين:

البحرين هي المركز المالي والمصرفي في المنطقة وإنه بعد الانخفاض الحاد في الودائع في صيف 2008 فإن النمو في طلبات الودائع تحول إلى سلبي في شهر أبريل من العام 2009، بحيث تقلص إلى 3.1 % مقابل المدة نفسها من العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن أسواق رأس المال الإسلامية لعبت دوراً مهماً في التنمية لقطاع التمويل الإسلامي العالمي في حد ذاته الذي صمد أمام تقلبات أزمة الائتمان والكساد في السوق المالية العالمية.⁹⁹

وفي مجالات التطورات النقدية والمصرفية ارتفع عرض النقود (M2) خلال الربع الرابع من عام 2009 بنسبة 5.9% ليصل إلى نحو 7.12 مليار دينار بعد أن شهد تراجعاً في الربعين الثاني

97. وزارة الاقتصاد : " تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005-2010) " ، مرجع سبق ذكره ، ص 56.

(*) - الإمارات هي أول دولة في مجلس التعاون تعلن حكومتها عن ضمان الودائع المصرفية متبعة التدابير المشابهة المتخذة في الولايات المتحدة وأوروبا.

98. صندوق النقد العربي: " أداء أسواق الأوراق المالية العربية " ، العدد السادس والخمسون ، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

99. الوسيط : " في تقرير لـ «جي بي مورغان وتشيس توقع تحسُّن السيولة في البحرين نهاية العام الجاري " ، [على

الخط] ، العدد 2490 ، (2009/12/01) ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.alwasatnews.com/2490/news/read/9032/1.html> . تاريخ التحميل: (2013/06/19)

والثالث. وفيما يتعلق بالجهاز المصرفي، تظهر الميزانية الموحدة لهذا الجهاز انخفاض إجمالي موجودات الجهاز المصرفي بنسبة 12.1% خلال العام، لتصل هذه الموجودات إلى نحو 221.8 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2009، من جانب آخر ارتفع الدين المحلي الداخلي بنسبة كبيرة بلغت 91.3% خلال العام 2009 لتصل إلى 1348 مليون دينار في نهاية ديسمبر وذلك بفضل الزيادة في إصدارات أدوات الخزانة وصكوك التأجير الإسلامية خلال العام، وقد بلغت الأدوات الإسلامية في نهاية هذه الفترة نحو 878 مليون دينار، أما أدوات الخزانة فبلغت نحو 415 مليون دولار، بالإضافة إلى 55 مليون دينار سندات تنمية.¹⁰⁰

• السعودية:

لم تتأثر بشكل كبير السيولة في السعودية حيث أن السيولة المحلية (M2) نمت خلال عام 2009 بنسبة 10.7% لتصل إلى 1028.9 مليار ريال في نهاية ديسمبر 2009، كما نم إجمالي موجودات المصارف السعودية بنسبة 5.2% خلال عام 2009 لتصل إلى 1370.3 مليار ريال في نهاية العام، وقد نمت الودائع الإجمالية خلال العام بنسبة 11.2% لتصل إلى 940.5 مليار ريال، أما المطلوبات على القطاع الخاص فقد استقرت في نهاية ديسمبر 2008 عند 734.2 مليار ريال، علماً بأن هذه المطلوبات قد شهدت انخفاضاً خلال الربع الرابع 2009 بنحو 1.6%. أما على صعيد ربحية المصارف، فقد انخفضت أرباح المصارف التجارية خلال الربع الرابع 2009 بنسبة 48.8% لتبلغ حوالي 3.6 مليار ريال مقابل نحو 7.1 مليار ريال في الربع السابق.

وفي ما يخص أسعار الفائدة بلغ متوسط سعر الفائدة على الودائع بالريال السعودي خلال عام 2009 نحو 0.632% مقابل متوسط بلغ 2.885% عن عام 2008. ويذكر أن هذا المتوسط بلغ 0.290% في ديسمبر 2009 مقابل 2.972% في ديسمبر 2008، أما أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية ارتفعت خلال الربع الرابع إلى 0.77% مقارنة بنحو 0.64% في نهاية الربع الثالث.¹⁰¹

• عمان:

100. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 20.

101. نفس المرجع، ص 28.

بلغت قيمة عرض النقود (M2) نحو 7576.9 مليون ريال عماني في نهاية نوفمبر 2008، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 30.9% مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، وبلغت قيمة إجمالي قروض البنوك التجارية نحو 9157.4 مليون ريال، أي بزيادة بلغت نحو 50.9%، وفي مجال السياسة النقدية ولسد النقص في السيولة الناتج عن الظروف السائدة في الأسواق العالمية قرر البنك المركزي العماني تزويد البنوك المحلية باحتياجاتها من الدولارات بالتنسيق مع وزارة المالية من خلال تقديم قروض بالدولار تتراوح مدتها بين شهر وثلاثة أشهر، بالإضافة إلى إجراءات لتسهيل التعاملات بالنقد الأجنبي، كذلك أعلن البنك المركزي العماني أنه يعتزم زيادة نسبة الإقراض للمساعدة في التعامل مع وضع السيولة المحلية، بالإضافة إلى خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 5% من 8% في المقابل بلغت السيولة المحلية (M2) نحو 7889.9 مليون ريال عماني في نهاية ديسمبر 2009، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 4.7% خلال العام، وفيما يتعلق بتطورات أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لشهر واحد إلى نحو 0.050% في نهاية ديسمبر 2009 مقابل 0.910% في نهاية عام 2008، أما متوسط سعر الفائدة فقد استقر عند 2% في نهاية ديسمبر 2009، في حين انخفض سعر الإقراض بالريال لليلة واحدة ما بين البنوك إلى 0.076% مقابل 0.292% خلال نفس الفترة، هذا كما انخفض متوسط سعر الفائدة على الودائع بالريال إلى 2.512% في نهاية ديسمبر، في حين ارتفع هذا المتوسط على القروض إلى 7.442% في نهاية الفترة نفسها. هذا، وتظهر الميزانية المجمعة للمصارف العمانية ارتفاع إجمالي أصول هذه المصارف بنحو 2.9% خلال عام 2009 ليصل إلى 14173.8 مليون ريال في نهاية ديسمبر 2009، وتشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي صافي أرباح البنوك العمانية قد شهد انخفاضاً بنسبة 15.2% في عام 2009 ليصل إلى 198.4 مليون ريال مقابل 234.1 مليون ريال عن العام السابق.¹⁰²

• قطر :

أظهرت البيانات أن المعدل السنوي لعرض النقود ارتفع بنهاية الربع الثالث من عام 2008 إلى نحو 43.1%، في حين واصل نمو الائتمان المحلي ارتفاعه وارتفع عرض النقود (M2) إلى 152.27 مليار ريال بنهاية شهر سبتمبر مقارنة مع 106.41 مليار ريال خلال الفترة نفسها من

102. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 32.

العام السابق، كما أظهرت بيانات 2009 نمو عرض السيولة المحلية بنسبة 16.4 % خلال عام 2009، في حين شهدت المطلوبات على القطاع الخاص ارتفاعاً باغت نسبته 7% فقط خلال العام، مما يعكس تراجع وتيرة الاندفاع في الائتمان المقدم للقطاع الخاص، حيث كانت هذه النسبة قد تراوحت سنوياً بين 40 و60% كمتوسط في السنوات الخمس السابقة.¹⁰³

• الكويت:

شهدت السيولة النقدية تراجعاً ملحوظاً خلال سنة 2009 وأرجع تقرير شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول "كامكو" أن السبب وراء ذلك التراجع هو شح منح القروض، وذكر أن من الآثار السلبية التي أثرت على السيولة النقدية في السوق عزوف عدد كبير من الشركات المدرجة عن توزيع أرباح نقدية للمساهمين بسبب الخسائر التي لحقت بها، كما كان لانخفاض مستوى السيولة سبب آخر في ذلك مشيراً إلى أن الإرباح النقدية هي مصدر سيولة للمستثمرين الأفراد حيث تتم إعادة استثمارها في السوق مجدداً. وقال التقرير إن الأرباح النقدية الموزعة بلغت في 2008 حوالي 880 مليون دينار بتراجع 60 % مقارنة مع الأرباح النقدية التي تم توزيعها عن السنة المالية 2007 والتي بلغت 14.2 مليار دينار.¹⁰⁴ وعلى صعيد التطورات النقدية والمصرفية أظهرت البيانات أن معدل النمو السنوي لعرض النقود انخفض خلال ديسمبر 2008 إلى 15.91% بعد أن بلغ عرض النقود (M3) نحو 76.11 مليار دولار بنهاية عام 2008. في المقابل فقد نمت السيولة المحلية (M2) بنسبة 24.7% خلال عام 2009 لتصل إلى 24896 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2009، فيما سجلت الموجودات الإجمالية للمصارف الكويتية ارتفاعاً بلغت نسبته 10.7% لتبلغ 40151.1 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2009. وقد ارتفعت القروض والتسليفات للقطاع الخاص بنسبة 19.6% خلال العام لتصل إلى 26944.8 مليون دينار، ومن جهة أخرى بلغت قيمة الإصدارات الأولية من أدوات

103. نفس المرجع ، ص72.

104. الوسط : " في تقرير لـ «جي بي مورغان وتشيس توقع تحسُّن السيولة في البحرين نهاية العام الجاري " ،مرجع سبق ذكره ، ص Html .

وسندات الخزينة خلال الربع الرابع من عام 2009 نحو 410 مليون دينار موزعة بين 150 مليون دينار إصدارات أدوات استحقاق ثلاثة وستة أشهر و 240 مليون إصدارات سندات استحقاق سنة، وتجدر الإشارة إلى أن الرصيد القائم من هذه الإصدارات قد بلغ 2029 مليون دينار في نهاية عام 2009 مقابل 2296 مليون دينار في نهاية عام 2008، وتحتفظ البنوك ما نسبته 94.6% من هذه الأدوات وذلك في نهاية ديسمبر 2009. وفيما يتعلق بمعدلات الفائدة خلال الربع الأخير من 2009 بلغ متوسط سعر الفائدة على آخر إصدار لأذونات الخزينة استحقاق ثلاثة أشهر 0.796%، وذلك في شهر نوفمبر 2009 مقابل 0.757% على الإصدار المماثل في شهر أكتوبر، كذلك انخفض متوسط سعر الفائدة على الودائع خلال الربع الرابع من 2.647% في نهاية سبتمبر 2009 إلى 2.475% في نهاية ديسمبر، كما انخفض متوسط سعر الفائدة على الإقراض خلال الفترة نفسها من 5.96% إلى 5.86%¹⁰⁵.

المصارف الخليجية تمكنت، بصورة عامة من تحقيق نتائج مالية جيدة نسبياً في نهاية 2009 بعد أن قامت بامتصاص جزء من الخسائر الناجمة عن الأزمة. ولقد ساهم في ذلك احتفاظ القطاع المصرفي في جميع دول المجلس بمعدلات عالية لكفاية رأس المال قبل وخلال الأزمة، وبالتالي لم تؤثر زيادة القروض المتعثرة كنسبة إلى إجمالي القروض على النتائج المالية للقطاع المصرفي كثيراً، ففي نهاية عام 2009، حيث حقق القطاع صافي أرباح، وإن جاءت أقل بكثير مقارنة بنتائجها المالية قبل نشوء الأزمة.

105. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص 38.

أنظر إلى محمد حداد : " الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاديات النامية، أسباب، انعكاسات وحلول"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث، الجزء الثاني، 2010، ص 407

المبحث الثاني : الأثر على الإقتصاد الحقيقي لدول المجلس

ثمة إقرار واسع الآن بأن الأزمة المالية أثرت في الإقتصاد الحقيقي وسببت ركوداً إذ لم يكون كساداً على مستوى الإقتصاد العالمي ككل ،فالتأثير لم يكن محصوراً في القطاع المالي فقط بل أصاب الإقتصاد الحقيقي أيضاً، ومن خلال هذا المبحث سنحاول تبيان أثر أزمة الرهن العقاري على المالية العامة ،البطالة والتضخم ،التجارة الخارجية وميزان المدفوعات لاقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

المطلب الأول : الأثر على المالية العامة (*)

نظراً لارتفاع أسعار النفط وزيادة مستويات الإنتاج النفطي حققت منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فائض ميزانية بلغت نسبته 25.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 مقارنةً بعام 2007

، كما أدى ارتفاع الإيرادات النفطية التي حققتها المنطقة سابقاً إلى إنفاق رأسمالي ضخم، لكن وبسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع سوق النفط العالمي انخفضت الفوائض المالية بنسبة 3.3% من الناتج

(*) - صناديق الثروات السيادية التي تستثمرها دول الخليج في الولايات المتحدة وأوروبا والتي قدرت أصولها في ماي ب 1500 مليار دولار عرفت تراجعاً في مداخيلها بنسبة 30% وخسرت 450 مليار دولار، وهي قيمة تساوي دخل دول الخليج من النفط لعام كامل.

المحلى الإجمالي في عام 2009، إذ أن هذه الدول سجلت عجزاً قدر بـ 37,908 مليون دولار، وهذا ما تبينه لنا الجداول التالية:¹⁰⁶

الجدول رقم (70) : إجمالي الإيرادات لدول المجلس (2008-2011) الوحدة: مليون دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	117,250	64,098	80,871	116,019
البحرين	7,121	4,543	5,786	7,505
السعودية	293,598	135,948	197,764	298,077
عمان	19,867	17,551	20,589	32,487
قطر	37,439	46,468	42,832	60,400
الكويت	76,376	64,359	71,687	101,636
مجلس التعاون	551,651	332,967	419,530	616,123

المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : " دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية"، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد الثالث، ديسمبر 2012، ص 65.

106. أنظر الى نبيل جورج دحدح : " تداعيات الأزمة المالية العالمية على المالية العامة في الدول العربية المصدر للنفط والغاز الطبيعي " ،دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي ، 2010 ص 11.

من خلال الجدول نلاحظ تراجع الإيرادات الحكومية لدول المجلس بنسبة 60% نتيجة انخفاض سعر البترول لتعاود الارتفاع سنة 2010 و 2011 نتيجة تحسن أداء الاقتصاد العالمي، والسعودية والإمارات سجلتا أكبر تراجع مقارنة مع عمان والبحرين.

الجدول رقم (71) : إجمالي النفقات لدول المجلس (2008-2011) الوحدة: مليون دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	74,881	110,170	89,585	81,163
البحرين	5,480	5,538	7,588	7,588
السعودية	138,685	159,049	174,369	220,453
عمان	19,663	19,320	20,712	27,927
قطر	26,764	31,603	39,113	44,996
الكويت	67,670	45,195	52,255	60,907
مجلس التعاون	333,143	370,876	383,043	443,033

المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : " دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية"، العدد الثالث 2012، مرجع سبق ذكره، ص 66.

في المقابل نلاحظ ارتفاع نسبة الإنفاق لتسجل 370,876 مليون دولار سنة 2009 مقابل 333,143 مليون دولار سنة 2008.

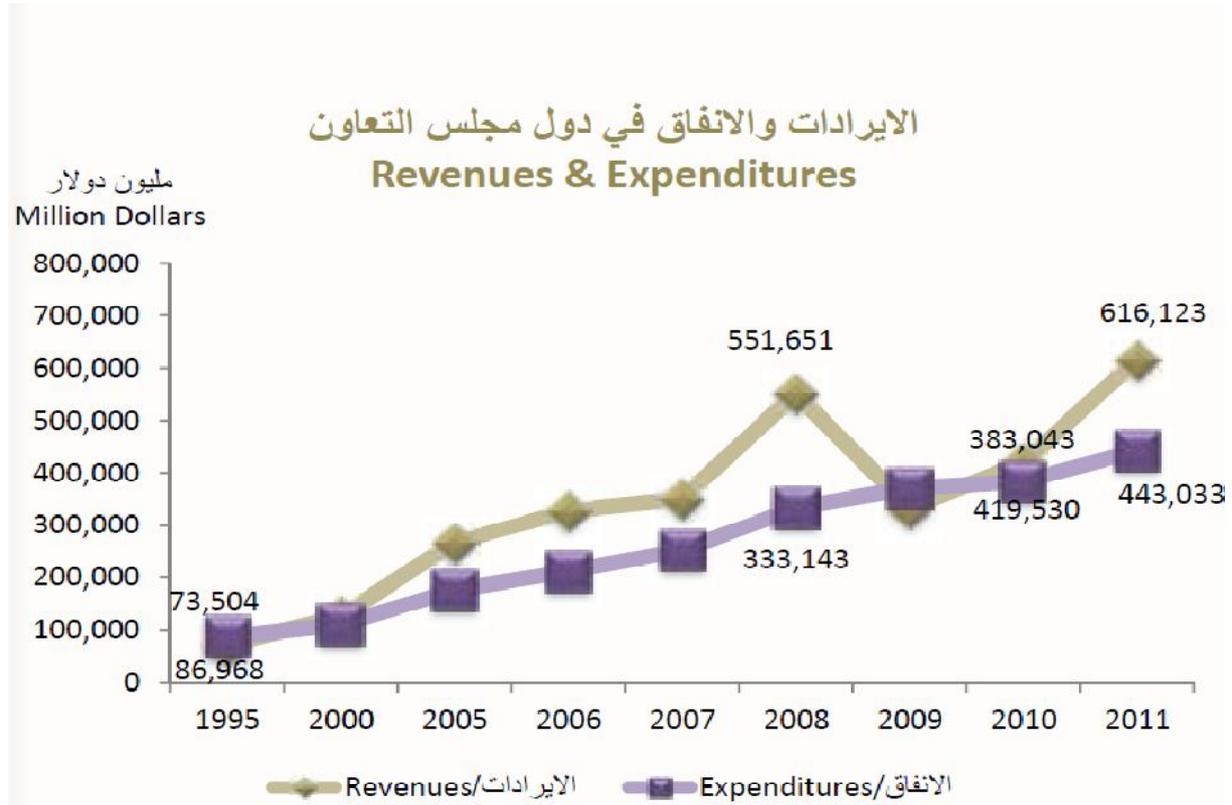
الجدول رقم (72) : العجز أو الفائض في ميزانية دول المجلس (2008-2011) الوحدة : مليون دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	42,369	-46,072	-8,714	34,856
البحرين	1,642	-995	1,223-	83-
السعودية	154,913	-23,101	23,395	77,624
عمان	204	-1,769	-123	4,560
قطر	10,675	14,865	3,719	15,404
الكويت	8,706	19,164	19,432	40,729
مجلس التعاون	218,508	-37,908	36,487	173,090

المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : "دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية"، العدد الثالث 2012، مرجع سبق ذكره، ص 66.

بعد أن سجلت دول مجلس التعاون فائضا قدر ب 218,508 مليون دولار سنة 2008، وكننتيجة للازمة المالية العالمية وتراجع الصادرات الخليجية حققت هذه الدول عجزا في الميزانية الحكومية قدر ب -37,908، لتسجل بعدها فائضا بلغت قيمته 36,487 و 173,090 مليون دولار سنتي 2010 و 2011 على التوالي، وهذا نتيجة لارتفاع أسعار البترول مجددا.

الرسم البياني رقم (81) : تطور الإيرادات والنفقات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (1995-2011)



المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : " دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية"، العدد الثالث 2012، مرجع سبق ذكره، ص 66.

من خلال الرسم البياني السابق نلاحظ تراجع إجمالي الإيرادات من 551,651 مليون دولار سنة 2008 إلى 332,967 مليون دولار سنة 2009 ليسجل 419,530 و 616,123 مليون دولار سنة 2010 و 2011 على التوالي، في المقابل ارتفع إجمالي الإنفاق سنة 2009 ليسجل 370,876 مليون دولار مقارنة ب 333,143 مليون دولار سنة 2008.

وفي ما يلي نوضح أثر الأزمة على المالية العامة لكل دولة من دول المجلس على حدى :

• الإمارات:

حققت دولة الإمارات فائض ميزانية بلغ 26.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 ونسبة

12.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009، وانخفض فائض الميزانية بنسبة 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع سوق النفط، وسجلت الإمارات عجزاً قدر بـ 46,072 مليون دولار.¹⁰⁷

• البحرين: (*)

عادةً ما يعتمد التمويل الحكومي بدرجة كبيرة على تحركات الأسعار النفطية حيث تمثل إيرادات النفط 70% من إجمالي الإيرادات تقريباً، وتشكل رواتب القطاع العام ثلثي الإنفاق أي 82.5% من إجمالي الإنفاق الحكومي، وقد حققت البحرين فائضاً مالياً مرتفعاً بلغت نسبته 7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 مقارنةً بنسبة 3.2% في عام 2007، وقد تحول الفائض إلى عجز مالي بلغت نسبه

4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث سجلت البحرين عجزاً قدر بـ 995.108.

• السعودية:

107. عبد الرزاق فارس الفرس : " مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل التحديات المعاصرة " ،مرجع سبق ذكره ،ص 59
Gulfbase: " دولة الإمارات العربية المتحدة" ، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني : < http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/2 >، تاريخ التحميل : (2013/06/12) ، ص .Html

(*) - الاقتصاد البحريني هو الأكثر تنوعاً والأقل اعتماداً على النفط والغاز بين دول الخليج حيث أن القطاع الأساسي المساهم في الدخل هو القطاع المالي والمصرفي ،بالإضافة إلى القطاع الصناعي ،حيث حصلت البحرين على المركز 12 في تصنيفها على أنها الاقتصاد الأكثر مرونة بين الدول ،كما أن الدولة حرصت على تطوير الاتفاقيات التجارية، حيث وصلت إلى 120 اتفاقية من أهمها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

104. Gulfbase: " مملكة البحرين" ، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني : < http://www.gulfbase.com/ar/Gcc/Index/4 >، تاريخ التحميل : (2013/06/12) ، ص .Html .

على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

انخفضت بحدة أسعار النفط بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فبعد ستة أعوام من النمو الاستثنائي في الإيرادات النفطية بفضل العوامل الخارجية، انخفض الطلب العالمي على الطاقة بسبب الأزمة مما أدى إلى انخفاض حاد في أسعار النفط، ولقد تأثرت سلبياً بهذه الأزمة كافة دول العالم وبما فيها المملكة؛ ولكن تعتبر المملكة من الدول الأقل تأثراً في منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فالمملكة العربية السعودية حققت أكبر فائض ميزانية بلغ 155 مليار دولار أمريكي وشكل ما نسبته 32.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 مقارنةً بعام 2007، حيث بلغ 47.07 مليار دولار أمريكي وما نسبته 12.2% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية على خلفية ارتفاع مستويات الإنتاج النفطي والأسعار، واستمرت الطفرة الاقتصادية من عام 2004 إلى عام 2008، ولكن ظهور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتراجع سوق النفط العالمي أدى إلى عجز في الميزانية بلـغ

– 12 مليار دولار أمريكي أي حوالي -3.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009.¹⁰⁹

• عمان:

تعتمد المالية العامة العمانية كلياً على الإيرادات النفطية والتي تمثل حوالي 67% من الإيرادات العامة، وقد لعبت أولويات الميزانية الحكومية دوراً رئيسياً في إقرار التوطين والتنويع والخصخصة. لقد شهدت الحكومة عجزاً مستمراً في موازنتها خلال عام 1992 إلى 2001، وبعد تلك الفترة بدأ الاقتصاد العماني في تحقيق فوائض ميزانية نتيجةً لارتفاع الإيرادات النفطية، حيث بلغ فائض الميزانية 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كانت نسبته 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة لهذا الوضع تمكنت الحكومة من إتباع سياسات مالية جيدة على خلفية قطاع النفط القوي، ولم تحقق سلطنة عمان فائض ميزانية في عام 2009 بسبب الأزمة

109. Gulfbase: "المملكة العربية السعودية"، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني: < http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/1 > ، تاريخ التحميل: (2013/06/12)، ص .Html

المالية والاقتصادية العالمية وتراجع سوق النفط العالمي بل سجلت عمان عجزاً قدر بـ 1,769 مليون دولار.¹¹⁰

• قطر :

يعتمد الاقتصاد القطري على النفط والغاز اللذان يُشكلان حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 85% من عوائد الصادرات وكذلك 70% من الإيرادات الحكومية، وبفضل النفط والغاز أصبحت دولة قطر في السنوات الأخيرة من أسرع الدول نمواً في العالم ومن الدول ذات الدخل المرتفع، حيث أن أسعار النفط المرتفعة وزيادة صادرات الغاز الطبيعي حتى أواخر عام 2008 ساعدت في بناء الميزانية القطرية والفوائض التجارية والاحتياطيات الأجنبية. وتعتبر دولة قطر من ضمن الدول الغنية في مجلس التعاون الخليجي وذلك من حيث احتياطي الغاز الطبيعي الذي بلغ 25.26 تريليون متر مكعب في عام 2008، والذي يمثل نسبة 61% من إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحوالي 14% من إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي في العالم. وقد أدى انخفاض أسعار النفط في أواخر عام 2008 والأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى تقليص فائض الميزانية القطرية وتباطؤ مسيرة الاستثمار ومشاريع التنمية في عام 2009، إذ أن النمو المتصاعد لأسعار النفط في السنوات السابقة لوقوع الأزمة مقروناً بالنظام المالي المتشدد أدى إلى حصول الحكومة على إيرادات كبيرة غير متوقعة خلال الفترة (2004 إلى 2008)، حيث حقق الاقتصاد القطري فائض ميزانية بلغ نسبة 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 مقارنةً بعام 2007، حيث كانت نسبته 11.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض الفائض المالي إلى نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 بسبب الأزمة العالمية.¹¹¹

• الكويت :

يتجه الاقتصاد الكويتي بقوة نحو الأمام من خلال تحقيق قدرته في بناء الميزانية والفوائض التجارية والاحتياطيات الأجنبية على خلفية قوة الطلب على النفط في السوق العالمية خلال الفترة

110 . Gulfbase : " سلطنة عمان"، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني

<: http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/5 > ، تاريخ التحميل : (2013/06/12) ، ص Html .

111 . Gulfbase : " دولة قطر"، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني :

<: http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/6 > ، تاريخ التحميل : (2013/06/12) ، ص Html .

(2003 - 2008)، وقد انخفض مستوى الاقتصاد الكويتي في عام 2009 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث صمدت الكويت في وجه الأزمة الاقتصادية بفضل فوائض الميزانية القوية التي تحققت نتيجة لارتفاع أسعار النفط؛ كما حققت الكويت فائض الميزانية الإحدى عشر في عام 2009 على التوالي، وأقرت الحكومة خطة التنمية الاقتصادية لعام 2009 والتي تستهدف إنفاق 140 مليار دولار أمريكي في خمسة سنوات لتتويع الاقتصاد بعيداً عن النفط ولجذب المزيد من الاستثمار وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد.¹¹²

فقد أدت أسعار النفط الكبيرة خلال الأعوام الستة السابقة إلى فائض ضخم في الميزانية، بلغت نسبة 30.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كانت نسبتها 26.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على خلفية الطفرة النفطية العالمية. وقد انخفض هذا الفائض إلى 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 بسبب الأزمة المالية، كما أنه بموجب القانون يتم إيداع 10% من إجمالي دخل الكويت في صندوق الاحتياطي الخاص وذلك لاستخدامه مستقبلاً عندما تتضاءل الإيرادات النفطية.

➤ الأزمة أدت إلى الركود الإقتصادي الذي نتج عنه انخفاض الطلب العالمي على النفط وبالتالي تراجع أسعار هذا الأخير، كل هذا نتج عنه تراجع الإيرادات العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذن الأزمة أثبتت هشاشة اقتصاديات دول المجلس، و تأثر إيراداتها بالمتغيرات الاقتصادية العالمية .

112. Gulfbase.112 : " دولة الكويت"، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/3> >، تاريخ التحميل : (2013/06/12) ، ص 3 . Html .

المطلب الثاني : البطالة والتضخم

سنحاول من خلال هذا المطلب تبيان أثر أزمة الرهن العقاري على البطالة والتضخم في دول المجلس.

الفرع الأول : التضخم

نتيجة لانعكاسات الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى حدوث انكماش وتباطؤ في النشاط الإقتصادي في أغلب دول العالم ومنها الاقتصاديات الخليجية فقد انخفض معدل التضخم في العام 2009 ، حيث وصل إلى 3 % بسبب انخفاض الطلب الكلي وكذلك انخفاض أسعار المواد الغذائية والسلع الوسيطة ، وفي عام 2010 نتيجة لبوادر الخروج من تأثيرات الأزمة وعودة النشاط الإقتصادي إلى التحرك نحو الانتعاش نتيجة لبرامج الدعم المتخذة من قبل الدول المتقدمة، وكذلك برامج الدعم المتخذة من قبل حكومات دول الخليج، فقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب العالمي والذي أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات التضخم قليلا، حيث وصل إلى 3.2 %.¹¹³

وفي ما يلي نوضح أثر الأزمة على التضخم لكل دولة من دول المجلس على حدى :

• الإمارات:

لقد تراوحت معدلات التضخم في الدولة خلال الفترة (2000-2005) بين الارتفاع والانخفاض متأثرة بحركة النشاط الإقتصادي وبتداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية التي كانت لها انعكاساتها على مستويات الأسعار عالميا ومحليا.

113. وزارة الاقتصاد : " تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005-2010) " ،مرجع سبق ذكره، ص19.

الرسم البياني رقم (82) : معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2005-2011) بالنسبة المئوية



المصدر: Gulfbase. " دولة الإمارات العربية المتحدة"، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني <: <http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/2> >، تاريخ التحميل: (2013/06/12) ميل .

فقد أظهرت معدلات التضخم بين عام (2005 و2008) اتجاهات تصاعدية وصلت في العام 2008 إلى 12.3 % مقارنة ب6.2 % في العام 2005 ، وتحت تأثير الأزمة العالمية التي أدت إلى تراجع كبير في الاقتصاديات المتقدمة والنامية منها وتراجع حجم الطلب العالمي وبالتالي حدوث انخفاض كبير في مستويات الأسعار، فقد تراجع معدل التضخم إلى مستويات متدنية وصلت إلى حوالي 1.6 % في العام 2009 ، وحوالي 0.9 % في العام 2010.¹¹⁴

• البحرين:

الرسم البياني رقم (83): معدل التضخم في مملكة البحرين خلال الفترة (2005-2011) بالنسبة المئوية



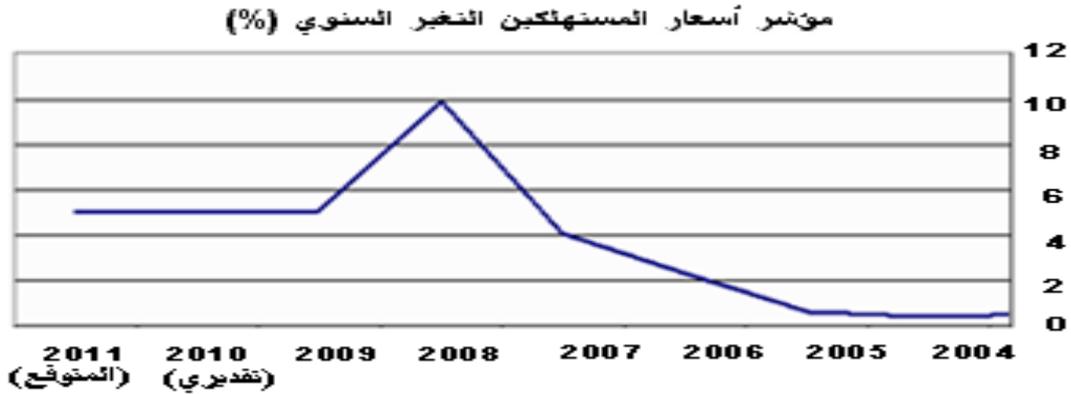
المصدر: Gulfbase.: " مملكة البحرين"، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.gulfbase.com/ar/Gcc/Index/4>، تاريخ التحميل: (2013/06/12)، ص 3.5 .

تتمتع البحرين بدرجة عالية من استقرار العملة والأسعار حيث حظيت الدولة بمعدل تضخم منخفض جداً لفترة طويلة، كما أن معدل التضخم كان يتراوح ما بين 1.2% إلى 3.5% خلال الفترة (2001 - 2008)، ولقد أدت أسعار النفط القوية إلى زيادة الإنفاق في البحرين من قبل المواطنين والزوار وخاصةً من المملكة العربية السعودية، وأدى هذا العامل إلى أن يسجل التضخم زيادة طفيفة في عام 2007 و 2008، ومع ذلك فقد سجل مؤشر أسعار المستهلك زيادة بلغت 3.5% في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كانت الزيادة بنسبة 3.3%، بينما انخفض معدل تضخم مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية السنوي إلى 2.8% في عام 2009، ومعدل التضخم المرتفع نسبياً في عام 2008 يُعزى بصفة رئيسية إلى تذبذب الدينار البحريني المرتبط بالدولار الأمريكي مقابل الين الياباني واليورو والإسترليني، نتيجة لأزمة الرهن العقاري وزيادة ضغوط الطلب المحلي.¹¹⁵

• السعودية:

أثبتت المملكة قدرة فائقة في إبقاء معدلات التضخم منخفضة جداً خلال فترة زمنية طويلة حتى عام 2005، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 9.9% في عام 2008 مقارنةً بارتفاع قدره 4.4% في عام 2007، ويعزى ارتفاع معدل التضخم بصفة رئيسية إلى ارتفاع الإيجارات بنسبة 17.5%، وأسعار المواد الغذائية بنسبة 14.1%.

الرسم البياني رقم (84): معدل التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2005-2011) بالنسبة المئوية



المصدر: Gulfbase: "المملكة العربية السعودية"، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني: < <http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/1> >، تاريخ التحميل: 2013/06/12

، ص Html .

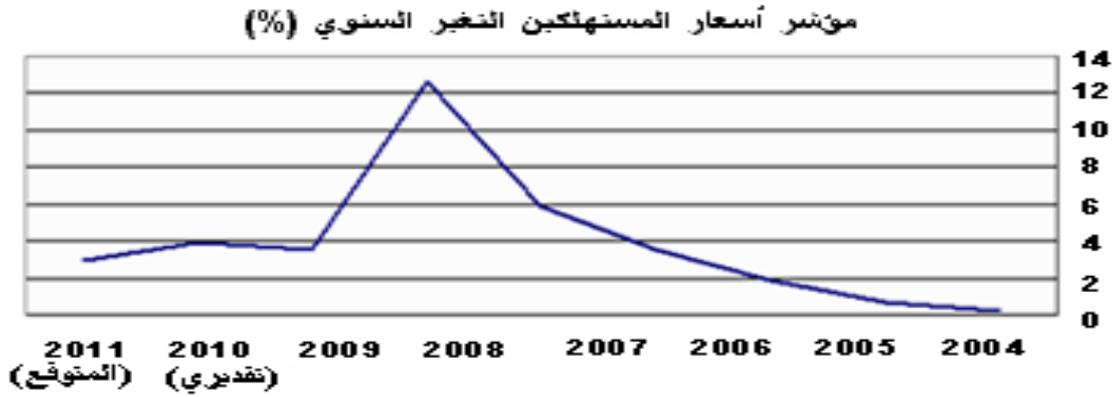
وقد انخفض التضخم لمؤشر أسعار المستهلك وكما يبينه الرسم البياني السابق في عام 2009 بنسبة 5.1% بسبب تضخم الإيجارات بنسبة 14.1% والمواد الغذائية بنسبة 2% والمواد المتنوعة بنسبة 4.3%، وأظهرت البيانات بأن التضخم السنوي لمؤشر أسعار المستهلك انخفض بنسبة كبيرة ليصل إلى 4.9% في أبريل 2010.

• عمان:

بالرغم من السيولة المرتفعة فقد ظل التضخم منخفضاً في مدى يتراوح بين -1% و 1.9% خلال الفترة (2001 إلى 2005) ولكنه ارتفع بنسبة سنوية 12.6% في عام 2008 مقارنةً بعام 2007، حيث كانت نسبته 5.9% سنة 2006، وذلك بسبب الواردات الخاصة بالسلع التي يتم تسعيرها باليورو

والين الياباني والجنية الإسترليني وانخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية في العالم. وتركز السياسة النقدية العُمانية على التحكم في التضخم الذي ظل معتدلاً بصفة عامة، مما يعكس جزئياً درجة الانفتاح الاقتصادي، كما تسيطر الحكومة على العديد من أسعار السلع والخدمات من خلال الدعم.

الرسم البياني رقم (85): معدل التضخم في سلطنة عمان خلال الفترة (2005-2011) بالنسبة المئوية



المصدر : Gulfbase : " سلطنة عمان"، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني : < http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/5 > ، تاريخ التحميل : (2013/06/12) ، ص .Html

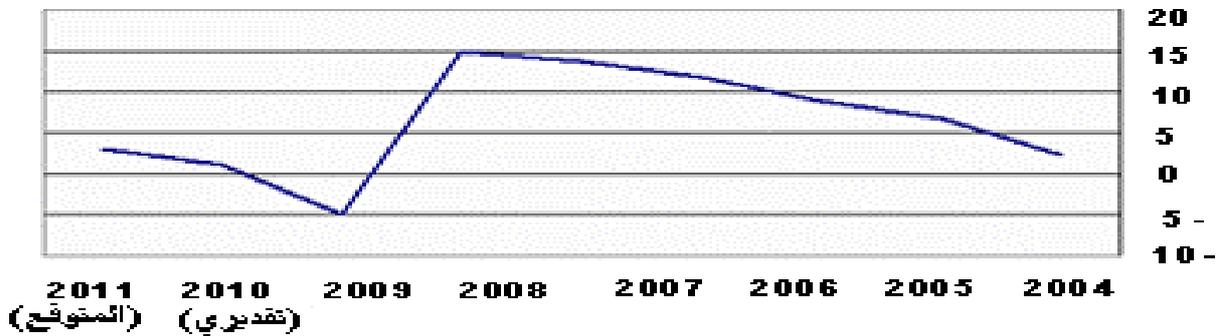
وقد انخفض التضخم لمؤشر أسعار المستهلك بنسبة 3.5% في عام 2009 بسبب السياسات النقدية والمالية لحكومة سلطنة عمان، حيث أن الريال العماني مرتبط بالدولار الأمريكي لأن الولايات المتحدة تعتبر أهم مصدر لواردات الدولة لذلك فإن ربط الريال العماني بالدولار الأمريكي يحمي الأسعار من بعض الضغوط التضخمية المستوردة من أمريكا.

• قطر :

لقد ظل التضخم في دولة قطر محدوداً قبل عام 2004 ولكنه ارتفع عالياً إلى 15.1% في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كان 13.8%، ويُعزى الارتفاع الغير عادي لمؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة (2004 - 2008) إلى ارتفاع أسعار العقارات وضغوط الطلب على السلع والخدمات؛ وإلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية في العالم.

الرسم البياني رقم (86): معدل التضخم في دولة قطر خلال الفترة (2005-2011) بالنسبة المئوية

مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي (%)

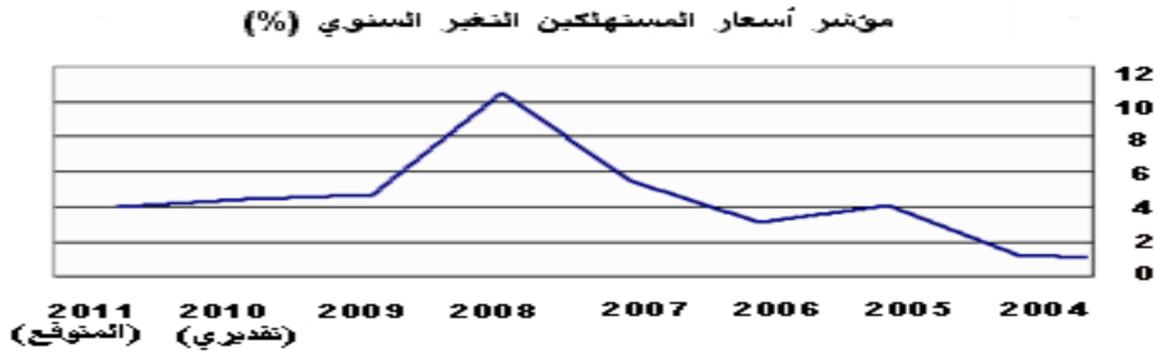


المصدر: Gulf base: " دولة قطر"، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/6> >، تاريخ التحميل : (2013/06/12) ، ص Html .
وقد انخفض التضخم بنسبة - 4.9% في عام 2009 كنتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

• الكويت:

من المعروف بأن اقتصاد دولة الكويت يتمتع بمعدل تضخم منخفض وقد ظل يحافظ على معدل يتراوح ما بين 0.8% إلى 1.6% خلال الفترة (2000 إلى 2004)، لكنه ارتفع بعد ذلك حيث بلغ التضخم لمؤشر أسعار المستهلك أعلى معدل ببلوغه 10.5% في عام 2008 مقارنةً بعام 2007، حيث كان 5.5%، ويُعزى ذلك التضخم بصفة رئيسية إلى زيادة السيولة في الاقتصاد وإلى تقلبات العملة، وارتفاع ضغوط الطلب المحلي لقطاعي الإسكان والأغذية.

الرسم البياني رقم (87): معدل التضخم في دولة الكويت خلال الفترة (2005-2011) بالنسبة المئوية



المصدر: Gulfbase: " دولة الكويت"، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/3>، تاريخ التحميل : (2013/06/12) ، ص .Html

وفي ماي 2007 تم فك ارتباط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي، وقد بلغ التضخم لمؤشر أسعار المستهلك نسبة 4.7% في عام 2009.

انخفاض معدل التضخم في أغلب دول العالم بما فيها بعض الدول الخليجية نتيجة حتمية لتراجع وتيرة النشاط الإقتصادي، وبالتالي تراجع الطلب على مختلف السلع والخدمات.

الفرع الثاني : البطالة

أدت تداعيات الأزمة المالية العالمية وتفاقم أزمة البطالة في عدد من الدول وما صاحبه من تسريح للموظفين طال أكبر قطاعات العمل العالمية إلى وجوب إعادة النظر في السياسات الخاصة بتممية الموارد البشرية وإيجاد حلول باستطاعتها استيعاب الطلب الكبير للوظائف من قبل طالبي العمل .

وباعتبار العولمة والانفتاح الاقتصادي أبرز عناوين العصر الحديث، فإن التكامل الاقتصادي بين الدول أضحت حاجة إستراتيجية ملحة يفرضها النمط العالمي الموجود المتمثل في الكيانات والتكتلات الاقتصادية الدولية التي تكاد تبرز كحلول وحيدة لأزمة البطالة التي نعيشها.¹¹⁶

دول الخليج العربي كغيرها من مناطق العالم تمر بمشكلات اقتصادية عدة تكاد تكون البطالة أبرزها على الإطلاق، ولعل العاملين الأساسيين اللذين يزيدان من تفاقم هذه المشكلة هما زيادة النمو السكاني المستمر الذي يعتبر الأعلى في العالم، حيث يبلغ من 3 إلى 5.3 % سنويا، وسيطرة العمالة الأجنبية على أغلبية الوظائف والمهن المتاحة.¹¹⁷

فمن المفترض أن تقابل النمو السكاني زيادة مماثلة في الفرص الوظيفية، نجد أن سوق العمل الخليجية لا تسير وفق هذا المنطق حيث يزيد استقدام العمالة الوافدة مع الزيادة الخطيرة لنسب البطالة.

116. أنظر الى : أحمد منير نجار : " أسواق العمل ومشكلة البطالة والتوظيف والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، ورقة مقدمة للمؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية بعنوان : "سوق العمل والتحويلات الديمغرافية " ، (07-08/01/2012) ، عمان ، ص 12.

117. اللجنة الدائمة للسكان: "البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نحو إستراتيجية للحد من آثارها " ، فعاليات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (21-23/10/2008)، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 25.

ورغم الحلول التي قامت بها بعض وزارات العمل في الخليج لمواجهة خطر البطالة، إلا أن أيا منها لم يسهم في معالجتها أنيا أو حتى رسم طريق واضح للمعالجة الجذرية مستقبلا.

الجدول رقم (73): معدل البطالة في دول المجلس خلال الفترة (2003-2011) بالنسبة المئوية

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	معدل البطالة
4.43	4.13	4.25	3.99	3.2	3.18	3.12	2.96	2.76	الإمارات
7.7	7.88	8.31	8.1	8.33	8.75	8.82	9.18	7.17	البحرين
7.21	6.43	6.26	5.74	6.63	6.25	5.03	4.09	4.61	السعودية
8.52	8.47	8.97	7.99	8.53	8.71	8.81	8.9	9.34	عمان
0.65	0.68	0.76	0.49	0.48	0.76	3.24	0.93	3.96	قطر
2.1	2.06	2.2	2.04	2.02	2	1.89	1.68	1.28	الكويت
5.21	4.72	4.9	4.56	4.82	5.27	4.68	4.02	4.35	مجلس التعاون

المصدر : حسن العالي : " نمط النمو الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "، مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2013، ص 11.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع معدل البطالة من 4.5% سنة 2008 إلى 4.7% سنة 2009 ويرجع ارتفاع معدلات البطالة في هذه الدول إلى أسباب مختلفة، أهمها تأثر القطاعات المحلية المرتبط نشاطها بتقلبات الأسواق الدولية ففي بعض دول المجلس تأثرت قطاعات التشييد والعقار من جراء انخفاض معدلات نمو الائتمان المحلي نتيجة لتأثر ميزانيات بعض البنوك عقب تراجع قيمة أصولها المستثمرة في الأسواق الدولية وتأثر أدائها بالتقلبات الكبيرة التي شهدتها أسواق الأوراق المالية في تلك الدول، بالإضافة إلى انكشافها على بعض شركات الاستثمار المالي المتعثرة. في المقابل

ونتيجة للأزمة انخفضت التدفقات الاستثمارية(*) البلدان الخليجية مما ساهم في انخفاض معدلات النمو، وبالتالي انخفاض معدلات خلق فرص عمل جديدة وفقدان للوظائف، مما ساهم أيضاً في تصاعد معدلات البطالة.¹¹⁸ ولقد ارتفعت هذه المعدلات أيضاً نتيجة لتراجع أداء الصناعات المحلية وخاصة تلك المعتمدة على التصدير على ضوء انخفاض الطلب العالمي المصاحب للأزمة، وكذلك إلى تراجع حجم الأنشطة المرتبطة بالاستثمارات والشركات الأجنبية العاملة داخل تلك الدول.

وفي ما يلي نوضح أثر الأزمة على البطالة لكل دولة من دول المجلس على حدى :

• الإمارات:

ارتفع معدل البطالة من 3.99 % عام 2008 إلى 4.25 % عام 2009.¹¹⁹

• البحرين:

ارتفع معدل البطالة من 8.1 % سنة 2008 إلى 8.31 % سنة 2009.

• السعودية:

أظهرت نتائج بحث متخصص حول القوة العاملة في السعودية أن نسبة البطالة وصلت إلى 6.26 % سنة 2009 بعدما ارتفع عدد السعوديين العاطلين عن العمل من الجنسين إلى نحو 448 ألف فرد 44.2 % منهم من الحاصلين على الشهادة الجامعية (درجة البكالوريوس)، وأوضحت نتائج بحث القوى العاملة الصادر عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أن عدد العاطلين السعوديين عن العمل حتى أوت 2009 ارتفع إلى 448547 فرداً مقارنة بـ 416350 فرداً في الدورة السابقة المنفذة في الشهر ذاته من عام 2008، وبلغ معدل

(*)- تفيد تقارير دولية إلى أن المشاريع التي تم تأجيلها أو تجميدها في دول مجلس التعاون في نهاية عام 2009 تقدر بحوالي 575 مليار دولار، وذلك مقارنة مع إجمالي المشاريع التي كانت قيد التنفيذ والتي تقدر بحوالي 2.5 تريليون دولار في نهاية عام 2008 .

118. إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، مرجع سبق ذكره، ص 216.

صندوق النقد العربي: "التقرير العربي الموحد 2009"، مرجع سبق ذكره، ص ص (36-38).

119. وزارة الاقتصاد : " تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005-

2010) "، مرجع سبق ذكره، ص 81.

البطالة للذكور 6.9 % مقارنة بـ 6.8 % للفترة ذاتها من عام 2008، في حين ارتفع معدل البطالة للإناث من 26.9 % إلى 28.4 %.

• عمان:

ارتفع معدل البطالة من 7.99 % سنة 2008 إلى 8.97 % سنة 2009، وهو معدل مرتفع مقارنة بباقي دول المجلس.

• قطر:

ارتفع معدل البطالة في قطر من 0.4 % سنة 2008 إلى 0.5 % سنة 2009، وهو أقل معدل بطالة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي الدول العربية ككل.

• الكويت:

في دولة الكويت قام حوالي 17 ألف عامل أجنبي بإلغاء تأشيراتهم وبمغادرة الكويت في النصف الأول من العام 2009 بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وذكرت صحيفة السياسة الكويتية أن مصادر مطلعة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أكدت أن 70 % من العمال المغادرين الذين فقدوا وظائفهم من جنسيات آسيوية، والرقم لا يشمل العمال الذين استقالوا أو صرفوا من وظائفهم في القطاع العام كما لا يشمل فئة خدم المنازل، إذ أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مسئولة فقط عن العمال في القطاع الخاص، وذكرت المصادر أن الرقم الحقيقي للعمال الأجانب الذين تأثروا بالأزمة هو بالواقع أكبر بكثير على الأرجح.¹²⁰ وتجدر الإشارة إلى أن معدل البطالة في الكويت ارتفع من 2.04 % سنة 2008 إلى 2.2 % سنة 2009.

البطالة في دول المجلس هي بطالة هيكلية، وإن أسبابها تتمحور في ثلاثة عوامل:

الأول هو العامل الديموغرافي، حيث تزايد أعداد السكان الداخلين سنويا لسوق العمل وتركزهم في الفئات العمرية الصغيرة. أما العامل الثاني، فهو العامل التاريخي المؤسسي، إذ مع تزايد المداخل الريعية لدول المجلس من صادراتها النفطية أخذت حكومات الدول على عاتقها توظيف المواطنين في القطاع العام بمرتبات ومزايا مشجعة، مما أوجد مع مرور الزمن ثنائية وازدواجية في أسواق العمل

120. إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الخليجية، سوق للعمالة في القطاع الحكومي وآخر للعمالة في القطاع الخاص، وكل منهما يتسم بسمات مختلفة عن الآخر. وبالنسبة للعامل الثالث، فهو تعليمي وحضاري، حيث لا تزال البرامج التعليمية في هذه الدول قاصرة عن تكوين القدرات اللازمة للعمالة الوطنية والمطلوبة في القطاع العام والخاص^(*)، وكذلك لا تزال البرامج التدريبية غير كافية من حيث الكم والكيف، كما أن الأجيال الأخيرة في هذه المجتمعات بحاجة التي نشر الوعي بينها حول أخلاقيات العمل وسلوكياته.

وبشكل عام ارتفعت معدلات البطالة في معظم دول العالم بعد الأزمة المالية العالمية وكما سبق ذكره، حيث ارتفع متوسط معدل البطالة من 7,5 % عام 2008 إلى 9,5 % في عام 2012. ولا يتجسد تأثير الأزمة على أسواق العمل في الدول الخليجية في ارتفاع متوسط معدلات البطالة الإجمالية فقط، بل أيضا في تغيير مؤشرات هامة أخرى مثل حجم التشغيل، ومعدل المشاركة في قوة العمل، ومعدلات البطالة حسب النوع، ومعدلات البطالة بين الشباب، ومعدلات التوظيف في القطاع غير المنظم، والعمل في الوظائف الهشة، إلا أن نقص البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات و ببعض خصائص أسواق العمل الخليجية، لاسيما وجود قطاع غير منظم هام وتواجد أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية لا يسمح بتحليل مستفيض ومفصل لآثار تلك الأزمة على البطالة وعلى أسواق العمل الخليجية.¹²¹

وبالمقارنة مع الدول المتقدمة فإن التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية على البطالة في الدول الخليجية حتى نهاية عام 2009 يبدو محدودا، ويعزى ذلك إلى الدور الهام الذي يلعبه القطاع العام في التشغيل، ونتيجة كذلك للإجراءات والتدابير التي اتخذتها معظم الدول الخليجية، خاصة من خلال السياسات التنشيطية لإنعاش الاقتصاد وتحجيم الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية على الاستثمار والإنتاج والتشغيل التي لولاها لكانت معدلات البطالة أعلى من تلك المسجلة.

(*) - من المعروف أن القطاع الخاص الخليجي يوفر الكثير من فرص العمل لا تتناسب ورغبات المواطنين خاصة الوظائف التي تتوفر في قطاع الإنشاءات التحتية تمنح أجورا ضعيفة أو تتطلب ظروف عمل لا يقبل بها المواطن الخليجي ، مما يعني أن هذه الفرص يستفيد منها العامل الوافد فقط.

121. منظمة العمل العربية: "آثار الأزمة الاقتصادية على العمالة الوطنية العربية " ، مؤتمر العمل العربي ، الدورة الثامنة والثلاثون بجمهورية مصر العربية ، (12-22/05/2011)، ص ص (30-23).

البوابة أعمال : "تزايد البطالة في ظل النمو الإقتصادي في الخليج"، [على الخط] ، (2013/05/23) ، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.albawaba.com/ar/%D8<K> > تاريخ الإطلاع: (2013/06/16) ، ص Html .

المطلب الثالث : التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

لقد كان للأزمة المالية العالمية أثر كبير على نمو التجارة العالمية وعلى أوضاع موازين مدفوعات مختلف الدول المتقدمة، وحتى النامية منها بما فيها التجارة الخليجية وموازن مدفوعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول : أثر أزمة الرهن العقاري على التجارة الخارجية لدول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية

تلعب التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون دوراً مهماً في مكونات اقتصادياتها نظراً للارتباط الشديد لهذه الاقتصاديات مع العالم الخارجي خاصة وأن دول المجلس تعتبر من أهم مصادر الطاقة للدول المتقدمة والصناعية من خلال صادراتها النفطية الكبيرة لتلك الدول، إضافة إلى أن دول المجلس تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات من السلع والخدمات من الخارج نظراً لمحدودية تنوع منتجاتها.

1. الصادرات: (*)

(*)- تتمثل أهم الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في : منتجات حيوانية ونباتية، جلود وخشب، ورق ومصنوعاته، إسمنت، خزف، زجاج..

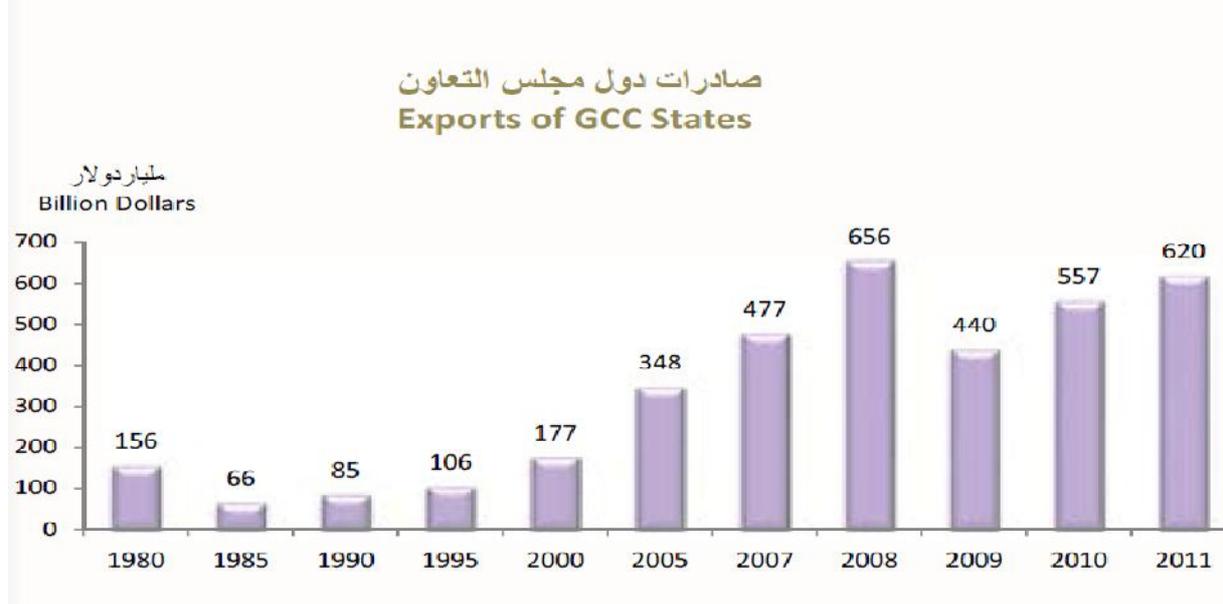
الجدول رقم (74): صادرات دول المجلس خلال الفترة (2008-2011) الوحدة مليون دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	162.864,2	125.857	148.282	200.070
البحرين	17.325,6	11.882	15.323	22.417
السعودية	313.462,0	192.298	251.143	364.699
عمان	37.718.2	27.652	36.601	47.092
قطر	56.592,6	48.007	74.810	114.299
الكويت	86.071.9	51.907	62.654	62.654
المجموع	674.034,4	457.603	588.814	811.230

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية"، 2012، مرجع سبق ذكره ، ص59.

الرسم البياني رقم (88): صادرات دول المجلس خلال الفترة (1980-2011) مليار دولار

أما سلع إعادة التصدير فتتمثل في: منتجات معدنية، مواد كيميائية، البضائع المصنوعة ، مواد نسيج ومصنوعاتها ، معادن عادية ومصنوعاتها ، الآلات وأجهزة معدات كهربائية ،معدات نقل.



المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية"، 2012، مرجع سبق ذكره، ص60.

تطور حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون تطوراً كبيراً خلال الفترة (2005-2010) حيث وصل في عام 2008 إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي نتيجة لارتفاع أسعار الصادرات النفطية والتي وصلت في ذلك العام إلى حوالي 94.5 دولار للبرميل، ونتيجة لبوادر الأزمة المالية العالمية التي تمثلت في تباطؤ النشاط الإقتصادي للدول وبالتالي انخفاض وارداتها النفطية، فقد انخفضت أسعار النفط إلى حوالي 61 دولار في العام 2009، والذي انعكس بدوره على حجم الصادرات النفطية الخليجية، حيث انخفض حجم التجارة الخارجية لدول المجلس إلى 864.8 مليار دولار بنسبة انخفاض قدرها 14.7 %، وفي عام 2010 ومع تحسن أداء اقتصاديات الدول المتقدمة والتي بدأت بالخروج من آثار الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى زيادة الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع أسعاره إلى حوالي 77.5 دولار للبرميل زادت الصادرات الخليجية، وبالتالي ارتفع حجم التجارة الخارجية ليصل إلى حوالي 588.814 مليون دولار.¹²²

122. وزارة الاقتصاد: "تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005-2010)"

، مرجع سبق ذكره، ص 20.

(الواردات:*)

بالنسبة لواردات دول المجلس من باقي دول العالم فإنها شهدت ارتفاعاً ملحوظاً من 55.7 مليار دولار في عام 1984 إلى 268.9 مليار دولار في عام 2007 ثم إلى 379.1 مليار دولار في عام 2011 بنسبة زيادة قدرها 41 % مقارنة بالعام 2007 ، وبنسبة زيادة قدرها 581 % مقارنة بالعام 1984.

الجدول رقم (75) واردات دول المجلس خلال الفترة (2008-2011) الوحدة مليون دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	154.042,2	121.823	132.157	164.127
البحرين	15.371,8	12.148	15.877	14.751
السعودية	115.134,1	95.544	106.863	131.586
عمان	22.924.6	17.853	19.775	23.620
قطر	27.900,1	24.922	23.240	22.332
الكويت	21.314,21 ^(*)	20.340	22.672	22.672
المجموع	356.686,9	292.631	320.583	379.087

(*)- تتمثل أهم واردات دول مجلس التعاون في : حيوانات حية ،منتجات نباتية ،صناعة الأغذية ،المشروبات ،التبغ ،منتجات معدنية ،مواد نسيج ومصنوعاتها...

2007 (*)

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية"، 2012، مرجع سبق ذكره، ص 60.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تراجع قيمة واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من 356.686,9 مليون دولار سنة 2008 إلى 292.631 مليون دولار سنة 2009 لتعاود الارتفاع خلال سنتي 2010 و2011، وتراجع قيمة الواردات حقق قيم أكبر في السعودية والإمارات مقارنة بقطر والبحرين.

الرسم البياني رقم (89): واردات دول المجلس خلال الفترة (1980-2011) مليار دولار



المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية"، 2012، مرجع سبق ذكره، ص 61.

من خلال الرسم البياني السابق نلاحظ تزايد قيمة الواردات بنسب متزايدة خلال الفترة (1980-2007) لتسجل الواردات أعلى قيمة لها قدرت ب 362 مليار دولار سنة 2008، وكنتيجة لازمة المالية العالمية انخفضت وسجلت قيمة 293 مليار دولار.

2. الميزان التجاري:

بلغ الميزان التجاري لمنطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة أعلى المستويات العالمية قبل نشوب الأزمة، وإن الفائض الضخم في الميزان التجاري للمنطقة والذي يأتي بشكل رئيسي من صادرات النفط والغاز قد بلغ 520 مليار دولار خلال عام 2011، وهذا المعدل يساوي ضعف ثاني أكبر فائض في الميزان التجاري والذي حققته الصين، كما يُمثل ثلثي العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة.¹²³

الجدول رقم (76): الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2011) الوحدة مليون دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	8,822.0	4,035	16,125	35,943
البحرين	195,3.7	-266	54 -	7,666
السعودية	198,327.9	96,754	144,280	233,112
عمان	14,793.6	9,798	16,827	23,472
قطر	28,692.6	23,085	51,571	91,967
الكويت	64,757.7	31,567	39,983	39,983
المجموع	317,347.5	164,973	268,231	432,143

120. البيان الاقتصادي: "التجارة الخليجية تسجل مستويات قياسية بفضل آسيا"، [على الخط] ، (2012/03/25)

، متاح على الموقع الإلكتروني:

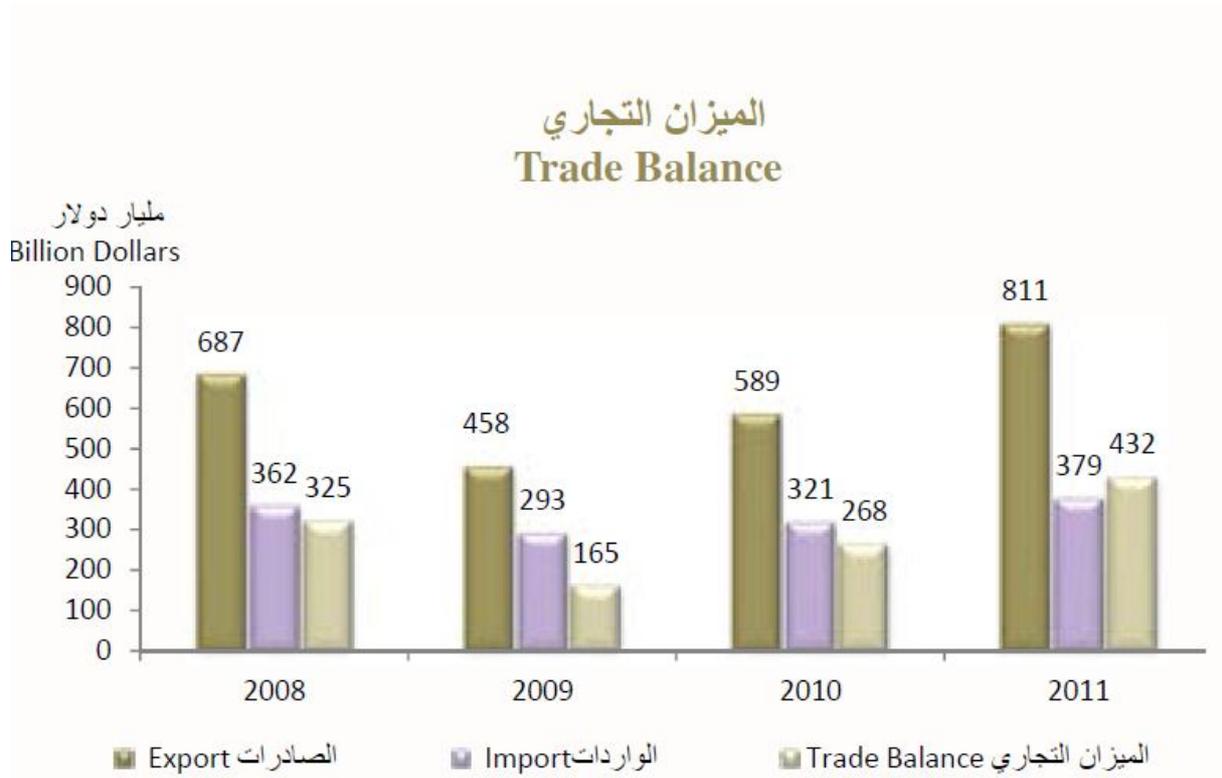
<http://www.albayan.ae/economy/last-deal/2012-03-25-1.1617781> ، تاريخ التحميل:

(2013/06/13) ، ص Html .

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية"، 2012، مرجع سبق ذكره، ص 62.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تراجع الفائض في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من 317,347.5 مليون دولار سنة 2008 إلى 164,973 مليون دولار سنة 2009، فالبحرين مثلا سجلت عجزا في ميزانها التجاري قدر ب 266 مليون دولار، ويعتبر الميزان التجاري القطري الأقل تأثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية.

الرسم البياني رقم (90): الميزان التجاري لدول المجلس خلال الفترة (2008-2011)



المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية"، 2012، مرجع سبق ذكره، ص 62.

لقد حقق الميزان التجاري لدول مجلس التعاون فائضاً في عام 2011 يقدر بحوالي 432.1 مليار دولار مقابل فائض قدره 208 مليار دولار في عام 2007 بنسبة زيادة قدرها 108 % و فائضاً قدره 26.5 مليار دولار في عام 1984 أي أن الفائض في عام 2011 زاد بنسبة 1531 % مقارنة بالعام 1984 ، في المقابل نلاحظ تراجع الميزان التجاري لدول المجلس سنة 2009 ليسجل 165 مليار مقابل 325 مليار دولار سنة 2008.

3. التجارة البينية:

لقد كان للسياسات الاقتصادية والتجارية التي اتخذها مجلس التعاون بدءاً من منطقة التجارة الحرة في عام 1983 ثم الاتحاد الجمركي في 2003 ، فالسوق الخليجية المشتركة في جانفي 2008 آثار كبيرة في تنمية التجارة البينية فيما بين دول المجلس ، حيث تضاعف حجم التجارة البينية حوالي عشرات المرات فيما بين الأعوام (1984 - 2011) ، وفيما اقتصر حجم التجارة البينية لدول المجلس في عام 1984 على 5.9 مليار دولار فإن قيمة التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء ارتفعت إلى

85.1 مليار دولار في عام 2011 ، وترجع هذه الزيادة في جانب أساسي إلى ما سبقت الإشارة إليه من قرارات اتخذتها الدول الأعضاء لإزالة المعوقات أمام التبادل التجاري وتيسير انتقال المنتجات والسلع فيما بينها.

الجدول رقم (77): التجارة البينية خلال الفترة (2008-2011) الوحدة مليون دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	15,727	14,933	14,893	17,202
البحرين	2,998	3,284	3,600	5,332
السعودية	27,039	23,757	26,477	33,245
عمان	12,184	9,744	11,998	13,567
قطر	5,169	8,150	11,183	11,803
الكويت	4,219	3,664	3,936	3,936
المجموع	67,336	63,531	72,086	85,084

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية"، 2012، مرجع سبق ذكره، ص59.

وفي السنوات الست الأخيرة تضاعف حجم التجارة البينية لدول المجلس حيث ارتفع من 32.2 مليار دولار في عام 2005 إلى 72 مليار دولار في عام 2010 ثم إلى 85.1 مليار دولار في عام 2011. وتقدر الصادرات فيما بين دول المجلس في عام 2011 بحوالي 52.1 مليار دولار مقابل 3 مليار دولار في عام 1984 بزيادة قدرها 49.1 مليار دولار وبنسبة قدرها 1637 %، كما حققت الصادرات البينية زيادة ملحوظة خلال الفترة (2007 - 2011) حيث كانت 34.7 مليار دولار في عام 2007 وارتفعت إلى 52.1 مليار دولار في عام 2011 ، أي بنسبة زيادة قدرها 50 % عن مستواها في عام 2007 ، أي قبل قيام السوق الخليجية المشتركة.¹²⁴ أما في ما يخص أثر الأزمة على

124. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية"، قطاع شؤون المعلومات

، إدارة الإحصاء، العدد الثالث، ديسمبر 2012، ص50.

التجارة البينية فنلاحظ أنها تراجعت من 67,336 مليون دولار سنة 2008 إلى 63,531 مليون دولار سنة 2009، لتعاود الارتفاع وتسجل قيمة 85,084 مليون دولار سنة 2011.

تجدر الإشارة هنا أن التجارة الخارجية غير النفطية لدول المجلس تأثرت أيضا بالأزمة المالية العالمية وأصبح المصدرون والمستوردون كغيرهم في دول العالم يواجهون مجموعة من التحديات، التي من أهمها ما يلي :

- تراجع قدرة نظام المدفوعات المصرفي العالمي على مساندة حركة الصادرات والواردات الخليجية، وهو ما ترتب عليه ضعف مصادر التمويل لدى المستوردين الأجانب ولدى المصدرين الخليجيين؛

- تراجع حجم الصادرات الخليجية غير النفطية خاصة للأسواق الأمريكية والأوروبية، وهو ما أدى إلى زيادة المخزون لدى المصدرين الخليجيين ؛

- ارتفاع معدل المخاطرة في مجال التجارة الخارجية لدول الخليج خاصة أن البنوك في العالم أحجمت عن منح الائتمان في ظل الأزمة المالية، بالإضافة إلى إحجام شركات التأمين عن إبرام عقود تأمين على الشحنات لتفادي المشاكل التي واجهتها آنذاك؛

- الصعوبات في مجال التصدير والاستيراد، الناجمة عن تأثر حركة النقل نتيجة تخفيض رحلات الطيران والسفن حول العالم.

وقد أدت الأزمة المالية وتداعياتها إلى تغيير الوجهات الاقتصادية للصادرات والواردات في بعض دول الخليج لتتحول إلى أسواق دول أخرى أقل تأثرا بالأزمة المالية، فدول الخليج تسعى إلى دعم علاقاتها الاقتصادية أكثر مع الدول الصاعدة، مثل الصين والهند وروسيا.¹²⁵

4. الانكشاف التجاري:

الانكشاف التجاري وكما سبق ذكره يبين لنا مدى أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي، والجدول الموالي يبين لنا معدل الانكشاف التجاري خلال الفترة (2008-2011).

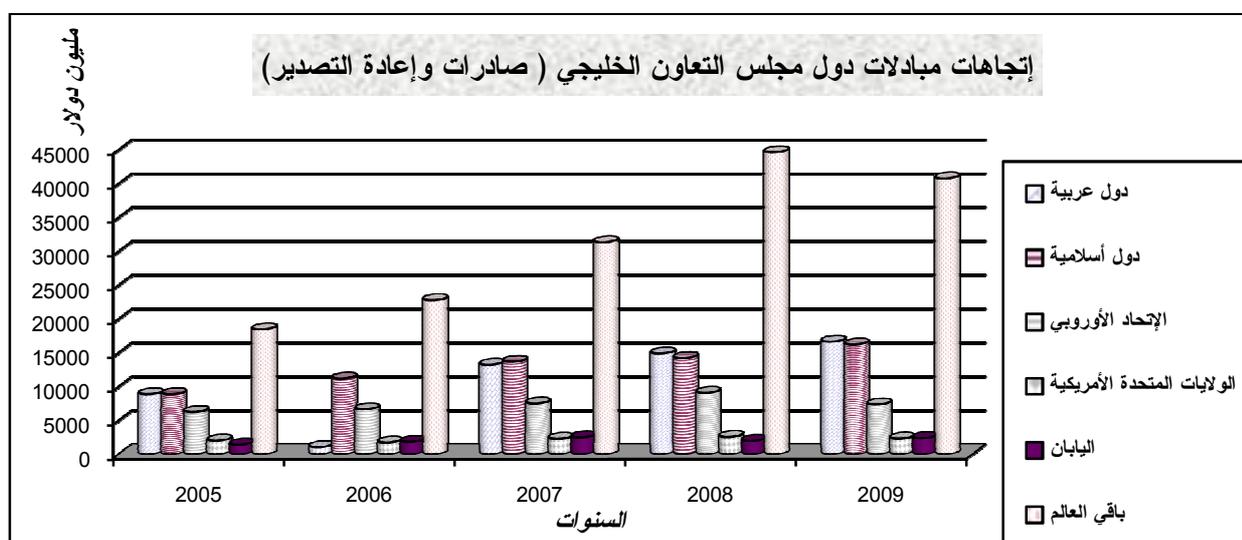
125. حنان رجائي عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (78): الانكشاف التجاري خلال الفترة (2008-2011) الوحدة مليون دولار

السنة	2008	2009	2010	2011
الصادرات + الواردات	1030721.3	750,234	909,397	1, 190,317
الناتج المحلي بالأسعار الجارية	1, 060,212.3	911,358	1, 076,426	1, 371,863
الانكشاف التجاري	%97.21	%82.32	%84.48	%86.76

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً للجدوايل السابقة وإحصائيات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
من خلال الجدول نلاحظ تراجع معدل الانكشاف التجاري سنة 2009 إلى %82.32 ليعاود الارتفاع ويسجل لنا معدل %86.76 سنة 2011.

الرسم البياني رقم (91): اتجاهات التبادلات التجارية لدول المجلس والعالم (الصادرات وإعادة التصدير) خلال الفترة (2009-2005)



المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لبيانات النشرة الإحصائية للأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد التاسع عشر، 2011، ص 101.

فمن خلال الرسم البياني نلاحظ تراجع الصادرات وإعادة التصدير للإتحاد الأوروبي من 9247.92 مليون دولار الى 7373.82 مليون دولار سنة 2009 ،أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد تراجعت الصادرات وإعادة التصدير من 3064.13 مليون دولار سنة 2008 إلى 2332.29 مليون دولار ونفس الشيء بالنسبة لباقي العالم ،فقد سجلت الصادرات قيمة 46026.08

مليون دولار سنة 2008 مقابل 40773.78 مليون دولار سنة 2009، إذن تراجعت الصادرات إلى الدول المتقدمة نتيجة لما كانت تعيشه هذه الدول من ركود اقتصادي وتراجع في الطلب نتيجة للأزمة المالية العالمية، في المقابل زادت الصادرات وإعادة التصدير للدول العربية وللدول الإسلامية ولليابان. وفي ما يلي نوضح أثر الأزمة على التجارة الخارجية لكل دولة من دول المجلس على حدى :

• الإمارات:

تراجعت التجارة السلعية خلال العام 2009 بنسبة 12 % مقارنة بسنة 2008، حيث أوضحت البيانات أن الإمارات بقيت محافظة على نفس ترتيبها في قيم الصادرات خلال عام 2009، أي في المرتبة 19 وبنسبة مساهمة 1.4 % من إجمالي صادرات العالم، أما فيما يخص الواردات وعلى الرغم من تراجعها بنسبة 21 % لعام 2009 مقارنة بعام 2008، إلا إن دولة الإمارات العربية المتحدة قفزت 4 مرات لتحتل في المرتبة 24 وبنسبة مساهمة 1.1 % من إجمالي واردات العالم لعام 2009

126

ويلاحظ تراجع الفائض في الميزان التجاري في العام 2009 مقارنة بالعام 2008 حيث تراجعت كل من الصادرات السلعية والواردات السلعية جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، ولكن جاء تراجع الصادرات السلعية بنسبة أكبر من نسبة تراجع الواردات السلعية.¹²⁷

• البحرين:

تعتبر التجارة من أهم الأنشطة الاقتصادية في البحرين وتشمل الواردات الأساسية لمملكة البحرين الواردات من السلع الاستهلاكية، في حين تشمل الصادرات الأساسية النفط الخام والألمنيوم والمنتجات المكررة، ونتيجة للأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط شهد إجمالي الصادرات من السلع والخدمات ترجعا بنسبة 31.4 % ليصل إلى 4.464.5 مليون دينار بحريني خلال عام 2009، في المقابل ارتفعت الصادرات بنسبة 14.9 % خلال عام 2010، إذ ساعد انتعاش الاقتصاد العالمي على زيادة صادرات المملكة وعلى الرغم من هذه الزيادة فقد انخفضت قيمة الصادرات بنسبة 21.2 %

126. إدارة التحليل والمعلومات التجارية : تحليل هيكل التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من حيث

التركز الجغرافي (2005-2009) ، وزارة التجارة الخارجية، جويلية 2010 ، ص ص (06-07).

127. وزارة الاقتصاد : " تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005-2010) " ، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

مقارنة بمستواها في عام 2008 . ولقد شهد عام 2009 انخفاضا في معظم مكونات الميزان التجاري نظرا لتراجع الطلب العالمي وانخفاض أسعار النفط، و شهد المستوى التجاري عموما انخفاضا خلال عام 2009 كما انخفضت مصروفات الاستيراد بسبب تراجع أسعار السلع الأساسية الدولية، في حين تسببت أسعار النفط بصفة أساسية في خفض إيرادات الصادرات.¹²⁸

• السعودية:

بلغ إجمالي قيمة صادرات المملكة خلال عام 2009 قيمة 721109 مليون ريال بانخفاض مقداره 454373 مليون ريال وبنسبة 39% عن العام السابق 2008 حيث كانت قيمة الصادرات 1175482 مليون ريال، إذ أن للتذبذب وعدم استقرار أسعار البترول خلال العام 2009 أثر مباشر وكبير على قيمة الصادرات.¹²⁹ في المقابل بلغ إجمالي قيمة الواردات خلال عام 2009 قيمة 358290 مليون ريال بانخفاض مقداره 73463 مليون ريال وبنسبة 17% عن العام السابق 2008 ، حيث كانت قيمة الواردات 431753 مليون ريال وبارتفاع مقداره 20202 مليون ريال وبنسبة 6% عن العام 2007.¹³⁰

• عمان:

انخفضت الصادرات من 37,719 مليون دولار سنة 2008 إلى 27,652 مليون دولار سنة 2009 ،في المقابل انخفضت الواردات من 22,925 مليون دولار سنة 2008 إلى 17,853 مليون دولار سنة 2009.

• قطر :

128. أخبار الخليج : " صندوق النقد الدولي: فائض الحساب الجاري سيشكل 12.3% من الناتج الإجمالي البحريني " ، [على الخط] ، الجريدة اليومية الأولى في البحرين ،(2012/03/18) ،متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.akhbar-alkhaleej.com/12413/article/13755.html> ، تاريخ الإطلاع : (2013/06/14) ، ص Html .

129.وزارة الاقتصاد والتخطيط : " إحصائيات الصادرات " ، مصلحة الإحصائيات العامة والمعلومات ،التجارة الخارجية ، 2009 ، ص14.

130. وزارة الاقتصاد والتخطيط : " إحصائيات الواردات " ، مصلحة الإحصائيات العامة والمعلومات ،التجارة الخارجية ،المملكة العربية السعودية، 2009 ، ص 16.

انخفضت الصادرات من 67,307 مليون دولار سنة 2008 إلى 48,007 مليون دولار سنة 2009، في المقابل انخفضت الواردات من 27,900 مليون دولار سنة 2008 إلى 24,922 مليون دولار سنة 2009.

• الكويت:

انخفضت الصادرات من 87,362 مليون دولار سنة 2008 إلى 51,907 مليون دولار سنة 2009، في المقابل انخفضت الواردات من 24,871 مليون دولار سنة 2008 إلى 20,340 مليون دولار سنة 2009.

إن أهم عنصر من العناصر التي تقوى التشابكات بين الاقتصاديات الخليجية والاقتصاد العالمي هو صادرات النفط الخليجية، حيث يعتبر النفط سلعة إستراتيجية لكل من الدول المصدرة والدول المستوردة، فهو بالنسبة لدول الخليج يمثل المصدر الأساسي للدخل والإنفاق على التنمية الاقتصادية، وعلى الجانب الآخر، فهو مصدر أساسي للطاقة والنشاط الإقتصادي ولا يمكن الاستغناء عنه، ومن ثم فأي تقلبات في النشاط الإقتصادي العالمي تؤثر على الطلب العالمي على النفط، ومن ثم على أسعاره، مما ينعكس على إيرادات دول المجلس من صادراتها النفطية وعلى معدلات النمو والتنمية الاقتصادية بها.

الفرع الثاني : ميزان المدفوعات(*)

شهدت منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مستويات مرتفعة من الفائض التجاري وفوائض ميزان المدفوعات مدعومة بقوة السوق النفطية العالمية، وبعد حقبتين زمنيتين من تذبذب العوائد النفطية حدثت في المنطقة طفرة اقتصادية بأكثر من عوائد الصادرات النفطية المتوقعة وذلك حتى أواخر عام 2008، حيث ارتفع الحساب الجاري لميزان المدفوعات الخاص بهذه المنطقة مسجلاً

(*) - يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة. و هو عبارة أيضا عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية و المالية التي تتم بين الدولة و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.

أعلى فائض بلغت قيمته 260 مليار دولار أمريكي (أي نسبة 24.1% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2008 مقارنةً بعام 2007، حيث كان 190.3 مليار دولار أمريكي (أي بنسبة 22.8% من الناتج المحلي الإجمالي)؛ كما سجل نسبة زيادة سنوية بلغت 36.6% وذلك على خلفية ارتفاع عوائد الصادرات النفطية وغير النفطية. وانخفض فائض ميزان المدفوعات إلى 57 مليار دولار أمريكي (أي بنسبة 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2009 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتراجع سوق النفط العالمي.

وفي ما يلي نوضح أثر الأزمة على ميزان المدفوعات لكل دولة من دول المجلس على حدى :

• الإمارات:

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة فوائض ضخمة في التجارة وميزان المدفوعات خلال الفترة (2004- 2008) على خلفية ارتفاع عوائد الصادرات النفطية وغير النفطية وعوائد إعادة التصدير. ولكن بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتراجع سوق النفط العالمي حققت عجزاً بمقدار 7 مليار دولار أمريكي (أي ما نسبته - 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2009 مقارنةً بعام 2008 حيث كان الفائض 22.2 مليار دولار أمريكي (وما نسبته 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي).

• البحرين:

حققت البحرين أيضاً فوائض تجارية كبيرة وفوائض في ميزان المدفوعات على خلفية الطلب القوي على الطاقة في العالم خلال الفترة (2005 - 2008)، كما أظهر الاقتصاد البحريني فائضاً في ميزان المدفوعات بلغ 2.26 مليار دولار أمريكي، (أي حوالي 10.6% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2008 مقارنةً بعام 2007، حيث كان 2.91 مليار دولار أمريكي (حوالي 15.8% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد انخفض فائض ميزان المدفوعات إلى 0.83 مليار دولار أمريكي أي بحوالي 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

• السعودية:

حققت المملكة العربية السعودية مستويات مرتفعة من فوائض التجارة وميزان المدفوعات وذلك على خلفية قوة الطلب في سوق النفط العالمية خلال الفترة من عام 2003 إلى عام 2008، حيث حقق

ميزان لمدفوعات المملكة أعلى فائض بلغت قيمته 132.5 مليار دولار أمريكي، وما يمثل نسبة 28% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 مقارنةً بعام 2007، حيث كان 93.5 مليار دولار أمريكي

(بنسبة 24.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، ويُعزي ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع عوائد الصادرات النفطية وغير النفطية، وانخفاض فائض ميزان المدفوعات للمملكة ليصل إلى 20.5 مليار دولار أمريكي (وما نسبته 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي) بسبب الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وتراجع سوق النفط.

• عمان:

أدت أسعار النفط العالية إلى فوائض تجارية ضخمة وفوائض في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2005 - 2008)، حيث بلغ فائض ميزان المدفوعات 5.47 مليار دولار أمريكي في عام 2008 (حوالي 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنةً بعام 2007، حيث كان 2.59 مليار دولار أمريكي (حوالي 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي)، وحقق الاقتصاد فائضاً طفيفاً قدره 0.14 مليار دولار أمريكي في عام 2009 (أي حوالي 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي).

• قطر:

تمتلك دولة قطر أكبر معدل دخل للفرد في العالم العربي نظراً لاحتياطياتها الضخمة من المنتجات النفطية وعدد سكانها البالغ 1.22 مليون نسمة، وقد شهد حجم الصادرات ارتفاعاً منذ عام 2004 مما أدى إلى فوائض تجارية وفوائض في ميزان المدفوعات، كما أدى الارتفاع في أسعار النفط إلى فوائض ضخمة خلال الفترة من عام (2004 إلى 2008) حيث وصل فائض ميزان المدفوعات إلى أعلى مستوى له ببلوغه 33.1 مليار دولار أمريكي (حوالي 33% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2008 مقارنةً بعام 2007، حيث كان 21.8 مليار دولار أمريكي (حوالي 30.7% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد انخفض فائض ميزان المدفوعات ليصل إلى 13.8 مليار دولار أمريكي (حوالي 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2009، وذلك بسبب الأزمة العالمية وتراجع سوق النفط العالمي.

• الكويت:

ظلت أرصدة دولة الكويت الخارجية فائضة خلال الفترة (2001 إلى 2008) نظراً للزيادة الحادة في أسعار النفط والإنتاج وعوائد الصادرات، وبالتالي حقق الاقتصاد ارتفاعاً في فوائض التجارة وفي فوائض ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة، حيث بلغ فائض ميزان المدفوعات 64.5 مليار دولار أمريكي وما نسبته 40.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 مقارنةً بعام 2007، حيث بلغت قيمته 50 مليار دولار أمريكي ونسبة 44.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد انخفض فائض ميزان المدفوعات إلى 28.7 مليار دولار أمريكي ونسبة 25.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 بسبب الأزمة المالية وتراجع سوق النفط العالمي.¹³¹

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتسم بأنظمة مالية وتجارية منفتحة وذات انكشاف عال على الأسواق المالية العالمية فارتباطها الوثيق بكل من النظام المالي العالمي وبالأسواق العالمية للسلع وفي مقدمتها النفط والغاز والبتروكيماويات كانت القنوات الرئيسية لامتداد الأزمة العالمية إلى اقتصادياتها.

131. البنك الدولي: "التعافي من الأزمة"، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا آخر المستجدات الاقتصادية في المنطقة، أبريل 2010، ص 02.

المبحث الثالث : الأثر على التنمية في دول المجلس

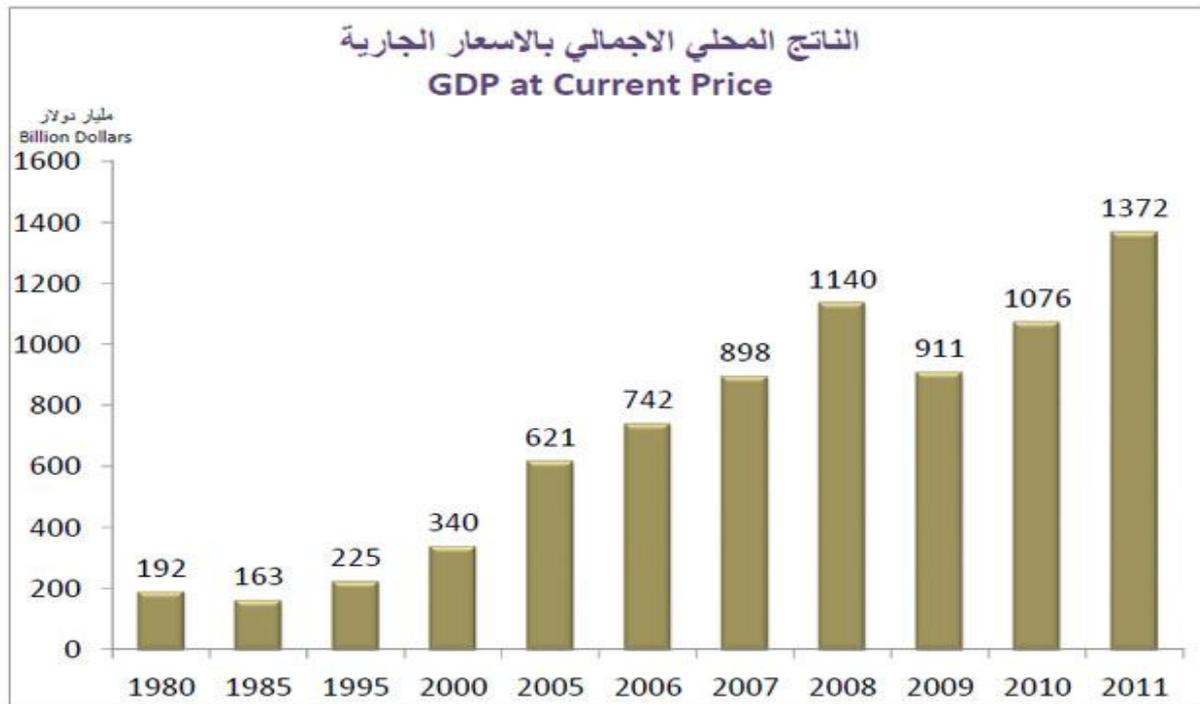
تعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حلقة مهمة في منظومة الاقتصاد العالمي ومن ثم لا يمكن أن تكون بمعزل عن المتغيرات والأحداث الدولية وتبقى عرضة للتأثر بأي متغيرات سياسية أو اقتصادية عالمية خاصة في ظل تزايد حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود، والتشابكات بين الاقتصاديات الخليجية والاقتصاد العالمي ، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق لأثر أزمة الرهن العقاري على التنمية في دول المجلس من خلال حصر الدراسة في ثلاث مؤشرات هي :أولاً معدل النمو ،ثانياً تدفقات الاستثمارات الأجنبية لما لها من دور مهم في دفع عجلة الاقتصاد وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية ،وثالثاً وأخيراً نصيب الفرد من الدخل الوطني .

المطلب الأول : الأثر على الناتج المحلي الإجمالي(*)

مفهوم الناتج القومي الإجمالي مشابه لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي سوى أن الناتج المحلي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً، بينما الناتج القومي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد المملوكة محلياً، والفرق مهم ، فالناتج المحلي الإجمالي هو أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي الإجمالي ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد، فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة أثناء فترة من الوقت، ويضم مشتريات البضائع والخدمات المنتجة محلياً من الأفراد والشركات والأجانب، والمؤسسات الحكومية.

(*)-ولمزيد من التوضيح :الناتج الداخلي الخام أو الناتج المحلي الإجمالي هو قيمة ما تنتجه مختلف القطاعات الاقتصادية داخل البلد الواحد خلال سنة، أما الناتج الوطني الخام فهو جملة الدخل الذي تحققه وسائل الإنتاج ببلد ما ،إضافة إلى المدخيل المتأتية من الخارج، كتحويلات العمال المهاجرين وغيرها.

الرسم البياني رقم (92) : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول المجلس خلال الفترة (1980-2011).



المصدر: مركز المعلومات، إدارة الإحصاء: " الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1990-2011)، [على الخط
، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، متاح على الموقع الإلكتروني :
 http://sites.gcc-sg.org/Statistics/>، تاريخ التحميل: (2013/06/13)، ص Html .

تتميز اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتشابه مكوناتها حيث تعتمد أغلبها على إنتاج النفط وتصديره كمورد أساسي لتمويل عمليات التنمية ، وخلال الفترة (2005-2010) مرت دول المجلس بفترات متفاوتة من حيث تحقيق معدلات النمو وذلك تبعاً لتطورات الاقتصاد العالمي نظراً لارتباط تلك الاقتصاديات بالعالم الخارجي بشكل كبير من حيث انعكاس التغيرات في أسعار النفط العالمية، والتي ترتبط بمدى الانتعاش أو الركود الإقتصادي الذي تحققه الاقتصاديات المتقدمة باعتبار تلك الدول المستهلك الأساسي للنفط المنتج في دول مجلس التعاون.

حققت دول المجلس خلال الفترة 2005 وحتى 2008 معدلات نمو مرتفعة نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي لدول المجلس 6.5 % في عام 2006 ، لينخفض إلى 5.2 % في عام 2007 ، ويصل إلى 7.3 % في عام 2008 نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية حتى بداية النصف الثاني من ذلك العام، حيث بدأت بوادر الأزمة المالية العالمية والتي تأثرت بها أغلب الاقتصاديات المتقدمة وبالتالي انتقل تأثيرها إلى أغلب الاقتصاديات في العالم ومنها اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحكم ارتباطها الكبير مع الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى حدوث نوع من الركود شمل كافة الاقتصاديات الخليجية، حيث وصل معدل النمو الحقيقي في دول مجلس التعاون في العام 2009 إلى 1.1% وذلك نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط وبالتالي انخفاض أسعاره، مما أثر في انخفاض العائدات النفطية لدول المجلس ، ونتيجة للسياسات المالية والنقدية و إجراءات الدعم المتخذة من قبل حكومات دول مجلس التعاون فقد استطاعت تلك الدول تحقيق معدلات نمو أفضل في عام 2010 ، حيث وصل معدل النمو الحقيقي إلى حوالي 4% ، والذي ساعد على ذلك الانتعاش الذي تحقق في عام 2010 في الاقتصاد العالمي نتيجة الدعم الذي قدمته الدول المتقدمة لمؤسساتها المالية ، مما ساعد على الخروج من الأزمة وتحقيق معدلات نمو موجبة.¹³²

وفي مايلي نبيّن أثر أزمة الرهن العقاري على الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون كل دولة على حدى :

132. وزارة الاقتصاد : " تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005-2010) " ، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

أنظر إلى : أحمد فراس العروان " الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي " ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2012 ، ص 294

• الإمارات:

الرسم البياني رقم (93) : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2004-2011) مليار دولار أمريكي



المصدر: Gulfbase. " دولة الإمارات العربية المتحدة"، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني : < <http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/2> > ، تاريخ التحميل : (2013/06/13)

، ص Html .

تشير الإحصائيات إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض سعر النفط حيث سجل معدل 0.7% خلال 2009 ، مقابل نمو حقيقي بنسبة 5.1% خلال عام 2008.¹³³

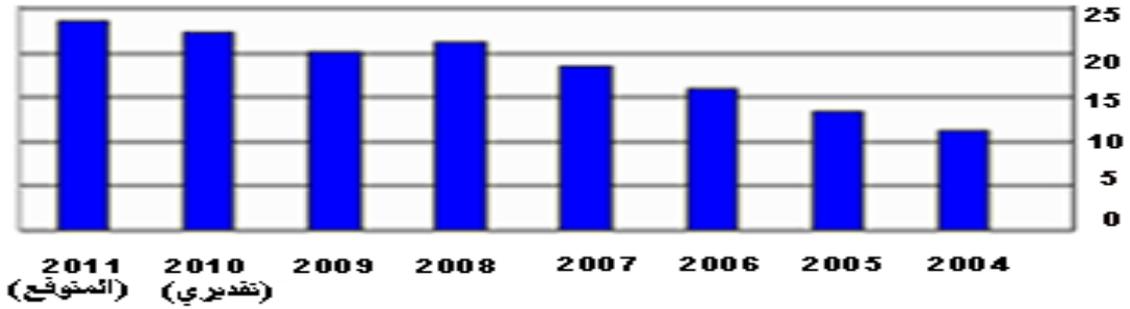
133. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، الربع الرابع 2009، ص68.

مصطفى العمواسي ، أحمد زهدي ، تيسير أبو صيام ، مرجع سبق ذكره ، ص222.

• البحرين:

الرسم البياني رقم (94): الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في مملكة البحرين خلال الفترة (2004-2011) -
 (2011) مليار دولارات أمريكي

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي)



المصدر: Gulfbase.: " مملكة البحرين"، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.gulfbase.com/ar/Gcc/Index/4>، تاريخ التحميل: (2013/06/13)، ص .Html

يسيطر النفط على النشاط الاقتصادي بصورة واضحة كما أن مملكة البحرين تعمل أيضاً على تطوير صناعات الألمونيوم، وقد أدى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار النفط، وارتفاع الطلب للتملك العقاري والإنشاءات إلى نمو إقتصادي قوي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 15.2 % ليصل إلى 21.2 مليار دولار أمريكي في عام 2008 مقارنةً بعام 2007، حيث كان معدل النمو

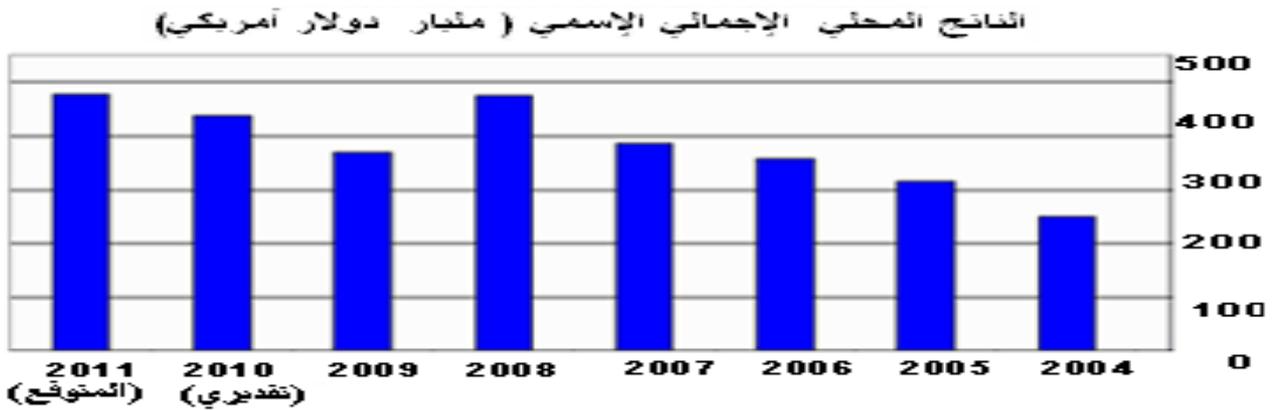
16.3% إلى 18.5 مليار دولار أمريكي، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة -4.8%

في عام 2009 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتراجع سوق النفط العالمي.¹³⁴

• السعودية:

لقد حقق اقتصاد المملكة أعلى مستوى من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ببلوغه 475.73 مليار دولار أمريكي في عام 2008 بنسبة زيادة قدرها 23.5% في عام واحد؛ كما شكلت الزيادة نسبة 90% في أربعة أعوام مقارنةً بعام 2004، ويُعزى ذلك إلى الارتفاع الاستثنائي والكبير لأسعار النفط والإنتاج حتى عام 2008 وتعجيل الإجراءات الإصلاحية، ونمو الموجودات الأجنبية التابعة لمؤسسة النقد العربي السعودي، وزيادة السيولة في السوق، والنمو القوي للقطاع الخاص وارتفاع ربحية الشركات.

الرسم البياني رقم (95): الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2004-2011) مليار دولار أمريكي



المصدر: Gulfbase: " المملكة العربية السعودية " ، [على الخط] ، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني: < http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/1 > ، تاريخ التحميل: (2013/06/13) ، ص Html .

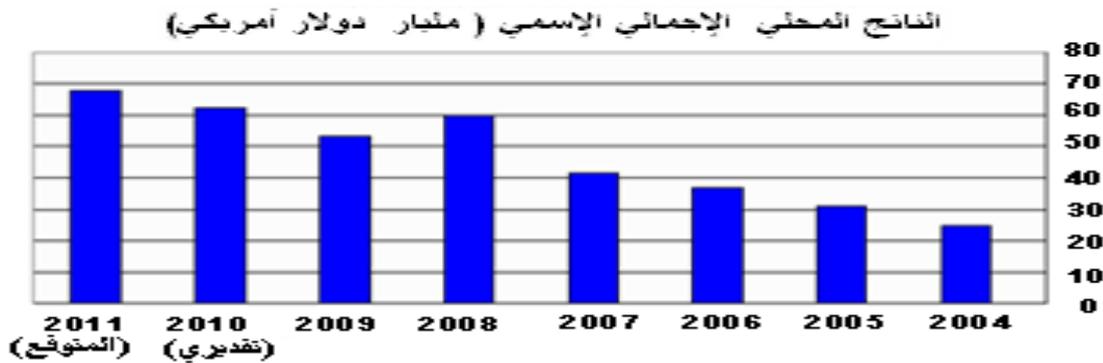
وتظل المملكة العربية السعودية مُعرضة للتأثر بتقلبات أسعار النفط الأمر الذي يُسهم في النمط المتقلب للنشاط الاقتصادي، وقد أدى ظهور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في سبتمبر من عام

134 Gulfbase. " مملكة البحرين " ، [على الخط] ، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني: < http://www.gulfbase.com/ar/Gcc/Index/4 > ، تاريخ التحميل: (2013/06/16) ، ص Html .

2008 إلى انخفاض حاد في الطلب العالمي على النفط، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة كبيرة بلغت 22.3% إلى 369.67 مليار دولار أمريكي في عام 2009.¹³⁵

• عمان:

الرسم البياني رقم (96): الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في سلطنة عمان خلال الفترة (2004-2011) مليار دولار أمريكي



المصدر: Gulfbase: "سلطنة عمان"، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني <: http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/5 >، تاريخ التحميل: (2013/06/13)، ص HTML.

لقد أدت الزيادة الكبيرة في أسعار النفط منذ عام 2003 إلى نمو كبير في الاقتصاد العماني الذي تضاعف حجمه خلال الفترة (2002-2008)، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة نمو كبيرة قدرها 44% ليصل إلى 60 مليار دولار أمريكي في عام 2008 مقارنةً بعام 2007، حيث كان 41.6 مليار دولار أمريكي. وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة -10.9% إلى 53.4

135. أنظر إلى: غادة فياض وآخرون: "المملكة العربية السعودية، قضايا مختارة"، التقرير القطري 12/271، صندوق النقد الدولي، 12، ص 05.

مليار دولار أمريكي في عام 2009 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتراجع سوق النفط العالمي .

• قطر :

الرسم البياني رقم (97): الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في دولة قطر خلال الفترة (2004-2011) بالنسبة المئوية



المصدر: Gulfbase: " دولة قطر"، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/6> > تاريخ التحميل : (2013/06/13) ، ص Html .

حافظت مؤشرات الاقتصاد الكلي لدولة قطر على مستواها الجيد إذ يعتمد النمو الاقتصادي كثيراً على قطاعي النفط والغاز، حيث أدى الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة وزيادة إنتاج النفط والغاز إضافة إلى قوة القطاع الخاص خلال الفترة (2003 - 2008) إلى نمواً كبيراً في الاقتصاد القطري، وبالتالي ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بأكثر نسبة نمو سنوية بلغت 41.3% ليصل إلى 100.4 مليار دولار أمريكي في عام 2008 مقارنةً بعام 2007، حيث ارتفع بنسبة 24.8% ليصل إلى 71 مليار دولار

أمريكي، ومع ذلك تراجع الاقتصاد بنسبة 16.4% ليصل إلى 83.9 مليار دولار أمريكي في عام 2009 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

• الكويت:

الرسم البياني رقم (98): الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في دولة الكويت خلال الفترة (2004-2011) مليار دولار أمريكي



المصدر: Gulfbase: " دولة الكويت"، [على الخط]، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/3>، تاريخ التحميل: (2013/06/13)، ص .Html

شهد عام 2008 نمواً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بلغت نسبته 41.5% ليصل إلى 158.02 مليار دولار أمريكي مقارنةً بعام 2007 حيث كان 111.8 مليار دولار أمريكي مدعوماً بأسعار النفط القوية وحجم الصادرات النفطية مجتمعةً وزيادة الاستثمار الأجنبي في الدولة حتى أواخر عام 2008، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة كبيرة بلغت - 29.6% إلى

111.3 مليار دولار أمريكي في عام 2009 بسبب الأزمة المالية وتراجع سوق النفط، وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.4% في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كانت نسبة ارتفاعه 2.5%، بينما انخفض بنسبة -2.7% في عام 2009 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.¹³⁶

ما سبق نستنتج أن السوق البترولية هي العامل الحاسم في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

المطلب الثاني: الأثر على الاستثمارات الأجنبية

تشير التقارير الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹³⁷ المتدفقة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاوزت 200 مليار دولار حتى عام 2007، وأن المملكة العربية السعودية في مقدمة هذه الدول من حيث جذب هذه الاستثمارات حيث استحوذت على نحو 85 مليار دولار استثمارات أجنبية في عام 2007 فقط مقابل 18 مليار دولار في عام 2006 ، والمعروف أن هذه الاستثمارات تساهم في زيادة الإنتاج والتنمية الاقتصادية إلى جانب أنها تحمل معها الخبرات العالمية والتكنولوجيا المتقدمة التي يمكن توطئتها والاستفادة منها في هذه الدول. وبالرغم من تضارب الأرقام حول الحجم الحقيقي للاستثمارات الخليجية في الخارج والتي يقدرها البعض بنحو 100 مليار دولار في حين يقدرها تقرير الاستثمار العالمي لعام 2007 بنحو 41 مليار دولار، إلا أن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن الأزمة المالية قد أثرت سلباً عليها، حيث تراجعت قيم الأصول المالية في الخارج خاصة في الدول الأكثر تأثراً بالأزمة المالية، وتشير المؤشرات إلى تعرض الاستثمارات العربية في الخارج لخسائر تقدر بنحو 1.4 تريليون دولار بعضها في شركات الرهن العقاري، وبعضها بالبنوك التي تم الإعلان عن إفلاسها ودمجها في بنوك أخرى، حيث تأتي الخسائر

136. أنظر إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا: "دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية" ،النشرة الثانية والثلاثون 2012 ص19.

137. أنظر إلى : الشركة العربية للاستثمارات البترولية: "التقرير السنوي ،مكاتة راسخة رغم التحديات" ،إبيكوروب ،السعودية ، 2009 ، ص 16.

على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في هذه الحالة في إطار ملكية الأسهم أو وجود حصص ملكية مباشرة في هذه البنوك، هذا فضلا عن خسائر الاستثمارات المباشرة في قطاع العقارات . والجدير بالذكر أن الاستثمارات الأجنبية في دول الخليج قد زادت خلال الفترة الماضية خاصة في قطاعات النفط والبتروكيماويات وأسواق الأوراق المالية نتيجة الجهود المبذولة لتحسين البيئة الجاذبة لهذه الاستثمارات^(*)، ونتيجة لما أنجزته دول الخليج في مجال تسهيل بيئة الأعمال فقد احتلت بعض الدول مثل السعودية مرتبة متقدمة عالميا فيما يتعلق بالمؤشرات الخاصة ببيئة وسهولة الأعمال.¹³⁸

لقد كان لأزمة الائتمان التي ظهرت خلال العام 2008 تأثيرا سلبيا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تسببت في تراجع نشاطها بنسبة 14.2 % على مستوى العالم، وتحولت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. ولقد تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل طفيف خلال العام 2009، وقد عملت حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الاستمرار في تجميع فوائدها المالية الهائلة بفضل بلوغ متوسط سعر التعادل لبرميل النفط قرابة 50 دولارا أمريكيا للبرميل ومن ثم فإن الإنفاق الحكومي على المشاريع استمر، وظلت هناك حاجة إلى الخبرات الأجنبية في مجالي التقنية والإدارة، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة خلال العام 2009 نظرا للسيولة النقدية الهائلة التي جمعتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والفرص الاستثمارية المتنوعة المتوفرة في جميع أنحاء العالم.¹³⁹

الرسم البياني رقم (99): الاستثمارات الأجنبية المباشرة من و إلى دول مجلس التعاون خلال الفترة (2000 - 2010).

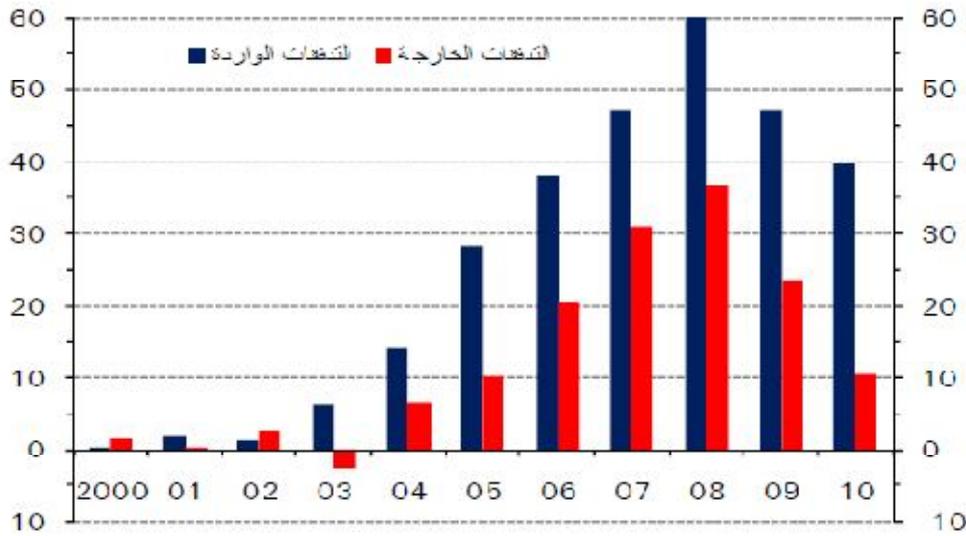
(*) - منذ أوائل التسعينيات شهدت منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إصلاحات مستمرة وجديدة تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلق بيئة قانونية مواتية لصالح المستثمرين الأجانب، وتشمل هذه التطورات المواتية تحرير دخول المستثمرين و منحهم المزيد من الحوافز الاستثمارية، وخفض الضرائب وتوفير الضمانات والحماية.

138. حنان رجائي عبد اللطيف ، مرجع سبق ذكره ، ص Html .

139. Africanmanager : " ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج "، [على الخط]، (2009/10/15)، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=2722>

، تاريخ التحميل: (2013/06/16) ، ص Html .

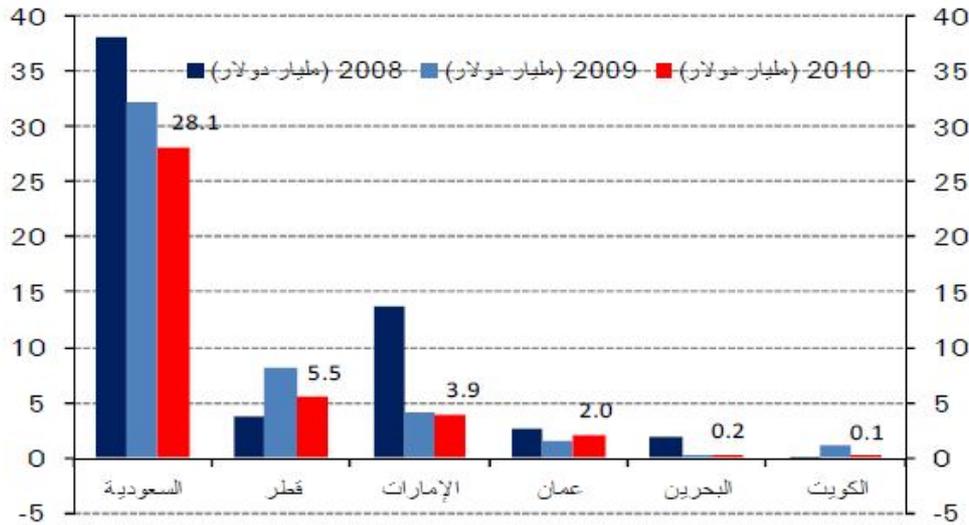
على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



المصدر: بنك قطر الدولي: "الإستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الخليج"، النشرة الإقتصادية لدول الخليج، 16 أكتوبر 2011، ص02.

انخفضت الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول الخليج في العام 2010 بواقع 15.3 % لتصل إلى 39.8 مليار دولار وذلك للسنة الثانية على التوالي منذ نهاية أزمة الرهن العقاري. ويعتبر الحذر المسيطر على المستثمرين في فترة ما بعد الأزمة وتعليق أو إلغاء عدد من المشاريع الكبرى في كل من السعودية وقطر من الأسباب التي أدت إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الخليج للسنة الثانية على التوالي من 23.3 مليار دولار في العام 2009 إلى 10.5 مليار دولار في العام 2010. فمستقبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الخليج يعتمد بشكل كبير على سعر النفط واستمرار فوائض الميزانية والأحداث الإقليمية وأداء الاقتصاد العالمي، فمثلاً للأحداث الإقليمية في العام 2011 والشكوك المتزايدة حول نمو الاقتصاد الأمريكي وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو تداعيات سلبية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والجدير بالذكر أن دول الخليج تساهم بأكثر من 60 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان العربية. ورغم تحسن الأوضاع الاقتصادية في العام 2010، سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة تراجعاً بواقع 15.3 % مقارنة مع العام 2009، ومن العوامل الرئيسة المساهمة في هذا التراجع استمرار الحذر لدى المستثمرين عقب الأزمة المالية، وتقييد الائتمان على القطاع الخاص وتعليق أو إلغاء أو اكتمال عدد من المشاريع الضخمة التي كانت حتى الآن وراء التدفقات الاستثمارية الكبيرة

الرسم البياني رقم (100): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون خلال الفترة (2008-2010).



المصدر: بنك قطر الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 02.

تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الخليج - التي تشكل نحو 72 % من كافة تدفقات الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة - للسنة الثانية على التوالي وبين العامي (2009 و 2010) ، تراجمت هذه التدفقات بنسبة 55 % من 23.3 مليار دولار إلى 10.5 مليار دولار .وبحسب تقرير الاستثمار العالمي للعام 2011 يعزى ذلك التراجع بشكل رئيسي إلى تخارج شركات خليجية من استثماراتها في الخارج، مثل بيع مجموعة زين لشركاتها العاملة في أفريقيا إلى بهارتي إيرتيل الهندية بمبلغ 10.7 مليار دولار، وبيع شركة الاستثمارات البترولية الدولية 70 % من أسهمها في شركة هيونداي للصناعات الثقيلة بمبلغ 2.2 مليار دولار. وفيما تشارك الشركات الخليجية الخاصة في عمليات الاندماج والاستحواذ في الخارج، إلا أن اللاعبين الكبار في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج هم الصناديق السيادية والمؤسسات المدعومة من الدولة، .فشركات مثل دبي العالمية، والشركة السعودية للصناعات الأساسية، وكذلك صناديق الثروات السيادية الشهيرة مثل جهاز قطر للاستثمار، وجهاز أبو ظبي للاستثمار والهيئة العامة للاستثمار الكويتية، قد ساهمت بأكثر من 73 % من إجمالي عمليات الاندماج والاستحواذ منذ العام 2004، وقد انتهجت هذه المؤسسات استراتيجية استثمارية متعددة الأذرع وغير مقيدة باعتبار التنوع التقليدي ومعدل العائد، مستفيدة من ارتفاع إيرادات قطاع النفط والغاز .وبات ينظر بشكل متزايد إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية

المباشرة كوسيلة يمكن من خلالها تنمية الشراكات الإستراتيجية الدولية، وتسهيل تحويل الاستثمار والتكنولوجيا والاختصاص إلى الاقتصاديات الخليجية، مما يؤدي إلى تعزيز الإنتاجية محليا و تحقيق مكاسب تنافسية. وعلى سبيل المثال، فإن استثمارات جهاز قطر للاستثمار في فولكسفاغن وهوشيتيف الألمانيين، وكذلك في شركة فينسي الفرنسية قد رافقتها اتفاقات لتوسيع نطاق نشاطها في قطر، سواء على شكل تعاون في الأبحاث والتطوير وتأسيس مراكز تجارب وتدريب جديدة أو من خلال زيادة فرص الأعمال.¹⁴⁰

وفي مايلي نبين أثر أزمة الرهن العقاري على تدفقات الاستثمارات الأجنبية لدول مجلس التعاون كل دولة على حدى :

• الإمارات:

احتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الثاني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؛ حيث تلقت من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ما قيمته 13.7 مليار دولار أمريكي خلال العام 2008 ، بانخفاض بلغ 3.4 % عن مستوى العام الأسبق. وبذلك، استحوذت السعودية والإمارات مجتمعين على 81.9 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبالغة 63.4 مليار دولار أمريكي.

لقد أعدت الإمارات العربية المتحدة مشروع قانون الاستثمار الأجنبي لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وقامت بإصدار وتحديث حزمة من القوانين الأخرى ،أهمها قوانين الشركات الجديد والوكالات التجارية والعمل والمصرف المركزي والقوانين المنظمة لأسواق المال، وتوسعت في الخصخصة لمنح القطاع الخاص دوراً أكبر في التنمية، وفتحت المجال أمامه للدخول بكافة الأنشطة الاقتصادية ، وأنشأت هيئة مستقلة للإشراف على أسواق المال، وحددت أسس تسجيل الشركات وقواعد الإفصاح والشفافية وتطبيق مبادئ الحوكمة لتهيئة المناخ الملائم لتشجيع جذب المدخرات والاستثمارات الوطنية وتدفق الاستثمارات الأجنبية ، واتجهت سياسة الدولة إلى تشجيع القطاع الخاص على الدخول

140. بنك قطر الدولي ،مرجع سبق ذكره ، ص ص (03-01).

في شراكات مع الشركات الأجنبية وخاصة الشركات متعددة الجنسية ، وعقدت الاتفاقيات الثنائية والجماعية ومتعددة الأطراف مع عدد من الدول والشركاء الاقتصاديين والتجاربيين، وواصلت تسهيل الإجراءات الإدارية مع التوسع في تطبيق الحكومة الإلكترونية وتكثيف الجهود والفعاليات الترويجية لجذب الاستثمارات من خلال زيادة الزيارات الخارجية والندوات وورش العمل والأنشطة الأخرى ، مع العمل الجاد على تحسين ودقة وجودة الإحصاءات الاقتصادية .أيضا قامت الدولة باستكمال وصيانة وتحديث مرافق البنية الأساسية المادية والاجتماعية من طرق وجسور وأنفاق ومطارات وموانئ ومرافق عامة وتجهيز البنية التحتية للنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، ما جعلها واحدة من أرقى وأحدث مرافق البنية التحتية تطورا في العالم .أقامت الدولة أيضا 26 منطقة حرة إضافة إلى 4 مناطق أخرى قيد الإنشاء ،فضلا عن 10 مناطق صناعية متخصصة بمختلف إمارات الدولة، ووفرت بيئة استثمارية مثالية على المستوى الاتحادي، ويدعم كل هذا الأمن والأمان والاستقرار السياسي.وكننتيجة مباشرة استطاعت الإمارات أن تجتذب خلال العام 2008 نحو 13.7 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة محافظة على مستواها تقريبا في العام 2007 الذي بلغ نحو 14.2 مليار دولار، في مقابل 12.8 مليار دولار عام 2006 ، وذلك حسب تقرير الاستثمار الأجنبي لعام 2009 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتركزت تلك الاستثمارات بمجالات الطاقة والبناء وقطاع الخدمات لاسيما صناعة الاتصالات والخدمات المالية. ونتيجة لتبعات الأزمة المالية العالمية التي أقلت بظلالها على كافة دول العالم فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 4 مليار دولار عام 2009 وإلى 3.9 مليار دولار عام 2010 .¹⁴¹

• البحرين: (*)

141. وزارة الاقتصاد : " تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005-2010) " ،مرجع سبق ذكره ، ص 34.

(*)- تحتل البحرين المرتبة التاسعة على المستوى العربي ودول غرب آسيا في جذب الاستثمارات الخارجية والمضيفة للاستثمارات المستوردة خلال الخمس سنوات الماضية (2008-2012) واحتلت المرتبة السابعة في مجال الحرية الاقتصادية ، كما أنها ضمن 7 دول عربية التي استحوذت على نسبة 82 % من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الـ 15 سنة الماضية، فضلا عن أنها احتلت المرتبة الرابعة عربيا بالنسبة للاستثمار الأجنبي الغير مباشر بقيمة 11.4 مليار دولار حتى نهاية 2010، كما شهدت البحرين قفزة هائلة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاوزت نسبتها في معدل نموها 400.6% بين عامي 2010 و 2011 فقط، و البحرين

على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الاقتصاد البحريني بنسبة بلغت 39.4 % لتصل إلى 156 مليون دولار خلال العام 2010 مقابل 257 مليون دولار خلال العام 2009، وتعمل السياسة الاقتصادية على الترويج لمزايا البحرين في جميع أنحاء العالم بهدف اجتذاب مستثمرين عالميين كبار.

• السعودية:

من بين كبريات الدول المستفيدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المملكة العربية السعودية، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها خلال العام 2008 ما قيمته 38.3 مليار دولار أمريكي بزيادة مقدارها 57.2 %، وقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المملكة العربية السعودية بنسبة 117.9 % خلال الفترة (2003 - 2008) مما يبيّن الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية بهدف تنويع اقتصادها. وجاء انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية - الوجهة الأبرز تاريخياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخليج - بواقع 12.4 % إلى 28.1 مليار دولار في العام 2010 نتيجة إلغاء أو تعليق بعض الشراكات والمشاريع مع مؤسسات أجنبية مثل مشاريع البتروكيماويات بين شركة أرامكو السعودية وكونوكو فيليبس وداو للكيماويات. وكجزء من جهودها الرامية إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتنويع الاقتصاد، قامت المملكة العربية السعودية بتدشين مشاريع ضخمة شملت إنشاء ست مدن اقتصادية في مختلف مناطق المملكة لتحقيق التنمية المتوازنة في تلك المناطق، حيث أن المملكة سجلت نمواً اقتصادياً كبيراً خلال الفترة من عام 2003 إلى أواخر عام 2008 على خلفية ارتفاع الإنتاج النفطي والأسعار. وقد لعب القطاع غير النفطي خاصة قطاع الإنشاءات والعقار دوراً اقتصادياً هاماً، كما ساهم أيضاً كلٌ من القطاع العام والخاص، حيث أدت زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي إلى تطوير مساهمة القطاع غير النفطي بشكل كبير ومؤثر.

• قطر :

لا تزال تشهد حركة تجارية نشطة، حيث بلغ عدد الشركات المسجلة خلال الثلاثة فصول الأولى من 2012 بمركز المستثمرين 1053 شركة برؤوس أموال مستثمرة بلغت 80 مليون دينار بحريني. وتجدر الإشارة أن الحكومة بذلت جهوداً كبيرة لجذب المستثمرين الأجانب ومتابعة برامج الخصخصة لتحقيق هدف التنويع الإقتصادي والتقليل من اعتماد البلد على النفط.

سجلت قطر زيادة هائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها خلال العام 2008، وذلك بفضل السياسات الحكومية الرامية إلى تسهيل اللوائح التنظيمية المطبقة على المشاركين الأجانب، وقد تم توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات الغاز الطبيعي المسال، والطاقة والاتصالات. علماً أنه قد أدى اكتمال مشروع خطوط إنتاج الغاز الطبيعي المسال لشركة قطر للغاز في العام 2010 إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطر بنحو 32% عن السنة السابقة.

• عمان:

ومن جهة أخرى شهدت سلطنة عمان انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها، وعلى الرغم من أن البلد عمل على تخفيف القيود المفروضة على المشاركة الأجنبية، فقد سجلت سلطنة عمان انخفاضاً بنسبة 6.3% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها سنة 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية.

• الكويت:

ومن جهة أخرى شهدت دولة الكويت انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها، وعلى الرغم من أن البلد عمل على تخفيف القيود المفروضة على المشاركة الأجنبية، إلا أن الكويت سجلت انخفاضاً بنسبة 54.5% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها سنة 2009. وفي إطار جهوده الرامية إلى زيادة المشاركة الأجنبية أقرّ مجلس الأمة الكويتي قانوناً لخفض الضرائب المفروضة على الشركات الأجنبية العاملة في الكويت من 55% إلى 15%، هذا بالإضافة إلى إلغاء الضرائب على الأرباح الرأسمالية في سوق الأوراق المالية الكويتية.

إن النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي كبير حيث تم استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط، ويلاحظ أن دول الخليج أصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا^(*)، ومما لا شك فيه أن هناك بعض الصناديق التي يمكن أن تكون لها استثمارات في بعض المؤسسات المالية المتعثرة.¹⁴²

(*)- إن تقارير أصول صناديق الثروة السيادية وهي تعني أساساً دول الخليج العربي تصل إلى 1700 مليار دولار تعادل 130% من الناتج المحلي الإجمالي العربي، وتشير بعض التقديرات إلى أن أصولها بلغت 2.4 تريليون دولار

تعتبر كيفية استثمار الفوائض النفطية قضية مفتاح للاقتصاديات الخليجية النفطية فمن الناحية النظرية على الأقل يمكن للاقتصاديات الريعانية القائمة على استنزاف الموارد الطبيعية أن تكون من استثماراتها سواء الخارجية أو الداخلية عائدًا يمثل على الأقل بديلاً عن العائد الذي تحصل عليه في الوقت الحالي من بيع مواردها، ومن ثم حين تنضب هذه الموارد لا تكون هذه الاقتصاديات أمام إشكالية انقطاع أو تدهور دخولها.

المطلب الثالث: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

لقد شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نمواً كبيراً رغم الزيادة الكبيرة في أعداد السكان في دول المجلس، حيث بلغ في عام 2011 حوالي 29.9 ألف دولار مقارنة بـ 24.6 ألف دولار في عام 2010 وبنسبة نمو قدرها 22 % .

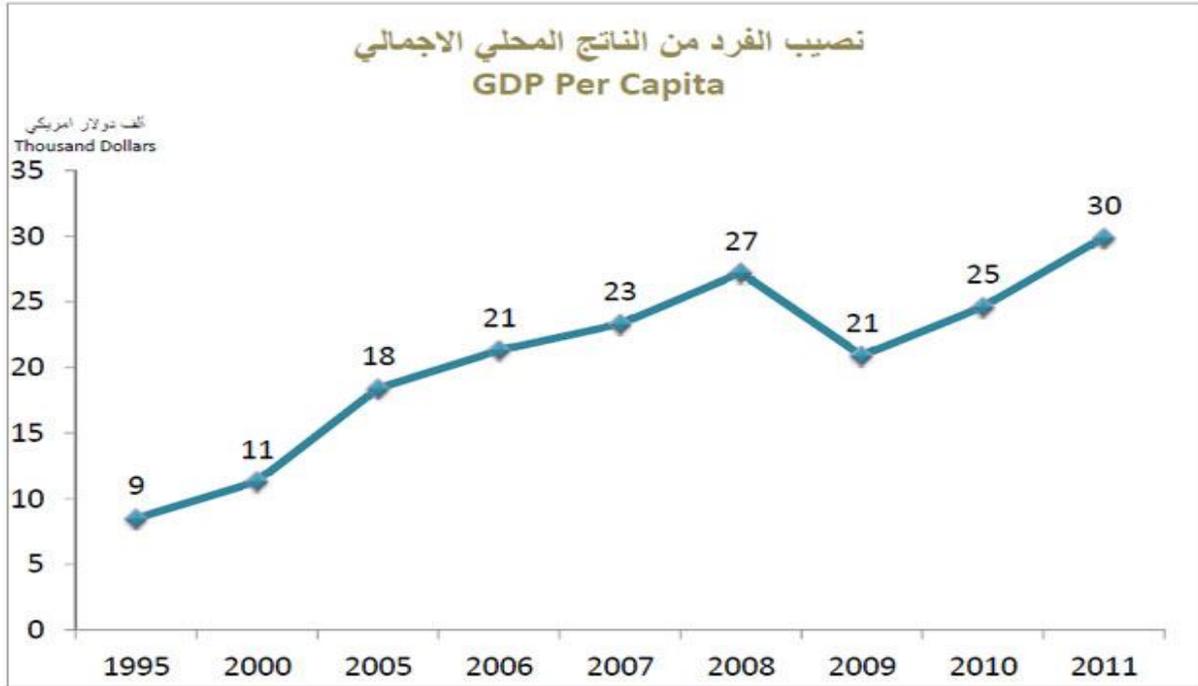
الرسم البياني رقم (101) : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (1995-2011) ألف دولار أمريكي

مع نهاية عام 2007 ويقدر أن هناك إضافات سنوية للأصول تبلغ 210 مليارات دولار وواقع الحال يقول إن الأزمة المالية أثرت بشكل حاد في أصول هذه الصناديق التي تستثمر الجانب الرئيسي والمهم من أصولها في أمريكا وأوروبا وآسيا، وأن الإيرادات الجديدة التي يمكن إضافتها للأصول لا بد وأن تتراجع بشكل حاد مع انخفاض أسعار النفط، وبالتالي تتأثر غالبية الميزانيات العامة للدول النفطية من العجز المالي نتيجة للفجوة بين المصروفات والإيرادات خاصة مع احتياجات التمويل الاستثمارية الطموحة للمشروعات التي أقرت في ظل الارتفاعات السريعة لأسعار النفط. أنظر إلى - أسامة غيث: "في القمة الاقتصادية العربية - الطموحات المنسية والغائبة... والقرارات المهمة المؤجلة؟" ، جريدة الأهرام، السنة 133، العدد 44602، 17 يناير 2009.

أنظر إلى : ايكارت ورتز: "تأثير الأزمة المالية الأمريكية في بلدان مجلس التعاون"، مرجع سبق ذكره، ص12. 142. أخبار الخليج: "الاستثمارات وخريطة الاستثمار العالمي"، [على الخط]، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد : 12386، الاثنين 20 فبراير 2012، متاح على الموقع الإلكتروني:

< http://www.akhbar-alkhaleej.com/12386/article/8710.html >، تاريخ التحميل: (2013/06/16) ،

ص Html .



المصدر: مركز المعلومات، إدارة الإحصاء: " نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2011-1995) " ، [على الخط] ، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، متاح على الموقع الإلكتروني <http://sites.gcc-sg.org/Statistics/> :> ، تاريخ التحميل: (2013/06/14) ، ص Html .

ولقد شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تطورا كبيرا حيث قدر في عام 1984 بحوالي 11.4 ألف دولار وبقي على نفس المتوسط حتى عام 2000 ، ولكن بدءا من عام 2005 ، ومع زيادة حجم النشاط الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط، نجد أن متوسط نصيب الفرد قد بدأ في التزايد بمعدلات متسارعة ، حيث بلغ في عام 2005 حوالي 18.5 ألف دولار¹⁴³ ، ثم ارتفع في عام 2008 إلى 27.3 ألف دولار ، ثم انخفض خلال عام 2009 بسبب الأزمة العالمية إلى 21 ألف دولار ، ثم عاد إلى الصعود ، حيث بلغ 24.6 ألف دولار في عام 2010 وواصل ارتفاعه في العام 2011 ، علما أن متوسط نصيب الفرد زاد في عام 2011 بنسبة 162 % مقارنة بالعام 2000 .

وفي مايلي نبين تأثير أزمة الرهن العقاري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كل واحدة على حدى :

• الإمارات:

143 .UNDP: "Arab Human Development Report :Challenges To Economic Security " ;2009 , p109.

انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 38,948 ألف دولار سنة 2008 إلى 31,675 ألف دولار سنة 2009 نتيجة لازمة المالية العالمية.

• البحرين:

انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 23,236 ألف دولار سنة 2008 إلى 19,465 ألف دولار سنة 2009 نتيجة لازمة المالية العالمية.

• السعودية:

انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 18,471 ألف دولار سنة 2008 إلى 14,129 ألف دولار سنة 2009 نتيجة لازمة المالية العالمية.

• عمان:

انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 21,183 ألف دولار سنة 2008 إلى 15,208 ألف دولار سنة 2009 نتيجة لازمة المالية العالمية.

• قطر: انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 79,580 ألف دولار سنة 2008 إلى 59,682 ألف دولار سنة 2009 نتيجة لازمة المالية العالمية.

• الكويت (*): انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 59,113 ألف دولار سنة 2008 إلى 41,009 ألف

دولار سنة 2009 نتيجة لازمة المالية العالمية.

(*) - تم إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عام 1961 كمؤسسة كويتية تعنى بتوفير وإدارة المساعدات المالية والتقنية للدول النامية. وكان نشاط الصندوق مقتصر على تقديم المعونة الاقتصادية للدول العربية، حتى عام 1974 عندها امتد نشاطه ليشمل جميع دول العالم النامي. ويبلغ رأس مال الصندوق 2000 مليون دينار كويتي. وقد أدار الصندوق 758 مشروعاً بقيمة إجمالية تبلغ 4,221.042 مليون دينار كويتي، منها 291 مشروعاً في الدول العربية بقيمة 2,310.348 مليون دينار كويتي. وتركزت معظم مشاريع الصندوق على قطاعات الزراعة والري والنقل والاتصالات والطاقة والصناعة والمياه والصرف الصحي ثم أضيفت إليها القطاعات الاجتماعية لتشمل العمليات الأبنية التعليمية والصحية. كما تبنت الكويت إقامة أول مؤتمر اقتصادي عربي في 19 يناير 2009. وقد هدفت القمة

أما في ما يخص مؤشر التنمية البشرية فقد حققت دول مجلس التعاون إنجازات كبيرة في مجال التنمية البشرية مما أمن لها مكانة متقدمة ضمن الدول التي حققت نسباً مرتفعة إلى مرتفعة جداً ضمن معايير التنمية البشرية التي يعتمدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية. ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 2011 الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أن دول مجلس التعاون حققت مراتب عالية في التنمية البشرية، حيث صنّفها التقرير على فئتي الدول ذات التنمية العالية والدول ذات التنمية العالية جداً، وتراوحت في الترتيب العالمي بين (30-89) من أصل 187 دولة من دول العالم حيث تراوح مؤشر التنمية بين 0.705 إلى 0.846.¹⁴⁴

في ختام الفصل يمكن القول بأن لتجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأثر الإيجابي في مسيرة التعاون للدول الأعضاء خاصة ما اتسم به من ديمومة مقارنة مع تجارب الدول العربية السابقة، إذ حافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه سنة 1981 وحتى الوقت الراهن رغم التحديات التي واجهها والتي من بينها أزمة الرهن العقاري .

العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية واستكمال مقومات السوق العربية المشتركة.

144. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية"، 2012، مرجع سبق ذكره، ص 12.

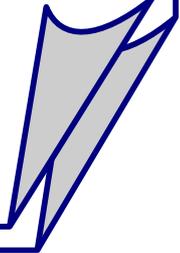
خاتمة الفصل الرابع:

من خلال تحليلنا لأثر أزمة الرهن العقاري على دول مجلس التعاون الخليجي استنتجنا أن لزاماً المالية العالمية تأثيرات وانعكاسات مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات الدول الخليجية، ويتمثل ذلك في كون هذه الاقتصاديات تعتمد بشكل أساسي على مصدر أساسي وهو النفط، فأى انخفاض في أسعاره أو حجم الطلب عليه يكون له انعكاسات على النمو الاقتصادي في البلدان الخليجية وعلى مسار تنفيذ الخطط والمشاريع التنموية في هذه البلدان، وهذا بالتأكيد له انعكاس على حجم صادرات هذه الدول وعلى ميزانها التجاري، كما له انعكاس غير مباشر على كلفة الواردات السلعية لهذه البلدان بسبب تأثير بلدان المنشأ بمستويات متفاوتة بهذه الأزمة، ليتولد عن هذا الوضع تباطؤ في النمو الاقتصادي محلياً الذي قد ينشأ عنه اضطراب مالي و اقتصادي وحتى نقدي. وفي الختام يمكن استنتاج أن الأزمة المالية العالمية كشفت الستار عن التحديات الاقتصادية التالية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، فمع التسليم بالمنجزات الاقتصادية التي تحققت لدول مجلس التعاون الخليجي كالتسهيلات في الضرائب والجمارك وحرية الحركة إلى غير ذلك من تسهيل حرية المرور والسلع بين دول المجلس، زيادة على القيام بالمشاريع الاقتصادية المشتركة بين هذه الدول، إلا أن هناك تحديات اقتصادية لا تزال تعترض مسيرة دول المجلس، وهي كالتالي :

- التشابه في اقتصاديات دول المجلس ودون تنوعها مما يجعل الفائدة من المشاريع المشتركة دون جدوى اقتصادية، وأن معظم اقتصاديات دول المجلس تعتمد بالكامل على عائدات النفط كما أن المشاريع المشتركة يغلب عليها الطابع الاستهلاكي، وبالتالي فالعوائد التنافسية غير واردة؛
- تبعية دول المجلس دون أي قيمة مضافة اقتصادية لأن كل الدول تستورد ما تحتاجه من الخارج ليس لديها أي منتجات تعتمد فيها بعضها على البعض؛
- عدم توسع مصادر الدخل في معظم هذه الدول واعتمادها بصورة كلية في ميزانياتها على الموارد النفطية، مما يعزز الأنا والذاتية في التعامل الدولي، وهذا تكون له آثار سلبية على التعاون بين الدول المشكلة للمجلس في إطار التنافس على أسواق النفط، وخاصة في ظل تدني الأسعار مما سيخلق تحديات إضافية لهذه الدول في ظل ظهور قوى نفطية جديدة في سوق النفط العالمي، وإذا توخينا الدقة في بحر قزوين.¹

¹. عبد القادر رزيق المخادمي : " التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص ص (100-101).

الغاية العامة



شكل تكرار الأزمات المالية ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام لمختلف الاقتصاديات المتقدمة منها والنامية، وترجع أسباب ذلك إلى أن آثارها السلبية كانت حادة وخطيرة وهددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، إضافة إلى انتشار هذه الآثار وعودى الأزمات المالية لتشمل دولاً أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول واندماجها في تكتلات اقتصاديات ومنظمات عالمية، وفي محاولة منا للإجابة على الإشكالية التي مفادها: ما أثر أزمة الرهن العقاري الأمريكية على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ والتي حاولنا الإجابة عليها من خلال أربعة محاور رئيسية، استنتجنا مايلي:

1. كلما زاد الارتباط بين الاقتصاد العيني (الحقيقي) والاقتصاد المالي، كلما تحسنت حالة الاقتصاد العيني وقلت الأزمات الاقتصادية والمالية، وكلما انفصل الارتباط بينهما كلما ساءت حالة الاقتصاد العيني وحدثت الأزمات الاقتصادية والمالية.

2. تأثرت التجارة الخارجية في الدول النامية بالأزمة وخاصة الاقتصاديات النفطية من جراء انخفاض سعر البترول.

3. تأثر الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي كان كبيرا علما أن هذه الدول كانت أكثر بطء في تحقيق التعافي، فقد تراجعت بشكل ملموس فوائدها المالية، مما انعكس على مشاريع التنمية والاستثمارات الخليجية الكبرى في الأسواق المالية، وظهر تأثير الاقتصاد الخليجي بالأزمة المالية العالمية من خلال مصادر متعددة تتمثل في:

- تأثر المؤسسات المالية التي تمتلك حيازات في سندات الرهن العقاري أو استثمار في عقود التزامات الدين المهيكلة المرتبطة بتلك السندات، أو في عقود مبادلة الديون، ومثال ذلك خسائر بنك الخليج الدولي بما يقارب 750 مليون دولار من جراء استثماره في سندات الرهن العقاري، مما استدعى رفع رأسماله بتمويل من مؤسسة النقد السعودي، وكذلك خسائر المؤسسة العربية المصرفية بمقدار 500 مليون دولار.

- الخسائر الناتجة عن إدارة الاستثمارات بواسطة البنوك الاستثمارية الأمريكية المتأثرة من الأزمة، خاصة مع ارتباط المصارف الخليجية بالمصارف العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أثر على استثمارات البنوك الخليجية، فمثلا أعلن بنك أبو ظبي التجاري أنه باشر باتخاذ إجراءات قانونية في

نيويورك لاسترداد بعض خسائر استثماراته في الصناديق الاستثمارية في الولايات المتحدة رغم عدم إفصاحه لحجم المخاطر المحيطة بالاستثمار

- تأثر الوضع الائتماني من خلال نقص السيولة وارتفاع تكلفة الاقتراض، وقد ظهرت بوادر أزمة الاقتراض (الائتمان) في دبي مع تراجع مستوى السيولة في السوق لتمويل المشاريع الجديدة، حيث أعلن البنك المركزي الإماراتي عن تمويل قدر ب 50 مليار درهم إماراتي متاح للبنوك الإماراتية للاستفادة منها؛
- انخفاض أسعار النفط في عام 2008 ولو بدأ يرتفع تدريجياً بعد هذا العام، حيث تراجع سعر البرميل من 150 دولار إلى 40 دولار عام 2009، أي قدرت نسبة الانخفاض ب 75%، وحجم الانخفاض الكبير في الموارد المالية له تأثير مباشر على الميزانية العامة لكل دول من دول الخليج لأن الموارد النفطية تحتل المرتبة الأولى من موارد الميزانية، حيث تصل إلى ما يقارب 65% من حجم إيرادات الميزانية لتلك الدول.
- خسائر الأسواق المالية الخليجية والتي قدرت بما يعادل 150 مليار دولار، فمثلاً خسرت السعودية ما يقارب 17 مليار دولار في يوم واحد، وخصصت هذه الدول مبالغ كبرى لإنقاذ الاقتصاد والقطاع المالي والمصرفي والمحلي من الأزمة، فالسعودية على سبيل المثال خصصت ما يقارب 140 مليار دولار.
- منيت أسواق الخليج بخسائر كبرى منذ الأسبوع الأول للأزمة، وكانت الإمارات المتحدة ولاسيما سوق دبي الأكثر ضرراً وخسارة، ويمكن ترتيب الدول حسب حجم الخسارة الأعلى على النحو الآتي (الإمارات، السعودية، قطر، الكويت، عمان، البحرين).

أ. اختبار الفرضيات :

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية التي نتجت عنها، قمنا في بداية الدراسة بصياغة عدد من الفرضيات، وفيما يلي سنقوم باختبار صحة هذه الفرضيات من عدمه، بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة:

1. **الفرضية الأولى:** تتمحور هذه الفرضية حول: أن أسباب أزمة الرهن العقاري المالية العالمية تعود لعدم مراقبة الدول لنشاط البورصات وللمعاملات المالية، فالأزمة نتيجة حتمية للعولمة والتي شجعت بشكل كبير التحرر المالي والتجاري؛ من خلال المبحث الثالث الفصل الأول وعندما وتحليلنا لأسباب أزمة الرهن العقاري ثبت لنا أنها تعددت، فمنها ما يتعلق بطبيعة النظام النقدي العالمي، ومنها ما يتعلق بطبيعة النظام الرأسمالي، بالإضافة إلى دور أجهزة الرقابة المالية، كما يمكن أن نسلم بأن

الأزمة نتيجة حتمية للعولمة والتي شجعت بشكل كبير التحرر المالي والتجاري، وعليه يتم قبول الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية : والتي تقول أن أزمة الرهن العقاري هي امتداد للأزمات السابقة، وهو ما يدعم فكرة دورية الأزمات المالية ؛ فبعد تحليلنا لأزمة الرهن العقاري تبين لنا على أنها امتداد للأزمات المالية التي سبقتها، وهذا ما يدعم فكرة دورية الأزمات المالية في الأنظمة الاقتصادية و التي تعد مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، في النظام الرأسمالي، وهذه الدورة تطول أو تقصر، حسب رقابة الدولة للنشاط الاقتصادي، فأزمة الرهن العقاري لم تكن وليدة اللحظة، و إنما لها جذور تاريخية ارتبطت ببعض الأحداث الاقتصادية التي أثرت سلبا على أداء الاقتصاد الأمريكي؛ ومن هذا المنطلق يتم قبول الفرضية الثانية؛

2. الفرضية الثالثة : حجم تأثير اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأزمة بصفة خاصة يحدد بمدى ارتباط اقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد العالمي؛ في بحثنا استنتجنا أن حجم التأثير بالأزمة مرتبط بحجم التداخل والتشابك مع الاقتصاد العالمي، فبقدر ما كانت الدول سواء متقدمة أو نامية تشهد تطورا في سوقها المالي ومرتبطة بالاقتصاد الدولي بقدر ما كان حجم التأثير، وهذا ما بينه لنا المبحث الأول من الفصل الثالث الذي تناول تأثير الأسواق المالية للدول المتقدمة والنامية بالأزمة المالية العالمية، وعليه يتم قبول الفرضية الثالثة؛

3. الفرضية الرابعة : قناة التأثير تمثلت في انتقال العدوى عن طريق الأسواق المالية، وكذلك عن طريق تقلبات أسعار النفط التي أثرت على التجارة الخارجية وميزانيات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، من خلال دراستنا للفصل الرابع تبين لنا أن من أهم قنوات انتقال الأزمة للاقتصاديات العالمية هي قناة التجارة الخارجية، والأسواق المالية، وعلى هذا الأساس يتم قبول الفرضية الرابعة.

ii. نتائج الدراسة :

على ضوء جوهر الدراسة النظرية والتطبيقية والمتعلقة بأثر أزمة الرهن العقاري على دول مجلس التعاون الخليجي، توصلنا إلى النتائج التالية:

1. وجود أرضية هشة للأسواق المالية الخليجية لأنها قائمة على المضاربات والريح السريع مع درجة المخاطرة المتزايدة واستقبال بعض من هذه الأسواق للأموال الأجنبية، مما ساعد على خروج هذه

الأموال عندما شعر أصحابها بأن الخطر قادم ، إذ قام المستثمرون ببيع الأسهم بكميات كبرى، أي تم إتباع سياسة القطيع (*)، وهذا ما أدى إلى حدوث الانهيار التام في تلك الأسواق ؛

2. زيادة التدفقات المالية في دول الخليج إلى أسواق المال الأمريكية والأوروبية والدول الأخرى ولاسيما في الأعوام (2005 و 2006) والتي شهدت ارتفاع كبير في أسعار النفط ،مما أدى إلى زيادة موارد الدول العربية النفطية الذي ساعد على توجيه تلك الأموال نحو الغرب مره أخرى ، إذ تشير البيانات المتاحة أن دول الخليج استثمرت في أمريكا وأوروبا ما يقارب 530 مليار دولار خلال الخمس سنوات الأخيرة منها 300 مليار دولار في الولايات المتحدة، وأن حجم الاستثمار في الأوراق المالية بلغ 322 مليار دولار، وإن حصة السعودية من حجم الاستثمارات بلغت 308 مليار دولار؛

3. من خلال دراستنا للانكشاف التجاري لاحظنا أن هناك تزايداً ملحوظاً في نسبة افتتاح دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على العالم الخارجي خلال السنوات الأخيرة، مما يعني زيادة التبعية للخارج واستنزاف المزيد من العملات الأجنبية، وزيادة الضغط علي الميزان التجاري، وكذلك ميزان المدفوعات؛

4. بالرغم من وجود بعض المزايا الاقتصادية عموماً نتيجة ارتفاع حجم الصادرات، إلا أن ارتفاع حجم التبادل التجاري قد تأثر بشكل كبير بارتفاع أسعار النفط، التي تشكل المادة التصديرية الأولى فسعر النفط تعرض لهزات قوية بعد منتصف عام 2008 عندما هوى سعر برميل النفط إلى حدود 38 دولاراً ،كما تأثر أيضاً بارتفاع فاتورة الواردات الناجمة في معظمها عن زيادة أسعار المواد الغذائية المستوردة ؛

5. يبقى النظام النقدي لدول الخليج دون تغيير إلى حد كبير مع نمو قوي في الودائع وثبات في الائتمان المصرفي، وعلى الرغم من أن ربط العملة بالدولار يوفر رכיذة، فإن هذه البلدان تستخدم طائفة مختلفة من الأدوات للتأثير في أوضاع السيولة ،حيث أن ربط العملة بالدولار الأمريكي يفرض قيوداً على استقلالية السياسة النقدية.

(*) - سياسية القطيع : هي الاندفاع في اتجاه معين بدون دراسة أو وعي لمجرد إتباع خطوات سابقة.

iii. الاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذا البحث، فإننا نقدم الاقتراحات التالية:

1. لابد من زيادة الاستثمار في قطاعات الإنتاج والصناعات الإحلالية وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع المصنعة محليا والعمل علي ترشيد الواردات، وخصوصاً الاستهلاكية منها؛
2. توفير المزيد من الشفافية ، سواء فيما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية المتبعة ، أو توفير المعلومات عن الأداء الإقتصادي ومستوى المديونية الداخلية والخارجية ،فالإفصاح والشفافية تزيد من ثقة المتعاملين بالأسواق ،والتأخر في نشر الأرقام يثير الشكوك ،ويفقد هذه الإحصائيات قيمتها؛
3. ضرورة إعطاء المصارف المركزية في دول المنطقة مهام إضافية تشمل الإشراف والمراقبة على كافة عمليات الإقراض، وتحقيق التنسيق الكامل مع هيئات أسواق رأس المال في هذا المجال؛
4. أهمية وضع خطة إستراتيجية للأمن الغذائي الخليجي والتوسع في إقامة الصناعات الإحلالية والتصديرية ودعم ومساندة الصادرات؛
5. أهمية حدوث اندماجات بين المصارف ،وذلك لزيادة قدرتها التنافسية، وخفض مصاريفها ،وزيادة حصتها السوقية ،وتقليل حجم المخاطر التي تتعرض لها ،من خلال توزيع أعباء الخسائر وانخفاض الأرباح؛
6. ضرورة تشجيع التجارة والاستثمارات البينية، ودعم المشروعات الخليجية المشتركة وتوسيع رقعة هذه المشروعات بما يخلق قاعدة مادية عريضة لقيام وتطوير الأشكال الأخرى للتعاون بين دول المجلس؛
7. تنويع قاعدة الصناعات والخدمات في الاقتصاديات الخليجية ومحاولة الخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي ،من خلال تبني إستراتيجية موحدة ومحددة الخطوات لتطوير القطاعات الإنتاجية غير النفطية، ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي لدول المجلس ؛
8. تشجيع وتحفيز القطاع الخاص الخليجي ليقوم بدوره في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في دول المجلس ،وتعزيز مبدأ الشراكة والتكامل بين القطاعات العام والخاص ؛
9. العمل على توفير بيئة مستقرة ومناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية من الخارج وإعادة توطین رؤوس الأموال الوطنية من أجل أن تقوم بدورها في دعم النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال وضع الأسس القانونية والإدارية اللازمة لذلك ، وتطوير التشريعات القائمة وتوحيد القوانين المنظمة لاستثمار في المنطقة ؛

10. توفير السيولة المالية للمشاريع التنموية في القطاعات الحيوية الأخرى، وذلك لضمان عدم تعرض

مسيرة التنمية المستدامة والنهضة الاقتصادية الراهنة التي تعيشها تلك البلدان لأي انتكاسة؛

11. توحيد الجهود المشتركة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتخفيف من آثار الأزمة

المالية العالمية على اقتصادياتها ومجتمعاتها وأمنها الوطني أو تفاديها بصورة تامة، وذلك من خلال

تنفيذ السياسات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف من قبيل إنجاز السوق الخليجية الموحدة

والعملة الخليجية الموحدة بأسرع ما يمكن؛

12. تشجيع الصناديق السيادية وتقديم الحوافز اللازمة لها للاستثمار داخل اقتصاديات الدول الخليجية

،والذي سيكون له انعكاسات إيجابية للغاية على أداء تلك الاقتصاديات ،وسيساهم بالتأكيد في تحقيق

الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي الأمني، لدول الخليج العربية. كما يمكن لهذه الصناديق إن تلعب دورا

مهما في دعم أية شركة عامة متعثرة من خلال شراء حصص فيها، أو تملك جزء من أسهمها.

وفي الأخير يمكن أن نقول أنه بالرغم من تعدد الآثار السلبية لأزمة الرهن العقاري على دول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،إلى أن لها أثر ايجابي تمثل في أنها كشفت الستار عن نقائص

تتميز بها دول مجلس التعاون والتي لا بد من معالجتها قبل تحقيق المرحلة المهمة من مراحل التكامل

الإقتصادي، ألا وهي مرحلة إصدار العملة الخليجية .

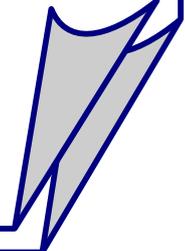
iv. آفاق البحث: باعتبار أن دراستنا لم تلم في أي حال من الأحوال بكل الجوانب المتعلقة بالأزمات

المالية العالمية، فإننا نفتح المجال من أجل البحث أكثر في هذا الموضوع من خلال دراسة المواضيع

التالية:

- النظام الإقتصادي الإسلامي كحل بديل للأزمات المالية العالمية ؛
- دور نظام الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية العالمية؛
- تفعيل التكامل بين الدول النامية كآلية للتخفيف من آثار التكتلات الاقتصادية الدولية.

قائمة المراجع



قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية :

i. الكتب باللغة العربية :

1. إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي،: "قراءة في الأزمة المالية المعاصرة"، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2009.
2. إبراهيم عبد العزيز النجار: "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
3. أحمد زين الدين: "طبيعة الأزمات الاقتصادية ودوافعها الرئيسية"، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
4. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي: "اقتصاديات الوطن العربي"، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2010.
5. أحمد يوسف الشحات، "الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا"، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001.
6. أديب ديمتري: "دكتاتورية رأس المال"، دار الثقافة والنشر سوريا، الطبعة الأولى، 2002.
7. إسماعيل العربي: "التكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة"، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
8. إكرام عبد الرحيم: "التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي"، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
9. الأشعل، عبد الله: "الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي"، الطبعة الأولى، الرياض، 1983.
10. البحارنة حسين: "مجلس التعاون لدول الخليج، ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية"، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، الطبعة الأولى، الرياض، 1994.
11. البدوي عبد الحافظ: "إدارة الأسواق المالية - نظرة معاصرة-"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

12. الحديثي يونس صالح: "طريق الوحدة الاقتصادية والبلاد العربية"، مطابع دار العلم للملايين، بيروت 1986.
13. الحمصي، محمود: "خطط التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية : دراسة للاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1960-1980"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 1980.
14. الكندري فيصل: "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاستثمار العقاري"، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2009.
15. المغوص بدر الدين: "دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر"، منشورات ذات السلاسل، الطبعة الأولى، الكويت 1984.
16. بسام الحجار: "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت، 2003.
17. بكري، كامل: "الاقتصاد الدولي"، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1989.
18. بكري كامل: "التكامل الاقتصادي"، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، القاهرة 1984.
19. بيلا بلاسا: "نظرية التكامل الاقتصادي"، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.
20. جمال صيام ومحمد رضا حسن سليمان: "الدراسة الشاملة حول توثيق السياسات الزراعية العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2009.
21. جون هيدسون، مارك هرنر: "العلاقات الاقتصادية الدولية"، ترجمة عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، الرياض، دار المريخ للنشر، 1987.
22. جيمس دورتي، وروبرت بلستغراف: "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1985.
23. حسين شحاتة: "أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي"، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة، الرياض، 2008.
24. حميد الجامي: "دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي"، الدار الأكاديمية للنشر والطباعة والتأليف والترجمة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005.

25. دانيال أرنولد : " تحليل الأزمات للأمس واليوم " ، ترجمة عبد الأمير شمس الدين ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1992.
26. روبرت لافون جرامون: "التنمية الاقتصادية" ، ترجمة : نادية خيري، مطابع الاهرام التجارية للقاهرة ، السنة غير مذكورة .
27. زكرياء سلامة عيسى شطناوي: " الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور اقتصاد إسلامي " ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن 2009.
28. زكريا طاحون : "بيئات ترهقها العولمة - الاقتصادية - السياسية - الثقافية - الاجتماعية " ، جمعية مكتب العربي للبحوث والبيئة ، 2003.
29. روبرت لافون جرامون: "التنمية الاقتصادية" ، ترجمة : نادية خيري، مطابع الاهرام التجارية للقاهرة ، السنة غير مذكورة .
30. سامي عفيفي حاتم : " الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية - قضايا معاصرة في التجارة الدولية - " ، الدار المصرية اللبنانية ، 2005.
31. سامر مظهر قنطججي : " ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية " دار النهضة ، سوريا ، 2008.
32. سامي عفيفي حاتم : " الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية - قضايا معاصرة في التجارة الدولية - " ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الثانية ، 2005.
33. ستاد نيجنكو : " الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي : أصلها و تطورها " ، ترجمة محمد عبد العزيز ، مطبعة جامعة بغداد، السنة غير مذكورة.
34. سمير محمود ناصر، " جماعات الضغط الاقتصادية الدولية آثارها السلبية على التطور الاقتصادي، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، 2005 .
35. سينغ كفاليجت : "عولمة المال" ، ترجمة رياض حسين، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2001.
36. ضياء مجيد الموساوي : "الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989" ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1990.
37. طارق عبد العال حماد: " التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك "، الدار الجامعية ، الإسكندرية 1999.

38. عامر مصباح: " تحليل التكامل الدولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2008.
39. عبد الأمير السعد ، تقديم سمير أمين : " الاقتصاد العالمي - قضايا راهنة " ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2007.
40. عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، "العولمة المالية و إمكانات التحكم عدوى الأزمات المالية، الإسكندرية"، دار الفكر الجامعي، 2005.
41. عبد الرحمان بن حمد عطية: " المسيرة والانجاز بعد خمسة وعشرين عاما " ، مطبوعات الأمانة العامة، ماي 2006 .
42. عبد القادر رزيق المخادمي : " التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009.
43. عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون: " قضايا اقتصادية معاصرة" ، الناشر قسم الاقتصاد الإسكندرية ، 2005.
44. عبد الكريم جاير شنجار : " نحو مساهمة الدول النامية لبناء نظام اقتصادي دولي جديد " ، جامعة القادسية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العراق ، السنة غير مذكورة.
45. عبد الله الأشعل : " الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليج " ، الرياض 1983.
46. عبد الله فهد النفيسي: " الإطار السياسي والإستراتيجية " ، مجلة الخليج العربي ، العدد 15 ، سنة 1983.
47. عبد المطلب عبد الحميد: " السوق العربية المشتركة" ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
48. عبد المنعم محمد داوود: "مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة" ، منشأة المصارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه، السنة غير مذكورة .
49. عبد الهادي يموت، نجيب عيسى: "مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث"، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978.
50. عدنان السيد حسين : " قضايا دولية الأزمات العالمية " ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2010.
51. عرفان تقي الحسيني: : " التمويل الدولي " ، دار للنشر الأردن ، 1999 .

52. علي توفيق الصادق: "التكامل الإقتصادي العربي"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010.
53. علي شفيق: "مجلس التعاون الخليجي، من منظور العلاقات الدولية"، دار النهضة العربية للنشر، بيروت لبنان، 1989.
54. علي محي الدين داغي، الأزمة المالية العالمية، شركة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، بيروت 2001.
55. عماد صالح سالم: "إداره الأزمات في بورصة الأوراق المالية"، أبو ظبي، دون ذكر الناشر، 2002.
56. غازي حسين عناية: "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، 2006.
57. فؤاد مرسي: "مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر"، الإسكندرية، 1975.
58. فريد النجار، «البورصات و الهندسة المالية»، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1999.
59. فكري احمد نعمان: "النظرية الاقتصادية في الإسلام"، الطبعة الأولى، دار القلم، دبي، 1985.
60. كمال رزيق، عقون عبد السلام: "سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
61. مارتن د. ويص: "الأزمة المالية العالمية والخروج من نفق الكساد الأخير"، ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010.
62. مازن حمود: "الأزمة المالية العالمية: 15 شهر على أزمة القروض السكنية الأمريكية عالية المخاطر - مشاكل - تداعيات - فرص الحل ومدى نجاحها"، اتحاد المصارف العربية، أكتوبر 2008.
63. محسن أحمد الخضيرى: "إدارة الأزمات"، مكتب مدبولي الإسكندرية، السنة غير مذكورة.
64. محمد بوعشة: "التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة"، دار الجبل، بيروت، 1999.
65. محمد توفيق عبد المجيد: "الإقليمية في إطار العولمة ماذا بعد الأزمة؟"، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، الدراسات العليا، السنة غير مذكورة.
66. محمد صالح القرشي: "المالية الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
67. محمد عبد العزيز عجيمة: "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 1977.

68. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى: "الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
69. محمد عبد الوهاب العزراوي ، عبد السلام محمد خميس : " الأزمات المالية ،قديمها وحديثها ،أسبابها ونتائجها ،والدروس المستفادة "،إثراء للنشر والتوزيع ،الأردن ،الطبعة الأولى 2010.
70. محمد لخضر بن حسين: " الأزمات الاقتصادية، فعلها و وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة و البلدان النامية" ، ترجمة أمين شفير، الجزائر ، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل ،1995.
71. محمد نصر مهنا، "إدارة الأزمات"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
72. مروان عطون : "الأسواق النقدية والمالية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزء الثاني، 2000.
73. مصطفى العمواسي ،أحمد زهدي ، تيسير أبو صيام : " الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط "دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2009.
74. موريس شيف ول، ألن وينترز: " التكامل الإقليمي والتنمية"، ترجمة كوميت للتصميم الفني، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط (ميريك)، مصر 2003 .
75. ناصر سمير محمود : " جماعات الضغط الاقتصادية الدولية آثارها السلبية على التطور الاقتصادي، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، 2005.
76. نوار كريم: " التكامل الاقتصادي والنقدي الأوربي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 .
77. هندي منير إبراهيم: " إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات"، الجزء الأول، التوريق ، منشأة المعارف، الإسكندرية ،مصر 2005.
78. هيل عجمي جميل: "إمكانيات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2007 .
79. وليد الصافي ، أنس البكري : " الأسواق المالية والدولية " ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2009.
80. يحي حلمي رجب: "مجلس التعاون الدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية دراسة قانونية سياسية اقتصادية"، مكنية دار العروبة، الكويت، 1983.
81. يسرى الجوهري: "دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية"، منشأة المعارف بالإسكندرية ،مصر

، 1973.

82. يونس أحمد البطريق: "السياسات الدولية في المالية العامة"، الدار الجامعية الإسكندرية، السنة غير مذكورة.

ii. المجلات والدوريات:

1. إبراهيم أونور: "قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 41، مارس 2011.
2. أحمد الكواز: "السوق الخليجية المشتركة"، المعهد العربي للتخطيط، العدد 34، 2009.
3. أحمد عامر: "تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (48-49)، 2009-2010.
4. أسامة بدير، سامي محمود: "تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر، الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية"، مركز الأرض لحقوق الإنسان، العدد 48، مارس 2009.
5. الإدارة الاقتصادية للأوبك: "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، شتاء 2009.
6. القويز عبد الله: "التبادل التجاري لدول المجلس في ظل التنفيذ التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة"، مجلة التعاون، العدد 14، 1989.
7. بلقاسم العباس: "تطور الديون الخارجية: الاتجاهات الأساسية"، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثالث، جوان 2004.
8. بوزاناندو: "الوحدة النقدية وقضايا سعر الصرف: دروس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2009.
9. جراد خلف محمد: "التكامل الاقتصادي العربي: طموح و عقبات"، مجلة التعاون، العدد 42، جوان 1996.
10. جمال الدين زروق: "التجارة الدولية و العربية و تمويلها و ضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية"، مجلة الدراسات الاقتصادية، الدائرة الاقتصادية الفنية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2011.
11. حاج موسى نسيمة، علوي فاطمة الزهراء: "أثر أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007-2008"، مجلة الباحث العدد الثامن، 2010.

12. عبد الرزاق فارس الفارس: " مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة "، مجلة التعاون الخليج العربية، ديسمبر 2004.
13. عبد المجيد قدي: " الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية "، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46 ربيع 2009.
14. 2004.
15. عزام، هنري توفيق: " سياسات وتحديات التصحيح الاقتصادي في دول مجلس التعاون "، المجلة الاقتصادية، السعودية، العدد الأول، 1998.
16. عطية حسين الفندي عطية: "مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولي "، مجلة التعاون، السنة الرابعة، العدد 13 مارس 1989.
17. عويضة أحمد: " الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها "، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد أكتوبر 2008.
18. صالح ياسر: " الأزمة المالية الاقتصادية الشاملة "، مجلة قضايا، العدد 145، 22 مارس 2009.
19. فرانسواز نيكولا: " الأزمة الآسيوية"، ترجمة حليم طوسون، مجلة الثقافة العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 94، 2000.
20. قحايبة أمال: " أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية "، مجلة شمال إفريقيا، العدد الثالث، ديسمبر 2005.
21. لقمان معزوز نشريف بودري: " المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي "، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.
22. محجوب بدة و آخرون: " تأثير الأزمة على الدول العربية و منظمة أوبك "، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 12، تصدر عن دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009.
23. محمد الأمين وليد طالب: " انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي "، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد السادس، 2010.
24. محمد عبد الفضيل: " أزمة بورصة أم أزمة نظام "، مجلة المنار، بيروت، 1988.
25. محمد مصطفى: "قراءة في أبعاد ومستويات الخلاف الأوروبي الخليجي حول قضايا حقوق الإنسان"، مجلة شؤون خليجية، العدد 36، 2004.

26. مظهر محمد صالح: " تناقضات رأس المال المركزي في عصر العولمة " ، مجلة قضايا العولمة ، العدد الأول ، المجلد الأول ، تشرين الثاني ، بيت الحكمة ، 2002.
27. نزمين السعدي : " قراءات حول الأزمة النقدية العالمية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 137 ، 1999.
28. هانس بيتر، هارالد شومان: "فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، ترجمة عدنان عباس علي، مجلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 37 ، السنة غير مذكورة.
29. وشاح رزاق: "الأزمة المالية الحالية " ، سلسلة أوراق العمل رقم 0903 ،المعهد العربي للتخطيط ، 2009 .
30. ياسر بوحسون، شادي أحمد زهرة، "الأسواق المالية الناشبة ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني " ، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27 ، العدد الأول ، 2005 .
31. يوري داداوشي : "دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة" ، مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 2000.
- iii. المذكرات:

1. إدريس محموش: "التكامل الاقتصادي المغربي في الفترة (1970-1997) " ، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 .
2. العقون نادية : " تحرير حركة رؤوس الأموال وآثارها على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2000 "،رسالة ماجستير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، (2003-2004).
3. بوكساني رشيد : " معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2005 .
4. خالد محمد خليل منزلوي: "التجارة البنينة لدول مجلس التعاون الخليجي أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها" ،رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، 2002 .
5. دوة محمد : "الأزمات المالية " ،مذكرة نيل شهادة ماجستير ،جامعة سعد دحلب البليدة ،سنة 2005.
6. رايس مبروك: "العولمة المالية و انعكاساتها على الجهاز المصرفي - دراسة حالة الجزائر" ،رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005.

7. سامية زيتاري: "ديناميكية أسواق الأوراق المالية في الدول الناشئة: حالة أسواق الأوراق المالية العربية"، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004 .
8. فضيلة جنوحات : " إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية ،حالة بعض الدول المدينة " ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية ، فرع تسيير ،جامعة الجزائر ، (2005-2006) .
9. محمد نايف فارس غرابية : " تحليل الأزمات المالية، وإمكانية التنبؤ بها- دراسة مقارنة -" ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التمويل والمصارف في كلية إدارة المال والأعمال في جامعة آل البيت ، 2010 .
- iv. التقارير:

1. إتحاد الغرف الخليجية : " العمالة الوافدة لدول مجلس التعاون الخليجي تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية وسياسات مواجهة سلبياتها " ، مارس 2006 .
2. إدارة التحليل والمعلومات التجارية : تحليل هيكل التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من حيث التركيز الجغرافي (2005 - 2009) " ، وزارة التجارة الخارجية ،جويلية 2010.
3. أسامة عبد الله: " قمة مجموعة العشرين بلا نتائج " ، تقرير واشنطن، العدد 185، 22 نوفمبر 2008.
4. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: " إجراءات و خطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس لدول الخليج العربية " ، 2003.
5. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: " السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام " ، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء ، الرياض ، العدد الثالث ، 2010.
6. الأمانة العامة: "السوق الخليجية المشتركة، حقائق وأرقام " ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،قطاع نشر المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد الخامس، ديسمبر 2012.
7. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: " النشرة الإحصائية " ،مركز المعلومات ،إدارة الإحصاء ، العدد الثامن عشر، 2010.
8. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : " انجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المجال التجاري (2002-2010) " ، الشؤون الاقتصادية ،الرياض ،2010 .

9. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: "إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الزراعة (2002-2010)", الرياض، 2010 .
10. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: "تقرير عن التطورات الاقتصادية والمالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عامي(2005-2006)", مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع الشؤون الاقتصادية، إدارة المال والنقد، مارس 2007.
11. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: "دول مجلس التعاون الخليجي، لمحة إحصائية" ،قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد الثالث، 2010.
12. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: "دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية"، قطاع شؤون المعلومات ، إدارة الإحصاء، العدد الثالث، ديسمبر 2012،.
13. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : "مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاما من الإنجازات " ، جانفي 2002.
14. الأمم المتحدة : " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير عن أقل البلدان نوما"، جنيف ،1995.
15. الأمم المتحدة : " الوضع الإقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009 " ، الملخص التنفيذي ،السنة غير مذكورة.
16. الأمم المتحدة: " الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2011" ، الملخص التنفيذي، السنة غير مذكورة.
17. الأمم المتحدة : " حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012 " ، الملخص التنفيذي ، السنة غير مذكورة.
18. الأونكتاد : " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " ، التقرير السنوي 2010 .
19. الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة: " خطر البطالة سيؤدي إلى عدم الاستقرار في العالم " ،العدد الثامن ، 2009.
20. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض : " الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية " ،مركز البحوث والدراسات ،العدد 19 ، جانفي 2012.
21. المركز الإسلامي لتنمية التجارة : " التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي " ، الدورة السابعة والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الكومسيك ،(01 -02 جوان 2011)، أنقرة.

22. إيكارت ورتز : "تأثير الأزمة المالية الأمريكية في بلدان مجلس التعاون " ، مركز الخليج للأبحاث المعرفية للجميع ، تقرير مركز الخليج للأبحاث ،أكتوبر 2008.
23. بنك قطر الدولي : " الإستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الخليج " ، النشرة الإقتصادية لدول الخليج ، 16 أكتوبر 2011.
24. بيت الاستثمار العربي : "التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي " ، نوفمبر 2008.
25. جلوبل : " ربحية الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2008" ، بيت الاستثمار العالمي ، أبريل 2008.
26. جمعية الشفافية الكوينية : " رصد أحوال الشفافية في الهيئة العامة للاستثمار " ، مركز الشفافية للمعلومات ،ملف أوت 2012 .
27. حسن العالي : " نمط النمو الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي " ،مركز الجزيرة للدراسات ،أفريل 2013.
28. سامح نجيب: " الأزمة الرأسمالية العالمية الزلزال والتوابع " ، مركز الدراسات الاشتراكية ، مصر ، نوفمبر 2008.
29. سوق الدوحة للأوراق المالية: " التقرير السنوي " ، 2008.
30. صندوق النقد الدولي : " آفاق الاقتصاد العالمي " ، أكتوبر 2008.
31. صندوق النقد الدولي : " آفاق الاقتصاد العالمي التعافي والمخاطر واستعادة التوازن " ، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية ،أكتوبر 2010.
32. صندوق النقد الدولي : " آفاق الاقتصاد العالمي ، تباطؤ في النمو و تصاعد في المخاطر " ،دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية ، سبتمبر 2011.
33. صندوق النقد الدولي : " الركود الإقتصادي العالمي يفرض تحديات على السياسات " ، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ، (28 /01/2009).
34. صندوق النقد الدولي : " يزيد عدد الجوعى اليوم على مليار نسمة " ، مجلة التمويل والتنمية ،مارس 2010.
35. صندوق النقد العربي: " أداء أسواق الأوراق المالية العربية " ، النشرة الفصلية، العدد السادس والخمسون، الربع الرابع 2008.
36. صندوق النقد العربي: " التقرير الاقتصادي العربي الموحد " ، 2007.

37. صندوق النقد العربي: "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2008 .
38. صندوق النقد العربي: "التقرير العربي الموحد"، 2009.
39. صندوق النقد العربي : " التقرير الإقتصادي العربي الموحد"، 2010.
40. صندوق النقد العربي : " قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية " ، النشرة الفصلية، العدد الثاني والخمسون ، الربع الرابع لسنة، 2007 .
41. علا الصيداني: " أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، اجتماع الخبراء حول تحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، الإتحاد العالم لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الأمانة العامة، بيروت ، (2009/11/12).
42. علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة : " الأزمة المالية العالمية ، حقيقتها وأسبابها ، تداعياتها وسبل العلاج " ،جامعة الزرقاء الخاصة ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، 2009.
43. كريستينا برينت، طارق الحق، نورا كامل : " آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام ،والحماية الاجتماعية " ، منظمة العمل الدولية، ، الإصدار الخامس، أبريل 2009.
44. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: " الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي العربية " ، تقرير الاستثمار العالمي الأمم المتحدة ،مركز المعلومات وإدارة الإحصاء ، ماي 2011 .
45. مجلس الغرف السعودية : " الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي " ، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، المملكة العربية السعودية ، أكتوبر 2008.
46. مجموعة سامبا المالية : " الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون " ، سلسلة تقارير ،مارس 2009.
47. مجموعة سامبا المالية : " دول مجلس التعاون الخليجي دول أخذة في التنوع المتزايد " ، سلسلة التقارير ، أبريل 2010.
48. مجموعة سامبا المالية : " مجلس التعاون الخليجي الآفاق الاقتصادية لعام 2012 " ، سلسلة تقارير ، ديسمبر 2011.

49. محمد أحمد معيط: " أثر الأزمة المالية الراهنة على خلق فرص عمل جديدة " ، منظمة العمل العربية في منتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل ،الرياض (16-18 يناير 2010) .
50. محمد السياري : " التعاون بين دول الخليج : مجلس التعاون كمنظمة إقليمية " ، معهد الدراسات الدبلوماسية محاضرات الموسم الدبلوماسي ،الرياض، 1986.
51. محمد لامين فارس وآخرون: " تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي" ، منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الدولية للهجرة ، السنة غير مذكورة .
52. مركز الأبحاث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية : " البنية التحتية للمواصلات وتأثيرها على التجارة والسياحة الدولية " ، (مركز أنقرة) ، التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ، مع تغطية خاصة حول سنة 2011 ، 2011.
53. مركز البحوث والدراسات : " العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي " ، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات ، ماي 2007.
54. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الطبعة الأولى ، 2002 .
55. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، انسياب ، العدد الأول ، فبراير 2009.
56. منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية : " التقرير السنوي الثامن " ، جويلية 2009 ، ص 06.
57. منظمة الخليج للاستثمارات الأجنبية : " الخارطة الصناعة لدول مجلس التعاون قراءة الواقع لرسم المستقبل " ، نشرة جويك انسياب ، الإصدار الثالث ، العدد 14 ، سبتمبر 2011.
58. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية : " دراسة الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون " ، التقرير الرئيسي ، ماي 2012 .
59. منظمة الصحة العالمية : " المشاورة الرفيعة المستوى حول الأزمة المالية والاقتصادية والصحة العالمية " ، مذكرة إعلامية ، جانفي 2009.
60. نجيب بن عبد الله الشامسي : " التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ودور قطاع النقل فيه " ، إدارة البحوث والدراسات ، الأمانة العامة ، 2009.
61. هيئة السوق المالية: " التقرير السنوي " ، المملكة العربية السعودية ، 2009.

62. وزارة الاقتصاد : " تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005-2010) " ، الإمارات العربية المتحدة ،قطاع شؤون السياسات الاقتصادية إدارة التخطيط ودعم القرار، 2012.

63. وزارة الاقتصاد والتخطيط : " إحصائيات الصادرات " ، مصلحة الإحصائيات العامة والمعلومات ،التجارة الخارجية ،المملكة العربية السعودية ،2009.

64. وزارة الاقتصاد والتخطيط : " إحصائيات الواردات " ، مصلحة الإحصائيات العامة والمعلومات ،التجارة الخارجية ،المملكة العربية السعودية ،2009.

v. الملتقيات والندوات:

1. الداودي الشيخ : " الأزمة المالية انعكاساتها وحلولها " ، مؤتمر : " الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي الإسلامي "، جامعة الجنان ، طرابلس ،لبنان ،(13-2009/12/14).

2. اللجنة الدائمة للسكان: "البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، نحو إستراتيجية للحد من آثارها " ، فعاليات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،(21-2008/10/23)، الطبعة الأولى ،2009.

3. بحوصي مجذوب ، تقروت محمد : " جهود الدول والمؤسسات النقدية والمالية الدولية لمواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة " ، الملتقى الدولي الثاني حول: " متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية " ، جامعة بشار يومي (28-29/04/2010) .

4. بقة الشريف: " حقيقة الأزمة المالية العالمية ومخاطر توظيف فوائض الأموال العربية " ، الملتقى الدولي حول : " تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية و أثرها على اقتصاديات الدول العربية " ، شرم الشيخ مصر ، (04-05/04/2009) .

5. بلعروز بن علي ،عبو عمر: " تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية العربية"، الملتقى الدولي الثاني حول " ، متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية " ،جامعة بشار يومي (28-29/04/2010) .

6. بوخاري لحو، عايب وليد : " مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان " ، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات " ، المركز الجامعي واد سوف ،(26-27/02/2012).

7. جمعة محمود عباد: "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني"، مؤتمر: "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي الإسلامي"، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، (13-14/12/2009).
8. جميلة الجوزي: "أسباب الأزمة المالية وجذورها"، مؤتمر: "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي الإسلامي"، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، (13-14/12/2009).
9. رمضان على الشراح: "الأزمات المالية العالمية أسبابها - آثارها - انعكاساتها على الإقتصاد الكويتي"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول "آفاق الاستثمار، معا لمواجهة التحديات"، الدورة الثالثة، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، والهيئة العامة للاستثمار بالسعودية، وبالتعاون مع اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ومجلس الغرف السعودية والغرفة التجارية الصناعية بالرياض، (27 - 28 أبريل 2009).
10. زايدى عبد السلام: "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الإقتصاديات العربية"، مداخلة بالملتقى الدولي الثاني حول: "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية"، بخميس مليانة، يومي (06/05 ماي 2009).
11. زايري بلقاسم: "الأزمة المالية الدولية رؤية على ضوء النظام المالي الإسلامي والنظام الوضعي"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: "الإقتصاد الإسلامي، الواقع... ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي غرداية، (23-24/02/2011).
12. سارة لحمير، شربي محمد الأمين: "تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على التجارة الدولية"، الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، المركز الجامعي واد سوف، (26-27/02/2012).
13. صلاح الدين محمد أمين الإمام، "إجراءات تجنب انتقال الأزمات المالية: بالتركيز على الاستثمار المؤسس"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية حول: "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، التحديات والآفاق المستقبلية"، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، (28-29/04/2009).
14. فريد كورتل: "الأزمة المالية العالمية، التنبؤ بالأزمة، فرص الاستثمار المتاحة في ظلها

، والحلول الممكنة لمواجهةها "، الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس سطيف يومي (20-21 أكتوبر 2009).

15. قدي عبد المجيد و الجوزي جميلة: "الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة"، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع حول: "الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، (08-09/12/2009).

16. محمد أبو حمور: "جذور الأزمة المالية والاقتصادية وتجلياتها"، المؤتمر الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي"، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، يومي: (01/02/2010).

17. محمد أحمد زيدان: "فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية"، مؤتمر: "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي الإسلامي"، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، (13-14/12/2009).

18. مفتاح صالح، طارق قنوري: "قراءة في محتوى الحوكمة النقدية والمالية الدولية من وجهة نظر الأونتكا"، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: "الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية"، بالمركز الجامعي خميس مليانة، (13-14/03/2012).

19. منظمة العمل العربية: "آثار الأزمة الاقتصادية على العمالة الوطنية العربية"، مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والثلاثون، بجمهورية مصر العربية، (12-22/05/2011).

20. موساوي عمر، عدنان محريق: "أزمة اليوان والعملة الأوروبية الموحدة"، الملتقى الدولي الثاني حول: "التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، المركز الجامعي واد سوف، (26/27/02/2012).

21. ناصر مراد: "الأزمة المالية العالمية الأسباب والآثار وسياسات مواجهتها"، الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس سطيف يومي (20-21 أكتوبر 2009).

i. الإنترنت:

1. إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول: "تقرير عن القروض الممنوحة من قبل البنوك الخليجية مقابل إجمالي الودائع"، [على الخط]

- كامكو، (2010/02/01)، متاح على الموقع الإلكتروني :
><http://www.kamconline.com/NewsPrint.aspx?newsId=43749&language=en><.
2. الإتحاد : " التدابير التي يقوم بها البنك الدولي لمواجهة الأزمة المالية العالمية"
(2009/5/17) ، جريدة يومية سياسية ، على الموقع ، <<http://www.alitthad.com>>.
3. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: "السوق الخليجية وأهداف مجلس التعاون " ، [على الخط] ، (2009/10/31) ، متاح على الموقع الإلكتروني :
<<http://sites.gcc-sg.org/GCCMarket/index.php?action=Sec-Show&ID=3>>.
4. البنك الدولي: " مساندة مجموعة البنك الدولي للبلدان التي أصابتها الأزمة تبلغ مستوى قياسيا مرتفعا" ، [على الخط] ، بيان صحفي رقم: 2010/002/EXC ، (2011/05/15) ، على الموقع الإلكتروني : <<http://web.worldbank.org>>.
5. الرياض الإقتصادي : " دول مجلس التعاون الخليجي تستورد 90% من احتياجاتها الغذائية بسبب نقص المياه والأراضي الزراعية" ، [على الخط] ، (2011/06/28) ، متاح على الموقع :
<<http://www.alriyadh.com/iphone/article/646113>> .
6. الهيئة العامة للرقابة المالية: " دور الهيئة في الرقابة على سوق المال " ، [على الخط] [<<http://abdulhamid.net/archives/1091>> ، متاح على الموقع الإلكتروني : (2012/08/22) ،
>.
7. بسام عبد السميع : "مطالبة بإزالة الحواجز التي تعترض تطبيق بنود السوق الخليجية المشتركة " ، [على الخط] ، جريدة الإتحاد الإلكترونية ، (2009/09/17) ، متاح على الموقع الإلكتروني :
<<http://www.alitthad.ae/details.php?id=30195&y=2009&article=full>>.
2. بوابة الحكومة الإلكترونية: "عن البحرين معلومات عامة " ، [على الخط] مملكة البحرين الحكومة الإلكترونية ، متاح على الموقع الإلكتروني:
>http://www.bahrain.bh/pubportal/wps/portal!/ut/p/c5/04_SB8K8xLLM9MSSzPyxBz9CP0os3g3E0cj0wAXIwMDvwBXAYNLbw8jKxBX13dZA_1wkA6zeGd3Rw8Tcx8DAwsXNwsDlydTM89AAxcDA09TiLwBDuBooO_nkZ-bqh-bahrin<

8. بيان صحفي رقم 09/283 : " محافظو صندوق النقد الدولي يوافقون رسمياً على تخصيص حقوق سحب خاصة بقيمة 250 مليار دولار "[على الخط]، (13/08/2009)، متاح على الموقع الإلكتروني : <www.IMF.org> .
9. بيان صحفي رقم: 2010/002/EXC: " مساندة مجموعة البنك الدولي للبلدان التي أصابها الأزمة تبلغ مستوى قياسياً مرتفعاً"، على الموقع: <http://web.worldbank.org>.
10. طال عوض: " أثر التقلبات المالية على الدول النامية"، [على الخط] ، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، متاح على الموقع الإلكتروني:
<http://www.ju.edu.jo/Resources/EconomicObservatory/Research%20Output%20Files/الازمة%20المالية.pdf.>.
11. عبد السلام أديب: " المديونية الخارجية والعولمة"، [على الخط] ، الحوار المتمدن ، العدد 355 ، (2002/08/17)، متاح على الموقع الإلكتروني :
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4686> .
12. جامعة الدول العربية : " التكامل الإقتصادي العربي " ، [على الخط] ، موسوعة التكامل الإقتصادي العربي الإفريقي ، متاح على الموقع الإلكتروني :
<http://www.enaraf.com/pgs/details.aspx?id=284> .
13. حنان رجائي عبد اللطيف : " الاقتصاديات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية"، [على الخط] ، الأهرام الرقمي ، (2009/01/01) ، متاح على الموقع الإلكتروني :
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222253&eid=5112> .
14. عبد الحميد العمري: "زلزال الأزمة المالية العالمية وسوق الأسهم السعودية" ، [على الخط] ، (2010/03/26)، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://abdulhamid.net/archives/1091> .
15. . عبد الله محمد الحسن: " العملة الموحدة تمنح دول الخليج فرصة لمواجهة الأزمات بسياسة نقدية موحدة " ، [على الخط] ، شبكة الراصد الإقتصادي الإخبارية ، (2008/02/12) ، متاح على الموقع الإلكتروني ، <http://www.rasid.com/artc.php?id=20629> .

16. عدنان النقاش : "أكبر عجز في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية " ، [على الخط] ، ملتقى النخبة العربية ، (2009/10/11) ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://notttar.blogspot.com/2009/10/blog-post.html> > .
17. علي الهلالي : "أزمة العالم الرأسمالي الكبرى سنة 1929 " ، [على الخط] ، (2011/04/11) ، محاضرات متاحة على الموقع <www.hgschool.com> .
18. قمة الدوحة: " إطلاق السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من 2008 " ، [على الخط] ، الدورة الثامنة والعشرون للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، دولة قطر ، (03-04/12/2007) ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.qatarconferences.org/gcc28/viewlastnews.php?id=105> > .
19. كامكو : " تقرير عن أداء البنوك الكويتية خلال عام 2009 مقارنة مع أداء عامي 2008 و 2007 " ، [على الخط] ، (2010/04/28) ، إدارة الأصول والخدمات المالية الاستثمارية الكويت ، متاح على الموقع الإلكتروني : www.kamconline.com/kamcoBackoffice/Uploads/Kacowebbsite29042010 > .
20. كامكو والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي : " سياسات التحفيز الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي " ، [على الخط] ، إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول ، (2011/06/08) ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.kamconline.com/NewsDetails.aspx?nwsId=43976&language=ar> > .
21. مجلة الاقتصادية الإلكترونية: " البطالة أزمة وظائف " ، [على الخط] ، العدد 5636 ، (2009/03/17) ، متاح على الموقع الإلكتروني : http://www.aleqt.com/2009/03/17/article_205413.html > .
22. مجلة الآن في الكويت والخليج الإلكترونية : " الأونكتاد : 1.5 تريليون دولار استثمارات أجنبية مباشرة في العالم لعام 2011 نصفها للدول النامية والمتحولة " ، [على الخط] ، (2012/07/05) ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=113132&cid=79> < .

23. مجلة عرب ماستر للمال والأعمال الإلكترونية: "الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري" ، [على الخط] ، (2010/05/27) ، على الموقع <http://arab-master.Com/t12417.html>

24. محمد ابراهيم السقا: "الإنفاق العسكري والدين العام" ، [على الخط] ، (2011/07/29) ، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://economyofkuwait.blogspot.com/2011_07_01_archive.html>

25. محمد إبراهيم السقا: "الدين العام الأمريكي" ، [على الخط] ، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي ، (2011/07/22) ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.wtb.com/wtb/vb4/showthread.php?2243%C7%E1%CF%ED%E4%C7%E1%DA%C7%E3C7%E1%C3%E3%D1%ED%DF%ED>

26. محمد إبراهيم السقا: "الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي" ، [على الخط] ، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي ، (2009/12/02) ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://economyofkuwait.blogspot.com/2009/12/blog-post_9747.html>

27. مصطفى العبد الله الكفري: "اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية" ، [على الخط] ، الحوار المتمدن ، العدد 1031 ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=27225>

28. نزار صادق البحارنه : "التنسيق والتكامل الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي" ، [على الخط] ، غرفة تجارة وصناعة البحرين ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://airss.info/showthread.php?t=75910>

29. نشرة صندوق النقد الدولي: "الأزمة المالية العالمية - الصندوق يجري إصلاحا شاملا لنظام الإقراض الحالي من أجل مساعدة بلدانه الأعضاء على تجاوز الأزمة" ، [على الخط] ، متاح على الموقع الإلكتروني: <www.IMF.Org>

30. نشرة صندوق النقد الدولي: "تحركات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة العالمية : تلبية احتياجات البلدان منخفضة الدخل" ، [على الخط] ، متاح على الموقع الإلكتروني: <www.IMF.org>

31. نضوب الموارد: " أزمة غذاء تعصف بالخليج والاستثمار العمراني يفتال الزراعة "، [على الخط] ، نضوب النفط والمياه ، موقع حوار وتجديد ، (2009/07/15)، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.nodhoob.com/index.php/food/429-21> .

32. gulfbase : " سوق الأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة " ، [على الخط] ، بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.gulfbase.com/ar/gcc/index/2?t=3> .

vi. مقالات ودراسات:

1. عطاء بن خليل أبو الريشته: " الأزمات الاقتصادية واقعها ومعالجتها ومن وجهة نظر الإسلام " ،محاضرة قدمت في المركز الثقافي بالأردن ، 26 جوان 1990.
2. مجموعة من الخبراء : «آفاق الاقتصاد العالمي: التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي» ،صندوق النقد الدولي، أبريل 2009.
3. محمد غسان حبش: "عودة سورية إلى اللغات والقرار المحسوم" ، دراسة داخلية في وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية دمشق، 1993 .

ii. المراجع باللغة الفرنسية :

i. الكتب:

1. Abdelkader Beltas : « La Crise de Sub-prime et le déclenchement de la crise internationale », édition légende ; 2009.
2. Adil Naamane: « Les indicateurs d'alerte des crises financières » ، Centre d'Analyse Théorique Et de traitement des données économique 2001.
3. Agnès Chevallier: " l'économie mondiale 2009 " , La Découverte, Paris, 2008.
4. BIT : « Une mondialisation juste, Créer des opportunités pour tous », Genève ,2004.
5. Bruno Colmant, Chantal Samson : " l'année du krach ", De Boeck & Larcier ,Bruxelles, 2009.
6. CEPII : « Economie Mondiale », Paris: Editions Découverte, 2003.
7. Dominique pilihon : " les désordres de la finance », encyclopædia universalis France ;2004.
8. François gouthier: " Relation économique international ", 2éme édition, les presses de l'université lavasainte.foy, canada.1992, P 192.
9. Francis J: " Investment Analysis and Management ", Mcgraw-Hill, 1986.
10. François Lenglet : « La crise des années 30 est devant nous », Perrin, France, 2007.
11. Jacques Gravereau : « Crise financier économique » ; econmica ; 2001.

12. Julien Baddour, Alain Nurbel: "**Eléments de macroéconomie keynésienne**", éditions publiobook, paris 2009.
 13. Maillot et P. Rollet : "**l'intégration économique européenne : théorie et pratique**" ;édition Nathan, paris, 1988.
 14. Messaoud Boudhiaf, Jean-Marc Siroën : "**Ouverture et développement économique**", Economica, Paris, 2001, p24.
 - 15.
 16. Michel Aglietta : « **Macroéconomie Financière** », cinquième édition, collection manuels, grands repères, la Découverte, Paris (2005,2008).
 17. Paul Krugman : « **Pourquoi les crises reviennent toujours** », Joelle Cicchini pour la traduction française, nouvelle édition, Seuil, distribution nouveaux horizons, Paris ; 2009.
 18. Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Plihon : '**Rapport sur Les crises financières** ', Paris, France, La Documentation française.
- Yadwiga Forowicz: "**Economie Internationale**", Benchemin , Quebeq , 1995

.ii .المجلات:

1. Barthalon Eric : "**Crises financières** "; Revue problèmes économiques, n° 2595, 1998.
2. Coussy Jean : "**Economie Politique des intégrations régionales: Une approche Historique**", Revue Monde en Développement, Tome 29 – 115/116,2001.
3. Eurostat : "**Taux de chômage dans l'Union européenne en mai 2012**" , Communiqué de presse euro indicateurs ;N° 101 ; 2 juillet 2012 .
4. Gabriel Banon : "**Le G20 cherche solution désespérément** "; Revue: Maroc Hebdo International, N°815, Novembre ,2008.
5. Hassoune Anouar : "**L'impact De La Crise De Liquidité Sur Les Banques Du Golfe**", Revue banque, Décembre 2008, N° 708.
6. Klein Laure:" **La crise des subprime, origines de l'excès de risque et mécanismes de propagation** ", Revue Banque, Paris, 2008.

i .التقارير:

1. Banque Centrale Européenne: "**Rapport annuel 2003** ", Francfort, 2004.
2. CCFA:" **L'industrie automobile française Analyse et Statistique** ; Comité des Constructeurs Français d'Automobiles ; 2009.
3. Estimations des services du FMI: "**Perspectives de l'économie mondiale** ", Octobre 2009.
4. FMI : "**La dégradation rapide des perspectives exige de nouvelles mesures de relance**", perspectives de l'économie mondiale 6 novembre 2008.
5. Gravereau et J.Trauman : « **La crise de 1929 et ses enseignements** », article pour le volume Crises Financières.
6. Laure Bouet : "**Le commerce international face à la crise financière de 2007** ";CREG Economie ;(2010- 2011).

.iii الملتقيات والندوات:

1. Irin Bund : « **Histoires crises financières** » ; 19 eme journées international d'économie Monétaire et bancaire " ; Lyon 6et7 Juin 2002.

.iv الانترنت:

1. Christian Noyer: "**L'Europe et le Monde face à la crise**"; [en ligne] enjeux et perspectives, Intervention de Christian Noyer à Vannes le 25 mars 2011, disponible sur : ><http://www.banque-france.fr/fr/instit/telechar/discours/2011/L-Europe-et-le-Monde-face-a-la-crise-enjeux-et-perspectives.pdf><.

2. Claire Guèlaud: "**L'inflation a fait son retour en 2010, portée par les prix de l'énergie**"; [en ligne] ;Journal le Monde ;(13/01/2011); disponible sur : ><http://bercy.blog.lemonde.fr/2011/01/13/linflation-a-fait-son-retour-en-2010-portee-par-les-prix-de-lenergie/><.

3. Frederic Vuillod : " **Déficit commercial japonais : accident ou tendance de fond ? (Infographie du jour)** " ;[On-line], _Les Economistes de Project Syndicate ; les échos.fr ; (26/01/2012);disponible sur le site :> <http://lecercle.lesechos.fr/economistes/jeffrey-sachs/221133155/ingerable-budget-amerique><.

4. Groupe Artique Solutions : "**L'avancée du chômage en Europe**" ; [en ligne] ; Le monde du géomarketing et des Systèmes d'Analyse Géographique ;(20/05/2010) ; disponible sur le site : > <http://www.artique.com/news/321/71/L-avancee-du-chomage-en-Europe/d,actu-detail.html>< .

5. Jassim Hussein : " **Défi du chômage dans le monde arabe**" ; [on- ligne] ; de l'économie Samedi 14 avril -Correspondant 19 mars 2011 Nombre 6368 ; Journal de l'économie électronique ; disponible sur le site : >http://www.aleqt.com/2011/03/19/article_516350.html<

6. Jeffrey Sachs:" **L'ingérable budget de l'Amérique** " ; [On- ligne], Les Economistes de Project Syndicate ; les échos.fr ; (31/05/2011);disponible sur : ><http://lecercle.lesechos.fr/economistes/jeffrey-sachs/221133155/ingerable-budget-amerique><.

7. Le groupe wikipedia : « **Crise financière** », [On- ligne], dans : wikipedia : the free encyclopedia, (08/02/2009) ; disponible sur : >http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financi%C3%A9re#Typologie_des_m.C3.A9canismes_de_crise_financi.C3.A8re<.

8. Le Monde : "**L'inflation s'établit à 2,1 % en 2011, à cause des prix de l'énergie**" ; [en ligne] ;(19/01/2012) ; disponible sur : > http://www.lemonde.fr/economie/article/2012/01/19/l-inflation-a-progresse-de-2-1-en-2011_1631844_3234.html< .

9. Patrick Artus:" **Beaucoup de menaces sur l'économie de la zone euro**" ,[en ligne] ; NATIXIS, Flash Economie, N°279, 17 juin 2009, disponible sur : ><http://gesd.free.fr/flash9279.pdf><.

.iii المراجع باللغة الإنجليزية :

.i الكتب :

1. Abdulla AL- Anzz : “ **The Gulf Cooperation council Reasons and Challenges : Coritical And analytic Study Phid Desertation USA** “ ; Faculty of claremont graduate school 1986.
2. AS-Sudais, A: ” **The Applicability of the Theory of customs unions: the Case of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (The GCC).** ” , Unpublished Ph.D. Dissertation, University of Colorado, 1985.
3. Erik Peterso :” **The Gulf Cooeration Commul** “; search for unity in dyanic region westirew special studies on the midale east (bouldes colo: westriew press .
4. Franklin ALllen, Douglas GALE: “ **Understanding Financial Crises**”, New York Oxford University Press Inc, 2007.
5. Jovanovic..N. Miroslav: “ **The Economics of International Integration**”, Edward Elgar Publishing Limited, Massachusetts , USA, 2006.
6. Rodney Wilson: “ **EU-GCC Relations: Towards a Free Trade Agreement and Beyond**”; Research Group on European Affairs and the Bertelsmann Foundation, Conference on EU-GCC Relations, Frankfort, Germany, Sept 3-5, 2000.
7. Saleh Al-Mani: “ **The Euro-Arab Dialogue, A Study in Associative Diplomacy**” ,London: Frances Pinter, 1983.

.ii المجلات :

1. Aghion Philippe, Bacchetta Philippe and Banerjee Abhijit :” **A simple model of monetary policy and currency crises**”, European Economic Review, no 44, 2000.
2. Berman. Nicolas: “ **Financial Crises and International Trade: the Long Way to Recovery**”, Economics Working Papers , European University Institute, ECO2009/23.
3. German Development Institute:” **China’s Policies for Overcoming the Crisis: Old Reflexes or Strategy for a New Reform Miracle?** ” ; Briefing paper; July 2009.
4. Ion CIUREA, Cornelia MIU: The: “ **Impact of the financial crisis on the international commerce**” ;University of Pietistic, Scientific Bulletin- Economic Sciences, and Vol. 8 (14).
5. James, Harold:” “ **The Making of a Mess: Who Broke Global Finance, and Who Should Pay for it??**”, Foreign Affairs, Vol. 12, No. 7;2009.
6. McKibbin Warwick J. and Stoeckel Andrew :” **The Potential Impact of the Global Financial Crisis on World Trade**”, Policy Research Working Paper Series , The World Bank. No 5134; 2009 .
7. Meltzer, Allan : “ **Reflections on the Financial Crisis**”, Cato Journal, Vol. 29, No. 1 ,2009.
8. Nan-Kuang Chen, and Hung-Jen Wang: “ **Identifying the Demand and Supply Effects of Financial Crises on Bank Credit--Evidence from Taiwan**”, Southern Economic Journal, Vol. 75, No. 1; 2008.

9. Organization for Economic Co-operation and Development: “ **Financial Crises; Past Lessons and Policy Implications**” , Economics Department ; working paper No. 668 United States of America ; 17 February 2009.

10. Zihui Ma & Leonard K. Cheng: “**The effects of financial crises on international trade**“ , Nber Working Orking Paper Series, NO 1172, 2003.

.iii. التقارير:

1. May Khamis and Abdelhak Senhadji:” **Impact of the Global Financial Crisis on the Gulf Cooperation Council Countries and Challenges Ahead**”; Middle East and Central Asia Department; International Monetary Fund; 2010.

2. UNDP:”**Arab Human Development Report :Challenges To Economic Security**“ ;2009.

.iv. الانترنت:

1. Asian Development Bank, Pacific:” **Navigating the Global Storm: A Policy Brief on the Global Financial Crisis**”; [on line]; studies series 2008; Available at: > www.adb.org <;

2. Business Insider Clusterstock :” **Chart Of The Day: The Long, Long Job Search**” [en line] ;(02/10/2009); available at : ><http://www.businessinsider.com/chart-of-the-day-employment-2009-10#ixzz1z1vQ9VBe><.

3. Economist intelligence unit:” **Comparing rich-country budget deficits** “;[on line] ;(02/02/2010) ;available at:
>http://www.economist.com/node/15446017?subjectid=7933596&story_id=15446017<.

4. European Commission, Economic and Financial Affairs:” **Focus On The Financial and Economic Crisis: Facts and Policies**; [on line] ; 11 August 2009; Available at:
>http://ec.europa.eu/economy_finance/focuson/focuson13254_en.htm<.

5. European central bank :” **US dollar / Euro exchange rate**”; [on line], Statistical Data Warehouse; (29/06/2012); available at:> <http://sdw.ecb.europa.eu/quickview.do><.

6. European Foundation for the improvement of living and Working Conditions :” **Industrial relations and working conditions developments in Europe 2010** “,[on line] ;(12/10/2011); available at:>
http://www.eurofound.europa.eu/comparative/tn1105040s/tn1105040s_2.htm<.

7. Freedom opportunity Enterprise:” **Study: U.S. economy hovering just above ‘stall speed’**“,[on line] ; **vulnerable to new recession**”; the public policy blog of the American Enterprise Institute ;(06/09/2012) ; available at:> <http://www.aei-ideas.org/2012/09/study-u-s-economy-hovering-just-above-stall-speed-vulnerable-to-new-recession/><.

8. Ken Livingstone:” **The dilemma of the dollar and the coming international summit meetings** ; [on line]; Socialist Economic Bulletin(19/10/2008) ; Available at:
><http://socialisteconomicbulletin.blogspot.com/2008/10/dilemma-of-dollar-and-coming.html><.

9. Masood Ahmed :” **Global Financial Crisis Highlights GCC’s Policy Challenges**”;[on line], Middle East and Central Asia Department, International Monetary Fund; March 2010;); available at:> <http://www.imf.org/external/np/vc/2010/033010.htm><.

10. Newstrack india : "**US budget deficit hits \$198 bn in March**"; [on line]; The informative newstopal; (12/04/2012); available at: ><http://newstrackindia.com/newsdetails/2012/04/12/6--US-budget-deficit-hits-198-bn-in-March-.html><
11. US Bureau of Labor Statistics: "**Consumer Price Index**"; [on line]; June 2011; available at :> <http://www.bls.gov/cpi/> < .
12. Thomas J. Moeller:" **U.S. PPI Gain Reflects Energy Price Strength**" ; [on line], Haver analytics,(12/10/2012); available at:> <http://www.haver.com/><.
13. U.s.deprtment of commerce: " **Goods and Services Deficit Decreases in February 2008-February2010** "; [on line]; United states census; (09/08/2010); available at:
 14. > <http://www.census.gov/indicator/www/ustrade.html>< .
15. World Trade Organization:"**developing, transition economies cushion trade slowdown**". [on line] ; (17/04/2008) ;available at: >http://www.wto.org/english/news_e/pres08_e/pr520_e.htm; < .
16. World Trade Organization:" **Trade to expand by 9.5% in 2010 after a dismal 2009, WTO reports**"; [on line], INTERNATIONAL TRADE STATISTICS ;(26/03/2010); available at:> http://www.wto.org/english/news_e/pres10_e/prt598_e.htm < .